

مَوْسُوعَةٌ
شُرُوحُ الْمَوْطِئَا

لِلْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ
المتوفى سنة ١٧٩ هـ

الْتِمَهِيدُ وَالْاِسْتِذْكَارُ

لِلْإِمَامِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ
المتوفى سنة ٤٦٢ هـ

الْقَبَسُ

لِلْإِمَامِ بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَرَفِيِّ الْأَلَيْ
المتوفى سنة ٥٤٢ هـ

بِتَحْقِيقِ
الدَّكْتُورِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُجْسِنِ التُّرْكِيِّ
بِالْقَائِمَةِ
مركز بحوث البحوث والدراسات العربية والإسلامية

الدكتور / عبد السند حسن يمامة

الجزء الرابع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥ م

مَوْسُوْعَةُ
شُرُوحِ الْمَوْطِئَا

ما جاء فى النداء للصلاة

التمهيد

القبس

النداء للصلاة

الأذان شعار المسلمين ، وكلمة الدين ، والفرق بين المسلمين والكافرين ، ثبت عن النبى ﷺ أنه كان إذا غزا ، فجاءت عماءة الصبح^(١) انتظر ، فإن سميع أذاناً أمسك ، وإلا أعار^(٢) ، وبهذا صار الأذان فرضاً من فروض الكفاية ، إذا أذن مؤذن واحد فى القرية أجزأ^(٣) ، ولو اتفقت القرية على ترك الأذان قوتلوا ، وقد وقع لمالك رحمه الله لفظة تدل على لزومه لكل جماعة ، وهى قوله فى « الموطأ »^(٤) : وإنما يجب النداء فى مساجد الجماعات . ولكن الذى « تُنخل عند » علمائنا ، أن الأذان فرض فى القرية فى الجملة ، متأكد فى كل جماعة ، مُستحب للواحد ؛ لحديث أبى سعيد الخدرى : « إذا كنت فى غنمك ، أو فى باديتك ، فأذنت بالصلاة ، فازقع صوتك ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن »^(٥) . الحديث إلى قوله : « يوم القيامة » . فإن قيل : فهل تعقل الجمادات حتى تعلم ، أو تسمع حتى

(١) عماءة الصبح : بقية ظلمة الليل . النهاية ٣٥٠/٣ .

(٢) سياتى تخريجه فى شرح الحديث (١٠٢٦) من الموطأ .

(٣) بعده فى ج : « عن أهل القرية » ، وبعده فى م : « عن أهل القرية » .

(٤) الموطأ عقب الحديث (١٥١) .

(٥ - ٥) فى ج : « تنحل عن » . ونخل الشيء ينخله نخلًا وتنخله وانتخله : صفاه واختاره ، وكل ما صُفَى ليعزل لبابه فقد انتخل وانتخل . اللسان (ن خ ل) .

(٦) سياتى فى الموطأ (١٤٩) .

تشهد؟ فبيئوا لنا هذا الإشكال .

الجواب أننا نقول : مما يجب أن تعلموه من أصول الدين ، وتفهموه في ^(١) الفرق بين كفرة الأطباء والمؤمنين ، أن الكلام ليس بالهيئة ، ولا العلم موقوف على البينة ^(٢) ، ولا هو مرتبط بالرطوبة والبلية ، وإنما الباري تعالى يخلق متى شاء ، في أي شيء شاء من جمادٍ أو حيوانٍ ، ألا ترى المرأة في حالة نومه ، لا يعلم ولا يتكلم حتى يهبه الله تعالى بإذنه ، ويخلق له ما شاء من عليه ، ألا ترى الطفل على الحالة التي أخبر الله تعالى عنهم في قوله : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل : ٧٨] ؟ كيف يعلمه الثدي ، ويخلق له العلم بالقبض على حلمته ، ويخلق له العلم بالعض عليه ليمصه ، ويلهيه إلى ازدراده ، ويعرفه بقدر الحاجة منه ، حتى إذا انتهى إليها أخرج الثدي عن فيه ، فالذي يخلق هذه العلوم كلها للوليد ^(٣) ، يخلق ما شاء منها للجماد ، وقد قال النبي ﷺ : «إني لأعرف بمكة حَجْرًا كان يُسَلَّمُ عليّ قبل أن أُبعث» ^(٤) . يقول له : السلام عليك يا نبي الله . وقال النبي ﷺ : «لن تقوم الساعة حتى يُكَلِّمَ الرجلَ شِرَاكُ نَعْلِهِ ، وَعَذْبَةُ سَوْطِهِ ، وَتُخْبِرَهُ بما صنعَ أهلُه مِن بَعْدِهِ» ^(٥) . وقد تكلم الثور للرجل حين حمل عليه فقال : «لم أخلق لهذا ، إنما خلقت للحرث» ^(٦) . ولن تقوم الساعة حتى تتكلم السباع والحيوانات

(١) في م : « من » .

(٢) في ج ، م : « البينة » .

(٣) في د : « للمولود » .

(٤) مسلم (٢٢٧٧) ، والترمذي (٣٦٢٤) من حديث جابر بن سمرة .

(٥) سقط من : م .

(٦) أحمد ٣١٥/١٨ ، ٣١٦ (١١٧٩٢) ، والترمذي (٢١٨١) من حديث أبي سعيد الخدري .

(٧) البخاري (٢٣٢٤) ، ومسلم (٢٣٨٨) .

١٤٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّهُ قَالَ : [٢٤٧] الموطأ

التمهيد

القبس كلها ، وتظهر الحقائق الخفية التي هي الآن معلومة عند المؤمنين ؛ لما قدَّمناه من الدلالات ، وسعياتها الخلق بالمشاهدات ، وقد قال النبي ﷺ : « العبد الفاجر تستريح منه البلاد والعباد والشجر والدواب »^(١) . وراحته منه ، إنما هي بأن الكفر والذنوب تُجَلُّ بالخلق العقوبات ، ويُحَقُّ الصِّرُّ بكلِّ أحدٍ من الناس وكلِّ مخلوق من الشجر^(٢) والدواب ، حتى إنه ليتعذَّر على البهيمة شرب الماء ورغى النبات بذنوب العباد ؛ إما بعدم القطر ، وإما أن يكون موجوداً فتصدَّ عنه ، فما يكون من أذان أو تلبية أو ذكر الله تعالى ، فإن الباري سبحانه وتعالى يخلق به العلم لكلِّ شيء ، إن شاء في الحين ويكون مدخراً لوقت الحاجة ، وإن شاء يُعَلِّمُهُم بذلك في وقت الحاجة ويقدره عندهم ، وذلك كله بتدبير المليك^(٣) الحكيم ، وتقدير العزيز العليم ، فتمهدوا لأنفسكم سبيل هذه العقائد ، ووطنوها على تحصيل هذه المعارف ؛ فإنها أصل التوحيد .

تأصيل : روى أن النبي ﷺ علمه الله تعالى الأذان ليلة الإسراء في السماء بهيئته وصفته^(٤) ، ثم كان النبي ﷺ بمكة على تقيَّة من الكفار ، فلم تكن صلاته ولا صلاة أصحابه بمكة إلا اختلاسا ، حتى كانت الهجرة ، ونزل بدار النضرة ، وتألَّفت بالإسلام الكلمة ، والتأمت على الصلاة الجماعة ، فلو أنه يُكَلِّف كلَّ أحدٍ أن يترصد الوقت مع ما هم فيه من التخوف ويتثابهم من الأشغال ، لشقَّ ذلك عليهم ، فتشاؤروا كيف يكون الاجتماع ، فاختلَّفت في ذلك الروايات اختلافاً كثيراً ، لو سرَّدناه لطال

(١) سيأتي في الموطأ (٥٧٥) .

(٢) في د : « البشر » .

(٣) بعده في د : « العليم » .

(٤) الطبراني في الأوسط (٩٢٤٧) ، قال الهيثمي : وفيه طلحة بن زيد ، ونسب إلى الوضع . مجمع الزوائد ٣٢٩/١ ، وينظر فتح الباري ٧٨/٢ ، ٧٩ .

الموطأ كان رسول الله ﷺ قد أراد أن يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجمع الناس للصلاة، فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري، ثم من بني الحارث بن الخزرج، خشبتين في النوم، فقال: إن هاتين لنحو مما يريد رسول الله ﷺ. فقيل: ألا تؤذنون للصلاة؟ فأتى رسول الله ﷺ حين استيقظ، فذكر له ذلك، فأمر رسول الله ﷺ بالأذان.

التمهيد مالك، عن يحيى بن سعيد، قال: كان رسول الله ﷺ قد أراد أن يتخذ خشبتين يضرب بهما ليجمع الناس للصلاة، فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري، ثم من بني الحارث بن الخزرج، خشبتين في النوم، فقال: إن هاتين لنحو مما يريد رسول الله ﷺ. فقيل: ألا تؤذنون للصلاة؟ فأتى رسول الله ﷺ حين استيقظ، فذكر له ذلك، فأمر رسول الله ﷺ بالأذان^(١).

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ في قصة عبد الله بن زيد هذه في بدء الأذان جماعة من الصحابة بألفاظ مختلفة ومعانٍ متقاربة، وكلها تتفق على أن

القبس المقال ووقع الملأ؛ لبائها حديثان؛ الأول: الحديث الصحيح، أن الناس تشاوروا مع رسول الله ﷺ كيف يربطون الصلاة لوعيد يجتمعون إليه، فقال لهم عمر رضي الله عنه: ألا تبغثون رجلاً ينادي بالصلاة؟ فقال النبي ﷺ: «يا بلال، قم فناد بالصلاة»^(٢).

الحديث الثاني: أن النبي ﷺ أراد أن يتخذ خشبتين^(٣) أو ناقوساً ليعلموا به وقت الصلاة، فبينما عبد الله بن زيد نائماً^(٤)، إذ رأى بيد رجل ناقوساً، فقال: إن هذا

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٧٩).

(٢) البخاري (٦٠٤)، ومسلم (٣٧٧).

(٣) في د، م: «خشبة».

(٤) في م: «نائم».

عبد الله بن زيد أَرَى النداء في النوم ، وأن رسول الله ﷺ أمر به عند ذلك ، وكان ذلك أول أمر الأذان ، والأسانيد في ذلك متواترة حسان ثابتة ، ونحن نذكر في هذا الباب أحسنها إن شاء الله .

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عباد بن موسى وزياد بن أيوب - وحديث عباد أتم - قال :

لنحو مما يريده رسول الله ﷺ . فقال للذي رآه بيده : أتبيعه ؟ قال له : وماذا تريده ؟ فأعلمه بالعرض ، فقال له : أولا أدلك على خير من ذلك ؟ فقال : وما هو ؟ قال : ثنأون بالصلاة . وألقى عليه الأذان ، فلما أصبح جاء عبد الله بن زيد إلى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك ، فقال رسول الله ﷺ : « يا بلال ، قم فناد بالصلاة »^(١) . وفي بعض طرق هذا الحديث أن عمر لما سمع النداء خرج فرعاً يجر إزاره ، فقال : يا رسول الله ، لقد رأيت مثل الذي رأى عبد الله بن زيد . قال النبي ﷺ : « فالحمد لله » . وبين هذين الحديثين من التعارض ما تزونه ، ووجه الجمع بينهما أن النبي ﷺ تشاور مع أصحابه كيف يحيون وقت الصلاة ؛ فقال بعضهم : نتخذ^(٢) قرناً مثل قرن اليهود . وقال بعضهم : نتخذ^(٢) ناقوساً مثل ناقوس النصارى . وقال بعضهم : أوقدوا نارا . وقال عمر : نادوا بالصلاة . كأنه يقول : الصلاة الصلاة . لا تفصيل الأذان وكيفيته ، فوقف النبي ﷺ ينظر في ذلك ، فرأى عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب الرؤيا فيه ، وسبق عبد الله بن زيد إلى رسول الله ﷺ فأعلمه ، وأمر رسول الله ﷺ بذلك وقال : « إن هذه الرؤيا حق » . وسمع عمر الأمر ، فأخبر برؤياه ، فحمد الله تعالى رسول الله ﷺ على ما كان من الإرشاد إلى الحق وألهم إليه من انتظام الأمر .

(١) الترمذى (١٨٩) .

(٢) في ج : « اتخذوا » .

التمهيد

حدثنا هُشَيْمٌ ، عن أبي بشر - قال زيادٌ : أخبرنا أبو بشر - عن أبي عُمَيْرٍ بنِ أنسٍ ، عن عمومية له من الأنصارِ ، قالوا : اهتمَّ النبي ﷺ للصلاة ؛ كيف يجمعُ الناسَ لها ؟ ف قيل له : انصِبْ رايةً عندَ حُضورِ الصلاةِ ، فإذا رَأَوْها آذَنَ بعضهم بعضاً . فلم يُعِجِبْهُ ذلك ، قال : فذَكَرْ له القُنْعُ - يعني الشُّبُورَ^(١) ، وقال زيادٌ : شُبُورُ اليهودِ - فلم يُعِجِبْهُ ذلك . قال : « هو من أمرِ اليهودِ » . فذَكَرْ له الناقوسُ ، فقال : « هو من أمرِ النصارى » . فانصَرَفَ عبدُ اللَّهِ بنُ زيدٍ وهو مُهْتَمٌّ بِهِمُ النبي ﷺ ، فَأَرَى الأَذَانَ في منامِهِ ، قال : فغدا على رسولِ اللَّهِ ﷺ فَأخْبَرَهُ فقال : يا رسولَ اللَّهِ ، إني ليس بنائمٍ ولا يقظانٍ إذ أتاني آتٍ فأراني الأَذَانَ . قال : وكان عمرُ بنِ الخطابِ قد رآه قبلَ ذلك فكتَمَهُ عشرين يوماً ، ثم أخْبَرَ النبي ﷺ بذلك ، فقال : « ما مَنَعَكَ أَنْ تُخْبِرَنَا ؟ » . فقال : سَبَقَنِي عبدُ اللَّهِ بنُ زيدٍ فاستَحْيَيْتُ . فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « يا بلالُ ، قُمْ فانظُرْ ما يَأْمُرُكَ به عبدُ اللَّهِ بنُ

القبس

وفي هذا الحديث دليلٌ على أصليٍّ عظيمٍ من أصولِ الفقه ، وهو القولُ في الدينِ بالقياسِ والاجتهادِ ، ألا تَرى إلى مُشاوَرَةِ النبي ﷺ مع أصحابِهِ في الأَذانِ ، ولم يَنْتَظِرْ مِنَ اللَّهِ في ذلك وَحْيًا ، ولا طَلَبَ مِنْهُ بَيَانًا ، وإنما أرادَ أَنْ يَأْخُذَ فِيهِ ما عندَ أصحابِهِ مِنْ رَأْيٍ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْ أَصُولِ الشريعةِ ، وَيَنْتَزِعُونَهُ^(٢) مِنْ أَغْراضِها ، فلما جاءتِ الرُّؤْيَا بِنَظْمِ الأَذانِ وَسَرَدِهِ ، أَمَرَ رسولُ اللَّهِ ﷺ به ، لكونِهِ أَصَوْبَ الآراءِ ؛ لِما فِيهِ مِنَ الخُرُوجِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الكُتَابِ والمَجُوسِ ، ولِما فِيهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، ولأنَّهُ مَعْنَى اخْتِصَّتْ^(٣) بِهِ هَذِهِ الأُمَّةُ لَمْ يَكُنْ

(١) الشبور : البوق ينفخ فيه . ينظر التاج (ش ب ر) .

(٢) في ج : « يشرعونه » .

(٣) في ج : « خصت » .

زيد فافعله». قال : فأذن بلال . قال أبو يشر : وأخبرني أبو غمير أن الأنصار تزعم أن عبد الله بن زيد لولا أنه كان يومئذ مريضاً ، لجعله النبي ﷺ مؤذناً^(١) .

^(٢) أخبرنا عبد الوارث بن سفيان قراءة مني عليه ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : ثنا مطلق بن شبيب ، قال : ثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني الليث ، قال : حدثني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب عن النداء أن أول شيء أريته في النوم رجل من الأنصار من بني الحارث بن الخزرج يقال له : عبد الله بن زيد . فقال عبد الله بن زيد : بينا أنا نائم إذا رجل يمشى وفي يده ناقوس ، فقلت : يا عبد الله ، أتبيع هذا الناقوس ؟ فقال : ما تريد إليه ؟ قال : فقلت : أريد أن أتخذَه للنداء بالصلاة . قال : أفلا أخبرك بخير من ذلك ؟ قال : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . قال ابن المسيب : فاستيقظ عبد الله بن زيد ، فجمع عليه ثيابه ، ثم أقبل حتى أتى رسول الله ﷺ فأخبر رسول الله ﷺ بالذي رأى من ذلك . قال الليث : وحدثني يونس عن ابن شهاب قال : قال سعيد بن المسيب : ورأى عمر مثل ذلك فأقبل بالذي رأى من ذلك ، وكان أولهما سبق بالرواية إلى رسول الله ﷺ عبد الله بن زيد ، فوجد عمر رسول الله ﷺ قد أمر بالتأذين ، فأمر رسول الله ﷺ بلالاً فأذن بالأذان الأول ، ثم الإقامة^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي ٣٩٠/١ من طريق محمد بن بكر به وهو عند أبي داود (٤٩٨) .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، ر ، م .

وذكر البخاري^(١) حديث خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك، قال: لما كثرت الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه، فذكروا أن يؤزوا نازًا، أو يضربوا ناقوسًا، فأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤتر الإقامة.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير بن حرب، حدثني أبي، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعيد، قال: حدثني أبي، عن ابن إسحاق، قال: فذكر محمد بن مسلم الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه، قال: لما أجمع رسول الله ﷺ أن يضرب الناقوس يجمع الناس للصلاة، وهو له كارة لموافقة النصارى، طاف بى طائف من الليل وأنا نائم؛ رجل عليه ثوبان أخضران، فى يده ناقوس يحمله. قال: فقلت: يا عبد الله، تبيع الناقوس؟ قال: وما تصنع به؟ قال: قلت: ندعوه للصلاة. قال: أفلا أدلك على خير من ذلك؟ قال: قلت: بلى. قال: تقول: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله^(٢)، أشهد أن محمدًا رسول الله، أشهد أن محمدًا رسول الله، حى على الصلاة، حى على الصلاة، حى على الفلاح، حى على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله. ثم استأخر غير بعيد، ثم قال: تقول

= والحدث أخرجه ابن أبى عاصم فى الأحاد والمثانى (١٩٣٧)، والبيهقى ٤١٤/١ من طريق يونس به، بذكر الأذان والإقامة معًا.

(١) البخارى (٦٠٣).

(٢) بعده فى ف: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله».

إذا أُقيمت الصلاة: الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله^(١)، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله^(٢). قال: فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته، فقال رسول الله ﷺ: «إن هذه الرؤيا حق إن شاء الله». قال: ثم أمر بالتأذين، فكان بلال مولى أبي بكر يؤذن بذلك، ويدعو رسول الله ﷺ إلى الصلاة. قال: فجاءه ذات غداة إلى صلاة الفجر فقبل له: إن رسول الله ﷺ نائم. قال: فصرخ بلال بأعلى صوته: الصلاة خير من النوم. قال سعيد بن المسيب: فدخلت هذه الكلمة في التأذين بصلاة الفجر^(٣).

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن منصور الطوسي، قال: حدثنا يعقوب بن إبراهيم ابن سعيد، قال: حدثني أبي، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه، قال: حدثني أبي عبد الله بن زيد، قال: لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس يُعمل ليضرب به للناس لجمع الصلاة، طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في

(١) بعده في ف: «هكذا قال في الإقامة ثني الشهادة مرتين».

(٢) بعده في ف: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله».

(٣) أخرجه أحمد ٣٩٩/٢٦ (١٦٤٧٧)، وابن خزيمة (٣٧٣)، والبيهقي ٤١٥/١ من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به.

(٤) بعده في ف: «هكذا قال في الإقامة ثني الشهادة مرتين».

التمهيد يده ، فقلت : يا عبد الله ، أتبيع الناقوس ؟ قال : وما تصنع به ؟ فقلت : ندعوه به إلى الصلاة . قال : أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك ؟ فقلت له : بلى . قال : تقول : الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . ثم استأخر عني غير بعيد ، ثم قال : تقول إذا أقيمت الصلاة : الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا إله إلا الله ، أشهد أن محمداً رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله . فلما أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بما رأيته ، فقال : « إنها لرؤيا حق إن شاء الله ، فقم مع بلال فألقي عليه ما رأيته فليؤذن به ؛ فإنه أُنذى صوتاً منك » . قال : فقم مع بلال ، فجعلت ألقي عليه ويؤذن به ، قال : فسمع عمر بن الخطاب وهو في بيته ، فخرج يجر رداءه ، يقول : والذي بعثك بالحق يا رسول الله ، لقد رأيته مثل ما رأي (١) . فقال رسول الله ﷺ : « فله الحمد » (٢) .

قال أبو داود (٣) : وهكذا رواه سعيد بن المسيب ، عن عبد الله بن زيد : الله أكبر الله أكبر . أربع مرات كما قال فيه ابن إسحاق عن الزهري . وقال فيه معمر

(١) في الأصل ، ف : « أرى » .

(٢) أخرجه البيهقي ٤١٥/١ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٤٩٩) . وأخرجه

أحمد ٢٦/٤٠٢ ، ٤٠٣ (١٦٤٧٨) ، والدارمي (١٢٢٥) من طريق يعقوب بن إبراهيم بن سعد به .

(٣) أبو داود ١١٧/١ عقب (٤٩٩) .

ويونس عن الزهري : الله أكبر . مرتين .

قال أبو عمر : رواية معمر ويونس لهذا الحديث ، عن الزهري ، عن سعيد كأنها مرسلّة ، لم يذكر فيها سماعاً لسعيد من عبد الله بن زيد ، ^(١) وهي محمولة عندنا على الاتصال ^(٢) .

وروى أحمد بن محمد بن أيوب ، عن إبراهيم بن سعيد ، عن ابن إسحاق ، قال : حدثني هذا الحديث محمد بن إبراهيم بن الحارث ، عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه ، عن أبيه عبد الله بن زيد الذي أرى هذه الرؤيا ، فذكر فيه : الله أكبر . مرتين ، ثم ساق مثل حديث أبي داود سواء . حدثناه عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أحمد بن زهير وعبيد بن عبد الواحد ، قال : حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب ، حدثنا إبراهيم بن سعيد ، عن ابن إسحاق . فذكره .

وذكر عبد الرزاق ^(٣) ، عن إبراهيم بن محمد ، عن أبي جابر البياضي ، عن سعيد ^(٤) ، عن عبد الله بن زيد أخى بنى الحارث بن الخزرج ، أنه بينما هو نائم ، إذ رأى رجلاً معه خشبتان ، قال : فقلت له في المنام : إن النبي ﷺ يريد أن

(١ - ١) في ف : « لأنه قال عن الزهري ، عن ابن المسيب : كان المسلمون يريدون شيئاً يجتمعون به للناس فقال بعضهم : ناقوس . وقال بعضهم : بوق . فأرى عبد الله بن زيد الأنصاري في المنام . وذكر الحديث ، قال أبو عمر : قول أبي داود : إن ابن إسحاق ممن قال في هذا الحديث عن الزهري : الله أكبر مرتين ، بخلاف روايته عن محمد بن إبراهيم التيمي . »

(٢) عبد الرزاق (١٧٨٧) .

(٣) في ف ، وإحدى نسخ عبد الرزاق : « أبي سعيد » . وينظر المرح والتعديل ٣٢٤ / ٧ .

التمهيد يشترى هذين العمودين يجعلهما ناقوساً يضرب به للصلاة . قال : فالتفت إلي صاحب العمودين برأيه فقال : أنا أدلكم على ما هو خير من هذا ، فبلغه رسول الله ﷺ ، وأمره بالتأذين . فاستيقظ عبد الله بن زيد . قال : ورأى عمر مثل ما رأى عبد الله بن زيد ، فسبقه عبد الله بن زيد إلى النبي ﷺ فأخبره بذلك ، فقال له النبي ﷺ : « قُمْ فَأَذِّنْ » . فقال : يا رسول الله ، إني فطيع الصوت . فقال له : « فعلم بلالاً ما رأيت » . فعلمه ، فكان بلالاً يؤذن .

قال أبو عمر : لا أحفظ ذكر الخشبين إلا في مرسل يحيى بن سعيد وحديث أبي جابر البياضي ، وهو متروك الحديث وكذلك إبراهيم بن محمد ، فهذه الآثار كلها رواية أهل المدينة في بدء الأذان . وأما رواية أهل العراق في ذلك ، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا "أحمد بن زهير" ، وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، "قالا : حدثنا عمرو بن مرزوق" ، قال : حدثنا شعبة - بمعنى واحد واللفظ لأبي داود - عن عمرو بن مرة ، قال : سمعت ابن أبي ليلى ، قال : أحللت الصلاة ثلاثة أحوال ؛ قال : فحدثنا أصحابنا أن رسول الله ﷺ قال : « لقد أعجبنى أن تكون صلاة المسلمين - أو قال : المؤمنين - واحدة ، حتى لقد هممت أن أثبت رجالاً في

(١ - ١) في ف : « محمد بن عبد السلام قال ثنا محمد بن بشار » .

(٢ - ٢) في ف : « ثنا محمد بن المنثري قال : حدثنا محمد بن جعفر » . وهو طريق آخر عند أبي داود .

التمهيد

الدُّورِ فَيُؤْذِنُونَ النَّاسَ لِحَيْنِ الصَّلَاةِ، وَحَتَّى هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا^(١) يَقُومُونَ عَلَى الْأَطَامِ^(٢) يُنَادُونَ النَّاسَ لِحَيْنِ الصَّلَاةِ^(٣). حَتَّى نَقُشُوا أَوْ كَادُوا أَنْ يَنْقُشُوا، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَمَّا رَجَعْتُ الْبَارِحَةَ وَرَأَيْتُ مِنْ اهْتِمَائِكَ، رَأَيْتُ رَجُلًا قَائِمًا عَلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ، عَلَيْهِ ثَوْبَانِ أَخْضَرَانِ، فَأَذَّنَ، ثُمَّ قَعَدَ قَعْدَةً، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ مِثْلَهَا، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ^(٤)، وَلَوْلَا أَنْ تَقُولُوا، لَقُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ يَقْضَانَا غَيْرَ نَائِمٍ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ أَرَاكَ اللَّهُ خَيْرًا». فَقَالَ عُمَرُ: أَمَّا إِنِّي رَأَيْتُ مِثْلَ الَّذِي رَأَى، غَيْرَ أَنِّي لَمَّا سَبِقْتُ اسْتَحْيَيْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُوا بِبَلَاءٍ فَلْيُؤْذَنَ»^(٥).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مَعَاوِيَةَ الصُّمَادِي^(٦) وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا

القيس

- (١ - ١) فِي الْأَصْلِ: «يَقُومُوا عَلَى الْآكَامِ»، وَفِي ر: «أَنْ أَمُرَّ رَجُلًا عَلَى الْآكَامِ»، وَفِي ف، م: «فِي الدُّورِ». وَالثَّبُوتُ مِنْ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ. وَالْأَطَامُ: جَمْعُ الْأَطَمِ؛ وَهُوَ الْبِنَاءُ الْمُرْتَفِعُ. يَنْظُرُ النَّهْيَةُ ١/ ٥٤.
- (٢) بَعْدَهُ فِي ف: «وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الْمُنْتَنَى: عَلَى الْآكَامِ يَنَادُونَ النَّاسَ لِحَيْنِ الصَّلَاةِ ثُمَّ اتَّفَقَا».
- (٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ، ف: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».
- (٤) أَبُو دَاوُدَ (٥٠٦). وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (٣٨٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بِهِ.
- وَبَعْدَهُ فِي ف: «وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: ثَنَا أَبُو دَاوُدَ، وَثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: ثَنَا قَاسِمٌ، قَالَ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ، قَالَا: ثَنَا عَمْرُو بْنُ مَرْزُوقٍ، وَأَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ مَرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي لَيْلَى، فَذَكَرَ مِثْلَهُ سَوَاءً، وَلَمْ يَقُلْ: أَحْبَلَتِ الصَّلَاةُ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ. وَانْتَهَى إِلَى قَوْلِهِ: غَيْرَ أَنِّي اسْتَحْيَيْتُ».
- (٥) لَيْسَ فِي: الْأَصْلِ، ف، م. وَيَنْظُرُ سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢/ ١٠٨.

وكيع، قال : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ رَأَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : « عَلَّمَهُ بِلَالًا » . قَالَ : فَقَامَ بِلَالٌ فَأَذَّنَ مِثْنَى مِثْنَى ، وَأَقَامَ مِثْنَى ، وَقَعَدَ قَعْدَةً ^(١) .

قال أبو عمر: في حديث هذا الباب لمالك وغيره من سائر ما أوردنا فيه من الآثار أوضح الدلائل على فضل الرؤيا ، وأنها من الوحي والتبوء ، وحسبك بذلك فضلاً لها وشرقاً ، ولو لم تكن وحياً من الله ما جعلها شريعة ومنهاجاً لدينه .

قال أبو عمر: اختلفت الآثار في صفة الأذان ، وإن كانت متفقة في أن ^(٢) أصل أمره كان من رؤيا عبد الله بن زيد ، وقد رآه عمر بن الخطاب أيضاً . وكذلك اختلفت الآثار عن أبي محذورة إذ علمه رسول الله ﷺ الأذان بمكة عام حنين ^(٣) مرجعه من غزاة حنين ، فروى عنه فيه : الله أكبر ؛ في أوله أربع مرآت ، وروى فيه ذلك مرتين ، وروى ثنية الإقامة ، وروى فيه إفرادها إلا قوله : قد قامت الصلاة ^(٤) .

- (١) ابن أبي شيبة ٢٠٣/١ - ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١١٧٩) - وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/١٣١ ، والبيهقي ٤٢٠/١ من طريق وكيع به .
 (٢) سقط من : ف ، ر ، م .
 (٢) في ف : « خير » .
 (٤) أخرجه مسلم (٣٧٩) ، والنسائي (٦٣٠) من حديث أبي محذورة .

التمهيد

واختلف الفقهاء في كيفية الأذان والإقامة؛ فذهب مالك والشافعي إلى أن الأذان مثنى مثنى، والإقامة مرة مرة، إلا أن الشافعي يقول في أول الأذان: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر. أربع مرات، وزعم أن ذلك محفوظ من رواية الثقات الحفاظ في حديث عبد الله بن زيد وحديث أبي محذورة، وهي زيادة يجب قبولها، والعمل عندهم بمكة في آل أبي محذورة بذلك إلى زمانه، وذهب مالك وأصحابه إلى أن التكبير في أول الأذان: الله أكبر الله أكبر. مرتين. وقد روى ذلك من وجوه صحاح في أذان أبي محذورة، وفي أذان عبد الله بن زيد، والعمل عندهم بالمدينة على ذلك في آل سعد القرظ^(١) إلى زمانهم.

واتفق مالك والشافعي على الترجيع في الأذان، وذلك أنه إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله. رجع فمدّ صوته فقال: أشهد أن لا إله إلا الله. مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله. مرتين، ولا خلاف بين مالك والشافعي في الأذان إلا في التكبير في أوله على ما وصفنا، وكذلك لا خلاف بينهما في الإقامة إلا في قوله: قد قامت الصلاة. فإن ذلك عند الشافعي يقال مرتين، وعند مالك مرة، وأكثر الآثار على ما قال الشافعي في ذلك، وعليه أكثر الناس في قوله: قد قامت الصلاة. مرتين، ومذهب الليث في هذا الباب كله كمذهب مالك سواء.

القبس

(١) هو سعد بن عائذ المؤذن، مولى عمار بن ياسر؛ كان يتجر في القرظ ف قيل له: سعد القرظ، روى عن النبي ﷺ، وأذن في حياته بمسجد قباء، كما أذن لأبي بكر وعمر، وعاش إلى زمن الحجاج. الإصابة ٦٥/٣.

وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي: الأذان والإقامة جميعاً مثنى مثنى، ويقول في أول أذانه وإقامته: الله أكبر. أربع مرات. قالوا كلهم: ولا ترجيع في الأذان، وإنما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله. مرتين، أشهد أن محمداً رسول الله. مرتين، ثم لا^(١) يرجع ولا يمدُّ صوته. وحجَّتهم حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى المذکور، وفيه: فأذن مثنى، وأقام مثنى. ولم يختلف فقهاء الحجاز والعراق في أن آخر الأذان: الله أكبر الله أكبر. مرتين، لا إله إلا الله. مرة واحدة.

واختلفوا في التثويب لصلاة الصبح، وهو قول المؤذن في صلاة الصبح: الصلاة خير من النوم. فقال مالك والثوري والليث: يقول المؤذن في صلاة الصبح بعد قوله: حي على الفلاح. مرتين: الصلاة خير من النوم. مرتين. وهو قول الشافعي بالعراق، وقال بمصر: لا يقول ذلك. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يقول: الصلاة خير من النوم. في نفس الأذان، ويقول بعد الفراغ من الأذان إن شاء الله^(٢). وقد روى عنهم أن ذلك جائز في نفس الأذان، وعليه الناس في صلاة الفجر، وقد مضى في باب أبي الزناد^(٣) في هذا ما فيه كفاية.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ من حديث أبي محذورة أنه أمره أن يقول

(١) سقط من: م.

(٢) بعده في م: «الله».

(٣) سيأتي ص ٥٩، ٦٠.

التمهيد

فى الأذان للصبح : الصلاة خير من النوم . وروى عنه أيضاً ذلك من حديث عبد الله بن زيد ، وروى عن أنس أنه قال : من السنة أن يقول فى الفجر : الصلاة خير من النوم ^(١) . وروى عن ابن عمر أنه كان يقول ^(٢) ، وهو قول الحسن ، وابن سيرين ، وابن المسيب ، والزهري ^(٣) ، وعامة أهل المدينة ، والثوري ، وأحمد ، وإسحاق ، وأبي ثور .

وأما اختلافهم فى الإقامة ؛ فذهب مالك والشافعي إلى أن الإقامة مفردة مرة مرة إلا قوله : الله أكبر . فى أولها فإنه مرتين ، وفى آخرها كذلك مرتين ^(٤) .

وقال الشافعي : وقد قامت الصلاة . مرتين ، وفى آخرها : الله أكبر . مرتين . وقال أبو حنيفة والثوري : الإقامة والأذان سواء مثنى مثنى . وقال أبو بكر الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل : إلى أى أذان تذهب ؟ فقال : إلى أذان بلال . رواه محمد بن إسحاق ، عن محمد بن إبراهيم ، عن محمد بن عبد الله بن زيد ، عن أبيه . ثم وصفه أبو عبد الله ؛ فكثير أربعاً ، وتشهد مرتين مرتين ^(٥) ولم يرجع . قال أبو عبد الله : والإقامة : الله أكبر مرتين ، وسائرهما مرة مرة ، إلا قوله :

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٠٨/١ ، وابن المنذر فى الأوسط (١١٧١) ، والبيهقي ٤٢٣/١ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (١٨٢٢) ، وابن المنذر (١١٧٤) ، والبيهقي ٤٢٣/١ .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٢٦) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٠٨/١ .

(٤) بعده فى الأصل ، م : « مرتين » .

(٥) سقط من : م ، وفى ر : « مرتان » .

التمهيد قد قامت الصلاة . فإنها مرتين . قال : وسمعتُ أبا عبد الله يقول : مَنْ أقام
مثنى مثنى لم أُعْتَفَ ، وليس به بأس . قيل لأبي عبد الله : حديثُ أبي محذورة
صحيح ؟ قال : أمّا أنا فلا أدفعه . قيل له : أفليس حديثُ أبي محذورة
بعدَ حديثِ ^(١) عبد الله بن زيد ؛ لأن حديثَ أبي محذورة بعدَ فتحِ مكة ؟
فقال : أليس قد رجع النبي ﷺ إلى المدينة ، فأقرَّ بلالاً على أذانِ عبد الله بن
زيد ؟

قال أبو عمر : بكلِّ ما قالوا قد رُوِيَ الآثارُ عن النبي ﷺ ، ولكنِّي كرهْتُ
ذكرها خشيةَ الإملالِ والإطالة ؛ ولشهرتها في كتبِ المصنِّفين كسِلْتُ عن
إيرادها مع طولها ، وقد جُمْتُ بمعانيها ومذاهبِ الفقهاء فيها ، وبالله التوفيق .
وذهب أحمدُ بن حنبلٍ ، وإسحاقُ بن راهويه ، والطبري ، وداودُ إلى إجازة
القولِ بكلِّ ما رُوِيَ عن رسولِ الله ﷺ في ذلك ، وحملوا ذلك على الإباحة
والتخيير ؛ قالوا : كلُّ ذلك جائزٌ ؛ لأنه قد ثبتَ جميعُ ذلك عن النبي ﷺ ،
وعملَ به أصحابُه بعده ، فمن شاء قال : الله أكبرُ . في أولِ أذانهِ مرتين ، ومن شاء
أربعاً ، ومن شاء رجَّع في أذانه ، ومن شاء لم يُرجَّع ، ومن شاء ثلثي الإقامة ، ومن
شاء أفردها إلا قوله : قد قامت الصلاة ، والله أكبرُ ، في أولها وآخرها ؛ فإن ذلك
مرتين مرتين على كلِّ حال .

واختلفَ الفقهاء في المؤذِّن يؤذِّن فيقيمُ غيره ؛ فذهب مالكٌ وأبو حنيفةٌ

(١) بعده في ف ، م : «أبي» .

التمهيد

وأصحابهما إلى أنه لا بأس بذلك ؛ لحديث محمد بن عبد الله بن زيد ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ أمره ، إذ رأى النداء في النوم ، أن يلقيه على بلال ، فأذن بلال ، ثم أمر عبد الله بن زيد فأقام . رواه أبو العُميس ، عن عبد الله بن محمد بن زيد ، عن أبيه ، عن جدّه ^(١) .

وقال الثوري ، والليث ، والشافعي : مَنْ أذَّن فهو يُقيم ؛ لحديث عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، عن زياد بن نعيم ، عن زياد بن الحارث الصَّدائِي ، قال : أتيت رسول الله ﷺ ، فلما كان أول الصبح أمرني فأذنت ، ثم قام إلى الصلاة ، فجاء بلال ليقيم ، فقال رسول الله ﷺ : « إن أخا صدائِ أذن ، ومَنْ أذَّن فهو يُقيم » ^(٢) .

قال أبو عمر : عبد الرحمن بن زياد هو الأفريقي ، وأكثرهم يُصعَّقونه ، وليس يروى هذا الحديث غيره ، والحديث الأول أحسن إسناداً إن شاء الله ، والنظر يدل عليه ؛ لأن الأذان ليس مضمناً بالإقامة لأنه غيرها ، وإن صحَّ حديث الأفريقي - فإن من أهل العلم مَنْ يوثقه ويثنى عليه - فالقول به أولى ؛ لأنه نصٌّ في موضع الخلاف ، وهو متأخِّر عن قصة عبد الله بن زيد مع بلال ، والآخِرُ فالآخِرُ من أمر رسول الله ﷺ أولى أن يُتَّبَعَ ، ومع هذا فإنني أستحبُّ إذا كان

القبس

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/١٤٢ ، والعقيلي ٢/٢٩٦ ، والدارقطني ١/٢٤٢ ، ٢٤٣ من طريق أبي العُميس به .

(٢) أخرجه أحمد ٢٩/٧٩ ، ٨٠ (١٧٥٣٧ ، ١٧٥٣٨) ، والمبخاري في تاريخه ٣/٣٤٤ ، وأبو داود (٥١٤) ، والترمذي (١٩٩) ، وابن ماجه (٧١٧) من طريق عبد الرحمن بن زياد به .

١٤٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ
يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا
سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ » .

التمهيد المؤذّن واحدًا راتبًا أن يتولّى الإقامة ، فإن أقامها غيره فالصلاة ماضية بإجماع .
والحمد لله .

قال أبو عمر : قد مضى فى الإقامة من البيان ما فيه غنى وتبيان فى باب أبى
الزناد وغيره والحمد لله ، وذكرنا ههنا من الأذان ما فى معنى حديثنا ؛ لأنه فى
بدء الأذان ، وتركنا حديث أبى محذورة ؛ لأنه ليس فى ابتداء الأذان ، وفيه من
الاختلاف فى صفته وكيفيته كالذى من ذلك فى حديث عبد الله بن زيد على ما
ذكرنا ، والأحاديث فى ذلك كلّها حسنة . وبالله التوفيق .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن عطاء بن يزيد الليثي ، عن أبى سعيد الخدري ،
أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ » ^(١) .

هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك إلا المغيرة بن سقلاب ، فإنه رواه
عن مالك ، عن الزهرى ، عن سعيد بن المسيب وعطاء بن يزيد الليثي ،
جميعًا عن أبى سعيد الخدري ^(٢) . ولم يذكر سعيدًا فى إسناده هذا الحديث

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩١) ، وبرواية أبى مصعب (١٨٠) . وأخرجه أحمد ١٧/٦٤ ، ١٨/٧٣ ،
٢٦٩ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، (١١٠٢٠ ، ١١٥٠٤ ، ١١٧٤٢ ، ١١٨٦٠) ، والبخارى (٦١١) ، ومسلم
(١٠/٣٨٣) ، وأبو داود (٥٢٢) ، وابن ماجه (٧٢٠) ، والترمذى (٢٠٨) ، والنسائى (٦٧٢) ، وعبد الله
ابن أحمد فى زوائد المسند ٦٦/١٧ (٢/١١٠٢٠) ، وابن خزيمة (٤١١) من طريق مالك به .
(٢) أخرجه ابن عدى ٢٣٥٨/٦ من طريق المغيرة به .

غيره . والله أعلم .

وقد روى هذا الحديث عن مسدد ، عن يحيى القطان ، عن مالك ، عن الزهري ، عن السائب بن يزيد ، عن النبي ﷺ^(١) . وذلك خطأ من كل من رواه بهذا الإسناد عن مسدد أو غيره ، ولا يعرف فيه ويحفظ إلا حديث الزهري ، عن عطاء بن يزيد ، عن أبي سعيد الخدري ، وهو الصحيح فيه . والله أعلم .

واختلف العلماء في معنى هذا الحديث بعد إجماعهم على صحته ؛ فذهب بعضهم إلى أن الذي يسمع يقول مثل ما يقول المؤذن ؛ من أول الأذان إلى آخره ، وحجتهم ظاهر هذا الحديث وعمومه ، ومن حجتهم أيضاً ما حدثناه عبد الوارث ابن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا أبو عوانة ، عن أبي بشر ، عن أبي المليح ، عن عبد الله ابن عتبة ، عن عمته أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت : كان رسول الله ﷺ إذا^(٢) كان عندي فسمع المؤذن قال كما يقول حتى يسكت^(٣) .

وروى ابن وهب ، عن^(٤) حيي ، عن أبي عبد الرحمن الحبلي^(٥) ، عن

(١) أخرجه مسدد - كما في فتح الباري ٩١/٢ .

(٢) في م : « إذ » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٧/١ ، والنسائي في الكبرى (٩٨٦٣) ، وابن المنذر في الأوسط (١١٨٩) من طريق أبي عوانة به ، وأخرجه أحمد ٣٨٩/٤٥ (٢٧٣٩٤) ، وابن ماجه (٧١٩) ، والنسائي في الكبرى (٩٨٦٤) من طريق أبي بشر به .

(٤ - ٤) في ي : « حبيب بن » . وينظر تهذيب الكمال ٣١٦/١٦ ترجمه أبي عبد الرحمن الحبلي وهو عبد الله بن يزيد المعافري .

(٥) في ر : « الحنلي » .

التمهيد عبد الله بن عمرو^(١)، أن رجلاً قال: يا رسول الله، إنَّ المؤذنين يفضُّلوننا. فقال رسول الله ﷺ: «قل كما يقولون، فإذا انتهيت فاسأل^(٢) ثعط^(٣)».

وروى كعب بن علقمة، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عبد الله بن عمرو ابن العاصي، عن النبي ﷺ، مثله، بمعناه، وزاد: «وصلوا^(٤) عليّ، فإنه من صلّى عليّ صلاة، صلّى الله عليه^(٥) عشراً» الحديث.

وقال آخرون: يقولون^(٦) مثل^(٧) ما يقول المؤذن في كل شيء إلا في قوله: حيّ على الصلاة. وفي قوله: حيّ على الفلاح. فإنه يقول إذا سمع المؤذن ينادي بذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله. ثم يثم الأذان معه إلى آخره.

واحتجوا بما حدّثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدّثنا محمد ابن بكر، قال: حدّثنا أبو داود، قال: حدّثنا محمد بن المثنى، قال: حدّثنا

(١) في ي، م: «عمر».

(٢) في م: «فاسأله».

(٣) أخرجه أبو داود (٥٢٤)، والنسائي في الكبرى (٩٨٧٢)، وابن حبان (١٦٩٥) من طريق ابن وهب به.

(٤ - ٥) في ر، ي: «علي»، وفي م: «عليه». والمثبت من مصادر التخریج.

(٥) أخرجه أحمد ١٢٨/١١ (٦٥٦٨)، ومسلم (٣٨٤)، وأبو داود (٥٢٣)، والنسائي (٦٧٧)، والترمذي (٣٦١٤) من طريق كعب بن علقمة.

(٦) في م: «يقول».

(٧) سقط من: ي، م.

محمد بن جَهْضَمٍ، وحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: التمهيد
 حدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: حدثنا إسحاق بن محمد القزوي^(١)، قال:
 جميعاً: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن عزيّة، عن حبيب بن
 عبد الرحمن بن يساف، عن حفص بن عاصم بن عمر، عن أبيه، عن جدّه عمر
 ابن الخطاب، أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قال المؤذن: الله أكبر، الله أكبر.
 قال أحدكم: الله أكبر، الله أكبر. فإذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله. قال: أشهد
 أن لا إله إلا الله. فإذا قال: أشهد أن محمداً رسول الله. قال: أشهد أن محمداً
 رسول الله. ثم قال: حيّ على الصلاة. قال: لا حول ولا قوة إلا
 بالله. ثم قال: حيّ على الفلاح. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. ثم قال:
 الله أكبر،^(٢) الله أكبر^(٣). قال: الله أكبر،^(٢) الله أكبر^(٣). ثم قال: لا إله إلا الله.
 قال: لا إله إلا الله. من قلبه^(٤)، دخل الجنة^(٤)».

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا
 أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا مجاهد بن موسى وإبراهيم بن الحسن، قال:
 حدثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عمرو بن يحيى، أن عيسى بن عمر أخبره،

(١) في ي، م: «القروي». وينظر تهذيب الكمال ٤٧١/٢.

(٢ - ٢) سقط من: ر، ي.

(٣) في م: «قلبه».

(٤) أبو داود (٥٢٧)، وأخرجه مسلم (٣٨٥)، وابن حبان (١٦٨٥)، والبيهقي ٤٠٨/١، ٤٠٩،
 من طريق محمد بن جَهْضَمٍ به، والطحاوي في شرح المعاني ١٤٤/١، والبخاري في شرح السنة
 (٤٢٤)، من طريق إسحاق بن محمد القزوي به.

عن عبد الله بن علقمة بن وقاص، ^(١) عن علقمة بن وقاص، قال: إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه، فقال معاوية كما قال المؤذن، حتى إذا قال: حي على الصلاة. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. فلما قال: حي على الفلاح. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. ^(٢) وقال ^(٣) بعد ذلك ما قال المؤذن، ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول ذلك ^(٤).

وقال آخرون: يقول مثل ما يقول المؤذن، حتى يبلغ: حي على الصلاة، حي على الفلاح. فيقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. بدل كلمة منها مرتين، مرتين، على حسب ما يقول المؤذن، ثم لا يزيد على ذلك، وليس عليه أن يختتم الأذان.

واحتجوا بما حدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا مضر بن محمد، قال: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، قال: حدثنا ابن عياش، عن مجمل بن جارية، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف الأنصاري قال: سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول إذا أذن المؤذن مثل قوله، وإذا قال: حي على الصلاة. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢ - ٢) في ي: «ثم قال»، وفي م: «فقال».

(٣) النسائي (٦٧٦)، وفي الكبرى (١٦٤٠). وأخرجه أحمد ٤٢/٢٨ (١٦٨٣١) من طريق ابن جريج به، وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠١٨٥)، عن مجاهد بن موسى وحده به، بدون ذكر علقمة.

التمهيد حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عِيسَى ابْنِ طَلْحَةَ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى معاويةَ فَجَاءَ^(١) الْمُؤَذِّنُ فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ. فَقَالَ معاويةُ مِثْلَ ذَلِكَ. فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. فَقَالَ معاويةُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. فَقَالَ معاويةُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ يَقُولُ. قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا هَذَا الْحَدِيثَ؛ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَالَ: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ. قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ^(٢).

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّمَا يَقُولُ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ فِي التَّكْبِيرِ وَالشَّهَادَتَيْنِ لَا غَيْرَ، وَلَا يَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا: حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، وَلَا مَا بَعْدَهَا.

وَحَجَّتْهُمْ مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُجَمِّعُ بْنُ يَحْيَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ

(١) فِي م: «فِي».

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٢٦/١، وَالدَّارِمِيُّ (١٢٣٨) عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٢٦/١، وَأَحْمَدُ ٣٦/٢٨ (١٦٨٢٨)، وَالبُخَارِيُّ (٦١٢، ٦١٣) مِنْ طَرِيقِ هِشَامَ بِهِ.

التمهيد سهل بن حنيف ، قال : سَمِعْتُ معاويةَ إذا كَبُرَ المؤذُنُ اثنتين ، كَبُرَ اثنتين ، فإذا شَهِدَ أن لا إلهَ إلا اللهُ اثنتين ، شَهِدَ اثنتين ، وإذا شَهِدَ أن محمداً رسولُ اللهِ ، شَهِدَ اثنتين ، ثم التفتَ إلى فقال : هكذا سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ عندَ الأذانِ ^(١) .

ورواه الزبيدي ^(٢) ، عن الحسن بن جابر ، عن ابنِ ^(٣) هُبيرةَ ، عن معاويةَ ، عن النبي ﷺ بمعناه ^(٤) .

قال أبو عمر : حديثُ معاويةَ في هذا البابِ مُضْطَرَبُ الألفاظِ ، وأظنُّ أبا داودَ ^(٥) تَرَكَه لذلك ، وكذلك ^(٦) البخاريُّ ، وذكره النَّسَوِيُّ .

وقال آخرون : إنما يقولُ مثلاً ما يقولُ المؤذُنُ في التشهيدِ دونَ التكبيرِ ، ودونَ سائرِ الأذانِ .

واحتجُّوا بما حَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الوارثِ ، قال : حَدَّثَنَا قاسمٌ ، قال : حَدَّثَنَا بكرٌ ، قال : حَدَّثَنَا مسددٌ ، قال : أَخْبَرَنَا بشرُ بْنُ المفضلِ ، قال ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرحمنِ ،

(١) أخرجه الطبراني ٣١٨/١٩ (٧١٩) ، والخطيب ١٨٨/٢ من طريق أبي نعيم به .

(٢) في ي ، م : « الزبيرى » . وينظر تهذيب الكمال ٥٨٦/٢٦ .

(٣) في النسخ : « أبى » . والمثبت من مصدر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ١٦٤/٢٧ .

(٤) سقط من : ي .

والحديث أخرجه الطبراني ٣٧٢/١٩ (٨٧٤) من طريق الزبيدي به .

(٥) بعده في م : « إنما » .

(٦) بعده في ي : « قال » .

عن الزهرى ، عن ابن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا سمعتم المؤذن يتشهد فقولوا مثل قوله » ^(١) .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا قتيبة بن سعيد ، قال : حدثنا الليث ، عن الحكم بن عبد الله بن قيس ، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص ، عن سعد بن أبي وقاص ، عن رسول الله ﷺ قال : « من قال حين يسمع المؤذن : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله ، رضي الله عنه ، وبمحمد رسولا ، وبالإسلام ديننا . غفر له » ^(٢) .

هكذا رواه قتيبة ، عن الليث ، عن الحكم ، وتابعه على ذلك يحيى بن إسحاق ، عن الليث .

ذكره ابن أبي شيبة ^(٣) ، عن يحيى بن إسحاق ، حدثنا الليث ابن سعيد ، عن الحكم بن إسحاق بإسناده مثله .

وقال فيه أبو صالح عبد الله بن صالح ، كاتب الليث ، عن الليث : حدثني

(١) أخرجه الطحاوى فى شرح المعانى ١/ ١٤٤ ، والطبرانى فى الدعاء (٤٤٨) من طريق مسدد به ، وأخرجه النسائى فى الكبرى (٩٨٦١) ، والطبرانى فى الدعاء (٤٤٨) من طريق بشر بن المفضل به .
(٢) فى ي ، م : « غفر الله » .

(٣) أخرجه البيهقى ١/ ٤١٠ من طريق محمد بن بكر به ، وهو فى سنن أبى داود (٥٢٥) . وأخرجه أحمد ١٣٤/ ٣ (١٥٦٥) ، ومسلم (٣٨٦) ، والترمذى (٢١٠) ، والنسائى (٦٧٨) من طريق قتيبة به .

(٤) ابن أبى شيبة ١٠/ ٢٢٦ .

التمهيد يزيد بن أبي حبيب^(١)، قال: حدثني^(٢) الحُكَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)، عن عامر بن سعيد، عن أبيه، مثله. هكذا رواه أبو إسماعيل الترمذی، عن أبي صالح، عن الليث. وكذلك رواه يحيى بن يحيى، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب^(٤)، عن الحُكَيْمِ^(٤). ورواه يحيى بن عثمان ومُطَلَبُ بْنُ شُعَيْبٍ، عن أبي صالح، عن الليث، عن الحُكَيْمِ^(٤) ليس فيه يزيد بن أبي حبيب^(٥). وهذا الحديث سميحه الليث من يزيد بن أبي حبيب، عن الحُكَيْمِ^(٦)، ثم سميحه من الحُكَيْمِ^(٤) بن عبد الله، فرواه عنه.

ومن قال بهذا الحديث يقول: لا يلزم من سماع المؤذن أن يأتي بالفاظه إذا أتى بمعناه من التشهد والإخلاص والتوحيد.

ومن حجة من ذهب هذا المذهب أيضًا، ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر التمار، قال: حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا إبراهيم بن مهدي، قال: حدثنا علي بن مسهر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان إذا سمع المؤذن

(١) سقط من: م. وينظر تهذيب الكمال ١٠٢/٣٢.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣ - ٣) في ر: «الحكم بن عبد الله بن جابر». والمثبت من مصادر التخریج. وينظر تهذيب الكمال ٢١١/٧.

(٤) في ر: «الحكم».

(٥) أخرجه الطبرانی في الدعاء (٤٢٩) عن مطلب بن شعيب به.

يشهدُ قال : « وأنا ، وأنا » ^(١) .

واختلف الفقهاء في المصلّي يسمع المؤذن وهو في نافلة أو فريضة ؛ فقال مالك : إذا أذن المؤذن وأنت في صلاة مكتوبة فلا تقل مثل ما يقول ، وإذا كنت في نافلة فقل مثل ما يقول ؛ التكبير والتشهد ، فإنه الذي يقع في نفسى أنه ^(٢) أريد بالحديث . هذا ^(٣) رواية ابن القاسم ومذهبه . وقال ابن وهب - من رأيه ^(٤) - : يقول المصلّي مثل ما يقول المؤذن في المكتوبة والنافلة . وقال سحنون : لا يقول ذلك في نافلة ولا مكتوبة . وقال الليث مثل قول مالك ، إلا أنه قال : ويقول في موضع « حيّ على الصلاة ، حيّ على الفلاح » : لا حول ولا قوة إلا بالله . وقال الشافعي : لا يقول المصلّي في نافلة ولا مكتوبة مثل ما يقول المؤذن ، إذا سميّه وهو في الصلاة ، ولكن إذا فرغ من الصلاة قاله .

وذكر الطحاوي قال : لم أجد عن أصحابنا في هذا شيئاً منصوباً ، وقد حدثنا ابن أبي عمران ^(٥) عن ابن سَمَاعَةَ ، عن أبي يوسف ، فيمن أذن في صلاته ^(٦) إلى قوله : أشهد أن محمداً رسول الله . ولم يقل : حيّ على الصلاة .

(١) أخرجه البيهقي ٤٠٩/١ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٥٢٦) . وأخرجه ابن حبان (١٦٨٣) ، والحاكم ٢٠٤/١ من طريق هشام به .

(٢) بعده في ر : « الذي » .

(٣) في ي : « هذه » .

(٤) في ر : « رواية » .

(٥) في ي ، م : « عمر » . وينظر سير أعلام النبلاء ٣٣٤/١٣ .

(٦) في ر : « صلاة » .

التمهيد أن صلاته لا^(١) تفسد إن أراد الأذان ، في قول أبي يوسف . وقول أبي حنيفة : يُعيد إذا أراد الأذان . قال أبو جعفر : وقول محمد كقول أبي حنيفة ؛ لأنه يقول فيمن يجيب إنساناً وهو يصلي ب : لا إله إلا الله : إن صلاته فاسدة . قال أبو جعفر : فهذا يدل على أن من قولهم أن من سَمِعَ الأذانَ في الصلاة لا يقوله .

وذكر أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن خواريزماد البصري المالكي ، عن مالك ، أنه قال : يجوز أن يقول المصلي في صلاة النافلة مثل ما يقول المؤذن من التكبير والشهادتين ، فإن قال : حي على الصلاة ، حي على الفلاح ؛ الأذان كله - كان مُسيئاً ، وصلاته تامة ، وكره أن يقول في الفريضة مثل ما يقول المؤذن ، فإن قال الأذان كله في الفريضة أيضاً لم تبطل صلاته ، ولكن الكراهية في الفريضة أشد .

وذكر عن الشافعي أنه يقول في النافلة الشهادتين ، وإن قال : حي على الصلاة حي على الصلاة ، حي على الفلاح حي على الفلاح . بطلت صلاته ؛ نافلة كانت أو فريضة .

قال أبو عمر : ما تقدم عن الشافعي من الجمع بين النافلة والمكتوبة أصح عنه ، والقياس أن لا فرق بين المكتوبة والنافلة ، إلا أن قوله : حي على الصلاة ، حي على الفلاح . قد اضطربت في ذلك الآثار ، وهو كلام ، فلا يجوز أن يقال

التمهيد

في نافلة ولا فريضة . وأما سائر الأذان فيمن الذكر الذي يصلح في الصلاة ؛ ألا ترى إلى حديث معاوية بن الحكم ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : «إن صلاتنا هذه لا يصلح^(١) فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتهليل والتكبير وتلاوة القرآن»^(٢) . وقد قال ﷺ : «قولوا مثل ما يقول المؤذن» . ولم يخص صلاة من غير صلاة ، فما كان من الذكر الذي مثله يصلح في الصلاة جاز فيها قياساً ونظراً واتباعاً للأثر . وأما الشافعي ومن قال بقوله في كراهية قول من يقول بقول المؤذن ، إذا كان سامعه في صلاة نافلة أو مكتوبة ، فإنهم شبهوه برد السلام وتشميت العاطس ، وقد ورد الأمر في الكتاب والسنة بهما ، وذلك مما يجب على غير المصلي ، ولا يجب على المصلي ؛ قالوا : فكذا الأذان . وبالله التوفيق .

حدثنا خلف بن القاسم ، حدثنا يحيى بن الربيع ، حدثنا أحمد بن محمد ، حدثنا إبراهيم بن عبد الله ، حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا ضمام بن إسماعيل ، قال : قال أبو قناني لامرأته ، وكان من العباد : إذا ميت فتزوجي فلانا . فتزوجته ، فكانت تقول له : قم فصل بالليل ، فإن أخاك كان يصلي بالليل . فكانت تؤذيه بذلك ، فأتيث في منامها ، فقبل لها : إن زوجك هذا أرفع من أبي قناني بدرجة . قالت : وكيف وأبو قناني كان يصلي بالليل ١٢ فقبل لها : إن هذا يقول كما يقول المؤذن .

القيس

(١) في م : «يصح» .

(٢) أخرجه الطيالسي (١٢٠١) ، وأحمد ١٨١/٣٩ - ١٨٣ (٢٣٧٦٥ ، ٢٣٧٦٦) ، ومسلم

(٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي .

١٤٧ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن سُمَيٍّ مولى أبى بكر بن عبد الرحمن ، عن أبى صالح السَّمان ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « لو يعلم الناس ما فى النداء والصفِّ الأول ، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما فى التهجير لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما فى العَمَةِ والصبح لأتوهما ولو حَبْوًا »^(١) .

١٤٨ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، عن أبيه وإسحاق أبى عبد الله ، أنهما أخبراه ، أنهما سمعا أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « إذا تُوبَ [٢٥] بالصلاة فلا تأتوها

التمهيد

مالك ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه وإسحاق أبى عبد الله ، أنهما أخبراه أنهما سمعا أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : « إذا تُوبَ بالصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون ، وأتوها وعليكم السكينة ، فما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا ، فإن أحدكم فى صلاة ما كان يَعِدُ إلى الصلاة »^(٢) .

هذا الحديث لم يُخْتَلَفْ على مالك فيما عِلِمْتُ فى إسناده ولا فى مَتْنِهِ ، وقد رُوِيَ عن أبى هريرة رضى الله عنه من وجوه كثيرة ، أجملها ما حدثناه سعيدُ ابنُ نصر ، قال : حدثنا قاسم بنُ أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بنُ إسحاق ، قال : حدثنا إبراهيم بنُ حمزة ، قال : حدثنا إبراهيم بنُ سعيد ، عن ابنِ شهاب ، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بنِ المسيَّب ، عن أبى هريرة قال : قال

القيس

(١) سيأتى بتمامه فى الموطأ (٢٩٣) .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٣) ، وبرواية أبى مصعب (١٨٢) . وأخرجه الشافعى فى السنن المأثورة (٦٧) ، وأحمد ٢٣/١٦ (٩٩٣٠) ، والبخارى فى جزء القراءة (١٨٣ ، ١٨٤) ، وابن حبان (٢١٤٨) من طريق مالك به .

وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ، وَأَتَوْهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا الْمَوَاطَا
فَاتَكُم فَاتِمُّوا ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَغْمِذُ إِلَى الصَّلَاةِ » .

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ، وَأَتَوْهَا وَأَنْتُمْ
تَمْشُونَ عَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُم فَاتِمُّوا» ^(١) .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ^(٢) ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي
هَرِيرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ^(٣) .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا غَنْبَسَةُ ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ ، عَنْ
ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّ
أَبَا هَرِيرَةَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَا تَأْتَوْهَا
وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ ، وَأَتَوْهَا تَمْشُونَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ ، فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا
فَاتَكُم فَاتِمُّوا» ^(٤) .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ قَالَ الزُّبَيْدِيُّ ، وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ ،

القبس

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٠٢) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٧٧٥) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (١٥٤٠) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٢٩٧/٢) مِنْ طَرِيقِ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بِهِ .

(٢) فِي ص ١٦ ، ص ١٧ ، م : «سعيد» . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٨٨/٢ .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٥٠٥ ، ١٧٧٢) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ .

(٤) أَبُو دَاوُدَ (٥٧٢) .

ومعمر، وشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ قَالُوا: «وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُمُوا». وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، «عَنِ الزَّهْرِيِّ» وَحْدَهُ: «وَمَا فَاتَكُمْ فَاقْضُوا». وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأْتُمُوا»^(١). وَجَعْفَرُ بْنُ رِبْعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَأْتُمُوا». وَكَذَلِكَ رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، وَأَبُو قَتَادَةَ، وَأَنَسُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَأْتُمُوا». وَاخْتَلَفَ عَنْ^(٢) أَبِي ذَرٍّ، فَرَوَى عَنْهُ: «فَأْتُمُوا». وَ: «فَاقْضُوا».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٤): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اتُّوا الصَّلَاةَ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، فَصَلُّوا مَا أَدْرَكْتُمْ، وَاقْضُوا مَا سَبَقَكُمْ». قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَأَبُو رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «وَاقْضُوا».

قَالَ أَبُو عَمَرَ: أَمَا قَوْلُهُ: «إِذَا تُؤْبَ بِالصَّلَاةِ». فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالتَّشْوِيبِ هَلْهَنَا الْإِقَامَةُ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا هَذَا الْمَعْنَى مَجُودًا فِي بَابِ أَبِي الزَّنَادِ^(٥)، وَقَدْ بَانَ فِي رِوَايَةِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ التَّشْوِيبَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ الْعَلَاءِ هُوَ الْإِقَامَةُ.

(١ - ١) ليس في: الأصل، ص ١٦، ص ٢٧، م.

(٢ - ٢) سقط من: ص ١٧، م.

(٣) في ص ١٧، ص ٢٧: «على».

(٤) أبو داود (٥٧٣). وأخرجه الطيالسي (٢٤٧١)، وأحمد ٥٢٣/١٤، ٥٥٣ (٨٩٦٤)، ٩٠١١ من طريق شعبة به.

(٥) سيأتي ص ٥٨ - ٦٠.

وأما قوله : « فلا تأتوها وأنتم تسعون » . فالسعي ههنا في هذا الحديث التمهيد المشي بسرعة والاشتداد فيه والهرولة ، هذا هو السعي المذكور في هذا الحديث ، وهو معروف مشهور في كلام العرب ، ومنه السعي بين الصفا والمروة ، وقد يكون السعي في كلام العرب العمل ، من ذلك قوله : ﴿ وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾ [الإسراء : ١٩] . و : ﴿ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى ﴾ [الليل : ٤] . ونحو هذا كثير .

ذكر سنيد ، قال : حدثنا وكيع ، عن موسى بن عبيدة^(١) ، عن محمد بن كعب قال : السعي العمل .

واختلف العلماء في السعي إلى الصلاة لمن سميع الإقامة ؛ فزوى مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه سميع الإقامة وهو بالقيع فأسرع المشي^(٢) . وزوى ذلك عن ابن عمر من طريق . وزوى عن عمر أنه كان يهرول إلى الصلاة . وفي إسناده عنه لين وضعف . والله أعلم .

أخبرنا أحمد بن عبد الله ، حدثنا الحسن بن إسماعيل ، حدثنا عبد الملك بن بحر ، حدثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ، حدثنا سنيد بن داود ، حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن ابن مسعود قال : لو قرأت : ﴿ فَاسْعَوْا ﴾ [الجمعة : ٩] . لسعيت حتى يسقط ردائي . وكان يقرأ : (فامضوا إلى ذكر الله)^(٣) .

(١) في ص ١٧ : « عبيد » . وينظر تهذيب الكمال ١٠٤ / ٢٩ .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٥٤) .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥٣٤٩) ، وابن جرير ٦٤٠ / ٢٢ ، والطبراني (٩٥٣٩) من طريق =

التمهيد

قال أبو عمر: وهى قراءة عمر رِجَمه الله. ورؤى عن ابن مسعود أنه قال: أحق ما سعىنا إليه الصلاة. رواه عنه ابنه أبو عبيدة، ولم يسمع منه.

ورؤى عن الأسود بن يزيد، وعبد الرحمن بن يزيد، وسعيد بن جبيرة، أنهم كانوا يهرولون إلى الصلاة^(١). فهؤلاء كلهم ذهبوا إلى أنه من خاف الفوت سعى، ومن لم يخف مشى على هيئته^(٢).

ورؤى وكيع، عن المسعودي، عن القاسم بن عبد الرحمن قال: قال عبد الله بن مسعود: إذا أتيت الصلاة فأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا.

ورؤى المسعودي أيضا، عن علي بن الأقرع، عن أبي الأحوص قال: قال عبد الله: لقد رأيتنا وأنا لثقارب بين الخطأ^(٣).

ورؤى أبو الأشهب جعفر بن حيّان، عن ثابت، عن أنس بن مالك قال: خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد، فأسرعت في المشي فحبسنى^(٤).

ورؤى محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن أبي نضرة، عن أبي ذر

القيس

= سفيان به. وقراءة ابن مسعود شاذة. ينظر مختصر الشواذ لابن خالويه ص ١٥٧.

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٤٠٩)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٥٧/٢، ٣٥٨.

(٢) فى الأصل، ص ١٦، م: «هيئته». وهيئته: عادته فى السكون والرفق، يقال: امش على هيئتك. أى: على رِسلك. النهاية ٢٩٠/٥.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٩/٢ من طريق المسعودى به.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٩/٢ من طريق أبي الأشهب به.

قال : إذا أُقيمت الصلاة فامشِ إليها كما كنتَ تمشي ، فصل ما أدركت ، وأقضى التمهيد ما سبقك .

قال أبو عمر : قد اختلف السلف في هذا الباب كما ترى ، وعلى القول بظاهر حديث النبي ﷺ في هذا الباب جمهور العلماء وجماعة الفقهاء ، وقد روى ابن القاسم في سماعه قال : سئل مالك عن الإسراع في المشي إلى الصلاة إذا أُقيمت ؟ قال : لا أرى بذلك بأساً ما لم يسع أو يُحْب . قال : وسئل عن الرجل يخرج إلى الحرس ، فيسمع مؤذن المغرب في الحرس ، فيحرك فرسه ليدرك الصلاة . قال مالك : لا أرى بذلك بأساً . وقال إسحاق : إذا خاف ^(١) فوات التكبير الأولى ^(٢) فلا بأس أن يسعي .

قال أبو عمر : معلوم أن النبي ﷺ إنما زجر عن السعي من خاف الفوت ^(٣) ، قال : «فما أدركتم فصلوا» . فالواجب أن يأتي الصلاة من خاف فوتها ومن لم يخف ذلك بالوقار والسكينة وترك السعي وتقريب الخطأ ؛ لأمر النبي ﷺ بذلك ، وهو الحجة ﷺ .

وأما قوله : «وما فاتكم فأتوا» . على ما روى مالك وغيره ممن تقدم ذكره في هذا الباب ، ففيه دليل على أن ما أدرك المصلي مع إمامه فهو أول صلاته ، وهذا موضع اختلف فيه العلماء ؛ فأما مالك ، فاختلفت الرواية عنه فيما أدرك

(١ - ١) في ص ١٦ ، ص ١٧ : «فوت التكبير الأول» .

(٢) ليس في : الأصل ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، م .

المصلي من صلاة الإمام ؛ هل هو أول صلاته أو آخرها ؟ فروى سُحنون عن جماعة من أصحاب مالك ؛ منهم ابن القاسم ، عنه ، أن ما أدرك فهو أول صلاته ، ولكنه يقضى ما فاتته بالحمد وسورة . وهذا هو المشهور من المذهب ، وقال ابن خُواريزماد^(١) : وهو الذي عليه أصحابنا ، وهو قول الأوزاعي ، والشافعي ، ومحمد بن الحسين ، وأحمد بن حنبل ، والطبري ، وداود بن علي . وروى أشهب - وهو الذي ذكره ابن عبد الحكم - عن مالك ، ورواه عيسى ، عن ابن القاسم ، عن مالك ، أن ما أدرك فهو آخر صلاته . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري ، والحسين بن حي .

قال أبو عمر : هكذا حكى ابن خُواريزماد^(١) ،^(٢) عن أبي حنيفة^(٣) .

وذكر الطحاوي ، عن محمد ، عن أبي يوسف ، عن أبي حنيفة ، أن الذي يقضيه^(٣) أول صلاته ، وكذلك يقرأ فيها^(٤) . ولم يحك خلافا . ولا خلاف عن مالك وأصحابه أن من أدرك مع الإمام ركعتين أنه يقرأ فيها^(٤) بأتم القرآن وحدها معه في كل ركعة ، ثم يقوم إذا سلم الإمام فيقرأ بأتم القرآن وسورة فيما يقضى في كل ركعة . وهذا قول الشافعي أيضا ، فكيف يصح مع هذا المذهب الدعوى على من قال بهذا القول أن ما أدرك فهو أول صلاته ؟ بل الظاهر الصحيح على ما

(١) في الأصل : «خواريزماد» .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : «عن مالك وأصحابه وعن - وفي م : عن - محمد بن الحسن» .

(٣) في ص ٢٧ : «أدرك» .

(٤) في ص ١٦ : «فيهما» .

ذَكَرْنَا أَنَّ مَا أَدْرَكَ آخِرُ صَلَاتِهِ . وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلَا أَعْلَمُ . خِلَافًا فِيهِ يَبَيِّنُ الْعُلَمَاءُ أَنَّ التَّمْهِيدَ الْمَصْلُوعَ يَنْبَغِي فِيهِ عَلَى صَلَاةٍ نَفْسِهِ ، وَلَا يَجْلِسُ إِلَّا حَيْثُ يَجِبُ لَهُ إِذَا قَامَ لِقَضَائِهِ مَا عَلَيْهِ ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ قَالَ : مَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ . وَقَوْلُهُ فِي الْقَضَاءِ وَالْقِرَاءَةِ كَقَوْلِ مَالِكٍ سَوَاءٌ ، وَكَذَلِكَ صَرَّحَ الْأَوْزَاعِيُّ بِأَنَّهُ مَا أَدْرَكَ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ . وَأُظْهِرْتُمْ رَاعُوا الْإِحْرَامَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ ، وَالتَّشَهُدِ وَالتَّسْلِيمِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِهَا ، فَمِنْ هَلْهَنَّا قَالُوا : إِنْ مَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : يَصْنَعُ فِيمَا يَقْضِي مِثْلَ مَا صَنَعَ الْإِمَامُ فِيهِ . وَقَالَ الْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ فِيمَا ذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ : أَوَّلُ صَلَاةِ الْإِمَامِ أَوَّلُ صَلَاتِكَ ، وَآخِرُ صَلَاةِ الْإِمَامِ آخِرُ صَلَاتِكَ إِذَا فَاتَكَ بَعْضُ صَلَاتِهِ . وَأَمَّا الْمَزْنِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَدَاوُدُ ، فَقَالُوا : مَا أَدْرَكَ فَهُوَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ ، يَقْرَأُ فِيهِ مَعَ الْإِمَامِ بِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » وَسُورَةٌ إِنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مَعَهُ ، وَإِذَا قَامَ لِلْقَضَاءِ قَرَأَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » وَحَدَّثَهَا ، فِيمَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ صَلَاتِهِ . وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونِ ، فَهُوَ لَا يَطْرُدُ عَلَى أَصْلِهِمْ قَوْلُهُمْ وَفَعَلُهُمْ . وَأَمَّا السَّلْفُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَزَوَّى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، بِأَسَانِيدٍ ضَعِيفٍ : مَا أَدْرَكَتْ فَاجْعَلْهُ آخِرَ صَلَاتِكَ ^(١) . وَثَبَّتَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَمُكْحُولٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَالزَّهْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ : مَا أَدْرَكَتْ فَاجْعَلْهُ أَوَّلَ

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣١٦٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٢٣/٢ .

صَلَاتِكَ^(١). والذي يَجِيءُ على أصولهم، إن لم يثبت عنهم نص في ذلك، ما قاله المُنْزَنِي، وإسحاق، وداود. وَرَوَى عن ابنِ عمرَ أَنه قال: ما أَدْرَكَتْ فاجعَلْهُ آخِرَ صَلَاتِكَ. وعن مجاهد وابنِ سيرينَ مثْلُ ذلك^(٢). وذكر ابنُ المنذرِ^(٣) أَن مالكا، والثوري، والشافعي، وأحمد بهذا يقولون.

قال أبو عمر: ظَنُّ ذلك من أَجْلِ قولهم في القراءة في القضاء. واللَّهُ أَعْلَمُ. واحتجَّ القائلون بأن ما أَدْرَكَ هو أَوَّلُ صَلَاتِهِ بقوله ﷺ: «وما أَدْرَكْتُمْ فصلُّوا، وما فاتكم فأتُّمُّوا». قالوا: والتَّامُّ هو الآخِرُ. واحتجَّ الآخرون بقوله: «وما فاتكم فاقضُوا». قالوا: والذي يقضيه هو الفائت. والحجج متساوية لِكِلَا المذهبين من جهة الأثر والنظر، إلا أَن روايةَ مَنْ رَوَى: «فأتُّمُّوا». أَكْثَرُ. وأما مَنْ جعل ما أَدْرَكَ مع الإمامِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ، فليس يَطْرُدُ فيه ويستقيم إلا ما قاله ابنُ أبي سلمة، والمُنْزَنِي، وإسحاق، وداود، واللَّهُ أَعْلَمُ، وبه التوفيق والسداد، لا شريك له.

وقد زعم بعض المتأخرين من أصحابنا أَن مَنْ ذهب مذهب ابنِ أبي سلمة، والمُنْزَنِي، في هذه المسألة، أسقط سنةَ الجهر في صلاة الليل، وسنةَ السورة مع أمِّ القرآن. وهذا ليس بشيء؛ لأن إمامه قد جاء بذلك، وحصلت صَلَاتُهُ على

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣١٦١، ٣١٦٢، ٣١٧٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٢٣/٢، ٣٢٤.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣١٧٠)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر الأوسط لابن المنذر ٢٤٠/٤.

سُتْتِيهَا فِي سِرِّهَا وَجَهْرِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا ، وَإِنَّمَا هَذَا كَرَجْلٍ أَحْزَمَ وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ ، ثُمَّ انْحَنَى ، فَلَا يُقَالُ لَهُ : أَسْقَطْتَ سُنةَ الْوُقُوفِ وَالْقِرَاءَةِ . وَكَرَجْلٍ أَدْرَكَ مَعَ إِمَامِهِ رَكْعَةً ، فَجَلَسَ مَعَهُ فِي مَوْضِعِ قِيَامِهِ أَوْ انْفَرَدَ ، فَلَا يُقَالُ لَهُ : أَسَأْتَ أَوْ أَسْقَطْتَ شَيْئًا . وَحُسْبُهُ إِذَا أَتَمَّ صَلَاتَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى سُنةٍ آخِرِهَا ، وَلَا يَضُرُّهُ مَا سَبَقَهُ إِمَامُهُ فِي أَوَّلِهَا ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ إِمَامِهِ ، وَإِنَّمَا لُجِّلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْأَثَرِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ : أَرَأَيْتَ قَوْلَ مَنْ قَالَ : يَجْعَلُ مَا أَدْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ أَوَّلَ صَلَاتِهِ . وَمَنْ قَالَ : يَجْعَلُهُ آخِرَ صَلَاتِهِ . أَيُّ شَيْءٍ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ؟ قَالَ : مِنْ أَجْلِ الْقِرَاءَةِ فِيمَا يَقْضِي . قُلْتُ لَهُ : فَحَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَيِّ الْقَوْلَيْنِ يَدُلُّ عِنْدَكَ ؟ قَالَ : عَلَى أَنَّهُ يَقْضِي مَا فَاتَهُ ، قَالَ ﷺ : « صَلُّوا مَا أَدْرَكْتُمْ ، وَاقْضُوا مَا سَبَقَكُمْ » . وَقَدْ احْتَجَّ دَاوُدُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِأَنْ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي التَّشَهُّدِ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بِهَذَا الْحَدِيثِ ؛ قَوْلُهُ ﷺ : « مَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا ، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتُمُّوا » . أَوْ « فَاقْضُوا » . قَالُوا : فَالَّذِي فَاتَهُ رَكْعَتَانِ لَا أَرْبَعَ ، فَإِنَّمَا عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَا فَاتَهُ وَيَتِمَّ صَلَاتَهُ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : وَلَعَمْرِي إِنْ هَذَا لَوَجَّهَ ، لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَا يِعَارِضُهُ وَيَنْقُضُهُ ، لَكُنْ لَمَّا قَالَ ﷺ : « مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ » ^(١) . كَانَ فِي هَذَا الْقَوْلِ دَلِيلٌ كَالنَّصِّ عَلَى أَنْ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَلَمْ يَدْرِكِ الصَّلَاةَ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الْجُمُعَةَ يَصَلِّي أَرْبَعًا ، عَلَى أَنَّ دَاوُدَ قَدْ جَعَلَ مِثْلَ هَذَا الدَّلِيلِ أَصْلًا جَارِيًا فِي الْأَحْكَامِ ، وَتَرَكَ الاسْتِدْلَالَ بِهِ هُنَا لَمَّا ذَكَرْنَا . وَاللَّهُ

١٤٩ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الرحمن بن أبي صغصعة الأنصاري ثم المازني ، عن أبيه ، أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : إني أراك تُحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك ، فأذنت بالصلاة فارفع صوتك بالنداء ، فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة .

قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ .

التمهيد

المستعان . وقد ذكرنا هذه المسألة في باب ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، من هذا الكتاب ^(١) . والحمد لله .

مالك ، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صغصعة الأنصاري ثم المازني ، عن أبيه ، أنه أخبره أن أبا سعيد الخدري قال له : إني أراك تُحب الغنم والبادية ، فإذا كنت في غنمك أو باديتك فأذنت بالصلاة ، فارفع صوتك بالنداء ؛ فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ^(٢) ولا شيء ^(٣) إلا شهد له يوم القيامة . قال أبو سعيد : سمعته من رسول الله ﷺ ^(٤) .

هكذا هذا الحديث عند جماعة الرواة عن مالك ، لم يختلفوا في إسناده في

القبس

(١) ينظر ما تقدم في ١٨٥/٢ - ١٩٦ .

(٢ - ٣) ليس في الأصل ، ص ، ص ١٧ .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (١٨٣) . وأخرجه أحمد ٤٠٦/١٧ ، ٤٨٤ ، (١١٣٠٥ ، ١١٣٩٣) ،

والبخاري (٦٠٩) ، والنسائي (٦٤٣) من طريق مالك ٤ .

« الموطأ » وغيره . والمدى : الغاية حيث ينتهى الصوت .

حدثنا عبد الوارث بن سُفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أَصْبَغ ، قال : حدثنا بكر بن حُمَاد ، قال : حدثنا مُسَدَّد ، قال : حدثنا يحيى ، عن مالك بن أنس ، قال : حدثني عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ قال : « إِذَا أَدْنَتْ فَارْفَعْ صَوْتَكَ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ مَدَى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ » .

وقد وهم ابن عُيينة في اسم هذا الشيخ ؛ شيخ مالك ، إذ روى عنه هذا الحديث .

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا ميمون بن حمزة ، قال : حدثنا الطحاوي ، قال : حدثنا المُرَئِي ، قال : حدثنا الشافعي ، قال : حدثنا سُفيان ، قال : سمعتُ عبدَ الله بنَ عبدِ الرحمن بنِ أبي ^(١) صَعَصَعَةَ ، قال : سمعتُ أبي - وكانَ يتيماً في حجرِ أبي سعيد الخدري - قال : قال لي أبو سعيد الخدري : أي بُني ، إذا كُنْتَ في هذه البوادي ، فارْفَعْ صَوْتَكَ بِالْأَذَانِ ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَسْمَعُهُ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ وَلَا حَجَرٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ » ^(٢) . ثم ذكر الشافعي حديثَ مالك هذا بإسناده سواءً ، كما ذكرناه عن مالك ^(٣) .

(١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) الشافعي في السنن المأثورة (١٤٣) ، وأخرجه أحمد ٧٧/١٧ (١١٠٣١) ، وابن ماجه (٧٢٣)

من طريق ابن عيينة به .

ثم قال الشافعي: مالك أصاب اسم الرجل فيما أرى، وقد أخطأ فيه ابنُ عُيينة.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد، حدثنا الحسن بن إسماعيل، حدثنا عبد الملك بن بخر، حدثنا محمد بن إسماعيل، حدثنا سُنيّد، قال: حدثنا هُشيم، قال: أخبرنا يعلى بن عطاء، عن أبيه، قال: كنتُ مع عبد الله بن عمرو، فلما حضرت الصلاة قال لي: أذن واشدّد صوتك؛ فإنه لا يسمعك من حجر ولا شجر ولا بشر إلا شهد لك يوم القيامة، ولا يسمعك من شيطان إلا ولى وله نفيّر حتى لا يسمع صوتك، وإنهم لأمدّ الناس أعناقاً يوم القيامة^(١).

قال سُنيّد: وأخبرنا خالد بن عبد الله، عن طلحة بن يحيى، عن عيسى بن طلحة، عن معاوية بن أبي سفيان، أنه سَمِعَ المؤدّن، فتشّهّد كما تشّهّد، ثم قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «المؤدّنون أطولُ الناس أعناقاً يوم القيامة»^(٢).

قال سُنيّد: وأخبرنا حجاج، عن ابنِ لهيعة، عن عُبيد الله بن أبي جعفر، عن نافع، عن ابنِ عمر، قال: من أذن اثنتي عشرة سنةً وجبت له الجنة، وكُتِبَ له

(١) أخرجه البغوي في المجلديات (٢٣٤٠) عن هشيم به.

(٢) أخرجه أحمد ٧٥/٢٨، ١٠٦ (١٦٨٦١، ١٦٨٩٨)، ومسلم (٣٨٧)، وابن ماجه (٧٢٥) من طريق طلحة بن يحيى به.

بكل تأذينة ستون حسنة، وبكل إقامة ثلاثون حسنة .

قال : وحدَّثنا هُشَيْمٌ ، قال : حدَّثنا إسماعيلُ بنُ أبي خَالِدٍ ، قال : حدَّثنا ^(١) شَيْلُ بنُ عوفِ البَجَلِيِّ ، أنَّ عَمَرَ بنَ الخطَّابِ قال : مَنْ مُؤَدِّكُمْ اليَوْمَ ؟ قُلْنَا : مَوَالِينَا وَعَبِيدُنَا . قال : إِنَّ ذَلِكَ بِكُمْ لِنَقْصٍ كَبِيرٍ ^(٢) .

قال : وقالَ إسماعيلُ : قالَ عَمَرُ بنُ الخطَّابِ : لو كُنْتُ أَطِيقُ مَعَ الْخَلِيفِ ^(٣) لَأَذُنْتُ . قالَ هُشَيْمٌ : وَأَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، قال : حَدَّثْتُ أَنَّ عَمَرَ بنَ الخطَّابِ قال : لَوْلا أَنَّ تَكُونَ سُنَّةٌ مَا أَذَّنَ غَيْرِي .

حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيمَ بنِ سَعِيدٍ ، قال : أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بنُ مُعَاوِيَةَ ، قال : أَخْبَرَنَا أَبُو يَعْقُوبَ إِسْحَاقُ بنُ أَحْمَدَ بنِ جَعْفَرِ البَغْدَادِيِّ ، قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مَنْصُورِ الرَّمَادِيِّ ، قال : حَدَّثَنَا عَتَّابُ بنُ زِيَادٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الشُّكْرِيُّ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : قالَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ : « الْإِمَامُ ضَامِنٌ ، وَالْمُؤَدُّنُ مُؤْتَمَنُونَ ، اللَّهُمَّ أَرْشِدِ الْأُئِمَّةَ ، وَاغْفِرْ لِلْمُؤَدِّينَ » . قالوا : يَا رَسولَ اللَّهِ ، لَقَدْ تَرَكْنَا نَتَنافَسُ بَعْدَكَ فِي الْأَذَانِ . فقال :

(١ - ١) في م : « سهيل بن عوف الحلي » . وينظر الإصابة ٣/ ٣٨٠ .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ٤٤٤/٥ من طريق إسماعيل به .

(٣) الخليفة بالكسر والتشديد والقصر : الخلافة ، وهو وأمثاله من الأئمة كالرؤساء والدُّيلاء ، مصدر يدل على معنى الكثرة . يريد به كثرة اجتهاده في ضبط أمور الخلافة وتصريف أَعْتَمَها . النهاية ٦٩/٢ .

«إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا سَفَلَتْهُمْ مُؤَذِّنُوهُمْ»^(١). وهذه الزيادة لا تجيء إلا بهذا الإسناد، وهو إسناد رجاله ثقات معروفون؛ أبو حمزة الشكري، وعثاب بن زياد مروزيان يفتان، وسائر الإسناد يُستغنى عن ذكرهم لشهرتهم، إلا أن أحمد بن حنبل ضَعَّف الحديث كله، ويقال: إنه لم يسمعه الأعمش من أبي صالح. قال أحمد بن حنبل: رواه ابن فضيل عن الأعمش، عن رجل^(٢)، ما أدري لهذا الحديث أصلاً. ورواه ابن نمير عن الأعمش؛ فقال: نُبِئتُ عن أبي صالح، ولا أراني إلا قد سمعته منه^(٣).

قال أبو عمر: «فضائل الأذان كثيرة، وقد روى عن عائشة أنها قالت في قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ الآية [فصلت: ٣٣]: نزلت في المؤذنين»^(٤).

وحديث هذا الباب ومثله يشهد بفضيل رفع^(٥) الصوت فيه، ولا أدري كيفية

(١) أخرجه البزار (٣٥٧ - كشف) عن أحمد بن منصور به، وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٢١٩٩)، والبيهقي ٤٣٠/١ من طريق أبي حمزة به.

(٢) أحمد ٨٩/١٢ (٧١٦٩).

(٣) أحمد ٥٢٦/١٤ (٨٩٧٠).

(٤ - ٤) في ص: «في هذا الحديث فضل للأذان كبير وفضل لرفع». وفي ص ١٧: «في هذا الحديث فضل للأذان كبير وفضل لرفع».

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٥/١، وعزاه السيوطي في الدر المنثور ١١٠/١٣ إلى ابن المنذر وابن مردويه.

١٥٠ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، ^{الموطأ} عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ أُدْبِرَ

فَهُمِ الْمَوَاتِ وَالْجَمَادِ ، كَمَا لَا أُدْرِى كَيْفِيَّةَ تَسْبِيحِهَا : ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا نَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الآية : الإسراء : ٤٤] . ﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الاسراء : ٨٥] . وقد مضى فى بابٍ نافع ^(١) حُكْمُ الْأَذَانِ فى السَّفَرِ والحَضَرِ ، وَكَيْفِيَّةُ وُجُوبِهِ ، شُنَّةٌ أَوْ فَرْضًا عَلَى الْكُفَايَةِ ، وَمَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ فى ذَلِكَ كُلُّهُ مُمْتَهَدًا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ أُدْبِرَ الشَّيْطَانُ لَهُ ضُرَاطٌ حَتَّى لَا يَسْمَعَ النَّدَاءَ ، فَإِذَا قُضِيَ النَّدَاءُ أَقْبَلَ ، حَتَّى إِذَا تُؤَبَّ بِالصَّلَاةِ أُدْبِرَ ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ الشَّوَيْبُ أَقْبَلَ حَتَّى يَخْطِرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ ، يَقُولُ : اذْكُرْ كَذَا ، وَادْكُرْ كَذَا . لَمَّا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ ، حَتَّى يَظُلَّ الرَّجُلُ إِنْ يَدْرِى كَمْ صَلَّى » ^(٢) .

فى هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يُؤَدَّنَ لَهَا ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ

^{القبس} حَدِيثٌ : « إِذَا تُودِيَ لِلصَّلَاةِ أُدْبِرَ الشَّيْطَانُ » إِلَى آخِرِهِ . يَحْتَمِلُ الْحَقِيقَةُ وَالْمَجَازُ ؛ أَمَّا الْحَقِيقَةُ ، فَلَيْسَ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ لِلشَّيْطَانِ حُصَاصٌ - وَهُوَ الضُّرَاطُ - لَمَّا يَشَاهُ مِنْ قَبْلِ ، وَذَكَرْنَا أَنَّهُ جَسَمٌ مِنَ الْأَجْسَامِ مُؤْتَلَفٌ مِنْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ ، وَفِي

(١) سَيَأْتِي ص ٩٧ - ١٠٢ .

(٢) الموطأ برواية أبى مصعب (١٨٤) . وأخرجه أحمد ٢٤/١٦ (٩٩٣١) ، والبخارى (٦٠٨) ،

وأبو داود (٥١٦) ، والنسائى (٦٦٩) من طريق مالك به .

الشيطان له ضُراطٌ ، حتى لا يَسْمَعَ النداء ، فإذا قُضِيَ النداءُ أَقبل ، حتى إذا تُوبَ بالصلاة أدبر ، حتى إذا قُضِيَ التَّوْبُ أَقبل حتى يَخْطِرَ بينَ المرءِ ونفسِهِ ؛ يقول : اذْكُرْ كذا ، واذْكُرْ كذا . لِمَا لم يَكُنْ يَذْكُرُ ، حتى يَظُلَّ الرجلُ إنْ يَذْرى كم صَلَّى .

وجَلَّ : ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوءًا وَلَعِبًا﴾ [المائدة : ٥٨] . وقال : ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة : ٩] . وقد ذَكَّرْنَا ما للعلماء من الأقوال والمذاهب في الأذان في السفر والحضر عندهم ، وما اخترنا من ذلك بما صَحَّ عندنا في بابِ نافع ، من كتابنا هذا ^(١) ، وأفردنا القول في الأذان للصباح في بابِ ابنِ شهاب ، عن سالم ، من كتابنا هذا ^(٢) ، فلا معنى لإعادة شيء من ذلك كُلِّهِ ههنا .

الحديث : « إِنَّ الشَّيْطَانَ خَشَّاسٌ ، وَجَسَّاسٌ لِحَاسٍ » ^(٣) . فلا يمتنع أن يكون له حُصَاصٌ ، لاسيما وهو أَذَلُّ له في الفِرَارِ ، وأَبْلَغُ لدُخُولِ الرُّغْبِ في قلبه ، وأدعى لذهاب قوته حتى لا يملكُ نفسه من خوفِ ذكرِ اللهِ تعالى .

وفي الحديث : « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ : لَعَنَ اللهُ الشَّيْطَانَ . فإنه إذا سَمِعَهَا تعاظَمَ

(١) سيأتي ص ٩٧ - ١٠٢ .

(٢) سيأتي ص ١١٦ - ١١٩ .

(٣) في ج : « أو » .

(٤) الحشاس : الشديد الحس والإدراك ، والجشاس : من التجسس ، واللحاس : كثير اللبس لما يصل إليه ، وهو أن يأخذه بلسانه . ينظر النهاية ٢٣٧/٤ .

(٥) في د : « أخزى » .

وروى^(١) الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة التمهيد
قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نادى المنادى للصلاة أدبر الشيطان وله
ضراط». فذكر معنى حديث أبي الزناد سواء، وزاد: «حتى لا يدري كم
صلى؛ أثنائاً أم أربعاً؟ فإذا لم يدرك أثنائاً صلى أم أربعاً، فليسجد سجدين وهو
جالس»^(٢). وقد ذكرنا معنى هذا الحديث فيما سلف من حديث ابن
شهاب^(٣).

وجملة مذهب مالك عند أصحابه وتحصيله عندهم أن الأذان سنة مؤكدة

حتى يصير كالجبل، وليقل: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم^(٤). فإنه إذا قالها تضاءل القبس
وتصاغر.

وهذا حديث صحيح^(٥) خرجه النسائي^(٦)، ولأن الله تعالى قال له: ﴿وَإِنَّ
عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الحجر: ٣٥]. فما أثر ذلك فيه، فكيف يسأل عن
لعنة غير الله تعالى. وأما المجاز في معنى الحديث فهو متسع، ويكون استعارة
وعبارة عن قراره ذليلاً خاسئاً، كما يفر الغير الضروط.

(١) بعده في الأصل، ص ١٦، م: «عن».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٩/١، والبخاري (٣٢٨٥)، والنسائي في الكبرى (٥٩١) من طريق
الأوزاعي به.

(٣) سيأتي ص ٥٦٨ - ٥٧٧.

(٤) سقط من: ج.

(٥ - ٥) سقط من: ج.

والحديث عند النسائي في الكبرى (١٠٣٨٨ - ١٠٣٩٠).

واجبة على الكفاية، وليس بفرض. وهو قول^(١) أبي حنيفة. واختلف أصحاب الشافعي؛ فمنهم من قال: هو فرض على الكفاية. ومنهم من قال: هو سنة مؤكدة على الكفاية.

وأما قوله في هذا الحديث: «أدبر الشيطان» إلى آخر الحديث. فإن هذا الحديث عندى يخرج في التفسير المسند في قول الله عز وجل: ﴿مِن شَرِّ أَلْوَسَوَاسِ الْخَنَاسِ ۖ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٤، ٥]. لم يختلف أهل التفسير وأهل اللغة أن الوسواس الشيطان يوسوس في صدور الناس وقلوبهم. أى: يلقي في قلوبهم الرّيب، ويحرك خواطر الشكوك، ويدكر من أمر الدنيا بما يشغل عن ذكر الله. وأصل الوسواس في اللغة صوت حركة الحلي. وقوله: ﴿الْخَنَاسِ﴾ لأنه يخنس عند ذكر العبد لله، ومعنى «يخنس»: أى: يرجع ناكصاً.

وقوله: «حتى يخطر بين المرء ونفسه». يعنى بذلك الوسوسة، وهو أمر مكن الله تعالى منه الشيطان في الإنسان، وجعل دواءه الاستعاذة، فقال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا يَزْعُمُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ ۖ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]. وهذا ما لم تتمكن الشهوات في القلوب، ولم تخلول^(٢) المعاصي في النفوس، ولا ارتبطت العلائق بالهوى حتى غلبت النفس، فليس دواؤها حينئذ الاستعاذة، وإنما ينفع فيها التوبة بخذف الشهوات، وقطع العلائق، والاستبصار بالحقائق.

(١) بعده في ص ١٦: «أصحاب».

(٢) في د: «تحل».

ذكر معمر، عن قتادة قال: ﴿الْوَسْوَاسُ الْخَنَّاسُ﴾. قال: هو التمهيد
الشیطان؛ إذا ذكر الله العبد خنس^(١).

وذكر حجاج، عن ابن جريج، عن عثمان بن عطاء، عن عكرمة قال:
الوسواس محلله الفؤاد؛ فؤاد الإنسان، وفي عينيه، وذكره، ومحلله من المرأة في
عينها إذا أقبلت، وفي فرجها وذئرها إذا أدبرت، فهذه مجالسه منها^(٢).

وذكر وكيع، عن سفيان، عن حكيم بن مجيب، عن سعيد بن جبيرة، عن
ابن عباس قال: ما من مولود يولد إلا وعلى قلبه وسواس، فإذا عقل فذكر الله
خنس، وإذا غفل وسوس^(٣).

وقال ابن قتيبة^(٤): خنس، أي: كف وأقصر. وقال الزبيدي^(٥): يوسوس
ثم يخنس، أي: يتوارى.

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٤١٠/٢، وابن جرير ٧٥٤/٢٤ من طريق معمر به.

(٢) في ص، ص ١٦، ص ١٧: «منها».

والأثر عزاه السيوطي في الدر المنثور ٨٠٩/١٥ إلى ابن المنذر.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٤١٠/٢ من طريق الثوري به.

(٤) غريب الحديث ٧٠٥/٣، ٧٠٦. وهو عبد الله بن مسلم بن قتيبة أبو محمد الدينوري
الكاظم، له «غريب القرآن»، و«غريب الحديث» و«المعارف» وغيرها، كان رأسا في علم
اللسان العربي والأخبار وأيام الناس، توفي سنة ست وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء
٢٩٦/١٣.

(٥) يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد الزبيدي، له اختيار في القراءة لم يخرج فيه عن السبعة،
ألف «النوادر» و«المقصود والممدود» وغيرهما، وكان نظيرا للكسائي، توفي سنة اثنتين ومائتين.
سير أعلام النبلاء ٥٦٢/٩.

قال أبو عمر: فقول رسول الله ﷺ في هذا الحديث: «إذا نُودِيَ للصلاة». يريد: إذا أُذِّنَ لها فَرَّ الشيطانُ من ذكرِ الله في الأذان، وأدبَرَ وله ضُراطٌ من شِدَّةِ ما لَحِقَهُ من الخِزْيِ والدُّعْرِ عندَ ذكرِ الله. وذكرُ الله في الأذان تَفَرُّغٌ منه القلوبُ ما لا تَفَرُّغُ من شَيْءٍ من الذكر؛ لَمَّا فيه من الجهرِ بالذكر، وتعظيمِ الله فيه، وإقامة دينه، فيُدبِرُ الشيطانُ لشِدَّةِ ذلك على قلبه حتى لا يَسْمَعَ النداء، فإذا قُضِيَ النداء أَقْبَلَ على طبعه وجِبَلَّتْهُ يوسوسُ أيضًا، ويفعلُ ما يَقْدِرُ مما قد سُلِّطَ عليه، «حتى إذا ثُوبَ بالصلاة». والثوبُ ههنا الإقامة، «أدبره». أيضًا، «حتى إذا قُضِيَ الثوبُ». وهو الإقامة كما ذَكَرْتُ لَكَ، «أَقْبَلَ حتى يَخْطِرَ»^(١) بينَ المرءِ ونفسه، يقول: اذْكُرْ كذا وكذا. لَمَّا لم يَكُنْ يَذْكُرُ، حتى يَظِلُّ الرجلُ إنْ يَدْرِى كم صَلَّى. لِيُنْسِيَهُ وَيَخْلِطَ^(٢) وَيَلْبِسَ^(٣) عليه، أجازنا الله منه.

وفي هذا الحديث فضلٌ للأذانِ عظيمٌ، ألا ترى أنَّ الشيطانَ يُدبِرُ منه، ولا يُدبِرُ من تلاوة القرآن في الصلاة، وحسبك بهذا فضلًا لمن تَدَبَّرَ.

روى ابنُ القاسم، عن مالك قال: استُعْمِلَ زيدُ بنُ أسلمَ على مَعْدِنِ بنى سليم - وكان مَعْدِنًا لا يُرَالُ يُصَابُ فيه الناسُ من قِبَلِ الجنِّ - فلمَّا وليهم شَكْوًا

(١) بعده في ص ١٦: «ما».

(٢ - ٣) ليس في: الأصل، ص ١٦، ص ١٧، م.

ذلك إليه ، فأمرهم بالأذان وأن يرفعوا أصواتهم به ، ففعلوا ، فارتفع ذلك عنهم ،
فهم عليه حتى اليوم . قال مالك : وأعجبنى ذلك من رأي زيد بن أسلم . هكذا
روى سُخْنُونُ فى سماعِ ابنِ القاسمِ .

وذكره الحارث بن مسكين ، قال : أخبرنى عبدُ الرحمن بنُ القاسمِ
وعبدُ الله بنُ وهب ، قالا : قال مالك : استعملَ زيدُ بنُ أسلمَ على مَعْدِنِ بنى
سُلَيم . فذكره سواءً إلى آخره ^(١) .

وذكر يعقوب بنُ شيبة ، قال : حدثنا أبو سلمة التَّبَوَذَكِيُّ ، قال : حدثنا
جريرُ بنُ حازم ، قال : سمعتُ سليمانَ الشَّيبَانِيَّ يُحَدِّثُ عن يُسَيْرٍ ^(٢) بنِ عمرو ،
قال : سمعتُ عمرَ يقولُ : إنَّ شيئاً من الخلقِ لا يستطيعُ أن يَحْوَلَ فى غيرِ
خلقه ، ولكنَّ للجنِّ سَحَرَةً كسحرةِ الآدميين ^(٣) ، فإذا خشيتم شيئاً من ذلك
فأذّنوا ^(٤) .

حدثنا عبدُ الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا محمد بنُ وضَّاح ، حدثنا دُحَيْمٌ ^(٥) ،

(١) أخرجه اللالكائى فى كرامات الأولياء (١٣٣) - ومن طريقه الذهبى فى سير أعلام النبلاء
٣١٧/٥ - من طريق الحارث بن مسكين ٤ .

(٢) فى ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، م : « يسير » . وينظر تهذيب الكمال ٣٠٢/٣٢ .

(٣) فى ص ١٦ : « الإنس » .

(٤) أخرجه محمد بن فضيل بن غزوان فى كتاب الدعاء ص ٣٠٢ ، وابن أبى شيبة ٣٩٧/١٠ من
طريق الشيبانى ٤ .

(٥) فى ص ، ص ١٧ ، م : « ابن دحيم » . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٥/١٦ .

حَدَّثَنَا الْفَرَايِصِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو ، قَالَ :
ذَكَرَ الْغِيلَانُ عِنْدَ عَمْرٍ ، فَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَتَحَوَّلُ عَنْ خَلْقِهِ الَّذِي خُلِقَ
عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ لَهُمْ سَحَرَةٌ كَسَحَرَتَكُمْ فَإِذَا أَحْسَسْتُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَذِّنُوا
بِالصَّلَاةِ .

وَذَكَرَ الْأَصْمَعِيُّ ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ قَالَ : الْغِيلَانُ سَحَرَةُ الْجَنِّ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : « حَتَّى إِذَا تُتُوبَ بِالصَّلَاةِ أَدْبَرَ ، حَتَّى إِذَا قُضِيَ التَّوْبُ أَقْبَلَ » .
فَإِنَّهُ عَنِ بَقُولِهِ : « التَّوْبُ » . هَلْهَذَا الْإِقَامَةُ ، وَلَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا التَّأْوِيلِ عِنْدِي ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ الْإِقَامَةُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ تَتْوِيًّا ؛ لِأَنَّ التَّوْبَ فِي اللُّغَةِ
مَعْنَاهُ الْعُودَةُ ، يُقَالُ مِنْهُ : ثَابَ إِلَى مَالِي بَعْدَ ذَهَابِهِ . أُنًى : عَادَ ، وَثَابَ إِلَى الْمَرِيضِ
جَسْمُهُ ^(١) . إِذَا عَادَ إِلَيْهِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ
وَأَمْنًا ﴾ [البقرة : ١٢٥] . أُنًى : مَعَادًا لَهُمْ يَتَوَبُّونَ إِلَيْهِ ، لَا يَقْضُونَ مِنْهُ وَطَرًا . وَإِنَّمَا
قِيلَ لِلْإِقَامَةِ : تَتْوِيْبٌ ؛ لِأَنَّهَا عُودَةٌ إِلَى مَعْنَى الْأَذَانِ ، تَقُولُ الْعَرَبُ : تَتَوَّبُ الدَّاعِي .
إِذَا كَرَّرَ دُعَاءَهُ إِلَى الْحَرْبِ وَغَيْرِهَا ، قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ ^(٢) :

فِي فِتْنَةٍ كَسَيُوفِ الْهِنْدِ أَوْجُهُهُمْ لَا يَنْكُلُونَ إِذَا مَا تَوَّبَ الدَّاعِي
وَقَالَ آخَرُ ^(٣) :

- (١) ثَابَ إِلَى الْمَرِيضِ جَسْمُهُ : حَسَنَتْ حَالُهُ بَعْدَ نَحْوِهِ وَرَجَعَتْ إِلَيْهِ صِحَّتُهُ . التَّاج (ث و ب) .
(٢) الْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ ص ٣٣٦ ، وَفِيهِ : « نَحْوُ الصَّرِيخِ » . بَدَلًا مِنْ : « لَا يَنْكُلُونَ » .
(٣) الْبَيْتُ فِي الدَّرَرِ اللَّوَامِعِ ١٥٦/١ مَنْسُوبًا إِلَى زَهْرَبْنِ مَسْعُودِ الضَّبِّي ، وَاللِّسَانُ (يَا) غَيْرُ مَنْسُوبٍ .

لخير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المَثُوبُ قال يالا^(١) التمهيد
وقال عبدُ المطلبِ بنُ هاشمٍ وهو عند أخواله بنى النجارِ بالمدينة :
فحنثتُ ناقيتي وعلمتُ أني غريبٌ حينَ ثابَ إليَّ عقلي
وقال آخرُ^(٢) :

لو رأينا التوكيدَ خُطَّةً عَجِزَ ما شَفَعْنَا الأَذَانَ بالتثويبِ
ولا خلافَ علمته أن التثويبَ عندَ عامةِ العلماءِ وخاصيتهم قولُ
المؤدِّن : الصلاةُ خيرٌ من النومِ . ولهذا قال أكثرُ الفقهاءِ : لا تثويبُ إلا
فى الفجرِ .

وقال الحسنُ بنُ حنَّي : يُثَوَّبُ فى الفجرِ والعشاءِ . وقال حمادٌ ، عن
إبراهيمَ : التثويبُ فى صلاةِ العشاءِ والصبحِ لا فى غيرهما . وقال ابنُ الأنباري :
إنما سُمي التثويبُ تثويبًا - وهو قوله^(٣) : الصلاةُ خيرٌ من النومِ ، الصلاةُ خيرٌ من
النومِ - لأنه دُعَاءُ ثانٍ إلى الصلاةِ ، وذلك أنه لما قال : حَيَّ على الصلاةِ ، حَيَّ
على الفلاحِ . وكان هذا دُعَاءُ إلى الصلاةِ ، ثم عاد فقال : الصلاةُ خيرٌ من النومِ .
فدعا إليها مرةً أخرى ، عادَ إلى ذلك ، والتثويبُ عندَ العربِ العودَةُ . وذكرَ نحو
ما تقدَّم . وقد يَحْتَمِلُ أن تكونَ الإقامةُ سُمِّيَتْ تثويبًا لتثويتها ، فى مذهبِ مَنْ رأى

(١) يالا : أراد : يال بنى فلان ونحوه . اللسان (يا) .

(٢) هو أبو تمام ، والبيت فى ديوانه ١٢٦/١ .

(٣) فى ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ : « أن يقول » .

تشنيهاً أو^(١) تشنيةً قوله : قد قامت الصلاة^(٢) . عند مَنْ قال ذلك من العلماء وهم الأكثر .

وأما اختلاف العلماء . في الإقامة ، فقال مالك : تُفردُ الإقامة ويُثنى الأذان . ومعنى قوله : تُفردُ الإقامة . يريدُ غيرَ التكبيرِ في أولها^(٣) وآخرها ، فإنه يُثنى بإجماع من العلماء . وقال الشافعي : تُفردُ الإقامة . كقول مالك سواءً إلاً قوله : قد قامت الصلاة . فإنه يقولها مرتين . فخالف مالكاً في هذا الموضع وحده من الإقامة . ويُروى أنَّ أبا محذورةً وولده ومؤذني مكة كلهم يقولون : قد قامت الصلاة . مرتين^(٤) . وهو قول الزهري ، والحسين البصري ، ومكحول ، والأوزاعي^(٥) . وبه قال أبو ثور ، وأحمد ، وإسحاق . وقال مالك : يقول : قد قامت الصلاة . مرةً واحدةً . وزُوي عن وليد سعيد القرظ بالمدينة أنهم يقولون : قد قامت الصلاة . مرةً واحدةً^(٦) . وقال الكوفيون^(٧) ؛ أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري ، والحسن ابن حي : الأذان والإقامة مثنى مثنى سواءً . إلا أنَّ التكبيرَ عندهم في أول

(١) في الأصل : «و» .

(٢) بعده في الأصل ، م : «قد قامت الصلاة» .

(٣) في م : «أولهما» .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٨ .

(٥) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٠٤/١ ، ٢٠٥ ، والأوسط لابن المنذر ١٨/٣ .

(٦) أخرجه الحاكم ٦٠٧/٣ ، والبيهقي ٣٩٤/١ ، ٣٩٦ ، ٤١٥ .

(٧) بعده في ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ : «و» .

الأذانِ وأولِ الإقامة أربع مراتٍ ، ولا خلافَ عندهم بينَ الأذانِ والإقامةِ في التمهيدِ شيءٍ ، ذهبوا في ذلك إلى حديثِ عبدِ الله بنِ زيدٍ ، وهو حديثٌ مُختلفٌ في الفاظه وإسناده ، وسنذكره في بابِ يحيى بنِ سعيدٍ^(١) إن شاء الله . وذهب مالكٌ ، والشافعيُّ ، في الأذانِ والإقامةِ إلى حديثِ أبي محذورةٍ . ولا خلافَ بينَ مالكٍ ، والشافعيِّ ، في الأذانِ ، إلّا في قوله : الله أكبرُ . في أوله ، فإنَّ الشافعيَّ ذهبَ إلى أنَّ ذلك يُقالُ أربعَ مراتٍ . وذهبَ مالكٌ إلى أنَّ ذلك يُقالُ مرتينِ ، وأكثرُ الآثارِ عن أبي محذورةٍ وغيره على ما قال الشافعيُّ ، وهو أذانُ أهلِ مكَّةَ ، والأذانُ بالمدينةِ على ما قال مالكٌ ، وهو شيءٌ يُؤخذُ عملاً ؛ لأنَّه لا يُنفَكُ منه ، ومثُلُ هذا يصحُّ فيه ادعاءُ العملِ بالمدينةِ .

واتفقَ مالكٌ ، والشافعيُّ ، على الترجيعِ بالشهادةِ في الأذانِ خاصةً دونَ الإقامةِ على ما في حديثِ أبي محذورةٍ . وذهبَ الكوفيون إلى أنَّ لا ترجيعَ في أذانٍ ولا إقامةٍ ، وإنما ذلك عندهم مثني مثني ، إلّا التكبيرَ في أوله على حسبِ ما^(٢) ذكرته لك^(٣) . وقال أحمدٌ ، وإسحاقُ : إن رجعَ فلا بأسَ . قال إسحاقُ : هما مُستعملان ، والذي اختارَ أذانُ بلالٍ . وقالت طائفةٌ منهم الطبريُّ : إن شاء رجعَ ، وإن شاء لم يُرجعَ ، وإن شاء أذنَ كأذانِ أبي محذورةٍ ، وإن شاء كأذانِ بلالٍ ، وفي الإقامةِ أيضًا ؛ إن شاء ثني ، وإن شاء أفرَدَ ، وإن شاء قال : قد قامتِ الصلاةُ . مرَّةً ، وإن شاء مرتينِ ، كلُّ ذلك مُباحٌ .

(١) تقدم ص ٧ - ١٨ .

(٢ - ٣) في ص ، ص ١٧ : «ذكر مالك» ، وفي ص ١٦ : «ذكرت لك» .

قال أبو عمر: قول داود وأصحابه في الأذان والإقامة كقول الشافعي سواء، ومن حجة مالك والشافعي في إفراد الإقامة ما حدثناه عبد الوارث ابن شفيان، قال: حدثنا قاسم بن أذينة، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا أبو سلمة، قال: حدثنا حماد بن سلمة، قال: أخبرنا خالد، عن أبي قلابة، عن أنس قال: أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يؤتَرَ الإقامة^(١).

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس، أن النبي ﷺ أمر بلالاً أن يشفع الأذان وأن يؤتَرَ الإقامة^(٢).

قال أبو عمر: ذكر عباس^(٣)، عن يحيى بن معين قال: لم يرفع هذا الحديث غير عبد الوهاب. قال: وقد رواه إسماعيل ووهيب ولم يرفقاه.

قال أبو عمر: يعني أنه لم يقل أحد في حديث أنس هذا: إن رسول الله ﷺ أمر بلالاً. غير عبد الوهاب من أصحاب أيوب، وغيرهم يقولون: أمر

- (١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/١٣٢، ١٣٣ من طريق حماد بن سلمة به.
 (٢) النسائي (٦٢٦)، وفي الكبرى (١٥٩٢) - ومن طريقه الدارقطني ١/٢٤٠ - وأخرجه الحاكم ١/١٩٨، والبيهقي ١/٤١٣ من طريق قتيبة به، وأخرجه أحمد ١٩/٦٠ (١٢٠٠١)، ومسلم (٥/٣٧٨)، وأبو عوانة (٩٥٦) من طريق عبد الوهاب به، وعند أحمد ومسلم: «أمر بلال».
 (٣) تاريخ الدوري ٤/٢٦٩ (٤٣٢٠).

بلاّل . ولا يذكرون النبي ﷺ .

وحجة من قال : قد قامت الصلاة . مرتين ، ما حدثناه عبد الوارث بن سُفيان وسعيد بن نصر ، قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قالا جميعاً : حدثنا سليمان بن حرب ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن سمالك بن عطية ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس قال : أُمِرَ بلاّل أن يشفع الأذان وأن يؤتر الإقامة^(١) . زاد أبو داود في إسناده هذا الحديث فقال : حدثنا سليمان بن حرب وعبد الرحمن بن المبارك ، قالا : حدثنا حماد بن زيد . ثم ذكره .

قال أبو داود^(٢) : وحدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا وهيب ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك قال : أُمِرَ بلاّل أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة .

قال أبو داود^(٣) : وحدثنا حميد^(٤) بن مسعدة ، قال : حدثنا إسماعيل ، عن

(١) أخرجه البيهقي ٤١٣/١ من طريق محمد بن بكر به ، وهو في سنن أبي داود (٥٠٨) ، وأخرجه الدارمي (١٢٣١) ، والبخاري (٦٠٥) ، وابن خزيمة (٣٧٦) من طريق سليمان بن حرب به .
(٢) أبو داود (٥٠٨) - ومن طريقه أبو عوانة (٩٥٢) .
(٣) أبو داود (٥٠٩) - ومن طريقه أبو عوانة (٩٥٤) - وأخرجه أحمد ٢٨٨/٢٠ (١٢٩٧١) والبخاري (٦٠٧) ، ومسلم (٢/٣٧٨) من طريق إسماعيل به .
(٤) في الأصل : «حماد» . وينظر تهذيب الكمال ٣٩٥/٧ .

التمهيد خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك مثل حديث وهيب. قال إسماعيل: فحدثت به أيوب، فقال: إلا الإقامة.

قال أبو عمر: يُريدُ بقوله: إلا الإقامة. قوله: قد قامت الصلاة. فإنها لا تُفردُ وتثنى، يقول: أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة إلا قوله: قد قامت الصلاة. فإنه مثنى.

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن علي، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا شعبة، قال: حدثني أبو جعفر، عن أبي المثنى، عن ابن عمر قال: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى، والإقامة مرة، إلا أنك تقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة^(١).

وحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: حدثنا شعبة، عن أبي جعفر المؤدّن، عن أبي المثنى مؤدّن المسجد الأكبر، أنه سمع ابن عمر يقول: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مثنى مثنى، والإقامة واحدة، إلا أنه إذا قال: قد قامت الصلاة. قالها مرتين، فكُنّا إذا سمعنا الأذان توضأنا

(١) النسائي (٦٢٧)، وفي الكبرى (١٥٩٣). وأخرجه ابن خزيمة (٣٧٤) ن طريق يحيى به.

التمهيد

ثم خرجنا إلى الصلاة.

وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، قال: سمعت أبا جعفر يحدث عن مسلم أبي^(١) المثني، عن ابن عمر قال: إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة. فإذا سمعنا الإقامة توضأنا ثم خرجنا إلى الصلاة. فقال شعبة: لم أسمع من أبي جعفر غير هذا الحديث^(٢).

قال أبو عمر: تحصيل مذهب مالك في الإقامة على ما ذكر ابن خواربنداد وغيره، أنها سنة مؤكدة، وهي عندهم أوكد من الأذان، ومن تركها فهو مسيء وصلاته مجزئة. وهو قول الشافعي وسائر الفقهاء فيمن ترك الإقامة، أنه مسيء بتركها ولا إعادة عليه. وقال أهل الظاهر، والأوزاعي، وعطاء، ومجاهد: هي واجبة^(٣). ويرون الإعادة على من تركها أو نسيها.

القيس

(١) في ص، ص ١٦، ص ١٧، م: بن ٤.
(٢) أبو داود (٥١٠). وأخرجه أحمد ٤٠٣/٩ (٥٥٦٩)، وابن خزيمة (٣٧٤)، وابن حبان (١٦٧٤) من طريق محمد بن جعفر به.
(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٩٥٧، ١٩٥٨، ١٩٧٠)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢١٨/١، وكتاب الصلاة للفضل بن دكين (٢٨١ - ٢٨٤).

التمهيد ذكر أبو بكر بن أبي شيبة^(١) قال : حدثنا أبو أسامة ، عن الفزاري ، عن الأوزاعي قال : الإقامة أول الصلاة .

قال أبو عمر : في قوله ﷺ : « تحريمها التكبير »^(٢) . دليل على أنه لم يدخل في الصلاة من لم يحرم ، فما كان قبل الإحرام فحكمه ألا تُعاد منه الصلاة ، إلا أن يجمعوا على شيء فيسلم للإجماع ؛ كالطهارة والقبلة والوقت ونحو ذلك .

وأما قوله : « حتى يظل الرجل إن يدرى كم صلى » . فإنه يُريد : حتى يظل الرجل لا يدرى كم صلى . وكذا رواه بهذا اللفظ جماعة . ومعنى « يظل » : يصير ، يقول : حتى يصير المرء لا يدرى كم صلى . وقيل : « يظل » ههنا بمعنى يبقى لا يدرى كم صلى . وأنشدوا^(٣) :

ظَلَلْتُ رَدَائِي فَوْقَ رَأْسِي قَاعِدًا أَعْدُ الْحَصَى مَا تَنْقُضِي غَبْرَاتِي
ومن رواه بكسر الهمز : « إن يدرى كم صلى » . فـ « إن » بمعنى « ما » كثير ، ولكن الرواية عندنا بفتح الهمزة^(٤) . والله أعلم .

(١) ابن أبي شيبة ١٢٧/١٤ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ١٧٧ .

(٣) البيت لامرئ القيس ، في ديوانه ص ٧٨ .

(٤) قال القاضي عياض : كذا لجمهور الرواة والأشياخ بكسر الألف ، وهو الصواب . =

١٥١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ [٢٥ظ] الْمَوْطَأِ دِينَارٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : سَاعَتَانِ تُفْتَحُ لِهَمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَقُلَّ دَاعٍ تُرَدُّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ ؛ حَضْرَةُ النِّدَاءِ لِلصَّلَاةِ ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ .

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : سَاعَتَانِ تُفْتَحُ التَّمْهِيدُ لِهَمَا أَبْوَابِ السَّمَاءِ ، وَقُلَّ دَاعٍ تُرَدُّ عَلَيْهِ دَعْوَتُهُ ؛ حَضْرَةُ النِّدَاءِ لِلصَّلَاةِ ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(١) .

هَكَذَا هُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي « الْمَوْطَأِ » عِنْدَ جَمَاعَةِ الرُّوَاةِ ، وَمِثْلُهُ لَا يُقَالُ مِنْ جِهَةِ الرَّأْيِ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ سُويْدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ ^(٢) وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمَرَ ^(٣) ، عَنْ مَالِكٍ مَرْفُوعًا ؛ كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو الْفَضْلِ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي

حَدِيثٌ : « سَاعَتَانِ تُفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ » . قَالَ ^(٤) الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْقَيْسِ الْعَرَبِيُّ : « أَبْوَابُ السَّمَاءِ مُعَلَّقَةٌ وَكَذَلِكَ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، لَا تُفْتَحُ إِلَّا لِسَبَبٍ ؛ مِنْ عَزُوجِ

= وَضَبَطَهُ الْأَصْبَلِيُّ بِالْفَتْحِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَقَالَ : هِيَ رَوَاةٌ أَكْثَرُهُمْ ، قَالَ : وَمَعْنَاهَا : لَا يَدْرِي . وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَهُوَ مُفْسَدٌ لِلْمَعْنَى . مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ ٤١/١ .

(١) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (١٨٥) . وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩١٠) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٢٤/١٠ ، ٢٢٥ ، وَابْنُ خَالِدٍ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (٦٦١) ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي الْأَوْسَطِ (١١٩٢) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ٤١١/١ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٢) فِي ص ١٦ ، ص ١٧ ، م : « خَالِدٌ » .

(٣) فِي النِّسْخِ : « عَمَرٌ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٥٤/٣ .

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٧٢٠) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمَرَ بِهِ .

(٤ - ٤) فِي ج ، م : « أَبِي » .

التمهيد عمرانُ الهَرَوِيُّ إجازةً بخطه ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَاصِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ الدُّوَلَابِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو عَمِيرَةَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنُ أَحْمَدَ^(١) بْنِ سُويْدِ الْبَلَوِيِّ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُويْدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عن أَبِي حَازِمٍ ، عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « سَاعَتَانِ تُفْتَحُ فِيهِمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَقَلَمًا تُرَدُّ عَلَى دَاخِ دَعْوَتِهِ ؛ لِحَضُورِ الصَّلَاةِ ، وَالصَّوْفِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

القبس أمر ، أو نُزُولِ قَضَاءٍ ، أو ما شاء اللَّهُ تعالى ، والبارئُ سبحانه هو الذي يَسْمَعُ الْأَقْوَالَ ، وهو الذي يَرْفَعُ الْأَعْمَالَ ، وهو الذي يَقْبَلُ الدَّعَاءَ ، وقد جَعَلَ لذلك عِلَامَاتٍ ، وَقَرَنَهُ بِأَسْبَابٍ ، وَخَصَّ بِهِ أَوْقَاتًا ؛ مِنْهَا حَضْرَةُ الصَّلَاةِ ، وَمِنْهَا الاضْطِفَافُ عِنْدَ الْقِتَالِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَغْتَنِمَ تِلْكَ السَّاعَةَ وَأَمْثَالَهَا ؛ فَإِنَّهَا مَتَهِيئَةٌ لِلْقَبُولِ ، وَلَكِنْ لِلدَّعَاءِ شُرُوطٌ يَقْبَلُ مَعَهَا ، وَلَا يَصِحُّ دُونَهَا ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي كِتَابِ « الْمُشْكِلَيْنِ » شُرُوطَهُ وَخَصَائِصَهُ ، وَجَمَاعُهَا عَشْرُونَ خَصْلَةً ، وَثَمَرَتُهُ^(٢) الْإِجَابَةُ ، وَكُلُّ دَاخٍ مَقْبُولٌ دَعَاؤُهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ ﴾ [البقرة : ١٨٦] . لَكِنَّ الْإِجَابَةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ ؛ إِمَّا أَنْ تُقْضَى لَهُ حَاجَتُهُ الَّتِي عَيْنٌ ، وَإِمَّا أَنْ يُعَوِّضَ خَيْرًا مِنْهَا مِمَّا لَمْ يَعْلَمْ الدَّاعِي قَدْرَهَا وَلَوْ عَلِمَهُ لَرَضِيَ بِالْبَدْلِ ، وَإِمَّا أَنْ يُدَخَّرَ لَهُ إِلَى الْآخِرَةِ ، وَكَذَلِكَ هُوَ نَصُّ الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، ﴿ وَالْآخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَتٍ وَأَكْبَرُ تَقْضِيلاً ﴾ [الإسراء : ٢١] .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، م : « أَبُو عَمِيرَةَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ » ، وَفِي ص ٢٧ : « أَبُو عَمْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ » . وَسَيَأْتِي عَلَى الصَّوَابِ فِي ص ٧١ ، وَيَنْظُرُ صَحِيحُ ابْنِ خَزِيمَةَ ٢١٩ / ٤ .

(٢) فِي ج ، م : « ثَمَرَتُهَا » .

(٣) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٥٠٦) مِنَ الْمُوطَأِ .

قال : وحَدَّثَنَا الطبراني ، قال : حَدَّثَنَا موسى بْنُ جُمُهورٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُؤمِّلُ التمهيد ابنُ إهاب ، قال : حَدَّثَنَا أيوبُ بْنُ سُويِّدٍ ، حَدَّثَنِي مالكٌ ، عن أبي حازم ، عن سهلِ بنِ سعيدٍ قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « سَاعَتَانِ لَا تُرَدُّ عَلَى دَاغِ دَعْوَتِهِ فِيهِمَا ؛ حِينَ تُقَامُ الصَّلَاةُ ، وَالصَّوْفُ فِي سَبِيلِ اللهِ » ^(١) .

فائدة : الأذان إنما وُضِعَ - كما قَدَّمنا - للإعلامِ بالوقتِ ، فلا يكونُ إلا عندَ دخولِ الوقتِ ، فلم يُشْرَعِ الأذانُ في الدين للنوافل ، وإنما شُرِعَ للإعلامِ بوقتِ الفرائضِ خلاَ الصبحِ ؛ فإنه يُنادى لها قبلَ وقتِها بقليلٍ ليتَأَهَّبَ ^(٢) الناسُ لها ، ويُوقِعوها ^(٣) في وقتِها ، إذ تُصَادِفُهُمْ على غفلةٍ ، وفي وقتٍ يَشُقُّ عليهم القيامُ ، وقد غَلَا في ذلك بعضُ الرواةِ فقال : إنه يُؤذَّنُ للصبحِ عندَ الفراغِ من صلاةِ العَتَمَةِ . وقيل : يُؤذَّنُ لها إذا انتصفَ الليلُ أو ثَلَّثَ . وهذا كُلُّهُ ضعيفٌ ؛ لأنه ليس في تلكِ الأوقاتِ صلاةٌ فريضةٌ ، وإنما هي أوقاتٌ فضيلةٌ ، ولم يُشْرَعِ لها أذانٌ ، فلا ينبغي أن يُلْتَقَتَ إلى ذلك .

كيفية الأذان : اختلفت الروايةُ فيه عن النبي ﷺ من طريقِ مؤذنيه ؛ بلالٍ وسعيدٍ وسَمُرَةَ وغيرِهِم ، ومالَ جماعةٌ من العلماءِ إلى تَرْبِيعِ التكبيرِ ، وخذوا - أَخَذَ اللهُ تعالى بكم ذاتِ اليمينِ - ما مَهَّدنا ^(٤) لكم أصلاً فيما تقدَّم من أن عملَ أهلِ المدينةِ فيما طريقَهُ النقلُ أصلٌ لا يُزْعَزَعُ ، وقد نَقَلَتِ الأذانَ تسعَ عشرةَ كلمةً نقلاً متواتراً ، فترجَّحَ على غيره ، وكذلك نَقَلَتِ الإقامةَ فَرَادَى حتى الإقامةُ منها ، فكان هذا النقلُ المتواترُ مُرْجَحاً على الحديثِ الصحيحِ : أَمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذانَ

(١) الطبراني (٥٧٧٤) . وأخرجه ابن حبان (١٧٦٤) من طريق مؤمل به .

(٢) في م : « لتأهب » .

(٣) في ج ، م : « يوقعونها » .

(٤) في ج ، م : « مهدها » .

وحدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا ، حدثنا محمد بن جعفر الكوفي ، حدثنا مؤمل بن إهاب ، حدثنا أيوب بن شوييد ، حدثني مالك . فذكره بإسناده مرفوعاً .

وحدثنا خلف ، حدثنا أحمد بن الحسن^(١) بن إسحاق بن عتبة الرازي وأبو القاسم علي بن الحسن بن جعفر ابن أخي محمد بن جعفر الإمام بدمياط ، قال : حدثنا بكر بن سهل الدمياطي ، حدثنا محمد بن مخلد الرعيني ، حدثنا مالك ، عن أبي حازم ، عن سهل بن سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « ساعتان تفتح فيهما أبواب السماء ، قلما تُرَدُّ فيهن دعوة ؛ حضور الصلاة ، وعند الصف للقتال »^(٢) .

وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : « لا تُرَدُّ الدعاء بين الأذان والإقامة » . من وجوه حسنة .

أخبرنا خلف بن قاسم ، حدثنا ابن السكن ، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد^(٣) ، حدثنا حفص بن عمرو الرقاشي ، حدثنا أبو زياد سهل بن زياد الطحان ، عن سليمان التيمي ، عن أنس بن مالك ، عن النبي ﷺ قال : « إذا

وأن^(٤) يُوتر الإقامة^(٥) . إلا الإقامة^(٦) . القيس

(١) في ص ١٧ ، م : « الحسين » .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٤٣/٦ من طريق بكر بن سهل الدمياطي به .

(٣) في ص ١٧ ، م : « ساعد » .

(٤) سقط من : ج .

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٦ - ٦) سقط من : ج . وهذه الزيادة من قول أيوب في رواية أبي داود تقدمت ص ٦٤ .

نُودَى بِالْأَذَانِ فُتِحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَاسْتَجِيبَ الدَّعَاءُ ^(١) .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْخُشَنِيُّ ، حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانٌ ، عَنْ زَيْدٍ ، عَنْ ^(٢) أَبِي إِيَّاسٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : لَا تُرَدُّ الدَّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ^(٣) .

وَرَوَى يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عِنْدَ الْأَذَانِ تُفْتَحُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ لَا تُرَدُّ دَعْوَةٌ » ^(٤) .

وَقَالَ عَطَاءٌ : عِنْدَ نَزُولِ الْغَيْثِ ، وَالتَّقَاءِ الرَّحْفَيْنِ ، وَالْأَذَانِ ، يُسْتَجَابُ الدَّعَاءُ ^(٥) .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمِيرَةَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُؤَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُؤَيْدٍ الرَّمْلِيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « سَاعَتَانِ تُفْتَحُ لَهُمَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ ، وَقَلَّمَا تُرَدُّ عَلَى الدَّاعِي فِيهِمَا دَعْوَتُهُ ؛ حُضُورُ الصَّلَاةِ ، وَالصَّفِّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » .

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٠٧٢) من طريق سهل بن زياد به .

(٢) في ص ٢٧ : « بن » .

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٩٨٩٨) من طريق ابن مهدي به .

(٤) أخرجه الطيالسي (٢٢٢٠) ، وابن أبي شيبة ٢٢٦/١٠ من طريق يزيد الرقاشي به .

(٥) سيأتي تخريجه في شرح حديث (٥٠٥) من الموطأ .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ الْأَسَدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ بُرَيْدٍ ^(١) بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ الدَّعَاءَ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأُذَانِ وَالْإِقَامَةِ » ^(٢) .

وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ يَمَانٍ ^(٣) ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ ، عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الدَّعَاءُ لَا يُرَدُّ بَيْنَ الْأُذَانِ وَالْإِقَامَةِ » ^(٤) . وَوَقَّهَ ابْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ؛ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ زَيْدِ الْعَمِّيِّ ، عَنْ أَبِي إِيَّاسٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : لَا يُرَدُّ الدَّعَاءُ بَيْنَ الْأُذَانِ وَالْإِقَامَةِ ^(٥) . قَالَ : وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ ، وَابْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : إِذَا أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ ،

- (١) فِي النسخ: «يزيد». والمثبت من مصادر التخريج. وينظر تهذيب الكمال ٥٢/٤.
 (٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٦/١٠ عن عبيد الله بن موسى به، وأخرجه أحمد ٤١/٢٠ (١٢٥٨٤) والنسائي في الكبرى (٩٨٩٥) من طريق إسرائيل به.
 (٣) في م: «عامر». وينظر تهذيب الكمال ٥٥/٣٢.
 (٤) أخرجه الترمذي (٣٥٩٤) عن أبي هشام به، وأخرجه أحمد ٢٣٤/١٩ (١٢٢٠٠)، وأبو داود (٥٢١)، والترمذي (٢١٢، ٣٥٩٥)، والنسائي في الكبرى (٩٨٩٦، ٩٨٩٧) من طريق سُفْيَانَ بِهِ.
 (٥) تقدم تخريجه الصفحة السابقة .

قال يحيى : وسئل مالك عن النداء يوم الجمعة ، هل يكون قبل أن الموطأ
يجل الوقت ؟ فقال : لا يكون إلا بعد أن تزول الشمس .

قال يحيى : وسئل مالك عن تشيئة الأذان والإقامة ، ومتى يجب
القيام على الناس حين تقام الصلاة ؟

فقال : لم يُلغنى في النداء والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه ؛ فأما

واستجيب الدعاء^(١) .
التمهيد

وأما قوله : سئل مالك عن النداء^(٢) يوم الجمعة ، هل يكون قبل أن يجل
الوقت ؟ قال : لا يكون إلا بعد أن تزول الشمس . وقد ذكرنا اختلاف الناس في
وقت الجمعة ، وأن الفقهاء أئمة الأمصار على أنه لا يجوز الأذان لها إلا بعد
الزوال كالظهر ، وللاختلاف في ذلك - والله أعلم - سئل مالك عنه .

ولما أجمع الفقهاء على أنها تنوب في يومها عن الظهر ، وجب أن يكون
وقتها وقت الظهر قياساً ونظراً ، وعلى ذلك جماعة الفقهاء ، والحمد لله .

وأما قوله : إنه لم يُلغنى في النداء^(٣) والإقامة إلا ما أدركت الناس عليه ، فأما

توقيت^(٤) : قال النبي ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني »^(٤) .
وهذا^(٣) إذا كان الإمام غائباً ، فإن كان حاضراً ؛ فقال مالك : ليس في ذلك حد

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٩٩٠٠) عن ابن المشني به .

(٢) في ص ، م : « الأذان » .

(٣ - ٣) سقط من : ج .

(٤) سيأتي تخريجه ص ١٨١ .

الموطأ الإقامة فإنها لا تُتَنَّى ، وذلك الذى لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا ، وأما قيام الناس حين ثَقَام الصلاة فإنى لم أَسْمَع فى ذلك بحدٍّ يُقَام له ، إلا أنى أَرى ذلك على قدرِ طاقةِ الناس ، فإن منهم الثقيل والخفيف ، ولا يَسْتَطِيعون أن يكونوا كرجل واحد .

الاستذكار الإقامة فإنها لا تُتَنَّى ، وهذا الذى لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا . فتصريح بأنه لم يبلغه فيه حديث من أخبار الآحاد ، وأن الأذان والإقامة عنده مأخوذان من العمل بالمدينة ، وهو أمرٌ يصح فيه الاحتجاج بالعمل ؛ لأنه شىء لا ينفكُ منه فى كل يومٍ مرارًا ، وقد ^(١) يصح لغيره مثل ذلك ؛ لأن كل بلدة أخذت علم شريعته فى أول أمرها عن الصحابة النازلين بها ، وهم الذين وعوا عن نبيهم ، وأمروا بالتبليغ فبلغوا . وهذا يدلُّك على أن الأذان وجه الاختلاف فيه الإباحة على ما قدّمنا ، وقد مضى فى الأذان والإقامة ما فيه كفاية .

القبس معروف ، وإنما ذلك على قدر حال الناس . وقال غيره : وقتُ القيام عند قوله : قد قامت الصلاة . وإنما أخذوها من هذا اللفظ ، والأذان الثانى من التكبير إلى التهليل كله إقامة ؛ فلذلك جعله مالكٌ رحمه الله كله وقتًا للقيام ؛ لأنه كله لفظٌ للإشعار بالصلاة والإعلام بحضورها ، فيتأهب كل أحد على قدر حاله .

(١) بعده فى م : لا .

وأما قوله في قيام الناس إلى الصلاة ، أنه لا حدَّ عنده فيه ؛ لأن الناس تختلفُ أحوالهم فمنهم الثقيلُ والخفيفُ . فيدلُّ على أنه لم يكن عنده فيه عن السلف ما ينزغ به في جواب سائله . وهذه مسألة قديمة لكبار التابعين ومن تلاهم من فقهاء المسلمين .

وقد ذكرنا في « التمهيد »^(١) بالأسانيد عن عمرو بن مُهاجر ، قال : رأيتُ عمرَ بنَ عبد العزيز ، ومحمدَ بنَ كعب القرظي ، وسالمَ بنَ عبد الله ، وأبا قلابَةَ ، وعراكَ بنَ مالك الغفاري ، ومحمدَ بنَ مسلم الزهري ، وسليمانَ بنَ حبيب ، يقومون إلى الصلاة في أولِ بدءٍ من الإقامة . قال : وسمعتُ عمرَ بنَ عبد العزيز يقولُ : إذا سمعتُ النداءَ بالإقامة فكُنْ أولَ مَنْ أجاب . قال : وكان إذا قال المؤذنُ : قد قامت الصلاة . عدل الصفوف بيده عن يمينه ويساره ، فإذا فرغ المؤذنُ كبر .

وعن عمرَ بنِ عجلان ، قال : سمعتُ عمرَ بنَ عبد العزيز بخنصرة^(٢) يقولُ حين يقول المؤذنُ : قد قامت الصلاة : قوموا ، قد قامت الصلاة .

وعن ابنِ المبارك ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، قال : سمعتُ الزهري يقولُ : ما كان المؤذن يقولُ : قد قامت الصلاة . حتى تعتدل الصفوف .

(١) سيأتي ص ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٢) خنصرة : بليدة من أعمال حلب . معجم البلدان ٤٧٣/٢ .

وعن ابن المبارك ، عن أبي يعلى ، قال : رأيت أنس بن مالك إذا قيل : قد قامت الصلاة . قام فوثب .

وعن الحسين وابن سيرين ، أنهما كانا يكرهان أن يقوموا حتى يقول المؤذن : قد قامت الصلاة .

وقال فَوْقَدُ السَّبِيحِيُّ للحسن : أَرَأَيْتَ إِذَا أَخَذَ الْمُؤَذِّنُ فِي الْإِقَامَةِ ، أَتَقُومُ أَمْ حَتَّى يَقُولَ الْمُؤَذِّنُ : قَدِ قَامَتِ الصَّلَاةُ ؟ فَقَالَ الْحَسَنُ : أَيْ ذَلِكَ شَتَّى .

وَرَوَى كُلثُومُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ : اللَّهُ أَكْبَرُ . وَجِبَ الْقِيَامُ ، فَإِذَا قَالَ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . اعْتَدَلْتُ الصَّفُوفُ ، فَإِذَا قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . كَبَّرَ الْإِمَامُ .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد ، فإنهم لا يقومون حتى يروا الإمام . وهو قول الشافعي ، وداود . وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد : إذا كان الإمام معهم في المسجد ، فإنهم يقومون في الصف إذا قال المؤذن : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ . وقال الشافعي وأصحابه ، وداود : الْبِدَاؤُ فِي الْقِيَامِ إِلَى الصَّلَاةِ أَوْلَى فِي أَخَذِ الْمُؤَذِّنِ فِي الْإِقَامَةِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَأَ إِلَى فِعْلِ بِرٍّ . وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَحْدُودٌ عِنْدَهُمْ ، وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي » . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَسَانِيدَ هَذِهِ الْآثَارِ كُلِّهَا فِي « التَّمْهِيدِ » ^(١) .

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبا عن الإمام ، يكبر إذا قال الاستدكار المؤذن : قد قامت الصلاة . أو حين يفرغ من الإقامة ؟ فقال : حديث أبي قتادة : « لا تقوموا حتى تروني » . وقد روى عن ابن عمر أنه كان يبعث إلى الصفوف ، فإذا استوت كبر . وحديث : لا تسبقني ب : آمين . فأرجو ألا يضيّق ذلك .

قال أبو عمر : قوله : لا تسبقني ب : آمين . يعنى حديث بلال ؛ لأنه كان يتولّى إقامة الصلاة ، فقال للنبي ﷺ : لا تسبقني ب : آمين . أى : لا تسبقني بقراءة فاتحة الكتاب ، فيفوتني معك قول : آمين . ومن ههنا قال أبو هريرة : من فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير .

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي ، قال : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عاصم ، عن أبي عثمان ، عن بلال ، أنه قال : يا رسول الله ، لا تسبقني ب : آمين ^(١) .

وفى هذا الحديث دليل على أن رسول الله ﷺ كان يكبر للإحرام ويقرأ وبلال في إقامة الصلاة . وهو مخالف لحديث أبي هريرة وحديث أبي قتادة ؛ فلذلك قال أحمد : أرجو ألا يضيّق شيء مما قيل في هذا الباب . وفى حديث بلال أيضاً أن رسول الله كان يقول : « آمين » . وقال الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل : حديث أبي قتادة ، عن النبي ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة ، فلا تقوموا حتى

قال يحيى: وسُئِلَ مالِكٌ عن قومٍ حُضُورِ أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا المكتوبةَ ، فَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا وَلَا يُؤْذِنُوا ، قال مالِكٌ : ذلك مُجْزِئٌ عنهم ، وإنما يَجِبُ النداءُ في مساجِدِ الجماعاتِ التي تُجْمَعُ فيها الصلاةُ .

الاستدكار تزوني . أتذهبُ إليه ؟ قال : أنا أذهبُ إلى حديثِ أبي هريرةَ ، قال : خرج علينا رسولُ الله ﷺ وقد أقمنا الصفوفَ ، فأقبلَ يمشي حتى أتى مقامه ، فذكر أنه لم يغتسلَ . إسناده جيدٌ ، ورواه الزهريُّ ، عن أبي سلمةَ ، عن أبي هريرة^(١) ، ولا أدفعُ حديثَ أبي قتادةَ .

قال أبو عمر : وحديثُ أبي قتادةَ رواه يحيى بنُ أبي كثيرٍ ، عن عبدِ الله بنِ أبي قتادةَ ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، وخرجه أهلُ الصحيحِ كلُّهم .

وأما قوله : وسُئِلَ عن قومٍ حُضُورِ أَرَادُوا أَنْ يَجْمَعُوا المكتوبةَ ، وَأَرَادُوا أَنْ يُقِيمُوا وَلَا يُؤْذِنُوا ، فقال مالِكٌ : ذلك مُجْزِئٌ عنهم ، وإنما يَجِبُ النداءُ في مساجِدِ الجماعاتِ التي تُجْمَعُ فيها الصلاةُ . فقد اختلف العلماءُ في هذه المسألةِ اختلافَ استحبابٍ ، وما أعلمُ أحداً منهم أفسد صلاةَ مَنْ لم يؤذِنْ إذا أقامَ ، بل الصلاةُ مُجْزِئَةٌ عندَ جميعهم إذا ضلَّيتْ بإقامةٍ ، وكذلك عندَ الجمهورِ لو لم يُقيموا وقد أساءوا . وقال الشافعي : تركُ رسولِ الله ﷺ التَّأذِينَ حينَ جَمَعَ بينَ الصَّلَاتَيْنِ بِمُزْدِلِفَةَ ويومِ الخندقِ ، دليلٌ على أن التَّأذِينَ ليس بواجبٍ فرضاً ، ولو لم تُجْزِ الصلاةُ إلا بأذانٍ لم يَدْعُ ذلك وهو يُمكنه^(٢) . قال : وإذا كان هكذا

(١) تقدم تخريجه في ٣/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٢) في م : « بمكة » .

قال يحيى : وسُئِلَ مالِكٌ عن تسليم المؤذن على [٢٦] الإمام ودعائه إياه الموطأ
للصلاة ، ومن أول من سُلِّمَ عليه ، فقال : لم يَتَلُغْنِي أن التسليم كان في الزمان الأول .

في الأذان كانت الإقامة كذلك ؛ لأنهما جميعاً غير الصلاة . وقال الشافعي : لا الاستدكار
أحب لأحد أن يصلي في جماعة ولا وحده إلا بأذان وإقامة . والإقامة عنده
أو كذا ، وهو قول الثوري ومالك أيضاً . قال مالك ، والثوري : لا يستجزي
بإقامة أهل المضير المصلي وحده . وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن استجراً
بإقامة أهل المضير وأذانهم أجزأه . ويستحبون إذا صلى وحده أن يؤذن
ويقيم . ويأتي القول في أذان المسافرين والمنفرد في باب الأذان في السفر
بعد هذا الباب .

وأما قوله : وسُئِلَ عن تسليم المؤذن على الإمام ودعائه إياه بالصلاة ، ومن
أول من سُلِّمَ عليه ، فقال : لم يَتَلُغْنِي أن التسليم كان في الزمان الأول . فهو كما
قال ، لم يكن ذلك في زمن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي رضي الله عنهم .
ويقال : إن أول من فعل ذلك معاوية ، أمر المؤذن بأن يُشعره ويُناديه ، فيقول :
السلام على أمير المؤمنين ورحمة الله ، الصلاة يرحمك الله . وقد قيل : إن
المغيرة ابن شعبة أول من فعل ذلك ، والأول أصح . وكان مالك يقول : في :
حي على الصلاة ، حي على الفلاح . ما يكفي من الدعاء إليها .

قال أبو عمر : من خشي على نفسه الشغل عن الصلاة بأمر المسلمين وما
يجوز فعله ، فلا بأس أن يقيم لذلك من يؤذنه بالصلاة ، ويُشعره بإقامتها إن شاء
الله تعالى .

الموطأ قال يحيى : وسئل مالك عن مؤذّن أذن لقوم ، ثم انتظر هل يأتيه أحد ، فلم يأتيه أحد ، فأقام الصلاة وصلى وحده ، ثم جاء الناس بعد أن فرغ ، أيعيد الصلاة معهم ؟ فقال : لا يُعيد الصلاة ، ومن جاء بعد انصرافه ، فليُصل لنفسه وحده .

الاستدكار وأما قوله في مؤذّن أذن لقوم ، ثم انتظر هل يأتيه أحد ^(١) فلم يأتيه أحد ^(٢) ، فأقام وصلى وحده ، ثم جاء الناس بعد أن فرغ من الصلاة ، أنهم يصلّون أفذاذاً ^(٣) ولا يجمعون ، ولو جمعوا لم يجمع معهم . هذا معنى قوله دون لفظه ؛ فإن ابن نافع قال : إنما عني مالك بالمؤذّن ^(٤) ههنا الإمام الراتب إذا انتظر القوم وصلى ثم أتى الناس ، لم يجمعوا ، ولم يُردّ ^(٥) المؤذّن . قال ابن نافع : فإن لم يكن الإمام الراتب ، فلا بأس أن يجمعوا تلك الصلاة في ذلك المسجد ، ويصلّيها ذلك المؤذّن معهم إن شاء الله .

قال أبو عمر : تفسير ابن نافع لذلك تفسير حسن على أصل مذهب مالك في ذلك ؛ لأنه لم يختلف قوله أن كل مسجد له إمام راتب ، أنه لا تُجمع فيه صلاة واحدة مرتين ، فإن كان مسجد على طريقي تصلّي فيه المارّة يجمعون فيه ، فلمن جاء بعدهم أن يجمعوا فيه ، وهو قول ابن القاسم ، وأجاز ذلك أشهب .

القبس

(١ - ١) سقط من : ص ، م .

(٢) في ص ، م : « أفرادا » .

(٣) في الأصل : « بالأذان » .

(٤) في ص ، م : « يؤذن » .

رَوَى ابْنُ مُزَيْنٍ، عَنْ أَصْبَغٍ، قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ مَعَ أَشْهَبَ وَقَدْ صَلَّى الاستدكار الناسَ، فَقَالَ لِي: يَا أَصْبَغُ، ائْتَمَّ بِي. وَتَنَحَّى إِلَى زَاوِيَةٍ، فَأَتَمَمْتُ بِهِ.

وَفِي «الْعُقْبِيَّةِ» لِأَشْهَبَ، عَنْ مَالِكٍ، فِي مَسْجِدِهِ لِإِمَامٍ رَاتِبٍ فِي بَعْضِ الصَّلَوَاتِ دُونَ بَعْضٍ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُجْمَعَ فِيهِ مِنَ الصَّلَوَاتِ مَرَّتَيْنِ مَا لَا يُجْمَعُ بِإِمَامٍ رَاتِبٍ.

وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ لَا تُجْمَعُ فِيهِ صَلَاةٌ مَرَّتَيْنِ، لَا مِنَ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يُجْمَعُ فِيهَا بِالْإِمَامِ الرَّاتِبِ وَلَا مِنَ غَيْرِهَا.

قَالَ أَبُو عَمَرَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا أَصِلُ لَهَا إِلَّا أَنْكَارُ جَمْعِ أَهْلِ الزَّيْغِ وَالْبَدْعِ، وَالْأَلَا يُتْرَكُونَ^(١) وَإِظْهَارَ نِخْلَتِهِمْ، وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ هِيَ الظَّاهِرَةُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْبَدْعِ كَانُوا يَرْتَقِبُونَ صَلَاةَ الْإِمَامِ، ثُمَّ يَأْتُونَ بَعْدَهُ فَيَجْمَعُونَ لَأَنْفُسِهِمْ بِإِمَامِهِمْ، فَرَأَى أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُنْتَعَمُوا مِنْ ذَلِكَ، وَجَعَلُوا الْبَابَ بَابًا

تَأْصِيلٌ: انْفَرَدَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنِ الْفُقَهَاءِ بِأَنَّهُ^(٢) لَا يُصَلِّي فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ بِجَمَاعَةٍ مَرَّتَيْنِ، وَذَلِكَ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنَّمَا شُرِعَتْ فِي الصَّلَاةِ لِتَأْلِيفِ الْقُلُوبِ، وَجَمْعِ الْكَلِمَةِ، وَصَلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَالتَّشَاوُرِ فِي أُمُورِ الْإِسْلَامِ، فَلَا تَكُونُ إِلَّا وَاحِدَةً، وَلَوْ طُرِقَ فِيهَا إِلَى التَّبْعِيضِ وَالتَّشْيِيعِ؛ لِأَنْفَسَدِ^(٣) هَذَا

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، ص بَيُوتُ النَّوْنِ، وَهِيَ لُغَةٌ عِنْدَ بَعْضِ الْقَبَائِلِ الْعَرَبِيَّةِ، أَنَّهُمْ لَا يُعْمِلُونَ «أَنْ» النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ. يَنْظُرُ شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ ٣٤٣/٢، وَالنَّحْوُ الْوَاقِفِيُّ ٢٨٤/٤.

(٢) فِي م: «بَأَنَّ».

(٣) فِي م: «لَأَنْفَسَدِ».

الاستذكار واحداً ، فمَنَعُوا مِنْهُ الْكُلَّ ، وَالْأَصْلُ مَا وَصَفْتُ لَكَ .

وقول الثوري في هذه المسألة كقول مالك : لا تُجمع صلاة واحدة في مسجد مرتين ، وَمَنْ أَتَى مَسْجِدًا وَقَدْ صَلَّى أَهْلُهُ فَلْيُصَلِّوا وَحِدَانًا .

وقال أبو حنيفة وأصحابه ، والشافعي وأصحابه ، وأبو ثور ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وداود بن علي ، وجمهور الفقهاء : لا بأس بأن يُجمع في المسجد مرتين . واحتج أصحاب داود بالأحاديث في فضل صلاة الجماعة ، وبأن الله عز وجل لم ينه عنه ولا رسوله ، ولا اتفق أهل العلم عليه ، فلا وجه للنهي عنه .

واحتج غيرهم في جواز ذلك أيضاً بما حدثني أبو محمد قاسم بن محمد ،

القيس النظام ، وتنافرت القلوب ، واقتربت الكلمة ، وتوصل^(١) أهل البدع والنفاق إلى الانفراد^(٢) بآرائهم ، وإلى^(٣) الداخلة على أهل الإسلام في دينهم ؛ ولذلك منعنا من بُنيان مسجد آخر يُفَصَّدُ به فريق الكلمة وتشتت الجماعة^(٣) ، حتى لو وقع بين أهل محلّة كلام ، أو أراد رجل أن يشتدّ عن جبرته ، وكل ذلك لبناء مسجد ينفرد به ، لم يَجُزْ ، ويُمنع من ذلك ويُهدم عليه ويُردّ إلى أصحابه ؛ ولذلك هدم النبي ﷺ مسجد الضرار ، وألزم رجوع من ازّيب به إلى من خلّص من الأنصار .

(١) في د : « توصلت » .

(٢ - ٣) في ج : « برأيهم وإلى » ، وفي م : « بآرائهم » .

(٣) في م : « الجماعة » .

قال : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَيْثُونَ^(١) ، الاستذكار
 قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّائِغُ بِمَكَّةَ وَأَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ
 بالبصرة ، قالا : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قال : حَدَّثَنَا وَهَيْبُ بْنُ
 خَالِدٍ ، قال : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الْأَسْوَدُ ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيِّ ، عَنْ أَبِي
 سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ ، فَلَمَّا سَلَّمَ
 دَخَلَ رَجُلٌ لَمْ يَدْرِكِ الصَّلَاةَ مَعَهُ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ لِيُصَلِّيَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
 « أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّيَ مَعَهُ ؟ » . فَقَامَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ
 ﷺ فَصَلَّى مَعَهُ^(٢) .

قال محمد بن إبراهيم : وَحَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُحَمَّدُ بْنُ
 إِسْمَاعِيلَ ، قالا : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، قال : حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ،
 عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّهُ أَتَى مَسْجِدَ الْبَصْرَةِ وَقَدْ صَلَّى أَهْلُهُ ، وَمَعَهُ قَوْمٌ ، فَسَأَلَ ، فَقَالُوا :
 قَدْ صَلَّيْنَا . فَأَمَرَ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ ، وَتَقَدَّمَ فَصَلَّى بَعْنِ مَعَهُ^(٣) .

وقال أبو ثور : إِذَا أَذْنُوا وَأَقَامُوا وَصَلُّوا جَمَاعَةً فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ وَسَعِيدٌ ، قالا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا

(١) في ص ، م : « حنون » . وينظر تاريخ علماء الأندلس ٢٦/٢ .

(٢) أبو داود (٥٧٤) . وأخرجه أحمد ١٥٧/١٨ (١١٦١٣) ، والدارمي (١٤٠٨ ، ١٤٠٩) ، وابن

الجارود في المنتقى (٣٣٠) ، وابن حبان (٢٣٩٧ ، ٢٣٩٨) من طريق وهيب به .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢١/٢ ، ٣٢٢ ، والبيهقي ٧٠/٣ من طريق آخر عن أنس بنحوه .

قال يحيى : وسئل مالك عن مؤذّن أذن لقوم ثم تنقّل ، فأرادوا أن يصلّوا بإقامة غيره ، فقال : لا بأس بذلك ، إقامته وإقامة غيره سواء .

محمد بن وضّاح ، قال : حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدّثنا عبدة بن سليمان ، عن ابن أبي عروبة ، عن سليمان الناجي ، عن أبي المتوكل ، عن أبي سعيد ، قال : جاء رجلٌ وقد صلّى النبي ﷺ ، فقال : « أَيْكُمْ يَنْجِرُ عَلَى هَذَا ؟ » . فقام رجلٌ من القوم فصلّى معه ^(١) .

وذكر في « المصنّف » ^(١) ، قال : حدّثنا هشيم ، قال : حدّثنا سليمان التيمي ، عن أبي عثمان ، قال : دخل رجلٌ المسجد وقد صلّى النبي ﷺ ، فقال : « أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَيَقُومُ فَيُصَلِّيَ مَعَهُ » .

ومن أجاز ذلك ابن مسعود ، وأنس ، وعلقمة ، ومسروق ، والأسود ، وعطاء ، وقتادة ، والحسن على اختلافٍ عنه . وقال : إنما كانوا يكرهون أن يجتمعوا مخافة السلطان ^(٢) .

وأما قوله : وسئل مالك عن أهل المسجد ؛ هل يصلّون بإقامة غير المؤذّن ؟ فقال : لا بأس بذلك ، إقامته وإقامة غيره سواء .

فهذه مسألة اختلاف أيضًا ؛ فأما مالك وأبو حنيفة وأصحابهما فقالوا : لا بأس أن يؤذّن المؤذّن ويقيم غيره . وقال الثوري ، والليث بن سعيد ، والشافعي وأصحابه : من أذن فهو يقيم . وهو قول أكثر أهل الحديث ، وحجّتهم حديث

(١) ابن أبي شيبة ٣٢٢/٢ .

(٢) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٢٢/٢ ، ٣٢٣ .

قال يحيى : قال مالك : لم تزل الصبح يُنادى لها قبل الفجر ، فأما الموطأ
غيرها من الصلوات ، فإننا لم نرها يُنادى لها إلا بعد أن يحل وقتها .

زياد^(١) بن الحارث الصدائى ، قال : أتيت رسول الله ﷺ ، فلما كان أول
الصبح أمرنى فأذنت ، ثم قام إلى الصلاة ، فجاء بلال ليقيم ، فقال رسول الله
ﷺ : « إن أبا صُداءٍ قد أذن ، ومن أذن فهو يقيم »^(٢) . وهو حديث انفرد به
عبد الرحمن بن زياد الإفريقى ، وليس بحجة عندهم .

وحجته مالك^(٣) ومن قال بقوله^(٣) حديث عبد الله بن زيد ، حين أتى رسول
الله ﷺ بالأذان ، فأمره رسول الله ﷺ أن يُلقيه على بلال ، وقال له : « هو
أندى منك صوتاً » . فلما أذن بلال قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن زيد : « أقم
أنت » . فأقام^(٤) . وهذا الحديث أحسن إسناداً من حديث الإفريقى .

ومن جهة النظر ليست الإقامة مُضمَّنة بالأذان ، فجائز أن يتولّاها غير مُتولّى
الأذان .

وأما قوله : لم تزل الصبح يُنادى لها قبل الفجر ، فأما غيرها من الصلوات ،
فإننا لم نرها يُنادى لها إلا بعد أن يحل وقتها .

فهذا يدلُّك على أن الأذان عندهم مأخوذ من العمل ؛ لأنه شىء لا يُنفك منه

القيس

(١) فى النسخ : « عبد الله » . وتقدم على الصواب ص ٢٣ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٣ .

(٣ - ٣) سقط من : ص ، م .

(٤ - ٤) ينظر ما تقدم ص ١٤ ، ٢٣ .

الاستذكار في كلِّ يومٍ ، فيصيحُّ الاحتجاج فيه بالعمل ؛ لأنه ليس مما يُنسى ولا يستترُّ عن العلماء .

وكذلك غيره احتجَّ بالعمل فيه أيضًا "عنده ، على ما" قدَّمنا ذكره .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة ؛ فذهب أهل الحجاز والشام وبعض أهل العراق إلى جواز الأذان لصلاة الفجر قبل طلوع الفجر . وممن قال بذلك مالكٌ ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وداود ، والطبري ، وهو قولُ أبي يوسف القاضي . وروى عبدُ الملك بنُ الحسين ، عن ابنِ وهب ، قال : لا يُؤذَّن لها إلا في السَّحَر . فقليل له : وما السَّحَر ؟ قال : الشَّدشُ الآخرُ . وقال ابنُ حبيب : يُؤذَّن لها من بعد خروج وقتِ العشاء ، وذلك نصفُ الليل . وقال أبو حنيفة ، ومحمدُ بنُ الحسين ، والثوري : لا يُؤذَّن للفجر حتى يطلعَ الفجرُ . وهو قولُ ابنِ مسعود وأصحابه ، وعائشة ، وإبراهيم النخعي ، ونافع مولى ابنِ عمر ، والشعبي ، وجماعة^(٢) .

وقد ذكرنا حُجَّة كلِّ فرقة منهم من جهة الآثار في بابِ حديثِ الزهري عن سالم ، عند قوله ﷺ : « إِنْ بَلَائًا يُنَادِي بِلَيْلٍ » . من كتابِ « التمهيد »^(٣) .
وأما قوله أنه بلغه أن المؤذن جاء عمر بن الخطاب يُؤذنه بصلاة الصبح ،

(١ - ١) في ص ، م : « لما » .

(٢) ينظر الأوسط لابن المنذر ٢٩/٣ .

(٣) سيأتي ص ١١٦ - ١١٩ .

ابن الخطّاب يُؤدّنه لصلاة الصبح فوجده نائماً ، فقال : الصلاة خيرٌ من الموطأ النوم . فأمره عمرٌ أن يجعلها في نداء الصبح .

فوجده نائماً ، فقال : الصلاة خيرٌ من النوم . فأمره عمرٌ أن يجعلها في نداء الاستذكار الصبح^(١) . فلا أعلم أنه روى هذا عن عمرٍ من وجهٍ يُحتج به ، وإنما فيه حديث هشام بن عروة ، عن رجلٍ يقال له : إسماعيل . لا أعرفه .

ذكر ابن أبي شيبة^(٢) ، قال : حدثنا عبدة بن سليمان ، عن هشام بن عروة^(٣) ، عن رجلٍ يقال له : إسماعيل . قال : جاء المؤذن^(٤) يؤذنُ عمرَ بصلاة الصبح ، فقال : الصلاة خيرٌ من النوم . فأعجب به عمرٌ ، وقال للمؤذن : أقرها في أذانك .

والمعنى فيه عندي ، والله أعلم ، أنه قال له : نداء الصبح موضع القول بها ، لا ههنا . كأنه كره أن يكون منه نداء آخر عند باب الأمير ، كما أحدثه الأمراء بعده ، على ما قدّمنا ذكره في هذا الباب .

وإنما حملني على هذا التأويل ، وإن كان الظاهر من الخبر خلافه ؛ لأن الثويب في صلاة الصبح - وهو قول المؤذن : الصلاة خيرٌ من النوم - أشهر عند العلماء والعامة من أن يُطلّق بعمرٍ رضي الله عنه أنه جهل ما سنّ منه رسول الله ﷺ وأمر به مؤذنته ؛ بالمدينة بلالاً ، وبمكة أبا محذورة .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن عقب (٩١) ، ورواية أبي مصعب (١٩٣) .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٠٨/١ .

(٣) في ص ، م : « عمر » .

(٤) في ص ، م : « رجل » .

فهو محفوظٌ معروفٌ في تأذينِ بلالٍ وأذانِ أبي محذورةٍ في صلاةِ الصبحِ للنبيِّ ﷺ، مشهورٌ عندَ العلماءِ، ونحن نذكرُ منه طرفاً دالاً ههنا إن شاء الله تعالى .

ذكر ابنُ أبي شيبة^(١) : حدثنا أبو خالدٍ الأحمرُ، عن حجاجٍ، عن عطاءٍ، قال : كان أبو محذورةٌ يؤذُنُ لرسولِ اللهِ ﷺ، ولأبي بكرٍ، ولعمرَ، فكان يقولُ في أذانه : الصلاةُ خيرٌ من النومِ .

قال^(٢) : وحدَّثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن حجاجٍ، عن طلحةٍ، عن سُوَيْدٍ، عن بلالٍ، وعن حجاجٍ، عن عطاءٍ، عن أبي محذورةٍ، أنهما كانا يُتَوَبَّانِ في صلاةِ الفجرِ : الصلاةُ خيرٌ من النومِ .

قال^(٣) : وحدَّثنا وكيعٌ، عن سفيانَ، عن عمرانَ بنِ مسلمٍ، عن سُوَيْدِ بنِ غَفَلَةَ، أنه أرسلَ إلى مؤذنيه : إذا بلغتِ : حيَّ على الفلاحِ . فقل : الصلاةُ خيرٌ من النومِ . فإنه أذانُ بلالٍ .

ومعلومٌ أن بلالاً لم يؤذُنْ قطُ لعمرَ، ولا سَمِعَهُ بعدَ رسولِ اللهِ ﷺ إلا مرةً بالشامِ إذ دخلها، وقد ذكرنا الخبرَ بذلك في غيرِ هذا الموضعِ .

ذكر ابنُ المباركٍ، وعبدُ الرزاقِ، عن معمرٍ، عن الزهرى، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، أن بلالاً أذُنَ ذاتِ ليلةٍ، ثم جاء يؤذُنُ النبيَّ ﷺ، فنأذى : الصلاةُ خيرٌ

(١) ابن أبي شيبة ٢٠٩/١ .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٠٨/١ .

مِنَ النَّوْمِ . فَأُقِرَّتْ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ ^(١) .

وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٢) ، عَنْ عَبْدِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ مِثْلَهُ .

وَابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ سَعْدِ الْمُؤَدِّثِ ، أَنَّ جَدَّهُ سَعْدًا كَانَ يُؤْذِنُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ قُبَاءٍ ، حَتَّى انْتَقَلَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ فِي خِلَافَتِهِ ، فَأَذَّنَ لَهُ بِالْمَدِينَةِ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فزَعَمَ حَفْصُ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ أَهْلِهِ أَنَّ بِلَالًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُؤْذِنَهُ بِصَلَاةِ الْفَجْرِ بَعْدَ مَا أُذِّنَ ، فَقِيلَ لَهُ : إِنَّهُ نَائِمٌ . فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ . فَأُقِرَّتْ فِي تَأْذِينِ الْفَجْرِ ، ثُمَّ لَمْ يَزَلِ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ ^(٣) .

وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ مِثْلَهُ . وَقَالَ الْحَسَنُ : كَانَ بِلَالٌ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ بَعْدَ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ : الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، ^(٤) الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ^(٥) . مَرَّتَيْنِ .

وَرَوَى سَفِيَّانُ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : كَانَ فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ بَعْدَ : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ . الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ^(٥) .

(١) عبد الرزاق (١٨٢٠) . وأخرجه ابن ماجه (٧١٦) من طريق ابن المبارك به .

(٢) ابن أبي شيبة ٢٠٨/١ .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٦٠٨٥) من طريق يونس بن يزيد به .

(٤ - ٥) سقط من : ص ، م .

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٣٧/١ ، والبيهقي ٤٢٣/١ من طريق سفيان به .

١٥٣ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، أنه قال : ما أعرف شيئاً مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة .

١٥٤ - وحدثني يحيى عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر سمع الإقامة وهو بالبقيع ، فأسرع المشى إلى المسجد .

الاستدكار

وأما حديثه عن عمه أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، أنه قال : ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه إلا النداء بالصلاة^(١) . ففيه بيان أن الأذان لم يتغير منه شيء عما كان عليه . وكذلك قال عطاء : ما أعلم تأذيتهم اليوم يخالف تأذين من مضى .

وفيه دليل على أن الأحوال تغيرت وانتقلت وتبدلت في زمانه ذلك عما كانوا عليه في زمن الخلفاء الراشدين ؛ أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي ، في أكثر الأشياء .

وقد احتج بهذا بعض من لم ير عمل أهل المدينة حجة ، وقال : لا حجة إلا فيما يُقبل بالأسانيد الصحاح عن النبي عليه السلام ، وعن الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، ومن سلك سبيلهم من العلماء .

وأما حديثه عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه سمع الإقامة وهو بالبقيع ، فأسرع

القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٦٩) ، ورواية أبي مصعب (١٩٤) .

١٥٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْذٍ وَرِيحٍ ، فَقَالَ : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ . ثُمَّ

المشئ^(١) . فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ فِي صَدْرِ هَذَا الْبَابِ^(٢) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

الاستدكار

مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ ذَاتِ بَرْذٍ وَرِيحٍ ، فَقَالَ : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ يَقُولُ : « أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ »^(٣) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى مَالِكٍ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا فِي لَفْظِهِ .

وَقَدْ حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ^(٤) الْعَشْكَرِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُزْنِي ، حَدَّثَنَا الشَّافِعِيُّ ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ أَذَّنَ بِالصَّلَاةِ فِي لَيْلَةِ قَوْزَةٍ وَرِيحٍ فَقَالَ : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ . ثُمَّ قَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَذِّنَ ، إِذَا كَانَتْ لَيْلَةٌ بَارِدَةٌ ذَاتُ مَطَرٍ ، يَقُولُ : « أَلَا

القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٤) ، ورواية أبي مصعب الزهري (١٩٥) . وأخرجه الشافعي ٢٥٠/٧ ، والبيهقي في المعرفة (١٧٨٢) ، وابن عساكر في تاريخه ٢٥/١١ من طريق مالك به .
(٢) تقدم ٣٩ - ٤١ .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٨٦) ، ورواية أبي مصعب (١٩٦) . وأخرجه أحمد ٢٢٢/٩
(٢٥٣٠٢) ، والبخاري (٦٦٦) ، ومسلم (٢٢/٦٩٧) ، وأبو داود (١٠٦٣) ، والنسائي (٦٥٣) من طريق مالك به .

(٤) في النسخ : « الحسن » . وينظر سير أعلام النبلاء ٥٤١/١٥ ، وما سيأتي في شرح الحديث (٥٧٢) من الموطأ .

قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذّن، إذا كانت ليلة باردة ذات مطر، يقول: «ألا صلّوا في الرّحال».

التمهيد صلّوا في الرّحال^(١).

وفي هذا الحديث من الفقهاء الرخصة في التّخلف عن الجماعة في ليلة المطر والريّح الشديدة، وقيل: إنّ هذا إنّما كان في السّفر. وعلى ذلك تدلّ ترجمة مالك للباب الذي ذكر فيه هذا الحديث. وقيل: إنّ ذلك كان يوم الجمعة، وإذا كان في السّفر فلا معنى فيه^(٢) لذكر يوم الجمعة. وجائز أن يكون^(٣) ذلك الوقت كانوا يصلّون بصلاة الإمام في رحالهم، وجائز أن تكون لهم رخصة في سفرهم؛ يتخلفون عن الجماعة لشدة المؤنة في السّفر. وفي ذكر الرّحال دليل على أنّه كان في سّفر، والله أعلم.

وقد قيل: إنّ ذلك جائز في السّفر والحضر، ولا فرق بين الحضر والسّفر؛ لأنّ العلة المطر والأذى، والسّفر والحضر في ذلك سواء، فيدخل السّفر بالنّص، والحضر بالمعنى؛ لأنّ العلة فيه المطر، وقد رخصت جماعة من أهل العلم في وقت المطر الشديد في التّخلف عن الجمعة لمن وجبت عليه، فكيف

القبس

(١) أخرجه الشافعي في السنن المأثورة (٣٦).

(٢) سقط من: ي، م.

(٣) في ي، م: «يكونوا».

بالجماعة في غير الجمعة؟ وقد مضى القول فيمن ذهب إلى أن الجماعة التمهيد شهودها لمن سميع النداء فريضة، ومن قال: إن ذلك سنة وليس بفرض. فيما سلف من كتابنا هذا^(١)، وسيكرر القول في ذلك في مواضع^(٢) من كتابنا هذا إن شاء الله.

واستدل قوم على أن الكلام في الأذان جائز بهذا الحديث^(٣)، إذا كان الكلام ميمًا لا بد منه، وزعم أن قوله: «ألا صلوا في الرحال». كان في نفس الأذان بإثر قوله: حتى على الفلاح. وأستدلوا بما حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شبيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عمرو بن أوس، قال: أخبرنا رجل من ثقيف أنه سميع منادى رسول الله ﷺ - يعني في ليلة مطير في السفر - يقول: حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، صلوا في رحالكم^(٤). ففي هذا الحديث أن ذلك كان في السفر، وأن قوله ذلك كان في نفس الأذان، وأن ذلك كان في مطير.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا

(١) سيأتي في شرح الحديث (٢٨٩) من الموطأ.

(٢ - ٢) ليس في الأصل.

(٣) النسائي (٦٥٢)، وفي الكبرى (١٦١٧). وأخرجه ابن أبي عاصم (١٦١٥) من طريق سفيان

التمهيد

بكر بن حماد، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قال: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عن أبيب وعاصم^(١)
الأخول وعبد الحميد صاحب الزبدي، عن عبد الله بن الحارث، قال: خَطَبَنَا
ابن عباس في يوم ذي ربيع، فَلَمَّا بَلَغَ الْمُؤَدَّنُ: حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ. أَمَرَهُ أَنْ يُنَادِيَ:
الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ. قال: فَنَظَرَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. فَقَالَ: كَأَنَّكُمْ أَنْكَرْتُمْ
هذا؟ قد فعل هذا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي^(٢).

وذكره أبو داود^(٣)، عن مُسَدَّدٍ، عن إسماعيل^(٤)، عن عبد الحميد، عن
عبد الله بن الحارث، عن ابن عباس، وزاد فيه: إِنَّ الْجُمُعَةَ عَزْمَةٌ، وَإِنِّي كَرِهْتُ
أَنْ أُخْرِجَكُمْ فَنَتَمَشُّونَ فِي الطَّيْنِ وَالْمَطَرِ.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو
داود، قال: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، قال: أَخْبَرَنَا سَفِيَانُ بْنُ حَبِيبٍ، عن خالد
الحذاء، عن أبي قلابَةَ، عن أبي المَلِيحِ، عن أبيه، شَهِدَ النَّبِيُّ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِ
فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ^(٥).

قال أبو داود^(٦): وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى،^(٧) ثنا سعيد، عن

القبس

(١) في النسخ: «عامر». والمثبت من مصادر التخریج، وينظر تهذيب الكمال ٤٨٥/١٣.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٦)، والبيهقي ١٨٥/٣ من طريق مسدد به.

(٣) أبو داود (١٠٦٦).

(٤) في النسخ: «حماد».

(٥) أبو داود (١٠٥٩). وأخرجه ابن خزيمة (١٨٦٣)، والحاكم ٢٩٣/١ من طريق نصر بن علي به.

(٦) أبو داود (١٠٥٨).

(٧ - ٧) سقط من النسخ. والمثبت من مصدر التخریج.

صاحب له ، عن ^(١) أبي المَلِيح ، أَنَّ ذَلِكَ كَانَ يَوْمَ جُمُعَةٍ .
 التمهيد

وَوَجَدْتُ فِي أَصْلِ سَمَاعٍ أَبِي بَخْطَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ قَاسِمٍ بْنِ هَلَالٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ الْأَعْنَاقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ مَرْزُوقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، سَمِعَ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ ، حَدَّثَهُ رَجُلٌ مِنْ ثَقِيفٍ ، سَمِعَ مُنَادَى النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي لَيْلَةِ مَطَرٍ يَقُولُ : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ ، صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ .

فَقَدْ بَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ إِنَّمَا كَانَ فِي السَّفَرِ مَعَ الْمَطَرِ ، وَهَذِهِ رَخْصَةٌ تَخْصُّ قَوْلَهُ ﷺ : « هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَلَا رَخْصَةَ لَكَ » ^(٢) . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ^(٣) جَوَازَ التَّأَخُّرِ فِي حِينِ الْمَطَرِ الدَّائِمِ عَنْ شُهُودِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ أَذَى الْمَطَرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، لِهَذِهِ الْحَالِ ، وَإِذَا جَازَ لِلْمَطَرِ الدَّائِمِ وَالْمَاءِ أَنْ يُصَلِّيَ الْمَسَافِرُ فَيُؤْمِرُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْ أَجْلِ الْمَاءِ وَالْمَطَرِ وَالطِّينِ ، وَلَوْلَا الْمَطَرُ الدَّائِمُ وَالطِّينُ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ لَهُ - كَانَ الْمُتَخَلِّفُ عَنْ شُهُودِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ أَوَّلَى بِذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْحُكْمَ فِي صَلَاةِ الطِّينِ وَالْمَطَرِ وَحُكْمَ الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَطَرِ ، كُلُّ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ شَيْءٍ مِنْهُ هَلْهَنَا .

(١) بعده في الأصل : « ابن » .

(٢) أخرجه مسلم (٦٥٣) من حديث أبي هريرة .

(٣) سقط من : ي ، م .

وأما الكلام في الأذان ، فإن أهل العلم اختلفوا في إجازته وكراهيته ؛ فقال منهم قائلون : إذا كان الكلام من شأن الصلاة والأذان فلا بأس بذلك . قالوا : كما روى عن ابن عباس ، أنه أمر مؤذنه في يوم مطير أن يقول بعد قوله : حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ : أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ . قالوا : فإن تكلم بما ليس من شأن الصلاة فقد أساء ، ولا إعادة عليه للأذان . هذا قول طائفة من أهل الحديث ، وهو يُشبهه مذهب ابن القاسم وروايته عن مالك فيمن تكلم في شأن الصلاة وإصلاحها ، أنه لا شيء عليه ، فكذلك الأذان قياساً ونظراً ، إلا أن مالكاً لم يختلف قوله ومذهبه في كراهيته الكلام في الأذان على كل حال .

قال أبو عمر : احتج من أجاز نحو هذا من الكلام في الأذان بأن قال : قد ثبت التثويب في الفجر ؛ وهو قول المؤذن : الصلاة خير من النوم . فكل ما كان خضاً على الصلاة أو من شأنها فلا بأس بالكلام به في الأذان ، قياساً على ذلك ، واستدلالاً بالحديث المذكور في هذا الباب ، وبالله التوفيق .

وكان مالك رحمه الله ، فيما روى عنه غير واحد ، يكره الكلام في الأذان ، وقال : لم أعلم أحداً يقتدى به فعل ذلك . وكره رد السلام في الأذان ؛ ^(١) لئلا يشتغل المؤذن بغير ما هو فيه من الأذان ، وكذلك لا يُشمت عاطساً ، ولكنه إن فعل شيئاً من ذلك وتكلم في أذانه بنى ولا شيء عليه . ونحو هذا كله قول الشافعي : يُستحب للإنسان ألا يتكلم في أذانه ولا في إقامته ، فإن تكلم أجزأه .

وكذلك قال أبو حنيفة وأصحابه : لا يتكلم مؤذّن في الأذان ولا في الإقامة ، فإن تكلم مَضَى ، ويُجزّئهُ . وهو قول الثوري ، وإسحاق . وروى عن ابن شهاب أنه قال : إن تكلم الرجل في الأذان وفي الإقامة أعادهما ^(١) . وروى عنه أنه أمر مؤذّنًا تكلم في أذانه أن يُعيد . وليس ذلك بصحيح عنه ، والإشناد فيه عنه ضعیف . وكرة الكلام في الأذان التّخعي ، وابن سيرين ^(٢) ، والأوزاعي ، ولم يَجِئ عن واحدٍ منهم أن عليه إعادة الأذان ولا ابتداءه . ورخصت طائفة من العلماء في الكلام في الأذان ؛ منهم الحسن ، وعروة ، وعطاء ، وقائدة ^(٣) . وإليه ذهب أحمد بن حنبل . وروى ذلك عن سليمان بن صُرَدٍ ^(٤) .

وروى الوليد بن مزيد ^(٥) ، عن الأوزاعي : لا بأس أن يردّ السلام في أذانه ، ولا يردّ في إقامته . قال : وقال الأوزاعي : ما سمعت قط أن مؤذّنًا أعاد أذانه . قال أبو عمر : في هذا الحديث دليل على أن الأذان من شأن الصلاة ، لا يدعّه مُسافرٌ ولا حاضرٌ ، وهذا موضعٌ اختلف العلماء فيه ، مع إجماعهم أن

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٣/١ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨٠٩ ، ١٨١٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢١٢/١ .

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (١٨١١ ، ١٨١٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢١٢/١ .

(٤) سليمان بن صرد بن الحجون أبو المطرف الخزاعي الكوفي ، يقال : كان اسمه يسار فغيّره النبي ﷺ . كان خيرًا فاضلاً ، شهد صفين مع عليّ رضي الله عنهما ، وقتل سنة خمس وستين وله ثلاث وتسعون سنة . الإصابة ١٧٢/٣ .

والأثر ينظر فيه مصنف ابن أبي شيبة ٢١٢/١ .

(٥) في الأصل : «يزيد» . وينظر تهذيب الكمال ٨١/٣١ .

رسول الله ﷺ كان يُؤذّن له في حياته كلها لكل صلاة، في سفرٍ وحضرٍ، وأنه ندب المسلمين إلى ذلك وسنّه لهم، وكان ﷺ في غزواته كلها إذا سمع أذاناً كفّ وعلم أنها دارُ إيمانٍ، وإذا لم يسمعه أغارَ، وكان يأمرُ بذلك سراياه. وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾ الآية [المائدة: ٥٨]. وقال تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ الآية [الجمعة: ٩]. وقال ﷺ: «إِذَا نُودِيَ للصلاة أذبر الشيطانُ» الحديث^(١).

واختلف العلماء في وجوب الأذان؛ فالمشهور من مذهب مالك وأصحابه أن الأذان إنما هو للجماعات حيث يجتمع الناس للأئمة، فأما ما سوى ذلك من أهل الحضر والسفر فالإقامة تجزئهم. واختلف المتأخرون من أصحاب مالك على قولين في وجوب الأذان؛ فقال بعضهم: الأذان سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وليس بفرض. وقال بعضهم: هو فرض على الكفاية في المضر خاصة. وقول أبي حنيفة وأصحابه، أنه سنة مؤكدة على الكفاية. وقال الشافعي: لا أحب لأحد أن يصلي في جماعة ولا وحده إلا بأذان وإقامة. والإقامة عنده مؤكدة. وهو قول الثوري. واختلف أصحاب الشافعي؛ فمنهم من قال: إنه سنة على الكفاية. ومنهم من قال: هو فرض على الكفاية. وذكر الطبري، عن مالك، أنه قال: إن ترك أهل مضر الأذان عامدين أعادوا الصلاة. وقال عطاء، ومجاهد، والأوزاعي، وداود بن علي: الأذان فرض^(٢). ولم يقولوا: على

(١) تقدم في الموطأ (١٥٠).

(٢) تقدم تخريجه ص ٦٥.

الكفائية . وقال الأوزاعي ، وعطاء : من ترك الإقامة أعاد الصلاة . وقال الطبري : التمهيد
الأذان سنة وليس بواجب . وقال الشافعي : ترك رسول الله ﷺ التأذين حين
جمع بين الصلاتين بمزدلفة ويوم الخندق دليل على أن التأذين ليس بواجب
فرضاً ، ولو لم تجز الصلاة إلا بأذان لم يدع ذلك وهو يُمكِنه . قال : وإذا كان
هكذا في الأذان كانت الإقامة كذلك ؛ لأنهما جميعاً غير الصلاة .

واختلفوا أيضاً في الأذان للمسافر ؛ فروى ابن القاسم ، عن مالك ، أن
الأذان إنما هو في المضر للجتماعات في المساجد . وروى أشهب ، عن مالك
قال : إن ترك الأذان مسافر عامداً أعاد الصلاة . ذكره الطبري ، قال : أخبرني
يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا أشهب ، عن مالك . فذكره . وقال أبو
حنيفة وأصحابه : أما المسافر فيصلي بأذان وإقامة . قالوا : ويكره أن يصلي بغير
أذان ولا إقامة ، وأما في المضر فيستحب للرجل إذا صلى وحده أن يؤذن ويقيم ،
فإن استجزأ بأذان الناس وإقامتهم أجزأه . وقال الثوري : لا يستجزئ إقامة أهل
المضر . وقال الأوزاعي : لا تجزئ المسافر ولا الحاضر صلاة إذا ترك الإقامة .
وقال داود بن علي : الأذان واجب على كل مسافر في خاصته ، والإقامة
كذلك . واحتج بحديث مالك بن الحويرث ، أن رسول الله ﷺ قال له
ولصاحبه : « إذا كنتم في سفر ^(١) فأذنا وأقيما ، وليؤمكما أحدكما » ^(٢) . وهو

(١) في ي ، م : « سفركما » .

(٢) أخرجه أحمد ٣٦٤/٢٤ (١٥٥٩٨) ، والدارمي (١٢٨٨) ، والبخاري (٦٢٨) ، ومسلم

(٦٧٤) ، وأبو داود (٥٨٩) ، والترمذي (٢٠٥) ، والنسائي (٦٣٣) ، وابن ماجه (٩٧٩)

من حديث مالك بن الحويرث .

قول أهل الظاهر، ولا أعلم أحداً قال بقوله من فقهاء الأمصار إلا ما روى عن^(١) أشهب، عن مالك، وما روى عن الأوزاعي، فيمن ترك الإقامة دون الأذان. وهو قول عطاء، ومجاهيد.

وقال الثوري: تُجزئُكَ الإقامة في السفر عن الأذان، وإن شئت أدنت وأقمت، وتكفيك الإقامة، وإن صليت بغير أذان ولا إقامة أجزأتك صلاتك. وقال الشافعي، وأبو حنيفة وأصحابهما - وهو قول أبي ثور، وأحمد، وإسحاق، والطبري: إذا ترك المسافر الأذان عابداً أو ناسياً أجزأته صلاته. وكذلك لو ترك الإقامة عندهم لم تكن عليه إعادة صلاته، وقد أساء إن تركها عابداً. وهو تحصيل مذهب مالك أيضاً. وقد روى أيوب عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان في السفر يُصلي بإقامة إقامة، إلا العداة فإنه كان يؤذن لها ويُقيم^(٢). يعني صلاة الصبح.

قال أبو عمر: قد أجمع العلماء على أن المسجد إذا أذن فيه واحد وأقام، أنه يُجزئُ أذانه وإقامته جميع^(٣) من في المسجد، وأن من أدرك الإمام في سفر أو حضر وقد دخل في صلاته أنه يدخل معه ولا يؤذن ولا يُقيم، فدل إجماعهم في ذلك كله على بطلان قول من أوجب الأذان على كل إنسان في خاصة نفسه؛ مسافراً كان أو غير مسافر، ودل على أن الأذان والإقامة غير واجبين. ومن جهة

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٧/١ من طريق أيوب به.

(٣ - ٣) في م: «أهل».

التمهيد القياس والنظر ليستا من الصلاة فتفسد الصلاة بتزكهما . والذي يصح عندي في هذه المسألة أن الأذان واجب فوضاً على الدار - أعني المصبر أو القرية - فإذا قام فيها قائم واحد أو أكثر بالأذان سقط فوضه عن سائرهم . ومن الفرق بين دار الكفر ودار الإسلام لمن لم يعرفهما الأذان الدال على الدار ، وكل قرية أو مصبر لا يؤذن فيه بالصلاة فأهله لله عز وجل عصاة ، ومن صلى منهم فلا إعادة عليه ؛ لأن الأذان غير الصلاة ، ووجوبه على الكفاية ، فمن قام به سقط عن غيره ، كسائر الفروض الواجبة على الكفاية . وأما الأذان للمنفرد في سفر أو حضر فشنّة عندي مسنونة ، مندوب إليها ، مأجور فاعلها عليها .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أضرع ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، قال : حدثنا زائدة ، قال : حدثنا السائب بن حبيش ، عن معدان^(١) بن أبي طلحة اليعمرى ، قال : قال لي أبو الدرداء : أين مسكنك ؟ قال : قلت : بقرية دون حمص . فقال أبو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما من ثلاثة في قرية ولا بدو لا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان » . فعليك بالجماعة ، فإنما يأكل الذئب القاصية . قال زائدة : يعني الصلاة في جماعة .

وذكره أبو داود^(٢) ، عن أحمد بن يونس بإسناده ، وقال : قال زائدة : قال

(١) في الأصل ، م : « سعدان » . وينظر تهذيب الكمال ١٠ / ١٨٢ .

(٢) أبو داود (٥٤٧) . وأخرجه الحاكم ١ / ٢٤٦ ، والبيهقي في المعرفة (١٤٢٥) من طريق أحمد بن يونس به .

١٥٦ - وحديثي يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصباح ، فإنه كان يُنادى فيها ويُقيم ، وكان يقول : إنما الأذان للإمام الذي يجتمع إليه الناس .

السائب : يغني الجماعة . وبالله التوفيق .

وأما حديث مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصباح ؛ فإنه كان ينادى فيها ويقيم ، وكان يقول : إنما الأذان للإمام الذي يجتمع إليه الناس^(١) . فبدل على ما مضى في الباب قبل هذا ، من مذهب من قال : إن الأذان غير واجب في السفر ، لكنه سنة حسنة ، فمن شاء فعل ، ومن شاء ترك .

ومثله حديثه عن هشام بن عروة ، أن أباه قال^(٢) : إذا كنت في سفر ، فإن شئت أن تؤذن وتقيم فعلت ، وإن شئت فأقيم ولا تؤذن^(٣) . وذلك نحو رواية ابن القاسم عن مالك ، أن الأذان إنما يجب في الحضر عند الجماعات ، والحجة له أن المسافرين قد سقطت عنه الجمعة ، فكذلك الجماعة . ولا معنى للتأذين إلا ليجمع الناس .

وحجة من قال : إن المكتوبات تقام بأذان وإقامة في الحضر والسفر .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (١٩٧) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٤٧٧) ، والبيهقي ٤١١/١ من طريق مالك به .

(٢) بعده في م : « له » .

(٣) سيأتي في الموطأ (١٥٧) .

١٥٧ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن هشام بن عروة ، أن أباه الموطأ قال له : إذا كنت في سفر ، فإن شئت أن تؤذّن وتقيم فعلت ، وإن شئت فأقيم ولا تؤذّن .

إجماع المسلمين على الأذان لها في الأمصار ، وأن ذلك من سنّتها ، فلا تسقط الاستدكار تلك السنّة في السفر ؛ إذ لم يُجمعوا على سقوطها .

وأما حديثه عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، قال : إذا كنت في سفر ، فإن شئت أن تؤذّن وتقيم فعلت ، وإن شئت فأقيم^(١) ولا تؤذّن^(٢) . فقد خيّر فيه عروة من استفتاه ، وكان يختار لنفسه أن يؤذّن ويقيم .

ذكره ابن أبي شيبة^(٣) ، عن أبي أسامة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه . وذلك لفضل الأذان عنده في السفر والحضر ، والله أعلم .

وأما قول مالك في هذا الباب : لا بأس أن يؤذّن الرجل وهو راكب . فلا أعلم فيه خلافاً للمسافر ، ومن كرهه للمقيم لم ير عليه إعادة الأذان .

ذكر أبو بكر^(٤) : حدثنا عبدة بن سليمان ، حدثنا عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يؤذّن على البعير ، وينزل فيقيم .

وروى أشعث عن الحسن^(٥) ، أنه كان لا يرى بأساً أن يؤذّن الرجل ، ويقيم

القبس

(١) في ص ، م : « أن تقيم » .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (١٩٨) .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٧/١ من طريق هشام به .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٣/١ .

(٥) في الأصل : « الحكم » .

قال يحيى : سَمِعْتُ مَالَكًا يَقُولُ : لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ الرَّجُلُ وَهُوَ رَاكِبٌ .

الاستذكار على راحلته ، ثم ينزل فيصلِّي^(١) .

وَرَوَى الْعَمْرِيُّ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمَجْبَرِ قَالَ : رَأَيْتُ سَالِمًا يَقُومُ عَلَى غَرَزٍ^(٢) الرَّحْلِ ، فَيُؤَذِّنُ^(٣) .

وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ السُّلَمِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ رِبْعِيَّ بْنَ جِرَاشٍ يُؤَذِّنُ عَلَى يَرْدُونٍ^(٤) .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصٌ ، عَنْ حُجَّاجٍ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يُؤَذَّنَ الرَّجُلُ وَهُوَ قَاعِدٌ .

وَرَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُؤَذَّنَ^(٥) وَهُوَ قَاعِدٌ^(٦) ، إِلَّا مِنْ عَلَةٍ ، أَوْ ضَرُورَةٍ^(٧) .

وَأَمَّا الْإِقَامَةُ رَاكِبًا فَقَدْ أَجَازَهَا قَوْمٌ ، وَكَرِهَهَا آخَرُونَ .

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْإِقَامَةِ عَلَى الدُّوَابِّ ، فَقَالَ : لَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِسُرْعَةِ السَّيْرِ ، ثُمَّ يَنْزِلُونَ فَيَصَلُّونَ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يُؤَذَّنُ الرَّجُلُ عَلَى ظَهْرِ دَابَّتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ ، وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يُؤَذَّنَ وَهُوَ جَالِسٌ . وَذَكَرَ الزَّعْفَرَانِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ : يُؤَذَّنُ الرَّجُلُ رَاكِبًا فِي السَّفَرِ .

(١) ابن أبي شيبة ٢١٣/١ .

(٢) الغرز : الرُّكَّاب من جلد مخروز فإذا كان من حديد أو خشب فهو رُكَّاب ، وقيل : الغرز للجمل

مثل الرُّكَّاب للبعل . التاج (غ ر ز) .

(٣ - ٣) في ص ، م : « قاعدا » .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد : يُجْزَى الْأَذَانُ قَاعِدًا ، وَيُؤَذَّنُ الْمَسَافِرُ رَاكِبًا إِنْ شَاءَ ، وَيَنْزَلُ فَيَقِيمُ ، وَلَوْ أَقَامَ رَاكِبًا أَجْرَاهُ . وَذَكَرَ أَبُو الْفَرَجِ عَنْ مَالِكٍ قَالَ : لَا بَأْسَ أَنْ يُؤَذَّنَ الرَّجُلُ قَائِمًا وَقَاعِدًا وَرَاكِبًا ، وَجُنُبًا وَمُحْدِثًا ^(١) . ^(٢) وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْقَاعِدِ ، عَنْ مَالِكٍ ، غَيْرُهُ .

وَأَجَازَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالثَّوْرِيُّ الْأَذَانَ عَلَى غَيْرِ وَضْوِئٍ ، جُنُبًا وَغَيْرَ جُنُبٍ ^(٣) .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَكْرَهُ أَنْ يُؤَذَّنَ أَوْ يَقِيمَ عَلَى غَيْرِ طَهَارَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُعَدَّ أَذَانَهُ وَلَا إِقَامَتَهُ ، وَلَوْ أَعَادَ الْإِقَامَةَ كَانَ حَسَنًا . ^(٤) وَرَوَى عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ مِثْلَهُ سَوَاءً ^(٥) ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : رَوَيْنَا عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ : حَقٌّ وَشُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ ^(٦) أَلَا يُؤَذَّنُ إِلَّا وَهُوَ قَائِمٌ ، وَلَا يُؤَذَّنُ إِلَّا وَهُوَ عَلَى طَهْرٍ ^(٧) .
وَوَائِلُ بْنُ حُجْرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . وَقَوْلُهُ : حَقٌّ وَشُنَّةٌ يَدْخُلُ فِي الْمَسْنَدِ ، وَذَلِكَ أَوَّلَى مِنَ الرَّأْيِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَذَّنُ لَهُ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ ، وَيَأْمُرُ بِذَلِكَ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ جَائِزٌ لِلْمَسَافِرِ الْأَذَانُ ، وَأَنَّهُ مَحْمُودٌ عَلَيْهِ مَا جُورَ فِيهِ . فَدُلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَمَا قَالَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ ، وَأَنَّ لَذَلِكَ فَضْلًا كَثِيرًا .

(١) فِي ص ، م : « غَيْرِ جُنُبٍ » .

(٢) (٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ص .

(٣) سَقَطَ مِنْ : ص ، م .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ - كَمَا فِي نَسَبِ الرَّايَةِ ٢٩٢/١ - وَابْيَهَقَى ٣٩٢/١ مِنْ حَدِيثِ وَائِلٍ بِهِ .

١٥٨ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى بِأَرْضِ فَلَاةٍ صَلَّى عَنْ

الاستذكار

الْأَتَرَى إِلَى مَا رَوَاهُ مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى بِأَرْضِ فَلَاةٍ ^(١) ، صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ ، فَإِنْ أُذِّنَ وَأَقَامَ الصَّلَاةُ ^(٢) ، صَلَّى وَرَاءَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ ^(٣) .

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(٤) ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ ، قَالَ : قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَيُّمَا رَجُلٍ خَرَجَ إِلَى أَرْضٍ قِيٍّ ^(٥) ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيَتَخَيَّرْ أَطْيَبَ الْبَقَاعِ وَأَنْظَفَهَا ، فَإِنْ كُلُّ بُقْعَةٍ تُحِبُّ ^(٦)

القبس

حَدِيثٌ : أَدْخَلَ مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ حَدِيثٌ : « مَنْ صَلَّى بِأَرْضِ فَلَاةٍ » إِلَى آخِرِهِ . وَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ ؛ إِحْدَاهُمَا : أَنَّ الْمُؤَسَّلَ مِنَ الْأَحَادِيثِ ^(٧) كَالْمُسْنَدِ عِنْدَهُ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَقْبَلُ الْمُرْسَلُ بِحَالٍ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : إِلَّا مَرَّاسِيلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . قَالَ لَنَا جَمَالُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ ^(٨) : لَا يَقْبَلُ الشَّافِعِيُّ مَرْسَلَ أَحَدٍ . وَقَالَ : تَبَيَّعْتُ مَرَّاسِيلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ،

(١) بعده في مصدر التخيير : « فأقام » .

(٢) بعده في م : « أو أقام » .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (١٩٩) .

(٤) ابن أبي شيبة ٢١٨/١ ، ٢١٩ .

(٥) سقط من : ص ، م . ويوجد في الأصل إحالة متأكدة ، وتحرفت في مصنف ابن أبي شيبة إلى : « في » . والثابت من مصنف عبد الرزاق ٥٠٩/١ . والقِي : الأرض القفر الحالية . ينظر اللسان (ق و ا) .

(٦) في ص ، م : « يجب » .

(٧) في ج : « الحديث » ، وبعده في ج ، م : « كله » .

(٨) بعده في م : « الشاشي » .

يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ ، فَإِنْ أَدْنَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ - أَوْ : أَقَامَ - صَلَّى الموطأ
وَرَاءَهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ أَمْثَالُ الْجِبَالِ .

الاستدكار

أَنْ يُذَكِّرَ اللَّهُ فِيهَا ، فَإِنْ شَاءَ أَدْنَى وَأَقَامَ ، وَإِنْ شَاءَ أَقَامَ وَصَلَّى .

قال أبو بكرٍ : وَحَدَّثَنَا مَعْتِزُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ ، عَنْ
سُلَيْمَانَ ، قَالَ : مَنْ كَانَ بِأَرْضٍ فَلَاةٍ فَتَوَضَّأَ ، وَنَادَى بِالصَّلَاةِ ، ثُمَّ أَقَامَ وَصَلَّى ،
صَلَّى خَلْفَهُ مِنْ جَنُودِ اللَّهِ وَخَلْقِهِ مَا لَا يُرَى طَرَفَاهُ ^(١) .

القبس

فَوَجَدْتُهَا كُلُّهَا مُسْنَدَةً . فَإِنَّمَا قَالَ بِهَا ^(٢) لِحَالِ ^(٣) إِسْنَادِهَا .

المسألة الثانية : أَنَّ الصَّاحِبَ إِذَا قَالَ قَوْلًا لَا يَفْتَضِيهِ الْقِيَاسُ ، فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
الْمُسْنَدِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ كَبِيرَةٌ .

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ فِيهَا أَنَّهُ كَالْمُسْنَدِ ، وَقَدْ يَبَيَّنُ ^(٤) ذَلِكَ فِي
أَخْذِهِ ^(٥) بِمَسْأَلَةِ ^(٦) الْبِنَاءِ فِي الرَّعَافِ بِحَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ ^(٧) .

وَزَادَ مَالِكٌ رَجَمَهُ اللَّهُ مَسْأَلَةَ ثَلَاثَةً ؛ وَهِيَ إِذَا رَوَى التَّابِعِيُّ مَا لَا يَفْتَضِيهِ الْقِيَاسُ وَلَا
يُوصَلُ إِلَيْهِ بِالنَّظَرِ ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ عَنْ سَعِيدِ صَلَاةِ الْمَلَائِكَةِ خَلْفَ الْمُصَلِّي ، وَقَدْ يَبَيَّنُ
ذَلِكَ كُلُّهُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ ، وَإِنَّمَا أَرَدْنَا تَنْبِيْهَكُمْ عَلَيْهِ ، فَاطْلُبُوهُ فِي مَوْضِعِهِ . وَقَدْ أُسْنَدَ
هَذَا الَّذِي رَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِنْ طَرَفِي .

(١) فِي ص : « طَرَفُهُ » .

وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢١٩/١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

(٣) فِي ج ، م : « بِحَالٍ » .

(٤) فِي ج : « بَيْنَ » .

(٥) فِي د : « آخِرَ » .

(٦) فِي د : « مَسْأَلَةٌ » .

(٧) تَقَدَّمَ فِي الْمَوْطَأِ (٧٦ ، ٧٧) .

وقال سعد بن أبي وقاص : لَأَنْ أَقْوَى عَلَى الْأَذَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُحْجَّ وَأَعْتَمِرَ وَأَجَاهِدَ^(١) .

وعن زاذان ، أنه قال : لو يعلمُ الناسُ ما في فضلِ^(٢) الأذانِ ، لاضطربوا عليه بالسيوفِ^(٣) .

وقوله : « صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ يَسَارِهِ مَلَكٌ » . دليلٌ على ما قاله^(٤) ابنُ مسعودٍ في أنه إذا صَلَّى وراءَ الإمامِ اثْنانِ^(٥) صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ وَاحِدٌ وَعَنْ يَسَارِهِ آخَرُ .

ومواقفُ المأمومِ مع الإمامِ سبعةٌ :

الأولُ : أن يكونَ واحدًا^(٦) ، فيقفُ عن يمينه ؛ لحديثِ ابنِ عباسٍ^(٧) .

الثاني : أن يكونا^(٨) اثنين ، صلياً خلفه ؛ لحديثِ أنسٍ : فَقُمْتُ أَنَا وَالْيَتِيمُ وَرَاءَهُ^(٩) .

الثالثُ : أن تكونَ امرأةٌ ، صلتُ خلفه ؛ لأنه إذا كان معه رجلان صلت^(١٠) المرأةُ خلفهما ، فإذا تأخّرت عنَّ وراءه فأحرى أن تتأخّر عنه .

الرابعُ : أن يكونا^(١١) رجلًا وامرأةً ، فإنه يُصَلِّي الرجلُ عن يمينه والمرأةُ خلفهما ؛

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٤/١ .

(٢) سقط من : ص ، م .

(٣) في د : « قال » .

(٤) سقط من : م .

(٥) في ج ، م : « الواحد » .

(٦) سيأتي في الموطأ (٢٦٥) .

(٧) في ج : « يكون » .

(٨) سيأتي في الموطأ (٣٦١) .

(٩) في د : « فصلت » .

وقد مضى في فضل الأذان ما فيه كفاية .

القبس لما تقدّم في حديث أنس ، فإن صَلَّت المرأة بجنب الإمام ، قال أبو حنيفة : تبطل صلاة الإمام . وهي مسألة ضعيفة له جدًا ؛ لأنه إن ^(١) لم يعرف بها ، فكيف تبطل صلاته ؟ وإن عرف بها ونوى إتمامها ^(٢) فإنما وقعت النية على مُقْتَضَى السُنَّة ، فإذا خالفت هي السُنَّة في نفسها ، فلا يَتَعَدَّى فعلها إلى صلاة إمامها ؛ كما لو أحدثت أو ^(٣) تَجَرَّدَتْ أو اسْتَدْبَرَتْ ، أو وَقَفَ الرجل أمام الإمام ، وهو الموقوف .

الخامس : وخَزَر ^(٤) علماؤنا هذا ، فقالوا : إذا وَقَفَت المرأة بجنب الإمام فإنها إساءة موقوف ، فلا تبطل صلاة الإمام به ؛ كما لو وَقَفَ الرجل أمامه . وعندنا نحن : إذا وَقَفَ الرجل أمام إمامه صَحَّت صلاته .

وقال الشافعي وأبو حنيفة : تبطل . وحُجِّتْنَا على الشافعي ، أنها إساءة موقوف ، فلا تبطل الصلاة ؛ كما إذا وَقَفَت المرأة بجنب الإمام . وحُجِّتْنَا على أبي حنيفة ، أنه ^(٥) خَالَفَ السُنَّةَ في الموقوف ^(٦) فلا ^(٧) تبطل صلاته ؛ كما لو كان واحدًا و ^(٨) وَقَفَ عن يساره .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « إتمامها » .

(٣) في م : « و » .

(٤) في ج : « حرر » .

(٥) بعده في ج ، م : « إذا » .

(٦) في ج ، م : « الوقوف » .

(٧) في ج ، م : « قلم » .

(٨) سقط من : ج .

السادس: أن يكونا رجلين وامرأة، وقد تقدّم.

السابع: أن يكنّ^(١) نساء^(٢) لا رجل فيهن، فالموقف من خلفه، ولا متعلق لابن مسعود في حديث سعيد؛ لأن قوله: «صَلَّى عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ يَسَارِهِ مَلَكٌ». يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ الْمَلَائِكِينَ الْمُلَازِمِينَ لَهُ، فَيَكُونَانِ^(٣) قَدْ صَلَّيَا^(٤) مَعَهُ بِحُكْمِ الْإِشْرَاقِ فِي الْعِبَادَةِ، وَلِزِمَا مَوْقِفَهُمَا الَّذِي رَتَّبَهُ^(٥) اللَّهُ تَعَالَى لَهُمَا. وَيُقَالُ: إِنَّ ذَلِكَ^(٦) الْمَوْقِفَ الْمُرْتَّبَ لَهُمَا هُوَ جَانِبَا الذَّقْنِ يَأْزِأُ طَرْفَى الْفَمِ، وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ شَأْنِهِمُ الَّذِي أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ، أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا صَلَاةً شَارَكُوا فِيهَا وَشَرُّوا، أَوْ جَمَاعَةً يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى جَلَسُوا إِلَيْهِمْ وَخَفُّوا بِهِمْ وَذَكَّرُوا مَعَهُمْ، وَإِذَا رَأَوْا مَعْصِيَةً عَدَلُوا عَنْهُمْ وَتَبَاعَدُوا مِنْهُمْ، حَتَّى قَدْ رَوَى فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «إِنَّ لِلَّهِ مَلَائِكَةً فَضَّلَاءَ عَنْ أَعْمَالِ النَّاسِ يَتَّبِعُونَ جِلْقَ الذُّكْرِ»^(٧) الْحَدِيثُ إِلَى آخِرِهِ.

(١) فِي ج، م: «يَكُونُوا».

(٢) بَعْدَهُ فِي م: «و».

(٣) فِي ج، م: «فَيَكُونَانِ».

(٤) - (٤) سَقَطَ مِنْ: م.

(٥) فِي ج: «رَتَّبَ».

(٦) سَقَطَ مِنْ: ج، م.

(٧) تَقْدِمْ تَخْرِيجَهُ فِي ٢/٣٣٠، ٣٣١.

قَدْزُ الشُّحُورِ مِنَ النَّدَاءِ

١٥٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، [٢٧] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّ بِلَالًا ينادي بليل ، فكلُّوا واشربوا حتى ينادي ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ » .

مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « إِنَّ بِلَالًا يُنادي بليل ، فكلُّوا واشربوا حتى ينادي ابنُ أمِّ مَكْتُومٍ » ^(١) .
 في هذا الحديث : الأذان للصُّبْحِ قبلَ الفجرِ ، وقد مضى القولُ في ذلك ،

حديثٌ : « إن بِلَالًا ينادي بليل » إلى آخره . تَوَهَّمُ بعضُ علمائنا أن في هذا الحديث دليلًا على صحَّةِ العملِ بخبرِ الواحدِ ، وليس موضوعُ الحديثِ هذا ، وإنما موضوعُه أنه يجوزُ الاكتفاءُ بالواحدِ عن الاثنينِ وعن الجماعةِ في صحَّةِ العملِ على قوله ، إذا جُعِلَ ذلكُ إليه وَقُلِّدَ به ؛ كما قال النبي ﷺ : « واغْدُ يا أُتَيْسُ على امرأةٍ هذا ، فإن اعترفتْ فازْجِئْها » ^(٢) . فَاكْتَفَى بالواحدِ . وسيأتى تحقيقُ ذلكُ وبيانه ^(٣) في كتابِ الحدودِ ^(٤) إن شاء اللهُ تعالى .

ترجمة : قال مالك : قَدْزُ الشُّحُورِ مِنَ النَّدَاءِ . وهو لفظٌ مُشْكِلٌ ، والمعنى المرادُ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٣٤٧) ، و برواية أبي مصعب (٢٠١) . وأخرجه أحمد ٢٢٨/٩

(٢٣١٦) ، والبخارى (٦٢٠) ، والنسائي (٦٣٦) من طريق مالك به .

(٢) في م : « إلى » .

(٣) سيأتى في الموطأ (١٥٩٤) .

(٤ - ٤) ليس في : د .

وما فيه من التنازع بين العلماء، واختلاف الآثار في ذلك، في باب ابن شهاب، عن سالم من كتابنا هذا^(١)، وكذلك مَضَى القول هناك في سائر معاني هذا الحديث، فلا معنى لإعادة ذلك ههنا.

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: أخبرنا أحمد بن سلمان، قال: أخبرنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا شعيب بن حبيب، قال: سمعت مالكا - وذكر سفيان - قال^(٢): أما إنه فارقني على ألا يشرب النبيذ. قلت: أليس قد أمر النبي عليه السلام بـلألا أن يُعِيدَ الأذان؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «إِنْ بَلَأَ يُنَادِي بَلِيلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا». قلت: إنه قد أمره أن يُعِيدَ الأذان. قال: لم يَزَلِ الأذان عندنا بليل. ثم قال: لم يأخذ أولونا عن أوليكم^(٣). قد كان علقمة والأسود ومسروق، فلم يأخذ عنهم أحد منا، فكذلك آخرون لا يأخذون عن آخريكم^(٤).

القبس به: أنه أراد أن يُبَيِّنَ قرب وقت السحور من^(٥) نداء الصبح المحقق لها، ويُعرف أن السنة تأخير السحور.

وتقدير الكلام: قَدَرُ وقت السحور من وقت النداء، ويبيئه تمام الحديث الذي

(١) سيأتي ص ١١٦ - ١١٩.

(٢) سقط من: ق، م.

(٣) في م: «أولاكم».

(٤) في م: «أخراكم».

والأثر عند أحمد في العلل (٤٦٤) دون ذكر قصة الأذان.

(٥) بعده في ج، م: «وقت».

١٦٠ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ الْمُوْطَّاءِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ بَلَائًا يَنَادِي بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » . قَالَ : وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يَنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ ، أَصْبَحْتَ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ بَلَائًا يَنَادِي ^(١) بَلِيلٌ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » . قَالَ : وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يَنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ ، أَصْبَحْتَ .

هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى مَرْسَلًا ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ ، وَوَصَّلَهُ الْقَعْنَبِيُّ ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ ، وَأَبُو قُرَّةَ مُوسَى بْنُ طَارِقٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ^(٢) ، وَمُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمُّ ، وَابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، وَالْحُثَيْنِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ ، وَأَبُو قَتَادَةَ الْحَرَّانِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَزْبِ الْأُبْرَشِ ^(٣) ، وَزُهَيْرُ بْنُ عُبَّادٍ الرُّوَاسِيُّ ، وَكَامِلُ بْنُ طَلْحَةَ ^(٤) ، كُلُّ هَؤُلَاءِ وَصَّلُوهُ ، فَقَالُوا فِيهِ : عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَسَائِرِ رَوَاةِ « الْمُوْطَّاءِ » أَرْسَلُوهُ ، وَمِمَّنْ أَرْسَلَهُ ؛ ابْنُ قَاسِمٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ^(٥) ،

ذَكَرَ مَالِكٌ أَطْرَافَهُ ، وَنَصَّه : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ بَلَائًا يَنَادِي بَلِيلٌ لِيَزْجَعَ قَائِمُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمُكُمْ ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ » . وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ نَدَائِهِمَا إِلَّا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَضَعَدَ هَذَا .

(١) فِي ر : « يُوْذَن » .

(٢) فِي ر : « وَهَب » .

(٣) فِي م : « الْأَحْرَش » . وَيَنْظُرُ الثَّقَاتُ ٥٠ / ٩ ، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٤ / ٢٥ .

(٤) عَبْدُ الرَّزَاقِ (١٨٨٥) ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١٧) عَنْ الْقَعْنَبِيِّ بِهِ .

(٥) الْأُم ٨٣ / ١ .

وابن بُكَيْرٍ^(١)، وأبو المصعب الزهرى^(٢)، وعبد الله بن يوسف التَّيْسِيّ، وابن وهب في «الموطأ»، ومصعب الزبيرى، ومحمد بن الحسن^(٣)، ومحمد ابن المبارك الصوري، وسعيد بن عفير، ومغن بن عيسى^(٤)، وجماعة يطول ذكرهم؛ وقد روى عن ابن بُكَيْرٍ مُتَّصِلًا، ولا يَصِحُّ عنه إلا مُرْسَلًا كما في «الموطأ» له.

وأما أصحاب ابن شهاب، فرووه مُتَّصِلًا مُسْنَدًا عن ابن شهاب؛ منهم ابن عُيَيْنَةَ^(٥)، وابن جريج^(٦)، وشُعَيْب بن أبي حمزة، والأوزاعي^(٧)، والليث^(٨)، ومعمّر، ومحمد بن إسحاق، وابن أبي سلمة، وعند معمر ومحمد بن إسحاق في هذا حديث آخر.

حدَّثنا خلف بن قاسم، قال: حدَّثنا ابن أبي العقب الدمشقي بدمشق، قال: حدَّثنا أبو زُرْعَةَ، قال: حدَّثنا أبو اليمان، قال: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عن الزُّهْرِيِّ، قال: قال سالم بن عبد الله: سمعتُ عبدَ الله بنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ

- (١) الموطأ بروايته (٢/٧) - مخطوط.
- (٢) الموطأ بروايته (٢٠٢).
- (٣) الموطأ بروايته (٣٤٨).
- (٤) أخرجه ابن سعد ٢٠٧/٤.
- (٥) أخرجه الحميدى (٦١١)، وأحمد ١٥٢/٨ (٤٥٥١)، والدارمى (١٢٢٦) من طريق سفيان به.
- (٦) أخرجه عبد الرزاق (١٨٨٦) عن ابن جريج به.
- (٧) أخرجه الطحاوى في شرح المعانى ١٣٨/١ من طريق الأوزاعي به.
- (٨) أخرجه مسلم (١٠٩٢)، وابن المنذر فى الأوسط (١١٨١) من طريق الليث به.

عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : «إِنْ بَلَأَ يُنَادِي^(١) بَلِيلٌ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ»^(٢) . التمهيد

ورواه معمرٌ ومحمدُ بنُ إسحاقَ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن ابنِ المُسَيَّبِ ، عن النبيِّ ﷺ مثله^(٣) . والحديثُ صحيحٌ للزُّهْرِيِّ عن^(٤) سالمٍ ، عن أبيه ، وحديثُ ابنِ المسيَّبِ لغيرِ مالكٍ ، وهما حديثان .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْجَهْمِ ، وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ^(٥) : حَدَّثَنَا قَاسِمُ ابْنُ أَصْبَغَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، «قَالَا جَمِيعًا» : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ ، عن الزُّهْرِيِّ ، عن سالمٍ ، عن ابنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ بَلَأَ يُنَادِي^(١) بَلِيلٌ ، فَكُلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» . قَالَ : وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يُؤَذِّنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ ، فَأَذَّنَ^(٦) .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنُ عِيْسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ حَبَابَةَ^(٧) ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) في ر : «يُؤَذِّن» .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١٣٨/١ من طريق أبي اليمان به .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٨١٩) عن معمر به .

(٤ - ٤) سقط من : م .

(٥ - ٥) في م : «قال» .

(٦) أخرجه الطيالسي (١٩٢٨) ، وأحمد ٢٣٦/١٠ (٦٠٥١) ، والبخاري (٢٦٥٦) ، والطحاوي في شرح المعاني ١٣٨/١ من طريق عبد العزيز به .

(٧) بعده في : ر ، ي : «أبي» . وينظر سير أعلام النبلاء ٥٤٨/١٦ .

التمهيد البَقَوِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ .
فَذَكَرَهُ .

وفى هذا الحديث من الفقه : الأذان بالليل لصلاة الصُّبْحِ ؛ إذ لا أذانَ عند الجميع للثَّافِلَةِ فى صلاة الليل ولا غيرها ، ولا أذانَ إلا للفرائض المكتوبات ، وأؤكد ما يكون فى الجماعات ، وسيأتى القول فى وجوب الأذانِ وسُنَّتِهِ ، وما للعلماء فى ذلك من المذاهب ، وفى كيفية الأذان والإقامة ، فى بابِ أبى الزَّنادِ ^(١) ، وبابِ يحيى بن سعيد ^(٢) ، إن شاء الله . ولم يُخْتَلَفْ على مالك فى حديثه فى هذا الباب ، عن عبد الله بن دينار ، عن ابنِ عمر ، عن النبى ﷺ مُسْنَدًا ^(٣) .

وقد اختلفَ الفقهاء فى جوازِ الأذانِ بالليل لصلاة الصُّبْحِ ؛ فقال أكثر العلماء بجواز ذلك ، ومن أجازَه مالكٌ وأصحابه ، والأوزاعى ، والشافعى ، وبه قال أحمدُ بن حنبلٍ ، وإسحاق ، وداود ، والطبري ، وهو قولُ أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضى الكوفى ، وحجَّتْهُم قَوْلُهُ ﷺ : «إِنْ بَلَائًا يُنَادَى بِلَيْلٍ» . وفى قوله هذا إخبارٌ منه أنَّ شأنَ بلالٍ أن يُؤذِّنَ للصُّبْحِ بَلِيلٍ ، يقول : فإذا جاءَ رمضانُ فلا يَمْنَعُكُمْ أذانه من سُحُورِكم ، واكلوا واشربوا حتى يُؤذِّنَ ابنُ أمِّ مكتوم ؛ فإنَّ من شأنه أن يُقَارِبَ الصُّبْحَ بأذانه . وقال أبو حنيفة ، والثوري ، ومحمد بن الحسن :

(١) تقدم ص ٥٣ - ٦٦ .

(٢) تقدم ص ٨ - ٢٤ .

(٣) تقدم فى الموطأ (١٥٩) .

لا يجوزُ الأذانُ لصلاةِ الفجرِ حتى يَطْلُعَ الفَجْرُ ، وَمَنْ أذَّنَ لها قَبْلَ الفَجْرِ لَزِمَهُ إعادةُ الأذانِ . وَحُجَّةُ الثَّوْرِيِّ وَأَبَى حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمَا ، مَا رَوَاهُ وَكِيعٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُزْقَانَ ، عَنْ شَدَّادِ مَوْلَى عِيَاضٍ ^(١) بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ بِلَالٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « لَا تُؤذِّنْ حَتَّى يَسْتَبِينَ ^(٢) لَكَ الْفَجْرُ هَكَذَا » . وَمَدَّ يَدَهُ غَرَضًا ^(٣) . وَرواهُ مَعْمَرٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُزْقَانَ ^(٤) بِإِسْنَادِهِ وَمَعْنَاهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : شَدَّادُ مَوْلَى عَبَّاسٍ ^(٥) . وَهَذَا حَدِيثٌ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ وَلَا بَمِثْلِهِ ؛ لَضَعْفِهِ وَانْقِطَاعِهِ . وَاسْتَجْوَا أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، أَنَّ بِلَالَ أذَّنَ قَبْلَ طُلُوعِ الفَجْرِ ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ : « أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ ، أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ » . وَهَذَا حَدِيثٌ أَنْفَرَدَ بِهِ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ دُونَ أَصْحَابِ أَيُّوبَ ، وَأَنْكَرُوهُ عَلَيْهِ وَخَطَّوْهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ سَائِرَ أَصْحَابِ أَيُّوبَ يَزُوونَهُ عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : أذَّنَ بِلَالٌ مَرَّةً بَلِيلٍ . فَذَكَرَهُ مَقْطُوعًا .

وهكذا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٦) ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : أذَّنَ بِلَالٌ مَرَّةً

(١) فِي ي : « عَبَّاس » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٤٠٦ / ١٢ .

(٢) فِي م : « يَتَبَيَّن » .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٣٤) ، وَالطَّبْرَانِيُّ (١١٢١) مِنْ طَرِيقِ وَكِيعٍ بِهِ .

(٤) بَعْدَهُ فِي ي : « عَنْ شَدَّادِ مَوْلَى عَبَّاسِ بْنِ عَامِرٍ عَنْ بِلَالٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ الْحَدِيثُ » .

(٥) فِي ر ، م : « عِيَاش » .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٨٧) عَنْ مَعْمَرٍ بِهِ ، وَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ ثَوْبَانَ .

(٦) أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ (٧٨٠ - مُتَخَبَّرٌ) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٣٢) ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٢٤٤ / ١ مِنْ طَرِيقِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ بِهِ .

(٧) عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٨٨) .

بَلِيلٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « اَخْرِجْ فَتَادٍ : إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ » فَخَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ :
لَيْتَ بِلَالًا تَكِلْهُ أُمُّهُ وَابْتَلَّ مِنْ نَضْحِ دَمِ جَبِينِهِ
ثُمَّ نَادَى : إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ .

وَرَوَى زَيْدُ الْإِيَامِيِّ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : كَانُوا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُ بَلِيلَ أَتَوْهُ ،
فَقَالُوا لَهُ : أَتَيْتِ اللَّهَ ، وَأَعِذْ أَذَانَكَ ^(١) . وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ شَرِيكَ ، عَنْ ^(٢) عَلِيٍّ
ابْنِ عَلِيٍّ ^(٣) ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : شَفَعْنَا عُلْقَمَةَ إِلَى مَكَّةَ ، فَخَرَجَ بَلِيلٌ ، فَسَمِعَ
مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ بَلِيلَ ، فَقَالَ : أُمَّا هَذَا ، فَقَدْ خَالَفَ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ ، لَوْ كَانَ
نَائِمًا كَانَ خَيْرًا لَهُ ، فَإِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَذَّنَ ^(٤) . وَ ^(٥) عَلِيٌّ بْنُ عَلِيٍّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ .
وَاحْتَجُّوا أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ مُؤَذِّنٍ لِعُمَرَ يُقَالُ
لَهُ : مَشْرُوحٌ . أَذَّنَ قَبْلَ ^(٦) الصُّبْحِ ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِيَ : أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ ،
أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ ^(٧) . وَهَذَا إِسْنَادٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ ؛ لِأَنَّ نَافِعًا لَمْ يَلْقَ عُمَرَ ، وَلَكِنَّ
الدَّرَاوَزْدِيَّ ، وَحَمَّادَ بْنَ زَيْدٍ ، قَدْ رَوَى هَذَا الْخَبَرَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِثْلَهُ ، إِلَّا أَنَّ الدَّرَاوَزْدِيَّ قَالَ : يُقَالُ لَهُ : مَسْعُودٌ ^(٨) . وَهَذَا هُوَ

- (١) أخرجه عبد الرزاق (١٨٨٩) من طريق زبيد الإيامي به .
(٢ - ٣) في ر ، ي : « محمد » ، وفي م : « محل » . والثبت من مصدرى التخريج . وينظر التاريخ
الكبير ٢٨٧/٦ .
(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢١٤/١ ، والطحاوي في شرح المعاني ١٤١/١ من طريق شريك به .
(٤) سقط من : ي ، م .
(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٢/١ ، وأبو داود (٥٣٣) ، والدارقطني ٢٤٤/١ من طريق ابن أبي رواد به .
(٦) ذكره أبو داود ١٤٥/١ عقب (٥٣٣) .

التمهيد

الصحيح، والله أعلم، أَنَّ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ لِمُؤَدِّنِهِ، لَا مَا ذَكَرَ أَيُّوبُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَه لَيْلَالٍ. وَإِذَا كَانَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ صَحِيحًا؛ قَوْلُهُ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَدِّنُ»^(١) بَلِيلٍ. فَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِ أَحَدٍ مَعَ الشُّنَّةِ، وَلَوْ لَمْ يَخْزِرِ الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ لَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلَالًا عَنْ ذَلِكَ، وَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ أَنَّ عُمَرَ قَالَ مَا رَوَى عَنْهُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا بِخَبَرٍ وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ. وَكَذَلِكَ خَبَرُ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَالْمَصِيرُ إِلَى الْمُسْتَدِّ أَوْلَى مِنْ طَرِيقِ الْحُجَّةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَالَّذِي أُحِجُّهُ أَنْ يَكُونَ مُؤَدِّنٌ آخَرُ بَعْدَ الْفَجْرِ.

وفيه اتِّخَاذُ مُؤَدِّنَيْنِ، وَإِذَا جَازَ اتِّخَاذُ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ جَازَ أَكْثَرُ، إِلَّا أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْهُ مَا يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهُ. وفيه جَوَازُ أَذَانِ الْأَعْمَى، وَذَلِكَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ مَعَهُ مُؤَدِّنٌ آخَرُ يَهْدِيهِ لِلْأَوَاقَاتِ.

وفيه دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ شَهَادَةِ الْأَعْمَى عَلَى مَا اسْتَيْقَنَهُ مِنَ الْأَصْوَابِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ كَانَ إِذَا قِيلَ لَهُ: أَصْبَحْتَ. قِيلَ ذَلِكَ، وَشَهِدَ عَلَيْهِ، وَعَمِلَ بِهِ. وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤْيٍ، وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ وَنَسَبْنَاهُ فِي كِتَابِنَا فِي «الصَّحَابَةِ»، وَذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ فِي ذَلِكَ هُنَاكَ^(٢).

وفيه دَلِيلٌ عَلَى أَكْلِ الشُّحُورِ، وَعَلَى أَنَّ اللَّيْلَ كُلَّهُ مَوْضِعٌ لِلْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ لِمَنْ شَاءَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

القيس

(١) فِي ر: «يُنَادِي».

(٢) الاستيعاب ٩٧٩/٣، ١١٩٨.

التمهيد وفي هذا دليل^(١) على أن الخيط الأبيض هو اتّصاف النهار .

وفيه دليل^(٢) على أن السُّحُور لا يكون إلا قبل الفجر ؛ لقوله : «إِنَّ بِلَالًا يُنَادِي^(٣) بِلَيْلٍ فَكُلُوا^(٤)» . ثم مَنَعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ أَذَانِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وهو إِجْمَاعٌ لَمْ يُخَالِفْ فِيهِ إِلَّا الْأَعْمَشُ فَشَدَّ ، وَلَمْ يُعْرِجْ عَلَى قَوْلِهِ . والنهار الذي يَجِبُ صِيَامُهُ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، عَلَى هَذَا إِجْمَاعِ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ ، فَلَا وَجْهَ لِلْكَلامِ فِيهِ . وَأما قولُ أُمِّيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ^(٥) :

وَالشَّمْسُ تَطْلُعُ كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حُمْرَاءَ يُصْبِحُ لَوْنُهَا يَتَوَرَّدُ

فهذا على القُرْبِ لا على الحقيقة ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الشَّيْءَ بِاسْمِ مَا قَرَّبَ مِنْهُ ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق : ٢] الآية . وهذا على القُرْبِ عِنْدَ الْجَمِيعِ ، لا على الْبَلُوغِ^(٥) الْحَقِيقِيِّ ، وَلَيْسَتْ الْأَشْعَارُ وَاللُّغَاتُ مِمَّا يَثْبُتُ بِهَا شَرِيعَةٌ وَلَا دِينٌ ، وَلَكِنَّهَا يُشْتَشْهَدُ بِهَا عَلَى أَصْلِ الْمَعْنَى الْمُشْتَقْلِقِ إِنْ احْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَبِهِ التَّوْفِيقُ .

وقولُ ابْنِ شِهَابٍ : وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى ، لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : أَصْبَحْتَ ، أَصْبَحْتَ . معناه أَيْضًا الْمُقَارَبَةُ ، أَيْ : قَارَبْتَ الصَّبَاحَ . وهذا عَلَى مَا فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ مِمَّا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ : ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ . يَرِيدُ بِالْبَلُوغِ هَلُّهُنَّ مُقَارَبَةَ الْبَلُوغِ ، لَا انْقِضَاءَ الْأَجْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَجَلَ لَوْ انْقَضَى - وَهُوَ

(١ - ١) سقط من : ي ، م .

(٢) في ر : « يؤذن » .

(٣) سقط من : ي ، م .

(٤) ديوانه ص ٢٩ .

(٥) في ي ، م : « القرب » .

انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ - لم يَجْزُ إِمْسَاكُهُنَّ ، وهذا إجماع لا خلاف فيه ، فدلَّ على أنَّ قُرْبَ الشَّيْءِ قد يُعْبَرُ به عنه ، والمرادُ مفهومٌ ، وبالله التوفيق .

ومعلوم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لا يَأْمُرُ أَصْحَابَهُ أَنْ يَأْكُلُوا وَيَشْرَبُوا حَتَّى يُؤْذَنَ مِنْ لَا يُؤْذَنُ إِلَّا وَقَدْ أَصْبَحَ . وإذا كان هذا معلوماً ، صَحَّ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ شِهَابٍ فِي ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مَقَارِبَةِ الصَّبَاحِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ مِنْ اسْتَيْقَنَ الصَّبَاحَ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَكْلُ وَلَا الشَّرْبُ بَعْدَ ذَلِكَ ، وَفِي إجماعهم على ذلك ما يُوضِّحُ ما ذَكَرْنَاهُ .

وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَكَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّهُ لَيْلٌ ، أَوْ أَكَلَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي الْفَجْرِ ؛ فَقَالَ مَالِكٌ : مَنْ تَسَحَّرَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، أَوْ أَكَلَ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ، فَعَلِيهِ الْقَضَاءُ إِنْ كَانَ وَاجِبًا ، وَإِنْ كَانَ تَطَوُّعًا مَضَى وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عُثَيْمٍ فِي الْوَاجِبِ خَاصَّةً ؛ قَالَ : هُوَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ مَنْ صَلَّى قَبْلَ الْوَقْتِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ، وَالشَّافِعِيُّ : عَلَيْهِ الْقَضَاءُ . فِي الَّذِي يَأْكُلُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَيْلٌ ، ثُمَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ نَهَارٌ ، وَأَمَّا الَّذِي يَأْكُلُ وَهُوَ شَاكٌّ فِي الْفَجْرِ ؛ فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَقْضِيَ إِذَا كَانَ أَكْثَرُ رَأْيِهِ أَنَّهُ أَكَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ . وَقَالَ مَالِكٌ : عَلَيْهِ الْقَضَاءُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : كُلُّ مَا شَكَّكَ حَتَّى تَسْتَيْقِنَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ : مَنْ أَفْسَدَ صَوْمَهُ التَّطَوُّعَ عَامِدًا أَسَاءَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلِمَالِكٍ فِي « مُوطِئِهِ » أَحَادِيثُ فِي الشُّحُورِ حَسَنًا ، سَتَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

التمهيد

القبس

افتتاح الصلاة :

اعلموا - بضرّكم الله تعالى - أن هذه العبارة ، وهي قوله : افتتاح الصلاة . معناها أن الصلاة فعلٌ مُتَعَلِّقٌ على المُكَلِّفِ ممتنع الفعل ، لا يجوزُ التلبّسُ بها له إلا بعد تقديم مفتاح يتألف من عقْدِ وفعلٍ وقولٍ ؛ أمّا العقدُ فهي النية ، ولا خلاف فيها بين الأمة ، وحقيقتها قَصْدُ التقربِ إلى الأمرِ بفعلٍ ما أمر به لحقُّ الأمرِ خاصة ؛ قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ [البينة : ٥] . وقال النبي ﷺ : « الأعمالُ بالنيّاتِ » ^(١) . وأشرف الأعمال الصلاة ، وهي أوّلها ، وهي المُرادَةُ بمعنى هذا الحديث فيها ، والأصل في كلِّ نيّة أن يكونَ عقْدُها مع التلبّسِ بالفعل المَنوَى بها أو قبلَ ذلك ، بشرطِ استيضاحها ، فإن تقدّمت النية وطرأت غفلة فوقَ التلبّسِ بالعبادة في تلك الحالة ، لم يُعْتَدَ بها ، كما لا يُعْتَدُ بالنية إذا وقعت بعد التلبّسِ بالفعل ، وقد رُخِّص في تقديمها في الصومِ لعظيم الخرج في افتقارها بأوّلها ، ووقع لعلمائنا مسامحة ^(٢) في تقديمها على الوضوء ، فيمن خرج يقصّدُ التّهَرُّجَ للطهارة فعزّبت نيّته قبل البلوغ إليه ؛ أنها تُجزّئه ، وحمل الجُهاَلُ الصلاةَ عليه ، وإنما كان ذلك في الطهارة لاختلاف العلماء في افتقارها إلى النية ، بخلاف الصلاة فإن افتقارها إلى النية مُجَمَّعٌ عليه ، فلا يجوزُ ردُّ الأصل المُتَّفَقِ عليه إلى الفرع المُخْتَلَفِ فيه . قال لنا أبو الحسن القزويني ^(٣) بَثَّرَ عَسْقَلَانَ ^(٤) : سَمِعْتُ إمامَ الحرمين يقولُ : يُحْضِرُ

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٩٣٢) من الموطأ .

(٢) في م : « مشاحة » .

(٣) في ج ، م : « القروي » .

(٤) عسقلان : مدينة بالشام من أعمال فلسطين على ساحل البحرين غزة وجبرين . مراصد الاطلاع ٢ / ٩٤٠ .

الإنسان عند التلبس بالصلاة النية، ويُجَدُّ النظر في الصانع، وحدوث^(١) العالم، والثبوت، حتى ينتهي نظره إلى نية الصلاة. قال: ولا يحتاج ذلك إلى زمانٍ طويل، وإنما يكون في أوجز لحظة؛ لأن تعليم الجملي يفتقر إلى الزمان الطويل، وتذكّارها يكون في لحظة.

ومن تمام النية أن تكون منسجبة على الصلاة كلها، إلا أن ذلك لما كان أمراً يتعذر، سمح الشرع في غروب النية في أثنائها، سمعت شيخنا أبا بكر الفهري بالمسجد الأقصى يقول: قال محمد بن سحنون^(٢): رأيت أبا سحنون ربما يكمل الصلاة فيعيدها، فقلت له: ما هذا يا أبت؟ فقال: عزبت يتي في أثنائها فلذلك أعدها. وسيأتي تمام القول فيه في باب قوله: النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها. إن شاء الله تعالى.

وأما الأفعال فهي السُّتْر، واستقبال القبلة، والسَّوَاك، ورفع اليدين.

أما السُّتْر، فهو فرض إسلامي ياجماع الأمة، واختلف هل هو من شروط الصلاة أم لا؟ فمشهور المذهب أنه ليس من شرط الصلاة، والصحيح في النظر أنه من واجبات الصلاة المخصوصة بها؛ قال النبي ﷺ في عهده: «لا يخرج بعد العام مُشْرِكاً، ولا يطوف بالبيت عُريان»^(٣).

(١) في ج، م: «حدث».

(٢) محمد بن سحنون، أبو عبد الله، الفقيه الحافظ النظار، مع الجلالة والفقه والعدالة، تفقه بأبيه، وله في العلم تأليف كثيرة، منها كتابه المسند في الحديث، وكتابه الكبير المشهور بـ «الجامع»، جمع فيه فنون العلم، توفي سنة خمس وخمسين ومائتين، وقيل سنة ست وخمسين ومائتين، وله أربع وخمسون سنة. طبقات الفقهاء ص ١٥٧، ١٥٨، الديباج المذهب ١٦٩/٢.

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٣١٨) من الموطأ.

وأما استقبال القبلة فلا خلاف فيه .

وأما السؤال ، فمن جهال المحدثين من أوجبه ، وذلك مُعَانِدَةٌ للنص ؛ ففي صحيح الحديث أنه ﷺ قال : « لولا أن يُشَقَّ^(١) على أمتي - أو على الأمة ، أو على أمتي - لأمرتهم بالسؤال » . وفي الصحيح : « عند كل وضوء » . وفيه أيضاً : « عند كل صلاة »^(٢) . فهو ﷺ قد صرح بنفي الوجوب فكيف يُثَبِّتُه أحد ؟ وفي هذا الحديث الذي ذكره مالك ومسلم أصلاً من أصول الفقه : أحدهما : أنه يجوز للنبي ﷺ أن يفرض بالاجتهاد على أمتي ؛ لأنه لو كان وحياً من الله تعالى بنفي أو إثبات لبلغه ، كان فيه خرج أول لم يكن ، وقد مهّدنا ذلك في كتاب « المحصول » وغيره . ثانيهما : النص على أن الأمر على الوجوب ؛ لقوله : « لأمرتهم بالسؤال » . فإذا ارتفع الوجوب بقي التخصيص المستدعي للمندوب^(٣) ، وقد روى النسائي^(٤) عن عائشة : « السؤال مطهرة للغم ، موضة للرب » . وروى الدارقطني^(٥) عن عكرمة ، عن ابن عباس : في السؤال عشو خصال ؛ مطهرة للغم ، موضة للرب ، مطردة للشيطان ، مفرحة للملائكة ، يذهب الحفر^(٦) ، ويجلو البصر ، ويشد اللثة ، ويقطع البلغم ، ويطيّب النكهة ، وهو من السنة . زادنا فيه أبو بكر الفهرى بالمسجد الأقصى^(٧) : مثراً للمال ، منماة^(٨) للعديد ، ويزيد في الحسنات .

(١) في م : « أشق » .

(٢) تقدم تخريجه في ٦٢٣/٣ - ٦٣٠ .

(٣) في ج ، م : « اللدب » .

(٤) النسائي (٥) ، وينظر ما تقدم في ٦٢٥/٣ ، ٦٢٦ .

(٥) الدارقطني ٥٨/١ .

(٦) الحفر والحفر : هو ما يلزق بالأسنان من ظاهر وباطن . والتحريك لغة بني أسد ، وقيل : هي لغة رديئة ، والفصح التسكين . ينظر التاج (ح ف ر) .

(٧) في ج : « الحرام » .

(٨) في ج : « منها » .

١٦١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ الْمُرْطَأِ

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ^(١) ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ التَّمْهِيدِ

الْقَبَسِ

(١) قَالَ أَبُو عَمْرٍ : «ابْنُ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ - تِسْعَةُ أَحَادِيثَ ؛ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ مَرْسَلَةٌ ، وَغَيْرُهَا مُتَّصِلَةٌ مُسْنَدَةٌ ، وَمِنْهَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ ، شَرَكْتُ سَالِمًا فِيهِ أَخُوهُ حُمْزَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، وَسَالِمٌ يَكْنَى أَبَا عَمْرٍ ، كَانَ أَشْبَهَ وَلَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ . وَذَكَرَ مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، قَالَ : كَانَ أَشْبَهَ وَلَدَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ بِهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، وَكَانَ أَشْبَهَ وَلَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ بِهِ سَالِمٌ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : كَانَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ مُحِبًّا فِي سَالِمٍ فِيمَا ذَكَرُوا ، وَكَانَ يَفْرُطُ فِي حُبِّهِ فَيَلَامُ أحيانًا فِي ذَلِكَ ، فَكَانَ يَقُولُ :

يَلُومُونَنِي فِي سَالِمٍ وَأَلُومُهُمْ وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ

وَيُرَوَّى :

يَدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وَأَدِيرُهُمْ وَجِلْدَةٌ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالْأَنْفِ سَالِمٌ

وَكَانَ سَالِمٌ نَاسِكًا يَلْبِسُ الصُّوفَ ، وَكَانَ فَقِيهًا جَلِيلًا ، أَحَدُ الْفُقَهَاءِ الْعَشْرَةِ مِنَ التَّابِعِينَ بِالْمَدِينَةِ ، وَكَانَ حَسَنَ الْخُلُقِ ، مَدَاعِبًا ، لَهُ أَخْبَارٌ ظَرِيفَةٌ مَعَ أَشْعَبِ الطَّمْعِ ، وَكَانَ أَسْمَرَ ، شَدِيدَ السَّمَرَةِ ، يَخْضِبُ بِالْحَنَاءِ ، أَمَّهُ أُمُّ وَلَدٍ ، رَوَى عَنْهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، ذَكَرَ الْحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ الْهَيْثَمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ ، لَوْ فَاتَنِي مِنَ الْجُمُعَةِ رَكْعَةٌ ، مَا زِدْتُ عَلَى أَنْ أُرْكَعَ إِلَيْهَا رَكْعَةٌ أُخْرَى . وَكَانَ سَالِمٌ سَرِيعَ الْكَلَامِ ، وَذَكَرَ الْحُلَوَانِيُّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَالِمًا يَسْتَلُ عَنْ التَّيْمَمِ ، فَقَالَ : ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ - وَكَانَ سَرِيعَ الْكَلَامِ . قَالَ الْحُلَوَانِيُّ : وَحَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مَخْتَارٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، قَالَ : قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ : هَلْ تَدْرِي لِمَا سَمِعْتَ ابْنِي سَالِمًا ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : بِاسْمِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حَذِيفَةَ . وَهَلْ تَدْرِي لِمَا سَمِعْتَ ابْنِي وَاقِدًا ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : بِاسْمِ وَاقِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَرَبُوعِيِّ . وَهَلْ تَدْرِي لِمَا سَمِعْتَ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : بِاسْمِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى الْحَارِثِ بْنِ مَسْكِينٍ - وَأَنَا شَاهِدٌ - أَخْبَرَكَمُ ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي مَالِكٌ ، قَالَ : إِنَّ فُتَيْيَا ابْنَ شِهَابٍ ، وَوَجْهَهُ مَا كَانَ يَأْخُذُ بِهِ إِلَى قَوْلِ سَالِمٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ . وَتَوَفَّى سَالِمٌ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَةٍ بِالْمَدِينَةِ ، لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهَا حَتَّى مَاتَ فِيهَا ، وَصَلَّى عَلَيْهِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، كَانَ حُجَّ تِلْكَ =

الموطأ عبد الله ، عن عبد الله بن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه خذو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضًا ، وقال : « سميع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » . وكان لا يفعل ذلك في السجود .

التمهيد رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه خذو منكبيه ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وقال : « سميع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد » . وكان لا يفعل ذلك في السجود .

هكذا رواه يحيى عن مالك ، لم يذكر فيه الرفع عند الانحطاط إلى الركوع ، وتابعه على ذلك جماعة من الرواة لـ «الموطأ» عن مالك ؛ منهم

القيس وأما رفع اليدين ، فهو الذى صدر به مالك ، وللعلماء فيه خمسة أقوال ، وهى فى مذهبننا مزروية ، وقد استوفيناها فى كتب « المسائل » و « شرح الصحيحين » و غير ما موضع .

واختلفت الرواية فى الصحيح عن النبى ﷺ فيها ؛ فزوى أنه كان يرفع يديه خذو

= السنة ، ثم قدم المدينة زائرا ، فوافق موت سالم فصلى عليه . واختلف فى موضع صلاته عليه ؛ فقال قوم : صلى عليه بالبقيع ، ذكر ذلك الواقدي ، عن أفلح بن حميد ، وخالد بن القاسم . وقال آخرون : صلى عليه فى مسجد رسول الله ﷺ . ذكر ذلك ابن أبى خيثمة ، عن موسى بن إسماعيل ، عن حماد بن سلمة ، عن حميد الطويل ، قال : صلينا على سالم بن عبد الله عند مسجد النبى ﷺ . ولم يختلفوا فى سائر ما ذكرت لك ، والله أعلم . إلا أن وهب بن جرير قال : توفى سالم سنة ثمان ومائة ، وقال غيره كثير : توفى سنة ست ومائة ، وكذلك قال ضمرة ، عن ابن شاذب : شهدت جنازة سالم بن عبد الله سنة ست ومائة . قال ضمرة عن ابن شاذب ، حج هشام بن عبد الملك سنة ست ومائة ، فمر بالمدينة ، فعاد سالم بن عبد الله ، وكان مريضا ، ثم انصرف ، فوجده قد مات ، فصلى عليه ، وذلك سنة ست ومائة . تاريخ دمشق ٤٨/٢٠ ، وتهذيب الكمال ١٠/٤٥١ .

(١ - ١) فى م : « الحديث فى » .

القَعْنَبِيُّ^(١) ، وأبو مصعب^(٢) ، وابنُ بُكَيْرٍ ، وسعيدُ بنُ الحَكَمِ بنِ أبي مريمَ ، ومَعْنُ التمهيد
ابنُ عيسى ، والشافعي^(٣) ، ويحيى بنُ يحيى النيسابوري ، وإسحاقُ بنُ الطَّبَّاعِ ،
ورَوْحُ بنُ عُبَادَةَ ، وعبدُ الله بنُ نافعِ الزُّبَيْرِي ، وكاملُ بنُ طَلْحَةَ ، وإسحاقُ بنُ
إبراهيمِ الحَنْتِي ، وأبو خُذَافَةَ أحمدُ بنُ إِسْمَاعِيلَ ، وابنُ وهبٍ في روايةِ ابنِ أخيه
عنه . ورواهُ ابنُ وهبٍ^(٤) ، وابنُ القاسمِ ، ويحيى بنُ سعيدِ القطَّانِ^(٥) ، وابنُ أبي
أُوَيْسٍ ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْدِيٍّ^(٦) ، وجُوَيْرِيَةُ بنُ أسماءَ ، وإبراهيمُ بنُ طَهْمَانَ ،

مَنْكِبِهِ ، وروى : حَدَّثَنَا أُذُنِيهِ . وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا : أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ آخِرَ الْكُفِّ مِمَّا
يَلِي السَّاعِدَ بِحِذَاءِ الْمَنْكِبَيْنِ ، وَيُقِيمُهُمَا وَلَا يَنْشُطُهُمَا ، فَيَقَعُ أَطْرَافُ الْأَصَابِعِ بِحِيَالِ
الْأُذُنَيْنِ ، فَيَنْتَظِمُ الْمَعْنَى بِالْحَدِيثَيْنِ .

وأما الأقوال : فهو التكبيرُ ، ولا خلافَ فيه في الجملة ، وقد قال الشافعي :
يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِلِسَانِهِ بِنْيَتِهِ يَقُولُ : أُوْدَى ظَهَرَ الْوَقْتِ . ثُمَّ يُكَبِّرُ . وَهِيَ بَدْعَةٌ مَا
رَوَيْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ ، أَمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمَشْوَشِ الْخَاطِرِ
الْمُوسَّوسِ الْفَكْرَ إِذَا خَشِيَ أَلَّا يَرْتَبِطَ لَهُ فِي قَلْبِهِ عَقْدُ النِّيَّةِ أَنْ يَعْقِدَهُ بِالْقَوْلِ حَتَّى يَذْهَبَ
عَنْ اللَّبْسِ .

والأصلُ في وجوبِ التكبيرِ قولُهُ تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ [١٤] وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥) من طريق القعنبي به .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٠٤) .

(٣) أخرجه الشافعي ٢٠٠/٧ عن مالك به .

(٤) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٣٨١) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٢٣/١ ، والبيهقي ٦٩/٢ ،
وفي المعرفة (٧٥٩) من طريق ابن وهب به .

(٥) أخرجه أحمد ٣٠١/٨ (٤٦٧٤) ، والنسائي (١٠٥٦) من طريق يحيى بن سعيد به .

(٦) أخرجه أحمد ٢١١/٩ (٥٢٧٩) عن عبد الرحمن بن مهدي به .

التمهيد وعبدُ الله بنُ المُباركِ^(١)، وبِشْرُ بنُ عمر^(٢)، وعثمانُ بنُ عمر^(٣)، وعبدُ الله بنُ

القبس فَصَّلَ ﴿[الأعلى : ١٤، ١٥] وبهذا تَعَلَّقَ أَبُو حَنِيفَةَ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ افْتِتَاحُ الصَّلَاةِ بِكُلِّ اسْمٍ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ كَانَ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ، حَتَّى لَوْ قَالَ : بُزْرُكُ خُذَايَ^(٤) لَانْعَقَدَتْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَوْ قَالَ : اللَّهُ الْأَكْبَرُ . لَانْعَقَدَتْ . وَقَالَ أَبُو يَوْسُفَ : ^(٥) وَلَوْ قَالَ : اللَّهُ الْكَبِيرُ . لَانْعَقَدَتْ . وَهَلْهَذَا تَنْزِيلٌ فِي النَّظَرِ يُصْطَرُّ كَمَا إِنْ اسْتَبْصَرْتُمْ مَدَارِجَ الْفَكْرِ . قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّ﴾ . قَوْلٌ مُحْتَمِلٌ لَكَوْنِ الْمُرَادِ بِالذِّكْرِ النِّيَّةَ ، أَوِ الذِّكْرَ بِاللِّسَانِ ، وَرَبَّمَا كَانَ كَوْنُ النِّيَّةِ مُرَادًا بِهِ أَظْهَرَ ؛ لِأَنَّ مَحِلَّ الذِّكْرِ مَحِلُّ النِّسْيَانِ ؛ لِأَنَّهُ ضِدُّهُ ، وَالشِّعْيَانِ لَا يَصِحُّ تَضَادُّهُمَا إِلَّا عَلَى الْمَحِلِّ الْوَاحِدِ ، فَعَلَى هَذَا لَا حُجَّةَ لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيهِ ، وَإِنْ قُلْنَا : إِنْ الْمُرَادُ بِذَلِكَ الذِّكْرُ بِاللِّسَانِ . فَفِي الْقُرْآنِ الْأَمْرُ بِالذِّكْرِ مُطْلَقًا ، وَفِي السُّنَنِ الْأَمْرُ بِهِ مُقَيَّدًا بِصِفَتِهِ وَوَقْتِهِ ، فَكَانَ أَوْلَى .

وَإِذَا تَعَيَّنَ التَّكْبِيرُ حَسَبَ مَا عَيَّنَهُ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلًا لِلْأَعْرَابِيِّ إِذْ عَلَّمَهُ الصَّلَاةَ فَقَالَ لَهُ : « كَبِّرْ »^(٦) . وَيَتَنَّهُ أَيْضًا بِطَرَايِفِ فَعَلًا حِينَ قَالَ : « اللَّهُ أَكْبَرُ »^(٧) . فَلَا تَجُوزُ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ عَلَى الْبَيَانِ فِي عِبَادَةٍ لَا مَجَالَ لِلْقِيَاسِ فِيهَا ، وَأَيْضًا فَإِنْ زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ تُوهِمُ تَخْصِيصًا بِنَفْيِ اشْتِرَاكِكَ كَانَ قَبْلَهَا ، وَلَيْسَ مَعَ :

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٠٥٨) ، وَابْنُ حِبَّانَ (١٨٦١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ٢٢٣/١ مِنْ طَرِيقِ بَشْرٍ بِهِ .

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١٢٨٥ ، ١٣٤٨) مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ عَمْرٍ بِهِ .

(٤) الْبُزْرُكُ : فَارِسِي مُحَضٍّ وَمَعْنَاهُ : الْعَظِيمُ ، الْكَبِيرُ ، الْقَوِيُّ . وَخُذَايَ : اسْمُ اللَّهِ ، مُرَكَّبٌ مِنْ : خَوْذَ ، بِمَعْنَى الذَّاتِ ، وَمِنْ آيٍ ، بِمَعْنَى آتَى ، أَيْ : وَاجِبُ الْوُجُودِ . الْمَعْجَمُ الذَّهَبِيُّ ص ١١٢ ، ٢٣٤ ، وَالْأَلْفَاظُ الْفَارْسِيَّةُ الْمَعْرَبَةُ ص ٢٢ ، ٥١ .

(٥) - ٥ - سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

(٦) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ١٧٣ - ١٧٥ .

(٧) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ١٦٧ ، ١٧٢ .

يوسف التَّنِيسِيُّ^(١) ، وخالد بن مخلد^(٢) ، ومكي بن إبراهيم ، ومحمد بن التمهيد الحسن الشَّيْبَانِيُّ^(٣) ، وخارجة بن مصعب ، وعبد الملك بن زياد النَّصِيبِيُّ ، وعبد الله بن نافع الصَّائِغُ ، وأبو قُرَّة موسى بن طارق ، ومطرف بن عبد الله ، وقُتَيْبَةُ بن سعيد^(٤) ؛ كُلُّ هَؤُلَاءِ رَوَوْهُ عَنْ مَالِكٍ فَذَكَرُوا فِيهِ الرَّفْعَ عِنْدَ الانْحِطَاطِ إِلَى الرُّكُوعِ . قَالُوا فِيهِ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا رَكَعَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ .

وَذَكَرَ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٥) الطُّرُقَ عَنْ أَكْثَرِهِمْ ، عَنْ مَالِكٍ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَهُوَ الصَّوَابُ . وَكَذَلِكَ رَوَاهُ سَائِرُ مَنْ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، وَمِمَّنْ رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْهُ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ شِهَابٍ : الزُّبَيْدِيُّ^(٦) ، وَمَعْمَرُ^(٧) ، وَالْأَوْزَاعِيُّ^(٨) ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، وَسَفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ^(٩) ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ^(١٠) ،

« اللَّهُ أَكْبَرُ » . اِحْتِمَالٌ ، وَلَا لِلَّهِ فِي ذَلِكَ شَرِيكَ ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى التَّخْصِيسِ وَزِيَادَةِ الْبَيَانِ فِيهِ ، وَقَوْلُهُ : الْكَبِيرُ . أَقْلٌ مَعْنَى مِنْ : أَكْبَرُ . وَنَحْنُ قَدْ مَنَعْنَا مِنَ الزِّيَادَةِ بِالْأَدْلَةِ ،

(١) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (٣٣) من طريق عبد الله بن يوسف به .

(٢) أخرجه الدارمي (١٣٤٧) من طريق خالد بن مخلد به .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٩) .

(٤) أخرجه النسائي (٨٧٧) من طريق قتيبة به .

(٥) أحاديث الموطأ للدارقطني ص ١١ .

(٦) أخرجه أبو داود (٧٢٢) ، والدارقطني ٢٨٨/١ ، والبيهقي ٨٣/٢ من طريق الزبيدي به .

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٢٥١٧) ، وأحمد ١٠١/٩ (٥٠٨١) ، والنسائي (١٠٨٧) من طريق معمر به .

(٨) أخرجه البيهقي ٨٢/٢ من طريق الأوزاعي به .

(٩) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١٣٨) ، ومسلم (٢٣/٣٩٠) من طريق عقيل به .

(١٠) أخرجه البخاري (٧٣٨) ، وفي جزء رفع اليدين (٨٦) ، والنسائي (٨٧٥) من طريق شعيب به .

وابن عيينة^(١)، ويونس بن يزيد^(٢)، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبيد^(٣) الله بن عمر^(٤)؛ كلهم رَوَوْا هذا الحديث عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، كما رَوَاهُ ابن وهب ومن ذكرنا معه من أصحاب مالك، وقد ذكرنا طرق هذا الخبر في غير هذا الكتاب، وتَرَكْنَا الأسانيءَ عن هؤلاء في ذلك هَلْهُنَا خَشْيَةَ الإطالَةِ، وقال جماعة من أهل العلم: إن إسقاط ذكر الرُفْعِ عند الانحطاط

فالتقصان أولى أن يكون ممنوعاً.

وأما الذِّكْرُ بالعجمية للقادرِ على العربية، فذلك لا يجوزُ لوجهين؛ أحدهما: أنا لا نتحقق صحة المعنى في اللفظ العجمي كما تحققناه في اللفظ العربي؛ ولأن ذلك تبديل للعبادة وتغيير وقياس في العبادات. وذلك كله غير جائز، وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح أنه كبر في الصلاة ثنتين وعشرين تكبيرةً، وأربع تحميدات للمأموم بدلاً من تكبيره، وجواباً لقوله: «سمع الله لمن حمده». وأُطلق على ذلك كله اسم التكبير، إخباراً بالمُعْظَمِ عن الأقل، واتفق العلماء على أن التكبيرة الأولى فرض دون سائر التكبيرات ما خلا ابن شهاب؛ فإنه يزوي عنه أن تكبيرة الإحرام ليست بفرض. ووقع في «المدونة» وهم نسبة هذا القول إلى سعيد بن المسيب وليس له، والصحيح أنها فرض؛ لثلاثة أدلة: أحدها: حديثه

(١) أخرجه أحمد ١٣٩/٨ (٤٥٤٠)، والبخاري في جزء رفع اليدين (١٨)، ومسلم (٢١/٣٩٠) من طريق ابن عيينة به.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٦)، وفي جزء رفع اليدين (١٠١، ١٧٦)، ومسلم (٢٣/٣٩٠) من طريق يونس به.

(٣) في النسخ: «عبد». والمثبت من مصادر التخريج.

(٤) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١٣٦)، والنسائي (١١٨١)، وابن خزيمة (٦٩٣) من طريق عبيد الله بن عمر به.

في هذا الحديث إنما أتى من مالك، وهو الذي كان رؤبما وهم^(١) فيه؛ لأن التمهيد جماعة حُفظوا رَوَوْا عنه الوجهين جميعاً.

قال أبو عمر: هذا الحديث أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وأوقفها نافع عن^(٢) ابن عمر؛ فمنها ما جعله من قول ابن

القيس: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ». الثاني: قوله للأعرابي: «كَبْرُ»^(٣). وهذا أمر. الثالث: أن خاتمتها تفتقر عندنا وعنده إلى نُطْقٍ وهو التسليم، ففاتحتها بذلك أولى، وتحريره أحد طرفي الصلاة فتعين النطق فيه، أصله الطرف الآخر^(٤). والله أعلم.

تأسيس: رتب مالك رحمه الله أمر الصلاة في البيان على نحو تلاه فيه غيره من سائر المصنفين للأحاديث على الأبواب، وذكروا ما ورد في ذلك من الأخبار، وزاد مالك عليهم ما جاء فيها من الآثار، ولا غنى بالناظر عن معرفة الآثار، كما لا بد له من العلم بالأخبار؛ ليعلم كيف كان تلقى السلف للأحاديث، وعلى أي وجه كان قبولهم لها، ويطلق من أي باب تولجوا إليها، فلا منهج إلا منهاجهم، وهذه الحالة مُشْكِلَةٌ جداً؛ ولإشكاليها تقطع فيها العلماء أيدي سبأ^(٥)، ونحن

(١) في ر، ي: «أوهم».

(٢) في م: «على».

(٣) سيأتي تخريجه ص ١٧٣ - ١٧٥.

(٤) في ج، م: «الأخير».

(٥) يقال: ذهبوا أيادى سبأ. وتفرقوا أيادى سبأ: أي تفرقوا تفرقاً لا اجتماع معه، شبهوا بأهل سبأ لما مزقهم الله في الأرض كل ممزق فأخذ كل طائفة منهم طريقاً على حدة، واليد: الطريق. قالوا: والعرب لا تهمز «سبأ» في هذا الموضع لأنه كثر في كلامهم فاستقلوا فيه الهمز. ينظر مجمع الأمثال ٤/٢، والتاج (س ب أ).

التمهيد
عمر وفعله ، ومنها ما جعله عن ابن عمر ، عن عمر ، والقول فيها قول سالم ، ولم يَلْتَفِتِ الناسُ فيها إلى نافع ؛ فهذا أخذها ، والثاني : « من باع عبداً وله مالٌ » ^(١) . جعله نافع عن ابن عمر ، عن عمر قوله ، والحديث الثالث : « الناسُ كإبلٍ مائةٍ لا تكادُ تجدُ فيها راحلةً » ^(٢) . والرابع : « فيما سَقَتِ السماءُ والغُيُونُ أو كان بَغْلًا » ^(٣) العُشْرُ ، وما سَقَى بِالنَّضْحِ نصفُ العُشْرِ » ^(٤) .

القبس
نخرج لكم فيها عن ذخيرة يا طالما شَدَدْنَا عليها الوكاء ، ودافعنا عنها بالأرجاء ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [البقرة : ٤٣] . وصلى النبي ﷺ صلواته المعلومة ، ونقلها الناسُ جملةً كأبي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ وأبي هريرة وغيرهما ، ونقلها أيضاً جماعةٌ من الصحابةِ مُفَضَّلَةً ، واجتمع البيانُ في كلِّ طريقٍ منها ، والذي يُقَلُّ عنه ﷺ في هيئة الصلاة من الأفعال والأقوال ستٌ وثلاثون خَصْلَةً ، اختلفت منهاج العلماء فيها على ثلاثة أنحاء ؛ المنحى الأول : أنها كلها واجبة . المنحى الثاني : أن ما تَضَمَّنَ القرآنُ منها فهو واجبٌ ، وما خرج عنه فهو مَسْنُونٌ . المنحى الثالث : المقابلة بين الأقوال والأفعال ، فما تَخَلَّصَ منها إلى الوجوبِ أو السنةِ قُضِيَ به ، وعلى ذلك بنى مالكٌ « موطأه » وهو المنهج الأسَدُ الأَقْصَدُ ، بِشَطْطِهِ وإيضاحه أن النبي ﷺ قال : « صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي » ^(٥) . فوجب الانتهاء إلى هذا ، وتعين الاقتداء به .

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٣٣٢) من الموطأ .

(٢) البعل : هو ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض من غير سقى سماء ولا غيرها . ينظر النهاية ١٤١/١ .

(٣) سيأتي في الموطأ (٦١٢) .

(٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٧٠٢) من الموطأ .

وفى هذا الحديث من الفقهِ رَفْعُ اليَدَيْنِ فى المَواضِعِ المَذكُورَةِ فيه ، وذلك عندَ أَهْلِ العِلْمِ تَعْظِيمٌ لِلَّهِ ، وَابْتِهَالٌ إِلَيْهِ ، وَاسْتِسْلَامٌ لَهُ ، وَخُضُوعٌ لِلوَقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ ، وَاتِّبَاعٌ لِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ .

وَاخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فى رَفْعِ اليَدَيْنِ فى الصَّلَاةِ ؛ فَرَوَى ابْنُ القَاسِمِ وَغَيرُهُ عَن مَالِكٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَرَى رَفْعَ اليَدَيْنِ فى الصَّلَاةِ ضَعِيفًا إِلَّا فى تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ

ثم نظرنا إلى جملة الست والثلاثين خُصْلَةً نَظَرًا جَمِيلًا وَمُفَصَّلًا ؛ أَمَّا النَظَرُ الجَمِيلُ ، فَمِنْ حَدِيثِ أبى هُرَيْرَةَ وَغَيرِهِ ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ عَلَى النَّبِىِّ ﷺ فى المَسْجِدِ فَصَلَّى ، ثُمَّ خَرَجَ وَسَلَّم ، فَقَالَ لَهُ النَّبِىُّ ﷺ : « وَعَلَيْكَ السَّلَامُ ، ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ » . إِلَى أَنْ يَبْنَى لَهُ ، فَقَالَ لَهُ : « تَوَضُّأٌ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ ، ثُمَّ اسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا ، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَافِعًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ ^(١) حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا ، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا ، ثُمَّ ارْفَعْ ^(٢) ، ثُمَّ افْعَلْ فى صَلَاتِكَ كُلِّهَا هَكَذَا » ^(٣) . فَذَكَرَ ﷺ فى مَعْرِضِ التَّعْلِيمِ مَا سَبَقَ بَيَانُهُ مِنَ الْأَرْكَانِ ، وَسَكَتَ عَنِ رَفْعِ اليَدَيْنِ ، وَعَنِ حُدِّ الْقِرَاءَةِ ، وَعَنِ تَكْبِيرَةِ الْإِنْتِقَالَاتِ ، وَعَنِ الْجُلُوسَةِ الْوُسْطَى ، وَعَنِ التَّشَهُّدِ ، وَعَنِ الْجُلُوسَةِ الْآخِرَةِ ^(٤) ، وَعَنِ السَّلَامِ ، ثُمَّ اسْتَقْرَأَ الشَّرِيعَةَ ^(٥) وَاسْتَقْرَأَ نَافِلَاتَهَا ، فَثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » ^(٥) . وَثَبَّتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « كُلُّ صَلَاةٍ لَمْ

(١ - ١) سقط من : ج ، م .

(٢) سيأتي تخريجه ص ١٧٣ - ١٧٥ .

(٣) فى م : « الأخيرة » .

(٤ - ٤) ليس فى : د .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

وحدها ، وتعلّق بهذه الرواية عن مالك أكثر المالكيين ، وهو قول الكوفيّين ؛
 سفيان الثوريّ ، وأبي حنيفة وأصحابه ، والحسن بن حيّ ، وسائر فقهاء
 الكوفة ، قديماً وحديثاً . قال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزيّ -
 رحمه الله - في كتابه في رفع اليدين من الكتاب الكبير : لا نعلم مضراً
 من الأمصار يُنسب إلى أهله العلم قديماً تركوا بأجمعهم ^(١) رفع اليدين

القبس

يُقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ^(٢) . الحديث . وثبت عنه عليه السلام أنه قال : « يقول
 الله : قسّمت الصلاة بيني وبين عبدی نصفين » الحديث . فتعيّنت الفاتحة بهذه
 الأخبار ، وترك عليه السلام الجلسة الوسطى ، فلم يجعل ذلك قادحاً في الصلاة ، لكنه
 عوّض عنها بالسجود قبل السلام ، وقال عليه السلام : « تحريمها التكبير ، وتحليلها
 التسليم » . وهو حديث حسن ، ثم اختلفت مناهج العلماء في هذه الأخبار
 بحسب اختلاف مراتب الأدلة في الكتاب والسنة وارتباطها باللغة ، واختلاف
 الرواية في الأحاديث بالزيادة والنقصان ، وعلى هذه الأصول انبنى اختلاف
 الاجتهاد بين العلماء ، وانظروا - نور الله بصائرهم - إلى أتمودج يجلو لكم عن
 بصيرة النظر ، ويفسل عنكم رخص ^(٣) التقليد ، نورده عليكم في ثمان مسائل :
 المسألة الأولى : أذن النبي عليه السلام وأقام وصلى ، فتعين الكل بفعله ، ثم سقط
 الوجوب في الأذان عن القد ، كما بيناه في الدليل الذي أوردناه ، وتيقّيت الإقامة ؛
 فبين العلماء من أسقط وجوبها نظراً إلى أنها أخت الأذان ، شرعت تنبيهها للغافل

(١) في الأصل ، م : « بإجماعهم » .

(٢) الخداج : النقصان . النهاية ١٢ / ٢ .

والأثر سيأتي في الموطأ (١٨٦) .

(٣) الرخص : القسّل ، والرخاضة : المسألة . وكأن المصنف استخدمه بمعنى القدر الذي يزال

بالقسّل . ينظر اللسان (ر ح ض) .

عند الخفض والرفع في الصلاة إلا أهل الكوفة .

وروى ابن وهب ، والوليد بن مسليم ، وسعيد بن أبي مريم ، وأشهب ، وأبو المصعب ، عن مالك ، أنه كان يرفع يديه ، على حديث ابن عمر هذا إلى أن مات ، فالله أعلم . وبهذا قال الأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، والشافعي ، وجماعة أهل الحديث ، وهو قول أحمد بن حنبل ، وأبي عبيد ، وإسحاق بن راهويه ،

الحاضر ، واشتدعاء للغائب القريب ، كما شُرِعَ الأذان لمثله ، ومنهم من أثبت القبس وجوبها ؛ لقول النبي ﷺ للأعرابي : « وأقم وكبر » . فأمره بالإقامة كما أمره بالوضوء والاستقبال والتكبير ، وحذارٍ من مُلبَّسة جرت في ألفاظ أصحابنا المغاربة ، إذ يقولون : إن الصلاة تعاد من ترك السنن . لأنه ليس ^(١) بين السنّة والفرض فرق إلا الاعتداء أو ^(٢) الإسقاط ، فأما أنتم الآن ^(٣) وقد ^(٤) وقعتم على الحديث فقد ^(٤) تعيّن عليكم أن تقولوا بإحدى روايتي مالك الموافقة للحديث وهو أن الإقامة فرض .

المسألة الثانية : تكبيرة الإحرام ، وقد تقدّمت .

المسألة الثالثة : القراءة ، قال أبو حنيفة : هي فرض لأنها في القرآن ؛ قال الله تبارك وتعالى : ﴿ فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] . وهذا وهم ؛ لأنه لا خلاف فيما بين العلماء أن الآية إنما نزلت في نسخ قيام الليل بوجوب صلاة الفرض ، وأن المراد بالقراءة ههنا الصلاة ، لكن لما قال النبي ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . واختلف الناس في هذا الأصل ؛ هل يُحْمَلُ هذا النفي على التمام

(١) سقط من : ج .

(٢) في ج ، م ، د : « و » .

(٣ - ٣) في ج ، م : « فقد » .

(٤) في ج ، م : « وقد » .

التمهيد وأبى ثور، وابن المبارك، وأبى جعفر محمد بن جرير الطبري. وقال داود بن علي: الرفع عند تكبيرة الإحرام واجب، ركن من أركان الصلاة. واختلف أصحابه؛ فقال بعضهم: الرفع عند الإحرام والركوع والرفع من الركوع واجب. وقال بعضهم: لا يجب الرفع إلا عند الإحرام. وقال بعضهم: لا يجب لا عند الإحرام ولا غيره؛ لأنه فعله ولم يأمر به. وقال بعضهم: هو

القيس والكمال، أو يحتمل على الإجزاء؟ اختلفت الفتوى بحسب اختلاف حال الناظر، ولما كان الأشهر في هذا الأصل والأقوى أن النفي على العموم كان الأقوى من رواية مالك أن من لم يقرأ الفاتحة في صلاته بطلت.

المسألة الرابعة: ثم نظرنا في تكرارها في كل ركعة، فمن تأمل قول النبي ﷺ للأعرابي: «ثم افعل كذلك في صلاتك كلها». لزمه أن يعيد القراءة كما يعيد الركوع والسجود، على أنه قد روي أيضًا حديث من طرق كثيرة: «كل ركعة لم يقرأ فيها بأتم القرآن فهي خداج». هذا مع النظر في أن القيام فرض في الثانية وما بعدها، والقيام لا يراى لنفسه وإنما هو محل لغيره.

المسألة الخامسة: الركوع والسجود، ولا خلاف فيهما؛ لأنهما ثبتا قرآنًا وسنة، وزادت السنة الطمأنينة فيهما والفصل بينهما، وقد تكاثرت الرواية عن ابن القاسم وغيره بوجوب الفصل بينهما^(١) وسقوط الطمأنينة، وهو وهم عظيم؛ لأن النبي ﷺ فعلها وأمر بها وعلمها، فإن كان لابن القاسم عذر، فإنه^(٢)

(١) سقط من: ج .

(٢) في ج: «وإن كان» .

التمهيد

كله واجب ؛ لقوله ﷺ : « صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي » ^(١) .

وذكر ابنُ خُوَازِندَاد ، قال : اختلفت الروايةُ عن مالكٍ في رَفْعِ اليَدَيْنِ عندَ الخَفْضِ والرفْعِ في الصلاة ؛ فقال : يرفعُ في كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ . على حديثِ ابنِ عمرَ ، عن النبيِّ عليه السلام . وقد قال : لا يَزِفُّعُ إِلَّا في تكبيرةِ الإحرامِ . وهذا قال : لا يَزِفُّعُ أَصْلًا . قال : والذي عليه أصحابنا الرَفْعُ عندَ الإحرامِ لا غيرُ .

لم يَطَّلِعْ ^(٢) على هذا ^(٣) ، فَأَتَى عذِرَ لَكُمْ ^(٤) وقد انتهَى العلمُ إليكم ، وقامتِ الحُجَّةُ به القبس عليكم ١٩

المسألة السادسة : الجلسةُ الوسطى : ثبت عن النبي ﷺ فعلها ، وهي فعلٌ يشتملُ على قولٍ ، فقد تَأَكَّدَتْ ، لكن لا حُزْمَةٌ إِلَّا لما احْتَرَمَ الشرعُ ، ولا قُوَّةٌ إِلَّا لما قَوَّى ^(٥) ، وقد ثبت أن النبي ﷺ قامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فجعل ^(٦) السجودَ جُبرَانًا ، فتعين على الكَافَّةِ الحكمُ بسقوطِ وجوبها ، ثم اختلفت مذاهبهم ^(٧) في الجُبرَانِ ؛ فمنهم من قال : إن الجُبرَانِ واجبٌ يأتي به قَبْلَ السلامِ ، فإن لم ^(٨) ففيمَا بعدَ السلامِ على القُزْبِ ،

(١) سيأتى تخريجه في شرح الحديث (١٧٠٢) من الموطأ .

• من هنا أتى السياق مختصرًا في : ر ، ي اختصارًا منضبطًا ، ذكر فيه من ثبت عنهم الرفع من الصحابة والتابعين ، والاختلاف في ذلك ، وذكر نقل المروزي ، وابن المنذر ، وينتهي ص ١٤٢ .

(٢ - ٢) في ج : « عليها » .

(٣ - ٣) في ج ، م : « فما بالكم أنتم » .

(٤) بعده في ج ، م : « الشرع » .

(٥) في ج ، م : « ثم جعل » .

(٦) في ج : « مناهجهم » .

(٧) بعده في ج ، م : « يكن » .

التمهيد وحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَرِوَايَتُهُ عَنْ مَالِكٍ ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ الْمُوَافِقِينَ لَهُ فِي ذَلِكَ - حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، وَحَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، ثُمَّ لَا يَرْفَعُ بَعْدُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زَهِيرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَبَّرَ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى حَادَى أُذُنَيْهِ فِي أَوَّلِ

القبس فَإِنْ طَالَ أَعَادَ الصَّلَاةَ . وَإِلَيْهِ صَغُو^(١) الْمَالِكِيَّةُ ، وَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : دُخُولُ الْجُبُرَانِ فِيهَا دَلِيلٌ عَلَى سُقُوطِهَا ، وَمِنْ الْمُحَالِ سَقُوطُ الْأَصْلِ وَوُجُوبُ الْجُبُرَانِ . وَالَّذِي يُدَّانُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَجُوبُ الْجُبُرَانِ ، كَمَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، لَكِنَّهُ يَأْتِي بِهِ مَتَى مَا يَذْكُرُهُ طَالَ أَوْ^(٢) قَصُرَ ، وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِهِ ، لَكَانَ لَكَ أَنْ تُرَاعِيَ فِيهِ الْقُرْبُ لِلاتِّصَالِ .

المسألة السابعة : وهى أصعبها : التشهُدُ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ وَاجِبٌ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ . وَقَالَ عُلَمَاؤُنَا وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَذْكُرْهُ لِلْأَعْرَابِيِّ . وَهَذَا فِيهِ ضَعْفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ السَّلَامَ ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ الصَّحَابَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ^(٣) . وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : كُنَّا نَقُولُ إِذَا صَلَّيْنَا : السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ ، السَّلَامُ عَلَى ميكائيلَ ، السَّلَامُ

(١) فى ج ، م : « صغوا » ، والصفو : الميل ، ينظر القاموس المحيط (ص غ و) .

(٢) فى ج ، م : « أم » .

(٣) سيأتى تخريجه فى شرح الحديث (٣٩٩) من الموطأ .

مَرَّةً ، لم يَزِدْ عليها . قال أحمدُ بنُ زهير : سئل يحيى بنُ معين ، عن يزيد بن أبي التمهيد زياد ، فقال : ليس بذلك .

وأخبرنا أحمدُ بنُ محمد بن أحمد ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ الفضل بن العباس ، قال : حدَّثنا محمدُ بنُ جرير ، قال : حدَّثنا إسماعيلُ بنُ موسى الرَازي ، قال : حدَّثنا شريك ، عن يزيد بن أبي زياد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن البراء بن عازب ، قال : كان النبي ﷺ إذا افتتَحَ الصلاةَ رَفَعَ يديه حتى تُحاذَى^(١)

على فلان . فقال النبي ﷺ : « قُولُوا : التحياتُ لله »^(٢) . فذكرها ، وهذا أمرٌ ، وقد علمتم وجوبها في الصلاة ، وقد علمتم فريضتها في طريق التعلم ، فقد^(٣) وجب أن يُقابَلَ بالقبول .

المسألة الثامنة : التسليم ، وقد تقدّم فيه الحديث ، ولقد زلّ فيه أبو حنيفة حين قال : إن الحدّثَ يقوم مقام السلام في الخروج عن الصلاة . وكان شيخنا فخر الإسلام يُثبِتُنا في الدرس :

ويرى^(٤) الخروج من الصلاة بضربة أين الضُّرْاطُ من السلام عليكم^(٥) وسرد^(٥) لعلمائنا من هذه المسألة فرعان ضعيفان ؛ أما أحدهما : فروى عبد الملك بن حبيب عن عبد الملك ، أن من سلّم من ركعتين مُتْلَعِبًا ، فخرج البيان أنه

(١) في الأصل : « يحاذى » .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤٣٢ ، ٤٣٣ .

(٣) في ج ، م : « وقد » .

(٤) في م : « نرى » .

(٥ - ٥) ياض في ج ، وفي م : « وورد » .

التمهيد أذُنَيْهِ ، ثم لا يَعُودُ^(١) .

قال أبو عمر : قال محمد بن عبد الله بن نُمَيْرٍ : لم يكن يزيد بن أبي زياد بالحافظ .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أَصْبَغَ ، قال : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا وكيع ،^(٢) حدثنا سفيان^(٣) ، عن عاصم بن كُلَيْبٍ ، عن عبد الرحمن بن الأسود ، عن علقمة ،

القبس كان عن أربع ، أنه يُجْزِئُهُ . وهذا هو مذهب أهل العراق بعينه .

وأما الثاني : فوقع في الكتب المنبوضة أن الإمام إذا أحدث بعد التشهد متعمداً^(٤) وقبل السلام ، أنه يُجْزِئُ مَنْ خَلَفَهُ . وهذا مما ينبغي ألا يُلتَفَتَ إليه في الفتوى ، وإن عَمَرَتْ به المجالس للذكرى ، وإنما تَشَبَّهَتْ أهل العراق في ذلك بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ حين ذَكَرَ أفعال الصلاة ، فقال في آخر الحديث : « فإذا تَشَهَّدْتَ فقد انقَضَتْ صلاتك ، فإن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » . وهذا الحديث لا حُجَّةَ فيه مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ؛ الأول : أن هذا الحديث لم يَصِحَّ ، وقد وَصَّيْنَاكُمْ أن الاشتغال بما لم يَصِحَّ عَنْاء . الثاني : أنه إن كان حُجَّةً علينا في ترك السلام ، فهو حُجَّةٌ على المُخَالَفِ في ترك النية . الثالث : أن معناه : إن شئت أن تقعد فتريد في الدعاء فاقعد^(٥) ، وإن شئت أن تقوم فسلم ، وفي هذا جمع بين

(١) أخرجه أبو داود (٧٤٩) ، وأبو يعلى (١٦٩٠) من طريق شريك به .

(٢ - ٣) سقط من النسخ . والمثبت من مصادر التخريج .

(٣) في م : « أو » .

(٤) في ج : « فاقعد » .

التمهيد

قال : قال ابن مسعود : أَلَا أَصَلَّى بِكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قال : فَصَلَّى ، فلم يَزِفْغْ يديه إلَّا مرَّةً^(١) . وهذان حديثان مغلُولانِ عندَ أَهْلِ الْعِلْمِ بالحديث ، مَرْفُوعانِ عندَ أَهْلِ الصَّحَّةِ عندهم . وسنذكرُ الْعِلَّةَ فِيهِمَا عنهم فيما بعدُ من هذا الباب ، إن شاء الله .

وَحُجَّتُهُمْ أَيضًا ما رَوَاهُ نُعَيْمُ الْمُجَمِّرُ وأبو جعفر القاريُّ ، عن أبي هريرة ، أَنَّهُ كَانَ يَزِفْغُ يديه إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، وَيَكْبِرُ كُلَّمَا خَفِضَ وَرَفَعَ ، ويقولُ : أَنَا أَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢) .

قال أبو عمر : وَحُجَّةٌ مَنْ رَأَى الرَّفْعَ عندَ كُلِّ خَفِضٍ وَرَفَعَ ؛ حديثُ ابنِ عمرَ المذکورُ في هذا الباب ، وهو حديثٌ ثابتٌ لا مَطْعَنَ فِيهِ عندَ أَحَدٍ من أَهْلِ الْعِلْمِ بالحديث ، وَرواهُ عن النَّبِيِّ ﷺ - كما رَوَاهُ ابنُ عمرَ - ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا من الصَّحَابَةِ رَجَمَهُمُ اللَّهُ . ذَكَرَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ من الْمُصَنِّفِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ ؛ منهم أبو داود ، وأحمدُ بنُ شُعَيْبٍ ، والبُخَارِيُّ ، ومُسْلِمٌ ، وَغَيْرُهُمْ . وَأَفْرَدَ لِذَلِكَ أَبَا أَبِو بَكْرٍ أَحْمَدُ بنُ عَمْرٍو^(٣) الْبِرَّازُ ، وَصَنَّفَ فِيهِ كِتَابًا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ نَصْرِ

القبس

الأخبار ، وهو أَوْلَى من القولِ ببيعِضِها وإسقاطِ البعضِ .

(١) أحمد ٢٠٣/٦ ، ٢٦٠/٧ (٣٦٨١ ، ٤٢١١) ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٣٦/١ ، وأبو داود

(٧٤٨) ، والترمذي (٢٥٧) ، والنسائي (١٠٥٧) من طريق وكيع به .

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٧/١٦ (١٠٤٤٩) ، والنسائي (٩٠٤) ، وابن الجارود (١٨٤) ، وابن خزيمة

(٤٩٩ ، ٦٨٨) من طريق نعيم المجرم به .

(٣) في م : « عمر » . وينظر سير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٣ .

المَرْوَزِيُّ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سَنَدُ كَثَرِ مِنْهُمْ مَا حَضَرْنَا ذِكْرَهُ عَنْهُمْ، وَلَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَرَكُ الرُّفْعِ عِنْدَ كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ مِمَّنْ لَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ فِيهِ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَحْدَهُ، وَرَوَى الْكُوفِيُّونَ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَ ذَلِكَ^(١)، وَرَوَى الْمَدَنِيُّونَ عَنْهُ الرُّفْعَ مِنْ حَدِيثِ عُثَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ عَنْهُ^(٢)، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَزَوَى عَنْهُ نَعِيمُ الْمُجَمِّرِ وَأَبُو جَعْفَرٍ الْقَارِي، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَرَوَى عَنْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ هُرْمَزٍ الْأَعْرَجِ، أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ. وَرَوَاةُ الْأَعْرَجِ مُفَسَّرَةٌ، وَرَوَاةُ نَعِيمٍ مُجْمَلَةٌ لِلتَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَرْفَعْ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ. وَقَوْلُهُ: أَنَا أَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. إِنَّمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو سَلَمَةَ وَغَيْرُهُ فِي التَّكْبِيرِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، وَلَا يُقَاسُ نَعِيمٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ بِأَبِي سَلَمَةَ. وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ فِيمَا مَرَّ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ^(٣)، وَرَوَى الرُّفْعَ عِنْدَ الْخَفْضِ وَالرُّفْعَ أَيْضًا عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ بِالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَالشَّامِ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِمْ، فَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ ابْنُ نَصْرِ بْنِ الْمَرْوَزِيِّ أَكْثَرَهُمْ، وَذَكَرَ بَعْضَهُمْ ابْنُ الْمُنْذِرِ.

وَذَكَرَ أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَنَا عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (٢٩)، والطحاوي في شرح المعاني ٢٢٥/١.

(٢) أخرجه الطيالسي (١٤٧)، وأحمد ١٣٢/٢ (٧٢٩)، ومسلم (٧٧١).

(٣) سيأتي في الموطأ (١٦٤).

* هنا انتهى اختصار المخطوط: ر، ي، والمشار إليه ص ١٣٧.

التمهيد

ابن محمد بن عبد المؤمن، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عِيسَى
الْوَرَّاقُ، قال: حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ
ابن هَانِئٍ الْأَنْزَرِيُّ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عُلَيْيَةَ، عن محمد بن إسحاق، عن الْأَعْرَجِ، قال: رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ
إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ^(١).

قال ^(٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو
حَمْزَةَ، قال: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ^(٣).
قال: ^(٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو حُدَيْفَةَ، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عن أَبِي
الزُّبَيْرِ، قال: كَانَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ
رَفَعَ يَدَيْهِ، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ^(٥).

قال: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عن زَكْرِيَّا بْنِ إِسْحَاقَ،
عن أَبِي الزُّبَيْرِ، قال: رَأَيْتُ ابْنَ عَمْرٍو وَابْنَ الزُّبَيْرِ يَرَفَعَانِ أَيْدِيَهُمَا إِذَا رَكَعَا وَإِذَا رَفَعَا ^(٦).
قال: وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، قال: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ،
وَعُنْدَرٌ، عن شُعْبَةَ، عن قَتَادَةَ، عن الْحَسَنِ، قال: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ

القبس

(١) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (٤٥) من طريق ابن إسحاق به.

(٢ - ٣) ليس في: الأصل، م.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله ٢٤٤/١ (٣٣١) عن أبيه به، وأخرجه عبد الرزاق

(٢٥٢٣)، وابن أبي شيبة ٢٣٥/١، والبخاري في جزء رفع اليدين (٤٧) من طريق هشيم به.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٨٦٨) من طريق أبي حذيفة به.

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في مسائله ٢٤٤/١ (٣٣٠) عن أبيه به.

وَيَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الصَّلَاةِ إِذَا رَكَعُوا وَإِذَا رَفَعُوا كَأَنَّهَا الْمَرَاوِخُ^(١) . قَالَ :
وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ
عَمَّارٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَرْفَعَانِ أَيْدِيَهُمَا إِذَا
رَكَعَا ، وَإِذَا رَفَعَا رُعُوسَهُمَا^(٢) .

قَالَ : وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ^(٣)
الْحَسَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، أَنَّهُمَا كَانَا يَرْفَعَانِ أَيْدِيَهُمَا إِذَا كَبَّرَا ، وَإِذَا رَكَعَا ، وَإِذَا
رَفَعَا . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ : هُوَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ^(٤) .

قَالَ أَبُو بَكْرِ^(٥) : وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : حَدَّثَنَا أَبُو
النَّضْرِ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ صَبِيحٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ عَطَاءً ، وَطَاوُشًا ، وَمُجَاهِدًا ،
وَالْحَسَنَ ، وَابْنَ سِيرِينَ ، وَنَافِعًا ، وَابْنَ أَبِي نَجِيحٍ ، وَالْحَسَنَ بْنَ مُسْلِمٍ ، وَقَتَادَةَ ،
يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ . قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي
أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - يَقُولُ : رَأَيْتُ مُعْتَمِرَ بْنَ سُلَيْمَانَ ، وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ ،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٣٥ / ١ ، والبخاري في جزء رفع اليدين (٦٤) من طريق قتادة به .
(٢) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١١٥) من طريق ابن المبارك به ؛ وزاد : « عطاء
ومكحولاً » .

(٣) في الأصل ، م : « بن » . وينظر تهذيب الكمال ٩٥ / ٦ .

(٤) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (٨٥) من طريق هشام به .

(٥) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١٢٠) من طريق الربيع بن صبيح به ، بذكر القاسم بن
محمد وأبي نضرة بدلاً من : قتادة ، وفي (١٢٢) من طريق الربيع بذكر بعضهم .

وعبد الرحمن بن مهدي، وإسماعيل ابن علقمة، يرفعون أيديهم عند الركوع،^(١) والتمهيد
ولذا رفعوا رءوسهم.

قال أبو عمر: هذا يدلُّك من نقل الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - أنَّ
أهل الحجاز والشام والبصرة يرفعون، ويشهد لما قاله أبو عبد الله المزوريُّ أنَّه لا
يَعْلَمُ مضراً من أمصار المسلمين لا يرفعون أيديهم في الصلاة في غير الافتتاح إلا
أهل الكوفة.

وروي عن أبي سعيد الخدري،^(٢) وجابر بن عبد الله،^(٣) وأبي موسى
الأشعري، وأنس، وأبي الدرداء،^(٤) وأُمّ الدرداء،^(٥) أنَّهم كانوا يرفعون^(٦)،
وحسبك بما تقدّم أنَّه لم يرو عن أحد من الصحابة ترك الرفع ممّن لم يختلف عنه
فيه إلا ابن مسعود^(٧).

وحدّثنا خلف بن القاسم، قال: حدّثنا أبو الميمون البجليُّ بدمشق، قال:
حدّثنا أبو زُرعة الدمشقي، قال: حدّثنا أبو مُشهر، قال: حدّثنا عبد الله بن
العلاء بن زيد، عن عمرو بن مُهاجر، عن عمر بن عبد العزيز، قال: إن كُنا

(١ - ١) ليس في: الأصل، م.

(٢ - ٢) سقط من: ر. وفي ي: «مثل ذلك».

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١/٢٣٥، ٢٣٩، والبخاري في جزء رفع اليدين (١٤، ٤٤،

٤٦، ٥٠، ٥١، ١١٤، ١١٨، ١٣٠، ١٦٨)، وابن المنذر في الأوسط (١٣٨٤،

١٣٨٦، ١٣٨٧).

التمهيد لَتَوَدُّبُ عَلَيْهَا بِالْمَدِينَةِ . يَغْنَى إِذَا لَمْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ فِي الصَّلَاةِ ^(١) . قال : وقال عمرُ ابنُ عبدِ العزيزِ في ذلك : سَالِمٌ قَدْ حَفِظَ عَنْ أَبِيهِ .

قال أبو عمر : أمَّا حديثُ ابنِ مسعودٍ عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ لَا يَرْفَعُ يَدِيهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا مَرَّةً فِي أَوَّلِ شَيْءٍ ، فَهُوَ حَدِيثٌ أَنْفَرَدَ بِهِ عَاصِمُ بْنُ كُلَيْبٍ ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي أَلْفَاظِهِ ، وَقَدْ ضَعَّفَ الْحَدِيثُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلَّةٌ وَرَمَى بِهِ . وَقَالَ وَكِيعٌ : يَقُولُ فِيهِ عَنْ سَفِيَّانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ : ثُمَّ لَا يَغُودُ . وَمَرَّةً يَقُولُ : لَمْ يَرْفَعْ يَدِيهِ إِلَّا مَرَّةً . وَإِنَّمَا يَقُولُهُ مَنْ قَبِلَ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ إِدْرِيسَ زَوَاهُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ قَالَ : كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدِيهِ ثُمَّ رَكَعَ ^(٢) وَكَبَّرَ ^(٣) . وَلَفْظُهُ غَيْرُ لَفْظِ وَكِيعٍ . وَضَعَّفَ أَحْمَدُ الْحَدِيثَ . ذَكَرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، عَنْ قَاسِمٍ فِي « مُصَنَّفِهِ » ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . وَذَكَرَهُ الْأَثَرُ مِنْ غَيْرِهِ عَنْ أَحْمَدَ .

وَأَمَّا حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ أَنْفَرَدَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ الْبَرَاءِ ، فَزَوَاهُ عَنْهُ الثَّقَاتُ الْحَفَاطُ ؛ مِنْهُمْ شُعْبَةُ ^(٤) ،

(١) أبو زرعة في تاريخه ١/٣٤٦ ، ٣٤٧ ، وأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (٣٩) من طريق أبي مسهر به .

(٢ - ٣) سقط من : م .

والحديث أخرجه أحمد ٨٢/٧ (٣٩٧٤) ، والبخاري في جزء رفع اليدين (٧٠) وعبد الله بن أحمد في مسائله ١/٢٤٠ (٣٢٦) .

(٣) أخرجه أحمد ٣٠/٦٢٤ (١٨٦٩٢) ، والفسوي في المعرفة ٣/٨٠ ، والدارقطني ١/٢٩٣ من طريق شعبة به .

والتَّوَرَى^(١)، وابنُ عُيَيْنَةَ^(٢)، وهُشَيْمٌ^(٣)، وخالدُ بنُ عبدِ اللهِ الواسِطِيُّ^(٤)، لم يَذْكُرْ واحداً منهم عنه فيه قوله: ثم لا يَعُودُ. وإنما قاله فيه عنه مَنْ لا يُحْتَجُّ به على هؤلاء. وحكى ابنُ عُيَيْنَةَ عنه أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ به قديماً، وليس فيه: ثم لا يَعُودُ. ثم حَدَّثَهُمْ به بعدَ ذلك فذكر فيه: ثم لا يَعُودُ. قال: فَتَنَظَّرْتُهُ فإذا مُلْحَقٌ بينَ سَطْرَيْنِ. ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ^(٥) والحَمِيدِيُّ، عن ابنِ عُيَيْنَةَ، وذَكَرَهُ أَبُو داودَ.

قال أبو عمر: المحفوظُ في حديثِ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن ابنِ أبي ليلى، عن البراءِ، كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا افتتحَ الصلاةَ رَفَعَ يديه في أوَّلِ مَرَّةٍ. وقال بعضهم فيه: مَرَّةً واحدةً. وأما قولُ من قال فيه: ثم لا يَعُودُ. فخطأٌ عندَ جميعِ^(٦) أهلِ الحديثِ.

- (١) أخرجه أحمد ٦٣١/٣٠ (١٨٧٠٢)، والبخارى في جزء رفع اليدين (٧٦)، وأبو داود (٧٥١) من طريق الثوري به.
- (٢) أخرجه الحميدي (٧٢٤)، والبخارى في جزء رفع اليدين (٧٤)، وأبو داود (٧٥٠) من طريق ابن عينة به.
- (٣) أخرجه أحمد ٤٤١/٣٠ (١٨٤٨٧)، والفسوى في المعرفة ٨٠/٣، وأبو يعلى (١٦٥٨)، (١٦٩١) من طريق هشيم به، وعند أبي يعلى في الموضع الثاني زيادة: «ثم لم يعد».
- (٤) أخرجه الفسوى في المعرفة ٨٠/٣، والدارقطني ٢٩٤/١ من طريق خالد به.
- (٥) ينظر تحفة الأحوذى ٢٢٠/١.
- (٦) ليس في: الأصل، م.

وأما ^(١) حديث عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة، عن ابن مسعود، قال: ألا أصلي بكم ^(٢) صلاة رسول الله ﷺ. قال: فصللي فلم يرفع يديه إلا مرة ^(٣). ^(٤) فإن أبا داود قال: هذا حديث مختصر من حديث طويل، وليس بصحيح على هذا المعنى. وقال أبو بكر أحمد بن عمرو البراء ^(٥) فيه أيضًا: ^(٦) إنه لا يثبت، ولا يحتاج بمثله ^(٧).

^(٨) ولم يخرج البخاري أيضًا.

وأما حديث ابن عمر المذكور في هذا الباب فحديث مدني صحيح لا مطعن لأحد فيه، وقد روى نحوه عن النبي ﷺ أزيد من اثني عشر صحابيًا، من أحب أن يرى ذلك نظره في كتاب أبي داود وغيره ممن صنّف في ذلك ^(٨).

(١) في الأصل، ي، م: «قال أبو داود في».

(٢) في ر، ي: «لكم».

(٣) بعده في الأصل، م: «واحدة».

(٤ - ٤) ليس في: الأصل، م. وينظر سنن أبي داود (٧٤٨).

(٥ - ٥) ليس في: الأصل، م. وينظر تحفة الأحوذى ١/ ٢٢٠.

(٦) في الأصل، م: «وهو حديث».

(٧) في الأصل، م: «به».

(٨ - ٨) في الأصل، م: «قال أبو بكر: سمعت الزرار يقول».

التمهيد

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ عَثْمَانَ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ وَضَّاحٍ يَقُولُ : الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُرَوَّى ^(١) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ ^(٢) فِي الصَّلَاةِ : ثُمَّ لَا يَعُودُ - ضَعِيفَةٌ كُلُّهَا ^(٣) .

^(١) وَقَدْ اخْتَجَّ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لِلْكُوفِيِّينَ وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبُهُمْ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ بِمَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشْقِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُثَيْبَةَ الْقَاضِي بِدَمَشَقَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو معاوية الضَّرِيرُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، ^(٤) عَنِ الْمَسِيبِ بْنِ رَافِعٍ ، عَنِ تَيْمِيمِ بْنِ طَرْفَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا لِي أَرَاكُمْ رَافِعِي أَيْدِيكُمْ كَأَنَّهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شُمُسٍ ^(٥) ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ » ^(٦) .

القبس

(١ - ١) سقط من : ر ، ي .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، ي ، م .

(٣) بعده في ر ، ي : « وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى قَالَ ثنا مُحَمَّدُ ابْنِ أَيُّوبَ الرُّقِّي قَالَ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ عَمْرِو الْبِزَارِ يَقُولُ : لَا يَصَحُّ حَدِيثُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ قَوْلُهُ : ثُمَّ لَا يَعُودُ » .

(٤ - ٤) سقط من النسخ ، والمثبت من مصادر التخريج .

(٥) شُمُسَ ، بِإِسْكَانِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا : الَّتِي لَا تَسْتَقِرُّ بَلْ تَضْطَرِبُ وَتَتَحَرَّكُ بِأَذْنَابِهَا وَأَرْجُلِهَا . صَحِيحٌ

مسلم بشرح النووي ٤/ ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٦) أخرجه أحمد ٤٨٨/ ٣٤ (٢٠٩٦٤) ، ومسلم (٤٣٠) من طريق أبي معاوية به .

١١ وهذا لا حُجَّةَ فيه ؛ لأنَّ الذي نَهَاهم عنه رسولُ اللَّهِ ﷺ غيرُ الذي كان يَفْعَلُهُ ؛ لأنَّهُ مُحَالٌ أَنْ يَنْهَاهُمْ عَمَّا سَنَّ لَهُمْ ، وَإِنَّمَا رَأَى أَقْوَامًا يَغْبِثُونَ بِأَيْدِيهِمْ وَيَزِفُّونَهَا فِي غَيْرِ مَوَاضِعِ الرِّفْعِ فَتَهَاكُم عَنْ ذَلِكَ .

وكانَ في العَرَبِ القَادِمِينَ والأَعْرَابِ مَنْ لَا يَفْرِفُ حُدُودَ دِينِهِ في الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَبُعِثَ ﷺ مُعَلِّمًا ، فَلَمَّا رَأَاهُمْ يَغْبِثُونَ بِأَيْدِيهِمْ في الصَّلَاةِ نَهَاَهُمْ وَأَمَرَهُم بِالشُّكُونِ فِيهَا ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ هَذَا البابِ في شَيْءٍ . واللَّهُ أَعْلَمُ .

وَأَمَّا الرِّوَايَةُ عَنْ مالِكٍ كَمَا ذَكَرْنَا عَنْهُ مِمَّا يُخَالِفُ رِوَايَةَ ابْنِ القَاسِمِ ١ ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ ، قَالَ : صَحِبْتُ مالِكَ بْنَ أَنَسٍ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ ، فَمَا مَاتَ إِلَّا وَهُوَ يَزِفُّ يَدَيْهِ . فَقِيلَ لِيُونُسَ : كَيْفَ وَصَفَ أَشْهَبُ رَفَعَ اليَدَيْنِ عَنْ مالِكٍ ؟ قَالَ : سِئِلَ أَشْهَبُ عَنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ فَكَانَ يَقُولُ : يَزِفُّ يَدَيْهِ إِذَا أَحْرَمَ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَزُكَّعَ ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . قَالَ يُونُسُ : وَحَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ قَالَ : صَحِبْتُ مالِكَ بْنَ أَنَسٍ فِي طَرِيقِ الحَجِّ ، فَلَمَّا كُنَّا ٢ بِمَوْضِعٍ - ذَكَرَهُ يُونُسُ - دَنَتْ نَاقَتِي مِنْ نَاقَتِهِ ، فَقُلْتُ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، كَيْفَ يَزِفُّ الْمُصَلِّي يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ ؟ فَقَالَ : وَعَنْ هَذَا تَسْأَلُنِي ؟ مَا أَحِبُّ أَنْ أَسْمَعَهُ مِنْكَ . ثُمَّ

(١ - ١) سقط من : ر ، ي .

(٢) في الأصل ، ر ، م : « كان » .

قال : إذا أَحْرَمَ ، وإذا أَرَادَ أَنْ يَزْكَعَ ، وإذا قال : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . قال أبو عُبَيْدَةَ : سَمِعْتُ هَذَا مِنْ يُونُسَ غَيْرَ مَرَّةٍ .

^(١) وفي « الْمُسْتَخْرَجَةِ » مِنْ سَمَاعٍ أَشْهَبَ وَابْنِ نَافِعٍ مِنْ مَالِكٍ ، قَالَ : يَزْفَعُ الْمُصَلِّيُ يَدَيْهِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَقَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . قَالَ : وَلَيْسَ الرُّفْعُ بِلَازِمٍ ، وَفِي ذَلِكَ سَعَةٌ . وَذَكَرَ الطَّبْرِيُّ قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ أَشْهَبَ ، عَنْ مَالِكٍ مِثْلَ ذَلِكَ : وَيَزْفَعُ مَنْ وَرَاءَ الْإِمَامِ لِرَفْعِهِ إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . قَالَ : وَلَيْسَ رَفْعُ الْيَدَيْنِ بِاللَّازِمِ ، وَفِي ذَلِكَ سَعَةٌ ^(١) .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ مَسْرُورَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمِيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ ، قَالَ : رَأَيْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَزْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ - أَوْ قَالَ : كُلَّمَا خَفَضَ ^(٢) وَرَفَعَ ^(٣) ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلَاتَهُ .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ ^(٣) بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ قَالَ ^(٣) : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ^(٣) بْنِ حَزْمٍ ^(٣) ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ وَسَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ الْأَعْنَاقِيُّ ^(٤) ، قَالَا : سَمِعْنَا يَحْيَى بْنَ عَمْرِو يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا الْمُضْعَبِ الزُّهْرِيَّ يَقُولُ : رَأَيْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ

(١ - ١) سقط من : ر ، ي .

(٢ - ٢) سقط من : م .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) ليس في : الأصل ، م . وفي ي : « الأعناني » . وينظر بغية الملتبس ص ٣٠٨ .

يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ : وَكَانَ عِنْدَنَا جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَائِنَا يَرْفَعُونَ أَيْدِيَهُمْ فِي الصَّلَاةِ ، عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَرَوَايَةٍ مَنْ رَوَى ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ ، وَجَمَاعَةٌ لَا يَرْفَعُونَ إِلَّا فِي الْإِحْرَامِ ، عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ ، فَمَا عَابَ هَؤُلَاءِ عَلَى هَؤُلَاءِ ، وَلَا هَؤُلَاءِ عَلَى هَؤُلَاءِ . وَسَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا عُمَرَ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ هَاشِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ : كَانَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ شَيْخَنَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي « الْمَوْطَأِ » ، وَكَانَ أَفْضَلَ مِنْ رَأْيِ وَأَفْقَهَهُمْ وَأَصَحَّهُمْ عِلْمًا وَدِينًا . فَقُلْتُ لَهُ : فَلِمَ لَا تَرْفَعُ أَنْتَ فَتَقْتَدِيَ بِكَ ؟ قَالَ لِي : لَا ، لَا أُخَالِفُ رَوَايَةَ ابْنِ الْقَاسِمِ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَدَيْنَا الْيَوْمَ عَلَيْهَا ، وَمُخَالَفَةُ الْجَمَاعَةِ فِيمَا قَدْ أُبِيحَ لَنَا لَيْسَ مِنْ شَيْمِ الْأُتَمَّةِ .

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ : الَّذِي أَخَذُ بِهِ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ أَنْ أَرْفَعُ ، عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ . قَالَ : وَلَمْ يَزُورِ أَحَدٌ عَنْ مَالِكٍ مِثْلَ رَوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي رَفْعِ الْيَدَيْنِ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ ، حَدَّثَنَا الْخَضِرُ ، حَدَّثَنَا الْأَثَرِيُّ ، قَالَ : حَضَرْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ - وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ غَرِيبٌ : رَأَيْتُكَ تَرْفَعُ يَدَيْكَ إِذَا أَرَدْتَ الرُّكُوعَ ، وَنَحْنُ عِنْدَنَا لَا نَفْعَلُ ذَلِكَ ، أَفْتَرَاهُ يَنْقُصُ مِنَ الصَّلَاةِ إِذَا لَمْ نَفْعَلْ ؟ فَقَالَ : مَا أَدْرَى ، أَمَّا نَحْنُ فَتَفْعَلُهُ .

وهو أَكْثَرُ عِنْدَنَا وَأَثْبَتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ : لَهُ
بِكُلِّ إِشَارَةِ عَشْرِ حَسَنَاتٍ ، بِكُلِّ إِصْبَعٍ حَسَنَةٌ .

قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : ^(١) « تَذْهَبُ إِلَى رَفْعِ ^(٢) الْيَدَيْنِ فِي الْقِيَامِ مِنَ الْاِثْنَتَيْنِ أَيْضًا ؟ » .
فَقَالَ : لَا ، أَنَا أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَلَا أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ
حُجْرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي الْفَاضِلَةِ ؛ حَدِيثُ عَاصِمِ بْنِ كُثَيْبٍ خِلَافُ حَدِيثِ
عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ .

قَالَ ^(٣) الْأَثَرُ : وَسَمِعْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ ^(٤) يُسْأَلُ عَنْ رَفْعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَإِذَا
رَفَعَ رَأْسَهُ ؟ فَقَالَ : وَمَنْ يَشْكُ ^(٥) فِي ذَلِكَ ؟ كَانَ ابْنُ عَمْرٍوَ إِذَا رَأَى مِنْ لَا يَرْفَعُ
حَصْبَهُ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ - يَغْنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ - قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ
ابْنُ مُسْلِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ وَاقِدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ نَافِعًا ، قَالَ : كَانَ ابْنُ عَمْرٍوَ
إِذَا رَأَى رَجُلًا لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَصْبَهُ ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْفَعُ ^(٦) . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : وَقَدْ رَوَى
غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ ابْنِ لَهْيَعَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هُبَيْرَةَ ، عَنْ مِشْرَحٍ ^(٧) بْنِ هَاعَانَ ، عَنْ
عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : لَهُ بِكُلِّ إِشَارَةِ عَشْرِ حَسَنَاتٍ ^(٨) . قَالَ : إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْمُبَارَكِ

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ ، م : « تَذْهَبُ لِرَفْعِ » .

(٢ - ٢) فِي ر ، ي : « وَسَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَرَّةً أُخْرَى » .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، م : « شَكَّ » .

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي مَسَائِلِهِ ٢٣٧/١ (٣٢٢) ، وَالْحَاكِمُ فِي الْمَعْرِفَةِ ص ٢١٨ ،
وَالسَّهْمِيُّ فِي تَارِيخِ جَرَّجَانَ ص ٤٣٣ مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بِهِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : « مَسْرُوحٌ » ، وَفِي ر : « مَسْرَحٌ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٧/٢٨ .

(٦) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ٢٩٧/١٧ (٨١٩) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهْيَعَةَ بِهِ .

التمهيد قال : عن ابنِ لَهِيْعَةَ ، عن مِشْرِحٍ ^(١) ، عن عُقْبَةَ : ليس بين ابنِ لَهِيْعَةَ ومِشْرِحٍ ^(٢) أحدٌ . ثم قال أبو عبد الله : وهؤلاء يكرهون ذلك . كالمُعْتَاطِ عَلَيْهِم ^(٣) ، يعنى أصحاب أبي حنيفة .

قال أبو بكر الأثرم : حدثنا علي بن أحمد بن القاسم الباهلي ، قال : أخبرنا عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني عياض بن عبد الله الفهري ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : لكل شيء زينة ، وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي فيها .

قال : وحدثنا سعيد بن عبيد قال : حدثنا ابن لهيعة ، عن ابن عجلان ، عن الثعمان بن أبي عياض قال : كان يقال : لكل شيء زينة ، وزينة الصلاة رفع الأيدي عند الافتتاح ، وحين يريد أن يركع ، وحين يريد أن يرفع ^(٣) .

قال أبو عمر : هذا يدلُّك على أن رفع اليدين ليس من أركان الصلاة ، ولا من الواجب فيها ، وأنه - على ما قدَّمنا في أوَّل الباب - خضوع واستكانة واستسلام وزينة الصلاة - كما وصفنا - وهو قول الجمهور . وقد روى عن الأوزاعي ، وذهب إلى ذلك الحميدي فيمن لم يرفع يديه ، على حديث ابن

(١) في الأصل : « مسروح » ، وفي ر : « مسرح » . وينظر تهذيب الكمال ٧/٢٨ .

(٢) سقط من : ر ، ي ، م .

(٣) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١١٢) من طريق ابن عجلان به .

عمر؛ أَنَّ الصَّلَاةَ فَاسِدَةٌ أَوْ نَاقِصَةٌ .

ورأى بعضهم عليه الإعادة ، وليس هذا بصحيح عندنا لما ذكرنا ؛ لأنَّ إيجاب الإعادة إيجاب فرض ، والفرائض لا تثبت إلا بحجة أو سنة لا معارض لها ، أو إجماع من الأمة .

* وقد ذكرنا فرائض الصلاة وسننها فيما تقدّم من كتابنا هذا ، ودلّلنا على ذلك من حديث أبي هريرة ، وحديث رفاعة بن رافع بما أغنى عن ذكره ههنا^(١) .

وذكر الطبري قال : حدّثنا العباس بن الوليد بن مزيد ، عن أبيه ، عن الأوزاعي ، قال : بلغنا أنَّ من السنة فيما أجمع عليه علماء الحجاز والبصرة والشام أنَّ رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حدّو منكبيه حين يكبّر لاستفتاح الصلاة ، وحين يكبّر للركوع ويهوي ساجداً ، وحين يرفع رأسه من الركوع - إلا أهل الكوفة فإنهم خالفوا في ذلك أمّتهم . قيل للأوزاعي : فإن نقص من ذلك شيئاً ؟ قال : ذلك نقص من صلاته .

وفيما أجاز لنا قاسم بن أحمد وعباس بن أضيغ ، عن محمد بن عبد الملك ابن أيمن ، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ، قال : سمعتُ أبي يقول : من رفع يديه فهو أفضل . قال : وكان يحيى بن سعيد ، وابن عُليّة ، ويزيد بن هارون يعرفون . قال : وكان ابن عُيينة رُبما فعله ، ورُبما لم يفعله . قال : وينبغي لكل

(١) سيأتي تخريجه ص ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ .

التمهيد مُصَلِّ أَنْ يَفْعَلَهُ فَإِنَّهُ مِنَ الشُّنَّةِ .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْحَسَنُ عَنْ الصَّحَابَةِ ؛
أَنَّ مَنْ رَفَعَ مِنْهُمْ لَمْ يَعْثُ عَلَى مَنْ تَرَكَه .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ
مُحَمَّدٍ الْبَزْزِيُّ الْقَاضِي بَيْغَدَادَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ^(١) ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ
سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْجُبَّارِ بْنُ وَاثِلٍ بْنِ حُجْرٍ ،
قَالَ : كُنْتُ غُلَامًا لَا أَغْقِلُ صَلَاةَ أَبِي ، فَحَدَّثَنِي ^(٢) وَاثِلُ بْنُ عُلْقَمَةَ ^(٣) ، عَنْ
أَبِي وَاثِلٍ بْنِ حُجْرٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَكَانَ إِذَا دَخَلَ
فِي الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ التَّحَفَ وَأَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي ثَوْبِهِ ، فَأَخَذَ شِمَالَهُ
بِيَمِينِهِ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَزْكَعَ أَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ ثَوْبِهِ ، ثُمَّ رَفَعَهُمَا وَكَبَّرَ وَسَجَدَ ،
وَوَضَعَ وَجْهَهُ بَيْنَ كَفَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ رَفَعَ يَدَيْهِ ، فَلَمْ يَزَلْ
يَفْعَلُهُ كَذَلِكَ حَتَّى فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ . قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ
لِلْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ ، فَقَالَ : هِيَ صَلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَعَلَهُ مَنْ فَعَلَهُ ،
وَتَرَكَهُ مَنْ تَرَكَهُ ^(٤) . فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ تَرَكَهُ ، وَلَمْ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « مَنَعَم » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٥٣/١٥ ، وَسِيرُ أَعْلَامِ النِّبَلَاءِ ١٠/٦٢٢ .
(٢ - ٣) كَذَا فِي النُّسخِ ، وَمَصَادِرُ التَّخْرِيجِ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ : مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ مِنَ الثَّقَاتِ
الْمُتَّقِينَ وَأَهْلُ الْفَضْلِ فِي الدِّينِ ، إِلَّا أَنَّهُ وَهَمَ فِي اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ ، إِذِ الْجَوَادُ يَشْرُ ، فَقَالَ : وَاثِلُ بْنُ
عُلْقَمَةَ . وَإِنَّمَا هُوَ : عُلْقَمَةُ بْنُ وَاثِلٍ . يَنْظُرُ صَحِيحُ ابْنِ حَبَانَ ١٧٥/٥ عَقِبَ الْحَدِيثِ (١٨٦٢) .
(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ٢٨/٢٢ (٦١) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مَعْمَرٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٢٣) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ
(٩٠٥) ، وَابْنُ حَبَانَ (١٨٦٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ بِهِ .

يَعْبُ عَلَيْهِ مَنْ فَعَلَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

قال أبو عمر: زِيَادَةُ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي حَدِيثِهِ رَفَعَ الْيَدَيْنِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ قَدْ عَارَضَهُ فِي ذَلِكَ ابْنُ عَمَرَ بِقَوْلِهِ: وَكَانَ لَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ . وَالشُّنُّ لَا تَثْبُتُ إِذَا تَعَارَضَتْ وَتَدَافَعَتْ . وَوَاثِلُ بْنُ حُجْرٍ إِنَّمَا رَأَاهُ أَيَّامًا قَلِيلَةً فِي قُدُومِهِ عَلَيْهِ ، وَابْنُ عَمَرَ صَحِبَهُ إِلَى أَنْ تُوُفِيَ ﷺ ، فَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ أَصَحُّ عِنْدَهُمْ ، وَأُولَى أَنْ يُعْمَلَ بِهِ مِنْ حَدِيثِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ جَمَاعَةِ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ الْقَائِلِينَ بِالرَّفْعِ .

قال أبو بكر الأثرم: قيل لأحمد بن حنبل: رَفَعَ الْيَدَيْنِ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ؟ فَذَكَرَ حَدِيثَ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ: وَلَا يَرْفَعُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ: نَحْنُ نَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ . وَقَالَ الرَّبِيعُ عَنِ الشَّافِعِيِّ: كُلُّ تَكْثِيرٍ كَانَ فِي افْتِتَاحٍ أَوْ فِي قِيَامٍ فَفِيهِ رَفْعُ الْيَدَيْنِ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَلْخِيُّ ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي عَبْدُ الْأَعْلَى ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَدِّي الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ ، قَالَ: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ: رَأَيْتُ وَهْبَ بْنَ مُنَبِّهٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَبَّرَ ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ رَفَعَ يَدَيْهِ ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ ^(١) .

التمهيد وكان طاوُس مولى ابن عمر وأيوب السخيتاني يرفعون أيديهم بين السجدةين .

وروى عن ابن عمر أنه كان يرفع في كل تكبيرة^(١) . وما فعله مالك أصح عنه ، إن شاء الله . وقد أكثر أهل العلم بالكلام في هذا الباب ، وأفرط بعضهم في غيب من لم يرفع ، ولا وجه للإكثار فيه .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أضيغ ، حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا محمد بن يزيد^(٢) الرفاعي ، قال : حدثنا داود بن يحيى بن يمان الثقة المأمون ؛ عن ابن المبارك قال : صليت إلى جنب سفيان ، وأنا أريد أن أرفع يدي إذا ركعت وإذا رفعت ، فهمت بتزكته وقلت : ينهاني سفيان ، ثم قلت : شيء أدين لله به لا أدعه .^(٣) ففعلت فلم ينهني .

وروى عن ابن المبارك قال : صليت إلى جنب أبي حنيفة ، فرفعت يدي عند الركوع وعند الرفع منه ، فلما انقضت الصلاة^(٤) قال لي : أردت أن تطير ؟ فقلت له : وهل من رفع في الأولى يريد أن يطير ؟ فسكت .

حدثنا عبد الوارث ، حدثنا قاسم ، حدثنا أحمد بن زهير ، قال : حدثنا محمد بن يزيد ، قال : حدثنا حفص بن غياث قال : سمعت سفيان الثوري يقول : إذا رأيت الرجل يعمل بعمل قد اختلف فيه وأنت ترى غيره فلا تنهه .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٥١٧ ، ٢٥٢٠) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢٧١/١ .

(٢) في النسخ : « زيد » . وينظر تهذيب الكمال ٢٤/٢٧ .

(٣ - ٣) في ي : « ففعلته فلما صلى لم » .

(٤) في الأصل ، م : « صلاتي » .

التمهيد

قال أبو عمر: اختلفت الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة ومن بعدهم في كيفية رفع اليدين في الصلاة؛ فروى عنه ﷺ أنه كان يرفع يديه مداً فوق أذنيه مع رأسه، وروى عنه أنه كان يرفع يديه خذو أذنيه، وروى عنه أنه كان يرفعهما إلى صدره، وكلها آثارٌ محفوظة مشهورة. وأثبت شيء في ذلك عند أهل العلم بالحديث حديث ابن عمر هذا، وفيه الرفع خذو المنكبين، وعليه جمهور الفقهاء بالأصبار وأهل الحديث، وقد روى عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه في الإحرام خذو منكبيه، وفي غير الإحرام دون ذلك قليلاً^(١)، وكل ذلك واسع حسن، وابن عمر روى هذا الحديث وهو أعلم بتأويله ومخرجه.

وذكر الأثر قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا عكرمة بن عمار قال: رأيت سالمًا والقاسم وطاوسًا وعطاءً ونافيًا وعبد الله بن دينار^(٢) ومكحولًا يرفعون أيديهم في افتتاح الصلاة، وعند الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع خذو المنكبين^(٣). وكان أحمد بن حنبل يختار ذلك.

قال أبو عمر: وهو اختيار مالك والشافعي وأصحابهما، وعليه العمل عند الجمهور. وأما قوله في هذا الحديث: إذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وقال: «سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد». فإن أهل العلم اختلفوا في الإمام؛ هل يقول مع سمع الله لمن حمده: ربنا ولك الحمد. أم يقتصر على:

القبس

(١) سيأتي في الموطأ (١٦٦).

(٢) في الأصل، ر، م: «الزبير». وينظر مصدر التخريج.

(٣) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١٢٤)، وينظر ص ١٤٤.

سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقَطَّ ؟ فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِمَا إِلَى أَنَّ
الإمامَ لَا يَقُولُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَإِنَّمَا يَقُولُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . لَا غَيْرَ ،
وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ قَوْلُهُ فِي الإِمَامِ :
« إِذَا رَكَعَ فَازْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَازْفَعُوا ، وَإِذَا قَالَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقُولُوا :
رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ » . وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي بَابِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ مِنْ
كِتَابِنَا هَذَا ^(١) .

وَرَوَى أَبُو صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ^(٢) ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
الإمامَ يَقْتَصِرُ عَلَى قَوْلٍ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . وَالْمَأْمُومُ يَقْتَصِرُ عَلَى : رَبَّنَا وَلَكَ
الْحَمْدُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو يَوْسَفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ :
يَقُولُ الإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ . وَقَالَ مَالِكٌ : يَقُولُهَا
الْمُتَفَرِّدُ .

وَحُجَّتُهُمْ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ هَذَا وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

وَمَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا وَلَكَ
الْحَمْدُ » ^(٣) . أَبُو هُرَيْرَةَ ، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٣٠٤) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٤ / ١٩٧ ، (٨٥٠٢) ، وَمُسْلِمٌ (٤١٥) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٠٣ ، ٦٠٤) مِنْ طَرِيقِ
أَبِي صَالِحٍ بِهِ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ ، م : « كَمَا رَوَاهُ ابْنُ عَمَرَ ، وَ » .

الحارث بن هشام وأبى سلمة بن^(١) عبد الرحمن بن عوف، عن أبى هريرة^(٢).
ومن حديث أبى سعيد المقبري عن أبى هريرة. وزواه أبو سعيد الخدري^(٣)
وعبد الله بن أبى أوفى^(٤)، كلهم زوا عن النبي ﷺ أنه كان يقول: «سمع الله
لمن حمده ربنا ولك الحمد».

° وحديثنا قاسم بن محمد، قال: حدثنا خالد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد
ابن عمرو بن منصور، قال: حدثنا محمد بن سنجر، قال: حدثنا أبو عاصم،
عن ابن أبى ذئب، عن سعيد بن أبى سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبى هريرة،
قال: كان رسول الله ﷺ إذا قال: سمع الله لمن حمده. قال: اللهم ربنا ولك
الحمد. ورفع يديه إذا ركع وإذا سجد^(٥).

وأما المأموم؛ فقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما والثوري: لا يقول
المأموم: سمع الله لمن حمده. وإنما يقول: ربنا ولك الحمد. فقط. وقال
الشافعي: يقول المأموم: سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد. كما يقولها

- (١) في الأصل، م: ٤٥.
(٢) سيأتي تخريجه ص ١٦٣، ١٦٤ من طريق أبى بكر وأبى سلمة، وسيأتي في الموطأ (١٦٤) من
طريق أبى سلمة.
(٣) أخرجه أحمد ٣٤٣/١٨، ٣٤٤ (١١٨٢٧، ١١٨٢٨)، ومسلم (٤٧٧)، وأبو داود
(٨٤٧).
(٤) أخرجه أحمد ٤٥١/٣١ (١٩١٠٤)، ومسلم (٤٧٦)، وأبو داود (٨٤٦).
(٥ - ٥) ليس في: الأصل، م.
والحديث سيأتي تخريجه ص ١٦٧.

١٦٢ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيٍّ

ابْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، أَنَّهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ .

التعميد الإمام والمُنْفَرِدُ تَأْسِيًا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَاتِّبَاعًا لِفِعْلِ إِمَامِهِ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ عَنْ أَنَسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ لِمَالِكٍ فِي ذَلِكَ عَلَى الشَّافِعِيِّ ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هَلْهُنَا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ ^(١) .

وَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ رَوَاةِ « الْمَوْطَأِ » خِلَافًا فِي إِسْرَالِ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَرَوَاهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ أَبِيهِ . وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ بْنُ نَجِيحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . وَلَا يَصِحُّ فِيهِ إِلَّا مَا فِي « الْمَوْطَأِ » ، مَرْسَلٌ . وَقَدْ أَخْطَأَ فِيهِ أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ الْقُرْقُوسَانِيُّ ؛ فَرَوَاهُ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٠٢) ، وبرواية أبي مصعب (٢٠٥) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٣٨٧) ، والشافعي ١/ ١١٠ ، وعبد الرزاق (٢٤٩٧) ، والبيهقي ٦٧/٢ من طريق مالك به .

(٢) بعده في ر ، ي : « أبي » . وينظر لسان الميزان ٤١٣/٣ .

عن مالك، عن الزهرى، عن سالم، عن أبيه. ولا يصح فيه هذا الإسناد، والصواب عندهم ما فى «الموطأ».

أما معنى هذا الحديث، فقد تقدّم القول فيه فى باب ابن شهاب، عن أبى سلمة^(١). وأما الآثار التى رويت مسندة فى معنى هذا الحديث فكثيرة، ونحن نذكر منها ما يقف به الناظر فى كتابنا هذا على المراد إن شاء الله.

وحدثنى محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا سويد بن نصر، قال: حدثنا عبد الله بن المبارك، عن يونس، عن الزهرى، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة حين استخلفه مروان على المدينة، كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر، ثم يكبر، ثم يرفع، فإذا رفع رأسه من الركوع، قال: سميع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. ثم يكبر حين يهوى ساجداً، ثم يكبر حين يقوم من الاثنيتين بعد التشهد، ثم يفعل مثل ذلك حتى يقضى صلاته، فإذا قضى صلاته وسلم أقبل على أهل المسجد فقال: والذى نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ^(٢).

وروى هذا الحديث الليث، عن عقیل، عن ابن شهاب، عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ.

(١) سياتى ص ١٩٠ - ١٩٨.

(٢) النسائى (١٠٢٢)، وفى الكبرى (١٠٩٦). وأخرجه ابن حبان (١٧٦٧) من طريق ابن المبارك به.

ذكره البخاري^(١)، عن ابن بكير، عن الليث .

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال : حدثنا محمد بن بكر، قال : حدثنا أبو داود، قال : حدثنا عمرو بن عثمان، قال : حدثني أبي وبقية، عن شعيب، عن الزهري، قال : أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة، أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها، فيكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول : سميع الله لمن حمده . ثم يقول : ربنا ولك الحمد . قبل أن يسجد، ثم يقول : الله أكبر . حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يقوم من الجلوس في اثنتين، فيفعل ذلك في كل ركعة حتى يفرغ من الصلاة، ثم يقول حين ينصرف : والذي نفسى بيده إني لأقربكم شبيهاً بصلاة رسول الله ﷺ، إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا^(٢) .

قال أبو داود : هذا الكلام الأخير يجعله مالك والزبيدي وغيرهما عن الزهري، عن علي بن حسين . ووافق عبد الأعلى، عن معمر، شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري .

(١) البخاري (٧٨٩) .

(٢) أخرجه البيهقي ٦٧/٢ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (٨٣٦) . وأخرجه البخاري (٨٠٣) ، والبيهقي ٦٧/٢ من طريق شعيب به .

التمهيد

أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ ، حَدَّثَنَا ^(١) دَاوُدُ بْنُ عَمْرِو الضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ يُزَيْدٍ ^(٢) بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا عَلَيَّ يَوْمَ الْجَمَلِ صَلَاةً أَذْكُرُنَا بِهَا صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؛ كَانَ يَكْبُرُ فِي كُلِّ خَفِضٍ وَرَفِعٍ ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ . قَالَ أَبُو مُوسَى : فَإِمَّا نَسِينَاهَا ، وَإِمَّا تَرَكْنَاهَا عَمْدًا ^(٣) . خَالَفَ سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِسْرَائِيلُ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ ^(٤) الْأَسْوَدِ بْنِ يُزَيْدٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، قَالَ : لَقَدْ ذَكَّرْنَا عَلَيَّ صَلَاةً كُنَّا نَصَلِّيُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَإِمَّا نَسِينَاهَا ، وَإِمَّا تَرَكْنَاهَا عَمْدًا ؛ فَكَانَ يَكْبُرُ كُلَّمَا رَفَعَ ، وَكُلَّمَا وَضَعَ ، وَكُلَّمَا سَجَدَ ^(٥) .

القبس

.....

(١) بعده في ر : «أبو». وينظر سير أعلام النبلاء ١٤ / ٤٤٠.

(٢) في النسخ ، ومصادر التخریج : «يزيد». والمثبت من تهذيب الكمال ٤ / ٥٢ ، وتحفة الأشراف (٨٩٨٢) .

(٣) ذكره الدارقطني في العلل ٧ / ٢٢٣ عن أبي الأحوص ، وأخرجه ابن أبي شيبة ١ / ٢٤١ ، وابن ماجه (٩١٧) ، والطحاوي في شرح المعاني ١ / ٢٦٧ من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي إسحاق به .

(٤ - ٥) ليس في : الأصل ، م .

(٥) أخرجه أحمد ٣٢ / ٢٤٤ (١٩٤٩٤) ، والبخار (٣٠٠٨ ، ٣٠٠٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ١ / ٢٢١ ، والدارقطني في العلل ٧ / ٢٢٤ من طريق إسرائيل به .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَادٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: جَمِيعًا: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ مَطْرُفٍ، قَالَ: صَلَّيْتُ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ وَانصَرَفْنَا أَخَذَ عِمْرَانُ يَدِي فَقَالَ: لَقَدْ ذَكَّرَنِي هَذَا صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، أَوْ^(١) لَقَدْ صَلَّيْنَا هَذَا مِثْلَ صَلَاةِ مُحَمَّدٍ ﷺ^(٢).

وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ، أَنَّهُ جَمَعَ قَوْمَهُ، فَقَالَ: اجْتَمِعُوا حَتَّى أَصَلِّيَ بِكُمْ^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ، م: «و».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ١٣٤/٢، ١٣٥ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ بِهِ، وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٨٣٥). وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٧٢/٣٣، ٢٠١ (١٩٩٥٢، ١٩٩٩٥)، وَابْنُ خَرَّابٍ (٨٢٦)، وَالتَّطَبُّرَانِيُّ ١٨/١٢٥، ١٢٦ (٢٥٧) مِنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٨٦٥)، وَأَحْمَدُ ١٧٢/٣٣، ٢٠١ (١٩٩٥٢، ١٩٩٩٥)، وَابْنُ خَرَّابٍ (٧٨٦)، وَمُسْلِمٌ (٣٩٣)، وَالتَّنَسَائِيُّ (١٠٨١، ١١٧٩) مِنْ طَرِيقِ حَمَادٍ بِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، ي، م: «لَكُمْ».

صلاة رسول الله ﷺ . فاجتمعوا ، فصلّى بهم^(١) صلاة الظهر ؛ فكبر بهم
اثنين وعشرين تكبيرةً سوى تكبيرة الافتتاح ؛ يكبر إذا سجد ، وإذا رفع
رأسه ، وقرأ في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب - أو قال : أمّ القرآن -
وأسمع من يليه^(٢) .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدّثنا سعيد بن السكين ، قال : حدّثنا
محمد بن يوسف ، قال : حدّثنا البخاري ، قال : حدّثنا عمرو بن عوف^(٣) ، قال :
حدّثنا هشيم ، عن أبي بشر ، عن عكرمة ، قال : صليت خلف شيخ بمكة
فكبر^(٤) اثنين وعشرين تكبيرةً ، فقلت لابن عباس : إنه أحمق . فقال : ثكلتك
أمك ، سنة أبي القاسم ﷺ^(٥) .

قال البخاري^(٦) : وحدّثنا آدم ، قال : حدّثنا ابن أبي ذئب ، عن سعيد
المقبري ، عن أبي هريرة ، قال : كان النبي ﷺ إذا قال : «سمع الله لمن

- (١) في الأصل ، ي ، م : «لهم» .
(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٤٩٩) ، وأحمد ٥٢٩/٣٧ ، ٥٣٢ (٢٢٨٩٣ ، ٢٢٨٩٨) من طريق
قناة به .
(٣) في النسخ : «ميمون» . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ١٧٧/٢٢ .
(٤) ليس في : الأصل ، ر ، م .
(٥) البخاري (٧٨٧) . وأخرجه ابن أبي شيبة ١/٢٤١ ، وأبو يعلى (٢٤٧٨) ، وابن خزيمة (٥٧٧) ،
والطحاوي في شرح المعاني ٢٢١/١ من طريق هشيم به .
(٦) البخاري (٧٩٥) .

التمهيد حمده». قال : «اللهم ربنا ولك الحمد». وكان النبي ﷺ إذا ركع وإذا رفع رأسه يكبر ، وإذا قام من السجدين قال : «الله أكبر» .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن محمد البرقي ، قال : حدثنا أبو معمر ، قال : حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا ليث ، عن عبد الرحمن - يعني الأصم - عن أنس بن مالك قال : صليْتُ خلف رسول الله ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان ، فكلُّهم يكبر إذا رفع رأسه وإذا خفَّضه ^(١) .

قال أبو عمر : إنما ذكرنا هذا الخبر لأنه معارض لما روى عن عمر بن الخطاب ، أنه كان لا يُتم التكبير ، وقد كان عمر بن عبد العزيز ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وسعيد بن جبيرة لا يُمون التكبير ^(٢) .

حدثنا خلف بن القاسم ، قال : حدثنا أبو الميمون البجلي بدمشق ، قال : حدثنا أبو زرعة ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن إبراهيم ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز ، عن الزهري ، قال : قلت لعمر بن عبد العزيز : ما يمنعك أن تُتم التكبير ، وهذا عاملك عبد الحميد بن عبد الرحمن يُتمه ؟ قال : تلك الصلاة الأولى ، وأبى أن يقبل مني ^(٣) . ومن حديث شعبة ، عن

(١) أخرجه الحارث بن أبي أسامة (١٧١- بغية) من طريق ليث به ، وأخرجه الطيالسي (٢١٨٩) ، وأحمد (١٩/ ٢٨٠ ، ٣٥٢) (١٢٢٥٩ ، ١٢٣٤٩) ، والنسائي (١١٧٨) من طريق عبد الرحمن الأصم به .
(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٥١١ - ٢٥١٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/ ٢٤٢ .
(٣) تاريخ أبي زرعة ١/ ٥٢٠ .

الحسين بن عمران الهاشمي، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه،
قال: صليت مع النبي ﷺ، فكان لا يُتَمُّ التكبير.

ذكره ابن أبي شيبة^(١)، عن أبي داود الطيالسي، عن شعبة.

ورواه محمود بن غيلان، عن أبي داود، عن شعبة، عن الحسين بن
عمران، قال: سمعتُ سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي يحدث عن أبيه، أنه صلى
خلف النبي ﷺ، فكان لا يكبر إذا خَفَضَ^(٢). يعني بين السجدة. ورواه أبو
عاصم وعمر بن مرزوق، عن شعبة، عن الحسين بن عمران، عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، أنه صلى مع النبي ﷺ فلم يكن يُتَمُّ التكبير^(٣).
هذا لفظ أبي عاصم، واتفقا على عبد الله بن عبد الرحمن. وأما ابن أبي شيبة
ومحمود بن غيلان فقالا فيه: سعيد بن عبد الرحمن. وعبد الله وسعيد أخوان،
وكلاهما يروى عن أبيه عبد الرحمن بن أبزي. وروى هذا الخبر بُنْدَارٌ، عن أبي
داود الطيالسي، عن شعبة، عن الحسين بن عمران، عن ابن عبد الرحمن بن
أبزي، عن أبيه قال: صليت مع النبي ﷺ فلم يُتَمِّ التكبير. وصليت^(٤) مع عمر
ابن عبد العزيز فلم يُتَمِّ التكبير^(٥).

(١) ابن أبي شيبة ٢٤١/١، ٢٤٢.

(٢) الطيالسي (١٣٨٣). وأخرجه البخاري في تاريخه ٣٠٠/٢ عن محمود به.

(٣) أخرجه ابن سعد ٤٦٢/٥ من طريق أبي عاصم به، وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٢٠/١ من طريق عمرو بن مرزوق به.

(٤) أي: الحسن بن عمران. ينظر التاريخ الكبير ٣٠١/٢.

(٥) أخرجه البخاري في تاريخه ٣٠٠/٢، ٣٠١، وأبو داود (٨٣٧) عن بُنْدَار به.

وذكره ابن أبي شيبة^(١)، قال : حدثنا جرير، عن منصور، عن إبراهيم، قال : أول من نقص التكبير زياد.

أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، حدثنا أبو علي الحسن بن سلمة بن الملعلي، حدثنا أبو محمد بن الجارود، حدثنا إسحاق بن منصور قال : سمعت أحمد بن حنبل يقول : يُروى عن ابن عمر، أنه كان لا يكبر إذا صلى وحده. قال : وكان قتادة يكبر إذا صلى وحده. قال أحمد : وأحب إلي أن يكبر من صلى وحده في الفرض، فأما التطوع فلا. قال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد : ما الذي نقصوا من التكبير؟ قال : إذا انحط إلى السجود من الركوع، وإذا أراد أن يسجد السجدة الثانية من كل ركعة. قال إسحاق بن منصور : وقال لي إسحاق بن راهويه : نقصان التكبير هو إذا انحط إلى السجود فقط.

وقد ذكرنا نقصان التكبير، ومضى القول في ذلك في باب ابن شهاب، عن أبي سلمة^(٢) بما فيه شفاء إن شاء الله.

وقرأت على سعيد بن نصر، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال : حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، قال : حدثنا محمد بن سابق، قال : حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن^(٣) الأسود، عن أبيه وعلقمة، عن عبد الله بن

(١) ابن أبي شيبة ٢٤٢/١.

(٢) سيأتي ص ١٩٠ - ١٩٨.

(٣) ليس في الأصل، ي، م.

مسعود قال : كان رسول الله ﷺ يكبر في كل ركوع وسجود ، ورفع ووضع ، وأبو بكر وعمر ، ويسلمون عن^(١) أيماهم وعن شمائلهم : «السلام عليكم ورحمة الله»^(٢) .

وروى أشهب ، عن مالك ، أنه سمعه يحدث عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ، أنه كان يكبر كلما خفص ورفع ، ويخفص بذلك صوته^(٣) . انفرد به أشهب بهذا الإسناد موقوفاً ، وذكره الدارقطني عن أبي بكر النيسابوري ، عن يونس ، عن أشهب^(٤) . وقد روى عن ابن عمر مسنداً ما يرد قول من قال عنه ، أنه كان لا يؤتم التكبير ؛ لأنه محال أن يكون عنده في ذلك عن النبي ﷺ شيء ويخالفه ولو كان مبأخاً ، ولا سيما ابن عمر .

حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدثنا روح بن عبادة ، قال : حدثنا ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن يحيى ، عن محمد بن يحيى بن حبان ، عن عمه واسع ، أنه سأل عبد الله بن عمر عن صلاة رسول الله ﷺ ، فقال : «الله أكبر» . كلما وضع وكلما رفع ، ثم يقول : «السلام عليكم ورحمة الله» . عن يمينه ، و : «السلام عليكم ورحمة الله» .

(١) في ر ، ي ، م : «على» .
(٢) أخرجه أحمد ٨١/٧ ، ٢٦٦ (٣٩٧٢ ، ٤٢٢٤) ، والبيهقي ١٧٧/٢ من طريق إسرائيل به .
(٣) سيأتي ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٤) في ر ، ي ، م : «ابن شهاب» . وينظر تهذيب الكمال ٥١٣/٣٢ .

التمهيد عن يساره^(١) .

قال أبو عمر: وللقول في أحاديث التسليمتين والتسليمة الواحدة موضع غير هذا، والتكبير كله في الصلاة سنة مسنونة لا ينبغي تركها، وكذلك قال أبو بكر الأبهري في ذلك؛ قال: والشئ في الصلاة خمس عشرة سنة؛ أولها الإقامة، ورفع اليدين، والسورة مع أم القرآن، والتكبير كله سوى تكبيرة الإحرام. وذكر سائرهما، كما قد ذكرناه عنه في باب ابن شهاب عن أبي سلمة^(٢)، فإن ترك التكبير كله أو بعضه تارك وكبر تكبيرة الإحرام، فإن أهل العلم مختلفون في ذلك؛ والذي عليه جمهور العلماء وجماعة الفقهاء أنه لا شيء عليه إذا كبر تكبيرة الإحرام، إلا أنه عندهم مسيء لا يحمّد له فعله، ولا ينبغي أن يفعل ذلك ولا يتعمّده، وإن فعله ساهيًا سجد لسهوّه عند غير الشافعي؛ فإنه لا يرى السجود إلا في السهو عن عمل البدن لا عن الذكر، فإن لم يفعل لم تبطل صلاته. وحثّهم في ذلك ما ذكرناه من الآثار عن النبي ﷺ وعن جماعة من الصحابة في تركهم التكبير المذكور، دون أن يعيب بعضهم على بعض ذلك. وهذه المسألة^(٣) تعدّ من المسائل التي ترك فيها مالك العمل للحديث، وأما وجوب تكبيرة الإحرام دون

القبس

(١) أخرجه أحمد ٤٥٣/١٠ (٦٣٩٧)، وأبو يعلى (٥٧٦٤)، وابن خزيمة (٥٧٦) من طريق روح به .

(٢) سيأتي ص ١٩٢ .

(٣) في ر، ي، م: «المسائل» .

غيرها من التكبير، فلقوله ﷺ: «تحريرها التكبير». وأثبت شيء في ذلك عندي أيضا ما حدثناه محمد بن خليفة^(١)، قال: حدثنا محمد بن الحسين، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، قال: حدثنا قتيبة ابن سعيد، قال: حدثنا بكر بن مضر، عن ابن عجلان، عن علي بن يحيى الزرقني، عن أبيه، عن عمه، وكان بدريا، قال: كنا مع رسول الله ﷺ إذ دخل رجل، فقام ناحية المسجد فصلى، ورسول الله يرمقه ولا يشعر، ثم انصرف فأتى رسول الله ﷺ فسلم، فرد عليه السلام، ثم قال: «ارجع فصل، فإنك لم تصل». قال: لا أدري في الثانية أو في الثالثة. قال: والذي أنزل عليك الكتاب، لقد جهدت وحرصت، فعلمني وأرني. فقال له: «إذا أردت أن تصل فتوضأ فأحسب الوضوء، ثم استقبل القبلة، ثم كبّر، ثم اقرأ، ثم اركع حتى تطمئن راکعا، ثم ارفع حتى تعتدل^(٢) قائما، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، ثم ارفع حتى تطمئن^(٣) قاعدا، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا، فإذا صنعت ذلك فقد قضيت صلاتك، وما انتقصت من ذلك فإنما انتقصته من صلاتك^(٤)».

(١) في الأصل: «خلف». وينظر جذوة المقتبس ص ٥٤.

(٢) في م: «تعتدل».

(٣) في الأصل، ي: «تطمئن».

(٤) أخرجه البيهقي ٣٧٣/٢ من طريق بكر بن مضر به، وأخرجه الشافعي ١/١٠٢، والبخاري في تاريخه ٣/٣٢٠، ٣٢١، وفي جزء القراءة (١٠١ - ١٠٣) من طريق ابن عجلان به.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ، قال :
 حدثنا بكر بن حماد، قال : حدثنا مسدد، قال : حدثنا يحيى، عن ابن
 عجلان، قال : حدثني علي بن يحيى بن خلاد، عن أبيه، عن عمه، وكان
 بدريًا، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في المسجد، فدخل رجل فصلّي في
 ناحية المسجد، وجعل رسول الله ﷺ يرمقه، فصلّي ثم جاء فسلم، فردّ
 عليه السلام، وقال : «ارجع فصلّ، فإنك لم تصلّ». فعل ذلك ثلاث
 مرات، فقال في الثانية أو في الثالثة : والذي بعثك بالحق لقد اجتهدت في
 نفسي، فعلمني وأرني. فقال : «إذا أردت أن تصلّي فوضأ، فأحسن
 وضوءك، ثم استقبل القبلة، ثم كبر، ثم اقرأ، ثم اركع حتى تطمئنّ راکعًا،
 ثم ارفع حتى تطمئنّ قائمًا، ثم اسجد حتى تطمئنّ ساجدًا، ثم قم»^(١) وذكر
 الحديث .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال : حدثنا محمد بن معاوية، قال : حدثنا
 أحمد بن شعيب، قال : حدثنا محمد بن المثنى، قال : حدثنا يحيى، قال :
 حدثنا عبيد الله بن عمر، قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه،
 عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ دخل المسجد، فدخل رجل فصلّي^(٢) .

(١) أخرجه البخاري في جزء القراءة (١١١)، والطبراني (٤٥٢٣) من طريق مسدد به، وأخرجه
 أحمد ٣٣٣/٣١ (١٨٩٩٧)، والبخاري (٣٧٢٦)، وابن حبان (١٧٨٧) من طريق يحيى بن سعيد
 به .

(٢) النسائي (٨٨٣)، وفي الكبرى (٩٥٨) . وأخرجه مسلم (٤٥/٣٩٧)، وأبو داود (٨٥٦)،
 وأبو عوانة (١٦٠٩) من طريق ابن المثنى به، وأخرجه أحمد ٤٠٠/١٥ (٩٦٣٥)، والبخاري =

فذكر مثله بمعناه .

وهذا الحديث ذكر فيه رسول الله ﷺ فرائض الصلاة دون سننها ، وليس فيها ذكر تكبير غير تكبيرة الإحرام ، ففي ذلك أوضح الدلائل على وجوب تكبيرة الإحرام ، وسقوط ما سواها من التكبير من جهة الفرض ، وهي تشهد لصحة رواية من روى : «تحريمها التكبير» . وهو حديث روى من وجوه ؛ من حديث علي بن أبي طالب ، وحديث أبي سعيد الخدري^(١) ، وأحسنها حديث علي ، وسنذكره فيما بعد من هذا الباب ، إن شاء الله . وكان ابن القاسم يقول : من أسقط من التكبير في الصلاة ثلاث تكبيرات فما فوقها سجد للسهو قبل السلام ، فإن لم يسجد بطلت صلاته . وهذا يدل على أن عظم التكبير عنده^(٢) في الصلاة^(٣) فرض ، وأن اليسير منه متجاوز عنه نحو التكبيرة والتكبيرتين ، وقال أصبغ بن الفرّج وعبد الله بن^(٤) الحكم من رأيه : ليس على من لم يكبر في الصلاة من أولها إلى آخرها شيء إذا كبر تكبيرة الإحرام ، ولو فعل ذلك أحد ساهيًا استحب له سجود السهو ، فإن لم يسجد^(٥) فلا شيء عليه . قالوا : ولا ينبغي لأحد أن يترك التكبير عامدًا ؛ لأنه

= (٧٥٧) ، والترمذي (٣٠٣) من طريق يحيى بن سعيد به .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٩/١ ، وابن ماجه (٢٧٦) ، والترمذي (٢٣٨) عن أبي سعيد .

(٢ - ٢) في الأصل ، م : «وجملته» .

(٣) بعده في ر ، ي : «عبد» . وينظر تاريخ علماء الأندلس ٢٢٠/١ .

(٤) في ر : «يفعل» .

التمهيد سنة من سنن الصلاة، فإن فعل فقد أساء وصلاته ماضية. وعلى هذا القول جماعة فقهاء الأمصار من الشافعيين والكوفيين وأهل الحديث.

واختلف الفقهاء في تكبيرة الإحرام؛ فذهب مالك في أكثر الروايات عنه والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم إلى أن تكبيرة الإحرام فرض واجب من فروض الصلاة، و«الحجة لهم» الحديث الذي ذكرنا، من حديث أبي هريرة ورفاعة بن رافع جميعاً، عن النبي ﷺ أنه قال للرجل: «إذا أردت الصلاة، فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة، ثم كبّر، ثم اقرأ، ثم اركع». وذكر الحديث، فعلمه ما كان واجباً، وسكت له عن رفع اليدين،^(١) وعن التكبير في كل خفض ورفع^(٢)، وعن سائر الذكر المسنون والمستحب، فبان بذلك أن تكبيرة الإحرام واجب فعلها في الصلاة،^(٣) مع قوله ﷺ: «تحريم الصلاة التكبير، وتحليلها التسليم».

أخبرنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن محمد بن الحنفية، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: «مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير،

(١ - ١) في ر، ي، م: «حجتهم عندي».

(٢ - ٢) سقط من: ر، ي، م.

(٣ - ٣) في ر، ي: «وقد روى عن النبي ﷺ من حديث علي بن أبي طالب وغيره أنه قال».

وتحليلها التسليم^(١).

أخبرنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا^(٢) «ابن عباد» ، قال : سمعتُ وكيعاً يقول : إذا رأيت الرجل لا يقيم تكبيرة الإحرام ، فأى شيء ترجو منه ؟ وقال عبد الرحمن بن مهدي : لو افتتح الرجل صلاته بسبعين اسماً من أسماء الله عز وجل ولم يكبر تكبيرة الإحرام لم يجزه ، وإن أحدث قبل أن يسلم لم يجزه . وهذا تصحيح من عبد الرحمن بن مهدي لحديث : «تحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم» . وتدين منه به ، وهو إمام فى علم الحديث ، وقال الزهرى^(٣) والأوزاعى وطائفة أيضاً^(٤) : تكبيرة الإحرام ليست بواجبة .

وقد روى عن مالك فى المأموم ما يدل على هذا القول ، ولم يختلف قوله فى الإمام والمنفرد ؛ أن تكبيرة الإحرام واجبة عليه ، وأن الإمام إذا لم يكبرها بطلت صلاته وصلاة من خلفه فرضاً . وهذا^(٥) يقضى على قوله فى المأموم ،

- (١) أبو داود (٦١ ، ٦١٨) . وأخرجه أحمد ٢٩٢/٢ (١٠٠٦) ، وابن ماجه (٢٧٥) ، والترمذى (٣) من طريق وكيع به .
 (٢ - ٢) فى الأصل : «زهير بن عمار» ، وفى م : «هشام بن عمار» . وهو زهير بن عباد الرؤاسى . وينظر الجرح والتعديل ٥٩١/٣ ، وسير أعلام النبلاء ٤٤٥/١٣ .
 (٣) ينظر الأوسط لابن المنذر ٧٧/٣ ، وفتح البارى ٢١٧/٢ ، ٢١٨ .
 (٤) ليس فى : الأصل .
 (٥ - ٥) فى ي : «نقض عليه فى» .

فافهم . والصحيح عندي قول من ^(١) قال بوجوب ^(٢) تكبيرة الإحرام ^(٣) فرضاً على ما ^(٤) ذكرنا . وبالله التوفيق .

واختلف الفقهاء في حال تكبيرة الإمام ^(٥) والمأموم في تكبيرة ^(٦) الإحرام ؛ فذكر ابن خوازينداده ، قال : قال مالك : إذا كبر الإمام كبر المأموم بعده ، ويكره له أن يكبر في حال تكبيره ، وإن كبر في حال تكبيره أجزأه ، وإن كبر قبله لم يُجزئه . قال : وقال أبو حنيفة ، وزفر ، ومحمد ، والثوري ، و ^(٧) عبيد الله بن الحسن : يكبر مع تكبير الإمام . قال محمد بن الحسن : فإن فرغ المأموم من التكبير قبل الإمام لم يُجزئه . وقال الثوري : يُجزئه . وقال أبو يوسف ، والشافعي في أشهر قوليه : لا يكبر المأموم حتى يفرغ الإمام من التكبير . وقال أصحاب الشافعي : إن كبر قبل الإمام أجزأه . وعندهم أنه لو افتتح الصلاة لنفسه ثم أراد أن يدخل في صلاة الإمام كان ذلك له ، على أحد قولي الشافعي ، وقالت طائفة من أصحاب داود وغيرهم : إن تقدم جزء من تكبيرة المأموم في الإحرام تكبيرة الإمام لم يُجزئه ، وإنما يُجزئه أن يكون تكبيره في الإحرام بعد إمامه . وإلى هذا ذهب الطحاوي ،

(١ - ١) في ر ، ي ، م : «أوجب» .

(٢ - ٢) في ر ، ي ، م : «بما» .

(٣) في الأصل : «الإحرام» .

(٤) سقط من : ر ، ي ، م .

(٥ - ٥) في ي : «عبد الله بن الحسن» ، وفي م : «عبيد الله بن الحسين» . وينظر تهذيب الكمال

التمهيد

واحتج بأن المأموم إنما أمر أن يدخل في صلاة الإمام بالتكبير، والإمام إنما يصير داخلًا فيها بعد الفراغ من التكبير، فكيف يصح دخول المأموم في صلاة لم يدخل فيها إمامه بعد؟! واحتج أيضًا لمن أجاز من أصحابه تكبيرهما معًا بقوله ﷺ في حديث أبي موسى وغيره: «إذا كبر الإمام فكبروا»^(١). قال: وهذا يدل على أنهم يكبرون معًا؛ لقوله: «إذا ركع فاركعوا». وهم يركعون معًا، والقول الأول^(٢) عنده أصح، وهو قول أبي يوسف وأحد قولي الشافعي.

واختلفوا في الوقت الذي يكبر فيه الإمام للإحرام؛ فقال مالك والشافعي، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن: لا يكبر حتى يفرغ المؤذن من الإقامة وبعد أن تعدل الصفوف ويقوم الناس مقاماتهم. والحجة لهم حديث أنس: أقبل علينا رسول الله ﷺ قبل أن يكبر في الصلاة فقال: «أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري»^(٣). وعن عمر^(٤) وعثمان^(٥) مثل هذا في تأخير التكبير للإحرام حتى تفرغ الإقامة، وتستوى الصفوف.

القيس

(١) أخرجه الطيالسي (٥١٩)، وأحمد ٤٣٥/٣٢ (١٩٦٦٥)، ومسلم (٤٠٤).

(٢) سقط من: ر.

(٣) أخرجه أحمد ٦٩/١٩ (١٢٠١١)، والبخاري (٧١٨، ٧٢٥)، ومسلم (٤٣٤).

(٤) سيأتي في الموطأ (٣٧٦).

(٥) سيأتي في الموطأ (٣٧٧).

وقال أبو حنيفة، والثوري، وزُفَرُ: لا يكبِّرُ الإمامُ إلا^(١) قبل فراغ المؤذن من الإقامة. ويستحسنون أن يكون تكبيرُ الإمام في الإحرام إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة. وحجَّتهم حديثُ الثوري، عن عاصم الأحول، عن أبي عثمان النهدي، عن بلال، قال: قلت: يا رسول الله، لا تسبقني بآمين.

أخبرنا عبدُ الله بنُ محمد، حدثنا محمد بنُ بكر، حدثنا أبو داود، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن بلال، أنه قال: يا رسول الله، لا تسبقني بآمين^(٢). قالوا: وهذا يدلُّ على أنه كان يكبِّرُ قبل فراغ بلال^(٣) من الإقامة.

واختلفوا في حين قيام المأموم إلى الصلاة؛ فكان مالك لا يُحْدُ في ذلك حدًّا، وقال: لم أسمع فيه بحدٍّ، وأرى^(٤) أن ذلك على قدر طاقة الناس؛ لاختلافهم في أحوالهم؛ فمنهم الخفيف والثقل. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يكن الإمام معهم في المسجد، فإنهم لا يقومون حتى يزوا الإمام. وهو قولُ الشافعي وداود، وحجَّتهم حديثُ أبي قتادة الأنصاري عن النبي ﷺ، أنه

(١) ليس في: الأصل، م.

(٢) أبو داود (٩٣٧). وأخرجه عبد الرزاق (٢٦٣٦)، وابن خزيمة (٥٧٣)، والطبراني (١١٢٤)، والبيهقي ٥٦/٢ من طريق سفيان الثوري به.

(٣) في الأصل: «رأى».

قال : « إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تزوني » .^(١) وهو حديث ثابت صحيح ؛ رواه يحيى بن أبي كثير ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ . رواه عن يحيى جماعة ؛ منهم أيوب السخيتاني ، والحجاج الصواف^(٢) ، ومعمّر بن راشد^(٣) ، وشيبان ؛ ذكره البخاري^(٤) ، عن أبي نعيم ، عن شيبان . ورواه ابن عيينة ، عن معمر^(٥) ، وحدث به مسدد وغيره ، عن حماد بن زيد ، عن أيوب والحجاج جميعاً ، عن يحيى بن أبي كثير^(٥) .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : إذا كان الإمام معهم في المسجد فإنهم يقومون في الصف إذا قال المؤذن : حي على الفلاح . وقال الشافعي وأصحابه وداود : البدأ في القيام إلى الصلاة أولى في أول أخذ المؤذن في الإقامة ؛ لأنه بدأ إلى فعل بر . وليس في ذلك شيء محدود عندهم . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : سألت أبي عن الإمام ؛ أيكبر إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة . أو حيث يفرغ من الإقامة ؟ فقال : حديث أبي قتادة ، عن النبي ﷺ : « إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تزوني » . وقد روى عن عمر أنه كان يبعث إلى الصفوف فإذا استوث كبر ، وحديث : لا تسبقني بآمين .

(١ - ١) سقط من : ر ، ي .

(٢) أخرجه أحمد ٢٧٨/٣٧ (٢٢٥٨٧) ، ومسلم (٦٠٤) ، وابن حبان (٢٢٢٢) من طريق حجاج

٤ .

(٣) البخاري (٦٣٨) .

(٤) أخرجه الحميدي (٤٢٧) ، ومسلم (٦٠٤) من طريق ابن عيينة به .

(٥) أخرجه أبو نعيم في المستخرج (١٣٤١) من طريق مسدد به .

التمهيد وأرجو ألا يضيق ذلك إن شاء الله ، وقال أبو بكر الأثرم : قلت لأحمد بن حنبل : حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ : «إذا أُقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» . فقال : أنا أذهب إلى حديث أبي هريرة ؛ رواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ وقد أُقيمت الصفوف ، فأقبل يمشي حتى أتى مقامه ، فذكر أنه لم يغتسل . ولا أدفع حديث أبي قتادة . وقال : حديث أبي هريرة إسناده جيد .

قال أبو عمر : قد تقدم حديث أبي هريرة في باب إسماعيل بن أبي حكيم في الجنب يصلّي بالقوم وهو ناس^(١) ، كما ذكر محمد^(٢) الزبيدي ، ويونس ، ومعمّر ، والأوزاعي ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . وقد ذكرنا الاختلاف فيه عن الزهري في باب إسماعيل بن أبي حكيم ، وذكر الأثرم ، قال : حدثنا الحسن بن عرفة ، قال : حدثنا إسماعيل ابن عياش ، عن عمرو بن مهاجر قال : رأيت عمر بن عبد العزيز ، ومحمد ابن كعب القرظي ، وسالم بن عبد الله ، وأبا قلابة ، وعراك بن مالك الغفاري ، ومحمد بن مسلم الزهري ، وسليمان بن حبيب ، يقومون إلى الصلاة في أول بدء من الإقامة .

وحدثنا أحمد بن قاسم ، قراءة مني عليه ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ،

(١) تقدم تخريجه في ٣/٣٥٩ ، ٣٦٠ .

(٢) في الأصل : «أحمد» . وينظر تهذيب الكمال ٢٦/٥٨٦ .

قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ الصُّوفِيُّ ^(١) ، قال : حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَارِجَةَ ، قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَهَاجِرٍ ، قال : سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ : إِذَا سَمِعْتَ النِّدَاءَ بِالْإِقَامَةِ ، فَكُنْ أَوَّلَ مَنْ أَجَابَ . قال : وَرَأَيْتُ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَسَلَّمَ بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَبَا قِلَابَةَ ، وَعِرَاكَ بْنَ مَالِكٍ الْغَفَارِيِّ ، وَمُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ ، وَالزَّهْرِيَّ ، يَقُومُونَ إِلَى الصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ بَدَءٍ مِنَ الْإِقَامَةِ . قال : وَكَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِذَا قَالَ الْمُؤَذِّنُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . عَدَلَ الصُّفُوفَ بِيَدِهِ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ ، فَإِذَا فَرَغَ الْمُؤَذِّنُ كَبَّرَ ^(٢) .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، قال : سَمِعْتُ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِخُتْنَا صِرَةَ يَقُولُ حِينَ يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ : قَوْمُوا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ^(٣) .

قال : وَحَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يَقُولُ : مَا كَانَ الْمُؤَذِّنُ يَقُولُ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ . حَتَّى تَعْتَدَلَ الصُّفُوفُ . قال : وَحَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ أَبِي يَعْلَى قال : رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ إِذَا

(١) في الأصل : «الصدقي» . وينظر لسان الميزان ١/ ١٥١ .

(٢) ينظر الأوسط لابن المنذر ٤/ ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٣) ابن أبي شَيْبَةَ ١/ ٤٠٦ .

التمهيد قيل : قد قامت الصلاة . قام فوثب^(١) . قال : وحدثنا أبو بكر بن أبي الأسود ، قال : حدثنا معتمر^(٢) بن سليمان ، عن هشام ، عن الحسن وابن سيرين ، أنهما كانا يكرهان أن يقوموا حتى يقول المؤذن : قد قامت الصلاة^(٣) . قال : وحدثنا عفان ، قال : حدثنا المبارك بن فضالة ، قال : سمعتُ فزقَدَ السبخي قال للحسن وأنا عنده : أرايتَ إذا أخذ المؤذن في الإقامة ، أقوم ، أم حتى يقول : قد قامت الصلاة ؟ فقال الحسن : أي ذلك شئت .

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر ، قال : حدثنا ابن أبي ذليم ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا عبد الله بن ذكوان ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : حدثنا كلثوم بن زياد المحاربي ، عن الزهري ، عن ابن المسيب ، قال : إذا قال المؤذن : الله أكبر . وجب القيام . وإذا قال : حي على الصلاة . اعتدلت الصفوف . وإذا قال : لا إله إلا الله . كبر الإمام^(٤) .

واختلف الفقهاء في التكبير فيما عدا الإحرام ؛ هل يكون مع العمل أو بعده ؟ فذهب مالك وأصحابه إلى أن التكبير يكون في حال الرفع والخفض حين ينحط إلى الركوع وإلى السجود ، وحين يرفع منهما ، إلا في القيام من اثنتين من الجلسة الأولى ، فإن الإمام وغيره لا يكبر حتى يستقيم قائما ، فإذا اعتدل

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٩٥٨) عن ابن المبارك به .

(٢) في الأصل : « معمر » .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٦/١ من طريق هشام عن الحسن وحده .

(٤) ينظر فتح الباري ١٢٠/٢ .

١٦٣ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ .

قَائِمًا^(١) كَبِيرٌ ، وَلَا يَكْبُرُ إِلَّا وَاقِفًا ، كَمَا لَا يَكْبُرُ فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا وَاقِفًا ، مَا لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةً ، وَقَدْ رَوَى نَحْنُ ذَلِكَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ،^(٢) وَالشَّافِعِيُّ^(٣) ، وَجَمَاهُورُ الْعُلَمَاءِ : التَّكْبِيرُ فِي الْقِيَامِ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَغَيْرِهِمَا سَوَاءً ، يَكْبُرُ فِي حَالِ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ، عَلَى ظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَكْبُرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، وَفِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ، وَقِيَامٍ وَقُعُودٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دُحَيْمٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ ، قَالَ : سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ عَنْ تَكْبِيرَةِ السَّجْدَةِ الَّتِي بَعْدَ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . فَقَالَ : كَانَ مَكْحُولًا يَكْبُرُهَا وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ يَهْوِي إِلَى السَّجُودِ ، وَكَانَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ يَكْبُرُهَا وَهُوَ يَهْوِي إِلَى السَّجُودِ ، فَقِيلَ لِلْقَاسِمِ : إِنْ مَكْحُولًا يَكْبُرُهَا وَهُوَ قَائِمٌ . قَالَ : وَمَا يَدْرِي مَكْحُولٌ مَا هَذَا ؟

مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الصَّلَاةِ^(٤) .

القبس

(١) فِي م : « قَائِمًا » .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ر ، ي ، م .

(٣) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٢٠٦) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي مَوْطِئِهِ (٣٨٥) عَنْ مَالِكٍ بِهِ .

هكذا هذا الحديث مرسلًا عند كل من رواه عن مالك، وكذلك رواه
شعبة، عن يحيى بن سعيد. وفي هذا الباب أحاديث مسندة كثيرة عند مالك
وغيره، نذكر منها في هذا الباب ما يشبهه ويليق به إن شاء الله.

أخبرنا سعيد بن نصر ويحيى بن عبد الرحمن، قالا: حدثنا محمد بن أبي
دليم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا
شعبة، عن يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار قال: كان رسول الله ﷺ
يرفع يديه إذا كبر في الصلاة^(١).

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو الميمون محمد بن عبد الله بن
مطرف العسقلاني بعسقلان، قال: حدثنا أبو معن ثابت بن نعيم، قال: حدثنا
آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا شعبة بن الحجاج، عن يحيى بن سعيد، عن
سليمان بن يسار قال: كان رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا كبر لافتتاح الصلاة،
وإذا رفع رأسه من الركوع.

قال أبو عمر: روى رفع اليدين عن النبي ﷺ عند افتتاح الصلاة، وعند
الركوع، وعند رفع الرأس من الركوع - جماعة من أصحابه رضي الله عنهم؛
منهم عبد الله بن عمر^(٢)، ووائل بن حجير^(٣)، ومالك بن الحويرث^(٤)،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٣٤/١، ٢٣٥ من طريق يحيى بن سعيد به.

(٢) تقدم في الموطأ (١٦١).

(٣) تقدم ص ١٥٦، ١٥٧، وسيأتي ص ١٨٨.

(٤) سيأتي تخريجه ص ١٨٨.

وأبو هريرة^(١)، وأنس^(٢)، وأبو حميد الساعدي^(٣)، في عشرة من الصحابة . التمهيد

وُروى من حديث البراء بن عازب ، وعبد الله بن مسعود ، أنه كان يرفع يديه في أول افتتاح الصلاة ثم لا يعود^(٤) . وهما حديثان معلولان ، وقد تقدم القول في رفع اليدين ، وما في ذلك من اعتلال الآثار ، ومذاهب علماء الأمصار ممهداً مجوّداً مختصراً مؤعّباً في باب ابن شهاب ، عن سالم من هذا الكتاب^(٥) ، فلا معنى لإعادة ذلك هنا .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث ، قال : حدثني أبي ، عن جدّي ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا كبر للصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا ركع فعل مثل ذلك ، وإذا رفع للسجود فعل مثل ذلك ، وإذا قام من الركعتين فعل مثل ذلك^(٦) .

(١) تقدم تخريجه ص ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٦٨ .

(٣) أخرجه أحمد ٩/٣٩ (٢٣٥٩٩) ، والبخاري (٨٢٨) ، وأبو داود (٧٣٠) - ٧٣٥ ، ٩٦٣ - ٩٦٧ .

(٤) تقدم ص ١٣٨ - ١٤١ ، ١٤٦ - ١٤٩ .

(٥) ينظر ما تقدم ص ١٣٣ - ١٦٢ .

(٦) أبو داود (٧٣٨) .

التمهيد
 حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ قِرَاءَةً مَنَى عَلَيْهِ ، أَنَّ أَبَا الْمَيْمُونِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْعَسْقَلَانِيَّ حَدَّثَهُمْ بِعَسْقَلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو مَعْنٍ ثَابِتُ بْنُ نُعَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا آدَمُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ : رَأَيْتُ طَاوَسًا يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ ، وَعِنْدَ رُكُوعِهِ ، وَعِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ الرُّكُوعِ ، حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ ، فَسَأَلْتُ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ : إِنَّهُ يَحْدُثُ بِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١) .

وَحَدَّثَنَا خَلْفٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا آدَمُ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَاصِمَ بْنَ كُلَيْبٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي يَحْدُثُ عَنْ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ فَرَفَعَ يَدَيْهِ حَذَوَ مَنْكِبَيْهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ثَابِتٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا آدَمُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ، عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ ، وَإِذَا رَكَعَ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ حَذَوَ أُذُنَيْهِ ^(٣) .

(١) أخرجه أحمد ٧٢/٩ ، ٧٣ (٥٠٣٣ ، ٥٠٣٤) من طريق شعبة به ، وأخرجه البيهقي ٧٤/٢ من طريق آدم به . وآخره : « عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ » .

(٢) أخرجه أحمد ١٤٨/٣١ (١٨٨٥٥) ، والبخاري في جزء رفع اليدين (٥٤) ، وابن خزيمة (٦٩٧ ، ٦٩٨) من طريق شعبة به .

(٣) أخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (١٦٩) ، وأبو عوانة (١٥٨٩) من طريق آدم به ، وأخرجه الطيالسي (١٣٤٩) ، وأحمد ١٥٨/٣٤ (٢٠٥٣١) ، والدارمي (١٢٨٦) ، والبخاري في جزء رفع اليدين (٢٥) ، وأبو داود (٧٤٥) ، والنسائي (٨٧٩ ، ١٠٨٤) من طريق شعبة به .

١٦٤ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي الموطأ سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ، أن أبا هريرة كان يصلي لهم ، فيكبر كلما خفّض ورفع ، فإذا انصرف قال : والله إنني لأشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ .

قال أبو عمر : في حديث وائل بن حجر أنه كان ﷺ يرفع يديه عند السجود . وهذا معناه عندنا إذا انحط إلى السجود من الركوع ؛ لأن ابن شهاب روى عن سالم ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ كان لا يرفع بين السجدين . وقال ابن عمر : كان يرفع يديه حذو منكبيه . وهو أثبت ممن روى : حذو أذنيه . وقد ذكرنا هذه المعاني كلها وما روى فيها من الآثار ، وذكرنا الاختلاف عن مالك في هذه المسألة ، وما للفقهاء فيها من التنازع ، في باب ابن شهاب من كتابنا هذا ^(١) . والحمد لله .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، أن أبا هريرة كان يصلي لهم فيكبر كلما خفّض ورفع ، فلما انصرف قال : والله إنني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ ^(٢) .

القبس

(١) ينظر ما تقدم ص ١٣٣ - ١٦٢ ،

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٠٣) ، ورواية أبي مصعب (٢٠٧) . وأخرجه أحمد ١٥٤/١٢ (٧٢٢٠) ، والبخارى (٧٨٥) ، ومسلم (٣٩٢) ، والنسائي (١١٥٤) من طريق مالك به .

لم يَخْتَلِفَ عن مالكِ رِوَاةُ «الموطأ» في هذا الحديثِ ، ورواه محمدُ ابنُ مُصْعِبٍ القُرْقُصَانِيُّ ، عن مالكٍ بإسناده هذا ، عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة قال : صَلَّى لنا أبو هريرةَ ، فكان يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ، ثم قال : إِنِّي لَأَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . هكذا قال : كان يُصَلِّي وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ .

ذَكَرَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ^(١) عن القاضي أبي عمرٍ محمد بن يوسف بن يعقوب ، عن أحمد بن ملاعبٍ ، عن محمد بن مُصْعِبٍ . قال الدَّارِقُطْنِيُّ : قال لنا القاضي أبو عمرٍ : هكذا قال محمد بن مُصْعِبٍ ، وإنما هو : كان يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ . وقال فيه إبراهيم بن طهمانٍ ، عن مالكٍ وعبدِ ابنِ إسحاقٍ ويحيى بن سعيدٍ ،^(٢) عن الزهريِّ ، عن أبي سلمة ، أنَّ أبا هريرةَ كان يُصَلِّي لَهُمْ فَيُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ ، وقيامٍ وقعودٍ ، وليس في «الموطأ» عند رِوَايَتِهِ : وقيامٍ وقعودٍ .

وفي هذا الحديث من الفقه أنَّ حُكْمَ الصَّلَاةِ أَنْ يُكَبِّرَ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ مِنْهَا ، وَأَنَّ ذَلِكَ سُنَّتُهَا ، وهذا قولٌ مُجْمَلٌ ؛ لِأَنَّ رَفْعَ الرَّأْسِ مِنَ الرُّكُوعِ لَيْسَ فِيهِ تَكْبِيرٌ ، إِنَّمَا هُوَ التَّحْمِيدُ بِإِجْمَاعٍ ، فَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ إِلَّا فِي رَفْعِهِ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ . وفيه أَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا

(١) علل الدارقطني ٩/٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٢ - ٢) سقط من النسخ .

التمهيد

كُلُّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : أَنَا أَشَبَّهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ فِي «مُوطِئِهِ» ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ ، ^(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٢) أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ تَرَكَهُنَّ النَّاسُ ؛ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا ، وَكَانَ يَقِفُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ هُنَيْئَةً يَسْأَلُ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ، وَكَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ^(٣) . وَقَدْ أَوْضَحْنَا هَذَا الْمَعْنَى فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ^(٤) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِنَّ التَّكْبِيرَ إِنَّمَا هُوَ إِذَنْ بِحَرَكَاتِ الْإِمَامِ ، وَشِعَارٌ لِلصَّلَاةِ ، وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ إِلَّا فِي الْجَمَاعَةِ ، وَأَمَّا مَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَلَا بَأْسَ عَلَيْهِ أَلَّا يُكَبِّرَ . وَلِهَذَا مَا ذَكَرَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ، فَلَمْ تَزَلْ تِلْكَ صَلَاتُهُ حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ . وَحَدِيثُ ابْنِ عَمَرَ ^(٥) وَجَابِرٍ ^(٦) ، أَنَّهُمَا كَانَا يُكَبِّرَانِ كُلَّمَا خَفَضَا وَرَفَعَا فِي الصَّلَاةِ ، وَكَانَ جَابِرٌ يُعَلِّمُهُمْ ذَلِكَ . فَذَكَرَ مَالِكٌ الْأَحَادِيثَ كُلَّهَا لِيُبَيِّنَ لَكَ أَنَّ التَّكْبِيرَ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِيمَنْ نَسِيَ ثَلَاثَ تَكْبِيرَاتٍ فَصَاعِدًا مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ : إِنَّهُ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ أَعَادَ

القيس

(١ - ١) سقط من النسخ ، والمثبت من مصادر التخریج .

(٢) أخرجه الطيالسي (٢٤٩٥) عن ابن أبي ذثب به .

(٣) تقدم ص ١٦٢ - ١٧٦ .

(٤) سيأتي في الموطأ (١٦٥) .

(٥) سيأتي في الموطأ (١٦٧) .

الصلاة، وإن نسي واحدة أو اثنتين، سجد أيضًا قبل السلام، فإن لم يفعل فلا شيء عليه. وقد روى عنه أن التكبيرة الواحدة ليس على من نسيها سُجودٌ سهوٍ ولا شيء. وخالفه أصبغ وعبدُ الله بن عبد الحكم في رأيه، فقالا: لا إعادة على من نسي التكبير كله في صلاة إذا كان قد كبر لإحرامه، وإنما عليه سجدتان السهو، وإن لم يسجدَهما فلا حرج. وعلى هذا القول فقهاء الأمصار وأئمة الفتوى، وهو الذي ذهب إليه أبو بكر الأبهري، قال الأبهري رحمه الله: على مذهب مالك الفرائض في الصلاة خمس عشرة فريضة؛ أولها النية، ثم الطهارة، وستر العورة، والقيام إلى الصلاة، ومعرفة دخول الوقت، والتوجه إلى القبلة، وتكبير الإحرام، وقراءة «أُمّ القرآن»، والركوع، ورفع الرأس منه، والسجود، ورفع الرأس منه، والقعود الآخر، والسلام، وقطع الكلام.

قال أبو عمر: فذكر الأبهري في فرائض الصلاة تكبيرة الإحرام وحدها دون سائر التكبير، وقال الأبهري: والشنن في الصلاة خمس عشرة سنة؛ أولها الأذان، والإقامة، ورفع اليدين، والسورة مع «أُمّ القرآن»، والتكبير كله سوى تكبيرة الإحرام، وسمع الله لمن حمده، والاستواء من الركوع، والاستواء من السجود، والتسبيح في الركوع، والتسبيح في السجود، والتشهد، والجهر في صلاة الليل، والسر في صلاة النهار، وأخذ الرداء، ورد السلام على الإمام إذا سلم من الصلاة. فذكر في سنن الصلاة التكبير كله سوى تكبيرة الإحرام، وهذا هو الصواب، وعليه جمهور فقهاء الأمصار.

التمهيد

قال أبو عمر: إنما اختلفت الأئمة في تكبيرة الإحرام، وأما فيما سواها من التكبير، فلا أعلم فيه خلافاً غير ما ذكرْتُ، وسندُ كُثر اختلاف العلماء في تكبيرة الإحرام وغيرها من معاني هذا الباب بأنتم من هذا المعنى في باب ابن شهاب، عن علي بن الحسين، من كتابنا هذا^(١) إن شاء الله. وقد روى عن عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، وقتادة، وغيرهم^(٢)، أنهم كانوا لا يُتِمُّون التكبير.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، قال: حدثني أبو سلمة، قال: رأيتُ أبا هريرة يُكَبِّرُ هذا التكبير الذي ترك الناس، فقلتُ: يا أبا هريرة، ما هذا التكبير؟ فقال: إنها لصلاة رسول الله ﷺ^(٣).

وهذا يدلُّ على أنَّ التكبير في كُلِّ خفضٍ ورفعٍ كان الناس قد تركوه على ما قدَّمنا إلى عهد أبي سلمة، وفي ترك الناس له من غير تكبير من واحدٍ منهم ما يدلُّ على أنَّ الأمرَ عندهم محمولٌ على الإباحة، وأنَّ ترك التكبير لا تفسدُ به الصلاة في غير الإحرام. وروى ابن وهب قال: أخبرني عياض بن

القيس

(١) تقدم ص ١٦٢ - ١٧٩ .

(٢) تقدم ص ١٦٨ - ١٧٠ .

(٣) أخرجه مسلم (٣١/٣٩٢) من طريق الأوزاعي به .

التمهيد عبد الله الفيهري، أن عبد الله بن عمر كان يقول: لكل شيء زينة، وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي فيها. وهذا أيضًا يدل على أن التكبير ليس من صلب الصلاة عند ابن عمر؛ لأنه شبهه برفع اليدين، وقال: هو من زينة الصلاة. وكان عبد الله بن عمر يُكَبِّرُ في كُلِّ خَفْضٍ ورفع. وهذا يدل على ما قلنا: إنه سنة وفضل، وزينة للصلاة، لا ينبغي تركه. وكذلك يقول جماعة فقهاء الأمصار؛ أبو حنيفة فيمن أتبعه، والشافعي فيمن سلك مذهبه، والثوري، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وداود، والطبري، وسائر أهل الحديث وأهل الظاهر، كلهم يأمرُونَ به ويفعلونه، فإن تركه تاركٌ عندهم بعد أن يُحَرِّمَ لم تفسد صلاته؛ لأنه ليس عندهم من فرائض الصلاة. وقد روى عن ابن عمر أنه كان لا يُكَبِّرُ إذا صَلَّى وحده^(١). قال إسحاق بن منصور: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: يُروى عن ابن عمر أنه كان لا يُكَبِّرُ إذا صَلَّى وحده. قال أحمد: وأحب إلي أن يُكَبِّرَ إذا صَلَّى وحده في الفرائض، وأما في التطوع فلا.

قال أبو عمر: لا يحكي أحمد عن ابن عمر إلا ما صحَّ عنده، وأما روايته عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان يُكَبِّرُ في الصلاة كلما خَفَضَ ورَفَعَ^(٢). فيدل ظاهرهما على أنه كذلك كان يفعل، إمامًا أو غير إمام، والله أعلم.

(١) تقدم ص ١٧٠.

(٢) سيأتي في الموطأ (١٦٥).

وقال إسحاق : قلت لأحمد بن حنبل : ما الذى نَقَصُوا من التكبير ؟ قال :
إذا انحطَّ إلى السجود من الرُّكُوع ، وإذا أرادَ أَنْ يَسْجُدَ السجدةَ الثانيةَ من كُلِّ
ركعة .

حدَّثني أحمد بن محمد بن أحمد ، قال : حدَّثنا الحسن بن سَلَمَةَ ، قال :
حدَّثنا ابنُ الجارود ، قال : حدَّثنا إسحاق بن منصور . فذكره .

وحدَّثنا عبدُ الوارث بن سفيان ، قال : حدَّثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
حدَّثنا محمد بن عبد السلام ، قال : حدَّثنا بُنْدَارٌ ، قال : حدَّثنا أبو داود ، عن
شُعْبَةَ ، عن الحسن بن عمران ، قال : سمعتُ سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى
يُحَدِّثُ ، عن أبيه ، أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فلم يكن يُتِمُّ التكبيرَ ؛ كان لا
يُكَبِّرُ إِذَا خَفَضَ ^(١) .

حدَّثني خلف بن سعيد ، قال : حدَّثنا عبدُ الله بن محمد ، قال : حدَّثنا
أحمد بن خالد ، قال : حدَّثنا علي بن عبد العزيز ، قال : حدَّثنا مُعَلَّى بن أسيد ،
قال : حدَّثنا عبدُ العزيز - يعنى ابنُ المختار - عن عبدِ الله الدَّانِجِ ، قال : حدَّثني
عكرمة ، قال : صليتُ مع أبي هريرة ، قال : فكانَ يُكَبِّرُ إِذَا رَفَعَ ، وَإِذَا وَضَعَ ،
فأخبرْتُ ابنَ عباسٍ فقال : لا أُمُّ لك ، أو ليستَ تلكَ سنَّةُ أبي القاسمِ ﷺ ^(٢) ؟

(١) تقدم تخريجه ص ١٦٩ .

(٢) أخرجه الطبراني (١١٩١٨) عن علي بن عبد العزيز به ، وأخرجه أحمد ١١٩/٤ (٢٢٥٧) من
طريق عبد العزيز بن المختار به .

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة، وسند كُرِّبَ بعضها في باب ابن شهاب،
عن علي بن الحسين، من كتابنا هذا^(١) إن شاء الله، وفيما ذكرنا كفاية شافية
لمن ساعده الفهم والتوفيق.

ومما يدل على أنَّ التكبير في الصلاة ليس منه شيء واجب إلا التكبير
الأول حديث أبي هريرة، ورفاعة بن رافع، جميعاً عن النبي ﷺ، أنه رأى
رجلاً قد دخل المسجد فصلّى، ثم جاء فسلم، فقال له رسول الله ﷺ:
«ارجع فصلّ، فإنك لم تُصلّ». فرجع فصلّى، ثم جاء، فقال له رسول الله
ﷺ: «ارجع فصلّ، فإنك لم تُصلّ». فعل ذلك مرتين أو ثلاثاً، فلمّا كان في
الثانية أو الثالثة قال له: يا رسول الله، قد أجهدتُ نفسي فعلمني. فقال له رسول
الله ﷺ: «إذا قُمتَ إلى الصلاة فتوضّأ، وأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة، ثم
كبّر، ثم اقرأ، ثم اركع حتى تطمئنّ راکعاً، ثم ارفع حتى تطمئنّ رافعاً، ثم
اسجد حتى تطمئنّ ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئنّ جالساً، ثم اسجد حتى
تطمئنّ ساجداً، ثم افعل ذلك في صلاتك كلّها حتى تُتمّها».

حدّثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدّثنا محمد بن معاوية، قال: حدّثنا
أحمد بن شعيب، قال: أنبأنا محمد بن المثنى، قال: أنبأنا يحيى، قال:
أخبرني عبيد الله بن عمر، قال: حدّثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري،^(٢) عن أبيه

(١) تقدم ص ١٦٣ - ١٧٥ .

(٢ - ٢) سقط من: م .

عن أبي هريرة^(١) .

وأخبرناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم^(٢) بن أصبغ ، قال :
حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثني يحيى ، عن ابن
عجلان ، حدثني علي بن يحيى بن خلاد بن رافع الزرقني ، عن أبيه ، عن رفاع بن
رافع^(٣) . دخل حديث بعضهم في بعض والمعنى واحد .

ففي هذا الحديث القصد إلى فرائض الصلاة الواجبة فيها ، وقد جاء فيه
التكبير الأولي للإحرام دون غيرها من التكبير ، ففيما ذكرنا من الآثار في هذا
الباب ما يدل أن التكبير كله ما عدا تكبير الإحرام سنة حسنة ، وليس بواجب .
والله أعلم .

فإن قيل : إن التسليم لم يذكّر في هذا الحديث ، وأنتم توجبونه لقيامه من
غير هذا الحديث ، فغير نكير أن يقوم وجوب جملة التكبير من غير حديث هذا
الباب وإن لم يكن في حديث رفاع هذا وما كان مثله ؟ قيل له : إن التسليم قد
قام دليله ، وثبت النص فيه بقوله ﷺ : « تحليلها التسليم »^(٤) . وبأنه كان ﷺ
يسلم من صلاته طول حياته ، فثبت التسليم قولاً وعملاً ، وأما التكبير فيما عدا
الإحرام فقد كان تركه الصّدق الأول ؛ فلذلك قال لهم أبو هريرة : أنا أشبهكم

(١) تقدم تخريجه ص ١٧٤ .

(٢) في م : « سفيان » .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٧٧ .

التمهيد صلاة برسول الله ﷺ . ولم يعب بعضهم على بعض تركه ، بل جعلوه من باب الكمال والتمام ؛ فلذلك قلنا : إن التكبير فيما عدا الإحرام سنة ، يحسن العمل بها ، وليس بواجب . وعلى هذا جمهور الفقهاء .

فإن قيل : إن الجلسة الوسطى سنة ، ومن تركها بطلت صلاته ، فكذلك من ترك جملة التكبير المسنون . قيل لقائل ذلك : وضعت التمثيل في غير موضعه ؛ لأن من ترك الجلسة الوسطى عامداً بطلت صلاته ، وأنت ترى السلف والعمل الأول والأمر القديم قد ترك فيه التكبير ولم يعب بعضهم على بعض ، ولم يجز واحد منهم ترك الجلسة الوسطى عامداً ولا تركها ، وحسبك بهذا فرقا تخص به الجلسة الوسطى من بين سائر الشئ وسائر أعمال البدن في الصلاة . والتكبير فيما عدا تكبير الإحرام المخصوص بالجوب ، أشبه بالتسبيح في الركوع والسجود ، وسورة مع « أم القرآن » ، ورفع اليدين ، منه بالجلسة الوسطى . والله المستعان . ولو كان التكبير من فروض الصلاة التي تعاد منه إذا سها عنه ، لكانت كل تكبيرة في ذلك سواء في وجوبها ، ولما افترق حكم الواحدة والاثنتين والثلاث والأكثر في ذلك ، ألا ترى أن السجدة في كل ركعة لا تنوب عن غيرها ، وأنها فرض في نفسها ، فلو كانت التكبيرات واجبات كانت كذلك ، ولا حجة لمن فرق بين ذلك . وبالله التوفيق .

وقد ذكرنا اختلاف العلماء في تكبيرة الإحرام ، وفي معاني من تكبير الإمام والمأموم في باب ابن شهاب ، عن علي بن حسين ، من هذا الكتاب ^(١) . والحمد لله .

١٦٥ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ الْمَوْطَأِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ .

١٦٦ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، رَفَعَهُمَا دُونَ ذَلِكَ ^(١) .

١٦٧ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ . قَالَ : فَكَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُكَبِّرَ كُلَّمَا خَفَضْنَا وَرَفَعْنَا .

وَعَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كُلَّمَا خَفَضَ وَرَفَعَ ^(٢) .

وَعَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ : وَكَانَ يَأْمُرُنَا ^(٣) نَكَبِّرُ كُلَّمَا خَفَضْنَا وَرَفَعْنَا ^(٤) .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٠٠) ، وبرواية أبي مصعب (٢١٠) . وأخرجه الشافعي ٢٠٠/٧ ، ٢٥٠ ، والبخاري في جزء رفع اليدين (١٢٩) ، وأبو داود (٧٤٢) من طريق مالك .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٠٩) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٣٨٦) ، وعبد الرزاق (٢٥٠٣) ، وابن المنذر (١٣٧٨) عن مالك به .

(٣) بعده في م : « أن » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٠١) ، وبرواية أبي مصعب (٢١١) . وأخرجه عبد الرزاق (٢٥٠٢) وابن المنذر (١٣٧٧) عن مالك به .

وقد ذكرنا في « التمهيد »^(١) الآثار المروية المسندة في معنى حديث ابن شهاب ، عن علي بن حسين هذا ؛ منها حديث مطرف بن الشخير ، قال : صليت أنا وعمران بن حصين خلف علي بن أبي طالب ، فكان إذا سجد كبر ، وإذا رفع رأسه كبر ، وإذا رفع من الركعتين كبر ، فلما قضى الصلاة وانصرفنا ، أخذ عمران بيدي ، فقال لي : أذكرني هذا صلاة محمد ﷺ .

وحديث عبد الرحمن بن غنم ، عن أبي مالك الأشعري ، أنه جمع قومه ، فقال : ألا أصلي لكم صلاة رسول الله ﷺ ؟ فصللي لهم صلاة^(٢) الظهر ، فكبر بهم اثنتين وعشرين تكبيرة - يعني^(٣) بتكبيرة الافتتاح - يكبر^(٤) إذا رفع ، وإذا سجد ، وإذا رفع .

وحديث عكرمة ، قال : صليت خلف شيخ بمكة ، فكبر^(٥) اثنتين وعشرين تكبيرة ، فقلت لابن عباس : إنه أحمق . فقال : ثكلتك أمك ؛ سنة^(٦) أبي القاسم .

وقد ذكرنا أسانيد هذه الأحاديث في « التمهيد »^(٧) .

(١) تقدم تخريجه ص ١٦٦ .

(٢) سقط من : ص ، م .

(٣) في ص ١٦٧ : « سوى » .

(٤ - ٤) في ص ، م : « إذا ركع وإذا رفع وإذا سجد » ، وفي ص ١٦٧ : « إذا سجد وإذا رفع رأسه » .

(٥) سقط من : ص ، وفي م : « فكبر » .

(٦) في الأصل : « فقال شبه » .

(٧) تقدم ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

وحديثُ الزهرى، عن أبى سلمة بن عبد الرحمن، وأبى بكر بن عبد الرحمن، أن أبا هريرة صلى لهم حين استخلفه مزوان على المدينة، فكبر حين قام إلى الصلاة، وحين ركع، وحين رفع رأسه، وحين يهوى ساجداً، وحين يقوم من الاثنتين،^(١) وبين السجدين^(٢)، ثم قال: والذى نفسى بيده، إني لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ.

وقد ذكرنا هذا الخبر، عن الزهرى باختلاف أصحابه عليه فى إسناده، وألفاظه فى « التمهيد »^(٣).

وهو حديث ثابت من رواية مالك وغيره، عن الزهرى، ولم يختلف فى معناه؛ أن أبا هريرة كان يكبر بهم فى كل خفض ورفع، ويقول لهم: هذه صلاة رسول الله ﷺ. كما قال ابن عباس: سنة أبى القاسم.

وهذا كله يدل على أن التكبير فى الخفض والرفع لم يكن مستعملاً عندهم، ولا ظاهراً فيهم، ولا مشهوراً من فعلهم فى صلاتهم، ولو كان ذلك ما كان أبو هريرة^(٣) بفعله ذلك^(٣) أشبههم صلاة برسول الله ﷺ، ولا أنكر عكرمة على الشيخ ما قال له ابن عباس فيه: إنه السنة. ولا قال عمران بن حصين^(٤) فى مثل ذلك من صلاة على: لقد أذكرنى هذا صلاة^(٥) محمد عليه السلام.

(١ - ١) فى الأصل: « بين التشهدين ».

(٢) تقدم ص ١٦٣، ١٦٤.

(٣ - ٣) فى م: « بفعله ويقول إنه ».

(٤) فى م: « حسين ».

(٥) بعده فى الأصل: « رسول الله ».

ومثلُ هذا وأبينُ منه ^(١) حديثُ أبي إسحاق السَّبَّيْعِيّ ، عن بريد بن أبي مريم ، عن أبي موسى الأشعريّ ، قال : صلّى بنا على يومِ الجملِ صلاةٌ أذكّرنا بها صلاةَ رسولِ الله ، كان يكبّرُ في كلّ خفضٍ ورفعٍ وقيامٍ وقعودٍ . قال أبو موسى : فإما نسيناها ، وإما تركناها عمداً .

وروى الأوزاعيّ ، عن يحيى بن أبي كثير ، قال : حدّثنى أبو سلمة ، قال : رأيتُ أبا هريرةَ يكبّرُ هذا التكبيرَ الذي تركَ الناسُ . قال : فقلتُ : يا أبا هريرةَ ، ما هذا التكبيرُ ؟ فقال : إنها لصلاةُ رسولِ الله ﷺ .

وقد ذكرنا أسانيدَ هذه الأحاديثِ كلّها في « التمهيد » ^(٢) .

وهذا يدلُّك على أن التكبيرَ في غيرِ الإحرامِ لم ينقله السلفُ من الصحابةِ والتابعين على الوجوبِ ، ولا على أنه من مؤكّداتِ السننِ ، بل قد قال قومٌ من أهلِ العلمِ : إن التكبيرَ إنما هو إذنٌ بحركاتِ الإمامِ ، وشعارُ الصلاةِ ، وليس بسُنّةٍ إلا في الجماعةِ ، وأما من صلّى وحده فلا بأسَ عليه ألا يكبّرَ .

ولهذا ما ذكر مالكٌ في هذا البابِ حديثه ، عن ابنِ شهابٍ ، عن عليّ بنِ حسين ، وعن ابنِ شهابٍ ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرةَ مرفوعين ، وعن ابنِ عمرَ وجابرٍ فعلهما ؛ ليبينَ بذلك أن التكبيرَ في كلّ خفضٍ ورفعٍ سُنّةٌ مسنونةٌ ، وإن لم يعملْ بها إلا بعضُ الصحابةِ ، فالحُجّةُ في السُنّةِ لا فيمن ^(٣) خالفها .

(١) سقط من : ص ، م .

(٢) تقدم ص ١٦٥ ، ١٩٣ .

(٣) في ص ، م : « فيما » .

ومما يدلُّك على ما وصَّفنا ما ذكره ابنُ أبي ذئبٍ في « موطئه » ، عن سعيد ابنِ سَمْعَانَ ، عن أبي هريرة ، أنه قال : ثلاثٌ كان رسولُ الله ﷺ يفعلُهنَّ تركهنَّ الناسُ ؛ كان إذا قام إلى الصلاة رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا ، وكان يَقِفُ قَبْلَ القراءة هُنَيْئَةً يَسْأَلُ اللهَ مِنْ فَضْلِهِ ، وكان يَكْبِئُ كلما خَفَضَ وَرَفَعَ ^(١) .

وَرَوَى أَبُو إِسْحَاقَ ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ الأسودِ ، عن أبيه وعلقمَةَ ، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ ، قال : كان رسولُ الله ﷺ يَكْبِئُ في كُلِّ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَخَفِضٍ وَرَفَعٍ .

وقد ذكرنا إسناده في « التمهيد » ^(٢) .

وقد رَوَى عن النبي عليه السلام حديثٌ ليس في الاشتهارِ ولا ^(٣) في الصححة ^(٤) كأحاديثِ مالكٍ في هذا البابِ ، ورواهُ شعبةُ بنُ الحجاجِ ، عن الحسنِ بنِ عمرانَ ، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبيزَيٍّ ، عن أبيه ، قال : صَلَّيْتُ مع النبي عليه السلام ، فلم يُتِمَّ التَّكْبِيرَ ، وَصَلَّيْتُ مع عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، فلم يُتِمَّ التَّكْبِيرَ ^(٤) .

وقال إِسْحَاقُ بنُ منصورٍ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : رَوَى عن ابنِ عمرَ ، أنه كان لا يَكْبِئُ إذا صَلَّى وحده . ^(٥) قال : وكان قَتَادَةُ يَكْبِئُ إذا صَلَّى وحده . قال

(١) تقدم تخريجه ص ١٩١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧١ .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل .

(٤) تقدم تخريجه ص ١٦٩ .

(٥ - ٥) سقط من : ص .

الاستدكار أحمدُ : وأحبُّ إليَّ أن يكبِّرَ مَنْ صَلَّى وحدَه في الفرض ، وأما التطوعُ فلا .

قال : وقلتُ لأحمدَ : ما الذي نَقَصُوا مِنَ التكبيرِ ؟ قال : إذا انحطَّ إلى السجود من الركوع ، وإذا أراد أن يسجدَ السجدةَ الثانيةَ مِنْ كُلِّ ركعة .

قال أبو عمرَ : ما رواه مالكٌ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سالمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ ، أن أباه كان يكبِّرُ في الصلاة ، كلما خَفَضَ ورفعَ ، يُزِدُّ ما حكى عنه أحمدُ ابنُ حنبلٍ ، إلا أن يُحمَلَ على المُجْمَلِ والمُفَسِّرِ ، فيكونُ حديثُ مالكٍ إذا صَلَّى إمامًا أو مأموماً ، ويكونُ معنى ما حكى عنه أحمدُ بنُ حنبلٍ إذا صَلَّى وحدَه .

وقد رَوَى سفيانُ بنُ عيينةَ ، عن عمرو بنِ دينارٍ ، عن عونِ بنِ عبدِ اللهِ ، قال : قال لي عمرو بنُ عبدِ العزيزِ : أَرْضَى كانَ عندَكَ عمروُ وابنه ؟ فإنهما كانا لا يكبِّران هذا التكبيرَ^(١) في الصلاة . يعني التكبيرَ^(٢) في الخفضِ والرفعِ^(٣) . وسفيانُ ، عن عمرو بنِ دينارٍ ، قال : قال لي أبو الشَّغْنَاءِ : يا عمرو ، صليتُ خلفَ ابنِ عباسٍ بالبصرةَ ، فلم يكبِّرْ هذا التكبيرَ^(٤) . وقد رَوَى أشهبُ ، عن مالكٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن سالمٍ ، عن أبيه ، أنه كان يكبِّرُ كلما خَفَضَ ورفعَ ، ويخفِضُ بذلك صوتَه . فانفردَ أشهبُ بقوله في حديثِ^(٥) مالكٍ هذا : ويخفِضُ بذلك صوتَه . لم يَقُلْهُ عن^(٦) مالكٍ في

(١ - ١) سقط من : ص ، م .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٥١١) عن ابن عيينة به .

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٣٧٩) من طريق سفيان به .

(٤ - ٤) سقط من : ص .

هذا الحديث أحدٌ غيرُ أشهبَ فيما علمتُ . والله أعلم .

وقد أتى عن مالك وبعض أصحابه ، فى المأموم ينسى تكبيرة الإحرام ، ما نوره بعد^(١) ، ونوضح ضعفه ووهنه ؛ لأنهم خرجوا فيه عما أصلوه فى وجوب التكبير للإحرام إلى قول من لم يؤجبه ، وراعوا فى ذلك ما لا تجب مراعاته من اختلاف السلف فى وجوب تكبيرة الإحرام .

والاختلاف ليس بحجة ، وإنما الحجة الإجماع .

وأجمع جمهور العلماء على أن التكبير فى افتتاح الصلاة لا يُجزئ منه غيره من سائر الذكر ، تهليلاً كان ، أو تسييحاً ، أو تحميداً . وعلى هذا مذهب الحجازيين ، مالك ، والشافعى ، ومن اتبعهم ، وأكثر العراقيين .

وروى عن الحكم بن عتيبة^(٢) قال : إذا ذكر الله مكان التكبير أجزاءه .

وقال أبو حنيفة : إن افتتح بلا إله إلا الله يُجزئه ، وإن قال : اللهم اغفر لى . لم يُجزئه . ولا يُجزئ عند مالك إلا : الله أكبر . لا غير . وكذلك قال الشافعى ، وزاد : ويُجزئ : الله الأكبر . ولا يُجزئ عند المالكيين : الله الأكبر .

وقال أصحاب مالك ، والشافعى وأصحابه ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن : من أحسن العربية لم يُجزئه أن يكبر بالفارسية . وقال أبو حنيفة : يُجزئه التكبير بالفارسية ، وإن كان يحسن العربية . وكذلك لو قرأ بالفارسية عنده .

(١) سيأتى فى الموطأ عقب الحديث (١٦٨) .

(٢) فى الأصل : « عينة » ، وفى م : « عتبة » . وينظر تهذيب الكمال ١١٤ / ٧ .

وأما مَنْ نَسِيَ مِنَ الْمَأْمُومِينَ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِاحِ فَلَمْ يَذْكُرْهَا حَتَّى صَلَّى ، وَلَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ تَكْبِيرَةً يَنْوِي بِهَا الْإِحْرَامَ ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ .

وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنْ حَمَادِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ ، وَالصَّحِيحُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : يَعِيدُ صَلَاتَهُ وَيَسْتَأْنِفُهَا ^(١) . كَقَوْلِ إِبْرَاهِيمَ .

وَقَالَ الْحَكَمُ : تُجْزِئُهُ تَكْبِيرَةُ الرُّكُوعِ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَالزَّهْرِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ .

فَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ الْإِفْتِاحَ وَالرُّكُوعَ أَجْزَأَهُ عِنْدَ مَالِكٍ ، إِنْ كَانَ فِي حَالِ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ ^(٢) ، وَلَا يَجْزِيهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ إِلَّا أَنْ ^(٣) يُفَرِّدَ نِيَّتَهُ ^(٤) فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِلإِحْرَامِ ، لَا لِلرُّكُوعِ ، فَإِنْ نَوَى بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ الْإِحْرَامَ وَالرُّكُوعَ بَطَلَتْ عَنْدَهُ صَلَاتُهُ وَعَلَيْهِ إِعَادَتُهَا .

وكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَبَّرَ لِلإِحْرَامِ مَنْحَطًا إِلَى الرُّكُوعِ ، لَا يَجْزِيهِ حَتَّى يَكُونَ قَائِمًا مُعْتَدِلًا ، فَإِنْ هَوَى بِشَيْءٍ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَلَمْ يَتِمَّهَا قَائِمًا ^(٥) مُعْتَدِلًا قَطَعَ بِسَلَامٍ ، وَابْتَدَأَ الْإِحْرَامَ ^(٥) كُلَّهُ قَائِمًا . هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ .

(١) فِي ص ، م : « يَسْتَأْنِفُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ص ، م : « وَكَانَ الْإِمَامُ رَاكِعًا » .

(٣ - ٣) فِي ص ، م : « يَبْدَأُ بِنِيَّةٍ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ص ، م .

(٥ - ٥) سَقَطَ مِنْ : ص ، م .

١٦٨ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : إِذَا
أَدْرَكَ الرَّجُلُ الرُّكْعَةَ فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً ، أَجْزَأَتْ عَنْهُ تِلْكَ التَّكْبِيرَةُ .

قال مالك : وذلك إذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة .

قال يحيى : وسئل مالك عن رجلٍ دَخَلَ مع الإمام ، فنَسِيَ تكبيرة
الافتتاح وتكبيرة الركوع ، حتى صلى ركعةً ، ثم ذكر أنه لم يكن [٢٨] :
كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ ، وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، قَالَ :
يَتَّبِعُ صَلَاتَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَلَوْ سَهَا مع الإمام عن تكبيرة الافتتاح ، وَكَبَّرَ
فِي الرُّكُوعِ الْأَوَّلِ ، رَأَيْتُ ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ إِذَا نَوَى بِهَا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ .
قال يحيى : قال مالك في الذي يصلي لنفسه فنسى تكبيرة
الافتتاح ، أنه يستأنف صلاته .

وذكر مالك في «الموطأ» عن ابن شهاب ، أنه كان يقول : إذا أدرك الرجل الاستدكار
الركعة ، فكَبَّرَ تَكْبِيرَةً وَاحِدَةً ، أَجْزَأَتْ عَنْهُ تِلْكَ التَّكْبِيرَةُ . قال مالك : وذلك إذا
نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة^(١) .

وسئل مالك عن رجلٍ دَخَلَ مع الإمام ، فنسى تكبيرة الافتتاح وتكبيرة
الركوع ، حتى صلى ركعةً ، ثم ذكر أنه لم يكن كَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ وَلَا عِنْدَ
الرُّكُوعِ ، وَكَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، قَالَ : يَتَّبِعُ صَلَاتَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَلَوْ سَهَا مع

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢١٢) .

قال يحيى : وقال مالك في إمام ينسى تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من صلاته ، قال : أرى أن يُعيد ويُعيد من خلفه الصلاة ، وإن كان من خلفه قد كبروا فإنهم يُعيدون .

الاستدكار الإمام عن تكبيرة الافتتاح وكبر في الركوع الأول ، رأيت ذلك مُجزئاً عنه إذا نوى بها تكبيرة الافتتاح .

قال أبو عمرو : أما قول ابن شهاب في المسألة قبل هذا ، فليس فيه دليل أنه نوى بتكبيره تلك الافتتاح ، وهو معروف من مذهبه في ترك إيجاب التكبير بالافتتاح^(١) فرضاً .

وأما قول مالك : وذلك إذا نوى بتلك التكبيرة افتتاح الصلاة . فإنما هو على مذهبه ، كأنه قال : وذلك إذا نوى به عندنا تكبيرة الافتتاح .

وهذا صحيح ؛ لأن الداخل المُدرك للإمام راکعاً ، إذا كبر تكبيرة واحدة ينوي بها افتتاح الصلاة وركع بها ، أغنته عن تكبيرة الركوع . وقد أوضحنا أن التكبير فيما عدا الإحرام سُنة ، فدل ذلك على أن من قال من العلماء : يكبر الداخل تكبيرتين ؛ إحداهما للافتتاح والأخرى للركوع . أراد الكمال والإتيان بالفرض والسُنة ، ومن اقتصر على تكبيرة الافتتاح ، فقد اقتصر على ما أجزأه .

وأما قول مالك في الذي يدخل مع الإمام ، فينسى تكبيرة الافتتاح والركوع ، حتى صلى ركعة ، ثم ذكر ذلك وكبر في الركعة الثانية ، أنه استحب

له أن يتبدئ صلاته . فالجواب أن قوله : ثُمَّ كَبَّرَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ . لا يخلو من أن يكون نوى بتلك التكبيرة تكبيرة الافتتاح ، أو لم ينو بها إلا تكبيرة الركوع فقط ، فإن كان نوى بها الافتتاح وهو في الركعة الثانية ، فوجه الاستحباب له أن يتبدئ صلاته . يعني والله أعلم : بالإقامة والإحرام ؛ لأنه راعى فيه قول من قال : إن الإحرام ليس بواجب ، وإنه لو تمادى في صلاته أجزأته . إلا أن مالكاً يرى عليه الإعادة مع ^(١) ذلك ؛ للأخذ بالأوثق والاحتياط لأداء فرضه .

فوجه استحبابه له أن يقطع ويتبدئ صلاته رجوعه إلى أصله في إيجاب تكبيرة الإحرام ، وترك مراعاة من خالف ذلك فرأى له أن يتبدئ فيصلي ما أدرك ويقضى ما فاتته ، على أنه قد يأتي له ، رحمه الله ، استحباب في موضع الوجوب .

وإن كان لم ينو بها الافتتاح ، وإنما كبر للركوع دون نية الافتتاح ، وذلك في الركعة الثانية ^(٢) فذلك أخرى ^(٣) أن يقطع ويتبدئ صلاته كما قد روى عنه ابن القاسم وغيره ، ويكون قوله : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَبَدَّئَ صَلَاتَهُ . من باب استحباب ما يجب فعله ، فإنه قد يأتي بمثل هذا اللفظ في الواجب أحياناً . وقد اضطرب أصحابه في هذه المسألة اضطراباً كثيراً ، ينقض بعضه ما قد أصّلوه في إيجاب تكبيرة الإحرام ، ولم يختلفوا في وجوبها على المنفرد والإمام ، كما لم يختلفوا أن الإمام لا يحمل فرضاً من فروض الصلاة عمّن خلفه . فقف على هذا كله من أصولهم بين لك وجه الصواب إن شاء الله تعالى .

(١) في ص ، م : « بعد » .

(٢ - ٣) في ص : « فلذلك رأى » .

ومن اضطرابهم في هذه المسألة تفرقتهم بين تكبير الداخل للركوع دون الإحرام في الركعة الأولى ، وبين تكبيرة الركوع في الركعة الثانية ، بما لا معنى لإيراده ولا للاشتغال به .

كما أنه من راعى في أجوبته قولاً لا يصح عنده ولا يذهب إليه ، فإنه فساد^(١) داخل عليه ، ألا ترى أنه لا يُراعى ذلك أحد منهم ولا من غيرهم في غير هذه المسألة من مسائل الوضوء ولا الصلاة ، ولا الصيام ، وأكثر أبواب الشرائع والأحكام . وبالله عز وجل التوفيق لا شريك له .

وفيما ذكرنا ما يبين لك به أن من لم يكبر للإحرام ليس في صلاة ، ومن ليس في صلاة فلا حاجة به إلى القطع بسلام . وهذا موضع قد اضطرب فيه أصحاب مالك أيضاً ، وذلك لمراعاتهم الاختلاف فيما لا تجب مراعاته ؛ لأن الاختلاف لا يوجب حكماً ، إنما يوجب الإجماع ، أو الدليل من الكتاب والسنة ، وبذلك أمرنا عند التنازع .

وأما الثوري ، فقال : إذا وجدت الإمام راکعاً ، فكبر تكبيرة تنوي بها الافتتاح ، وكبر أخرى للركوع ، وكذلك إذا وجدته ساجداً كبر تكبيرة للافتتاح ، ثم كبر أخرى للسجود ولا تحتسب بها^(٢) ، فإن وجدته جالساً فكبر للافتتاح واجلس بغير تكبير ، وإذا قمت قم بتكبير .

(١) في الأصل : « فاسد » .

(٢) في ص ، م : « لها » .

الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ

١٦٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ
بِ : ﴿ الطَّوْرِ ﴾ فِي الْمَغْرِبِ .

وقال الشافعي : إذا وجد الإمام راکعاً ، فكَبَّرَ تكبيرة نوى بها الافتتاح ، الاستدكار
أجزأته وكان داخلاً في الصلاة ، فإن نوى بها غير الافتتاح ، أو نوى بها الافتتاح
والركوع جميعاً ، لم يكن داخلاً في الصلاة ؛ لأنه لم يُفرد النية لها .

وقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمدٌ مثل قول مالك : إذا نوى بتكبيرة
الركوع تكبيرة الافتتاح ، أو تكبيرة الافتتاح والركوع معاً أجزأته ^(١) . وهو قول أبي
ثورٍ ، وهو الصحيح عندنا ؛ لما قدمنا عن ابن عمر ، أنه كان يغتسل للجنابة
والجمعة غسلًا واحدًا .

مالكٌ ، عن ابنِ شِهَابٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ^(٢) ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : التمهيد

القبس

(١) في ص ، م : « أجزأه » .

(٢) قال أبو عمر : « وهو محمد بن جبیر بن مطعم بن عدی بن نوفل بن عبد مناف بن قصی القرشي النوفلي يكنى أبا سعيد ، قد ذكرنا أباه وشيخاً من أخباره في كتابنا في الصحابة ، وكان محمد بن جبیر بن مطعم من أعلم أهل وقته بالنسب وأيام العرب أخذ ذلك عن أبيه ، دخل يوماً على عبد الملك بن مروان فقال له : يا أبا سعيد ألم تكن نحن وأنتم ، يعني بنى عبد شمس وبنى نوفل ، في حلف الفضول ؟ قال : أمير المؤمنين أعلم . فقال له عبد الملك : لتخبرني يا أبا سعيد ، فقال : لا =

التمهيد سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بَ : ﴿وَالطُّورِ﴾^(١) .

هكذا رواه مالك وجماعة أصحاب ابن شهاب عنه ، عن محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه . ورواه محمد بن عمرو ، عن ابن شهاب ، عن نافع بن جبير^(٢) . والصواب فيه محمد بن جبير .

وفي هذا الحديث دليل على أنَّ في وقت المغرب سعة ، وأنه ليس يضيق ، وقد مضى القول في وقت المغرب في باب ابن شهاب ، عن عروة مَسْوَعًا ، وفي سائر أوقات الصلوات^(٣) . والحمد لله .

وقد روى عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بَ : ﴿الْمَصِّ﴾ من حديث عروة^(٤) بن الزبير ، عن مزوان بن الحكم ، عن زيد بن ثابت^(٥) . وقد روى

القيس

= والله يا أمير المؤمنين لقد خرجنا نحن وأنتم منهم . قال : صدقت . وتوفي محمد بن جبير بن مطعم سنة مائة في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وتوفي أخوه أبو محمد نافع بن جبير بن مطعم بالمدينة سنة ست وتسعين وقيل : في خلافة سليمان بن عبد الملك . تهذيب الكمال ٥٧٣/٤ ، وسير أعلام النبلاء ٥٤٣/٤ ، والاستيعاب ٢٣٢/١ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٧) ، ورواية أبي مصعب (٢١٦) . وأخرجه أحمد ٣٣٨/٢٧ (١٦٧٨٣) ، والبخاري (٧٦٥) ، ومسلم (١٧٤/٤٦٣) ، وأبو داود (٨١١) ، والنسائي (٩٨٦) ، وابن خزيمة (٥١٤) من طريق مالك به .

(٢) ذكره الدارقطني في العلل (١٠١/٤ - مخطوط) .

(٣) في ر ، ي ، م : « الصلاة » . وينظر ما تقدم في ٦٣/٢ وما بعدها .

(٤) بعده في ر ، ي ، م : « عن » .

(٥) أخرجه أحمد ٤٩٨/٣٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧ (٢١٦٣٣ ، ٢١٦٤١ ، ٢١٦٤٦) ، والبخاري (٧٦٤) ، وأبو داود (٨١٢) ، والنسائي (٩٨٩) من طريق عروة به .

التمهيد

هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مثل ذلك^(١). والإسناد الأول أصح. وفي ذلك دليل على سعة وقت المغرب كما ذكرنا.

وروى عن النبي ﷺ أنه قرأ ب: «الصفات» في المغرب، وأنه قرأ فيها ب: ﴿حَمْدٌ﴾ الدخان. وأنه قرأ فيها ب: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، وأنه قرأ فيها ب: ﴿الَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾، وأنه قرأ فيها ب: «المعوذتين»، وأنه قرأ فيها ب: ﴿الْمُرْسَلَتِ﴾، وأنه كان يقرأ فيها بقصار المفضل. وهي آثار صحاح مشهورة، لم أر لذكرها وجهًا خشية الإطالة، وفي ذلك كله دليل على أن لا توقيف في القراءة في صلاة المغرب، وكذلك غيرها، بدلائل يطول ذكرها، وأهل العلم يستحبون فيها قراءة السور القصار، ولعل ذلك أن يكون آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، أو يكون إباحة وتخيراً منه ﷺ، فيكون دليل العلماء على استحباب ما استحبوا من ذلك قوله ﷺ: «من أتم الناس فليقصّر وليخفف»^(٢). والحمد لله الذي جعل في ديننا سعة ويسراً وتخفيفاً، لا شريك له.

وفي هذا الحديث شيء سقط من رواية مالك في «الموطأ» لم يذكره أحد من روايته عنه فيه، وذكره غيره من رواة ابن شهاب، وهو معنى بديع حسن من الفقه؛ وذلك أن جبير بن مطعم سيع هذا الحديث من النبي ﷺ وهو كافر، وحدث به عنه وهو مسلم، وقد مضى القول في هذا المعنى فيما سلف من كتابنا هذا. وقد روى هذه القصة فيه عن مالك،

القيس

(١) أخرجه النسائي (٩٩٠) من طريق هشام به.

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٠١).

التمهيد

عَلِيٌّ بْنُ الرَّيِّعِ بْنِ الرُّكَيْنِ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ التَّمِيمِيُّ ^(١) جَمِيعًا، عَنْ مَالِكٍ،
عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ
فِي فِدَاءِ أُسَارَى بَدْرٍ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِ: ﴿وَالطُّورِ﴾، وَلَمْ أُسَلِّمْ
يَوْمَئِذٍ، فَكَأَنَّمَا صُدِّعَ قَلْبِي، وَقَالَ: «لَوْ كَانَ مُطْعِمٌ حَيًّا وَكَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ
النَّفَرِ لَأَعْتَقْتُهُمْ». هَذَا لَفْظُ عَلِيٍّ بْنِ الرَّيِّعِ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «وَكَلَّمَنِي فِي
هَؤُلَاءِ النَّتْنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ». وَلَمْ يُتَابِعْ هَذَا عَلَى سِيَاقِهِ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا
اللَّفْظِ عَنْ مَالِكٍ. وَقَدْ رَوَاهُ كَذَلِكَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ،
وَمِمَّنْ رَوَى ^(٢) ذَكَرَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، ^(٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ
أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْثِيُّ وَغَيْرُهُ.

رَوَى ابْنُ وَهَبٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ جَاءَ فِي فِدَاءِ أُسَارَى أَهْلِ بَدْرٍ، قَالَ:
فَوَافَقْتُ ^(٤) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ بِ: ﴿وَالطُّورِ﴾ ①
وَكُنْتُ مَسْطُورًا، فَأَخَذَنِي مِنْ قِرَاءَتِهِ كَالْكَوْبِ، فَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ مَا
سَمِعْتُ مِنْ أَمْرِ الْإِسْلَامِ ^(٥).

القبس

(١) بعده فِي الْأَصْلِ: «الْمَقْبَرِيُّ»، وَفِي م: «الْمَقْرِيُّ».

(٢) سَقَطَ مِنْ: ر، ي.

(٣ - ٣) فِي ر، ي: «فِي هَذَا الْحَدِيثِ».

(٤) فِي ر: «فَوَافَيْتُ».

(٥) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١٤٩٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ وَهَبٍ بِهِ.

وَأَسْلَمَ جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ عَامَ الْفَتْحِ ، وَيُقَالُ : عَامَ خَيْبَرَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْ خَبْرِهِ فِي كِتَابِنَا فِي « الصَّحَابَةِ » ^(١) مَا فِيهِ كِفَايَةٌ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى الْبَلْخِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيْنَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بـ : ﴿ الطُّورِ ﴾ . قَالَ سَفْيَانُ : فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : ﴿ آمَ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور : ٣٥] . قَالَ : فَكَادَ يَطِيرُ قَلْبِي .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، قَالَ : سَمِعْتُ الزَّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بـ : ﴿ الطُّورِ ﴾ . قَالَ سَفْيَانُ : فَقَالُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ : إِنَّ جُبَيْرًا قَالَ : سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُشْرِكٌ ، فَكَادَ قَلْبِي يَطِيرُ حِينَ قَرَأَ : ﴿ آمَ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ . وَلَمْ يَقُلْ لَنَا الزَّهْرِيُّ ^(٢) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسَدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ الشَّكَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

(١) الاستيعاب ١/ ٢٣٢ .

(٢) الحميدى (٥٥٦) .

التمهيد البخاري، قال : حدثنا الحميدي، قال : حدثنا سفيان، قال : حدثني ^(١) عن الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال : سمعتُ النبي ﷺ يقرأ في المغرب : ﴿وَالطُّورِ﴾ ، فلما بلغ هذه الآية : ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ ^(٢٥) أَمْ خُلِقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ ^(٢٦) أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ أَمْ هُمُ الْمُصْطَرُّونَ﴾ [الطور : ٣٥ - ٣٧] . كاد قلبي يطيرُ . قال سفيان ، فأما أنا ، فإني سمعتُ الزهري يُحدثُ عن محمد بن جبير ، عن أبيه ، سمعتُ النبي ﷺ يقرأ في المغرب ب : ﴿وَالطُّورِ﴾ ، ولم أسمعُه زاد الذي قالوا لي ^(٢) .

ورواه يزيد بن أبي حبيب ، عن ابن شهاب ، فجعل في موضع المغرب العتمة ، إلا أنه من رواية ابن لهيعة .

وجدتُ في أصلِ سماع أبي بخطه رحمه الله ، أن محمد بن أحمد بن قاسم حدثهم ، قال : حدثنا سعيد بن عثمان ، قال : حدثنا نصر بن مرزوق ، قال : حدثنا أسد بن موسى ، قال : حدثنا ابن لهيعة ، قال : حدثنا يزيد بن أبي حبيب ، أن ابن شهاب كتب إليه قال : حدثني محمد بن جبير بن مطعم ، عن أبيه ، قال : قدمتُ على النبي ﷺ في فداء أسارى بدر ، فسمعتُه يقرأ في العتمة ب : ﴿وَالطُّورِ﴾ .

ورواه سفيان بن حسين ، عن الزهري ، على الشك في العتمة أو المغرب .

(١) في م : «حدثني» .

(٢) البخاري (٤٨٥٤) .

التمهيد

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَأَجَارَهُ لَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ أَسَدٍ ، عَنْ ابْنِ جَامِعٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ ، عَنْ الزَّهْرِيِّ ، قَالَ هُشَيْمٌ : وَلَا أَطْنُثِي ^(١) إِلَّا وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنَ الزَّهْرِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِأَكْلِمَهُ فِي أُسَارَى بَدْرٍ فَوَافَقْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ أَوْ الْعَتَمَةَ ، فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ أَوْ يقرأُ وَقَدْ خَرَجَ صَوْتُهُ مِنَ الْمَسْجِدِ : ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوْ فَعَّ ۖ ﴿٧﴾ مَا لَعُرَّ مِنْ دَافِعٍ ﴾ [الطور : ٧ ، ٨] . قَالَ : فَكَأَنَّمَا صَدِغَ قَلْبِي . فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ كَلَّمْتُهُ فِي أُسَارَى بَدْرٍ ، فَقَالَ : « شَيْخُكَ - أَوْ الشَّيْخُ - لَوْ كَانَ أَتَانَا فِيهِمْ شَقُّعْنَاهُ » . يَعْنِي أَبَاهُ الْمُطْعِمُ ابْنَ عَدَى ^(٢) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : قَالَ هُشَيْمٌ وَغَيْرُهُ : وَكَانَتْ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَدٌ .

قَالَ أَبُو عَمْرٍ : كَانَتْ يَدُ الْمُطْعِمِ بْنِ عَدَى عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قِيَامَهُ فِي شَأْنِ الصَّحِيفَةِ الَّتِي كَتَبَتْهَا قُرَيْشٌ عَلَى بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ . وَهُوَ أَيْضًا أَجَارَ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مِنَ الطَّائِفِ مِنْ دُعَاءِ ثَقِيفٍ ؛ أَجَارَهُ هُوَ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ يَوْمَئِذٍ ، وَخَبَرَهُ بِكَمَالِهِ فِي الْمَغَازِي وَالسَّيْرِ .

القبس

(١) فِي ر : « أَحْسَبُنِي » .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (١٤٩٩) عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِهِ .

١٧٠ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ أُمَّ
الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ . فَقَالَتْ لَهُ :
يَا بَنِي ، لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ ؛ إِنَّهَا لَأَخْرُ مَا سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ
قَالَ : إِنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ ^(١) سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ .
فَقَالَتْ : يَا بَنِي لَقَدْ أَذْكَرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ ؛ إِنَّهَا لَأَخْرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ ^(٢) .

وليس في هذا الحديث أكثر من أن القراءة في الصلاة ليس فيها توقيت ، وأن
قراءة : ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾ ومثلها جائز في صلاة المغرب . وسيأتي القول فيما
يُسْتَحَبُّ مِنَ الْقِرَاءَةِ . وما يَجِبُ مِنْهَا فِي الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهَا ، فِي أَوَّلِي الْمَوَاضِعِ
بِذَلِكَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ^(٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

القبس

(١) قال أبو عمر : «أم الفضل هذه هي أم ابن عباس واسمها لبابة تكنى أم الفضل بابنها الفضل بن
عباس وهي أخت ميمونة زوج النبي ﷺ قد أتينا من نسبها وأحوالها في كتاب النساء من كتاب
الصحابة بما فيه كفاية» . الاستيعاب ٤/١٩٠٧ ، الإصابة ٨/٩٧ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٤٦) ، ورواية أبي مصعب (٢١٧) . وأخرجه أحمد ٤٤/٤٥٣
(٢٦٨٨٤) ، والبخاري (٧٦٣) ، ومسلم (٤٦٢) ، وأبو داود (٨١٠) ، والنسائي في الكبرى
(١١٦٤١) من طريق مالك به .

(٣) تقدم ص ٢١١ - ٢١٧ .

١٧١ - وَحَدَّثَنِي [٢٨ظ] يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى الْمَوَاطَّ
 سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ ،
 عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّنَائِحِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ
 الصَّدِيقِ ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ ، فَقَرَأَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ
 ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » وَسُورَةَ سُورَةِ مِنْ قِصَارِ الْمُفْصَلِ ، ثُمَّ قَامَ فِي الثَّلَاثَةِ ،
 فَدَنَوْتُ مِنْهُ ، حَتَّى إِنْ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ تَمَسَّ ثِيَابَهُ ، فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ
 ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » وَبِهَذِهِ الْآيَةِ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ
 لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران : ٨] .

حَدَّثَنِي خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْإِمَامُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ
 دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ
 أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ ، قَالَتْ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ فِي مَرَضِهِ
 مُتَوَشِّحًا فِي ثَوْبٍ - الْمَغْرِبِ ، فَقَرَأَ ب : ﴿ وَالْمُرْسَلَتِ عُرْفَاكُ ﴾ ، فَلَمْ يُصَلِّ صَلَاةً
 بَعْدَهَا حَتَّى قُبِضَ ﷺ (١) .

وَمَا ذَكَرَهُ فِي « الْمَوَاطَّ » مِنْ قِرَاءَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » فِي
 الْمَغْرِبِ ، وَبِقِرَاءَتِهِ مَعَ ذَلِكَ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] .

القبس

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤٤١/٤٤١ (٢٦٨٧١) ، وَالنَّسَائِيُّ (٩٨٤) ، وَالتَّيْمِيُّ ٢١/٢٥ (٢٥) مِنْ طَرِيقِ
 مُوسَى بْنِ دَاوُدَ .

والاستذكار وبالقراءة في كل ركعة ب: «أم القرآن»، وسورة من قصار المفصل^(١). وقراءة ابن عمر في كل ركعة ب: «أم القرآن»، وسورة سورة^(٢)، وربما قرأ بالسورتين والثلاث في كل ركعة^(٣). فكل ذلك من المباح الجائز أن يقرأ المرء بما شاء مع «أم القرآن»، ما لم يكن إماماً يطوّل على من خلفه. وبحو ذلك تواترت الآثار في القراءة عن النبي ﷺ في الصلاة، مرة خفف وربما طوّل، يصنع ذلك في كل صلاة.

وهذا كله يدل على أن لا توقيت في القراءة عند العلماء بعد «فاتحة الكتاب». وهذا إجماع من جماعة علماء المسلمين، ويشهد لذلك قوله ﷺ: «مَنْ أَمَّ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ»^(٤). ولم يُحدّ شيئاً. وإنما اختلفوا في أقل ما يجزئ من القراءة، وفي «أم القرآن»، هل يجزئ منها غيرها من القرآن أم لا؟ وأجمعوا أن لا صلاة إلا بقراءة. وقد كان الشافعي يقول ببغداد: تسقط القراءة عمّن نسي، فإن النسيان موضوع. ثم رجع عن هذا بمصر، فقال: لا تجزئ صلاة من يُحسِن «فاتحة الكتاب» إلا بها، ولا يجزئ أن ينقص منها حرفاً، فإن لم يقرأها، أو نقص منها حرفاً أعاد^(٥) صلاته^(٦) إن قرأ بغيرها.

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢١٨). وأخرجه الشافعي ٢٠٧/٧، ٢٢٨، وعبد الرزاق (٢٦٩٨)، وأبو داود - كما في تهذيب الكمال ٩/٢٤، وتحفة الأشراف ٢٩٨/٥ (٦٦٠٧) - والبيهقي ٢/٦٤، ٣٩١ من طريق مالك به.

(٢) سقط من: م.

(٣) سيأتي في الموطأ (١٧٢).

(٤) سيأتي في الموطأ (٣٠١).

(٥ - ٦) في م: «الصلاة وكذا».

قال أبو عمر: أظن قول الشافعي القديم دخلت الشبهة فيه عليه بما روى الاستذكار عن عمر^(١) أنه صلى المغرب فلم يقرأ فيها، فذكر ذلك له، فقال: كيف كان الركوع والسجود؟ قيل: حسن. قال: لا بأس إذن. وهذا حديث منكر، وقد ذكره مالك في «الموطأ»، وهو عند بعض روايته، وليس عند يحيى وطائفة معه؛ لأنه رماه مالك من كتابه بأخرة^(٢)، وقال: ليس عليه العمل؛ لأن النبي ﷺ قال: «كل صلاة لا يقرأ فيها ب «أُمّ القرآن» فهي خداج»^(٣).

قال أبو عمر: وقد روى عن عمر أنه أعاد تلك الصلاة، وهو الصحيح عنه. وروى يحيى بن يحيى النيسابوري قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم النخعي، عن همام بن الحارث، أن عمر نسي القراءة في المغرب، فأعاد الصلاة^(٤).

وهذا حديث متصل،^(٥) شهده همام بن الحارث من عمر^(٥)، وحديث مالك مرسل عن عمر لا يصح، والإعادة عنه صحيحة، رواها عن عمر جماعة؛ منهم همام، وعبد الله بن حنظلة، وزياذ بن عياض، وكلهم لقي عمر وسمع منه وشهد القصة، وروى الإعادة عن عمر أيضا غيرهم.

(١) سيأتي تخريجه ص ٢٩١.

(٢) سقط من: ص، م.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٩٢.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٧/١، من طريق أبي معاوية به مطولا.

(٥ - ٥) سقط من: ص، م.

وذكر عبد الرزاق^(١) ، عن عكرمة بن عمار ، عن ضمضم بن جؤيس ، عن عبد الله بن حنظلة ، قال : صليت مع عمر ، فلم يقرأ ، فأعاد الصلاة .

وروى إسرائيل ، عن جابر ، عن الشعبي ، عن زياد بن عياض ، أن عمر صلى بهم ، فلم يقرأ ، فأعاد الصلاة ، وقال : لا صلاة إلا بقراءة^(٢) .

وروى معمر ، عن قتادة ، وعن أبان ، عن جابر بن زيد ، أن عمر أعاد تلك الصلاة بإقامة^(٣) .

وابن جريج ، عن عكرمة بن خالد : أن عمر أمر المؤذن ، فأقام وأعاد تلك الصلاة . ذكر عبد الرزاق^(٤) ذلك عن معمر ، عن ابن جريج .

وروى أشهب ، عن مالك قال : سئل مالك عن الذي ينسى القراءة : أيعجبك ما قال عمر ؟ قال : أنا أنكر أن يكون عمر فعله . وأنكر الحديث ، وقال : يرى الناس عمر يصنع هذا في المغرب فلا يسبحون به ولا يخبرونه ! أرى أن يعيد الصلاة من فعل هذا ، ويعيد القوم الذين صلوا خلفه^(٥) . وأما اختلافهم فيما يجزئ من القراءة في الصلاة ؛ فقال مالك : إذا لم يقرأ

(١) عبد الرزاق (٢٧٥١) .

(٢) عبد الرزاق (٢٧٥٣) ، وليس فيه : عن الشعبي .

(٣) عبد الرزاق (٢٧٥٥) .

(٤) عبد الرزاق (٢٧٥٢) .

(٥ - ٥) سقط من : ص .

فى الركعتين - يعنى من صلاة أربع - أعاد . وقد قال : من لم يقرأ فى نصف صلاته أعاد . وقال مرة أخرى : من نسي أن يقرأ فى الصلاة كلها أو فى أكثرها ، رأيت أن يعيد الصلاة كلها . قال : وسنة القراءة أن يقرأ فى الركعتين الأوليين ب : « أم القرآن » وسورة ، وفى الآخرين ب : « فاتحة الكتاب » .

وقال الأوزاعي : يقرأ ب : « أم القرآن » ، فإن لم يقرأ ب : « أم القرآن » ، وقرأ بغيرها أجزأه . قال : وإن نسي أن يقرأ فى ثلاث ركعات أعاد .

وقال الثوري : يقرأ فى الركعتين الأوليين ب : « فاتحة الكتاب » وسورة ، ويسبح فى الآخريتين . وهو قول أبى حنيفة وسائر الكوفيين .

قال سفيان : وإن لم يقرأ فى ثلاث ركعات أعاد الصلاة ؛ لأنه لا تجزئ قراءه ركعة . قال : وكذلك إن نسي أن يقرأ فى ركعة من صلاة الفجر .

وقال أبو ثور : لا تجزئ صلاة إلا بقراءة « فاتحة الكتاب » فى كل ركعة . كقول الشافعى المصرى ، وعليه جماعة أصحاب الشافعى .

وقال ابن خوازيم بناد المالكى : قراءة « أم القرآن » واجبة عندنا فى كل ركعة . قال : ولم يختلف قول مالك ، أنه من نسيها فى ركعة من صلاة ركعتين أنه يعيد الصلاة ولا تجزئ . واختلف قوله إذا تركها ناسياً فى ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية ؛ فقال : يعيد الصلاة أصلاً . وهو قول ابن القاسم وروايته عنه ، وقال : يسجد سجدة السهو وتجزئ . وهى رواية ابن عبد الحكم عنه ، قال : وقد قيل : يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام . قال : وقال الشافعى

وأحمد بن حنبل: لا يجزئُه حتى يقرأ ب: « فاتحة الكتاب » في كل ركعة . نحو قولنا . قال : وقال أبو حنيفة ، والثوري ، والأوزاعي : إن تركها عامداً في صلاته كلها وقرأ غيرها أجزأه .

قال أبو حنيفة : أقله آية . وقال أبو يوسف ومحمد : ثلاث آيات أو آية طويلة ؛ نحو آية الدين .

وقال الشافعي : أقل ما يجزئُه « فاتحة الكتاب » إن أحسنها ، فإن كان لا يُحسِنُها ويحسن غيرها من القرآن ، قرأ بعددِها^(١) سبع آيات ، لا يجزئُه دون ذلك ، وإن لم يُحسِن شيئاً من القرآن حمداً لله وكبر مكان القراءة ، لا يجزئُه غيره ، ومن أحسن « فاتحة الكتاب » ، فإن ترك منها حرفاً واحداً وخرج من الصلاة أعاد .

وقال الطبري : يقرأ ب: « أم القرآن » ؛ فإن لم يقرأ بها لم يُجزئُه إلا مثلها من القرآن في عدد آياتها وحروفها .

قال أبو عمر : قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ^(٢) فيها ب : « فاتحة الكتاب »^(٣) ، وقوله^(٤) ﷺ : « كل صلاة لا يُقرأ فيها^(٥) ب : « أم القرآن » فهي

(١) في ص ، م : « بعددِها » .

(٢ - ٢) سقط من : ص ، م .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٤) مكانه في الأصل تأكل بمقدار أربع كلمات ، والمثبت ما يقتضيه السياق .

يُحْدِثُ غَيْرُ تَمَامٍ»^(١). حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَقَوْلُ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ : أَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ نَقْرَأَ بِ : « فَاتِحَةِ الْكِتَابِ » وَمَا تَبَيَّنَ^(٢) . فَعَيَّنَ « فَاتِحَةَ الْكِتَابِ » لَوْجُوبِهَا ، وَخَيَّرَ فِيمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ بَعْدَهَا .

وَهَذَا كُلُّهُ يَشْهَدُ لَصِحَّةِ قَوْلِ مَنْ أَوْجَبَ الْقِرَاءَةَ بِهَا فِي الصَّلَاةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، كَمَا قَالَ جَابِرٌ ؛ لِأَنَّ رُكُوعَ رَكْعَةٍ لَا يَنْبُتُ عَنْ رُكُوعٍ أُخْرَى ، وَلَا سَجُودَ رَكْعَةٍ يَنْبُتُ عَنْ سَجُودٍ أُخْرَى ، فَكَذَلِكَ لَا تَنْبُتُ قِرَاءَةُ رَكْعَةٍ عَنْ قِرَاءَةِ رَكْعَةٍ أُخْرَى . وَهِيَ رَوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ وَاخْتِيَارُهُ ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ^(٣) أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الْمَغْرِبِ : « رَبَّنَا لَا تُخِزْ قُلُوبَنَا » الْآيَةَ . فَإِنَّمَا هُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْقُنُوتِ وَالِدُعَاءِ ؛ لَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ أَهْلِ الرَّدَةِ . وَالْقُنُوتُ جَائِزٌ فِي الْمَغْرِبِ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَفِي كُلِّ صَلَاةٍ أَيْضًا ، وَأَوْكُذُ ذَلِكَ فِي الصُّبْحِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَرَى الْقُنُوتَ أَصْلًا ، وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (١٨٦) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٠/١٧ (١٠٩٩٨) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٨١٨) .

(٣) فِي ص ، م : « قَوْلٌ » .

١٧٢ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان إذا صلى وحده ، يقرأ في الأربع جميعاً في كل ركعة ب : « أم القرآن » وسورة من القرآن ، وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة ، ويقرأ في الركعتين من المغرب كذلك ، ب : « أم القرآن » وسورة سورة .

وذكر عن ابن عمر ، أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً ؛ في كل ركعة ب : « أم القرآن » وسورة ، وكان يقرأ أحياناً بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة من صلاة الفريضة^(١) .

قال أبو عمر : لما قال رسول الله ﷺ : « لا صلاة إلا ب : « فاتحة الكتاب » وما تيسر » . عُلِمَ أن تعيينه ل : « فاتحة الكتاب » إيجاب ، وأن قوله : « وما تيسر » . ندب ، وإذا جاز أن يقرأ المصلي مع « فاتحة الكتاب » بسورة فيها طول ، جاز أن يقرأ بسور تساوى^(٢) تلك السورة . وهذا كله مباح عند الجميع ؛ إلا أنهم يستحبون ألا يقرأ مع « فاتحة الكتاب » إلا بسورة واحدة ؛ لأنه الأكثر مما جاء عن النبي ﷺ ، وقد أجمع العلماء على أن لا حد في القراءة واجب^(٣) إلا « فاتحة الكتاب » عند من أوجبها ، وكفى بهذا .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٣) ، ورواية أبي مصعب (٢١٩) . وأخرجه الشافعي ٢٠٧/٧ ، ٢٢٨ ، وابن المنذر (١٣٣٨) ، والبيهقي ٦٤/٢ من طريق مالك به .
(٢) في ص ، م : « توازي » .
(٣ - ٣) في ص : « إلا بفاتحة » ، وفي م : « بفاتحة » .

١٧٣ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ
عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ، فَقَرَأَ فِيهَا ب : ﴿ اَللّٰهُنَّ وَالزَّيْتُونُ ﴾ .

مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ
عَازِبٍ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ، فَقَرَأَ فِيهَا ب : ﴿ اَللّٰهُنَّ
وَالزَّيْتُونُ ﴾ ^(١) .

لَمْ يُخْتَلَفْ عَلَى مَالِكٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، إِلَّا أَنَّ مِشْعَرًا رَوَاهُ فَزَادَ فِيهِ : وَمَا سَمِعْتُ أَحْسَنَ
صَوْتًا مِنْهُ ﷺ ^(٢) . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا الْخَبَرَ فِي بَابِ تَحْسِينِ الصَّوْتِ
بِالْقُرْآنِ مِنْ كِتَابِ « الْبَيَانِ عَنْ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ » ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، فَلَا مَعْنَى
لِذِكْرِهِ هَلْهُنَا .

وَهَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَنَا مُحْمَلُهُ ^(٣) عَلَى أَنَّهُ قَدْ قَرَأَ ب : ﴿ اَللّٰهُنَّ وَالزَّيْتُونُ ﴾ مَعَ أُمِّ
الْقُرْآنِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ ﷺ : « لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا ب : « فَاتِحَةَ الْكِتَابِ » ،

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٦) . وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة (٩٠) ، والنسائي (٩٩٩) ، والبيهقي في المعرفة (١٢٠٢) من طريق مالك ب .
(٢) أخرجه الحميدي (٧٢٦) ، وأحمد ٥٣٤/٣٠ (١٨٥٦٦) ، والبخاري (٧٦٩) ، ومسلم (١٧٧/٤٦٤) ، وابن ماجه (٨٣٥) من طريق مسعر ب .
(٣) في م : « محله » .

وكل صلاة لم يُقرأ فيها ب: «أم القرآن» فهي خداج^(١). وقد ذكرنا مذاهب^(٢) الفقهاء في هذا الباب في باب العلاء من هذا الكتاب^(٣)، وليس في هذا الحديث بعد هذا معنى يُشكّل، وما قرأ به المصلّي في الركعتين الأولىين^(٤) من الظهر والعصر والمغرب والعشاء، مع «أم القرآن»، فحسن، وكذلك صلاة الصبح. وفي قول رسول الله ﷺ: «لا صلاة إلا ب: «فاتحة الكتاب»»، وكل صلاة لم يُقرأ فيها ب: «أم القرآن» فهي خداج. دليل على أن من قرأ «فاتحة الكتاب» في كل ركعة من صلاته ولم يزد - فقد صلى صلاة كاملة وتامة غير ناقصة، وحسبك بهذا، وقد قدمنا ذكر الدلائل على أن ذكر الصلاة في هذين الحديثين أريد به الركعة في غير موضع من كتابنا هذا، فلا وجه لتكرير ذلك ههنا. وقد كان بعض أصحاب مالك يرى الإعادة على من تعمّد ترك السورة مع «أم القرآن»، وهو قول ضعيف لا أصل له في نظير ولا أثر. وجمهور أصحاب مالك على أنه قد أساء وصلاته مُجزئة عنه، وكذلك قول سائر العلماء. والحمد لله. وللفقهاء استحبابات فيما يُقرأ به مع «أم القرآن» في الصلوات، ومراتب وتحديدات^(٥)، كل ذلك استحسان وليس بواجب. وبالله التوفيق.

(١) سيأتي في الموطأ (١٨٦).

(٢) في ف: «اختلاف».

(٣) سيأتي ص ٢٨٩ - ٢٩٩.

(٤) في الأصل: «الأولتين».

(٥) في م: «تحديد».

العمل في القراءة

١٧٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ [٢٩٩] ابْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ ، وَعَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ .

التمهيد مَالِكٌ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ ، وَالْمُعْصَفِرِ ، وَعَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ ، وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ ^(١) .

القبس حديث عَلِيٍّ فِي النِّهْيِ عَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ هَلْهَذَا أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْفَقِيهِ لَمْ يَنْقُطْ لَهُ إِلَّا مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ أَنَّ مَرَاتِبَ الرِّوَاةِ ^(٢) مِنَ الصَّحَابَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسٌ ؛ الْمَرْتَبَةُ الْأُولَى : أَنْ يَقُولَ الرَّوَايُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ^(٣) ، يَقُولُ : « لَا تُصَلِّ ^(٤) » ، « لَا تَصُومُ » . وَهَذَا أَغْلَاهَا ؛ لِأَنَّهُ شَاهِدٌ وَنَقَلَ اللَّفْظَ . الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَقُولَ الرَّوَايُ ^(٥) : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَعَنِ الصِّيَامِ ^(٦) يَوْمَ النَّحْرِ . فَهَذَا فِيهِ أَصْلٌ مِنَ السَّمَاعِ ، وَلَيْسَ فِيهِ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٨٧) ، وبرواية أبي مصعب (٢٢٤) . وأخرجه أحمد ٣٠٧/٢ (١٠٤٣) ، ومسلم (٢٩/٢٠٧٨) ، وأبو داود (٤٠٤٤) ، والترمذي (٢٦٤) ، والنسائي (١٠٤٣) من طريق مالك به .

(٢) في ج : « الرواية » .

(٣ - ٣) سقط من : د .

(٤) في ج ، م : « تصلي » .

(٥) بعده في م : « من الصحابة » .

(٦) بعده في د : « بعد » .

رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ جَمَاعَةٌ ، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ جَمَاعَةٌ ، وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ جَمَاعَةٌ ، وَأَكْثَرُ مَنْ رَوَاهُ يَقُولُ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ : نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : وَلَا أَقُولُ : نَهَاكُمْ ^(١) . وَهُوَ حَدِيثٌ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ وَلَفْظِهِ عَلَى نَافِعٍ ، وَعَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، اخْتِلَافًا كَثِيرًا ، وَحُنَيْنٌ جَدُّ إِبْرَاهِيمَ هَذَا مَوْلَى الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلِبِ ، وَقِيلَ : مَوْلَى عَلِيِّ ابْنِ أَبِي طَالِبٍ . وَقِيلَ : بَلْ حُنَيْنٌ هَذَا مَوْلَى مِثْقَبٍ ^(٢) ، وَمِثْقَبٌ ^(٣) مَوْلَى مِسْحَلٍ ، وَمِسْحَلٌ مَوْلَى شَمَّاسٍ ، وَشَمَّاسٌ مَوْلَى الْعَبَّاسِ .

كَيْفِيَّةُ الْأَمْرِ وَالنَهْيِ . الْمَرْقَبَةُ الثَّلَاثَةُ : أَنْ يَقُولَ الرَّاوي مِنَ الصَّحَابَةِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . وَلَمْ يَذْكُرِ السَّمَاعُ ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى السَّمَاعِ ، قَائِمٌ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كَانَ يَأْخُذُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، وَيَتَنَاقَشُونَ فِي النُّزُولِ لِتَحْصِيلِ الْعِلْمِ ، ثُمَّ يُنْقَلُهُ إِلَى صَاحِبِهِ عَلَى الْمُدَاوَلَةِ ^(٤) .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا بَعْدَ الصَّحَابَةِ ؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هَذَا يَخْتَصُّ بِعَصْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا بِجَمَلِيَّتِهَا غُصْبَةٌ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْعَدَالَةِ ، بِخِلَافِ عَصْرِ التَّابِعِينَ وَمَا بَعْدَهُ ، فَإِنْ حَالَ الْعَدَالَةُ يَخْتَلِفُ فِيهِ . وَقَالَ مَالِكٌ : إِذَا قَالَ التَّابِعِيُّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَهُوَ حُجَّةٌ ، فَإِنْ حَالَ ^(٥) وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِالتَّابِعِينَ ^(٥) فِي الْعَدَالَةِ ، فَإِنَّ الْقَائِلَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

(١) فِي ن : « نَهَانِي » .

(٢) فِي ن : « مِثْقَبٌ » .

(٣) فِي د : « الْمَزَاوَلَةُ » .

(٤) فِي د : « الْحَالَةُ » .

(٥) فِي د : « فِي التَّابِعِيِّ » .

والحديث الصحيح^(١) كما رواه مالك ومن تابعه .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا بكر بن حنّاد ، قال : حدثنا مسدد ، قال : حدثنا بشر بن المفضل ، قال : حدثنا غبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن حنين مولى علي ، عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن أربع ؛ عن تخم الذهب ، وعن لبس القسي ، وعن قراءة القرآن وأنا راكع ، وعن لبس المعصفر^(٢) .

لا يُطلقه عليه ، مع ما في الكذب عليه^(٣) من الوعيد ، إلا وهو قد تقلّد صحته . المرتبة الرابعة : أن يقول الصحابي : أئمرنا بكذا ، ونهينا عن كذا . وهذا فيه من الاحتمال أكثر مما في الأول . المرتبة الخامسة : أن يقول الصحابي : كان الأمر في عهد رسول الله ﷺ كذا . كقول ابن عباس : كانت البتة على عهد رسول الله ﷺ واحدة . وهذا فيه احتمال كثير ، وخلاف مشهور ، وقد بيّنا أدلة هذه المراتب في كتاب « التمهيد » ، وخلصنا إلى المقصود منها في « المحصول » ، وقد قال علي رضي الله عنه في هذا الحديث : نهاني رسول الله ﷺ ، ولا أقول : نهاكم . وهذا تحرير لفظ واحتراز من الغلط ؛ لأن الراوي إذا نهاه النبي ﷺ عن شيء ، فقال : نهى رسول الله ﷺ . مطلقاً ، فقد نقل الخبر عن النبي ﷺ ، وقاس غيره عليه ، وجعل الكل منوطاً بالنبي ﷺ ، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « أمّا الركوع فعضموا فيه الرب ،

(١) في الأصل ، ن ، م : « صحيح » .

(٢) أخرجه النسائي (٥١٩٣) من طريق بشر به .

(٣) سقط من : م .

التمهيد

كذا قال عُبيدُ اللهِ بنُ عمرَ : عن نافع ، عن ابنِ حُنينٍ مولى عليٍّ ، عن عليٍّ .
لم يُقَلِّ^(١) : عن أبيه . والصوابُ فيه : عن أبيه . وكذلك رواه أيوب^(٢) ، ولم يُقِمه
عُبيدُ اللهِ ولا أيوبُ ، ورواه الزهريُّ فجودَ لإسناده أيضًا^(٣) .

حدَّثنا خلفُ بنُ القاسمِ ، قال : حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ جعفرٍ بنِ الوردِ ، قال :

القبس

وأما السجودُ فاجتهدوا فيه^(٤) في الدعاء^(٥) ؛ فإنه قِمٌّ^(٦) أن يُسْتَجَابَ لكم . وفي
« الموطأ » النهي عن قراءة القرآن في الركوع ، وفي « صحيح مسلم » نهى عن قراءة
القرآن في الركوع والسجود ، وذلك أن الله تبارك وتعالى ذكر محال الصلاة
وأذكارها ، فلا يجوزُ التبديلُ فيها ، فمن بدلها على قصدِ الثلاثِ فسدت صلاته ،
ومن بدلها على قصدِ الاجتهادِ في أن المعنى واحدٌ فسدت صلاته أيضًا ، ومن بدلها
نسيانًا صَحَّتْ صلاته ، ولو جعل رجلٌ موضعَ « اللهُ أكبرُ » « سميع الله لمن حيمه » ،
أو بعكسه ناسيًا ، لم يكن عليه شيءٌ ، ولو فعلها عامدًا بطلت صلاته ، والاختلافُ في
السجود في النسيانِ يَتَبَيَّنُ على أن التكبيرَ ؛ هل فيه سجودٌ مثلُ القراءةِ أيضًا أم لا ؟
ويَتَبَيَّنُ أيضًا على معرفةِ القَدْرِ الذي يُسجَدُ فيه من التكبيرِ أو تُعَادُ الصلاةُ منه ، وهذا
كلُّه^(٧) موضَعُهُ « المسائلُ » .

(١) بعده في ن : « فيه » .

(٢) أخرجه أبو يعلى (٤١٣) من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن نافع ، عن إبراهيم بن حنين ،
عن علي . وينظر علل الدارقطني ٨٢/٣ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) ليس في : الأصل .

(٤ - ٥) في ج ، م : « بالدعاء » .

(٥) قَمَنَ وقَمِنَ وقَمِين : أى خَلِقَ وجَدِر . ينظر اللسان (ق م ن) .

(٦) بعده في م : « ضعيف » .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَاشِدٍ بْنِ زَوْلَانَ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ النَّضْرِيُّ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ حُنَيْنٍ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِرَاءَةِ وَأَنَا رَاكِعٌ، وَعَنْ لُبْسِ الذَّهَبِ وَالْمَعْصَفِرِ^(٢).

هَكَذَا قَالَ: لُبْسِ الذَّهَبِ. وَحَدِيثُ نَافِعٍ يُفَسِّرُهُ أَنَّهُ تَخْتُمُ الذَّهَبَ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ذِكْرُ الْقَسِيِّ، وَهُوَ فِيهِ مَحْفُوظٌ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ. وَزَادَ: وَعَنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ^(٣). فَرَادَ السُّجُودَ.

وَكَذَلِكَ قَالَ دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: نَهَانِي جَبِّي^(٤) ﷺ عَنْ ثَلَاثٍ، لَا أَقُولُ: وَنَهَى النَّاسَ؛ نَهَانِي عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَفِرَةِ الْخَفْدَمَةِ، وَلَا^(٥) أَقْرَأُ سَاجِدًا^(٦) وَلَا^(٧) رَاكِعًا^(٧).

(١) فِي ن: «زَوْلَان».

(٢) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٥١٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَسْوَدِ بِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٨٣٢)، وَأَحْمَدُ ٢٤٦/٢ (٩٢٤)، وَمُسْلِمٌ (٣١/٢٠٧٨)، وَأَبُو دَاوُدَ

(٤٠٤٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٣٧) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بِهِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ، م: «نَبِيُّ اللَّهِ»، وَفِي ن: «حَبِيبِي».

(٥) فِي الْأَصْلِ، م: «أَنْ».

(٦ - ٦) فِي م: «أَوْ».

(٧) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٢/٤٨٠)، وَالنَّسَائِيُّ (١١١٧، ٥١٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٥٩)، وَأَبُو يَعْلَى =

وكذلك روى ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، سمع علياً قال: نهاني رسول الله ﷺ أن أقرأ راکعاً أو ساجداً^(١).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى، عن محمد بن عجلان، قال: حدثني إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عليّ قال: نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب، وعن قراءة القرآن راکعاً، وعن القسيّة والمعصفر^(٢).

هكذا قال ابن عجلان، وداود بن قيس، والضحاك بن عثمان^(٣)، في هذا الحديث: عن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن عباس، عن عليّ. فزادوا ذكر ابن عباس. وفي حديث ابن شهاب وغيره، أن عبد الله بن حنين سمعه من عليّ. وقد يجوز أن يسمعه من ابن عباس عن عليّ، ثم يسمعه^(٤) من عليّ، ويجوز أن يسمعه منهما^(٥) معاً. وقد ذكر عليّ بن المدنيّ، عن يحيى بن

= (٦٠٣، ٦٠٤) من طريق داود بن قيس به.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٩/٤٨٠)، والنسائي (١١١٨)، وأبو عوانة (١٨٢٥) من طريق ابن وهب به.

(٢) أخرجه أحمد ٤٧/٢، ٢٩١ (٦١١، ١٠٠٤)، ومسلم (٢١٣/٤٨٠)، والنسائي (١٠٤٠)، ٥٢٨٢ من طريق يحيى به. وعند مسلم مقتصر على النهي عن القراءة راکعاً.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٤٧.

(٤) في ق: «سمعه».

(٥ - ٥) في ن: «يسمعه»، وفي م: «يسمعهما منهما».

سعيد ، أنه كان يذهب إلى أن عبد الله بن حنين سميحه من ابن عباس ومن علي ، ويقول : كان مجلسهما واحدا ، وتحفظاه جميعا .

حدثنا عبد الوارث ، قال : حدثنا قاسم ، قال : حدثنا أبو إسماعيل ، قال : حدثنا أبو صالح ، قال : حدثني الليث ، قال : حدثني يزيد بن أبي حبيب ، عن إبراهيم بن حنين ، أن أباه حدثه ، أنه سمع علي بن أبي طالب يقول : نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب ، ولئوس القسي ، والمعصفر ، وقراءة القرآن وأنا راكع^(١) .

وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا حماد ، عن محمد بن عمرو ، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين ، عن أبيه ، عن علي بن أبي طالب قال : نهاني رسول الله ﷺ ، ولا أقول : نهاكم . وذكر مثله^(٢) .

وحدثنا عبد الله ، قال : حدثنا محمد ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا حفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم قالا : حدثنا شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن هبيرة ، عن علي قال : نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب ، وعن القسي ، وعن الميثة الحمراء^(٣) .

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٤٣٣) ، ومسلم (٢١٣/٤٨٠) ، والنسائي (١٠٤٢) ، ٥٢٨٣ من طريق الليث به .

(٢) أبو داود (٤٠٤٦) . وأخرجه مسلم (٢١٣/٤٨٠) ، والنسائي (٥١٩٠) ، وأبو يعلى (٢٧٦) من طريق محمد بن عمرو به .

(٣) أبو داود (٤٠٥١) . وأخرجه البزار (٧٢٨) من طريق شعبة به .

قال أبو عمر: النهي عن لباس الحرير وتختم الذهب إنما قصد به إلى الرجال دون النساء، وقد أوضحنا هذا المعنى فيما تقدم من حديث نافع^(١)، ولا نعلم خلافاً بين علماء الأمصار في جواز تختم الذهب للنساء، وفي ذلك ما يدل على أن الخبر المروي من حديث ثوبان، ومن حديث أخت حذيفة، عن النبي عليه السلام في نهى النساء عن التختم بالذهب؛ إما أن يكون منسوخاً بالإجماع وبأخبار العدول في ذلك، على ما قدمنا ذكره في حديث نافع، أو يكون غير ثابت.

فأما حديث ثوبان، فإنه يرويه يحيى بن أبي كثير، قال: حدثنا أبو سلام، عن أبي أسماء الرخبي، عن ثوبان^(٢). ولم يسمعه يحيى من^(٣) أبي سلام ولا يصحح.

وأما حديث أخت حذيفة، فيرويه منصور، عن ربيع بن جراش، عن امرأته، عن أخت حذيفة قالت: قام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «يا معشر النساء، أما لكن في الفضة ما تحلينه، أما إنكن ليس منكن امرأة تحلّي ذهباً تظهره إلا غدبت به»^(٤).

(١) سيأتي في شرح الحديث (١٧٧١) من الموطأ.

(٢) أخرجه العلياسي (١٠٨٣) من طريق يحيى بن أبي كثير به.

(٣) في الأصل، م: «بن».

(٤) أخرجه أحمد ٣٩٥/٣٨ (٢٣٣٨٠)، والدارمي (٢٦٨٧)، وأبو داود (٤٢٣٧)، والنسائي

(٥١٥٢، ٥١٥٣) من طريق منصور به.

والعلماء على دفع هذا الخير؛ لأنَّ امرأة ربيعي مجهولة لا تُعرف بعدالة، وقد تأوَّله بعض من يرى الزكاة في الحلِّي من أجل منع الزكاة منه إن مُنعت. ولو كان ذلك لذكر، وهو تأويل بعيد.

وقد روى محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، عن عائشة، أنَّ النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ حليَّة فيها خاتم من ذهب فضَّه حبشي^(١)، فأخذه رسول الله ﷺ بعود أو ببعض أصابعه، وإنَّه لمعرض عنه، فدعا ابنة ابنته أمانة بنت أبي العاصي، فقال: «تحلِّي بهذا يا بُنيَّة»^(٢). وعلى هذا الناس^(٣)؛ للنساء خاصَّة. والله الموفق للصواب.

روى عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ أحلَّ لإناث أمتي الحرير والذهب، وحرَّهما على ذكوريها». وقد ذكرنا هذا الخبر من طرق في باب نافع^(٤).

وأما قوله في هذا الحديث: إنَّ رسول الله ﷺ نهى عن لبس القسِّي. فإنَّها

- (١) قال ابن الأثير: يحتمل أنه أراد من الجزع أو العقيق؛ لأنَّ معدنهما اليمن أو الحبشة، أو نوعا آخر ينسب إليها. النهاية ١/ ٣٣٠. وفي الجامع لمفردات الأدوية ٧/ ٢ أنه نوع من الزبرجد.
- (٢) أخرجه أحمد ٣٧٣/ ٤١ (٢٤٨٨٠)، وأبو داود (٤٢٣٥)، وابن ماجه (٣٦٤٤) من طريق محمد بن إسحاق به.
- (٣) في م: «القياس».
- (٤) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٧٧١) من الموطأ.

ثيابٌ مُضْلَعَةٌ بالحرير، يُقالُ لها: القَسِيَّةُ. تُنسَبُ إلى موضع يُقالُ له: قَسٌّ. ويقالُ: إنها قريةٌ من قُرَى مصر. وهى ثيابٌ يَلْبَسُها أشرافُ^(١) النساءِ، قال التَّمِيمِيُّ الشَّاعِرُ^(٢):

وَلَمَّا رَأَتْ رَكْبَ التَّمِيمِيِّ رَاعَهَا^(٣) وَكَفَّ مِنْ أَنْ يَلْقَيْنَهُ حَذِرَاتٍ
فَأَدْنَيْنَ حَتَّى جَاوَزَ الرُّكْبُ دُونَهَا جِجَابًا مِنَ الْقَسِيِّ وَالْحَبِرَاتِ
وقد مضى القولُ فى لباسِ الحريرِ قليله وكثيره، وما خالطَ الثَّيابَ منه، فيما تقدَّم من حديثٍ نافع^(٤) فى هذا الكتابِ، وقد مضى هُنالكَ ما للعلماءِ فى ذلك من الكراهيةِ له جُمْلَةً وإِبَاحَةً. وقد مهَّدنا القولَ وبَسَطْناه بِالآثَارِ وَأَوْضَحْناه فى تَخْتِمْ الذَّهَبِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يُتَخْتَمَ بِهِ فى بابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ^(٥)، فتأمَّلْه تراه هناك إن شاء الله، إلَّا أَنَّا لَمْ نَذْكُرْ هناك شِدَّ الأَسنانِ بِالذَّهَبِ، وقد اخْتَلَفَ فى شِدَّ الأَسنانِ بِالذَّهَبِ، فَكِرَهَهُ قَوْمٌ، وَأَبَاحَهُ آخَرُونَ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا الْخَضِرُ، حَدَّثَنَا الْأَثَرُمُ قَالَ:
سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْأَلُ: هَلْ يُضَبِّبُ الرَّجُلُ أَسْنَانَهُ بِالذَّهَبِ؟ فَقَالَ: لَا
بَأْسَ بِذَلِكَ، قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالذَّهَبِ خَاصَّةً جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَذَكَرَهُ الْأَثَرُمُ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبَى جَمْرَةَ الضُّبَيْعِيِّ، وَأَبَى

(١) بعده فى م: «الناس».

(٢) البيتان فى الأغاني ٦/١٩٣، ١٩٤.

(٣) فى ق: «أعرضت».

(٤) سيأتى فى شرح الحديث (١٧٧١) من الموطأ.

(٥) سيأتى فى شرح الحديث (١٨١٠) من الموطأ.

رافع^(١) ، وموسى بن طلحة^(٢) ، وإسماعيل بن زيد بن ثابت ، أنهم شدوا أسنانهم بالذهب^(٣) . وعن إبراهيم ، والحسين ، والزهرى ، أنهم لم يروا بذلك بأساً^(٤) .

قال : وحديثي ابن الطباع قال : رأيت شريكاً وحفص بن غياث قد شدا أسنانهما بالذهب .

قال : وسمعت أحمد بن حنبل يسأل عن رجل سَقَطَتْ نَيْبَتُهُ فَبَاثَ مِنْهُ فَأَخَذَهَا وَأَعَادَهَا فَنَبَيْتَ^(٤) ، فقال : أَرْجُو أَلَّا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ . وَلَمْ يَرَهَا مَيِّتَةً ، وَكَانَ يَكْرَهُ مُشَطَّ الْعَاجِ ، وَيَقُولُ : هُوَ مَيِّتَةٌ لَا يُسْتَعْمَلُ .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ فِي الْوُكُوعِ^(٥) فَمَجْتَمَعٌ أَيْضًا عَلَى^(٥) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ، وَقَالَ ﷺ : « أَمَّا الْوُكُوعُ فَعُظِّمُوا فِيهِ الرَّبَّ ، وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِيهِ فِي الدُّعَاءِ ، فَقَمِّنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ » .

- (١) أبو رافع مولى رسول الله ﷺ ، من قبط مصر ، يقال : اسمه إبراهيم . وقيل : أسلم . كان عبداً للعباس فوهبه للنبي ﷺ ، فلما أن بشر النبي ﷺ بإسلام العباس أعتقه ، شهد غزوة أحد والخندق ، وكان ذا علم وفضل ، توفي في خلافة علي ، وقيل : توفي بالكوفة سنة أربعين . سير أعلام النبلاء ١٦/٢ .
- (٢) موسى بن طلحة بن عبيد الله بن عثمان ، أبو عيسى التيمي المدني ثم الكوفي ، روى له الجماعة ، توفي سنة أربع ومائة . تهذيب الكمال ٨٢/٢٩ ، وغاية النهاية ٣٢٠/٢ .
- (٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٨/٣١٠ ، ٣١١ ، ومسنند أحمد ٤٠١/٣٣ (٢٠٢٧٦) .
- (٤) سقط من : م .
- (٥ - ٥) في ن : « فمجمع عليه » ، وفي م : « فيجمع أيضا » .

وأجمعوا أنَّ الرُّكُوعَ مَوْضِعُ تَعْظِيمٍ لِلَّهِ ، بِالتَّسْبِيحِ وَالتَّقْدِيسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الذِّكْرِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعٍ قِرَاءَةٍ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ سُحَيْمٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : كَشَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ السُّتْرَ ، وَرَأَسَهُ مَعْصُوبٌ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، قَالَ : «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ؟ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْ مُبَشِّرَاتِ التَّوْبَةِ إِلَّا الرَّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الْعَبْدُ أَوْ تُرَى لَهُ ، أَلَا وَإِنِّي قَدْ نُهَيْتُ عَنْ الْقِرَاءَةِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، فَإِذَا رَكَعْتُمْ فَعِظُّوا الرَّبَّ ، وَإِذَا سَجَدْتُمْ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ ؛ فَإِنَّهُ قَمَنَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ» ^(١) .

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ : إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ قَوْلَ النَّاسِ فِي الرُّكُوعِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ . وَفِي السُّجُودِ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى . وَأَنْكَرَهُ ، وَلَمْ يَجِدْ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ دُعَاءَ مُؤَقَّتًا وَلَا تَسْبِيحًا . وَقَالَ : إِذَا أَمَكَنَّ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ فِي الرُّكُوعِ ، وَجَبَتْهُ مِنْ

(١) النسائي (١١١٩) ، وفي الكبرى (٧٠٧ ، ٧٦٢٣) . وأخرجه البغوي (٦٢٦) من طريق علي بن حجر به ، وأخرجه الدارمي (١٣٦٥) ، ومسلم (٢٠٨/٤٧٩) من طريق إسماعيل بن جعفر به .

التمهيد

الأرض في السجود ، فقد أجزأ عنه . وقال الشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابهما ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، وأحمد ، وإسحاق : يقول في الركوع : سبحان ربّي العظيم ثلاثاً^(١) . وفي السجود : سبحان ربّي الأعلى . ثلاثاً . وقال الثوري : أحب للإمام أن يقولها خمساً في الركوع والسجود حتى يدرك الذي خلفه ثلاث تسبيحات .

ويَحْتَمِلُ أن يكون قوله ﷺ : «أما الركوع فعظموا فيه الرب» . يقول : سبحان ربّي العظيم . فيكون حديث عُقْبَةَ مفسّراً لحديث ابن عباس . ومُحْتَمِلٌ أن يكون بما وقع عليه معنى التّعظيم من التّسبيح والتّقديس ونحو ذلك ، والآثار في هذا الباب تَحْتَمِلُ الوجهين جميعاً . والله أعلم .

حدّثنا عبد الوارث بن سفيان وأحمد بن قاسم ، قالا : حدّثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدّثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حدّثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ، قال : حدّثنا موسى بن أيوب ، عن عمّه إياس بن عامر الغافقي ، عن عُقْبَةَ بن عامر الجُهَنّي ، أنه قال : لما نزلت : ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة : ٧٤ ، ٩٦ ، الحاقة : ٥٢] . قال لنا رسول الله ﷺ : «اجعلوها في ركوعكم» . فلما نزلت : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى : ١] . قال لنا : «اجعلوها في سجودكم»^(٢) .

القيس

(١) ليس في : الأصل ، م .

(٢) أخرجه أحمد ٦٣٠/٢٨ (١٧٤١٤) ، والدارمي (١٣٤٤) ، وأبو يعلى (١٧٣٨) من طريق عبد الله به .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ دَاسَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمَرَ^(١)، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قُلْتُ لِسُلَيْمَانَ - يَعْنِي الْأَعْمَشَ -: أَدْعُو فِي الصَّلَاةِ إِذَا مَرَرْتُ بِآيَةِ تَخَوُّفٍ؟ فَحَدَّثَنِي عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُسْتَوْرِدٍ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ». وَفِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى». وَمَا مَرُّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا فَسَأَلَ، وَلَا بِآيَةِ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا فَمَعَّزَ^(٢).

وَرَوَى الشَّعْبِيُّ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ». ثَلَاثًا، وَفِي سُجُودِهِ: «سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ». ثَلَاثًا^(٣).

وَرَوَى نَافِعُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِثْلَهُ^(٤).

(١) فِي م: «مُحَمَّد». وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٢٦/٧.

(٢) أَبُو دَاوُدَ (٨٧١). وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالَسِيُّ (٤١٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٢، ٢٦٣) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ بِهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٠٤، ٦٦٨)، وَالتَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ٢٣٥/١ مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ بِهِ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ (٣٤٤٧)، وَالتَّطَبَّرَاتِيُّ (١٥٧٢) مِنْ طَرِيقِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ بِهِ.

وروى السَّعْدِيُّ ، عن النَّبِيِّ عليه السَّلامُ مثله^(١) .

قال أبو عمر: وقد روى عن النَّبِيِّ عليه السَّلامُ أَنَّهُ كان يقولُ في رُكُوعِهِ وسجودِهِ أنواعاً من الذِّكْرِ، منها حديثُ مُطَرِّفٍ، عن عائشةَ قالت: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يقولُ في رُكُوعِهِ: «سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ»^(٢). ومنها حديثُ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ عليه السَّلامُ كان يدعُو في سجودِهِ يقولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ»^(٣). ومنها حديثُ عوفِ بنِ مالكٍ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ عليه السَّلامُ يقولُ في رُكُوعِهِ وسجودِهِ: «سُبْحَانَ ذِي الْجَبَرُوتِ وَالْمَلَكُوتِ وَالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ»^(٤). وهذا كُلُّهُ يدلُّ على أَنَّ لا تحديدَ فيما يقالُ في الركوعِ والسجودِ مِنَ الذِّكْرِ والدعاءِ، ولكنَّ أَكْثَرَ الفقهاءِ في صلاةِ الفريضةِ على التسبيحِ بـ «سُبُّحِ اسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ». ثلاثاً في الركوعِ، وبـ «سُبُّحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى». ثلاثاً في السجودِ، وحملوا سائرَ الأحاديثِ على النافلةِ، وأما مالكٌ وأصحابُهُ، فالدعاءُ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ في السجودِ، وتعظيمُ اللَّهِ وتَمجيدُهُ^(٥) في الركوعِ، على حديثِ ابنِ عباسٍ، وكلُّ ذلكَ حسنٌ. والحمدُ لِلَّهِ.

- (١) أخرجه أحمد ١٧/٣٧ (٢٢٣٢٩) من طريق السَّعْدِيِّ، عن أبيه، عن عمه .
 (٢) أخرجه أحمد ٧٣/٤٠ (٢٤٠٦٣)، ومسلم (٤٨٧)، وأبو داود (٨٧٢) من طريق مطرف .
 (٣) أخرجه أحمد ١٧/٣٤ (٢٠٣٨١)، وأبو داود (٥٠٩٠) .
 (٤) أخرجه أحمد ٤٠٥/٣٩ (٢٣٩٨٠)، وأبو داود (٨٧٣) .
 (٥) في الأصل، م: «تحميده» .

وأما لباس المعصفر^(١) المقدم وغيره من صباغ المعصفر للرجال فمختلف فيه ، أجازته قوم من أهل العلم ، وكرهه آخرون ، ولا حجة مع من أباحه إلا أن يدعى أن ذلك خصوص لعلي ؛ لقوله : نهاني ، ولا أقول : نهى الناس . وبعضهم يقول فيه : ولا أقول : نهاكم . وهذا اللفظ محفوظ في حديث علي هذا من وجوه ، وليس دعوى الخصوصية فيه بشيء ؛ لأن الحديث في النهي عنه صحيح من حديث علي وغيره ، والحجة في سنة رسول الله ﷺ لا فيما خالفها .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا مخلد بن خالد ، قال : حدثنا روح ، قال : حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا أركب الأرجوان^(٢) ، ولا ألبس المعصفر ، ولا ألبس القميص المكفّف بالحريز » . قال : وأوما الحسن إلى جيب قميصه ، قال : وقال : « ألا وطيب الرجال ريح لا لون له ، ألا وطيب النساء لون لا ريح له » . قال سعيد : أراه قال : إنما حملوا قوله في طيب النساء على أنها إذا أرادت أن تخرج ، وأما إذا كانت عند زوجها فلتطيب

(١) بعده في ف : « و » .

(٢) قال الخطابي : الأرجوان الأحمر وأراه أراد به المياثر الحمر ، وقد تتخذ من ديباج وحريز وإنما سميت هذه المراكب مياثر لونها ولونها ، وكانت من مراكب العجم . ينظر معالم السنن ١٩١/٤ .

بما شاءت^(١).

وحدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان قالا : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : حدثنا علي بن المديني ، قال : حدثنا رَوْح بن عُبَادَة ، قال : حدثنا سعيد بن أبي عَرُوبَة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن عمران بن حصين ، أنَّ نبيَّ الله ﷺ قال : « لا أركب الأرجوان ،^(٢) ولا ألبس المُعَصْفَر^(٣) ، ولا ألبس القميص المكفَّف بالحرير^(٤) » .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا جعفر بن محمد ، قال : حدثنا داود بن عمرو ، قال : حدثنا إسماعيل بن عياش ، عن^(٥) شربيل بن مسلم ، عن شُفْعَة السَّمْعِي ، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ، قال : أتيت النبي عليه السلام وعلي ثوبان مُعَصْفَران ، فلمَّا رَأَى قال : « مَنْ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ^(٦) هذه النار ؟ » فقلت : يا رسول الله ، ما أصنع بهما ؟ قال : « احرقهما » .

(١) أبو داود (٤٠٤٨) . وأخرجه أحمد ١٨٥/٣٣ (١٩٩٧٥) ، والحاكم ١٩١/٤ ، والبيهقي ٢٤٦/٣ من طريق روح به .

(٢ - ٣) ليس في الأصل ، م .

(٣) أخرجه الطبراني ١٨/١٤٦ ، ١٤٧ (٣١٢) من طريق علي بن المديني به .

(٤) في النسخ : « و » . والمثبت من مصدر التخريج ، وينظر تهذيب الكمال ١٦٣/٣ ، ١٢/٤٣٠ .

(٥ - ٦) في ن : « هؤلاء الدثار » .

(٦) أخرجه أبو داود (٤٠٦٨) من طريق إسماعيل بن عياش به .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوِصِ ، حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى ثَوْبَانَ مُعَصْفَرَيْنِ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا هَذَانِ الثَّوْبَانِ ؟ » قُلْتُ : صَبَغْتُهُمَا أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا رَجَعْتَ فَأَمَرْتَهُمَا أَنْ تُوقِدَ لَهُمَا النَّوْرَ ثُمَّ تَطْرَحَهُمَا » . قَالَ : فَرَجَعْتُ إِلَيْهَا فَفَعَلْتُ ^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عُقُوبَةٌ لِنَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُودَ رَجُلٌ إِلَى لِبَاسِهَا - أَعْنَى الثِّيَابِ الْمُعَصْفَرَةِ . وَقَوْلُهُ : « أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ » . دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ حَرَقَهَا لَيْسَ ^(٢) بِوَاجِبٍ ، وَلَكِنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهَا صَحِيحَةٌ لِلرِّجَالِ خَاصَّةً ، وَأَمَّا النِّسَاءُ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ لِبَاسِهِنَّ الْمُعَصْفَرِ الْمُقَدَّمِ وَالْمُؤَرَّدَ وَالْمُمَشَّقَ . وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَبَعْضِ الْمَدَنِيِّينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرَخِّصُونَ لِلرِّجَالِ فِي لِبَاسِ الْمُؤَرَّدِ وَالْمُمَشَّقِ . وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ : أَكْرَهُ الْمُعَصْفَرَ الْمُقَدَّمُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ أَنْ يُحَرِّمُوا فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يُنْتَقَضُ . قَالَ مَالِكٌ : وَأَكْرَهُهُ أَيْضًا لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : الْمُقَدَّمُ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ الْمُشَبَّعُ حُمْرَةً ، وَالْمُؤَرَّدُ دُونَهُ فِي الْحُمْرَةِ ، كَأَنَّهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، مَأْخُوذٌ مِنْ لَوْنِ الْوَرْدِ . وَأَمَّا الْمَشَّقُ فِطِينٌ أَحْمَرُ

(١) أخرجه الحاكم ١٩٠/٤ من طريق الليث به .

(٢) في م : « أحق » .

يُصْبَغُ بِهِ ، هُوَ الْمَغْرَةُ أَوْ شِبْهُهَا ، يُقَالُ لِلثَّوْبِ الْمَصْبُوغِ بِهِ : مُمَشَّقٌ . وقد ذكر الصُّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُعْصِفَ الْمُفَدَّمُ .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يُوسُفَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْحَسَنِ ^(١) أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمَغِيرَةِ أَبُو سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْلِكَ ، عَنِ الصُّحَّاكِ - يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ - عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ : نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا أَقُولُ : نَهَاكُمْ ، عَنْ تَخْتُمَ الذَّهَبَ ، وَعَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ ، وَعَنْ لُبْسِ الْمُفَدَّمِ الْمُعْصِفِ ، وَعَنْ الْقِرَاءَةِ رَاكِعًا ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَمْ يَذْكُرِ الْمُفَدَّمُ غَيْرُ الصُّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ هَذَا ^(٣) ، وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ ، وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ حَدِيثُ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، التَّهْنِي عَنْ لِبَاسِ كُلِّ ثَوْبٍ مُعْصِفٍ لِلرِّجَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَصَّ فِيهِ نَوْعٌ مِنْ صِبَاغِ الْمُعْصِفِ مِنْ نَوْعٍ ، وَالنَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّمَا بُعِثَ مُبَيِّنًا مُعَلِّمًا ، فَلَوْ كَانَ مِنْهُ نَوْعٌ يَقْتَضِيهِ الْإِبَاحَةُ لَبَيَّنَتْهُ وَلَمْ يُهْمِلْهُ ^(٤) وَيُشْكِلْ ^(٥) بِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ قَدْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ ^(٦) ، وَنَصَحَ لِأُمَّتِهِ ،

(١) فِي ن : « الْحَسَنِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٣/٤٨٠) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤١ ، ٥١٨٨) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٥٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي فَدْلِكَ بِهِ .

(٣) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ ، م .

(٤) فِي م : « يَشْمَلُهُ » .

(٥) فِي ن : « يَسْتَدِلُّ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، م : « الْكَلَامِ » .

١٧٥ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ التَّمَارِ ، عَنْ الْبَيَاضِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ ، فَقَالَ : « إِنْ الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يُنَاجِيهِ بِهِ ، وَلَا يَجْهَرْ بِعُضُكُم عَلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ » .

وَبَلَّغَهُمْ وَعَلَّمَهُمْ مَثَلَهُ اللَّهُ ، ﷺ .

مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ ^(١) مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ التَّمَارِ ، عَنْ الْبَيَاضِيِّ ^(٢) ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ وَهُمْ يُصَلُّونَ ، وَقَدْ عَلَتْ أَصْوَاتُهُمْ بِالْقِرَاءَةِ فَقَالَ : « إِنْ الْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ ، فَلْيَنْظُرْ بِمَا يُنَاجِيهِ بِهِ ، وَلَا يَجْهَرْ بِعُضُكُم عَلَى بَعْضِ الْقُرْآنِ » ^(٣) .

كيفية القراءة :

الأصل في ذلك ثلاثة أدلة ؛ الأول : قوله تعالى : ﴿ فَاقْرَءُوا مَا يَسَّرَ مِنْهُ ﴾ [المزمل : ٢٠] . على أحد القولين ، وقوله للأعرابي : « واقْرَأْ مَا تيسَّر معك من

(١ - ١) قال أبو عمر : « محمد بن إبراهيم بن الحارث هذا هو أحد ثقات أهل المدينة ومحدثيهم معدود في التابعين روى عنه أنه قال : رأيت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر يأخذان برمانة المنبر ثم ينصرفان . ويكنى أبا عبد الله وهو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم ابن مرة ، قال الواقدي : كان جده الحارث بن خالد من المهاجرين الأولين وتوفي محمد بن إبراهيم سنة عشرين ومائة في خلافة هشام ، وأبو حازم التمار يقال : اسمه دينار ويقال : مولى أبي رهم الأنصاري وذكر حبيب عن مالك أن اسم أبي حازم التمار يسار مولى قيس بن سعد بن عبادة وأما البياضى فيقولون : اسمه فروة بن عمرو بن ودقة - في النسخ : ودقة - بن عبيد بن عامر بن ياضة فخذ من الخرج » . الاستيعاب ٣/ ١٢٥٩ ، وتهذيب الكمال ٢٤/ ٣٠١ ، ٣٣/ ٢١٨ ، والإصابة ٥/ ٣٦٤ .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٥) . وأخرجه أحمد ٣١/ ٣٦٣ (١٩٠٢٢) ، والبخارى في =

وهذا الحديث معناه في صلاة النافلة ، إذا كان كلُّ أحدٍ يصلِّي لنفسه ، وأما صلاة الفريضة ، فقد أحكمت السنة سيرها وجهرها ، وأنها خلف إمام الجماعة أبداً ، هذه سنتها ، وكان أصل هذا الحديث في صلاة رمضان ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يجمعهم لها إلا على ما قد مضى في باب ابن شهاب ، عن عروة ، من أنه صلى بهم ليلةً وثانيةً وثالثةً ، ثم امتنع من الخروج إليهم خشية أن يفرض عليهم ^(١) . وقد روى هذا الحديث حماد بن زيد ، عن يحيى بن سعيد ، فقال فيه : إن ذلك في رمضان .

القرآن ^(٢) . الدليل الثاني : ثبت أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بطُول ^(٣) الطُولَيْن ^(٤) في القبس
في الحضر ، وقرأ فيها ب : ﴿ الطَّوْر ﴾ في السفر ، وقرأ في العشاء ب : ﴿ وَاللَّيْلِ وَالنَّيُّونِ ﴾ ، وقرأ في الظهر بقَدْرِ ﴿ أَلَمْ تَنْزِلْ ﴾ . وذكر مالك عن الخلفاء والصحابة والتابعين آثاراً في « البقرة » و « يوسف » وغيرهما ^(٥) . الدليل الثالث : حديث معاذ حين ^(٦) وعظه النبي ﷺ فقال : « إن منكم مُنْقَرِنَ ، اقرأ - يعني في

= خلق أفعال العباد (٤٤٠) ، والنسائي في الكبرى (٣٣٦٤ ، ٨٠٩١) من طريق مالك به .

(١) سيأتي في الموطأ (٢٤٧) .

(٢) تقدم تخريجه ص ١٧٣ - ١٧٥ .

(٣) كذا هي الرواية هنا ، وروى : « بطُولي » ، « بأطول » . قال الحافظ : « وطولي تأنيث أطول ، والطولين بتحattين تنثية طولي . ووقع في رواية أبي كريمة : « بطول » . بضم الطاء وسكون الواو ، ووجه الكرماني بأنه أطلق المصدر وأراد الوصف ، أي : كان يقرأ بمقدار طول الطولين . وفيه نظر لأنه يلزم منه أن يكون قرأ بقدر السورتين ، وليس هو المراد . وحكى الخطابي أنه ضبطه عن بعضهم بكسر الطاء وفتح الواو ، قال : وليس بشيء ؛ لأن الطُولَ الجبل ولا معنى له هنا . ووقع في رواية الإسماعيلي « بأطول الطولين » بالتذكير . فتح الباري ٢/٢٤٧ .

(٤) في د : « الطولين » .

(٥) في ج : « نحوها » .

(٦) في م : « بن جبل » .

التمهيد

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ قَرَأَهُ مِنِّي عَلَيْهِ ، أَنْ قَاسَمَ بْنَ أَصْبَغَ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَادٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ مَوْلَى الْأَنْصَارِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ مُعْتَكِفًا فِي رَمَضَانَ فِي قُبَّةٍ عَلَى بَابِهَا حَصِيرٌ . قَالَ : وَكَانَ النَّاسُ يَصْلُونَ عُصْبًا عُصْبًا . قَالَ : فَلَمَّا كَانَ ذَاتَ لَيْلَةٍ رَفَعَ بَابَ الْقُبَّةِ فَأُطْلِعَ رَأْسَهُ ، فَلَمَّا رَأَى النَّاسَ أَنْصَبُوا ، فَقَالَ : « إِنْ الْمَصْلَى يَنَاجِي رَبَّهُ ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ ^(١) مَا يَنَاجِي بِهِ رَبَّهُ ^(٢) » ، وَلَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ ^(٣) .

القبس

العشاء - ب : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، و : ﴿ الْبَيْنَ وَالزَّيْنُونَ ﴾ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ذَلِكَ قَوْلًا يَضُمُّ هَذَا النُّشْرَ ^(٤) الْعَظِيمَ ، وَيَجْمَعُ خَاطِرَ الْمُجْتَهِدِ ، وَيَسْلُكُهُ فِي الْجَادَّةِ إِنْ عَقَلَ ، وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ : « إِذَا صَلَّيْ أَحَدُكُمْ بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ » . الْحَدِيثُ إِلَى قَوْلِهِ : « وَإِذَا صَلَّيْ لِنَفْسِهِ ^(٥) فَلْيَطْوِلْ مَا شَاءَ » ^(٥) . قَالَ عِلْمَاؤُنَا : وَكَذَلِكَ إِذَا عَلِمَ مِنْ جَمَاعَةٍ مَا عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ ، فَلْيَحْمِلْهُمْ مَحْمَلَهَا ، وَعَلَيْهِ تَخْرُجُ قِرَاءَةُ الْخُلَفَاءِ ل : « الْبَقَرَةِ » و : « يُوسُفَ » فِي الصَّلَاةِ ، وَقَرَأَهُ ﷺ ل : « الْأَعْرَافِ » فِي الْمَغْرِبِ ، وَمِنْ أَشَدِّ مَا يَجْهَلُهُ النَّاسُ فِي هَذَا ، فَخَرَّاسٍ مِنْهُ ، أَنْ تَجْهَلُوا أَنَّ الرُّكْعَةَ الْأُولَى فِي الشَّرِيعَةِ أَطْوَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ ، فَتُخَطِّبُوا فَتُسَوُّوا بَيْنَهُمَا ، بَلْ قَدْ انْتَهَتْ الْجَهَالَةُ بِهِمْ إِلَى أَنْ يَجْعَلُوا الثَّانِيَةَ أَطْوَلَ مِنَ الْأُولَى ، وَهَذَا مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ

(١ - ١) فِي ر : « بِمَا يَنَاجِيهِ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْمَزْي فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ٢١٨/٣٣ مِنْ طَرِيقِ مَسَدَدٍ بِهِ ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ (٤٢١٧) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرَى (٣٣٦٥ - ٣٣٦٧) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بِهِ .

(٣) النُّشْرُ : التَّفْرِيقُ .

(٤) فِي د : « لَا نَفْسَهُ » .

(٥) سَيِّئَاتِي فِي الْمَوْطَأِ (٣٠١) .

هكذا قال حمادُ بنُ زيدٍ في هذا الباب^(١)، عن يحيى بن سعيد، عن محمد، عن أبي حازم، عن النبي ﷺ مرسلًا، لم يذكر البياضى، كذلك رواه كلُّ من رواه عن حماد بن زيد. وقد روى هذا الحديث يزيد بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم، عن البياضى، وعن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، عن البياضى.

حدثناه خلف بن القاسم، قال: حدثنا الحسن بن الحجاج الطبراني، حدثنا الحسين بن محمد المدني، حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، حدثنا ابن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، عن رجل من بني يياضة من الأنصار، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول وهو مجاور في المسجد يومًا، فوعظ الناس وحذرهم ورغبهم، ثم قال: «ليس مصل يوصلني إلا وهو يناجي ربّه، فلا يجهز بعضكم على بعض بالقرآن»^(٢).

قال الليث: وحدثنا ابن الهادي، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغفاريين، أنه حدثهم هذا الحديث البياضى عن رسول الله ﷺ^(٣).

تفطنوا له. الثانية: أن تجتنبوا في صلاتكم تحديد سور القراءة^(٤) وإسقاط غيرها، بل ينبغي أن تقولوا على ما تيسر؛ فإن التحديد ليس إلا للشارع وحده.

(١) في ر: «الحديث».

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٣٦١) من طريق الليث به.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٣٦٢) من طريق الليث به.

(٤) في ج، م: «القرآن».

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل وعبيد بن عبد الواحد ، قالا : حدثنا ابن أبي مريم ، قال : أخبرنا يحيى بن أيوب وابن لهيعة ، قالا : حدثنا ابن الهادي ، عن محمد بن إبراهيم ، عن عطاء بن يسار ، عن رجل من بني يياضة ، أنه سمع رسول الله ﷺ . فذكره سواء إلى آخره .

وقد روى هذا الحديث أبو سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا الحسن بن علي ، قال : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن إسماعيل بن أمية ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد قال : اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد ، فسمعهم يجهرون بالقراءة ، فكشف الستر وقال : « ألا إن كلكم مئاج ربّه ، فلا يؤذون بعضكم بعضاً ، ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة » . أو قال : « في الصلاة »^(١) . لم يذكر أبو داود حديث البياضی ، وذكر حديث أبي سعيد هذا .

وقد روى خالد الطحان ، عن مطرف ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عليّ قال : نهى رسول الله ﷺ أن يرفع الرجل صوته بالقراءة^(٢) قبل العشاء

(١) أبو داود (١٣٣٢) ، وعبد الرزاق (٤٢١٦) - ومن طريقه أحمد ٣٩٢/١٨ (١١٨٩٦) ، وعبد بن حميد (٨٨١ - منتخب) ، والنسائي في الكبرى (٨٠٩٢) .
(٢) في الأصل ، ر : « بالقرآن » .

وبعدّها، يَغْلُطُ أصحابه وهم يصلُّون^(١). وهذا تفرد به خالد الطحان وهو ضعيفٌ، وإسناده كله ليس مما يُحتجُّ به^(٢).

وحديث البياضى وحديث أبى سعيد ثابتان صحيحان، والحمد لله، وليس فيهما معنى يُشكِّلُ يحتاج إلى القول فيه إن شاء الله. وإذا لم يَجْزُ للتالى المصلّى رفع صوته لثلاث يَغْلُطُ ويَخْلُطُ على مُصَلٍّ^(٣) إلى جنبه، فالحديث فى المسجد مما يَخْلُطُ على المصلّى أولى بذلك وألزم وأمنع وأحرّم، والله أعلم، وإذا نُهي المسلم عن أذى أخيه المسلم فى عمل البرّ وتلاوة الكتاب، فأذاه فى غير ذلك أشدّ تحريمًا، وقد نظر عبدُ الله بنُ عمر^(٤) إلى الكعبة فقال: والله إن لك لحرمةً، ولكنّ المؤمنَ عندَ الله أعظمُ حرمةً منك؛ حُرِّمَ منه عرضه، ودُمّة، وماله، وألّا يُظَنَّ به إلا خيرٌ^(٥). وحسبك بالنهى عن أذى المسلم فى المعنى الوارد فى هذا الحديث، فكيف بما هو أشدّ من ذلك، والله المستعان.

(١) أخرجه أحمد ٩٠/٢ (٦٦٣)، وأبو يعلى (٤٩٧)، وأبو نعيم فى أخبار أصبهان ٩١/٢ من طريق خالد الطحان به.

(٢) قال ابن حجر: وهى مجازفة ضعيفة، فإن الكل ثقات إلا الحارث، فليس فيهم ممن لا يحتج به غيره. تهذيب التهذيب ١٠١/٣.

(٣) فى ر: «من صلى».

(٤) فى م: «عمر».

(٥) أخرجه الترمذى (٢٠٣٢)، والبيهقى (٣٥٢٦).

١٧٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسٍ ابْنِ مَالِكٍ ، أَنَّهُ قَالَ : قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ » إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ .

مَالِكٌ ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : قُمْتُ وَرَاءَ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ ^(١) .

هكذا هو في « الموطأ » عِنْدَ جَمَاعَةِ رُؤَاةِهِ فِيمَا عَلِمْتُ مُؤَقَّوفاً . وَرَوَّاهُ طَائِفَةٌ عَنْ مَالِكٍ فَرَفَعْتُهُ ؛ ذَكَرْتُ فِيهِ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ . وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَحْفُوظٍ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ . وَمَعْنَى رَوَاهُ مَرْفُوعاً عَنْ مَالِكٍ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، فَكُلُّهُمْ كَانَ لَا يَقْرَأُ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ .

وَذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَزِيرِ الدَّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٧) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٠٢/١ ، والبيهقي ٥١/٢ ، ٥٢ ، والبنو (٥٨٣) من طريق مالك ٤ .

فكانوا يفتتحون القراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . لا يذكرون : التمهيد
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

وروي عن أبي قرة موسى بن طارق ، عن مالك أيضا مرفوعا ؛ حدثنا محمد ، حدثنا علي بن عمر ، حدثنا إبراهيم عن ^(١) محمد بن يحيى ، حدثنا أحمد بن محمد بن الأزهر ، حدثنا محمد بن يوسف ، حدثنا أبو قرة ، عن مالك ، عن حميد ، عن أنس ، قال : صليت خلف رسول الله ﷺ ، وأبي بكر ، وعمر ^(٢) فلم يكونوا يجهرون ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . وهذا خطأ كله خلاف ما في «الموطأ» .

ورواه إسماعيل بن موسى الشددي ، عن مالك مرفوعا أيضا ، إلا أنه اختلف عنه في لفظه ؛ حدثنا محمد ، حدثنا علي بن عمر ، حدثنا أبو سعيد محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن مُشكان المروزي ، حدثنا عبد ^(٣) الله بن محمود المروزي ، حدثنا إسماعيل بن موسى الشددي ، أخبرنا مالك ، عن حميد ، عن أنس بن مالك ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان كانوا يفتتحون القراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(٤) .

أخبرنا محمد ، حدثنا علي بن عمر ، حدثنا أبو بكر الشافعي من كتابه ،

(١) في الأصل ، م : «بن» .

(٢) بعده في ك ١ : «وعثمان» .

(٣) في ك ١ : «عبيد» .

(٤) عوالى مالك (٢٤٧- رواية الحاكم) من طريق إسماعيل بن موسى به موقفا .

حدثنا محمد بن الليث الجوهري، حدثنا إسماعيل بن موسى، حدثنا مالك، عن حميد، عن أنس، أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا لا يَسْتَفْتِيُون^(١) ب: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

ورفعه - أيضًا - ابن أخي ابن وهب، عن ابن مالك؛ حدثنا خلف بن قاسم، حدثنا أبو بكر أحمد بن صالح المقرئ، حدثنا عبد الله بن أبي داود السجستاني، حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، حدثنا عمي عبد الله ابن وهب، حدثنا عبد الله بن عمر، ومالك بن أنس، وسفيان بن غيث، عن حميد، عن أنس، أن رسول الله ﷺ كان لا يَجْهَرُ فِي الْقِرَاءَةِ ب: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾^(٢).

فهذا ما بلغنا من الاختلاف على مالك في إسناد هذا الحديث ولفظه، وهو في «الموطأ» موقوف ليس فيه ذكر النبي ﷺ. وقد روى هذا الحديث عن أنس قتادة وثابت البناني^(٣) وغيرهما كلهم أسنده وذكر فيه النبي ﷺ، إلا أنهم اختلف عليهم في لفظه اختلافًا كثيرًا مضطربًا متدافعًا؛ منهم من يقول فيه: كانوا لا يَقْرَأُونَ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. ومنهم من يقول:

(١) بعده في ك ١: «الصلاة».

(٢) أخرجه الخطيب في الجهر بالبسملة - كما في نصب الرابة ٣٥٢/١ من طريق ابن أبي داود به.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤٣)، ومسلم (٣٩٩)، والنسائي (٩٠٦) من طريق قتادة به، وأخرجه أحمد ٣٠٢/٢١ (١٣٧٨٤)، وابن خزيمة (٤٩٧) من طريق ثابت به.

التمهيد

كانوا لا يَجْهَرُونَ ب: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.^(١) وقد قال بعضهم فيه: كانوا يَجْهَرُونَ ب: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. وقال بعضهم: كانوا يقرءون: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾^(٢)، ومنهم من قال: كانوا لا يَتْرُكُونَ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، ومنهم من قال: كانوا يَفْتَتِحُونَ القِراءَةَ ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء، وقد رَوَى عن أنسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: كَبَّرْنَا وَنَسِينَا. وقد أَوْضَحْنَا مَا لِلْعُلَمَاءِ فِي قِرَاءَةِ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، فِي «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» وَغَيْرِهَا بِوُجُوهِ اغْتِلَالِهِمْ وَأَثَارِهِمْ، وَمَا نَزَعُوا بِهِ فِي ذَلِكَ، فِي كِتَابِ جَمْعَتِهِ فِي ذَلِكَ؛ وَهُوَ كِتَابُ «الْإِنْصَافِ» فِيمَا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي قِرَاءَةِ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾، فِي^(٣) «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» مِنَ الْإِخْتِلَافِ. وَمَضَى فِي ذَلِكَ أَيْضًا مَا يَكْفِي وَيُشْفِي فِي هَذَا الْكِتَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ؛ فَنِصْفُهَا لِي، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ؛ اقْرَأُوا يَقُولُ الْعَبْدُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» الْحَدِيثُ بِتَمَامِهِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ^(٤). وَهُوَ أَقْطَعُ حَدِيثٍ فِي تَرْكِ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّخْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ - وَاللَّهُ

القيس

(١ - ١) سقط من: ك، ١، م.

(٢) بعده في ك: «أول».

(٣) سيأتي في الموطأ (١٨٦).

أعلم - لأن غيره من الأحاديث قد تأولوا فيها فأكثرُوا الشَّعِيبَ والمُنَازَعَةَ .
وبالله التوفيق^(١) .

قال أبو عمر: الاختلاف في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ على
أوجه؛ أحدها، هل هي من القرآن في غير سورة «النمل»؟ والآخر، هل هي آية
من «فاتحة الكتاب»، أو هي آية من أول كل سورة من القرآن؟ والثالث، هل
تصح الصلاة دون أن يُقرأ بها مع «فاتحة الكتاب»؟ والرابع، هل تُقرأ في
النوافل دون الفرائض؟ ونختصر القول في القراءة بها ههنا؛ لأننا قد استوعبنا
القول في ذلك كله ومهدناه في كتاب «الإنصاف فيما بين العلماء من
الاختلاف». في ذلك^(٢)؛ قال مالك: لا تُقرأ في المكتوبة سراً ولا جهراً، وفي
النافلة إن شاء فعل، وإن شاء ترك. وهو قول الطبري. وقال الثوري^(٣)، وأبو
حنيفة، وابن أبي ليلى، وأحمد بن حنبل: تُقرأ مع «أَمِّ الْقُرْآنِ» في كل ركعة.
إلا أن ابن أبي ليلى قال: إن شاء جهر بها، وإن شاء أخفاها. وقال سائرهم:
يُخْفِيهَا. وقال الشافعي: هي آية من «فاتحة الكتاب»؛ يُخْفِيهَا إذا أخفى،
ويَجْهَرُ بها إذا جهر. واختلف قوله؛ هل هي آية في أول كل سورة أم لا؟ على
قولين؛ أحدهما، هي. وهو قول ابن المبارك. والثاني، لا، إلا في
«فاتحة الكتاب». وقد أشبعنا هذا الباب وبسطناه بحجة كل فِرْقَةٍ في كتاب

(١) بعده في ق: «لا شريك له».

(٢) بعده في ك: ١: «كله».

(٣) بعده في ك: ١: «واسحاق».

١٧٧ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عُمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ
مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا نَسْمَعُ قِرَاءَةَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ دَارِ أَبِي
جَهْمٍ بِالْبَلَّاطِ .

« الإِنْصَافِ » . وَفِي بَابِ الْعِلَاءِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

التمهيد

وَمِمَّا هُوَ مَوْقُوفٌ فِي « الْمَوْطَأِ » وَقَدْ أَشْنَدَهُ عَنْ مَالِكٍ مَنْ لَا يُوثَقُ بِحِفْظِهِ
أَيْضًا ، مَا أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَامِدٍ
الْمُعَدَّلُ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْمُونٍ ، قَالَ : قُرِئَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ
الْحَكَمِ ، أَخْبَرَ كَمْ ^(٢) ابْنُ وَهْبٍ ، حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ ،
وَيَحْيَى بْنُ أَبِي بَرٍّ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
« ثَلَاثٌ لِلثَّيْبِ ، وَسَبْعٌ لِلْبَكْرِ » . لَمْ يُسْنِدْهُ غَيْرُ ابْنِ وَهْبٍ إِنْ صَحَّ عَنْهُ ،
وَهُوَ فِي « الْمَوْطَأِ » عِنْدَ جَمِيعِهِمْ مَوْقُوفٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ
مُجَوِّدًا مَبْشُوطًا مُمَهَّدًا بِمَا فِيهِ لِلْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ فِي بَابِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي بَكْرٍ ^(٣) . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَفِي مَعْنَى حَدِيثِهِ عَنْ عُمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : كُنَّا

الاستدكار

المقبس

(١) سِيَأْتِي ص ٢٩٩ - ٣٢٢ .

(٢) فِي ك ١ : « أَخْبَرَنِي » .

(٣) سِيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (١١٣٨) مِنَ الْمَوْطَأِ .

١٧٨ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو
كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ ، فِيمَا جَهَرَ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ ،
أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ ، قَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، فَقَرَأَ لِنَفْسِهِ فِيمَا يَقْضِي وَجْهَهُ .

الاستدكار

نَسَمِعُ قِرَاءَةَ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ عِنْدَ دَارِ^(١) أَبِي جَهْمٍ بِالْبَلَّاطِ^(٢) . تَفْسِيرٌ لِحَدِيثِ
الْبَيَاضِيِّ : « لَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ بِالْقُرْآنِ »^(٣) . وَبَيَّانٌ أَنَّ ذَلِكَ لِلْمُنْفَرِدِينَ
الْمُصَلِّينَ الْمُتَنَفِّلِينَ .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ عَمْرِو وَسَائِرِ الْأُثْمَةِ فِي الْمَكْتُوبَةِ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ صَلَاةِ الْجَهْرِ ، وَكَانَ
عَمْرٌو مَدِيدَ الصَّوْتِ ، فَمِنْ هُنَاكَ كَانَ يَبْلُغُ صَوْتُهُ حَيْثُ وَصَفَ سَامِعُهُ .

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الْإِمَامِ فِيمَا يَجْهَرُ
فِيهِ الْإِمَامُ ،^(٤) « قَامَ إِذَا » سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَرَأَ لِنَفْسِهِ فِيمَا يَقْضِي وَجْهَهُ^(٥) ، فَقَدْ تَقَدَّمَ

القبس

(١) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ : « ابْنِ » ، وَأَبُو الْجَهْمِ اسْمُهُ عَامِرٌ - وَقِيلَ : عُبَيْدٌ - بَنُ حَذِيفَةَ بْنِ غَانِمٍ الْعَدَوِيُّ
الصَّحَابِيُّ ، مِنْ مُسَلِّمَةِ الْفَتْحِ وَمَشِيخَةِ قُرَيْشٍ وَمَعْمَرِيهِمْ ، شَهِدَ بَيَانَ الْكُفَّةِ مَرَّتَيْنِ ، مَرَّةً فِي
الْجَاهَلِيَّةِ ، وَمَرَّةً حِينَ بَنَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَقِيلَ : تَوَفَّى أَيَّامَ مُعَاوِيَةَ . الْإِسْتِيعَابُ ٤/ ١٦٢٣ ،
وَأَسَدُ الْغَابَةِ ٥٧/ ٦ .

(٢) الْبَلَّاطُ ، يُرْوَى بِكَسْرِ الْبَاءِ وَفَتْحِهَا : مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ مَبْلُطٌ بِالْحِجَارَةِ بَيْنَ مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ
سُوقِ الْمَدِينَةِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١/ ٧٠٩ .

وَالْحَدِيثُ فِي الْمَوْطَأِ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (١٣٤) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٢٢٨) . وَأَخْرَجَهُ
عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٨٦٠) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٩٥/ ٢) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٣) تَقَدَّمَ فِي الْمَوْطَأِ (١٧٥) .

(٤ - ٥) فِي الْأَصْلِ : « فَإِذَا » ، وَفِي م : « بِالْقِرَاءَةِ قَامَ إِذَا » .

(٥) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (١٢٨) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٢٢٩) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ وَهْبٍ فِي =

١٧٩ - [٢٩٩] وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ ، الموطأ
أنه قال : كُنْتُ أَصَلِّي إِلَى جَانِبِ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، فَيُعْمِرُنِي ،
فَأَفْتَحُ عَلَيْهِ وَنَحْنُ نَصَلِّي .

مذهب ابن عمر وغيره فيمن أدرك بعض الصلاة مع الإمام هل هو أول صلاته أو الاستدكار
آخرها ؟ وكيف يقضى ؟ - في باب النداء للصلاة ^(١) ، فأغنى ذلك عن إعادته
هنا .

وأما خبر نافع بن جبيرة بن مطعم مع يزيد بن رومان ^(٢) ، فمعناه الفتح على
المصلي ، وفيه رد على من كره الفتح على الإمام ؛ لأنه إذا جاز الفتح على من
ليس معك في صلاة ، فالإمام أولى بذلك .

وقد قال علي : إذا استطعمك الإمام فأطعمه . يعني الفتح عليه . رواه أبو
عبد الرحمن السلمي ، عن علي ^(٣) ، وهو يعارض حديث الحارث ، عن علي ،
عن النبي ﷺ ، أنه قال : « لا تفتح على الإمام » ^(٤) . وقد تردد رسول الله في آية ،
فلما انصرف قال : « أين أنتي ؟ ألم ^(٥) يكن في القوم أنتي ؟ » ^(٦) يريد الفتح عليه .

القبس

= موطئه (٣٦٣) ، وعبد الرزاق (٣١٧٠) من طريق مالك به .

(١) تقدم ص ٤١ - ٤٥ .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٣٠) . وأخرجه ابن أبي شيبة ٧٢/٢ من طريق مالك به .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٢٨٣١) ، وابن أبي شيبة ٧٢/٢ من طريق أبي عبد الرحمن السلمي به .

(٤) أخرجه أبو داود (٩٠٨) ، والبيهقي ٢١٢/٣ من طريق الحارث به .

(٥) في الأصل : « فلم » ، وفي م : « أفلم » .

(٦) أخرجه أبو داود (٩٠٧) ، والبيهقي ٢١٢/٣ من حديث ابن عمر بنحوه .

القراءةُ في الصبح

١٨٠ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ،
أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ صَلَّى الصَبْحَ فَقَرَأَ فِيهَا بِسُورَةِ «البقرة» فِي الرُّكْعَتَيْنِ
كِلْتَاهِمَا .

الاستدكار وقد فَتَحَ نَافِعٌ عَلَى ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي صَلَاةِ الْمَغْرِبِ ^(١) .

وَكَرِهَ الْكُوفِيُّونَ الْفَتْحَ عَلَى الْإِمَامِ ، وَأَجَازَهُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ^(٢) وَأَكْثَرُ ^(٣)
الْعُلَمَاءِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَنْهَ عَنْهُ وَلَا رَسُولُهُ مِنْ وَجْهِ ^(٤) يُحْتَجُّ بِمِثْلِهِ ، وَهِيَ تِلَاوَةُ
قُرْآنٍ فِي الصَّلَاةِ .

بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّبْحِ

ذَكَرَ فِيهِ مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ صَلَّى
الصَّبْحَ ، فَقَرَأَ فِيهَا سُورَةَ «البقرة» فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَاهِمَا ^(٤) .
قَالَ أَبُو عَمَرَ : أَدْخَلَ مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِيُدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ
الصَّبْحِ طَوِيلَةٌ جَدًّا .

القبس

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٨٢٧) .

(٢ - ٢) فِي ص ، م : «لأنه لم ينه عنه بوجه» .

(٣) طمس في الأصل . والمثبت من شرح الزرقاني ٢٤٧/١ .

(٤) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٠) . وأخرجه الشافعي ٢٠٧/٧ ، والبيهقي ٣٨٩/٢ من طريق
مالك به .

الاستذكار

وعلى هذا يصح استعمال الآثار وترتيب الأحاديث في التغليس والإسفار بصلاة الصبح ؛ لأنه معلوم أن أبا بكر لم يدخل فيها إلا مُغْلَسًا بها بعد أن طلع الفجر ، ثم طَوَّلَ حتى أسفر . فمن فعل هذا كان مستعملًا للأحاديث في التغليس والإسفار ، وهو وجه لا يبعد في استعمال الأحاديث . على أن حديث عائشة : كان النساء لينصرفن من صلاة الصبح مع رسول الله ﷺ مُتْلِفَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ ، ما يُعْرِفْنَ مِنَ الْعَلَسِ ^(١) . يدل على غير الإسفار ، إلا أنه ممكن أن يكون فعله ذلك أحيانًا ، فيصح التغليس ، ويصح الإسفار .

وقد روى الزهرى ، عن أنس ، أن أبا بكر رضي الله عنه صلى الصبح ، فقرأ فيها بسورة « البقرة » في الركعتين ، فقل له حين سلم : كادت الشمس أن تطلع ! فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين . رواه ابن عينة ويونس ومعمّر ، عن الزهرى ، عن أنس ^(٢) .

وقد روى عن مالك أنه كره أن يقسم المصلّى سورة بين ركعتين في الفريضة ؛ وذلك لأنه لم يبلغه أن النبي ﷺ فعله ، بل بلغه أن فعل رسول الله ﷺ وأكثر الصحابة كان قراءة « فاتحة الكتاب » وسورة في كل ركعة ، وربما جمع بعضهم السورتين مع « فاتحة الكتاب » في ركعة ، روى ذلك عن ابن

القيس

(١) تقدم في الموطأ (٣) .

(٢) أخرجه الشافعي ٢٢٨/٧ - ومن طريقه البيهقي ٣٨٩/٢ - وابن أبي شيبة ٣٥٣/١ عن سفيان ابن عينة به ، وأخرجه عبد الرزاق (٢٧١١) عن معمر به .

(٣ - ٣) سقط من : ص ، م .

الاستذكار

مسعودٍ وابنِ عمرَ ، وهذا كُلُّهُ من فعلِهِم يدلُّ على الإباحةِ والتخييرِ ، فيفعلُ المصلِّي من ذلك ما شاء ، إلا أن الاختيارَ ما اختاره مالكٌ من قراءةِ سورةٍ مع « فاتحةِ الكتابِ » في الركعتين الأوليين من كلِّ صلاةٍ ، وكذلك في صلاةِ الصبحِ وهو « قولُ جمهورِ العلماءِ » .

وقد أعلمْتُكَ فيما تقدَّم أن القراءةَ في الصلواتِ كُلِّها ليس فيها شيءٌ محدودٌ لا يتجاوزُ في ^(١) التطويلِ والتقصيرِ .

^(٢) والآثارُ بذلك مشهورةٌ جدًا ، وقد ذَكَرْتُ منها في « التمهيدِ » ما فيه كفايةٌ . ^(٣) وهى فى المصنفاتِ كثيرةٌ متكررةٌ ، ويقضى عليها ويفسرها ^(٤) قوله ﷺ : « مَنْ أُمَّ بالناسِ فليُخَفَّفْ » ^(٥) . إلا أن يعرفَ الإمامُ مذهبَ مَنْ خلفه ^(٦) وإرادتهُ فيطوِّلُ ، كما فعلَ أبو بكرٍ رضى الله عنه ، والاجتهادُ فى بابِ التخييرِ والإباحةِ سائغٌ ، والحمدُ لله .

وأما قراءةُ عمرَ بنِ الخطابِ فى صلاةِ الصبحِ بسورةِ « يوسفَ » وسورةِ

القبس

(١ - ١) فى ص ، م : « الأكثر » .

(٢) فى ص : « لأنه قد ورد فيها كلها » ، وفى م : « فى التطويلِ والتقصيرِ لأنه قد ورد فيها كلها » .

(٣ - ٣) فى الأصل : « ل على ذلك » ، ولعلها : « والآثارُ كثيرةٌ تدل على ذلك » .

(٤ - ٤) فى الأصل : « وكل ركعة قرأ فيها مصلحها ... هو أقل ما يلزم ، وملاك هذا الباب » .

(٥) سيأتى فى الموطأ (٣٠١) .

(٦ - ٦) فى ص ، م : « وما بالاعتداء بالصدق رضى الله عنه بأس فإنه من الذين هدى الله فآين

المهرب عنه وحديث مالك هذا قد وصله الثقات الأثبات رواه معمر وسفيان بن عيينة ويونس بن يزيد عن الزهرى » .

أبيه ، أنه سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ يَقُولُ : صَلَّيْنَا وَرَاءَ عَمْرِ ^{الموطأ}
ابن الخطاب الصبيح ، فقرأ فيها بسورة «يوسف» وسورة «الحج» ،
قراءةً بطيئةً ، فقلتُ : واللَّهِ إِذْنٌ لَقَدْ كَانَ يَقُومُ حِينَ يَطْلُعُ الْفَجْرُ .
قال : أَجَلٌ .

«الحج» ^(١) قراءةً بطيئةً . فرواه مالكٌ ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، أنه سَمِعَ ^{الاستذكار}
عبدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ يَقُولُ : صَلَّيْنَا وَرَاءَ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
الصبيح ، فقرأ سورة «يوسف» وسورة «الحج» ^(٢) . وهذا الحديثُ رواه وكيعٌ
وأبو أسامة ، عن هشام قال : أخبرني عبدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ . لم يُذَكِّرْ فِيهِ :
عن هشام ، عن أبيه ^(٣) .

وزعم المسلم بن الحجاج أن مالكاً وهم فيه ، وأن أصحابَ هشامٍ لم يقولوا
فيه : عن هشام ، عن أبيه . وإنما قالوا : عن هشام ، أخبرني عبدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ
رَبِيعَةَ . والقولُ عندي ما قاله مالكٌ ؛ لأنه أقعدُ بهشامٍ وأحفظُ من كلِّ مَنْ خالفه
في ذلك ، وزيادته مقبولةٌ ، وقد أنكر مالكٌ ما بلغه من أحاديثِ هشامٍ بالعراق ،
وذكر أنه خلطَ فيها وساء حفظه .

وليس في هذا الحديثِ والذي بعده أكثرُ من استحبابِ عَمْرِ وَعُثْمَانَ طَوْلَ الْقِرَاءَةِ
في صلاةِ الصبح ، وقد استحب ذلك مالكٌ وجماعةٌ من العلماءِ في صلاةِ الصبح ^(٤) ، فعلى

القبس

.....

(١ - ١) سقط من : ص ، م .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢١) . وأخرجه الشافعي ٢٠٧/٧ ، والطحاوي في شرح المعاني
١٨٠/١ ، والبيهقي ٣٨٩/٢ من طريق مالك به .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٥٣/١ ، ٣٥٤ عن وكيع به ، ومسلم في التمييز ص ٢٢٠ عن أبي أسامة

١٨٢ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد وريعة بن أبي عبد الرحمن ، عن القاسم بن محمد ، أن الفرافصة بن عمير الحنفي قال : ما أخذت سورة « يوسف » إلا من قراءة عثمان بن عفان إياها في الصباح من كثرة ما كان يُردُّها^(١) .

١٨٣ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يقرأ في الصباح ، في السفر ، بالعشر السور الأول من المفصل ، في كل ركعة ، ب : « أم القرآن » وسورة^(٢) .

الاستدكار ما قلنا من استحباب العلماء لطول القراءة في صلاة الصبح ، وذلك في الشتاء أكثر منه في الصيف . وكذلك قراءة عثمان بسورة « يوسف » ، وأما تردأ عثمان لها ، وتكريره قراءتها في أكثر أيامه ، فإنه ربما خفت على لسان الإنسان الحافظ للقرآن قراءة بعض سور القرآن دون بعض ، فمال إلى ما خف عليه ، فكان ذلك أكثر قراءته ، وربما أعجبه من سور القرآن ما فيه قصص الأنبياء ، فقرأها على الاعتبار بها والتذكار لها . وما أشك أن أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً رضي الله عنهم كانوا يعرفون من حرص من خلفهم على التطويل ما حملهم عليه أحياناً . وأما اليوم فواجب الاحتمال على التخفيف ؛ لقول رسول الله ﷺ : « من أم الناس فليخفف ؛ فإن فيه الضعيف والسقيم والكبير وذا الحاجة ، ومن صلى لنفسه فليطول ما شاء » . وقوله ﷺ لمعاذ بن جبل : « أفتان أنت يا معاذ ؟ اقرأ »

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٢٢) . وأخرجه البيهقي ٣٨٩/٢ من طريق مالك به .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٠٠) ، ورواية أبي مصعب (٢٢٣) . وأخرجه البيهقي ٣٨٩/٢ ،

٣٩٠ من طريق مالك به .

١٨٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ كُرَيْزٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

ب : ﴿ سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ ، وَ : ﴿ الشَّمْسُ وَخُضَعَهَا ﴾ وَنَحْوِ ذَلِكَ . يَعْنِي فِي الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ ^(١) .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ مَنْ طَوَّلَ مِنَ الْأُتَمَةِ : لَا تُبْغِضِ ^(٢) اللَّهَ إِلَى عِبَادِهِ ^(٣) . وَإِذَا كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ بِالتَّخْفِيفِ فِي الزَّمَنِ الْأَوَّلِ ، فَمَا ظَنُّكَ بِهِمْ الْيَوْمَ ؟

أَلَا تَرَى إِلَى مَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ مِنْ تَخْفِيفِ الْقِرَاءَةِ فِي السَّفَرِ ، وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنِّي لَا أَسْمَعُ بِكَاءِ الصَّبِيِّ ، فَاتَجَوَّزُ فِي صَلَاتِي ؛ مَخَافَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى ^(٤) أُمَّه ^(١) .

وَهَذِهِ الْأَثَارُ كُلُّهَا فِي « التَّمْهِيدِ » بِأَسَانِيدِهَا . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا .

مَالِكٌ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ مَوْلَى عَامِرِ بْنِ التَّمْهِيدِ

حَدِيثٌ : قَالَ أَبِي بْنُ كَعْبٍ ... إِلَى قَوْلِهِ : « وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ » . أَدْخَلَهُ مَالِكٌ حُجَّةً فِي تَقْيِينِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي : « كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ

(١) سَأَلَنِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٣٠١) مِنَ الْمُوطَأِ .

(٢) فِي ص ، م : « تَبْغِضُوا » .

(٣ - ٣) فِي الْأَصْلِ : « أَفْتَنَ » ، وَكَلَا اللَّفْظَيْنِ قَدْ ثَبَتَا . وَيَنْظُرُ صَحِيحُ مُسْلِمٍ بِشَرْحِ النَّوَوِيِّ ٤ / ١٧٤ ،

وَضَحَّ الْبَارِي ٢ / ٢٠١ ، ٢٠٢ . وَفَتْنَةُ الْأُمِّ : أَنْ تَتْلَى عَنْ صَلَاتِهَا لِاشْتِغَالِ قَلْبِهَا بِكَائِهِ . فَضَحَ الْبَارِي

٢ / ٢٠٢ .

نَادَى أُتَيْيَ بْنَ كَعْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ لَحِقَهُ ، فَوَضَعَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ ،
 فَقَالَ : « إِنِّي لَأَرْجُو أَلَّا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَعْلَمَ سُورَةَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ
 فِي التَّوْرَةِ ، وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ ، وَلَا فِي الْفُرْقَانِ ، مِثْلَهَا » . قَالَ أُتَيْيَ :
 فَجَعَلْتُ أُبْطِئُ فِي الْمَشِيِّ رَجَاءَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، السُّورَةُ
 الَّتِي وَعَدْتَنِي . قَالَ : « كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ ؟ » . قَالَ : فَقَرَأْتُ
 عَلَيْهِ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ، حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا ، فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هِيَ هَذِهِ السُّورَةُ ، وَهِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ
 الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ » .

كَرِّفَ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَادَى أُتَيْيَ بْنَ كَعْبٍ وَهُوَ يُصَلِّي ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ
 صَلَاتِهِ لَحِقَهُ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى يَدِهِ وَهُوَ يَرِيدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ بَابِ
 الْمَسْجِدِ ، فَقَالَ : « إِنِّي لَأَرْجُو أَلَّا تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى تَعْلَمَ سُورَةَ مَا أَنْزَلَ
 اللَّهُ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلَهَا » . قَالَ أُتَيْيَ : فَجَعَلْتُ أُبْطِئُ
 فِي الْمَشِيِّ رَجَاءَ ذَلِكَ ، ثُمَّ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي . قَالَ :
 « كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا افْتَتَحْتَ الصَّلَاةَ ؟ » . قَالَ : فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ ﴾ . حَتَّى أَتَيْتُ عَلَى آخِرِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هِيَ هَذِهِ

الصَّلَاةُ ؟ » . فَقَالَ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . فَعِيَّتْهَا قَوْلًا وَفَعَلًا وَبَيَانًا
 وَتَنْبِيْهَا .

وَفِيهِ أَيْضًا إِسْقَاطُ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ، وَفِيهَا زِحَامٌ عَظِيمٌ
 قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي « مَسَائِلِ الْخِلَافِ » . وَقَوْلُهُ : « مَا أَنْزَلَ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي

السورة ، وهى السبع المثنائى والقرآن العظيم الذى أُعْطِيَتْ ^(١) .

قال أبو عمر : أبو سعيد مولى عامر بن كُرَيْزٍ لا يُوقَفُ له على اسم ، وهو معدودٌ فى أهل المدينة ، روى عنه محمد بن عجلان ، وداود بن قيس ، وصَفْوَانُ ابنُ سُلَيْمٍ ، والعلاء بن عبد الرحمن ، وأسامة ^(٢) بن زيد ، وروايته : عن أبى هريرة ^(٣) ، وحديثه هذا مُرْسَلٌ . وقد روى هذا الحديث عن أبى سعيد بن المُعَلَّى ^(٤) ، وأبو سعيد بن المُعَلَّى رجلٌ من الصحابة لا يُوقَفُ له أيضًا على اسم . روى عنه حفص بن عاصم ، وسعيد بن جُبَيْرٍ ، وقد ذَكَرناه فى كتاب « الصحابة » ^(٥) . والحمد لله .

القرآن مثلها . وسكت عن سائر الكتب كالزبور والصحف ؛ لأن هذه أفضلها ، وإذا كان الشيء أفضل الأفضل ، كان أفضل الكل ؛ كقولك : زيد أفضل العلماء . فهو أفضل الناس .

وفضلها على غيرها يكون من سبعة أوجه ؛ الأول : أن الشيء قد يشرف بذاته كَشَرَفَ الله عز وجل على خلقه ، وليس هذا : « فاتحة الكتاب » ؛ لأن الذاتية فى الكل واحدة ، وهى كلام الله تعالى . الثانى : أن الشيء قد يشرف بصفاته ، وذلك للبارئ سبحانه على الحقيقة والإطلاق دون سائر المخلوقات ؛ **﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ ﴾**

(١) الموطأ برواية أبى مصعب (٢٣١) . وأخرجه إسحاق بن راهويه - كما فى المطالب (٣٨٨٧) - وأبو عبيد فى فضائل القرآن ص ١١٧ ، وابن جرير ١٤ / ١٢٢ ، والحاكم ١ / ٥٥٧ ، ٥٥٨ من طريق مالك به .

(٢ - ٢) فى ص ١٧ : « وقد روى العلاء ، عن أبيه عن أبى هريرة هذا الحديث » .

(٣) سيأتى تخريجه ص ٣٢٢ .

(٤) الاستيعاب ٤ / ١٦٦ .

التمهيد

ولم يَخْتَلِفِ الرَّوَاهُ^(١) عَلَى مَالِكٍ عَنِ الْعَلَاءِ^(٢) فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ ،
وخالَفَهُ فِيهِ^(٣) غَيْرُهُ ؛ جَمَاعَةٌ عَنِ الْعَلَاءِ ، فَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ ، وَابْنُ عَجَلَانَ ،
وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ - عَنِ الْعَلَاءِ^(٤) مَرْسَلًا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٥) .
وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ وَمُحَمَّدُ ابْنَا جَعْفَرٍ بِنِ أَبِي كَثِيرٍ^(٦) ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي

القبس

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿[الشورى : ١١] . وَفِي «الْفَاتِحَةِ» شَيْءٌ مِنْ هَذَا
الشَّرَفِ ، وَبِهَذَا شَرَّفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى سَائِرِ الْأَدَمِيِّينَ ؛ لِأَنَّ الذَّاتَ لَهُ وَلَهُمْ وَاحِدَةٌ ،
وَأَمَّا شَرَفٌ بِالصِّفَاتِ وَهِيَ عَظِيمَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ ، وَقَعَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَفْضَلِهَا فِي قَوْلِهِ :
﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الكهف : ١١٠] . وَوَقَعَ التَّنْبِيهُ عَلَى جَمِيعِهَا فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿وَلَئِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم : ٤] .

وَفِي «الْفَاتِحَةِ» مِنَ الصِّفَاتِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهَا حَتَّى قِيلَ : إِنْ جَمِيعَ الْقُرْآنِ
فِيهَا . وَهِيَ عَشْرُونَ كَلِمَةً تَضَمَّنَتْ جَمِيعَ عُلُومِ الْقُرْآنِ ، وَمِنْ شَرَفِهَا أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى قَسَمَهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِهِ ، وَهُوَ الثَّالِثُ . الرَّابِعُ : أَنَّهُ لَا تَصِحُّ الْقِرَاءَةُ إِلَّا بِهَا .
الْخَامِسُ : أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ عَمَلٌ بِثَوَابِهَا ، وَلِلَّهِ تَعَالَى أَنْ يُفَاضِلَ بَيْنَ الثَّوَابِ فِي الْفَعْلَيْنِ
وَإِنْ اسْتَوَيَا . وَلِهَذَا الْمَعَانِي كُلُّهَا صَارَتْ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ كَمَا صَارَتْ : ﴿قُلْ هُوَ

(١ - ١) فِي ص ١٧ : «عَنِ مَالِكٍ» .

(٢ - ٢) فِي ص ١٧ : «جَمَاعَةٌ غَيْرُهُ ، فَرَوَاهُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ» .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ ص ١١٧ عَنْ حُجَّاجٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
بَكْرٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَجَلَانَ وَابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْعَلَاءِ بِهِ .

(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ ص ١١٦ ، وَأَحْمَدُ ٣١٠ / ١٤ (٨٦٨٢) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بِهِ ،
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ ١٤ / ١٢٣ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢ / ٣٧٥ ، وَابْنُ جَعْفَرٍ بِنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهِ .

سَلَمَةَ، وَرَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، وَعَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَفْصٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ التَّمِيمِ
أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَسْنَدًا.

ورواه عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ أَبِي
إِبْنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ^(١). وَهُوَ الْأَشْبَهُ عِنْدِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

اللَّهُ أَحَدٌ ﴿تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ ^(٢)﴾؛ إِذِ الْقُرْآنُ تَوْحِيدٌ وَأَحْكَامٌ وَوَعْظٌ، وَ: ﴿قُلْ هُوَ
اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِيهَا التَّوْحِيدُ كُلُّهُ، وَبِهَذَا الْمَعْنَى وَقَعَ الْبَيَانُ فِي قَوْلِهِ ﷺ لَا إِلَهَ إِلَّا
كَعْبٍ: «أَيُّ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ أَعْظَمُ؟». قَالَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾
[البقرة: ٢٥٥]. قَالَ: «لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ يَا أَبَا الْمُثَنِّرِ» ^(٣). وَإِنَّمَا كَانَتْ أَعْظَمُ آيَةٍ؛ لِأَنَّهَا
تَوْحِيدٌ كُلُّهَا، كَمَا صَارَ قَوْلُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالتَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ» ^(٤) الْحَدِيثُ. أَفْضَلُ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَاتٌ حَوَتْ جَمِيعَ عُلُومِ التَّوْحِيدِ،
و: «الْفَاتِحَةُ» تَضَمَّنَتْ التَّوْحِيدَ وَالْعِبَادَةَ وَالْوَعْظَ وَالتَّذْكِيرَ، وَلَا يُسْتَبَعَدُ ذَلِكَ فِي
قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ جَمَعَ التَّوْحِيدَ كُلَّهُ فِي آيَةِ الْكَرْسِيِّ، ثُمَّ جَمَعَهُ فِي
أَقْلٍ حُرُوفًا ^(٥) مِنْهَا وَهُوَ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ثُمَّ جَمَعَهُ لِرَسُولِهِ ﷺ فِي
كَلِمَاتٍ يَوْمَ عَرَفَةَ الْمُتَقَدِّمَةِ، ثُمَّ جَمَعَ عُلُومَ الْقُرْآنِ فِي «الْفَاتِحَةِ»، ثُمَّ جَمَعَهَا فِي

(١) سَيِّئَاتِي تَخْرِيجُهُ ص ٢٧٨.

(٢) سَيِّئَاتِي فِي الْمَوْطَأِ (٤٨٧، ٤٨٩).

(٣) أَحْمَد ٢٠٠/٣٥ (٢١٢٧٨)، وَمُسْلِم (٨١٠).

(٤) سَيِّئَاتِي فِي الْمَوْطَأِ (٥٠٢، ٩٦٦).

(٥) فِي ج، م: «حُرُوفٌ».

التمهيد

حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَابِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَفْصٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأُتَيْيَ بْنِ

القبس

أَيُّبَيْن^(١) ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق : ١٢] . وَالثَّانِيَةُ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات : ٥٦] . ثُمَّ جَمَعَهَا فِي آيَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الحجر : ٨٥] . وَقَوْلُهُ : ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون : ١١٥] . السَّادِسُ : أَنَّهُ قَالَ : «السَّبْعُ» . وَهِيَ سَبْعُ آيَاتٍ تَضُمَّتْ - كَمَا قَدَّمْنَاهُ - مِنَ الْعُلُومِ مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ سِوَاهَا فِي قَدْرِهَا . السَّابِعُ : «الْمَثَانِي» . وَهِيَ مَثَانٍ بِمَعَانِي ، مِنْهَا مَا تَشْتَرِكُ فِيهِ مَعَ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ : ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانًى﴾ [الزمر : ٢٣] . وَمِنْهَا مَا تَنْفَرِدُ بِهِ ، وَهِيَ أَنَّهُ تُثَنَّى فِي كُلِّ رَكْعَةٍ . وَمِنْهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهَا قَسَمَيْنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَبْدِهِ فَقَالَ : «هَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ»^(٢) . وَمِنْهَا أَنَّهُ قَسَمَانِ ؛ ثَنَاءً وَدُعَاءً . وَمِنْهَا أَنَّهُ وَرَدَتْ عَلَى الْإِزْدَوَاجِ ؛ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، قَالَ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ② ③ ④ ⑤ ⑥ ⑦ ⑧ ⑨ ⑩ ⑪ ⑫ ⑬ ⑭ ⑮ ⑯ ⑰ ⑱ ⑲ ⑳ ㉑ ㉒ ㉓ ㉔ ㉕ ㉖ ㉗ ㉘ ㉙ ㉚ ㉛ ㉜ ㉝ ㉞ ㉟ ㊱ ㊲ ㊳ ㊴ ㊵ ㊶ ㊷ ㊸ ㊹ ㊺ ㊻ ㊼ ㊽ ㊾ ㊿ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١٤٨٣ ١٤٨٤ ١٤٨٥ ١٤٨٦ ١٤٨٧ ١٤٨٨ ١٤٨٩ ١٤٩٠ ١٤٩١ ١٤٩٢ ١٤٩٣ ١٤٩٤ ١٤٩٥ ١٤٩٦ ١٤٩٧ ١٤٩٨ ١٤٩٩ ١٥٠٠ ١٥٠١ ١٥٠٢ ١٥٠٣ ١٥٠٤ ١٥٠٥ ١٥٠٦ ١٥٠٧ ١٥٠٨ ١٥٠

كعب : « أَلَا أَعْلَمُكَ سُورَةَ لَمْ يَنْزِلْ فِي التَّوْرَةِ وَلَا فِي الْإِنْجِيلِ وَلَا فِي الزَّبُورِ وَلَا فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا ؟ » . قال : نعم يا رسول الله . فذكر الحديث ^(١) .

وذكر محمد بن إسحاق السراج في « تاريخه » ، قال : حدثنا أحمد بن المقدام ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح بن القاسم ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، قال : خرج رسول الله ﷺ على أبي كعب وهو يصلي ، فقال : « السلام عليك أي أباي » . فالتفت إليه ولم يجبه ، ثم إن أبي بن كعب خفف الصلاة ، ثم انصرف إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليك

أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » . وهذا كله مثنى ^(٢) ، ويصح أن تكون مثنى بهذه المعاني كلها ، ويصح أن تكون ببعضها ، وذكر أنها سبع آيات ؛ كما ذكر ﷺ أن سورة « الملوك » ثلاثون آية ^(٣) . وتقدير ^(٤) الآي من مفضلات القرآن ، وقد صرح عنه ﷺ من حديث ابن عباس ، أنه قال : فقرأ العشر الآيات الخواتم من سورة « آل عمران » ^(٥) . ومن آيات القرآن طویل وقصير ، ومنه ^(٦) ما ينقطع ، ومنه ما ينتهي إلى تمام الكلام ، ومنه ما يكون في أثنايه كقوله : « أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ » . على مذهب أهل المدينة ، فإنهم يعدونها آية ، وينبغي أن يُعَوَّلَ في ذلك على ما نقل السلف وما تقلدوه .

(١) ذكره الدارقطني في العلل ١٤/٩ .

(٢) في د : « ثناء » .

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٤٨٩) من الموطأ .

(٤) في ج ، م : « تعديد » .

(٥) سيأتي في الموطأ (٢٦٥) .

(٦) في د : « منها » .

التمهيد يا رسول الله . قال : « وعليك السلام »^(١) ، ما منعك أي أنبي أن تُجيبني إذ دَعَوْتُكَ ؟ . قال : يا رسول الله ، كنتُ أصلي . قال : « أفلستَ تجدُ فيما أوجي إلى أن ﴿ اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ ؟ » [الأنفال : ٢٤] . قال : بلى يا رسول الله ، ولا أعودُ أبداً . قال : « أي أنبي ، أتجِبُ أن أعلمَكَ سورة لم ينزل في التوراة ولا في الإنجيل ولا في الزبور ولا في الفرقانِ مثلها ؟ » . قال : نعم يا رسول الله . قال : « فإنني لا أخرج من هذا الباب حتى تغلَمَها » . قال : ثم أخذ رسول الله ﷺ بيدي يُحدِثُني ، وأنا أتباطأُ^(٢) مخافة أن يتلغَّ الباب ، فلما دنونا من الباب قلتُ : يا رسول الله ، السورة التي وعدتني ؟ قال : « كيف تقرأ في الصلاة ؟ » . قال : فقرأتُ عليه : « أم القرآن » . قال : « هي هذه السورة ، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم »^(٣) .

حدثنا أحمد بن قاسم بن عيسى المقرئ ، قال : حدثنا عمر بن إبراهيم المقرئ ، قال : حدثنا الحسين بن إسماعيل المَحَامِلِي ، قال : حدثنا يوسف بن موسى بن راشد القطَّان ، قال : حدثنا أبو أسامة ، قال : حدثنا عبد الحميد بن جعفر ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن أنبي بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أعلمُكَ سورة ما أنزل الله في التوراة ولا في الزبور ولا في الإنجيل ولا في الفرقانِ مثلها ؟ » . قلتُ : بلى يا رسول الله . قال :

(١) سقط من : ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ .

(٢) في ص ١٧ ، م : « أتبطأ » ، وفي ص ٢٧ : « أتبطأ به » .

(٣) أخرجه ابن جرير ١٤ / ١٢١ ، ١٢٢ ، وابن خزيمة (٨٦١) عن أحمد بن المقدم به ، وأخرجه

النسائي (١١٢٠٥) من طريق يزيد بن زريع به .

فقال : « لَعَلَّكَ أَلَّا تَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْبَابِ حَتَّى تَعْلَمَهَا » . قال : وقام فأَخَذَ يَدِي التمهيد
 يَمْشِي ، فَجَعَلْتُ أَتْبَاطُ^(١) بِهِ مَخَافَةً أَنْ يَخْرُجَ^(٢) قَبْلَ أَنْ يُخْبِرَنِي ، فَلَمَّا تَقَرَّبَ مِنَ
 الْبَابِ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي ؟ قال : « كَيْفَ تَقْرَأُ إِذَا قُمْتَ
 تُصَلِّي ؟ » . فَقَرَأْتُ بـ : « فَاتِحَةَ الْكِتَابِ » ، فَقَالَ : « هِيَ هِيَ ، وَهِيَ السَّبْعُ
 الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُ^(٣) » .

قال أبو عمر : فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ مُنَادَاةِ مَنْ فِي الصَّلَاةِ لِیُجِيبَ إِذَا فَرَغَ
 مِنْ صَلَاتِهِ .

وَفِيهِ أَنْ مَنْ دُعِيَ بِهِ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ لَا يُجِيبُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَقَدْ
 تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْأَصُولِ فِي الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ ، وَمَا يَجُوزُ فِيهَا مَا
 يُضْبَطُ بِهِ مِثْلُ هَذَا وَشِبْهُهُ مِنَ الْفُرُوعِ^(٤) .

وَفِيهِ وَضْعُ الْيَدِ عَلَى الْيَدِ ، وَهَذَا يُسْتَحْسَنُ مِنَ الْكَبِيرِ لِلصَّغِيرِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَأْنِيسًا
 وَتَأْكِيدًا لِلوَدِّ .

وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَيُّ بْنُ كَعْبٍ مِنَ الْحَرَصِ عَلَى الْعِلْمِ ، وَحِرْصُهُ حَمْلَهُ عَلَى
 قَوْلِهِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، السُّورَةُ الَّتِي وَعَدْتَنِي .

(١) فِي ص ١٧ ، ص ٢٧ : « أَتْبَاطُ » .

(٢) بَعْدَهُ فِي ص ١٧ : « مِنَ الْبَابِ » .

(٣) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ ص ٢٧٨ .

(٤) سَيَأْتِي ص ٤٥٧ - ٤٦٥ .

«واستدل بعض أصحابنا بقوله: «كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة؟». قال: فقرأت عليه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. فقال: في ذلك دليل على سقوط الاستعاذة في أول السورة^(١) قبل القراءة. قال: ودليل أيضاً على سقوط قراءة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وفي ذلك اعتراض للمخالف؛ لقوله في هذا الحديث: «كيف تقرأ؟» فأجابه بما يفتتح به القراءة، لكن الظاهر ما قال صاحبنا^(٢)؛ لأن الاستعاذة قراءة، والتوجيه قراءة. قال أبو عمر: في هذا الحديث^(٣) دليل على أن فاتحة الكتاب تقرأ في أول ركعة، وحكم كل ركعة كحكم أول ركعة في القياس والنظر، وظاهر قوله: فقرأت عليه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. والأغلب منه أنه افتتحها بذلك. والله أعلم. وقد تقدم في الباب قبل هذا من وجوه القول في ذلك ما فيه كفاية^(٤).

وهذا الحديث يخرج في التفسير المفسر في تأويل قول الله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]. أن السبع المثاني «فاتحة الكتاب»، قيل لها ذلك لأنها تثنى في كل ركعة. كذلك قال أهل العلم بالتأويل.

- (١ - ١) في ص ١٦: «وفي قوله: «كيف تقول إذا افتتحت الصلاة؟». قال: فقرأت عليه: ﴿الحمد لله رب العالمين﴾. في ذلك دليل على أن التوجيه والاستعاذة رد على من أوجب ذلك. ولهم في ذلك اعتراضات قد ذكرناها في موضعها وفيه».
- (٢) في ص ١٧، ص ٢٧: «الصلاة».
- (٣) في الأصل: «به صاحبنا»، وفي ص ١٦، م: «به أصحابنا»، وفي ص ١٧: «بعض أصحابنا».
- (٤) تقدم ص ٢٥٤ - ٢٥٩.

التمهيد

وقد روى عن ابن عباس في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي﴾ .
 أنها «فاتحة الكتاب»^(١) . وروى عنه أنها السبع الطول ؛ «البقرة» ، و«آل
 عمران» ، و«النساء» ، و«المائدة» ، و«الأنعام» ، و«الأعراف» ، و«الأنفال»
 و«براءة»^(٢) . وهو قول مجاهد وسعيد بن جبير^(٣) ؛ لأنها تُثنى فيها حدود القرآن
 والفرائض . والقول الأول أثبت عنه ، وهو الصحيح في تأويل الآية ؛ لأنه قد ثبت عن
 النبي ﷺ من وجوه صحاح ، أحسنها حديث شعبة ، عن خبيب بن عبد الرحمن ،
 عن حفص ابن عاصم ، عن أبي سعيد بن المعلى ، وقد ذكرناه في الباب قبل هذا^(٤) .

وعند شعبة في هذا حديث آخر رواه عن العلاء بن عبد الرحمن .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أذينة ، قال : حدثنا
 محمد بن عبد السلام ، قال : حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن بشر ، قال :
 حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، قال : سمعت العلاء بن
 عبد الرحمن يحدث عن أبيه ، عن أبي بن كعب ، قال : السبع المثاني :
 ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) .

القبس

(١) سيأتي تخريجه ص ٣١٧ .

(٢) في ص ١٧ : «أو» . وينظر مطبوعة الاستذكار ١٨٧/٤ .

(٣) أخرجه ابن جرير ١٠٧/١٤ - ١١١ . وفيه : «ويونس» . بدلاً من : «الأنفال وبراءة» .
 ويذكر «الأنفال» ، و«براءة» يكون المعداد ثمانية ، فلعله على قول من يقول : إن «الأنفال»
 و«براءة» سورة واحدة . وينظر الدر المنثور ٢٢٢/٧ ، ٢٢٤ .

(٤) ينظر تفسير ابن جرير ١٠٩/١٤ - ١١١ .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٣٢٢ .

(٦) أخرجه ابن جرير ١١٦/١٤ عن ابن المثنى به .

١٨٥ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ ، وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ : مَنْ صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِـ « أُمِّ الْقُرْآنِ » فَلَمْ يُصَلِّ [٣٠] إِلَّا وراءَ الإمامِ .

التمهيد

وهو قول قتادة . وروى معمرٌ ، عن قتادة ﴿سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ﴾ . قال : هي « فاتحة الكتاب » ، تُتلى في كل ركعة مكتوبة وتطوع ^(١) .

وأخبرنا سعيد بن نصير ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن أبي بن كعب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ما في التوراة ولا في الإنجيل مثل « أُمِّ الْقُرْآنِ » ، وهي السبع المثنى ، وهي مقسومة بيني وبين عبيد ، ولعبيد ما سأل » ^(٢) .

اختلف على العلاء في هذا الحديث ، كما ترى ، في الإسناد والمتن ، وأظنه كان في حفظه شيء ، والله أعلم . وقد جوده ابن أبي شيبة ويوسف بن موسى ، عن أبي أسامة ، عن عبد الحميد بن جعفر . وبالله التوفيق .

الاستدكار

وأما ^(٣) حديثه عن ^(٣) وهب بن كيسان ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : مَنْ

القبس

(١) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ ، وابن جرير ١١٨/١٤ .

(٢) ابن أبي شيبة - كما في الإتحاف بهذا المطالب ٥١٣/٨ - ومن طريقه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ١٨/٣٥ (٢١٠٩٤) ، وابن الضريس (١٤٦) ، وابن حبان (٧٧٥) ، وأخرجه عبد بن حميد (١٦٥ - منتخب) ، والدارمي (٣٤١٥) ، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٢٠/٣٥ (٢١٠٩٥) من طريق أبي أسامة به .

(٣ - ٣) تأكل في : الأصل . وفي م : « حديث » .

صَلَّى رَكْعَةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا ب: «أُمُّ الْقُرْآنِ» فَلَمْ يُصَلِّ؛ إِلَّا وَرَاءَ الْإِمَامِ^(١). فَقَدْ رَوَاهُ
يَحْيَى بْنُ سَلَامٍ صَاحِبُ «التفسير»، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي نَعِيمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ،
عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٢)، وَصَوَائِهِ مَوْقُوفٌ عَلَى جَابِرٍ، كَمَا فِي «الموطأ».
وَفِيهِ مِنَ الْفَقْهِ إِبْطَالُ الرُّكْعَةِ الَّتِي لَا يُقْرَأُ فِيهَا ب: «أُمُّ الْقُرْآنِ»، وَهُوَ يَشْهَدُ
بِصَحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ فِي إلْغَاءِ الرُّكْعَةِ وَالْبِنَاءِ عَلَى
غَيْرِهَا، وَأَلَّا يَعْتَدَّ الْمَصْلِيُّ بِرُكْعَةٍ لَا يَقْرَأُ فِيهَا ب: «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ».
وَيُقَسَّرُ^(٣) قَوْلُ جَابِرٍ هَذَا مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ
يَقْرَأْ فِيهَا ب: «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ». أَى: لَا رُكْعَةً.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: فَلَمْ يُصَلِّ؛ إِلَّا وَرَاءَ الْإِمَامِ. فَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى مُجَوِّدًا، فَلَا
وَجْهَ لِإِعَادَتِهِ^(٤).

وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ الْإِمَامَ قَرَأَتْهُ لِمَنْ خَلَفَهُ قِرَاءَةً، وَهَذَا مَذْهَبُ جَابِرٍ، وَقَدْ خَالَفَهُ
فِيهِ غَيْرُهُ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُئِمَّةِ فُقَهَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «إِمَام».

وَالْأَثَرُ فِي الْمَوْطَأِ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ (١١٣)، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٢٣٣). وَأَخْرَجَهُ
الْبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (٢٨٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣١٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٦٠/٢ مِنْ طَرِيقِ
مَالِكٍ بِهِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ٢١٨/١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (٣٤٩) مِنْ
طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَلَامٍ بِهِ.

(٣) فِي م: «تفسير».

(٤) سَيَأْتِي ص ٣٣١ - ٣٦٦.

القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة

١٨٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » فَهِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ » .
قال : فقلتُ : يا أبا هُرَيْرَةَ ، إِنِّي أحياناً أَكُونُ وراءَ الإمامِ ؟ قال : فَعَمَزَ

الاستدكار المسلمين كثيرٌ جداً ، وسنورده ونمهدُه عندَ قولِهِ ﷺ : « مَالِي أَنَا زَعُ الْقُرْآنِ » ^(١) . إِنْ شاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

التمهيد
مَالِكٌ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأ فِيهَا ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » فَهِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ ، هِيَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ » . قال : فقلتُ : يا أبا هُرَيْرَةَ ، إِنِّي أَكُونُ أحياناً وراءَ الإمامِ ؟ قال : فَعَمَزَ ذِرَاعِي وَقَالَ : اقرأ

القبس
حديثٌ : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي » إِلَى آخِرِهِ . قولُهُ : « يَقُولُ اللَّهُ : حَمِدَنِي عَبْدِي ، وَأَثْنَى ، وَمَجَّدَ » . التَّحْمِيدُ ثَنَاءٌ وَتَحْمِيدٌ ، وَالثَّنَاءُ حَمْدٌ وَتَمَجِيدٌ ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْ صَاحِبِهِ ، وَلَكِنَّهُ خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَعْنَاهِ الْأَخْصَصِ ، فَتَخْصِيصَةُ الْحَمْدِ التَّحْمِيدُ ^(٢) ، « هُوَ هُوَ » ^(٣) ، وَهُوَ أَعْظَمُ ^(٤) صِفَاتِ الثَّنَاءِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ الثَّنَاءَ بِمَا هُوَ الْمُثَنَّى عَلَيْهِ فِي ذَاتِهِ ، وَبِمَا صَدَّرَ عَنْهُ مِنْ فِعْلِهِ ، وَالثَّنَاءُ هُوَ ذِكْرُ مَحَاسِنِ

(١) سِيَأْتِي ص ٣٣١ - ٣٦٦ .

(٢) فِي ج : « التَّحْمِيدُ » .

(٣ - ٣) فِي م : « فَهُوَ » .

(٤) فِي ج : « أَعَم » .

ذراعى ، ثم قال : اقْرَأْ بِهَا فِى نَفْسِكَ يَا فَارَسِي ؛ فَإِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِى وَبَيْنَ عَبْدِى نِصْفَيْنِ ؛ فَنِصْفُهَا لِى ، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِى ، وَلِعَبْدِى مَا سَأَلَ » . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اقْرَءُوا ، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : حَمِدْنِى عَبْدِى . يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ . يَقُولُ اللَّهُ : أَتْنِى عَلَى عَبْدِى . يَقُولُ الْعَبْدُ : (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) . يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : مَجَّدْنِى عَبْدِى . يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ . فَهَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِى وَبَيْنَ عَبْدِى وَلِعَبْدِى مَا سَأَلَ . يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ١ ﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ [٣١] أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِى وَلِعَبْدِى مَا سَأَلَ .

بها فى نفسِكَ يَا فَارَسِي ؛ فَإِنِّى سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ : « قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِى وَبَيْنَ عَبْدِى نِصْفَيْنِ ؛ فَنِصْفُهَا لِى ، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِى ، وَلِعَبْدِى مَا سَأَلَ » . قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اقْرَءُوا ، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . يَقُولُ اللَّهُ : حَمِدْنِى عَبْدِى . يَقُولُ الْعَبْدُ :

أَفْعَالِهِ ، وَالتَّمَجِيدُ هُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ صِفَاتِهِ الَّتِى فِيهَا الْعُلُوُّ وَالْعِظَمَةُ ؛ لِأَنَّ الْمَجْدَ هُوَ نَهَائَةُ الشَّرَفِ ، ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف : ١٨٠] . وَالصِّفَاتُ الْعُلَى وَالْأَفْعَالُ الَّتِى لَا تُدَانِى ، فَهُوَ الْمَحْمُودُ ، وَمِنْهُ إِفَاضَةُ النِّعْمَةِ ابْتِدَاءً ، وَإِقَالَةُ الْعَثْرَةِ ، وَحُسْنُ التَّدَارُكِ بَعْدَ الزُّلَّةِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَصْدَرُهُ الرَّحْمَةُ ، وَلَهُ أَنْ يُهْلِكَ الْخَلْقَ بِأَجْمَعِهِمْ ، وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيْهِمْ كُلَّهُمْ ، وَلَا يَخَافُ عَاقِبَةً ، وَلَا يَزْجُو عَوْضًا ، فَهُوَ الْمَالِكُ حَقًّا ، وَخَصَّ يَوْمَ الدِّينِ

التمهيد

﴿الزَّحِيمَ﴾ . يَقُولُ اللَّهُ : أَتُنَى عَلَى عَبْدِي . يَقُولُ الْعَبْدُ : (مَلِكٌ)^(١)
 يَوْمَ الدِّينِ) . يَقُولُ اللَّهُ : مُجِدِّنِي عَبْدِي . يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
 نَسْتَعِينُ﴾ . فَهَذِهِ الْآيَةُ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ . يَقُولُ الْعَبْدُ :
 ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
 الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ^(٢) .

القبس

لِعَظِيمٍ^(٣) الْأَفْعَالِ الَّتِي فِيهِ ، وَمَنْ مَلَكَ الْأَعْظَمَ وَالنَّهَائَةَ فَقَدْ مَلَكَ الْأَقْلَ^(٤) وَالْبَدَائَةَ .
 وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ . إِقْرَارٌ بِالْمَذَلَّةِ لِلْمَوْلَى ، وَالتَّزَامٌ لِلخِدْمَةِ . وَقَوْلُهُ :
 ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ . رَدُّ الْأَمْرِ إِلَيْهِ ، وَالتَّسْلِيمُ بِالْكَلِّ وَالتَّفْوِضُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ
 أَعَانَ الْعَبْدَ عَبْدَهُ ، وَإِنْ خَذَلَهُ جَحَدَهُ . وَقَوْلُهُ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ .
 «فَهَذِهِ^(٥) بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي» . نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا آيَةٌ وَاحِدَةٌ . وَقَوْلُهُ : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ
 الْمُسْتَقِيمَ﴾ إِلَى : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . «فَهَؤُلَاءِ لِعَبْدِي» . نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ مِنْ
 آيَةٍ وَاحِدَةٍ رَدًّا عَلَى الْمَكْتَبِينَ ، وَبِذَلِكَ صَارَتْ «الْفَاتِحَةُ» سَبْعَ آيَاتٍ يَأْسِقُاطِ عَدَدٍ :
 ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

(١) فِي ص ١٦ : «مَلِكٌ» وَ «مَلِكٌ» بِالْأَلْفِ وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ وَالكَسَائِي وَيَعْقُوبَ وَخَلْفَ ، وَقَرَأَ
 نَافِعُ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَحَمْزَةُ وَأَبُو جَعْفَرٍ : «مَلِكٌ» بِغَيْرِ أَلْفٍ . يَنْظُرُ إِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ
 ص ٧٦ .

(٢) الْمَوْطَأُ بِرَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (١١٤) ، وَبِرَوَايَةِ أَبِي مَصْعَبٍ (٢٤٥) . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥/١٦
 (٩٩٣٢) ، وَالبُخَارِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (٧٢) ، وَمُسْلِمٌ (٣٩/٣٩٥) ، وَأَبُو دَاوُدَ
 (٨٢١) ، وَالنَّسَائِيُّ (٩٠٨) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (٥٠٢) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

(٣) فِي م : «لِعَظَمٍ» .

(٤) فِي ج : «الْأَوَّلُ» .

(٥) فِي ج ، م : «هَذِهِ» .

ليس هذا الحديث في «الموطأ» إلا عن العلاء عند جميع الرواة ، وقد انفرد مطرّف في غير «الموطأ» عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي السائب مولى هشام ابن زهرة ، عن أبي هريرة ، بهذا الحديث ، وساقه كما في «الموطأ» سواء^(١) ، ولا يُحفظ لمالك عن ابن شهاب ، إنما يُحفظ لمالك عن العلاء . قال الدارقطني : وهو غريب من حديث مالك عن ابن شهاب ، لم يروه غير مطرّف ، وتفرّد به عنه أبو سبرة بن عبد الله المدني ، وهو صحيح من حديث الزهري ، حدث به عنه عُقيل هكذا ؛ عن الزهري ، عن أبي السائب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ^(٢) .

قال أبو عمر : وهكذا يروى مالك هذا الحديث ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبي السائب ، عن أبي هريرة ، وتابعه جماعة ؛ منهم محمد بن عجلان^(٣) ، وابن جريج^(٤) ، والوليد بن كثير^(٥) ، ومحمد بن إسحاق^(٦) ، فروّوه عن العلاء ، عن أبي السائب ، عن أبي هريرة ، كما رواه مالك ، إلا أن ابن إسحاق قال فيه : عن أبي السائب مولى عبد الله بن هشام بن زهرة . قال علي بن المديني : هشام بن زهرة هو جد زهرة بن معبد^(٧) بن عبد الله بن هشام القرشي

(١) ذكره الدارقطني في العلل ٢١/٩ ، ٢٣ .

(٢) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٨٠) من طريق عقيل به .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٢٩٥ .

(٤) أخرجه أحمد ٣٦٩/١٢ (٧٤٠٦) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٧٥) ، ومسلم

(٥٠/٣٩٥) ، وابن ماجه (٨٣٨) ، وابن خزيمة (٤٨٩) من طريق ابن جريج به .

(٥) أخرجه البيهقي ١٦٦/٢ ، ١٦٧ ، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٥٤) من طريق الوليد به .

(٦) في م : « معمر » . وينظر تهذيب الكمال ٣٩٩/٩ .

التمهيد الذي روى عنه أهل مصر.

قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَفْيَانَ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، قَالَ : حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْعَجَلَانِ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْخَزَقَةِ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «أَيُّمَا رَجُلٍ صَلَّيَ صَلَاةً بغيرِ قِرَاءَةِ «أُمِّ الْقُرْآنِ»، فَهُوَ خِدَاجٌ، فَهُوَ خِدَاجٌ، غَيْرُ تَامٍ». قَالَ : قُلْتُ : إِنِّي «لَا أَستطِيعُ» أَقْرَأُ مع الإمام. قَالَ : «أَقْرَأْ بِهَا فِي نَفْسِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، فَأَوْلُهَا لِي، وَأَوْسَطُهَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَآخِرُهَا لِعَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ. قَالَ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. قَالَ : حَمِدَنِي عَبْدِي. قَالَ : ﴿الْزَمَّ النَّبِيَّ﴾. قَالَ : أَتْنِي عَلَى عَبْدِي. قَالَ : (مَلِكٌ) ^(١) يَوْمَ الدِّينِ). قَالَ : مُجِدِّنِي عَبْدِي، فَهَذَا لِي. قَالَ : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. قَالَ : أَخْلَصَ الْعِبَادَةَ لِي وَاسْتَعَانَنِي عَلَيْهَا، فَهَذِهِ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي، وَلَهُ مَا سَأَلَ. قَالَ : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾. إِلَى قَوْلِهِ : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ ^(٢).

(١ - ١) فِي م : «لَا أَستطِيعُ».

(٢) فِي ص ١٦ : «مَالِك».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي جُزْءِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (٥٦) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بِهِ.

التمهيد

وهكذا رواه قتيبةٌ وغيره ، عن الليث ، عن ابنِ عجلان^(١) ، وانتهى حديثُ ابنِ جريجٍ إلى قوله : اقرأُ بها يا فارسى فى نفسك . لم يزد ، وقال فيه : حدَّثنى العلاء ، أن أبا السائبِ أخبره أنه سمع أبا هريرة . فذكره بلفظِ حديثِ مالكٍ إلى حيثُ ذكرنا .

قال أبو عمر : ورواه شعبة^(٢) ، وسفيانُ الثوري ، وسفيانُ بنُ عُيينةَ وروحُ ابنِ القاسم^(٣) ، وعبدُ العزيز بنُ أبي حازم^(٤) ، كلُّهم عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وليس هذا باختلاف ، والحديثُ صحيحٌ للعلاء ، عن أبيه وعن أبي السائب ، جميعاً عن أبي هريرة ، قد جمعهما عنه أبو أُويسٍ وغيره . قال عليُّ بنُ المديني : وكذلك رواه ابنُ عجلان ، عن العلاء ، عن أبيه و^(٥) أبي السائب ، جميعاً عن أبي هريرة^(٦) ، يعنى كما رواه أبو أُويس .

القبس

- (١) أخرجه البيهقي فى جزء القراءة خلف الإمام (٥٥) من طريق قتيبة عن الليث ، عن محمد بن عجلان ، عن عبد الرحمن مولى الحرقة ، عن أبي السائب ، عن أبي هريرة ، وقال البيهقي عقبه : وقتيبة وإهم فيه ، فإن الحديث عن الليث ، عن ابن عجلان ، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة عن أبي السائب . وينظر علل الدارقطني ٢٢ / ٩ .
- (٢) أخرجه أحمد ٥ / ١٦ (٩٨٩٨) ، والبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام (٢٦١) من طريق شعبة به .
- (٣) أخرجه البخارى فى جزء القراءة خلف الإمام (١١ ، ٧٧) ، والبيهقى فى جزء القراءة خلف الإمام (٦٨) من طريق روح بن القاسم عن العلاء به .
- (٤) أخرجه الحميدى (٩٧٤) ، والبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام (٧٤) ، وأبو عوانة (١٦٨٠) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم عن العلاء به .
- (٥) فى م : ٥ عن ٤ .
- (٦) أخرجه البيهقي فى جزء القراءة خلف الإمام (٧٩) من طريق ابن عجلان به .

قَرَأْتُ عَلَى يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ معاويةَ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيُّ . وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فُتَيْحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكْرِيَّا النَّيسَابُورِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَّازُ ،
 قَالَا : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ مَوْلَى الْخُرَقَةِ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ مِنْ
 أَبِي وَمِنْ أَبِي السَّائِبِ جَمِيعًا ، وَكَانَا جَلِيسَيْنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَا : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَهُوَ خِدَاجٌ» .

وَذَكَرَ الْفَرِيَّابِيُّ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ ، وَأَمَّا الْبَزَّازُ فَاخْتَصَرَهُ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى قَوْلِهِ
 ﷺ : «كُلُّ صَلَاةٍ لَا يقرأُ فِيهَا بِ: «فَاتِحَةِ»^(١) الْكِتَابِ فَهُوَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ»^(٢) .

وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ قِرَاءَةً مَنَى عَلَيْهِ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغٍ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 أَبِي ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : سَمِعْتُهُ مِنْ أَبِي وَمِنْ أَبِي السَّائِبِ جَمِيعًا ،
 وَكَانَا جَلِيسَيْنِ لِأَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَا : قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ
 صَلَّى صَلَاةً لَمْ يقرأَ فِيهَا بِ: «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» فَهُوَ خِدَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ» . فَقُلْتُ :

(١) فِي الْأَصْلِ ، ص ٢٧ : «بِأَم» .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٥٣) ، وَأَبُو عَوَانَةَ (١٦٧٩) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٣٧٥) ، وَفِي جُزْءِ
 الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ (٧٧) مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤١/٣٩٥) مِنْ
 طَرِيقِ أَبِي أُوَيْسٍ بِهِ .

يا أبا هريرة، إني أكون أحياناً وراء الإمام؟ فغمز ذراعى، وقال: اقرأ بها فى نفسك يا فارسى. وساق الحديث على وجهه كما رواه مالك.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا إسماعيل بن إسحاق وأحمد بن زهير، قالا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس. فذكره بإسناده سواء.

قال إسماعيل بن إسحاق: قال علي بن المديني: وكان هذا الحديث عند عباد بن صهيب عن الرجلين جميعاً، فأبان ذلك فى هذا الحديث أن الذى رواه ابن عيينة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة - كما رواه، ولم يكن مُعارضاً لحديث مالك. هكذا حكى إسماعيل، عن علي.

قال أبو عمر: أما حديث ابن عيينة؛ فحدثناه عبد الوارث بن سفيان، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال: حدثنا ابن وضاح، قال: حدثنا حامد بن يحيى، قال: حدثنا سفيان، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «كل صلاة لا يُقرأ فيها ب: «فاتحة الكتاب» فهي خداج، فهي خداج». قال عبد الرحمن: فإني أسمع قراءة الإمام؟ فغمزني بيده أبو هريرة وقال: يا فارسى، أو يابن الفارسى، اقرأها فى نفسك^(١).

وحدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا محمد بن

(١) أخرجه الحميدى (٩٧٣، ٩٧٤)، وأحمد ٢٣٩/١٢ (٧٢٩١)، والبخارى فى جزء القراءة خلف الإمام (٧١، ٧٩)، ومسلم (٣٨٠/٣٩٥)، والنسائى فى الكبرى (٨٠١٣) من طريق ابن عيينة به.

عبد السلام ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَدَنِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عن
العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، أنه سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قال رسول الله ﷺ :
« قال الله : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي » . فذكرَ نحوَ حديثِ مالكٍ بمعناه
سواءً . ولا أعلمُ لهذا الحديثِ في «الموطأ» ولا في غيره إسنادًا غيرَ هذا .

وَرَوَى عن محمد بن خالد ابن عثمة وزيد بن يونس ، جميعًا عن مالك ، عن
الزهرى ، عن محمود بن الربيع ، عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله ﷺ ،
في حديثِ ابنِ عثمة : « كُلُّ صَلَاةٍ لَا يُقْرَأُ فِيهَا ب : «أَمُ الْقُرْآنِ» فَهِيَ خِدَاجٌ » ^(١) .

وفى حديثِ زياد بن يونس : « مَنْ لَمْ يَقْرَأْ ب : «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» فَصَلَاتُهُ
خِدَاجٌ » . وهذا غريبٌ من حديثِ مالك ، ومحفوظٌ من حديثِ الزهرى ، من
روايةِ ابنِ عُيَيْنَةَ وجماعةٍ عنه ، إلا أن لفظَ أَكْثَرِهِمْ فى حديثِ عبادة بن الصامت :
« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ ب : «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» » . هكذا .

قال أبو عمر : أما قوله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا ب : «أَمُ الْقُرْآنِ»
فَهِيَ خِدَاجٌ » . فإن هذا يُوجِبُ قِرَاءَةَ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فى كُلِّ صَلَاةٍ ، وأن الصَّلَاةَ
إذا لم يُقْرَأْ فِيهَا ب : «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» فَهِيَ خِدَاجٌ ، والخِدَاجُ : النقصُ والفسادُ .
من ذلك قولهم : أَخْدَجَتِ النَّاقَةُ وَخَدَجَتْ . إذا وَلَدَتْ قَبْلَ تَمَامِ وَقْتِهَا وَقَبْلَ تَمَامِ
الْخَلْقِ ، وذلك نِتَاجٌ فَاسِدٌ . وأما نحوُيو أهلِ البصرة فيقولون : إن هذا اسْمٌ خَرَجَ
على المصدرِ ، يقولون : أَخْدَجَتِ النَّاقَةُ وَلَدَهَا نَاقِصًا لِلْوَقْتِ ، فهى مُخْدِجٌ ،

(١) أخرجه البيهقى فى جزء القراءة خلف الإمام (٢٥) من طريق ابن عثمة عن مالك به .

والولد مُخَدَّجٌ، والمصدرُ الإِخْدَاجُ، وأما خَدَجَتْ: فرَمَتْ بولدها قبل الوقتِ ناقصًا أو غيرَ ناقصٍ، فهي خادِجٌ، والولدُ خَدِيجٌ ومخدوِجٌ، ومنه سُمِّيَتْ خديجةٌ وخَدِيجٌ، والمصدرُ الإِخْدَاجُ. قالوا: ويقالُ: صلاةٌ مُخَدَّجةٌ. أى ناقصةُ الركوعِ والسجودِ. هذا كله قولُ الخليل، والأصمعيّ، وأبى حاتم، وغيرهم. وقال الأَخْفَشُ: خَدَجَتِ الناقةُ: إذا أَلْقَتْ ولدها لغيرِ تمامٍ، وأخَدَجَتْ: إذا قَدَفَتْ به قبلَ وقتِ الولادة وإن كان تامًّا الخلقِ.

وقد زعمَ مَنْ لم يُوجب قراءةَ «فاتحة الكتابِ» فى الصلاةِ، وقال: هى وغيرها سواءٌ - أن قوله: «خَدَاجٌ». يدلُّ على جوازِ الصلاةِ؛ لأنه النقصانُ، والصلاةُ الناقصةُ جائزةٌ. وهذا تحكُّمٌ فاسدٌ، والنظرُ يُوجبُ فى النقصانِ ^(١) ألاَّ تجوزَ معه الصلاةُ؛ لأنها صلاةٌ لم تتمَّ، ومَنْ خرجَ من صلاته وهى لم تتمَّ بعدُ فعليه إعادتها تامةً كما أمر، على حسبِ حكمها، ومَنْ ادعى أنها تجوزُ مع إقراره بنقصها فعليه الدليلُ، ولا سبيلَ له إليه من وجهٍ يُلْزِمُ، واللَّهُ أعلمُ، وقد ثبتَ عن النبىِّ ﷺ أنه قال: «لا صلاةَ لِمَنْ لم يقرأَ فيها بفاتحة الكتابِ». وأنه قال: «مَنْ صَلَّى صلاةً لم يقرأَ فيها ب: «أَمَّ القرآنَ» فهى خَدَاجٌ غيرُ تمامٍ». فأى بيانٍ أوضحَ من هذا؟! وأين المذهبُ عنه ولم يأتِ عن النبىِّ ﷺ شىءٌ يخالفُه ١٩

وأما اختلافُ العلماءِ فى هذا البابِ فإن مالكا، والشافعى، وأحمدَ، وإسحاقَ، وأبا ثورٍ، وداودَ بنَ عليٍّ، وجمهورَ أهلِ العلمِ، قالوا: لا صلاةٌ إلا ب: «فاتحة الكتابِ».

(١) بعده فى ص ١٧، م: «الذى صرحت به السنة».

قال ابنُ خُوَازِمَةَ المالكِيُّ البصريُّ : وهى عندنا مُتَعَيِّنَةٌ فى كُلِّ رَكْعَةٍ . قال : ولم يَخْتَلَفْ قولُ مالِكٍ فيَمَنْ نَسِيَهَا فى رَكْعَةٍ من صَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ ، أن صَلَاتَهُ تَبْطُلُ أَصْلًا ولا تَجْزِئُهُ . واخْتَلَفَ قولُهُ فيَمَنْ تَرَكَهَا نَاسِيًا فى رَكْعَةٍ من صَلَاةٍ رُبَاعِيَةٍ أو ثَلَاثِيَةٍ ؛ فقال مرةً : يَعِيدُ الصَّلَاةَ ولا تَجْزِئُهُ . وهو قولُ ابنِ القَاسِمِ ، وروايته واختيارُهُ مِنْ قولِ مالِكٍ . وقال مالِكٌ مرةً أُخْرَى : يَسْجُدُ سَجْدَتَيِ السُّهُوِ وتَجْزِئُهُ . وهى روايةُ ابنِ عبدِ الحَكَمِ وغيرِهِ عَنْهُ ؛ قال : وقد قِيلَ : إِنَّهُ يَعِيدُ تِلْكَ الرَكْعَةَ ، وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ . قال : وقال الشَّافِعِيُّ وأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : لا تَجْزِئُهُ حَتَّى يَقْرَأَ ب : « فَاتِحَةِ الْكِتَابِ » فى كُلِّ رَكْعَةٍ . نَحْوُ قولِنَا . قال : وقال أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ : إِنْ تَرَكَهَا عَامِدًا فى صَلَاتِهِ كُلِّهَا وَقَرَأَ غَيْرَهَا أَجْزَأُ .

قال أَبُو عَمَرَ : عَلَى اخْتِلَافٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ فى ذَلِكَ . وقال الطَّبْرِيُّ : يَقْرَأُ الْمُصَلِّيُّ ب : « أَمُّ الْقُرْآنِ » فى كُلِّ رَكْعَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا لَمْ يُجْزِئْهُ إِلَّا مِثْلُهَا مِنَ الْقُرْآنِ ، عَدَدُ آيَاتِهَا وَحُرُوفِهَا . وقال أَبُو حَنِيفَةَ : لَا بَدْءَ فى الْأَوَّلِينَ من قِرَاءَةٍ ؛ أَقْلُ ذَلِكَ فى كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهُمَا ^(١) آيَةٌ . وقال أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ : أَقْلُهُ ثَلَاثُ آيَاتٍ ، أو آيَةٌ طَوِيلَةٌ كَأَيَّةِ الدِّينِ .

وقال مالِكٌ : إِذَا لَمْ يَقْرَأْ « أَمُّ الْقُرْآنِ » فى الْأَوَّلِينَ أَعَادَ . ولم يَخْتَلِفْ قولُهُ فى ذَلِكَ ولا فى قِرَائَتِهَا فى الْآخِرَتَيْنِ . وقال الشَّافِعِيُّ : أَقْلُ مَا يُجْزِئُ الْمُصَلِّيَّ مِنَ الْقِرَاءَةِ قِرَاءَةُ « فَاتِحَةِ الْكِتَابِ » إِنْ أَحْسَنَهَا ، فَإِنْ كَانَ لَا يَحْسُنُهَا وَيَحْسُنُ غَيْرَهَا

من القرآن قرأ بعدها سبع آيات ، لا يُجزئُه دونَ ذلك ، وإن لم يحسن شيئاً من القرآن حمداً لله وكبّر مكانَ القراءة ، لا يُجزئُه غيره . قال : ومن أحسن « فاتحة الكتاب » ، فإن ترك منها حرفاً واحداً وخرج من الصلاة أعاد الصلاة .

وروى عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة ، وعثمان بن أبي العاصي ، وخوات بن جبير ، وأبي سعيد الخدري ، أنهم قالوا : لا صلاة إلا بـ : « فاتحة الكتاب » ^(١) . وهو قول ابن عوين ، والمشهور من مذهب الأوزاعي . وأما ما روى عن عمر أنه صلى صلاة لم يقرأ فيها ، فقليل له ، فقال : كيف كان الركوع والسجود ؟ قالوا : حسن . فقال : لا بأس إذن . فحديث منكر اللفظ ، منقطع الإسناد ؛ لأنه يرويه محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ، عن عمر ، ومرة يرويه محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عمر ^(٢) ، وكلاهما منقطع لا حجة فيه عند أحد من أهل العلم بالنقل . وقد روى عن عمر من وجوه متصلة أنه أعاد تلك الصلاة .

روى يحيى بن يحيى التيسابوري ، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم النخعي ، عن همام بن الحارث ، أن عمر نسي القراءة في المغرب ،

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٦٢٤ ، ٢٧٧٣ ، ٢٧٧٦ ، ٢٧٧٧) ، وابن أبي شيبة (٣٦٠/١ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٥١ ، ٨٦ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٣١ - ١٣٣) ، وابن المنذر في الأوسط (١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٤ - ١٣٠٧ ، ١٣٢٢ - ١٣٢٥) ، والطحاوي في شرح المعاني (٢١٨/١ ، ٢١٩ ، والدارقطني (٣١٧/١) ، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (١٩١ - ٢٣٩) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٧٤٨) ، وابن أبي شيبة (٣٩٦/١) من طريق محمد بن إبراهيم به .

التمهيد فأعاد بهم الصلاة^(١). وهذا حديث متصل^(٢)، شهدته همام من عمر، روى ذلك من وجوه.

وذكر عبد الرزاق^(٣)، عن عكرمة بن عمار، عن ضَمَضَم بن جؤيس، عن عبد الله بن حنظلة، قال: صليت مع عمر فلم يقرأ، فأعاد الصلاة.

وروى إسرائيل، عن جابر، عن الشعبي، عن زياد بن عياض، أن عمر صلى بهم، فلم يقرأ، فأعاد الصلاة، وقال: لا صلاة إلا بقراءة^(٤).

وعن معمر، عن قتادة وأبان، عن جابر بن زيد^(٥)، أن عمر أعاد تلك الصلاة بإقامة^(٦).

وعن ابن جريج، عن عكرمة بن خالد، أن عمر أمر المؤذن فأقام، وأعاد تلك الصلاة^(٧).

وأجمع العلماء على إيجاب القراءة في الركعتين الأولىين من صلاة أربع على حسب ما ذكرنا من اختلافهم في «فاتحة الكتاب» من غيرها، واختلفوا في الركعتين الآخرتين؛ فمذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٧/١ عن أبي معاوية به.

(٢) بعده في ص ١٦: «سنده».

(٣) عبد الرزاق (٢٧٥١).

(٤) عبد الرزاق (٢٧٥٣).

(٥) في م: «يزيد». وينظر تهذيب الكمال ٤/٤٣٤.

(٦) عبد الرزاق (٢٧٥٥).

(٧) عبد الرزاق (٢٧٥٢).

ثور، وداود، أن القراءة فيهما بـ « فاتحة الكتاب » واجبة، ومن لم يقرأ فيهما بها فلا صلاة له، وعليه إعادة ما صلى كذلك. وقال الطبري: القراءة فيهما واجبة. ولم يُعَيَّن « أم القرآن ». وقال ابن خوازِنداد: لم يختلف قول مالك أن القراءة في الركعتين الآخرتين واجبة، وبه قال الشافعي وأحمد بن حنبل.

قال أبو عمر: الأوليان عند مالك والآخرتان سواء في وجوب القراءة، إلا ما ذكَّرت لك عنه في نسيانها من ركعة واحدة.

حدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد وعبد العزيز بن عبد الرحمن، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن المثنى، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: حدثنا أبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيه، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الأولىين بـ: « أم القرآن » وسورة، وفي الآخرتين بـ: « أم القرآن »، كان يُسمِعنا الآية أحياناً، وكان يُطِيلُ أول ركعة من الظهر^(١).

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا محمد بن يحيى العروزي، قال: حدثنا أبو طالب، قال: حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الكريم الجزري، عن زياد بن أبي مريم، قال: كنتُ عند ابن

(١) النسائي (٩٧٦)، وفي الكبرى (١٠٤٩). وأخرجه أحمد ٢٥٥/٣٧ (٢٢٥٦٣)، ومسلم (١٥٥/٤٥١)، وأبو داود (٧٩٩) من طريق أبان به.

التمهيد

عمر، فجاءه رجل فقال: يا أبا عبد الرحمن، هل في الظهر والعصر قراءة؟ فقال: هل تكون صلاة بغير قراءة؟!

وقال أبو حنيفة: القراءة في الآخرتين لا تجب. وكذلك قال الثوري والأوزاعي؛ قال الثوري: يُسَبِّحُ في الآخرتين أحب إلي من أن يقرأ.

قال أبو عمر: روى عن علي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، والحسين، وعطاء، والشعبي، وسعيد بن جبيرة: القراءة في الركعتين الآخرتين من الظهر والعصر ب: «فاتحة الكتاب» في كل ركعة منهما^(١). وثبت ذلك عن النبي ﷺ، فلا وجه لما خالفه. والحمد لله.

وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه: يقرأ في الركعتين الأوليين، وأما في الآخرتين فإن شاء قرأ، وإن شاء سبَّح، وإن لم يقرأ ولم يُسَبِّح جازت صلاته. وهو قول إبراهيم النخعي^(٢)، وروى ذلك عن علي رضي الله عنه^(٣)، والرواية الأولى عنه أثبت؛ رواها عنه أهل المدينة.

قال أبو عمر: قوله ﷺ: «كل صلاة لم يقرأ فيها ب: «أم القرآن» فهي خداج غير تمام»، وقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب: «فاتحة الكتاب»». يقضى في هذا الباب بين المختلفين فيه، وهو الحجة اللازمة، ولم

القيس

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٦٦١)، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٣٧١، ٣٧٣، والأوسط لابن المنذر (١٣١٢، ١٣٣١، ١٣٣٢).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٢/١ بنحوه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٢/١، وابن المنذر في الأوسط (١٣٣٥).

يُرَوُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ يَدْفَعُ ذَلِكَ، وَلَا يُعَارِضُهُ.

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَكْرِيَّا
الْثَّيْسَابُورِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْبَزَّازِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ
خَلْفٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ،
وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ - وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِهِ - قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ^(١)
الْمِسْوَرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُقْدَامُ بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَسْوَدِ النَّضْرُ بْنُ
عَبْدِ الْجَبَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، جَمِيعًا عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا رَجُلٍ
صَلَّى صَلَاةً بَغَيْرِ قِرَاءَةِ «أَمِّ الْقُرْآنِ» فَهُوَ خِدَاجٌ، فَهُوَ خِدَاجٌ، فَهُوَ خِدَاجٌ»^(٢).
وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُؤْتَلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَهْدِيٍّ الْفَقِيهَ،
قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ الْإِمَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ:
حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِ: «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ»»^(٣).

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٧٣)، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٥٨، ٥٧) من طريق عبد الأعلى به، وأحمد ٢٣٣/١٣ (٧٨٣٨) من طريق محمد بن إسحاق به، وأخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٥٦) من طريق مقدام بن داود به.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٦)، وفي خلق أفعال العباد (٤١١)، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٢) عن علي بن المديني به، وأخرجه أحمد ٣٥١/٣٧ (٢٢٦٧٧)، ومسلم (٣٤/٣٩٤)، وابن ماجه (٨٣٧)، والترمذي (٢٤٧)، والنسائي (٩٠٩) من طريق سفیان به.

وَحَدَّثَنَا خُلْفٌ ، حَدَّثَنَا مُؤَمِّلٌ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ ، مِثْلَهُ ^(١) .

وَحَدَّثَنَا خُلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا مُؤَمِّلُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مَيْمُونٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَثْمَانَ النَّهْدِيُّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُنَادِيَ فِي النَّاسِ : «أَنْ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَآنٍ ^(٢)» ؛ «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» فَمَا زَادَ .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ فَتْحٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَزَازِ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ أَبِي عَثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مُنَادِيًا يُنَادِي : «أَلَا ^(٣) لَا صَلَاةَ إِلَّا بِ: «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ» ^(٤) . فَمَنْ خَالَفَ ظَوَاهِرَ هَذِهِ الْآثَارِ الثَّابِتَةِ فَهُوَ

(١) عبد الرزاق (٢٦٢٣) - ومن طريقه أحمد ٤١٢/٣٧ (٢٢٧٤٩) ، ومسلم (٣٧/٣٩٤) ، وابن حبان (١٧٨٦) - وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٤١٥) ، والنسائي (٩١٠) من طريق معمر به .

(٢) في ص ١٧ : « بقراءة » .

(٣) سقط من : م .

(٤) أخرجه أحمد ٣٢٤/١٥ (٩٥٢٩) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٧) ، وأبو داود

(٨٢٠) من طريق يحيى بن سعيد به .

مخصومٌ محجوبٌ مُخطئٌ. وبالله التوفيقُ.

واختلفوا فيمن ترك القراءة في ركعة فأما مذهب مالك فيمن ترك قراءة « أم القرآن » في ركعة فقد ذكرناه ، وقال الأوزاعي : من قرأ في نصف صلاته مضت صلاته ، وإن قرأ في ركعة واحدة من المغرب أو الظهر أو العصر أو العشاء ، ونسي أن يقرأ فيما بقي من الصلاة أعاد الصلاة . وأما إسحاق فقال : إذا قرأ في ثلاث ركعات إماماً أو منفرداً فصلاته جائزة ، بما اجتمع الناس عليه أن من أدرك الركوع أدرك الركعة . وقال الثوري : إن قرأ في ركعة من الصبح ولم يقرأ في الأخرى أعاد الصلاة ، وإن قرأ في ركعة ولم يقرأ في الثلاث من الظهر أو العصر أو العشاء أعاد . وروى عن الحسن البصري أنه قال : إذا قرأت في ركعة واحدة من الصلاة أجزأك^(١) . وقال به أكثر فقهاء أهل البصرة . وقال المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي : إذا قرأ ب : « أم القرآن » مرة واحدة في الصلاة أجزأه ، ولم تكن عليه إعادة . وقد روى عن مالك قول شاذ لا يعرفه أصحابه ؛ أن الصلاة تُجزئ بغير قراءة على ما روى عن عمر ، وهي رواية منكرة ، وقال الشافعي : عليه أن يقرأ في كل ركعة ب : « فاتحة الكتاب » ، ولا ركعة إلا بقراءة : « فاتحة الكتاب » . قال : وكما لا ينوب سجود ركعة وركوعها عن ركعة أخرى ، فكذلك لا ينوب قراءة ركعة عن ركعة غيرها . وهذا قول ابن عون^(٢) ، وأبي ثور ، وروى مثله عن الأوزاعي .

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٣٣٦) .

(٢) في ص ١٦ : « عمر » .

قال أبو عمر: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها»^(١) ب: «فاتحة الكتاب»، و: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب: «أم القرآن» فهي خداج غير تمام». فثبت بهذا النص وجوب قراءتها في كل صلاة لمن قدر عليها، وبطل بهذا قول من قال: إن «أم القرآن» وغيرها في ذلك سواء. وقول من قال: يقرأ بعدد آياتها وحروفها من غيرها من القرآن ويُجزئ. لأن النص عليها والتعيين لها قد خصها بهذا الحكم دون غيرها، وهذا لا إشكال فيه إلا على من حرم رُشدَه وعَمى قلبه، ومُحال أن يجيء بالبدل منها من وجبت عليه فتركها وهو قادرٌ عليها، وإنما عليه أن يجيء بها، ويعود إليها إذا كان قادراً عليها كسائر المفروضات المعيّنات في العبادات، ولم يبق بعد هذا البيان إلا الكلام: هل يتعين وجوبها في كل ركعة؟ أو مرة واحدة في الصلاة كلها على ظاهر الحديث؟ لأنه لا يخلو قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب: «فاتحة الكتاب»». وقوله: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب: «فاتحة الكتاب» فهي خداج غير تمام». من أن يكون على ظاهره، أو يكون معنى قوله: «كل صلاة». كل ركعة. فإن كان الحديث على ظاهره فيتبني أن يكون من صلى صلاة من أربع ركعات أو ثلاث أو ركعتين، فقرأ فيها مرة واحدة ب: «فاتحة الكتاب»، أن تُجزئه صلاته تلك، وتكون تامة غير خداج؛ لأنها صلاة قد قرئ فيها ب: «أم القرآن»، فليست بخداج غير تمام، بل هي تمام لا خداج فيها إذا قرئ فيها ب: «أم القرآن» على ظاهر الحديث، على ما ذهب إليه بعض أهل البصرة

والمغيرة المخزومي . فلما رأينا جماعتهم وجمهورهم وعامتهم التي هي الحجة على من خالفها ، ولا يجوز الغلط عليها في التأويل ، ولا الاتفاق على الباطل ، ولا التواطؤ عليه ، مع اختلاف مذاهبها وتباين آرائها - قد اتفقوا إلا من شذ من لا يعد خلافاً على الجمهور ، بل هو محجوج بهم ، ومأمور بالرجوع إليهم إذا شذ عنهم ، اتفقوا على أن من لم يقرأ في ركعتين من صلاته أنه لا تجزئته صلاته تلك ، وعليه إعادتها ، وهو في حكم من لم يصلها - استدللنا بهذا الاتفاق والإجماع في هذا المعنى على أن قوله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب : « فاتحة الكتاب » » ، و : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب : « أم القرآن » فهي خداج غير تمام » . معناه : كل ركعة لم يقرأ فيها ب : « فاتحة الكتاب » . وكذلك قال جابر بن عبد الله رحمه الله : كل ركعة لم يقرأ فيها ب : « أم القرآن » فلم يصل ، إلا وراء الإمام ^(١) . وجابر أحد علماء الصحابة الذين يُسلم لهم في التأويل لمعرفة ما خرج عليه القول ، ولا خلاف بين أهل العلم والنظر أن المسألة إذا كان فيها وجهان ، فقام الدليل على بطلان الوجه الواحد منهما ، أن الحق في الوجه الآخر ، وأنه مُستغن عن قيام الدليل على صحته بقيام الدليل على بطلان ضده ، وقد قام الدليل من أقوالهم أن القراءة لا بد منها في ركعتين أقل شيء ، فعلمنا بذلك أن الحديث المذكور ليس على ظاهره ، وأن معنى قوله ﷺ : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب : « فاتحة الكتاب » فلا صلاة له » . و : « هي خداج غير تمام » . أنه أراد كل ركعة ؛ بدليل ما وُصفنا ، والركعة تسمى صلاة في اللغة والشرع ، بدليل الوتر بركة منفصلة عما قبلها ، وبالله توفيقنا .

وأما قوله في الحديث : « قال الله عز وجل : قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ

عبدى نصفين ؛ فنصفُها لى ، ونصفُها لعبدى ، ولعبدى ما سأل . اقرءوا ، يقولُ
 العبدُ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . فبدأ بـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ ﴾ . فجعلها آيةً ، ثم : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ . آيةً ، ثم : (مَلِكٌ^(١) يَوْمِ
 الدين) . آيةً ، فهذه ثلاثُ آياتٍ لم يختلف فيها المسلمون ، جعلها الله له تبارك
 وتعالى ، ثم الآيةُ الرابعةُ جعلها بينه وبين عبده ، ثم ثلاثُ آياتٍ لعبده تيمُّنُ سبعِ
 آياتٍ ، فهذا يدلُّ على أن : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ . آيةً ، ثم الآيةُ السابعةُ إلى
 آخرها ، على ما تقدَّم فى الحديث فى هذا الباب ؛ لأنه قال فى قوله : ﴿ أَهْدِنَا
 الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ . إلى آخرِ السورة : « هؤلاء لعبدى ، ولعبدى ما سأل » .
 و « هؤلاء » إشارةً إلى جماعةٍ ما يعقلُ وما لا يعقلُ ، وأقلُّ الجماعةِ ثلاثَةٌ ، فعلمنا
 بقوله : « هؤلاء » . أنه أراد هؤلاء الآيات ، والآياتُ أقلُّها ثلاثٌ ؛ لأنه لو أراد آيةً
 واحدةً لقال : هذه . كما قال فى قوله : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ :
 « هذه الآيةُ بينى وبين عبدى » . ولو أراد آيتين لقال : هاتان لعبدى . فلما قال :
 « هؤلاء لعبدى » . علمنا أنه عنى ثلاثَ آياتٍ ، وإذا كان من قوله : ﴿ وَأَهْدِنَا ﴾ .
 إلى آخرِ السورة ثلاثَ آياتٍ ، كانت السبعُ آياتٍ من قوله : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ ﴾ . إلى قوله : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . وصحَّ قسمةُ السبعِ الآياتِ على
 السواءِ ؛ ثلاثٌ ، وثلاثٌ ، وآيةٌ بينهما . ألا ترى أنه قال : « اقرءوا ، يقولُ العبدُ :
 ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . يقولُ الله : حميدنى عبدى » . فهذه آيةٌ ،
 يقولُ العبدُ : ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ . يقولُ الله : أثنى على عبدى » . فهذه

آيتان ، « يقول العبد : (مَلِكٌ^(١) يوم الدين) . يقول الله : مَجْدُنِي عَبْدِي » . فهذه ثلاث آيات ، كلها لله عز وجل . ثم : « يقول العبد : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ » . فهذه الآية بينى وبين عبدى ، ولعبدى ما سأل . فهذه أربع آيات ، ثم قال : « يقول العبد : ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » . فهؤلاء لعبدى ، ولعبدى ما سأل . فلما قال : « هؤلاء » . علمنا أنها ثلاث آيات ، وتقدمت أربع تيممة سبع آيات ، ليس فيها : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . الثلاث له تبارك اسمه ، والرابعة بينه وبين عبده ، والثلاث لعبده ، وقد أجمعت الأمة على أن « فاتحة الكتاب » سبع آيات ، وقال النبى ﷺ : « وهى السبع المثاني » . ثم جاء فى هذا الحديث أنه عدّها سبع آيات ، ليس فيها : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . فهذه حجة من ذهب إلى أن « فاتحة الكتاب » ليس يُعدّ فيها : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . ومن أسقط : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . من « فاتحة الكتاب » ، عدّ : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ . آية ، وهو عدد أهل المدينة ، وأهل الشام ، وأهل البصرة ، وأكثر^(٢) القراء ، وأما أهل مكة وأهل الكوفة من القراء ، فإنهم عدّوا فيها : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . ولم يعدّوا : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ . وأما العلماء فإنهم اختلفوا فى ذلك على ما نذكره ههنا بعون الله إن شاء الله .

(١) فى ص ١٦ : « مالك » .

(٢) بعده فى م : « أئمة » .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ بْنِ عَيْسَى الْمَقْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ ابْنِ حَبَابَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْبَغَوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَدِّي ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ ، عَنْ الْمَقْبُرِيِّ ^(١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « فَاتِحَةُ الْكِتَابِ السَّبْعُ الْمِثْنَانِ وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ » ^(٢) .

فإن قيل : كيف تكونُ قسمةُ الصلاةِ عبارةً عن السورة ، وهو يقول : « قَسَمْتُ الصَّلَاةَ » . ولم يقل : قَسَمْتُ السُّورَةَ ؟ قيل : معلومٌ أن السورةَ القراءةُ ، وقد يُعْبَرُ عن الصلاةِ بالقراءةِ ، كما قال عز وجل : ﴿ وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا ﴾ [الإسراء : ٧٨] . أي قراءةُ صلاةِ الفجرِ ، وقد ذكرنا معنى هذه الآية في بابِ أبي الزنادِ من هذا الكتاب ^(٣) . والحمدُ لله .

ومن حجةٍ مَنْ قال : إن ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ليست أيضًا آيةً من « فَاتِحَةِ الْكِتَابِ » ، ولا من غيرها إلا في سورة « النمل » . قولُ الله عز وجل : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] . والاختلاف موجودٌ في ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ههنا ^(٤) ،

(١) في م : « المقرئ » .

(٢) أخرجه أحمد ٤٨٩/١٥ (٩٧٨٨) ، وابن جرير ١٢٤/١٤ من طريق يزيد بن هارون به ، وأخرجه أحمد ٤٩١/١٥ (٩٧٩٠) ، والدارمي (٣٤١٧) ، والبخاري (٤٧٠٤) ، وأبو داود (١٤٥٧) ، والترمذي (٣١٢٤) من طريق ابن أبي ذثب به .

(٣) سيأتي في شرح الحديث (٤١٤) من الموطأ .

(٤) ليس في : الأصل .

فعلِمنا أنها ليست من كتابِ الله ؛ لأن ما كان من كتابِ الله فقد نُفِيَ عنه الاختلاف بقوله : ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ، وقوله : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر : ٩] .

وأما من جهة الأثر ، فقد ثبت عن النبي ﷺ ، وعن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، أنهم كانوا يفتتحون القراءة بـ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وقالت عائشة : كان رسولُ الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بـ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . مع حديث أبي هريرة في هذا الباب .

حدثنا عبدُ الوارث بنُ سفيان ، قال : حدثنا قاسم بنُ أصبغ ، قال : حدثنا مضر بنُ محمد ، قال : حدثنا يحيى بنُ معين ، قال : حدثنا ابنُ أبي عدي ، عن حميد ، عن قتادة ، عن أنس ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، كانوا يفتتحون القراءة بـ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ^(١) .

روى هذا الحديث مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، أنه قال : قمْتُ وراءَ أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فكلُّهم كان لا يقرأ : ﴿يَسْمِ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ . إذا افتتحوا الصلاة ^(٢) . لم يرفعه مالك ، ولم يسمعه

(١) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٧٩٧) من طريق يحيى بن معين به ، وأخرجه ابن حبان (١٧٩٨) من طريق ابن أبي عدي به .
(٢) تقدم في الموطأ (١٧٦) .

التمهيد حميدٌ من أنسٍ ، وإنما يرويه عن قتادة ، عن أنسٍ ، وأكثرُ أحاديثه عن أنسٍ لم يسمِعها من أنسٍ ، إنما يرويه عن ثابتٍ أو قتادة أو الحسنِ ، عن أنسٍ ، ويرسلها عن أنسٍ ، كذلك قال أهل العلم بالحديث .

أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ بنِ عبدِ المؤمنِ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّزَاقِ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حَدَّثَنَا هِشَامٌ ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، كانوا يفتتحون القراءة بـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١) .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قالا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قال : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عن سعيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عن قتادة ، عن أنسٍ ، أن رسولَ اللهِ ﷺ ، وأبا بكرٍ ، وعمرَ ، وعثمانَ ، كانوا يفتتحون القراءة بـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(٢) . ورواه شعبه^(٣) ،

(١) أبو داود (٧٨٢) . وأخرجه الدارمي (١٢٧٦) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (١٢٥) عن مسلم بن إبراهيم به ، وأخرجه أحمد ١٨٤/١٩ (١٢١٣٥) ، وأبو يعلى (٢٩٨٣) ، (٣١٢٨) من طريق هشام به .

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٠٢/١ من طريق سعيد بن عامر به ، وأخرجه أحمد ٤٩/١٩ (١٩٩١) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (١٢١) ، والنسائي (٩٠٦) من طريق ابن أبي عروبة به . (٣) أخرجه البخاري (٧٤٣) من طريق شعبه به .

وَشَيَّانٌ^(١) ، وَأَيُّوبُ^(٢) ، وَأَبُو عَوَانَةَ^(٣) ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ،
وَأَبَا بَكْرٍ ، وَعُمَرَ . لَمْ يَذْكُرُوا عَثْمَانَ . وَأَصْحَابُ قَتَادَةَ الَّذِينَ يُحْتَجُّ بِهِمْ فِيهِ :
شُعْبَةُ ، وَهَشَامُ الدُّسْتَوَائِي ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ . فَإِذَا اخْتَلَفُوا^(٤) اجْتَمَعَ مِنْهُمْ
اِثْنَانِ ، كَانَا حُجَّةً عَلَى الثَّالِثِ إِذَا خَالَفَهُمَا ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ هَشَامُ بْنُ
حَسَّانَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، كَمَا رَوَاهُ هَشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مَرْفُوعًا ، وَذَكَرَ
فِيهِ عَثْمَانَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ هَشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَأَبَى بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعَثْمَانَ ، فَكَانُوا يَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ :
﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَائِذُ بْنُ شَرِيحٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، فَزَادَ فِيهِ ذَكَرَ عَلِيٍّ ، وَلَمْ

- (١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٠٢/١ ، وابن حبان (١٧٩٩) من طريق شيان به .
وعندهما ذكر «عثمان» .
- (٢) أخرجه أحمد ١٣٧/١٩ (١٢٠٨٤) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (١٢٧) ، وابن
ماجه (٨١٣) ، والنسائي (٩٠٢) من طريق أيوب به .
- (٣) أخرجه ابن ماجه (٨١٣) ، والنسائي (٩٠١) من طريق أبي عوانة به .
- (٤) في الأصل ، م : «أو» .

التمهيد يقله غيره .

حَدَّثَنَا خُلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ الْحَافِظُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَحْمَدَ ابْنِ "مُحَمَّدِ بْنِ" عَطِيَّةَ الْبَغْدَادِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْحَدَادِ بِمِصْرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ أَبُو بَكْرِ الْبِزَارُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ أَسْبَاطَ ، عَنْ عَائِذِ بْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَخَلَفَ أَبِي بَكْرٍ ، وَخَلَفَ عُمَرُ ، وَخَلَفَ عُثْمَانُ ، وَخَلَفَ عَلِيٌّ ، فَكَانُوا يَسْتَفْتِحُونَ الْقِرَاءَةَ بِ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . قَالَ أَبُو هَمَامٍ : فَلَقِيتُ يَوْسُفَ بْنَ أَسْبَاطَ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ ، فَحَدَّثَنِي عَنْ عَائِذِ بْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَنَسٍ ^(٢) .

قَالَ أَبُو عَمْرٍو : ذَكَرْتُ عَلِيًّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرُ مُحْفُوظٍ ، وَلَا يَصَحُّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَدْ حَدَّثَنِي خُلْفُ بْنُ قَاسِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ كَامِلٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُصْعَبٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ بِ : ﴿ الْحَمْدُ

(١ - ١) سقط من : م . وينظر سير أعلام النبلاء ٨٠/١٦ .

(٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٤٥/٨ من طريق البزار به ، وأخرجه ابن عدى ٢٦١٥/٧ من طريق أبي همام به .

التمهيد

لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ . وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ ب : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وَسَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ ب : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وَسَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَفْتَحُ الْقِرَاءَةَ ب : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وَهَذَا حَدِيثٌ مُضَوِّعٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، لَا أَصْلَ لَهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَلَا فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ، وَهُوَ مُنْكَرٌ كَذَبَ عَنْ هَؤُلَاءِ ، وَعَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ أَيْضًا ، وَلَا يَصُحُّ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ^(١) ، وَالْمَعْرُوفُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَا أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي غَرْوَبَةَ ، عَنْ بُدَيْلٍ ، عَنْ أَبِي الْجَوَّازِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ، وَالْقِرَاءَةَ ب : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وَيَخْتُمُهَا بِالتَّسْلِيمِ ^(٢) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَمْرٍو ، قَالَ : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا حُسَيْنُ الْمَعْلَمُ ، عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْعُقَيْلِيِّ ، عَنْ أَبِي الْجَوَّازِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْتَحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ ،

القيس

(١) ينظر لسان الميزان ٣١/١ ، ٣٢ .

(٢) أخرجه أبو نعيم في مستخرجه (١١٠١) ، وفي الحلية ٨٢/٣ من طريق الحارث بن أبي أسامة به .

التمهيد

وكان يفتح القراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . وكان إذا ركع لم يُشخِص رأسه ، ولم يُصَوِّبه ، وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً ، وكان يقول في الركعتين التحية ، وكان يفرض رجله اليسرى . وأحسبه قال : وينصب اليمنى ، وكان ينهى عن عقب^(١) الشيطان ، وكان ينهى أن يفترش الرجل ذراعيه افتراش السبع ، وكان يختتم الصلاة بالتسليم . واللفظ لحديث صالح بن محمد ، وهو أتم^(٢) .

قال أبو عمر : اسم أبي الجوزاء أوس بن عبد الله الربيعي ، لم يسمع من عائشة ، وحديثه عنها مرسل .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أبو قلابة ، قال : حدثنا محمد بن عثمان^(٣) العجلي ، قال : حدثنا حسين المعلم ، عن بُديل بن ميسرة ، عن أبي الجوزاء ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ كان يفتح القراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .

القبس

(١) في ص ١٧ ، ص ٢٧ : «عقبه» . وهي رواية . وعقب الشيطان هو أن يضع أليته على عقبه بين السجدين وهو الذي يجعله بعض الناس الإقعاء . وقيل : هو أن يترك عقبه غير مغسولين في الوضوء .
النهاية ٢٦٨ / ٣ .

(٢) أبو داود (٧٨٣) . وأخرجه أحمد ٣٢ / ٤٠ (٢٤٠٣٠) ، ومسلم (٤٩٨) من طريق حسين المعلم به .
(٣) في ص ١٦ : «حبان» ، وفي ص ١٧ : «خفاف» ، وفي ص ٢٧ : «عفان» . وينظر الجرح والتعديل . ٢٥ / ٨ .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ،
 قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا
 إسماعيل بن إبراهيم ، عن الجريري ، عن قيس بن عباية ، قال : حدثني ابن
 عبد الله بن مغفل ، قال : سمعني أبي وأنا أقرأ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ ﴾ . فقال : أي بني ، إياك والحدث ، فإني صليت مع رسول الله
 ﷺ ، ومع أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، فلم أسمع رجلاً منهم يقوله ، فإذا قرأت
 فقل : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) .

قال أبو عمر : قيس بن عباية هذا هو أبو نعمة الحنفى ، وهو ثقة ، لكن ابن
 عبد الله بن مغفل غير معروف بحمل العلم مجهول ، لم يرو عنه أحد غير أبي
 نعمة هذا .

فهذه الآثار كلها احتج بها من كره قراءة : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
 الرَّحِيمِ ﴾ . في أول « فاتحة الكتاب » ، ولم يعدّها آية منها ، وأكثرها لا حجة
 فيه ؛ لأن المعنى أنهم كانوا يفتتحون القراءة في الصلوات كلها ، وفي كل ركعة
 منها بـ : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . هذه السورة قبل سائر السور ، كما لو
 قال : كان يفتتح بـ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْوَعْدُ الْمَجِيدُ ﴾ ، أو بـ : ﴿ تَبَّ وَالْقَلَمُ ﴾ ، أو
 بـ : ﴿ حَمِّمْ ﴾ ^(٢) تنزيل ، ونحو ذلك .

(١) ابن أبي شيبة ٤١٠/١ - ومن طريقه ابن ماجه (٨١٥) - والطحاوى فى شرح المعانى ٢٠٢/١ ،
 وأخرجه أحمد ٣٤٢/٢٧ (١٦٧٨٧) ، والترمذى (٢٤٤) من طريق إسماعيل ابن علية به .

وللعلماء في: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. أقاويل؛ فجملته مذهب مالك وأصحابه أنها ليست عندهم آية من «فاتحة الكتاب» ولا من غيرها، وليست من القرآن إلا في سورة «النمل»، ولا يقرأ بها المصلّي في المكتوبة في «فاتحة الكتاب» ولا في غيرها سرّاً ولا جهراً. قال مالك: ولا بأس أن يقرأ بها في النافلة من يعرض القرآن عرضاً. وقول الطبري في: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. مثل قول مالك سواء في ذلك كله.

وللشافعي في: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. قولان؛ أحدهما، أنها آية من «فاتحة الكتاب» دون غيرها من السور التي أثبتت في أوائلها، والقول الآخر، هي آية في أول كل سورة. وكذلك اختلف أصحابه على القولين جميعاً. وقال أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وأبو عبيد: هي آية من «فاتحة الكتاب».

وأما أصحاب أبي حنيفة، فزعموا أنهم لا يحفظون عنه هل هي آية من «فاتحة الكتاب» أم لا، ومذهبه يقتضي أنها ليست آية من «فاتحة الكتاب»؛ لأنه يُسرّ بها في الجهر والسر. وقال داود: هي آية من القرآن في كل موضع وقعت فيه، وليست من السور، وإنما هي آية مفردة غير ملحقه بالسور. وزعم الرازي أن مذهب أبي حنيفة هكذا. وقال الزهري: هي آية من كتاب الله تركها الناس^(١).

وقال عطاء: هي آية من « أم القرآن »^(١).

وقال ابن المبارك: من ترك: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فقد ترك مائة آية وثلاث عشرة آية من القرآن. واتفق أبو حنيفة والثوري على أن الإمام يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. في أول « فاتحة الكتاب » سرًا، ويخفيها في صلاة الجهر وغيرها، يخصها بذلك، ورؤي مثل ذلك عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وعمار، وابن الزبير، وهو قول الحكم وحماد^(٢). وبه قال أحمد بن حنبل، وأبو عبيد، ورؤي عن الأوزاعي مثل ذلك، ورؤي عن الأوزاعي أيضًا مثل قول مالك أنه لا يقرأ بها في المكتوبة سرًا ولا جهرا، وأنها ليست آية من « فاتحة الكتاب »، وهو قول الطبري. وقال الشافعي وأصحابه: يجهر بها في صلاة الجهر؛ لأنها آية من « فاتحة الكتاب » حكمها كسائر السورة. وبه قال داود: على اختلاف عنه في ذلك، وهو قول ابن عمر، وابن عباس، وطاوس، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعمر بن دينار، ورؤي ذلك عن عمر أيضًا، وابن الزبير^(٣).

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٦١٥). وينظر ما سيأتي ص ٣٢٣.

(٢) في م: «داود». وينظر مصنف عبد الرزاق (٢٦٢١)، ومصنف ابن أبي شيبة ٤١١/١، والأوسط لابن المنذر (١٣٦٠ - ١٣٦٤)، وشرح معاني الآثار ٢٠٣/١، ٢٠٤.

(٣) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٦٠٨، ٢٦١٤، ٢٦١٩، ٢٦٢٠)، ومصنف ابن أبي شيبة ٤١٢/١، والأوسط لابن المنذر (١٣٥٥، ١٣٥٧، ١٣٥٨).

قال أبو عمر: أما من قرأ بها سرا في صلاة السرّ وجهراً في صلاة الجهر، فحجته أنها آية من السورة، لا يختلف حكمها، والمناظرة بينه وبين من خالفه في هذا الأصل، وأما من أسرّ بها وجهراً بسائر^(١) السورة فإنما مال إلى الأثر، وقرأ بها كذلك من جهة الحكم بخير الواحد الموجب للعمل دون العلم، واحتجوا من الأثر في ذلك بما حدثناه محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمد بن علي بن الحسين بن شقيق، قال: سمعت أبي يقول: أخبرنا أبو حمزة، عن منصور بن زاذان، عن أنس بن مالك، قال: صلى بنا رسول الله ﷺ فلم يسمعنا قراءة: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الْمُخْتَفِينَ﴾. وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهما^(٢). وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن غالب، حدثنا أبو الجواب، قال: أخبرنا عمار بن رزيق، عن الأعمش، عن شعبة، عن ثابت، عن أنس، قال: صليت خلف النبي ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما، فلم أسمع أحدا منهم يجهز ب: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ الْمُخْتَفِينَ﴾^(٣).

(١) في الأصل، ص ١٦، م: «كسائر».

(٢) النسائي (٩٠٥)، وفي الكبرى (٩٧٨).

(٣) أخرجه أحمد ٣٠٢/٢١ (١٣٧٨٤)، وابن خزيمة (٤٩٧)، والطحاوي في شرح المعاني ٢٠٣/١،

والبغوي (٥٨٢)، من طريق أبي الجواب أحوص بن جواب به.

التمهيد

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا حمزة بن محمد بن علي، قال: أخبرنا أحمد بن شعيب النسائي، قال: أخبرنا عبد الله بن سعيد، قال: حدثني عقبة، قال: حدثنا شعبة وابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، قال: صليت خلف رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحدا منهم يجهز ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١).

ففي هذه الآثار أن رسول الله ﷺ لم يجهز بها، وفي ذلك دليل على أنه كان يخفيها ويقرأ بها. فإلى هذا ذهب من رأى إخفاءها، وعلى هذا حملوا ما روى عن علي ومن ذكرنا معه في ذلك.

ذكر عبد الرزاق^(٢)، عن إسرائيل، عن ثوير بن أبي فاختة، عن أبيه، أن عليا كان لا يجهز ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. وكان يجهز ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

وعن الثوري، عن عبد الملك بن أبي بشير، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: الجهر ب: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. قراءة الأعراب^(٣).

القيس

(١) النسائي (٩٠٦)، وفي الكبرى (٩٧٩).

(٢) عبد الرزاق (٢٦٠١).

(٣) عبد الرزاق (٢٦٠٥).

وأما الذين أثبتوها آيةً من كتاب الله في أول «فاتحة الكتاب» وفي أول كل سورة، والذين جعلوها آيةً منفردةً في أول كل سورة، فإنهم قالوا: إن المصحف لم يُثبت الصحابة فيه ما ليس من القرآن؛ لأنه محال أن يُضيفوا إلى كتاب الله ما ليس منه، ويكتبوه بالمداد كما كتبوا القرآن. هذا ما لا يجوز أن يُضيفه أحدٌ إليهم، ألا ترى أن الذين رأوا منهم الشكل فيه كرهوه وقالوا: نمشتم^(١) المصحف! كيف تُضيفون إليه ما ليس منه؟

واحتجوا من الأثر بما حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: كان النبي ﷺ لا يعرف فصل السورة حتى ينزل عليه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٢).

قال أبو داود^(٣): وحدثنا هناد بن السري، قال: حدثنا محمد بن فضيل، عن المختار بن قلفل، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنزلت علي أنفا سورة». فقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

(١) في ص ١٦: «نمشتم». وفي ص ١٧، م: «نسيتم». والنمش: الخلط. التاج (ن م ش).
 (٢) أخرجه البيهقي ٤٢/٢ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٧٨٨). وأخرجه البزار (٢١٨٧ - كشف)، والحاكم ٢٣١/١، والواحدى في أسباب النزول ص ١١، والبيهقي في المعرفة (٧٠٥، ٧٠٦) من طريق سفيان به.
 (٣) أبو داود (٤٧٤٧، ٧٨٤).

التمهيد
الرَّحِمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ [الكوثر: ١] . حتى ختمها ، ثم قال :
« هل تدرون ما الكوثر ؟ » . قالوا : الله ورسوله أعلم . قال : « فإنه نهْرٌ وعَدْنِيهِ رَبِّي
في الجنة » .

وذكر النسائي^(١) هذا الخبر عن علي بن حجر ، عن علي بن مسهر ، عن
المختار بن قفل ، عن أنس مثله .

وذكر عبد الرزاق^(٢) ، قال : أخبرنا ابن جريج ، قال : أخبرني عمرو بن
دينار ، أن سعيد بن جبيرة أخبره أن المؤمنين في عهد النبي ﷺ كانوا لا يعلمون
انقضاء السورة حتى تنزل : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . فإذا
نزلت : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . علموا أن قد انقضت السورة ،
ونزلت الأخرى .

وهكذا روى هذا الخبر طائفة من أصحاب ابن عيينة ، عن ابن
عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن سعيد بن جبيرة مرسلًا . وبعضهم
رواه عن ابن عيينة ، عن عمرو ، عن سعيد ، عن ابن عباس مُسنَدًا .
فهذه حجة من جعل : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . من
كل سورة آية .

(١) النسائي (٩٠٣) .

(٢) عبد الرزاق (٢٦١٧) .

التمهيد

وأخبرنا عبد الله بن محمد بن يوسف ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن علي ، قال : حدثنا محمد بن فطيس ، قال : حدثنا أبو زهير عبد المجيد بن إبراهيم ، قال : حدثنا عمرو بن هاشم ، قال : حدثنا عبد العزيز بن الحصين ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عباس ، قال : سرق الشيطان من أئمة المسلمين آية من كتاب الله : ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ . قال ابن عباس : نسيها الناس كما نسوا التكبير في الصلاة ، والله ما كنا نقضي السورة حتى تنزل : ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ .

قال عمرو بن هاشم : صليت خلف الليث بن سعد فكان يجهر ب : ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ، وب : « آمين » .

وأما ما حكيناه عن ابن عباس ، وابن عمر ، وغيرهما من السلف في هذا الباب ، فذكر عبد الرزاق ^(١) : أخبرنا ابن جريج ، قال : حدثني عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن عبد الله بن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد ^(٢) ، أن معاوية صلى للناس بالمدينة العتمة ، فلم يقرأ : ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ . ولم يكبر بعض هذا التكبير الذي يكبر الناس ، فلما انصرف ناداه من سمع ذلك من المهاجرين والأنصار فقالوا : يا معاوية ، أسرقت الصلاة أم

القبس

(١) عبد الرزاق (٢٦١٨) .

(٢) كذا في النسخ ، ومصدر التخريج . وهو عبد الله بن حفص بن عمر بن سعد ، أبو بكر المدني .

التاريخ الكبير ٧٦/٥ ، وتهذيب الكمال ٤٢٣/١٤ .

نَسِيتُ؟ أَيْنَ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ ، واللَّهُ أَكْبَرُ حِينَ تَهْوِي
ساجدًا؟ فلم يُعَدِّ معاويةً لذلك بعدُ .

وروى هذا الخبرَ عبدُ المجيد بنُ عبدِ العزيز بنِ أبي رُوَادٍ ، عن ابنِ جُريجٍ ،
عن عبدِ اللَّهِ بنِ عثمانَ بنِ خُثَيْمٍ ، عن أبي بكرٍ بنِ حفصٍ ، عن أنسٍ بنِ مالكٍ ،
قال : صَلَّى بنا معاويةُ صلاةً يجهُرُ فيها بالمدينة . فذكرَ معناه ^(١) .

وذكرَ عبدُ الرزاقِ ^(٢) أيضًا : أخبرنا ابنُ جُريجٍ ، قال : أخبرني أبي ، أن سعيدَ
ابنَ جبيرةٍ أخبره ، أن ابنَ عباسٍ قال في قولِ اللَّهِ عزَّ وجلَّ : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ
الْمَثَانِي﴾ . قال : «أُمُّ الْقُرْآنِ» ^(٣) . قال : وقرأها عليٌّ سعيدٌ كما قرأتها عليك ، ثم
قال : ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ . الآيةُ السابعةُ . قال ابنُ عباسٍ :
قد أخرجها اللَّهُ لكم ، وما أخرجها لأحدٍ قبلكم .

قال عبدُ الرزاقِ : وقرأها علينا ابنُ جُريجٍ : ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ
الرَّحِيمَ﴾ آيةً ، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ آيةً ، ﴿الرَّحْمَنُ
الرَّحِيمُ﴾ آيةً ، (مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ) آيةً ، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ﴾ آيةً ، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ آيةً ، ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ
أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ آيةً .

- (١) أخرجه الشافعي في مسنده ٢٠٠/١ (٢٢٣- شفاء العي) ، وابن المنذر في الأوسط (١٣٥٤) ،
والبيهقي ٤٩/٢ من طريق عبد المجيد به .
(٢) عبد الرزاق (٢٦٠٩) ، وفي تفسيره ٣٥٠/١ .
(٣) بعده في ص ١٧ : «قال عبد الرزاق قرأها على ابن جريج وقال قرأها على أبي كما قرأتها عليك» .

قال : وأخبرنا معمرٌ ، عن أيوبَ ، عن عمرو بن دينارٍ ، أن ابنَ عباسٍ كان يفتتحُ بـ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(١) .

قال : وأخبرنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ ، عن^(٢) صالحٍ مولى التوءمةِ ، أنه سَمِعَ أبا هريرةَ يفتتحُ بـ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٣) .

قال : وأخبرنا معمرٌ عن أيوبَ ، عن نافعٍ ، أن ابنَ عمرَ كان يفتتحُ القراءةَ بـ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾^(٤) .

قال : وأخبرنا ابنُ جريجٍ ، قال : أخبرني نافعٌ ، أن ابنَ عمرَ كان لا يدعُ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . يستفتحُ بها لـ : «أُمُّ الْقُرْآنِ» وللسورة التي بعدها^(٥) .

قال : وأخبرنا الثوريُّ ، عن عاصمِ بنِ أبي النُّجودِ ، عن سعيدِ بنِ جبيرةٍ ، أنه كان يجهزُ بـ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . في كلِّ ركعةٍ^(٦) .

قال : وأخبرنا ابنُ جريجٍ ، عن عطاءٍ ، قال : لا أدعُ : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ

(١) عبد الرزاق (٢٦١٠) .

(٢) في م : «بن» .

(٣) عبد الرزاق (٢٦١١) .

(٤) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (١٣٥٥) من طريق عبد الرزاق به .

(٥) عبد الرزاق (٢٦٠٨) .

(٦) عبد الرزاق (٢٦١٤) .

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿١﴾ . في ^(١) مكتوبة وتطوع أبداً إلا ناسياً ؛ ل : «أم القرآن»
وللسورة التي بعدها . قال : وهي آية من القرآن .

قال ابن جريج : وقال يحيى بن جعدة : اختلس الشيطان من الأئمة آية
﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ^(٢) .

قال : وأخبرنا معمر ، عن الزهري ، أنه كان يفتح ب : ﴿بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . ويقول : هي آية من كتاب الله ، تركها الناس ^(٣) .

قال : وأخبرنا محمد بن مسلم ، عن إبراهيم بن ميسرة ، عن مجاهد قال :
نسى الناس : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، وهذا التكبير ^(٤) .

قال أبو عمر : في قول ابن شهاب ، ومجاهد ، ويحيى بن جعدة - دليل
على أن العمل كان عندهم ترك : ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .
فهذا من جهة العمل ، وأما من جهة الأثر فحديث العلاء بن عبد الرحمن ، عن
أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : «قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي
نِصْفَيْنِ ؛ فَنِصْفُهَا لِي ، وَنِصْفُهَا لِعَبْدِي ، اقْرَءُوا ، يَقُولُ الْعَبْدُ : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ . الحديث ، على حسب ما يثبت منه فيما مضى من هذا الباب ،
وحديث عبد الله بن مغفل أنه لم يسمع رسول الله ﷺ ، ولا أبا بكر ، ولا عمر ،

(١) بعده في ص ١٧ : «كل» .

(٢) عبد الرزاق (٢٦١٥) .

(٣) عبد الرزاق (٢٦١٢) .

(٤) عبد الرزاق (٢٦١٩) .

يقرءون: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. وحديث أنس أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، كانوا يفتتحون ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. وحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يفتتح الصلاة بالتكبير، والقراءة ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. فالظاهر في هذه الأخبار إسقاط: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. منها، وتأويل المخالف فيها بعيداً، إذ زعم أن قولهم: كانوا يفتتحون ب: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. إعلام بأنهم كانوا يقرءون هذه السورة في أول صلاتهم، وفي كل ركعة. قالوا: وإنما في هذه الآثار رد قول من قال: إن غيرها من سور القرآن يُغنى عنها. قالوا: وحديث أنس مختلف فيه أكثر أصحاب قتادة؛ يقولون فيه: كانوا لا^(١) يجهرن ب:^(٢) ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾. وبعض روايته عن أنس يقول فيه: كانوا لا^(٣) يقرءون: ﴿يَسْمِ اللَّهَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾.

ورواه معمر، عن قتادة، وحميد الطويل، وأبان^(٣)، عن أنس، قال: سمعت رسول الله ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان، يقرءون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤). قالوا: فحديث أنس هذا وما كان في معناه مُحْتَمِلٌ للتأويل

(١ - ١) في م: «يقرءون».

(٢) ليس في: الأصل، ص ١٧، ص ٢٧، م.

(٣ - ٣) سقط من: ص ١٦، ص ١٧، م.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٢٥٩٨) عن معمر ٤.

على ما وصفنا . قالوا : وحديث^(١) عبد الله بن مغفل لا يثبت أيضاً ؛ لأنه عن ابنه^(٢) ، وهو مجهول . قالوا : والعلاء بن عبد الرحمن قد تكلم فيه ، وليس بحجة . قالوا : وأما قول من احتج بقول الله عز وجل : ﴿ وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] . فلا حجة فيه ؛ لأن الاختلاف في المعوذات ، وفي « فاتحة الكتاب » أيضاً موجود بين الصحابة ، وكذلك الاختلاف في تأويل كثير من آي القرآن ، فدل ذلك على أن معنى الآية غير ما نزع به المخالف من ظاهرها . والله أعلم .

قال أبو عمر : العلاء بن عبد الرحمن ثقة ، روى عنه جماعة من الأئمة ، ولم يثبت فيه لأحد جرحه^(٣) ، وهو حجة فيما نقل ، والله أعلم ، وحديثه في هذا الباب يقضى بأن : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ . ليست آية من « فاتحة الكتاب » ، وهو نص في موضع الخلاف لا يحتمل التأويل ، وقد أمر الله عند التنازع بالرد^(٤) إلى الله وإلى رسوله ، وقد اختلف السلف في هذا الباب ، وسلك الخلف سبيلهم في ذلك ، واختلف الآثار فيه ، وحديث العلاء هذا قاطع لعلقي^(٥) المتنازعين ، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب إن شاء الله . والله الموفق للصواب .

(١) بعده في م : « ابن » .

(٢) في م : « أبيه » .

(٣) في ص ١٧ ، م : « حجة » . والجرح : ما تخرج به الشهادة . ينظر أساس البلاغة (ج : رح) .

(٤) في ص ١٧ ، م : « بالرجوع » .

(٥) في ص ١٧ ، ص ٢٧ : « تعلق » ، وفي م : « لتعلق » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَيْبَةَ الْبَغْدَادِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو خَلِيفَةَ الْجَمَحِيُّ الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهْدٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ : حَدَّثَنِي ثُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ : مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا فِي الْمَسْجِدِ، فَدَعَانِي فَلَمْ آتِهِ، فَقَالَ : «مَا مَنَعَكَ أَنْ تُجِيبَنِي؟». قُلْتُ : إِنِّي كُنْتُ أَصَلِّي. قَالَ : «أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ ؟» [الأنفال : ٢٤]. ثُمَّ قَالَ : «أَلَا أَعْلَمُكُمْ أَفْضَلَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أُخْرِجَ؟». قَالَ : فَلَمَّا ذَهَبَ يَخْرُجُ ذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ : «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾». هِيَ السَّبْعُ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ». وَاللَّفْظُ لِحَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ^(١).

فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ^(٢) تَسْمِيَةُ السُّورَةِ^(٣) ب : «﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾».

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْكِبَرِيِّ (٨٠١٠)، وَابْنُ خُرَيْمٍ (٨٦٢، ٨٦٣) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَّارٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٧٧) عَنْ أَبِي خَلِيفَةَ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٧٤) عَنْ مُسَدَّدٍ بِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣٩٥/٢٩ (١٧٨٥١)، وَالْبُخَارِيُّ (٥٠٠٦)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٨٣٧)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٣٦٩/٢) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بِهِ.

(٢ - ٢) فِي ص ١٧ : «أَنَّهُ ابْتَدَأَ».

١٨٧ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ
أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ .

١٨٨ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ؛ وَعَنْ

التمهيد وفيه أنها السبعُ المثنى ، وفيه أن الصلاة لا يجوزُ فيها الكلام ولا الاشتغال بغيرها
مادام فيها ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يُعْتَفَ إِذْ قَالَ لَهُ : كُنْتُ أَصَلِّي . بَلْ سَكَتَ عَنْهُ
تسليماً لذلك ، وإذا لم يقطع الصلاة بكلام ولا عمل لرسول الله ﷺ ، فغيره
أحرى بذلك . وبالله التوفيق .

وذكر عبد الرزاق^(١) ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : أيجزئ عني في
كل ركعة : ﴿ إِنَّا آَعَطَيْنَاكَ الْكُوثَرَ ﴾ . وليس معها « أم القرآن » في
المكتوبة ؟ قال : لا ، ولا سورة « البقرة » . قال الله : ﴿ وَلَقَدْ آَمَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ
الْمَنَافِي ﴾ [الحجر : ٨٧] . فهي السبعُ المثنى . قلت : فأين السابعة ؟ قال :
﴿ يَسِّرْ لَّهِ الرِّجْمَ الرَّجِيمَ ﴾ . قال^(٢) ابن جريج^(٣) : وكان عطاء
يوجب « أم القرآن » في كل ركعة .

الاستدكار قال أبو عمر : ذكر مالك في هذا الباب عن هشام بن عروة ، عن أبيه ،

القبس

(١) عبد الرزاق (٢٦٢٩) .

(٢ - ٢) ليس في : الأصل ، ص ١٧ ، ص ٢٧ ، م .

(٣) سقط من : ص ، م .

ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، أن القاسم بن محمد كان يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهز فيه الإمام بالقراءة .

١٨٩ - وحدثنى يحيى ، عن مالك ، عن يزيد بن رومان ، أن نافع ابن جبير بن مطعم كان يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهز فيه الإمام بالقراءة .

قال يحيى : قال مالك : وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك .

والاستدكار (١) عن يحيى بن سعيد وربيعة عن القاسم بن محمد ، وعن يزيد بن رومان ، عن نافع بن جبير بن مطعم ، أنهم كانوا يقرءون خلف الإمام فيما لا يجهز فيه الإمام بالقراءة (٢) .

قال مالك : وذلك أحب ما سمعت إلى في ذلك .

والقراءة عند مالك وأصحابه خلف الإمام فيما لا يجهز فيه الإمام بالقراءة مستحبة مندوب إليها ، ومنهم من يجعلها سنة .

وأما إذا جهز الإمام فلا قراءة عندهم البتة بشيء من القرآن ، وسنبت ذلك من مذهبه ومذهب من خالفه في الباب بعد هذا إن شاء الله تعالى .

(١) سقط من : ص ، م .

(٢) أثر عروة ونافع بن جبير في الموطأ برواية أبي مصعب (٢٤٦ ، ٢٤٨) ، وأخرجهما البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٣١ ، ٣٣٢) من طريق مالك به ، وأثر القاسم في الموطأ برواية أبي مصعب (٢٤٩) .

ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه

١٩٠ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان إذا سُئل : هل يقرأ أحد خلف الإمام ؟ قال : إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبته قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال : وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام .

باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه

ذكر فيه مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان إذا سُئل : هل يقرأ أحد خلف الإمام ؟ قال : إذا صلى أحدكم خلف الإمام ، فحسبته قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده فليقرأ .

قال : وكان عبد الله بن عمر لا يقرأ خلف الإمام ^(١) .

وهذا الحديث عن ابن عمر يدل ظاهره على أنه كان لا يقرأ خلف الإمام ، ولا يرى القراءة خلفه جملة في السر ولا في الجهر .

وأظن ^(٢) مالكاً رحمه الله أدى ما سمع من نافع ، كما سمعه وبلغه عن ابن عمر ، أن مذهبه كان أنه لا يقرأ خلف الإمام فيما يجهر فيه دون ما أسر ، فأدخل حديثه في هذا الباب ، كأنه قيده بترجمة الباب ، وبما عليم من المعنى فيه .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١١٢) ، وبرواية أبي مصعب (٢٥١) . وأخرجه الطحاوى في شرح المعاني ١/ ٢٢٠ ، والبيهقى في جزء القراءة خلف الإمام (٣٩٧ ، ٣٩٨) من طريق مالك به .
(٢) في ص ، م : « لكن » .

قال يحيى : سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ : الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ وَرَاءَ الْإِمَامِ
فِيمَا لَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ ؛ وَيَتْرَكَ الْقِرَاءَةَ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ
بِالْقِرَاءَةِ .

١٩١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ ابْنِ
أَكِيمَةَ [٣١] اللَّيْثِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ
صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ ، فَقَالَ : « هَلْ قَرَأَ مَعِيَ مِنْكُمْ أَحَدٌ آتِفًا ؟ » .
فَقَالَ رَجُلٌ : نَعَمْ ، أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنِّي
أَقُولُ : مَا لِي أُنَازِعُ الْقُرْآنَ ! » . فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ

مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ ابْنِ أَكِيمَةَ اللَّيْثِيِّ ^(١) ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ ، فَقَالَ : « هَلْ قَرَأَ
مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آتِفًا ؟ » فَقَالَ رَجُلٌ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ : « إِنِّي
أَقُولُ : مَا لِي أُنَازِعُ الْقُرْآنَ » . قَالَ : فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

(١) قال أبو عمر : « اختلف في اسم ابن أكيمة هذا ف قيل : عمار بن أكيمة . وقيل : عمر بن أكيمة .
وقيل : عمرو . وقيل : عامر . وقيل : عمار . ذكر ذلك كله البخاري في كتابه ، وهو من بنى ليث من
أنفسهم يكنى أبا الوليد ، توفي سنة إحدى ومائة وهو ابن تسع وسبعين سنة فيما ذكر الواقدي . قال
ابن معين : حسبك برواية ابن شهاب عنه ، وقال : زعم مالك أن ابن أكيمة اسمه عمر بن مسلم بن
أكيمة روى عنه الزهري حديثاً واحداً . قال يحيى بن معين : وقد روى عنه محمد بن عمرو وغيره ،
وقد روى عن مالك في حديثه هذا عباد بن أكيمة فإن صح فحسبك به . قال أبو عمر : الدليل على
جلالته أنه كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وسعيد يصغى إلى حديثه عن أبي هريرة وسعيد
أجل أصحاب أبي هريرة وذلك موجود في حديثه هذا من رواية ابن عيينة وغيره ، وإلى حديثه ذهب سعيد
ابن المسيب في القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه ، وبه قال ابن شهاب ، وذلك كله دليل واضح على
جلالته عندهم وثقته وبالله التوفيق » . التاريخ الكبير ٦ / ٤٩٨ ، وتهذيب الكمال ٢١ / ٢٢٨ .

اللَّهُ ﷺ فيما جهر فيه رسولُ الله ﷺ بالقراءة ، حينَ سَمِعُوا ذلكَ من الموطأ
رسولِ الله ﷺ .

التمهيد
ﷺ فيما جهر فيه رسولُ الله ﷺ من القراءة في الصلوات حينَ سَمِعُوا ذلكَ من رسولِ الله ﷺ^(١) .

هكذا رَوَى هذا الحديثُ جماعةُ أصحابِ مالكٍ .

وقد أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَمْرِو الْحَافِظُ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَائِلِيُّ بِاللَّيْلِ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُقَرِّيُّ ، حَدَّثَنَا^(٢) الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّعْفَرَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الْحَقَّافُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُبَادِ بْنِ أَكِيمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . فَذَكَرَ نَحْوَهُ . قَالَ أَبُو الْحَسَنِ : لَا أَعْلَمُ أَحَدًا سَمَّاهُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ ، وَلَا فِي حَدِيثِ ابْنِ شِهَابٍ ، إِلَّا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ أَصْحَابُ ابْنِ شِهَابٍ عَنْهُ ، عَنْ ابْنِ أَكِيمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

قال أبو عمر : لم يَخْتَلِفْ رِوَاةُ « الموطأ » فيما عَلِمْتُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ ، وَزَادَ فِيهِ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَا قِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيْمَا يَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ » . وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ

القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١١١) ، ورواية أبي مصعب (٢٥٠) . وأخرجه أحمد ٣٨٣/١٣ ، والبخارى في جزء القراءة خلف الإمام (٩٥ ، ٢٦٢) ، وأبو داود (٨٢٦) ، والترمذى (٣١٢) ، والنسائى (٩١٨) من طريق مالك به .
(٢) بعده في م : « أبو » . وينظر تهذيب الكمال ٣١٠ / ٦ .

التمهيد الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ^(١)، جعل في موضع ابن أكيمة سعيد بن المسيب، وذلك وهم وغلط عند جميع أهل العلم بالحديث، والحديث محفوظ لابن أكيمة. وإنما دخل الوهم فيه عليه؛ لأن ابن شهاب كان يقول في هذا الحديث: سمعت ابن أكيمة يحدث عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة. فتوهم أنه لابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ولا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذا الحديث لابن شهاب، عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة، وأن ذكر سعيد بن المسيب في إسناد هذا الحديث خطأ لا شك عندهم فيه، وإنما ذلك عندهم لأنه كان في مجلس سعيد بن المسيب. فهذا وجه ذكر سعيد بن المسيب، لا أنه في الإسناد.

حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: حدثنا وهب بن مسرة، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا حامد بن يحيى، قال: حدثنا شفيان، قال: حدثنا الزهري، قال: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب، قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما فرغ من صلاته قال: «هل قرأ منكم معي»^(٢) أحد؟ فقال رجل: نعم، أنا. فقال النبي ﷺ: «إني أقول: ما بالي أنزع القرآن».

(١) أخرجه أبو يعلى (٥٨٦١)، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/١، وابن حبان (١٨٥٠) من طريق الأوزاعي به.

(٢) في ي: «معنا».

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو التمهيد داود، قال: حدثنا مسدد، وأحمد بن محمد المروزي، ومحمد بن أحمد بن أبي خليف، وعبد الله بن محمد الزهري،^(١) وابن السرح^(٢) قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري^(٣). قال: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب، قال: سمعت أبا هريرة يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة نطن أنها الصبح. فذكر مثله سواء إلى قوله: «مالى أنارغ القرآن»^(٤). قال أبو داود: قال مسدد في حديثه هذا: قال سفيان: قال معمر: قال الزهري: فانتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله ﷺ. وقال ابن السرح^(٥) في حديثه: قال معمر، عن الزهري، قال أبو هريرة: فانتهى الناس. وقال عبد الله بن محمد من بينهم: قال سفيان: وتكلم الزهري بكلمة لم أسمعها، فقال معمر: إنه قال: فانتهى الناس. قال أبو داود: ورواه عبد الرحمن بن إسحاق، عن الزهري، وانتهى حديثه إلى قوله: «مالى أنارغ القرآن». قال: ورواه الأوزاعي، عن أبي هريرة، قال فيه: قال الزهري: وأتعت المسلمون، فلم يكونوا يقرءون معه فيما جهر به. قال أبو داود: وسمعت محمد بن يحيى بن فارس قال: قوله: فانتهى الناس. من كلام الزهري.

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) فى ي: «السراج». والمثبت من مصادر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٤١٥/١.

(٣) أخرجه البيهقي ١٥٧/٢ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٨٢٧). وأخرجه البيهقي فى جزء القراءة خلف الإمام (٣٢١) من طريق محمد بن بكر عن أبي داود عن عبد الله ابن محمد الزهري - وحده - به، وأخرجه الحميدى (٩٥٣)، وأحمد ٢١١/١٢ (٧٢٧٠)، وابن ماجه (٨٤٨) من طريق ابن عيينة به.

(٤) فى النسخ: «السراج».

قال أبو عمرو: رَوَاهُ ابْنُ جَرِيحٍ، قال: أَخْبَرَنِي ابْنُ شَهَابٍ، قال: سَمِعْتُ ابْنَ أَكْثِمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ سِوَاءَ إِلَى قَوْلِهِ: «مَا لِي أُنَارِغُ الْقُرْآنَ»^(١). لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، وَأَبُو أُوَيْسٍ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ^(٢)، وَأُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ^(٣)، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ أَكْثِمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ سِوَاءَ. وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى مَا قَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ يَحْيَى الذُّهَلِيُّ، أَنَّ قَوْلَهُ: فَانْتَهَى النَّاسُ. إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ، مِنْ كَلَامِ الزَّهْرِيِّ. وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَكْثِمَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى صَلَاةً جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ مَا سَلَّمَ، فَقَالَ لَهُمْ: «هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ آتِفًا؟» قَالُوا^(٥): نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أُنَارِغُ الْقُرْآنَ»^(٦). فَانْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَجْهَرُ بِهِ مِنَ الْقُرْآنِ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

- (١) أخرجه عبد الرزاق (٢٧٩٦)، وأحمد ٢٣٠/١٣ (٧٨٣٣)، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٢٠) من طريق ابن جريح به.
- (٢) أخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٩٦) من طريق يونس به.
- (٣) ذكره أبو داود عقب الحديث (٨٢٦).
- (٤) عبد الرزاق (٢٧٩٥).
- (٥) في م: «فقال رجل».
- (٦) في م: «القراءة».

إبراهيم بن عبد الرحيم، قال : حدثنا إبراهيم بن أبي العباس، قال : حدثنا أبو التمهيد
أويس، عن الزهري، عن ابن أكيمة الكِنَاني ثم الليثي، عن أبي هريرة، أن
رسول الله ﷺ صلى صلاة جهر فيها بالقراءة، ثم أقبل على الناس بعدما سلم،
فقال : «هل قرأ أحد منكم معي آنفًا؟» قالوا : نعم يا رسول الله . فقال رسول الله
ﷺ : «إني أقول : مالي أنأزُع القرآن» . فانتَهَى الناس عن قراءة القرآن مع رسول الله
ﷺ فيما جهر به من القراءة في الصلاة حين سَمِعُوا ذلك من رسول الله ﷺ .

قال أبو عمر : يقولون : إن سماع أبي أويس ومالك بن أنس من الزهري كان
واحدًا بغرض واحد، كذلك قال محمد بن يحيى النيسابوري وغيره . والله أعلم .

وفقه هذا الحديث الذي من أجله نُقِلَ ، وجاء الناس به ، ترك القراءة مع
الإمام في كل صلاة يجهر بها الإمام بالقراءة . ففي هذا الحديث دليل واضح
على أنه لا يجوز للمأموم فيما جهر فيه إمامه بالقراءة من الصلوات أن يقرأ معه لا
بأَم القرآن ولا بغيرها ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يَسْتَنْ فيه شيئًا من القرآن . وهذا
مَوْضِعُ اخْتِلَافٍ فيه الآثار عن النبي ﷺ ، واختلف فيه العلماء من الصحابة
والتابعين وفقهاء المسلمين على ثلاثة أقوال ، نذكرها ونبين وجوهها بعون الله
إن شاء الله .

فقال منهم قائلون : لا يقرأ لا فيما أسر ، ولا فيما جهر . وقال آخرون : يقرأ
معه فيما أسر فيه ، ولا يقرأ معه ^(١) فيما جهر فيه إلا بأَم القرآن خاصة دون غيرها .

وَسُئِلَ عَنْ أَقْوَالِهِمْ ، وَاعْتِلَالِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَتُبَيَّنُ الْحُجَّةُ لِكِلَا الْفَرِيقَيْنِ وَعَلَيْهِمْ بِمَا يَخْضُرُنَا ذِكْرُهُ بَعَوْنِ اللَّهِ .

وقال آخرون : يقرأ مع الإمام فيما^(١) جَهَرَ فِيهِ . وهو قول سعيد بن المسيب ، وعبيد الله بن عبد الله ، وسالم بن عبد الله بن عمر ، وابن شهاب ، وقتادة^(٢) . وبه قال مالك وأصحابه ، وعبد الله بن المبارك ، وأحمد ، وإسحاق ، وداود بن علي ، والطبري ، إلا أن أحمد بن حنبل قال : إِنْ سَمِعَ لَمْ يقرأ ، وَإِنْ لَمْ يسمع قَرَأ . ومن أصحاب داود مَنْ قال : لا يقرأ فيما قرأ إمامه وجهَر . ومنهم من قال : يقرأ . وأوجبوا كلهم القراءة فيما^(٣) أَسَرَ الإمام . وزوي عن عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وابن مسعود ، علي اختلاف عنهم ، القراءة فيما أَسَرَ الإمام دون ما جَهَرَ . وعن عثمان بن عفان ، وأبي بن كعب ، وعبد الله بن عمر ، مثل ذلك^(٤) . وهو أحد قولَي الشافعي ، كان يقوله بالعراق ، وهذا هو القول المختار عندنا ، وبالله توفيقنا .

فمن الحُجَّةِ لِمَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَإِذَا قُرِئَ﴾

(١) بعده في ي : «أسر فيه ولا يقرأ فيما» .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٧٨٤ ، ٢٧٨٥ ، ٢٨١١) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ ، وتفسير ابن جرير ٩/٦٦٢ ، وجزء القراءة خلف الإمام للبيهقي (٢٤٥ ، ٣٣٠) .

(٣) بعده في م : «إذا» .

(٤) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٧٧٢ ، ٢٧٧٧ ، ٢٨٠٣ - ٢٨٠٦ ، ٢٨١٠ ، ٢٨١١) ، ومصنف ابن أبي شيبة ١/٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، والأوسط لابن المنذر (١٣١٠ - ١٣١٢) ، (١٣١٥) ، وشرح معاني الآثار ١/٢٢٠ .

التمهيد

الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٠٤﴾ [الأعراف: ٢٠٤] . وهذا عند أهل العلم عند سماع القرآن في الصلاة ، فأوجب تبارك وتعالى الاستماع والإنصات على كل مُصَلٍّ جهر إمامه بالقراءة ؛ لِيَسْمَعَ القراءة ، ومعلوم أن هذا في صلاة الجهر دون صلاة السر ؛ لأنه مستحيل أن يُريد بالإنصات والاستماع من لا يجهز إمامه ، وكذلك مستحيل أن تكون مُنازعة القرآن في صلاة السر ؛ لأن المُسرَّ إنما يُسمع نفسه دون غيره ، فقول رسول الله ﷺ : « ما لي أنأزغ القرآن » ^(١) . يُضاهي ويُطابق قول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا ﴾ .

وحدثني خلف بن القاسم ، حدثنا أحمد بن محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس ، قال : أنبأنا أبو معين ثابت بن نعيم ، قال : حدثنا آدم بن أبي إياس ، قال : حدثنا بكر بن خنيس ، عن إبراهيم بن مسلم الهجري ^(٢) ، عن أبي عياض ، عن أبي هريرة قال : كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نزلت هذه الآية : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا ﴾ . قال : إبراهيم بن مسلم : فقلت لأبي عياض : لقد كنت أظن أنه لا ينبغي لأحد يسمع القرآن ، ألا يستمع . قال : لا ، إنما ذلك في الصلاة المكتوبة ، فأما في غير الصلاة ، فإن شئت استمعت وأنصت ، وإن شئت مضيت ولم تسمع ^(٣) .

القبس

.....

(١) في م : « القراءة » .

(٢) في ي : « الهجرسي » ، وفي م « الهنجرسي » . والمثبت من مصادر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ٢/٢٠٣ .

(٣) أخرجه ابن جرير ٦٥٩/٩ ، ٦٦٢ ، وابن المنذر في الأوسط (١٣١٨) ، وابن أبي حاتم ١٦٤٥/٥ ، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٢٧٥ - ٢٧٧) من طريق إبراهيم بن مسلم به .

وَذَكَرَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ : مَا رَأَيْتُ
 أَحَدًا بَعْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ أَفْقَهَ مِنْ أَبِي عِيَاضٍ ^(١) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَّادٍ بْنِ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمِّي إِسْمَاعِيلُ بْنُ
 إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حِيَانَ
 الْأَحْمَرُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ أَبِي نُضْرَةَ ، عَنْ أُسَيْرِ ^(٢) بْنِ
 جَابِرٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ : أَتَقْرَءُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ ؟ قُلْنَا : نَعَمْ .
 قَالَ : أَلَا تَفْقَهُونَ ؟ مَا لَكُمْ لَا تَعْقِلُونَ ؟ ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا
 لَهُمْ وَأَنْصِتُوا﴾ ^(٣) .

قَالَ إِسْمَاعِيلُ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ
 مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ : سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنْ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ ،
 قَالَ : أَنْصِتْ لِلْقُرْآنِ ، فَإِنَّ فِي الصَّلَاةِ سُئُلًا ، وَسَيَكْفِيكَ ذَلِكَ
 الْإِمَامُ ^(٤) .

(١) ذكره الذهبي في المقتنى (٤٨٥٠) عن إبراهيم بن ميسرة به .

(٢) في النسخ : «أسيد» . وينظر تهذيب الكمال ٣٠٢/٣٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم ١٦٤٦/٥ من طريق سليمان بن حيان أبي خالد به ، وابن جرير ٦٥٩/١٠ من طريق داود به .

(٤) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٧٤) من طريق شعبة .

قوله : أَنْصِتْ للقرآن . يَدُلُّ على أَنَّ ذلك في الجهرِ دونَ السرِّ .

قال إسماعيلُ : وَحَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ ، قال : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عن قتادة ، عن سعيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ في قوله : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ . قال : في الصلاة^(١) .

وَذَكَرَ عَنْ^(٢) أَبِي الْعَالِيَةِ ، وَالزَّهْرِيِّ ، وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَمَجَاهِدٍ ، مِثْلَهُ^(٣) ، إِلَّا أَنَّ مُجَاهِدًا زَادَ : في الصلاة والخطبة يوم الجمعة .

ذَكَرَ وَكِيعٌ ، عن سفيانَ ، عن جابرٍ ، عن مجاهدٍ قال : وَجِبَ الْإِنْصَاتُ في اثْنَتَيْنِ ؛ في الصلاة والإمام يقرأ ، وفي الخطبة والإمام يخطبُ^(٤) .

وسفيانُ ، عن ليثٍ ، عن مجاهدٍ في قوله : ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ . قال : إِنَّمَا ذَلِكَ في الصلاة ، وَأَمَّا في غير الصلاة فلا^(٥) . وعن عطائٍ مِثْلَهُ سَوَاءً^(٦) .

(١) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٢٦٩) من طريق حماد بن سلمة به .

(٢) في م : « ابن » .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٤٧٨/٢ ، وتفسير ابن جرير ١٠/٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ، وجزء القراءة خلف الإمام للبيهقي (٢٤٩ ، ٢٩٣) .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٨/٢ ، وابن جرير ١٠/٦٦٥ من طريق وكيع به .

(٥) أخرجه ابن جرير ١٠/٦٦١ من طريق الثوري به .

(٦) أخرجه ابن جرير ١٠/٦٥٩ ، ٦٦٠ .

وذكر مُنَيَّدٌ، عن هُشَيْمٍ، قال: أنبأنا مُغْيِرَةُ، عن إبراهيم، وحدثنا جويرٌ، عن الضحاك في قوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. قالوا: في الصلوات المكتوبة^(١).

قال قتادة: الإنصات باللسان، والاستماع بالأذنين، عليم أن لن يفقهوه حتى يُنصِتُوا.

قال أبو عمر: في قول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. مع إجماع أهل العلم أن مراد الله من ذلك في الصلوات المكتوبة، أوضح الدلائل على أن المأموم إذا جهر إمامه في الصلاة أنه لا يقرأ معه بشيء، وأن يستمع له وينصت. وفي ذلك دليل على أن قول رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب: «فاتحة الكتاب»». مخصوص في هذا الموضع وحده إذا جهر الإمام بالقراءة؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. وما عدا هذا الموضع وحده فعلى عموم الحديث، وتقديره: لا صلاة - يعني لا ركعة - لمن لم يقرأ فيها ب: «بفاتحة الكتاب»، إلا لمن صلى خلف إمام يجهر بالقراءة، فإنه يستمع ويُنصِت.

وهذا الحديث رواه ابن شهاب، عن محمود بن الزبيع، عن عبادة، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ فيها ب: «فاتحة الكتاب»»^(٢). ورواه

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٧٨/٢ عن هشيم عن مغيرة به، وابن جرير ٦٦١/١٠ من طريق مغيرة وجوير به.

(٢) تقدم تخريجه ص ٢٩٥، ٢٩٦، وسيأتي ص ٣٥١.

عن ابن شهاب جماعة من أصحابه ؛ منهم معمر^(١) ، ويونس^(٢) ، وعقيل^(٣) ،
وابن عينة^(٤) ، وشعيب^(٥) ، وإبراهيم بن سعيد^(٦) ، وليس عند مالك عن ابن
شهاب^(٧) .

وسند كُرِّ الدلائل على أنَّ قوله : « لا صلاة لمن لم يقرأ بـ : » فاتحة
الكتاب . « أنَّ معناه لا ركعة ، في باب العلاء بن عبد الرحمن ، من كتابنا هذا ،
عند قوله ﷺ : « كل صلاة لا يقرأ فيها بـ : « أم القرآن » فهي خداج »^(٨) . إن شاء
الله ، وبه العون لا شريك له .

والدليل أيضًا على خصوص الآية في هذا الموضوع قوله ﷺ : « ما لي
أنازع القرآن » . وقوله : « إذا قرأ الإمام فأنصتوا » . رواه أبو موسى ، وأبو هريرة .
وقوله في حديث ابن مسعود ، لقوم جهزوا بالقراءة وهو يقرأ : « خلطتم عليَّ

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩٦ .

(٢) أخرجه الدارمي (١٢٧٨) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٦) ، ومسلم (٣٥/٣٩٤)
من طريق يونس به .

(٣) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٢٦) من طريق عقيل به .

(٤) تقدم تخريجه ص ٢٩٥ .

(٥) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٠) من طريق شعيب به .

(٦) أخرجه أحمد ٤٠٧/٣٧ (٢٢٧٤٣) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٣) ، ومسلم
(٣٦/٣٩٤) من طريق إبراهيم بن سعد ، عن صالح بن كيسان ، عن الزهري به .

(٧) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٢٥) من طريق مالك به .

(٨) تقدم ص ٢٨٩ ، ٢٩٩ .

التمهيد القراءة، أَنْصِتُوا لِلْقُرْآنِ^(١). وقوله: «أَنْصِتُوا لِلْقُرْآنِ^(١)». دليل على أن ذلك كان في حال الجهر.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ^(٢) أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ^(٣)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كُنَّا نَقْرَأُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَلَطْتُكُمْ عَلَى الْقُرْآنِ^(٤)».

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَا: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا الْجَارُودُ بْنُ^(٥) مَعَاذٍ التِّرْمِذِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا». زَادَ الْجَارُودُ: «وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. فَقُولُوا:

(١) في م: «القراءة».

(٢ - ٣) في النسخ: «إِسْحَاقُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ». والمثبت من مصدر التخریج، وسيأتي على الصواب ص ٣٥٩.

(٣) في م: «القراءة».

والحديث عند ابن أبي شَيْبَةَ ٣٧٦/١. وسيأتي تخریجه ص ٣٥٩.

(٤) في النسخ: «عن». والمثبت من سنن النسائي. وينظر تهذيب الكمال ٤٧٦/٤.

اللهم ربنا ولك الحمد^(١).

قال أحمد بن شعيب^(٢): أنبأنا محمد^(٣) بن عبد الله، قال: أنبأنا محمد بن سعيد^(٤) الأنصاري، قال: حدثنا محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا قرأ فأنصتوا». قال أحمد بن شعيب: لا نعلم أحدا تابع ابن عجلان على قوله: «وإذا قرأ فأنصتوا».

قال أبو عمر: بعضهم يقول: أبو خالد الأحمر انفرد بهذا اللفظ في هذا الحديث. وبعضهم يقول: إن ابن عجلان انفرد به. وقد ذكره النسائي من غير حديث أبي خالد الأحمر.

حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثنا محمد بن عبد الله المخزومي، قال: أنبأنا محمد بن سعيد الأشملي، قال: حدثنا محمد بن جرير، وحدثنا أبو كريب، قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، جميعاً عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به».

(١) ابن أبي شيبة ٣٧٧/١، ٣٢٦/٢، ١٧٥/١٤، والنسائي (٩٢٠)، وفي الكبرى (٩٩٣)، وأخرجه أحمد ٢٥٧/١٥ (٩٤٣٨)، وابن ماجه (٨٤٦)، وعبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٢٥٨/١٥ (٩٤٣٨) من طريق ابن أبي شيبة.

(٢) النسائي (٩٢١)، وفي الكبرى (٩٩٤).

(٣) في النسخ: «أحمد». والمثبت من مصدر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٥٣٤/٢٥.

(٤) في النسخ: «سعيد». والمثبت من مصدر التخريج، وينظر تهذيب الكمال ٣٦٣/٢٥.

التمهيد به ، فإذا كَبَّرَ فكَبِّرُوا ، وإذا قرأَ فَأَنْصِتُوا»^(١) .

وَرَوَى جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي غَلَابٍ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ حِطَّانَ الرَّقَاشِيِّ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِذَا قرأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا»^(٢) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّ قَوْلَهُ : «وإذا قرأَ فَأَنْصِتُوا» . لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ ابْنِ عَجَلَانَ ، وَلَا قَالَهُ أَحَدٌ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى غَيْرَ جَرِيرٍ ، عَنْ التَّيْمِيِّ . قِيلَ لَهُ : لَمْ يُخَالِفْهُمَا مَنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُمَا ، فَوَجَبَ قَبُولُ زِيَادَتِهِمَا ، وَقَدْ صَحَّحَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَحَسْبُكَ بِهِ إِمَامَةٌ وَعِلْمًا بِهَذَا الشَّأْنِ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : مَنْ يَقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ : «إِذَا قرأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا» ؟ . فَقَالَ : حَدِيثُ ابْنِ عَجَلَانَ الَّذِي يَرْوَاهُ أَبُو خَالِدٍ ، وَالْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ جَرِيرٌ ، عَنْ التَّيْمِيِّ ، وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُعْتَمِرَ رَوَاهُ . قُلْتُ : نَعَمْ ، قَدْ رَوَاهُ الْمُعْتَمِرُ . قَالَ : فَأَيُّ شَيْءٍ تَرِيدُ ؟

(١) أخرجه الخطيب ٣٢٠/٥ من طريق محمد بن عبد الله المخرمي به .

(٢) أخرجه أحمد ٤٩٦/٣٢ (١٩٧٢٣) ، ومسلم (٦٣/٤٠٤) ، وابن ماجه (٨٤٧) من طريق جرير به .

فقد صحَّح أحمدُ الحَدِيثَيْنِ جميعاً عن النبي ﷺ؛ حديثُ أبي هريرة، وحديثُ أبي موسى، قوله عليه السلام: «إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا». فأين المذهبُ عن سُنَّةِ رسولِ الله ﷺ، وظاهرِ كتابِ الله عزَّ وجلَّ، وعَمَلِ أهلِ المدينة؟ ألا ترى إلى قولِ ابنِ شهاب: فانتَهَى النَّاسُ عن القراءةِ مع رسولِ الله ﷺ فيما جَهَرَ فيه رسولُ الله ﷺ بالقراءة حين سَمِعُوا منه: «مَالِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ». وقال مالكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ مع الإمامِ فيما جَهَرَ فيه الإمامُ بالقراءة. فهذا يدلُّك على أَنَّ هذا عملٌ مَوْزُوثٌ بالمدينة.

ذَكَرَ عبدُ الرزاق^(١)، عن الثوري، عن سليمان الشَّيْبَانِي، عن جَوَابٍ، عن يزيدِ بنِ شريك، أَنَّهُ قَالَ لَعُمَرَ: أَقْرَأْ خَلْفَ الْإِمَامِ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: وَإِنْ قَرَأْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ قَرَأْتُ.

وعن ابنِ التيمي، عن ليث، عن الأشعث، عن أبي يزيد، عن الحارثِ بنِ سُوَيْدٍ ويزيدِ التيمي قالَا: أَمَرْنَا^(٢) عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ نَقْرَأَ^(٣) خَلْفَ الْإِمَامِ^(٤).

وهذا مَحْمَلُهُ^(٥) عِنْدَنَا فيما أُسْرَ فيه الإمامُ، لأنَّ ابنَ عيينةَ رَوَى عن أبي إسحاق الشَّيْبَانِي، عن رجلٍ، قال: عَهَدَ إِلَيْنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَلَّا نَقْرَأَ مع

(١) عبد الرزاق (٢٧٧٦).

(٢) في ي: «أمر».

(٣) في ي: «يقرأ».

(٤) عبد الرزاق (٢٧٧٧).

(٥) في م: «محله».

الإمام^(١) . وهذا عندنا على الجهر ؛ لئلا يتضاد الخبر عنه ، وليس في هذا الباب شيء يُثبت من جهة الإسناد عن عمر ، وعنه فيه اضطراب . وأما علي ، فأصح شيء عنه ما رواه الزهرى ، عن عبد الله بن أبي رافع ، عن علي بن أبي طالب قال : يقرأ الإمام ومن خلفه في الأوليين من الظهر والعصر بـ : « فاتحة الكتاب » وسورة سورة ، وفي الآخرتين بـ : « فاتحة الكتاب » ، ويقرأ الإمام في المغرب في الأوليين بـ : « فاتحة الكتاب » وسورة سورة^(٢) ، وينصت من خلفه ، ويقرأ الإمام ومن خلفه في الثالثة بـ : « فاتحة الكتاب » ، ويقرأ الإمام في العشاء في الأوليين بـ : « فاتحة الكتاب » وسورة سورة ، وينصت من خلفه ، ويقرأ الإمام ومن خلفه في الآخرتين بـ : « فاتحة الكتاب » ، وأمرهم أن ينصتوا في الفجر . ذكر إسحاق بن راهويه ، عن يزيد بن هارون ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهرى .

فهذا يدفع ما روى عنه أهل الكوفة ، وهو مذهب أهل المدينة .

وأما أئمة بن كعب ، فذكر عبد الرزاق^(٣) ، عن يحيى بن العلاء^(٤) ، عن أبي سنان^(٥) ، عن عبد الله بن أبي الهذيل ، أن أئمة بن

(١) عبد الرزاق (٢٨٠٤) .

(٢) سقط من : م .

(٣) عبد الرزاق (٢٧٧٢) ، ومن طريقه البيهقي في جزء القراءة (١٩٨) .

(٤ - ٤) سقط من النسخ ، ومصنف عبد الرزاق ، والمثبت من جزء القراءة للبيهقي ، وينظر تهذيب الكمال ٣٠٦/١٣ .

كعب كان يقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر. وفي تخصيصه التمهيد
الظهر والعصر دليل على أنه كان لا يقرأ فيما جهز فيه من
الصلوات، ويقرأ في غيرها. والله أعلم.

وكذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو في ذلك.

ذكر عبد الرزاق^(١)، عن ابن عينة، عن حصين بن عبد الرحمن قال :
سمعتُ عبيد الله بن عبد الله بن عتبة يقرأ في الظهر والعصر مع الإمام، فسألتُ
إبراهيم فقال : لا تقرأ إلا أن تنهم الإمام. وسألتُ مجاهدًا فقال : قد سمعتُ
عبد الله بن عمرو يقرأ.

وعن الثوري، عن الأعمش، عن مجاهد قال : سمعتُ عبد الله بن عمرو
يقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر^(٢).

وأما ابن عمر، فأصبح شيء عنه ما ذكره عبد الرزاق^(٣)، قال : أنبأنا ابن
جريج، قال : حدثني ابن شهاب، عن سالم، أن ابن عمر كان يُنصت للإمام
فيما جهز فيه الإمام بالقراءة لا يقرأ معه. وكل ما روي عن ابن عمر من
الألفاظ المجملة فهذا يُفسرها؛ ولهذا والله أعلم أدخل مالك قول ابن عمر
المُجمل في باب ترك القراءة خلف الإمام فيما جهز فيه، وقيدته بتزجئة الباب،
ثم قال : مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان إذا سُئِلَ : هل يقرأ أحد خلف

(١) عبد الرزاق (٢٧٧٥).

(٢) عبد الرزاق (٢٧٧٤).

(٣) عبد الرزاق (٢٨١١).

التمهيد الإمام؟ قال: إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ خَلْفَ الْإِمَامِ فَحَسْبُهُ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ، وإذا صَلَّى وحده فليقرأ. قال: وكان عبدُ اللهِ بنُ عمرَ لا يقرأُ خَلْفَ الْإِمَامِ^(١).

قال أبو عمر: يُريدُ فيما جَهَرَ فيه، بدليلِ حديثِ ابنِ شهابٍ، عن سالمٍ، عنه، وَيَذُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَالَكًا جَعَلَ قَوْلَ ابْنِ عُمَرَ هَذَا فِي بَابِ تَرْكِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيما جَهَرَ فيه الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ. ثم أَرَدَفَهُ بقوله: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنْ يَقْرَأَ الرَّجُلُ وَرَاءَ الْإِمَامِ فِيما لَا يَجْهَرُ فيه الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، وَيَتْرَكَ الْقِرَاءَةَ فِيما يَجْهَرُ فيه الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ. ثم أَرَدَفَ قَوْلَهُ هَذَا بِحَدِيثِ ابْنِ شَهَابٍ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْبَابِ، عَنْ ابْنِ أَكِيْمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَوْلُهُ: «مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ». ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢)، عَنْ مَعْمَرٍ وَابْنِ جَرِيْجٍ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ قَالَ: تَكْفِيكَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فِيما يَجْهَرُ بِهِ.

وعن معمرٍ، عن الزَّهْرِيِّ قَالَ: إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ وَجَهَرَ، فَلَا يَقْرَأُ شَيْئًا^(٣).

فهذا مذهبُ مالِكٍ ومن ذَكَرْنَا مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَلَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ عِنْدَ أَصْحَابِ مَالِكٍ خَلْفَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ، وَسِوَاءَ سَمِعَ الْمَأْمُومُ قِرَاءَتَهُ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ جَهَرَ فِيهَا الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا لِمَنْ خَلْفَهُ الْقِرَاءَةُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِيهَا وَاحِدٌ، كَالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لَا يَجُوزُ

(١) تقدم في الموطأ (١٩٠).

(٢) عبد الرزاق (٢٨١١).

(٣) عبد الرزاق (٢٧٨٤).

لَمَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا وَشَهِدَهَا أَنْ يَتَكَلَّمَ ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَكَلَّمَ مَنْ سَمِعَهَا ، سِوَاءَ . التمهيد
 وَسِوَاءَ عِنْدَهُمْ « أُمُّ الْقُرْآنِ » وَغَيْرُهَا ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَشَاغَلَ عَنِ الاسْتِمَاعِ
 لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَالْإِنْصَاتِ ، لَا بِ : « أُمُّ الْقُرْآنِ » وَلَا بِغَيْرِهَا . وَلَوْ جَازَ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَقْرَأَ
 مَعَ الْإِمَامِ إِذَا جَهَرَ ، لَمْ يَكُنْ لَجَهْرِ الْإِمَامِ بِالْقِرَاءَةِ مَعْنًى ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَهَرَ لِيَسْمَعَ لَهُ
 وَيُنْصِتَ ، وَ : « أُمُّ الْقُرْآنِ » وَغَيْرُهَا فِي ذَلِكَ سِوَاءَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : مَنْ لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ جَازَ لَهُ أَنْ يَقْرَأَ ، وَكَانَ عَلَيْهِ
 إِذَا لَمْ يَسْمَعْ أَنْ يَقْرَأَ وَلَوْ بِ : « أُمُّ الْقُرْآنِ » ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِالْإِنْصَاتِ وَالِاسْتِمَاعِ هُوَ
 مَنْ سَمِعَ دُونَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ . وَقَالَ بِقَوْلِهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ . وَقَالَ
 بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ : لَا بَأْسَ أَنْ يَتَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَنْ لَا يَسْمَعُ الْخَطِيبَ بِمَا
 شَاءَ مِنَ الْخَيْرِ ، وَمَا بِهِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ . وَكَرِهَ مَالِكٌ لَهُ ذَلِكَ . وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ
 فِي مَوَاضِعِهَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(٢) ، عَنْ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ الصَّلْتِ الرَّبَعِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ
 قَالَ : إِذَا لَمْ يُسْمِعْكَ الْإِمَامُ فَاقْرَأْ .

وَعَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ : إِذَا لَمْ تَفْهَمْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ فَاقْرَأْ إِنْ شِئْتَ
 وَسَبِّحْ ^(٣) .

وَقَالَ آخَرُونَ : لَا يَثْرُكُ أَحَدٌ مِنَ الْمَأْمُومِينَ قِرَاءَةَ « فَاتِحَةِ الْكِتَابِ » خَلْفَ

(١) سَيِّئِي ص ٦٦٦ - ٦٧٤ .

(٢) عبد الرزاق (٢٧٧٨) .

(٣) عبد الرزاق (٢٧٧٩) .

التمهيد

إماميه فيما جهر فيه الإمام بالقراءة ؛ لأن قول رسول الله ﷺ : « لا صلاة لمن لم يقرأ ب : « فاتحة الكتاب » »^(١) . عام لا يخصه شيء ؛ لأن رسول الله ﷺ لم يخص بقوله ذلك مُصَلِّيًا مِنْ مُصَلٍّ . قالوا : وقول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ . خاص واقف على ما سيوى « فاتحة الكتاب » . وكذلك قوله : « مالى أنارح القرآن » . وقوله : « وإذا قرأ فأنصتوا » . أراد : بعد « فاتحة الكتاب » . وممن ذهب إلى هذه الجملة الأوزاعي ، والليث بن سعد . وهو قول الشافعي بمصر ، وعليه أكثر أصحابه ؛ منهم المزي ، والبويطي . وبه قال أبو ثور .

وروى ذلك عن عبادة بن الصامت ، وعبد الله بن عمرو^(٢) بن العاصي ، وعبد الله بن عباس ، واختلف فيه عن أبي هريرة^(٣) . وهو قول عروة بن الزبير ، وسعيد بن جبير ، ومكحول ، والحسن البصري .

وذكر وكيع ، عن ابن عون ، عن رجاء بن حيوة ، عن محمود بن الربيع قال : صليت إلى جنب عبادة بن الصامت ، فقرأ ب : « فاتحة الكتاب » ، فلما انصرف قلت : يا أبا الوليد ، ألم أسمعك قرأت ب : « فاتحة الكتاب » ؟ قال : أجل ، إنه لا صلاة إلا بها^(٤) .

القيس

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وسيأتي ص ٣٥١ .

(٢ - ٣) سقط من : م .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٥ / ١ ، وابن المنذر في الأوسط (١٣٢٧) من طريق وكيع به ، وأخرجه عبد الرزاق (٢٧٧١) ، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٢٠١ ، ٢٠٢) من طريق ابن عون به . وسقط من مصنف عبد الرزاق : محمود بن الربيع .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أذينة ، حدثنا أحمد بن زهير ، حدثنا هارون بن معروف ، حدثنا ضمرة ، عن الأوزاعي ، قال : أخذت القراءة مع الإمام عن عبادة بن الصامت ومكحول .

ذكر عبد الرزاق^(١) ، عن المثنى بن الصباح ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ قال : « إذا كنت مع الإمام فاقراً ب : « أم القرآن » قبله ، أو^(٢) إذا سكّت » .

وهذا الحديث لا يصح بهذا اللفظ مرفوعاً ، والمثنى بن الصباح ضعيف ، ومنهم من يوقف هذا الحديث على عبد الله بن عمرو .

وعبد الرزاق^(٣) ، عن ابن المثنى ، عن ليث ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، قال : لا بُدُّ أن يقرأ ب : « فاتحة الكتاب » فيما يجهز فيه الإمام ، وفيما لا يجهز . وليث ابن أبي سليم ضعيف ليس بحجة .

وعن ابن جريج ، عن عطاء قال : إذا كان الإمام يجهز فليبادر بالقراءة ب : « أم القرآن » ، أو ليقرأها بعد ما يسكّت ، فإذا فرغ فليُنصت كما قال الله عز وجل^(٤) .

وعن ابن جريج ومعمّر ، قالا : أنبأنا ابن خثيم ، عن سعيد بن جبيرة أنه قال : لا بُدُّ أن يقرأ ب : « أم القرآن » مع الإمام ، ولكن من مضى كانوا إذا كبر الإمام

(١) عبد الرزاق (٢٧٨٧ ، ٢٧٩٣) .

(٢) في النسخ : « و » . والمثبت من مصدر التخريج .

(٣) عبد الرزاق (٢٧٧٣) .

(٤) عبد الرزاق (٢٧٨٨) .

سَكَتَ سَكَنَةً لَا يَقْرَأُ ، قَدَرُ مَا يُقْرَأُ ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » ^(١) .

وعن معمر ، عن سَمِعَ الْحَسَنَ يَقُولُ : اقْرَأْ ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » ، جَهَرَ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَجْهَرْ ، فَإِذَا جَهَرَ فَفَرَّغَ مِنْ « أُمِّ الْقُرْآنِ » فَأَقْرَأَ بِهَا أَنْتَ ^(٢) .

وعن إبراهيم بن محمد ، عن شريك بن أبي نمر ، عن عروة بن الزبير قال :
إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَرَأَ ^(٣) ب : « أُمُّ
الْقُرْآنِ » ، أَوْ ^(٤) بَعْدَمَا يَقْرَأُ مِنَ السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا ^(٥) .

وإبراهيم بن محمد هذا هو ابن أبي يحيى ، قد أجمعوا على ترك حديثه ،
ورمّوه بالكذب ، وكان مالك يُسَيِّئُ الْقَوْلَ فِيهِ ، وابنُ خُثَيْمٍ فِيهِ لَيْنٌ ، ليس
بالقوي .

حدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ قُطَيْبٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سِنَانٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ
الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ : اقْرَأْ ب : « فَاتِحَةُ الْكِتَابِ »
خَلْفَ الْإِمَامِ ، جَهَرَ أَوْ لَمْ يَجْهَرْ .

وَقَالَ الْبُزْجِيُّ ، عَنِ الشَّافِعِيِّ : إِنَّ الْمَأْمُومَ يَقْرَأُ فِيمَا أَسَرَّ فِيهِ الْإِمَامُ ب : « أُمُّ

(١) عبد الرزاق (٢٧٨٩) .

(٢) عبد الرزاق (٢٧٩٠ ، ٢٧٩٢ ، ٢٨٢٠) .

(٣) في م : « اقْرَأ » .

(٤) في النسخ : « و » . والمثبت من مصدر التخريج .

(٥) عبد الرزاق (٢٧٩١) .

التمهيد

القرآن» وسورة في الأوليين، وب: «أُمُّ الْقُرْآنِ» في الآخرَين، وما جَهَرَ فيه الإمام لا يقرأُ مَنْ خلفه إلَّا ب: «أُمُّ الْقُرْآنِ». قال البُؤَيْطِيُّ: وكذلك يقول الليثُ، والأوزاعيُّ. ورَوَى الْمُزَنِيُّ، عن الشافعيُّ أنه يقرأُ فيما أسرَّ وفيما جَهَرَ. وهو قول أبي ثورٍ.

وذكر الطبريُّ، عن العباسِ بن الوليدِ بن مَزَيْدٍ^(١)، عن أبيه، عن الأوزاعيِّ، قال: يقرأُ خلفَ الإمامِ فيما أسرَّ وفيما جَهَرَ. وقال: فإذا جَهَرَ فَأَنْصِتْ، وإذا سَكَتَ فَاقْرَأْ. يعني في سَكَتَاتِهِ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ.

قال أبو عمر: رَوَى الحسنُ، عن سُمُرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانت له سَكَتَاتٌ؛ حِينَ يُكَبِّرُ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَحِينَ يَقْرَأُ «فَاتِحَةَ الْكِتَابِ». وإلى ذلك ذهب هؤلاء.

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عن يونسَ، عن الحسنِ، عن سُمُرَةَ قال: حَفِظْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَكَتَتَيْنِ فِي صَلَاتِهِ، سَكَتَةٌ إِذَا كَبَّرَ، وَسَكَتَةٌ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ «فَاتِحَةِ الْكِتَابِ». فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، فَكَتَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى أَبِي، فقال: صَدَقَ سُمُرَةُ^(٢).

قال أبو داود^(٣): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ، قال: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ

القبس

(١) في النسخ: «يزيد». وينظر تهذيب الكمال ٢٥٥/١٤.

(٢) أبو داود (٧٧٧) - ومن طريقه البيهقي ١٩٦/٢ - وأخرجه أحمد ٣٨٧/٣٣ (٢٠٢٤٥)، وابن ماجه (٨٤٥)، والدارقطني ٣٣٦/١ من طريق إسماعيل به، وأخرجه أحمد ٣١٢/٣٣، ٣٩٥ (٢٠١٢٧، ٢٠٢٦)، والدارقطني ٣٣٦/١ من طريق يونس به.

(٣) أبو داود (٧٧٨).

(٤) بعده في م: «محمد». وأبو بكر هو محمد، وأثبتناه كما في مصدر التخريج. وينظر تهذيب الكمال ١٦٩/٢٥.

الحارث ، قال : حَدَّثَنَا أَشْعَثُ ، عن الحسن ، عن سُمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ ، عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ كَانَ يَسْكُتُ سَكَّتَيْنِ ؛ إِذَا اسْتَفْتَحَ ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كُلِّهَا .^(١) ثُمَّ ذَكَرَ مَعْنَى حَدِيثِ يُونُسَ .

وَرَوَى قَتَادَةُ ، عن الحسن ، عن سُمُرَةَ ، مِثْلَهُ^(٢) .

وقال أبو داود : كَانُوا يَسْتَحِجُّونَ أَنْ يَسْكُتَ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ السُّورَةِ لَعَلَّاءَ يَصِلَ التَّكْبِيرَ بِالْقِرَاءَةِ .

وَرَوَى أَبُو زُرْعَةَ ، عن أبي هريرة قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ سَكَتَ بَيْنَ التَّكْبِيرَةِ وَالْقِرَاءَةِ^(٣) .

قال أبو عمر : فَذَهَبَ هَؤُلَاءِ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَسْكُتُ سَكَّتَيْنِ عَلَى مَا فِي هَذِهِ الْآثَارِ ، وَيَتَحَيَّنُ الْمَأْمُومُ تِلْكَ السَّكَّاتِ مِنْ إِمَامِهِ فِي إِمَامَتِهِ ، فَيَقْرَأُ فِيهَا بِـ «أُمِّ الْقُرْآنِ» . قال الأوزاعي ، والشافعي ، وأبو ثور : حَقُّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ سَكَّتَةً بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى وَيَسْكُتَ بَعْدَ^(٤) قِرَاءَتِهِ لـ : « فَاتِحَةِ » الْكِتَابِ ؛ لِيَقْرَأَ مَنْ خَلْفَهُ

(١ - ١) سقط من : ي .

(٢) أخرجه أحمد ٢٦٩/٣٣ (٢٠٠٨١) ، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٢٧٧) ، وأبو داود (٧٧٩ ، ٧٨٠) ، وابن ماجه (٨٤٤) ، والترمذي (٢٥١) من طريق قتادة به .

(٣) أخرجه أحمد ٨١/١٢ ، ٤٨٥/١٥ ، ٢٥٧/١٦ ، (٧١٦٤ ، ٩٧٨١ ، ١٠٤٠٨) ، والبخاري (٧٤٤) ، ومسلم (٥٩٨) ، وأبو داود (٧٨١) ، وابن ماجه (٨٠٥) ، والنسائي (٦٠ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤) من طريق أبي زرعة به .

(٤ - ٤) في ي : « فَاتِحَةِ » .

التمهيد

ب: « فاتحة الكتاب » ، فإن لم يفعل ، فافقرأ معه ب: « فاتحة الكتاب » ، وأسرع القراءة . هذا لفظ الأوزاعي ، وقول الشافعي ، وأبو ثور مثله . وأما مالك فأنكر السكتين ولم يعرفهما ، وقال : لا يقرأ أحد مع الإمام إذا جهر قبل قراءته ولا بعدها . وقال أبو حنيفة وأصحابه : ليس على الإمام أن يسكت إذا كبر ، ولا إذا قرع من قراءة « أم القرآن » ، ولا يقرأ أحد خلف إمامه .

قال أبو عمر : من حجة من ذهب مذهب الأوزاعي في هذا الباب ما حدثناه سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أذينة ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا الحميدي ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا الزهري ، قال : سمعت محمود بن الربيع يحدث ، عن عبادة بن الصامت ، أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ ب: « فاتحة الكتاب » » ^(١) .

قالوا : فهذا على عموميه في الإمام والمأموم ؛ لأنه لم يخص إماماً من مأموم ولا منفرد . قالوا : ولما لم يثبت ركوع الإمام ، ولا قيامه ، ولا إحرامه ، ولا سجوده ، ولا تسليمه ، عن ركوع المأموم ، ولا عن قيامه ، ولا عن سجوده ، ولا عن إحرامه ، ولا عن تسليمه ، فذلك لا تثوب قراءته في « أم القرآن » عن قراءته . وقالوا : إن كان الزهري قد روى هذا الحديث مجملاً مُحْتَمِلاً للتأويل ، فقد رواه مكحول مفسراً .

وذكروا ما حدثناه سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان ، قالوا : حدثنا

القيس

(١) الحميدي (٣٨٦) . وتقدم تخريجه ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

قاسم بن أضيغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا عبد الله بن نُمَيْر، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ العشاء، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: «لعلكم تقرأون خلف إمامكم؟» قال: قلنا: أجل يا رسول الله، إنا لتفعل. قال: «لا تفعلوا إلا ب: «أم القرآن»؛ فإنه لا صلاة إلا بها»^(١).

حدثنا خلف بن القاسم، قال: حدثنا مؤمل بن يحيى بن مهدي، حدثنا محمد بن جعفر بن الإمام^(٢)، حدثنا علي بن عبد الله المدني، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الغداة، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: «إني لأراكم تقرأون وراء الإمام». قلنا: نعم يا رسول الله. قال: «فلا، إلا ب: «أم القرآن»؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها»^(٣).

وحدثنا أحمد بن فتح، قال: حدثنا محمد بن عبد الله التيسابوري، حدثنا

(١) ابن أبي شيبة ٣٧٣/١، ٣٧٤ - ومن طريقه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (١١٠م) - وأخرجه ابن حبان (١٧٩٢)، والبيهقي (١١١) من طريق عبد الله بن نُمير به.
(٢) بعده في م: «حدثنا ابن الإمام».
(٣) أخرجه أحمد ٣٧٠/٣٧ (٢٢٦٩٤)، وابن خزيمة (١٥٨١) والطحاوي في شرح المعاني ٢١٥/١، وابن حبان (١٧٩٢) من طريق يزيد بن هارون به، وينظر ما تقدم ص ٢٩٥.

أحمد^(١) بن عمرو البزاز، حدثنا مؤمل بن هشام، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، التمهيد وهو ابن علفية، عن محمد بن إسحاق، عن مكحول، عن محمود بن الربيع، عن عبادة بن الصامت، عن النبي ﷺ. فذكر نحوه^(٢).

وحدثنا خلف بن القاسم، حدثنا مؤمل بن يحيى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا علي بن المديني، حدثنا يحيى بن سعيد، حدثنا جعفر بن ميمون، حدثنا أبو عثمان النهدي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً يُنادى في الناس «أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب» فما زاد^(٣).

وحدثناه أحمد بن فتح، حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا، حدثنا أحمد بن عمرو البزاز، حدثنا عمرو بن علي، حدثنا يحيى بن سعيد، عن جعفر بن ميمون، عن أبي عثمان، عن أبي هريرة قال: أمر النبي ﷺ مُناديًا يُنادى «ألا لا صلاة إلا ب: فاتحة الكتاب»^(٣).

قالوا: وهذا على عمومِهِ في كُلِّ أحدٍ، مأثوماً كانَ أو إماماً أو منفرداً.

وذكروا ما حدثناه عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مُسَدَّد، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن محمد بن أبي عائشة، عن شَهِد ذلك قال: صَلَّى

(١) في النسخ: «محمد».

(٢) البزار (٢٧٠٢). وأخرجه ابن خزيمة (١٥٨١)، وابن حبان (١٧٨٥)، والدارقطني ٣١٨/١ (٥)،

والحاكم ٢٣٨/١، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (١١٠) من طريق مؤمل بن هشام به.

(٣) تقدم تخريجه ص ٢٩٦.

التمهيد النبي ﷺ، فلما قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ: «اتَّقَرُّوْنَ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ؟» فَسَكَتُوا. قَالَ: «اتَّقَرُّوْنَ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ؟» قَالُوا: إِنَّا لَنَفْعَلُ. قَالَ: «فَلَا تَفْعَلُوا إِلَّا أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُكُمْ ب: «أُمُّ الْقُرْآنِ» فِي نَفْسِهِ»^(١).

قال أبو عمر: أمّا حديث محمد بن إسحاق^(٢) وزيادته على الزهري فإنها غير مقبولة؛ لأنه ممن لا يُحتج به جملة عند جماعة أهل العلم بالحديث؛ منهم أحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطان، وكان علي بن المديني، وشعبة، وابن عيينة، يَحْتَجُّونَ بحديثه جملة، وأما هذا الحديث، فقد حُوِّلَ فيه محمد بن إسحاق^(٣)، فرواه الأوزاعي، عن مكحول، عن رجاء بن حيوة، عن عبد الله بن عمرو قال: صَلَّيْنَا مع النبي ﷺ، فلما انصرفت قال لنا: «هل تَقَرُّوْنَ الْقُرْآنَ إِذَا كُنْتُمْ مَعِيَ فِي الصَّلَاةِ؟» قلنا: نعم. قال: «فَلَا تَفْعَلُوا، إِلَّا ب: «أُمُّ الْقُرْآنِ»»^(٤). ورواه زيد بن واقد^(٥)، عن مكحول، عن نافع بن محمود، عن عبادة^(٦). ونافع هذا مجهول. ومثل هذا الاضطراب لا يثبت به عند أهل العلم بالحديث

(١) أخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٦٧)، والبيهقي في المعرفة (٩٢٠) من طريق يزيد ابن زريع به، وأخرجه عبد الرزاق (٢٧٦٦)، وأحمد ٦١١/٢٩، ٢٠٥/٣٤، ٣٦٤، ٤٦٥/٣٨، (١٨٠٧٠، ٢٠٦٠٠، ٢٠٧٦٥، ٢٣٤٨١)، والبيهقي ١٦٦/٢، وفي المعرفة (٩٢١، ٩٢٢)، وفي جزء القراءة خلف الإمام (١٥٥ - ١٥٧) من طريق خالد الحذاء به. (٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) أخرجه البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٤٠٧) من طريق الأوزاعي به.

(٤) في م: «خالد». وينظر تهذيب الكمال ١٠٨/١٠.

(٥) في ي: «عن». وينظر تهذيب الكمال ٢٩١/٢٩.

(٦) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٦٧)، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٦٥)، وأبو داود =

شيء. وليس في هذا الباب ما لا مَطْعَنَ فيه من جهة الإسناد غير حديث الزهري، التمهيد
عن محمود بن الربيع، عن عبادة. وهو مُحْتَمَلٌ للتأويل. وأما حديث محمد بن
أبي عائشة، فإنما فيه: «إلا أن يقرأ أحدكم ب: «أم القرآن» في نفسه». ومعلوم أن
القراءة في النفس ما لم يُحَرِّكْ بها اللسان، فليست بقراءة، وإنما هي حديث
النفس بالذکر، وحديث النفس مُتَجَاوِزٌ عنه؛ لأنه ليس بعمل يُؤَاخَذُ عليه فيما
نهي أن يعمله، أو يؤدّي عنه فَرْضًا فيما أمر بعمله.

وقال إسماعيل بن إسحاق القاضي: إن كانت قراءة الإمام بغير «أم القرآن»
قراءة لمن خلفه، فينبغي أن تكون «أم القرآن» كذلك، وإن كانت لا تكون قراءة
لمن خلفه، فقد نقص من خلف الإمام عما سُئِلَ من القراءة للمُصَلِّين، وحُرِّمَ من
ثواب القراءة بغير «أم الكتاب» ما لا يعلم مَبْلَغُهُ إلا الله عز وجل. قال: والذي
يُصَلِّي خلف الإمام مُحْكُمُهُ في القراءة مُحْكُمٌ من قرأ، «إلا أن» الله عز وجل قد
أشرك بين القارئ وبين المُسْتَمِعِ المُنْصِتِ، فهما شَرِيكَانِ في الأجر، وكذلك
الذي يَخْطُبُ يوم الجمعة والمُسْتَمِعُ لخطبته. قال: وكذلك جاء عن عثمان.

وقال آخرون؛ منهم سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن أبي ليلى، وأبو حنيفة
وأصحابه، والحسن بن حي: لا يقرأ مع الإمام، لا فيما أسر ولا فيما جهر. وهو
قول جابر بن عبد الله^(٢)، وجماعة من التابعين بالعراق. وروى ذلك أيضًا عن

= (٨٢٤)، والنسائي (٩١٩) من طريق زيد بن واقد به.

(١ - ١) في م: «لأن».

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١.

التمهيد

زيد بن ثابت^(١)، وعلي^(٢)، وسعيد^(٣)، وهؤلاء ثبت ذلك عنهم من جهة الإسناد. واختج من ذهب هذا المذهب بأن قال: قول رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ^(٤)». ب: «فاتحة الكتاب». خاص واقع^(٥) على من صلى وحده، أو كان إماماً، فأما من صلى وراء إمام، فإن قراءة الإمام له قراءة. واستدلوا على صحة قولهم بأن الجمهور قد أجمعوا على أن الإمام إذا لم يقرأ^(٦) «وقرأ» من خلفه، لم تنفعهم قراءتهم، فدل على أن قراءة الإمام قراءة^(٧) «لمن خلفه»^(٨) ورووا عن عمر بن الخطاب أنه لم يقرأ في صلاة صلاًها فأعاد بهم الصلاة^(٩).

حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد وابن السرح، قالاً^(١٠): حدثنا سفيان، عن^(١١) الزهري، عن محمود بن الربييع، عن عبادة بن الصامت،^(١٢) يبلغ به^(١٣)

القبس

(١) سيأتي تخريجه ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٣٦٠.

(٣) بعده في م: «فيها».

(٤) في م: «وواقع».

(٥ - ٥) سقط من: م.

(٦ - ٦) في م: «لهم».

(٧) تقدم تخريجه ص ٢٩٢.

(٨ - ٨) في م: «أنه سمع».

النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ ب: «فاتحة الكتاب» فصاعداً». التمهيد
قال سفيان: لمن يُصلي وحده^(١).

واحتجوا بحديث جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من كان له إمام
فقراءة الإمام له قراءة». وهذا حديث رواه جابر الجعفي، عن أبي الزبير، عن
جابر، عن النبي ﷺ^(٢). وجابر الجعفي ضعيف الحديث، مذموم
المذهب، لا يُحتج بمثله^(٣) وإن كان حافظاً^(٤).

وقد روى هذا الحديث أبو حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة،
عن عبد الله بن شداد بن الهادي، عن جابر بن عبد الله، عن النبي
ﷺ^(٥). ولم يسنده غير أبي حنيفة وهو سيئ الحفظ عند أهل
الحديث، وقد خالفه الحفاظ فيه؛ سفيان الثوري^(٦)، وشعبة^(٧)، وابن

(١) أبو داود (٨٢٢). وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٦٦)، وفي جزء القراءة خلف الإمام
(٢٩٩) عن قتيبة به.

(٢) أخرجه عبد بن حميد (١٠٤٨)، وابن ماجه (٨٥٠)، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/١،
وابن عدي ٥٤٢/٢، ٢١٠٧/٦، والدارقطني ٣٣١/١، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام
(٣٤٣ - ٣٤٥، ٣٩٥) من طريق جابر به.

(٣ - ٣) سقط من: م.

(٤) مسند أبي حنيفة ٣٢/١ - ومن طريقه محمد بن الحسن في كتاب الآثار (٨٦)، وفي الموطأ له
(١١٧)، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/١، وابن عدي ٢٤٧٧/٧، والدارقطني ٣٢٣/١ (١)،
٣٢٤، ٣٢٥ (٢)، والبيهقي ١٥٩/٢، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٨).
(٥) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/١، والبيهقي ١٦٠/٢، وفي جزء القراءة خلف الإمام
(٣٣٦، ٣٣٧) من طريق الثوري به.

(٦) أخرجه ابن عدي ٢٤٧٧/٧، والبيهقي ١٦٠/٢، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٣٣٦، ٣٣٧) =

عينه^(١)، وجريز^(٢)، فرووه عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد مؤسلاً. و^(٣)الصحيح فيه الإرسال، وليس ممّا يُحتج به.

وقد رَوَاهُ الليث بن سعد، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن أبي الوليد، عن جابر بن عبد الله^(٤)، فأدخل بين عبد الله بن شداد وبين جابر أبا الوليد هذا، وهو مجهول لا يُعرف، وحديثه هذا لا يصح.

فإن قيل: قد روى يحيى بن سلام، عن مالك بن أنس، عن وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ أنه قال: «كل ركعة لا يقرأ فيها ب: «أم القرآن» فلا تُصلى، إلا وراء الإمام»^(٥).

قال أبو عمر: لم يَزِدْ هذا الحديث أحدٌ من رُوَاةِ «الموطأ» مرفوعاً، وإنما هو في «الموطأ»^(٦) موقوفٌ على جابر من قوله، وانفرد يحيى بن سلام برفعه عن مالك، ولم يتابع على ذلك. والصحيح فيه أنه من قول جابر، ولسنا ندكرُ الخلاف في هذه المسألة بين الصحابة ومن بعدهم، ولكن الحجة عند التنازع الكتاب والسنة لا ما سواهما.

= من طريق شعبة به.

(١) أخرجه ابن عدى ٢٤٧٧/٧ من طريق ابن عينة به.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٦/١، وابن عدى ٢٤٧٧/٧ من طريق جرير به.

(٣) بعده في م: «هو».

(٤) أخرجه الدارقطني ٣٢٥/١، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٤١).

(٥) تقدم تخريجه ص ٢٧٩.

(٦) الموطأ (١٨٥).

التمهيد

واحتج أيضًا من ذهب مذهب الكوفيين في هذا الباب بما حدثناه أحمد بن فتح بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن زكريا النيسابوري، قال: حدثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزاز، قال: حدثنا محمد بن بشار وعمرو ابن علي، قالا: حدثنا أبو أحمد، قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: كانوا يقرءون خلف النبي ﷺ، فقال: «خَلَطْتُمْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ»^(١).

قال أبو عمر: هذا يحتمل أن يكون هذا في صلاة الجهر، وهو الظاهر؛ لأنهم لا يخلطون إلا برفع أصواتهم، فلا حجة فيه للكوفيين، وكذلك من قال: إنما نهاهم عما عدا «فاتحة الكتاب». بعيد قوله، وغير ظاهر معناه في هذا الحديث.

واحتج أيضًا من ذهب مذهب الكوفيين في ترك القراءة خلف الإمام بما رواه وكيع، عن علي بن صالح، عن ابن^(٢) الأصبهاني، عن المختار بن عبد الله بن أبي ليلى،^(٣) عن أبيه^(٤)، عن علي قال: من قرأ خلف الإمام فقد

القبس

(١) سقط من النسخ. والمثبت من مصادر التخريج.

(٢) البزار (٤٨٨ - كشف). وأخرجه أحمد ٣٣٤/٧ (٤٣٠٩)، وأبو يعلى (٥٠٠٦)، والطحاوي في شرح المعاني ٢١٧/١، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٦٨) من طريق أبي أحمد الزبيرى به، وأخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٢٥٤)، والبزار (٤٨٨ - كشف)، وأبو يعلى (٥٣٩٧)، والدارقطني ٣٤٠/١، ٣٤١، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٣٦٥، ٣٦٩، ٤٤٩) من طريق يونس به.

(٣) سقط من النسخ. والمثبت من مصادر التخريج. وينظر تهذيب الكمال ٢٤٢/١٧.

(٤ - ٤) سقط من: ي.

التمهيد أخطأ الفِطْرَةَ^(١) .

قال أبو عمر : هذا الخبر لو صحَّ كان معناه : مَنْ قرأ مع الإمام فيما جَهَرَ فيه بالقراءة فقد أخطأ الفِطْرَةَ ؛ لأنَّه حينئذٍ خالف الكتاب والسنة ، فكيف وهو خبرٌ غيرٌ صحيح ؛ لأنَّ المختارَ وأباه مجهولان ، وقد عارضَ هذا الخبرَ عن عليٍّ ما هو أثبتُّ منه ، وهو خبرُ الزهرى ، عن عبد^(٢) الله بن أبي رافع ، عن عليٍّ . وقد ذكرناه في هذا الباب^(٣) .

واحتجُّوا أيضًا بما رَوَاهُ عبدُ الرزاق^(٤) وغيره ، عن داودَ بن قيسٍ قال : أخبرني عمرُ بنُ محمدٍ بنِ زيدٍ بنِ عبدِ الله بنِ عمرٍ قال : حدَّثني موسى بنُ سعيدٍ ابنِ زيدٍ بنِ ثابتٍ ، أنَّ زيدا بنَ ثابتٍ قال : مَنْ قرأ مع الإمام فلا صلاةَ له . وهذا يحتملُ أن يكونَ مَنْ قرأ مع الإمام فيما جَهَرَ فيه بالقراءة ، على أنَّهم قد أجمعوا أنَّه مَنْ قرأ مع الإمام على أَىِّ حالٍ كانَ فلا إعادةَ عليه ، فدلَّ ذلك على فسادِ^(٥) حديثِ زيدا هذا .

ورَوَى الثوري ، عن أبي الزناد ، عن زيد بن ثابت وابن عمر ، أنَّهما كانا لا

(١) أخرجه الدارقطني ١/ ٣٣١ ، ٣٣٢ ، والبيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٤١٧) من طريق وكيع به ، وعلقه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٣٨) عن علي بن صالح به .

(٢) في ي : « عبيد » .

(٣) تقدم ص ٣٤٢ .

(٤) عبد الرزاق (٢٨٠٢) . وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٦/١ من طريق عمر بن محمد ، عن موسى بن سعد به . وينظر البيهقي في جزء القراءة خلف الإمام (٤٤٨) .

(٥) بعده في م : « ظاهر » .

يقرأ أن خلف الإمام^(١) . وهذا حديثٌ مُنْقَطِعٌ . ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ^(٢) فيما جَهَرَ فيه التمهيد دونَ ما أَسَرَّ . وقد ذَكَرْنَا ذلكَ عن ابنِ عمرَ أيضًا ، مِنْ أَصَحِّ الطُّرُقِ عنه^(٣) .
والحمدُ لله .

وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّهُ قَالَ : وَدِدْتُ أَنْ أَلْقَى الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ
الإمامِ فِي فِيهِ حَجَرٌ^(٤) . فَمُنْقَطِعٌ لَا يَصِيحُ ، وَلَا نَقْلُهُ ثِقَةٌ . وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا رُوِيَ
عَنْ عَلِيٍّ فِي هَذَا الْبَابِ فَمُنْقَطِعٌ لَا يَثْبُتُ وَلَا يَتَّصِلُ ، وَلَيْسَ عَنْهُ فِيهِ حَدِيثٌ مُتَّصِلٌ
غَيْرُ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَهُوَ مَجْهُولٌ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ أَخُو عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، وَلَا يَصِيحُ حَدِيثُهُ ، وَلَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ صَاحِبًا صَحَّ عَنْهُ
بِلا اخْتِلَافٍ أَنَّهُ قَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْكُوفِيُّونَ ، إِلَّا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَحْدَهُ . وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٥) عَنْ دَاوُدَ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ عُبَيْدِ^(٦) اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ قَالَ :
سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ : أَتَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ فِي الظَّهِيرِ وَالْعَصْرِ ؟ قَالَ : لَا .
وَأَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ عُلُقَمَةَ وَالْأَسَدِ أَنَّهُمَا قَالَا : وَدِدْنَا أَنْ أَلْقَى الَّذِي يَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٨١٥) عن الثوري ، عن ابن ذكوان ، عن زيد وابن عمر .

(٢) بعده في م : « أراد » .

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٤٣ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٦/١ .

(٥) عبد الرزاق (٢٨١٩) .

(٦) في النسخ : « عبد » . والمثبت من مصدر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ١٦٣/١٩ .

مُلِيَ قُوَّةُ تَرَاتِبًا^(١) . فهو صحيحٌ عنهما ، لِكُنْه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا أَرَادَا فِي الْجَهْرِ دُونَ السِّرِّ ، فَإِنْ صَحَّ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا أَرَادَا السِّرَّ وَالْجَهْرَ فَقَدْ خَالَفَهُمَا فِي ذَلِكَ مَنْ هُوَ فَوْقَهُمَا وَمِثْلُهُمَا ، وَعِنْدَ الْاِخْتِلَافِ يَجِبُ الرُّدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ . وَقَدْ بَيَّنَّا وَأَوْضَحْنَا مَا صَحَّ مِنَ السَّنَةِ وَمَا وَرَدَ بِهِ الْكِتَابُ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

وَاجْتَنَعَ أَيْضًا مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِي هَذَا الْبَابِ بِحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ : «أَيُّكُمْ قَرَأَ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ؟ » فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ : أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : «قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ بَعْضَكُمْ خَالَجَنِيهَا» . رَوَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ^(٢) .

قَالُوا : فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، أَنَّ الْقِرَاءَةَ خَلْفَ الْإِمَامِ فِيمَا يُسَبَّرُ بِهِ تُكْرَهُ وَلَا تَجُوزُ . وَمَعْنَى قَوْلِهِ : «خَالَجَنِيهَا» . أَيْ : نَازَعْنِيهَا ، وَالْمُخَالَجَةُ هُنَا عِنْدَهُمْ كَالْمُنَازَعَةِ ، فَحَدِيثُ عِمْرَانَ هَذَا كَحَدِيثِ ابْنِ أَكْبِيْمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَلَا تَكُونُ الْمُنَازَعَةُ إِلَّا فِيمَا جَهَرَ فِيهِ الْمَأْمُومُ وَرَاءَ الْإِمَامِ ، وَيَذَلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَهُوَ رَاوَى الْحَدِيثَ فِي ذَلِكَ : أَقْرَأَ بِهَا فِي نَفْسِكَ يَا فَارِسِيُّ^(٣) . قَالَ فِي حَدِيثِ الْعَلَاءِ .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٨٠٧ - ٢٨٠٩) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٧٦/١ ، ٣٧٧ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٧٩٩) ، والطبراني ٢١٠/١٨ ، ٢١١ (٥١٩) من طريق معمر به .

(٣) تقدم في الموطأ (١٨٦) .

قال أبو عمر: ليس في هذا الحديث دليل على كراهية ذلك؛ لأنه لو كرهه لنهى عنه، وإنما كرهه رفع صوت الرجل ب: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. في صلاة سُتِّهَا الإِشْرَارُ بالقراءة.

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن بكر بن عبد الرزاق، قال: حدثنا سليمان بن الأشعث، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي ومحمد بن كثير العبدي، قالوا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن زُرارة بن أوفى، عن عمران بن حصين، أن رسول الله ﷺ صلى الظهر، فجاء رجل فقرأ خلفه ب: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾. ^(١) فلما فرغ. قال: «أَيْكُمْ قرأ؟». قالوا: رجل. قال: «قد عرفت أن بعضكم خالجيها». قال أبو الوليد في حديثه: قال شعبة: قلت لقتادة: أليس يقول سعد: أنصت للقرآن؟ قال: ذلك إذا جهر به. وقال ابن كثير في حديثه: قال شعبة: قلت لقتادة: كأنه كرهه؟ قال: لو كرهه نهى عنه ^(٢).

قال أبو عمر: في قول رسول الله ﷺ في حديث ابن شهاب، عن ابن أكيمة، عن أبي هريرة: «ما لي أنأزع القرآن». دليل على أن القراءة خلف الإمام إذا أسر الإمام في صلاته بالقراءة جائزة؛ لأن المنازعة في القرآن إنما تكون مع

(١ - ١) سقط من: م.

(٢) أبو داود (٨٢٨) - ومن طريقه البيهقي ١٦٢/٢، وفي جزء القراءة خلف الإمام (٣٦٣) - وأخرجه البخاري في جزء القراءة خلف الإمام (٩٢)، والطبراني ٢١١/١٨ (٥٢٠) من طريق أبي الوليد الطيالسي به، وأخرجه الطيالسي (٨٩١)، وأحمد ٤٩/٣٣ (١٩٨١٥)، ومسلم (٤٨/٣٩٨) والنسائي (٩١٦) من طريق شعبة به.

الجهر لا مع السر. وقد اختلف العلماء في حكم القراءة خلف الإمام فيما يُسر فيه^(١) بالقراءة؛ فكَرَّهَهَا الْكُوفِيُّونَ. وإلى ذلك ذهب الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه، والحسن بن حنبل، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة. وهو قول إبراهيم النخعي^(٢) وغيره من الكوفيين، وحجَّتهم ما ذكرنا. وقال سائر فقهاء الحجاز والعراق والشام؛ منهم مالك، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، والطبري، وغيرهم: يقرأ مع الإمام في كل ما يُسر فيه، وحجَّتهم ما قدَّمنا ذكره في هذا الباب.

ثم اختلف هؤلاء في وجوب القراءة هلها إذا أسر الإمام، فذهب أكثر أصحاب مالك إلى أنَّ القراءة عندهم خلف الإمام فيما أسر به الإمام سنة، ولا شيء على من تركها، إلا أنه قد أساء. وكذلك قال أبو جعفر الطبري، قال: القراءة فيما أسر فيه الإمام سنة مؤكدة، ولا تفسد صلاة من تركها، وقد أساء. ذكر ابن خويزمنداد^(٣) أنَّ القراءة عند أصحاب مالك خلف الإمام فيما أسر فيه بالقراءة مستحبة غير واجبة. وكذلك قال الأبهري، وإليه أشار إسماعيل بن إسحاق.

وذكر إسماعيل قال: حدَّثنا إبراهيم بن حمزة، قال: حدَّثنا عبد العزيز بن محمد، عن أسامة بن زيد قال: سألت القاسم بن محمد عن القراءة خلف الإمام

(١) بعده في م: «الإمام».

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٨١٧)، وابن أبي شيبة ٣٧٧/١.

(٣) في ي: «خويزمندا».

فيمالم يَجْهَرُ فيه ، فقال : إِنْ قرَأْتَ فَلَكَ فِي رِجَالِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُسْوَةٌ ،
وَلَنْ لَمْ تَقْرَأْ ، فَلَكَ فِي رِجَالِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أُسْوَةٌ .

قال : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ يَحْيَى
ابْنِ سَعِيدٍ قَالَ : سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ : إِنِّي أُحِبُّ أَنْ أَشْغَلَ نَفْسِي
بِالْقِرَاءَةِ فِيمَا لَا يَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ ، وَالثَّالِثَةِ مِنَ
الْمَغْرِبِ ، وَالْأُخْرَيَيْنِ مِنَ الْعَتَمَةِ .

وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وأبو ثور ، وأحمد ، وإسحاق ، وداود : الْقِرَاءَةُ
فِيمَا أَسْرَ فِيهِ الْإِمَامُ وَاجِبَةٌ ، وَلَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْهَا بِفَاتِحَةِ
الْكِتَابِ ، أَقْلُ شَيْءٍ إِذَا أَسْرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ ؛ لِأَنَّ الْإِنْصَاتَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْجَهْرِ
بِالْقِرَاءَةِ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] . وَلِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ : « مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ » . وَقَدْ ارْتَفَعَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي صَلَاةِ السَّرِّ ،
فَوَجِبَ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ أَنْ يَقْرَأَ لِنَفْسِهِ فِي صَلَاتِهِ . وَلَا يَنْبُتُ عِنْدَ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ عَنْ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ وَلَا تُجْزِئُهُ ، كَمَا لَا يَنْبُتُ وَلَا
يُجْزِئُ عَنْهُمْ إِخْرَائِهِ وَرُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ عَنْ إِحْرَامِ الْمَأْمُومِ وَرُكُوعِهِ
وَسُجُودِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْبَابِ الْحُجَّةُ لَهُمْ ، فَأَعْنَى عَنْ إِعَادَتِهَا
هَلْهَنَا .

قال أبو عمر : للشافعي في القراءة خلف الإمام ثلاثة أقوال ؛ أحدها ، أن
يقْرَأَ مع الإمام فيما أَسْرَ وفيما جَهَرَ . والثاني ، يَقْرَأُ معه فيما جَهَرَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ ،

ما جاء فى التأمين خلف الإمام

١٩٢- وحديثى يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن ، أنهما أخبراه عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أَمَّنَ الإمام فأمَّنوا ، فإنه من وافق تأمينه تأمين رسول الله ﷺ »

التمهيد ويتبع سكتات الإمام قبل وبعد . والثالث ، لا يقرأ معه فيما جهز ، ويقرأ معه فيما أسر . وذكر ابن خواز مئذاد^(١) قولاً رابعاً مثل قول أبى حنيفة ؛ لا يقرأ مع الإمام فيما أسر ولا فيما جهز . وهذا القول الرابع عند أصحابه غير مشهور ، وأصحابه اليوم لا يذكرون فى المسألة إلا قولين ؛ أحدهما ، لا بُدَّ للمأموم من قراءة أم القرآن على كل حال ، فيما أسر وفيما جهز . والثانى ، يقرأ معه فيما أسر ، ولا يقرأ معه فيما جهز . وهذا هو القول عندنا ، وبالله التوفيق .

مالك ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة بن عبد الرحمن ، أنهما أخبراه عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا أَمَّنَ الإمام فأمَّنوا ؛ فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غير له ما تقدم من ذنبه » . قال

باب التأمين

القبس

قوله : « إذا أَمَّنَ الإمام » الحديث . قيل : معنى قوله : « إذا أَمَّنَ » . إذا بلغ موضع التأمين ؛ كقولهم : أحرم . إذا بلغ موضع الحرم^(٢) ، وأنجد . إذا بلغ موضع العلو ، وذلك كقوله : « إذا قال الإمام : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ .

(١) فى ي : « خواز مئذاد » .

(٢) فى ج : « الحرم » .

الملائكة ، غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ » . قال ابنُ شهابٍ : وكان رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : « آمين » .

ابنُ شهابٍ : وكان رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : « آمين » ^(١) .

التمهيد

لا خلافَ بينَ الرواةِ لـ « الموطأ » في إسنادهِ هذا الحديثِ ومتنه فيما علمتُ ، وكلُّهم يجعلُ قولَه : وكان رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : « آمين » . من كلامِ ابنِ شهابٍ . وقد رواه حفصُ بنُ عمرَ العدنِيُّ ^(٢) عن مالكٍ ، عن الزهريِّ ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ ، عن أبي هريرةَ قال : كان رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : « آمين » ^(٣) . ولم يُتابعِ حفصٌ على هذا اللفظِ بهذا الإسنادِ .

فقولُوا : آمين » . ليجتمعَ ^(٤) الحديثانِ ، وعليه أثبتتُ روايةَ المصرَّيينِ عن مالكٍ رضى اللهُ عنه أن الإمامَ لا يؤمِّنُ ، وعلى روايةَ المدنيِّينِ : يؤمِّنُ الإمامُ سرًّا ، وعندَ الشافعيِّ أنه يؤمِّنُ جهراً . وقال ابنُ شهابٍ : وكان رسولُ اللهِ ﷺ يقولُ : « آمين » . وفي « البخاريِّ » : ويقولُها الناسُ حتى إن للمسجدِ للَجَّةَ ^(٥) . وكنتُ بجامعِ الخليفةِ إذا ^(٦)

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٥) ، ورواية أبي مصعب (٢٥٢) . وأخرجه أحمد ١٦/١٦ (٩٩٢١) ، والبخاري (٧٨٠) ، ومسلم (٧٢/٤١٠) ، وأبو داود (٩٣٦) ، والترمذي (٢٥٠) ، والنسائي (٩٢٧) من طريق مالك به .

(٢) في م : « المدني » . وينظر تهذيب الكمال ٤٢/٧ .

(٣) أخرجه الدارقطني في العلل ٩٠/٨ من طريق حفص بن عمر به .

(٤) في ج : « لتجمع » .

(٥) اللَجَّةُ : الجلبة ، وألج القوم ، إذا صاحوا . الهامزة ٢٣٤/٤ .

(٦) في م : « إذ » .

التمهيد

وروى إسحاق بن سليمان، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. فقولوا: آمين. فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة، غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه»^(١). ولم يُتابع على هذا اللفظ أيضًا في هذا الإسناد، وإنما هذا لفظ حديث سمي، وسيأتي في باب إن شاء الله^(٢). ورواه القُدامي^(٣)، عن مالك، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، ولم يذكر أبو سلمة. ورواه جويرية^(٤)، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولم يذكر سعيدًا^(٥). والصواب ما في «الموطأ» عن سعيد وأبي سلمة جميعًا، عن أبي هريرة.

القبس

قال الإمام يوم الجمعة: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. يجهز الناس بآمين، حتى تقول^(٦): انقُضْ المسجد. والصحيح عندي، أنه يُسرُّ بها الإمام، وبذلك يجتمع الحديثان. وقوله: «وقالت الملائكة: آمين»^(٧). يحتمل أن يريد به الحاضرين للصلاة المشاهدين لها، إلا أنه قال في الحديث: «وقالت الملائكة في السماء: آمين».

(١) ذكره الدارقطني في العلل ٨/٨٤.

(٢) سيأتي في الموطأ (١٩٣).

(٣) في م: «الغداني». وينظر الكامل ٤/١٥٦٩، ولسان الميزان ٣/٣٣٤.

(٤) في م: «جويرة». وينظر تهذيب الكمال ٥/١٧٢.

(٥) في ج، م: «نقول».

(٦) بعده في ج، م: «كان».

وفي هذا الحديث من الفقه قراءة « أم القرآن » في الصلاة ، ومعناه عندنا في كل ركعة ؛ لدلائل سند كثرها في باب العلاء بن عبد الرحمن ، من كتابنا هذا ، عند قوله ﷺ : « كل صلاة لا يقرأ فيها بـ : « أم القرآن » فهي خداج »^(١) . إن شاء الله ، وإنما قلنا : إن فيه دليلاً على قراءة « فاتحة الكتاب » . لقوله ﷺ : « إذا أتم الإمام فأمّنوا » . ومعلوم أن التأمّن هو قول الإنسان : آمين . عند دُعائه ، أو دعاء غيره إذا سمعه . ومعنى « آمين » عند العلماء : اللهم استجب لنا دعاءنا . وهو

ووجه الجمع بينهما ، أن الملائكة الحاضرين تقولها ، ويقولها من فوقهم حتى ينتهي^(٢) إلى ملائكة السماء ؛ فإنهم صافون بعضهم فوق بعض درجات إلى العرش ، على ما ورد في الأثر .

وفي معنى موافقة تأمين الخلق تأمين الملائكة خمسة أقوال ؛ الأول : الموافقة في الابتداء ؛ وهي النية والإخلاص ، فلا قبول إلا بهما . الثاني : الموافقة في الفائدة ، وهي الإجابة ، المعنى : من استجيب له كما يستجاب للملائكة غير له ما تقدم من ذنبه . الثالث : من وافقه في الوقت حتى يتواردوا عليه جميعاً فتعّم الناس البركة الكائنة من الاشتراك مع الملائكة . الرابع : الموافقة في الكيفية ، وهو بأن يدعو لنفسه وللمسلمين كما تفعل الملائكة ؛ لأنها تدعو لجميع الأمة ، كما أخبر الله تعالى عنهم في قوله : ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الشورى : ٥] . الخامس : أن يدعو في طاعة ولا يمتزجها بدنيا ، فإنها أقرب إلى الإجابة .

(١) تقدم في الموطأ (١٨٦) .

(٢) في ص ٤ : « عن » .

(٣) في ج ، م : « تنتهي » .

خارج على^(٣) قول القارئ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ. إلى قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. فهذا هو الدعاء الذي يقف عليه التأمين، ألا ترى إلى قوله ﷺ في حديث سمى، عن أبي صالح، عن أبي هريرة: «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾. فقولوا: آمين». فكان القارئ يقول: اللهم اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ؛ صراط الذين أَنْعَمْتَ عليهم، غير المغضوب عليهم ولا الضالين، اللهم آمين. وهذا يبين واضح، يُغنى عن الإكثار فيه. وقد أجمع العلماء على أن لا تأمين في شيء من قراءة الصلاة إلا عند خاتمة «فاتحة الكتاب»، ولم يختلفوا في معنى ما ذكرنا فنحتاج فيه إلى القول، ولما كان قول الله عز وجل: ﴿إِذَا تَوَدَّى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. دليلاً على أنه لا بد من الأذان يوم الجمعة، وإن كان ذلك خبراً، فكذلك قوله ﷺ: «إذا أمّن الإمام». يعنى عند قوله: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾. «فأمنوا». دليل على أنه لا بد من قراءة فاتحة الكتاب في كل صلاة. وفي هذا مع قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ» ب: «فاتحة الكتاب». دليل على فساد قول من قال: إن الصلاة تجزئ بغيرها. وسند كثر الاختلاف في هذه المسألة، ونأتى بالحجة لاختيارنا من ذلك في كتابنا هذا، عند ذكر حديث العلاء بن عبد الرحمن إن شاء الله.

وقد قيل: إن معنى «آمين»: أشهد لله. وقيل: بل معناها: كذلك فعل الله.

وفى « آمين » لغتان ؛ المد والقصر ، مثل : أَوْهُ وآوَهُ . قال الشاعر ، فمد^(١) :
 التمهيد

* ويرحمُ الله عبداً قال آمينا *

وقال آخر^(٢) ، فقصر :

تَبَاعَدَ مِنِّي فُطْحُلٌ^(٣) إِذْ دَعَوْتُهُ^(٤) آمِينَ فزاد الله ما بيننا بُعدا
 وفى هذا الحديث أيضا أن الإمام يقول : آمين . لقول رسول الله ﷺ : « إذا
 أَمَّنَ الإمامُ فَأَمَّنُوا » . ومعلوم أن تأمين المأموم قوله : آمين . فكذلك يجب أن
 يكون قول الإمام سواء^(٥) ؛ لأن رسول الله ﷺ قد سوى بينهما فى اللفظ ، ولم
 يقل : إذا دعا الإمام فأمنوا . وهذا موضع اختلف فيه العلماء ؛ فروى ابن القاسم
 عن مالك ، أن الإمام لا يقول : آمين . وإنما يقول ذلك من خلفه دونه . وهو قول
 ابن القاسم والمصريين من أصحاب مالك ، وحجتهم ظاهر حديث سمى ، عن
 أبى صالح ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قال الإمام : ﴿ غَيْرِ
 الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَالِّينَ ﴾ . فقولوا : آمين » . وسيأتى القول فى حديث

(١) سقط من : م ، وفى ص ٤ : « فسد » . والمثبت يقتضيه السياق .

والبيت فى إصلاح المنطق لابن السكيت ص ١٧٩ ، واللسان (أ م ن) منسوباً فيهما إلى عمر بن
 أبى ربيعة وليس فى ديوانه .

(٢) سقط من : ص ٤ .

والبيت فى اللسان (أ م ن) غير منسوب ، وفى التاج (فطحل) منسوباً إلى جبير بن الأصبط .

(٣) فى م : « فطحل » . وفطحل : بضم أوله وثالثه ، وسكون ثانيه : اسم رجل .

(٤ - ٤) فى ص ٤ : « إن سألته » .

(٥) فى ص ٤ : « سرا » .

سُمِّيَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَمِثْلُ حَدِيثِ سُمِّيَ حَدِيثُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ^(٢) ، قَالُوا : فَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ يَقْتَصِرُ عَلَى قِرَاءَةِ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . وَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الْمَأْمُومُ يُؤْمِنُ ، قَالُوا : وَكَمَا يَجُوزُ أَنْ يَسْمَى التَّأْمِينُ دَعَاءً فِي اللُّغَةِ ، فَكَذَلِكَ يَسْمَى الدَّعَاءُ تَأْمِينًا . وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا ﴾ [يونس : ٨٩] . لِمُوسَى وَهَارُونَ ، ^(٣) وَلَا يَخْتَلِفُ الْمَفْسُورُونَ أَنَّ مُوسَى كَانَ يَدْعُو ، وَهَارُونَ يُؤْمِنُ ، فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ .

^(٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا قَاسِمُ الْخَشْنِيِّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْثَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الرَّازِيُّ ^(٥) ، عَنْ الرِّبِّيعِ بْنِ أَنَسٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي الْعَالِيَةِ : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ . قَالَ : إِنَّمَا دَعَا مُوسَى وَأَمَّنْ هَارُونَ ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : مَا قَالُوهُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ فَلَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ ، فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ اللُّغَاتِ أَنَّ الدَّعَاءَ يُسَمَّى تَأْمِينًا ، وَلَوْ صَحَّ لَهُمْ مَا ادَّعَوْهُ وَسَلِّمَ مَا تَأَوَّلُوهُ ، لَمْ يَكُنْ

(١) سِيَأْتِي ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّيَالَسِيُّ (٥١٩) ، وَمُسْلِمٌ (٤٠٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٧٢) .

(٣ - ٣) فِي ص ٤ : « قَالَ » .

(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : م .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي تَفْسِيرِهِ ١٩٨٠ / ٦ ، وَابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٢٧١ / ١٢ ،

٢٧٢ ، وَالْحَاكِمُ فِي مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ ٩١ / ١ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ بِهِ .

(٥) فِي ص ٤ : « الرُّوْيَانِي » . وَالْمَثْبُوتُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٩٢ / ٣٣ .

فيه إلا أن التأمين يُسمى دعاءً ، وأما أن الدعاء يقال له : تأمينٌ . فلا ، وإنما قال الله عز وجل : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ . ولم يقل : قد أُجيب تأمينكما . فمن قال : إنَّ الدعاء تأمينٌ . فمُغفَلٌ لا رويَّةَ له ، على أن قوله عز وجل : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ . إنما قيل لأن الدعوة كانت لهما ، وكان نفعها عائداً عليهما بالانتقام من أعدائهما ؛ فلذلك قيل : ﴿ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ . ولم يقل : دعوتكما . ولو كان التأمين دعاءً لقال : قد أُجيبَتْ دعوتكما . وجائز أن يُسمى المؤمن داعياً ؛ لأن المعنى فى آمين : اللهم استجب لنا . على ما قدّمنا ذكره ، وهذا دعاءٌ ، وغير جائز أن يُسمى الدعاء تأميناً ، والله أعلم .

ومعلوم أن قوله ﷺ : « إذا أمّن الإمام فأمنوا » . لم يُرد به : فادعوا بمثل دعاء الإمام : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ إلى آخر السورة . وهذا ما لا يُختلف فيه ، وإنما أراد من المأموم قول : آمين . لا غير ، وهذا إجماع من العلماء ، فكذلك أراد من الإمام قول : آمين . لا الدعاء بالتلاوة ؛ لأنه قد سوى بينهما فى لفظه ﷺ بقوله : « إذا أمّن الإمام فأمنوا » . فالتأمين من الإمام كهو من المأموم سواء ، وهو قول : آمين . هذا ما يوجبُه ظاهر الحديث ، فكيف وقد ثبت عن النبى ﷺ أنه كان يقول : « آمين » . إذا فرغ من قراءة « فاتحة الكتاب » ، وهذا نصٌ يرفع الإشكالَ ويقطع الخلافَ ، وهو قول جمهور علماء المسلمين . وممن قال ذلك مالكٌ فى رواية المدائني عنه ؛ منهم عبد الملك بن الماجشون ، ومطرف ابن عبد الله ، وأبو المصعب الزهرى ، وعبد الله بن نافع ، وهو قولهم ؛ قالوا : يقول : آمين . الإمام ومن خلفه . وهو قول الشافعى وأبى حنيفة

وأصحابيهما ، والثوري ، والحسين بن حنبل ، وابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور ، وداود ، والطبري ، وجماعة أهل الأثر ؛ لصحته عن رسول الله ﷺ من حديث أبي هريرة ، ووائل بن حجر . وقال الكوفيون وبعض المدنيين : لا يجهز بها . وهو قول الطبري . وقال الشافعي وأصحابه ، وأبو ثور ، وأحمد ، وأهل الحديث : يجهز بها .

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا نصر بن علي ، قال : حدثنا صفوان بن عيسى ، عن بشر بن رافع ، عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة ، عن أبي هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا تلا : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قال : « آمين » . حتى يسمع من يليه من الصف الأول^(١) .

و^(٢) حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا الحسن بن علي الأشناني ، وحدثنا خلف بن القاسم وعلي بن إبراهيم^(٣) قالا : حدثنا الحسن بن رشيق ، قال : حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد ، ابن عمرو^(٤) المعدل ، قالا جميعاً : حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، ابن زريق^(٥) ،

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) أبو داود (٩٣٤) . وأخرجه ابن ماجه (٨٥٣) من طريق صفوان بن عيسى به .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في ص ٤ : « عمرو بن » . وينظر تهذيب الكمال ٢ / ٣٧٠ .

(٥) في ص ٤ : « زريق » ، وفي م : « زريق » . وينظر تهذيب الكمال ٢ / ٣٦٩ .

قال : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْأَشْعَرِيُّ ، قال : التمهيد
حَدَّثَنَا الزَّيْدِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيُّ ، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ
وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَغَ
مِنْ قِرَاءَةِ «أُمِّ الْقُرْآنِ» رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ : «آمِينَ» ^(١) .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو
دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، قال : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عن سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ ،
عن حُجْرِ بْنِ الْعَبَّاسِ الْحَضْرَمِيِّ ، عن وائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، قال : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
إِذَا قَرَأَ : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ . قال : «آمِينَ» . وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ ^(٢) .

^(٣) وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ ^(٤) ، وَوَكَيْعٌ ^(٥) ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ ^(٦) ، عن الثَّوْرِيِّ
بِإِسْنَادِهِ ، مِثْلَهُ سِوَاءً ^(٣) .

وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ ، عن عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، عن أَبِيهِ ، عن النَّبِيِّ

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٨٠٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ مُحَمَّدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥٧١) ،
وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١/٣٣٥ ، وَالْحَاكِمُ ١/٢٢٣ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ ٢/٥٨ ، مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بِهِ .
(٢) أَبُو دَاوُدَ (٩٣٢) . وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (١٢٨٣) ، وَطَبْرَانِيُّ ٢٢/٤٤ (١١١) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ
كَثِيرٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ ٣١/١٣٦ (١٨٨٤٢) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨) مِنْ طَرِيقِ سَفْيَانَ بِهِ .
(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٨) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٥٨٦) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ بِهِ .
(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٣١/١٣٦ (١٨٨٤٢) ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١/٣٣٣ ، ٣٣٤ مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ بِهِ .
(٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٨) ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ ١/٣٣٤ ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٥٨٦) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَهْدِيٍّ بِهِ .

ﷺ مثله^(١) .

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا موسى بن معاوية ، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن عاصم الأحول ، عن أبي عثمان ، أن بلالاً قال : يا رسول الله ، لا تسبقني بآمين^(٢) .

وذكره أبو داود^(٣) ، حدثنا إسحاق بن راهويه ، حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن عاصم ،^(٤) عن أبي عثمان ، عن بلالٍ مثله .

وذكر عبد الرزاق^(٥) ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : أكان ابن الزبير يقول : آمين . ومن خلفه حتى إن للمسجد للجنة ؟ قال : نعم .

^(٦) وذكر سنيد ، عن حجاج ، عن ابن جريج قال : قال لي عطاء : كنت أسمع الأئمة يقولون على إثر « أم القرآن » : آمين . هم أنفسهم ومن وراءهم حتى إن للمسجد ضجة . قال ابن جريج : قلت له : فكان عبد الله بن الزبير يؤمن على إثر « أم القرآن » ؟ قال : نعم ، ومن وراءه حتى إن للمسجد ضجة^(٦) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٦٣٣) ، وابن ماجه (٨٥٥) ، والنسائي (٩٣١) من طريق أبي إسحاق السبيعي به .

(٢) أخرجه ابن حزم ٣/٣٤٠ من طريق قاسم بن أصبغ به .

(٣) أبو داود (٩٣٧) .

(٤) - ٤) سقط من : ص ٤ .

(٥) عبد الرزاق (٢٦٤٠) .

(٦) - ٦) سقط من : م .

وكان أحمد بن حنبل يُغلظ على من كره الجهر بها ، وقال : قال النبي ﷺ : « ما حسدنا اليهود على شيء ما حسدونا على آمين »^(١) .

وأما قوله في هذا الحديث : « من وافق تأمينه تأمين الملائكة عُفِر له ما تقدم من ذنبه » . ففيه أقوال ؛ منها ، أنه يحتمل أن يكون أراد : فمن أخلص في قوله : آمين . بنية صادقة ، وقلب صاف ، ليس بساء ولا لاء ، فيوافق الملائكة الذين في السماء الذين يستغفرون لمن في الأرض ، ويدعون لهم بنيات صادقة ، ليس عن قلوب لاهية - عُفِر له إذا أخلص في دعائه . واحتجوا بقول رسول الله ﷺ : « إذا دعا أحدكم فليجتهد وليخلص ؛ فإن الله لا يقبل الدعاء من قلب لاه »^(٢) . وقال

وقوله : « عُفِر له ما تقدم من ذنبه » . فيه فائدة حسنة ، وهي أنه يُعْفَر له وإن لم يسأل المغفرة ؛ لأن الملائكة سألها له ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ . فأما وقوع المغفرة للذنوب ؛ فإنها تكون على الوجه الذي بيّناه في التفصيل^(٣) بين الصغائر والكبائر في كتاب « الوضوء » حسب ما تقدم^(٤) . وأما قوله : « سميع الله لمن حمده » . فيحتمل أن يكون خبراً عن فضل الله تعالى ، ويحتمل أن يكون دعاء إلى الله تعالى ، وإن جاء بلفظ الخبر ، وهو أظهر . وقول المأموم : « ربنا ولك الحمد » . جواب لهذا الدعاء ، وامتنالاً لمقتضاه ، تقول الملائكة كما يقوله المأموم حسب ما ورد في الخبر ، والموافقة كالموافقة المتقدمة .

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٩٨٨) ، وابن ماجه (٨٥٦) من حديث عائشة .

(٢) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩) من حديث أبي هريرة .

(٣) في م : « التفضيل » .

(٤) ينظر ما تقدم في ٩٠/٣ .

ﷺ: «اجتهدوا في الدعاء؛ فَمَنْ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ»^(١). فكأنه أراد بقوله
 ﷺ: «فَمَنْ وافق تأمينة تأمين الملائكة». الذين يخلصون في الدعاء، «غُفِرَ
 له». وهذا تأويلٌ عندي^(٢) فيه بُعد.

وقال آخرون: إنما أراد رسولُ الله ﷺ بقوله: «فَمَنْ وافق تأمينة تأمين
 الملائكة». الحثُّ على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الصلاة، فإن الملائكة
 تستغفر للمؤمنين في الأرض، فَمَنْ دعا في صلاته للمؤمنين غُفِرَ له؛ لأنه يكونُ
 دعاؤه حينئذٍ موافقاً لدعاء الملائكة المستغفرين لَمَنْ في الأرض من المؤمنين،
 وفي قوله: ﴿وَأَهْدِنَا﴾. دعاءٌ للداعي وأهل دينه إن شاء الله، والتأمينُ على
 ذلك، فلذلك نُدب إليه. والله أعلم.

وقال آخرون: إن الملائكة من الحَفَظَةِ الكاتبين، والملائكة المتعاقبين
 لشهود الصلاة مع المؤمنين - يؤمنون عند قول القارئ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.
 فَمَنْ فعل مثل فعلهم وأَمَّن، غُفِرَ له، يحضُّهم بذلك على التأمين، قال الله عزَّ
 وجلَّ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝ كِرَامًا كُنِينَ﴾ [الانفطار: ١٠، ١١]. وقال
 رسولُ الله ﷺ: «يتعاقبُ فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار، ويجتمعون
 في صلاة العصر وصلاة الفجر» الحديث^(٣).

(١) تقدم تخريجه ص ٢٤٠.

(٢) سقط من: م.

(٣) في م: «عند».

(٤) سيأتي في الموطأ (٤١٤).

فإن قيل : حديث مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : «إذا قال أحدكم : آمين . فقالت الملائكة في السماء : آمين . فوافقت إحداهما الأخرى ، غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه»^(١) . وهذا دليل على أنه لم يُرد الملائكة الحافظين ، ولا المتعاقبين ؛ لأنهم حاضرون معهم في الأرض لا في السماء . قيل له : لسنا نعرف موقف الملائكة منهم ، ولا نُكيّف ذلك ، وجائز أن يكونوا^(٢) فوقهم وعليهم وعلى رؤوسهم ، فإذا كان كذلك ، فكل ما غلاك فهو سماء ، وقد تُسمّى العرب المطر سماء ؛ لأنه ينزل من علي^(٣) ، وتُسمّى الريح أيضاً^(٤) سماء ؛ لأنه تولّد من مطر السماء ، وتُسمّى الشيء باسم^(٥) الشيء إذا كان مجاوراً له ، أو كان منه بسبب^(٦) . قال الشاعر^(٧) :

إذا نزل السماء بأرض قوم رعيّناه وإن كانوا غضابا
فسمّى الماء النازل من السماء والريح^(٨) المتولّد به^(٩) سماء ، فالله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ بقوله : «في السماء» . إن كان قاله ؛ فإن أخبار الآحاد لا

(١) سيأتي في الموطأ (١٩٤) .

(٢) في ص ٤ : «يكون» .

(٣) في م : «السماء» .

(٤) سقط من : م .

(٥ - ٥) في م : «ما قرب منه وجاوره» .

(٦) البيت لمعاوية بن مالك ، وهو في معجم الشعراء ص ٣١٠ ، واللسان (س م و) .

(٧) في م : «منه» .

١٩٣ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ .

التمهيد يُقَطَّعُ عَلَيْهَا ، وَكَذَلِكَ هُوَ الْعَالَمُ لَا شَرِيكَ ^(١) لَهُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ حَقِيقَةً : « فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . وَلَا يَدْفَعُ أَنْ يَكُونَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ ؛ فَقَدْ رَوَى ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ ، أَنَّهُ سَمِعَ عِكْرَمَةَ يَقُولُ : إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَفَّ أَهْلُ الْأَرْضِ ، صَفَّ أَهْلُ السَّمَاءِ ، فَإِذَا قَالَ أَهْلُ الْأَرْضِ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : آمِينَ . فَإِذَا وَافَقَتْ آمِينَ أَهْلُ الْأَرْضِ آمِينَ أَهْلُ السَّمَاءِ ، غُفِرَ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِمْ ^(٢) . وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا قَدْ قِيلَ فِيهَا وَصَفْنَا ، وَفِيمَا قَالُوهُ مِنْ ذَلِكَ نَظَرٌ . وَبِاللَّهِ عِصْمَتُنَا وَتَوْفِيقُنَا .

وفى هذا الحديث أيضًا دليلٌ على أن أعمال البر تُغْفَرُ بِهَا الذنوبُ ، وفى قولِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِفَاتِ ﴾ [هود: ١١٤] . كفايةً ، وقد مضى القولُ فى هذا المعنى مُستوعبًا فى بابِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ^(٣) من كتابنا هذا ، فَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ ههنا .

مَالِكٌ ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

(١) فى ص ٤ : « سرس » .

(٢) ذكره ابن رجب فى فتح البارى ٩٨ / ٧ .

(٣) تقدم فى ٧٧ / ٣ - ٨٩ .

فَقُولُوا : آمِينَ . فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ [٣٢] الموطأ
 مِنْ ذَنْبِهِ . »

الضَّالِّينَ ﴿١﴾ . فَقُولُوا : آمِينَ . فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ التَّهْيِيدِ
 ذَنْبِهِ ﴿١﴾ .

هكذا هذا الحديث في « الموطأ » عند جماعة رُوَاتِهِ بهذا الإسناد ، وروى
 ابن وهب فيه عن مالك إسناداً آخر عن نعيم بن عبد الله المَجْمِر ، عن أبي هريرة ،
 أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا قال الإمام : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
 الضَّالِّينَ ﴾ . فَقُولُوا : آمِينَ . فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ قَوْلَ أَهْلِ السَّمَاءِ
 غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ . »

في هذا الحديث دليل على أن الإمام لا يقول : آمين . وأن المأموم يقولها
 دونه ، وهذا الحديث يُفسَّرُ عند أصحابنا قوله ﷺ : « إذا أَمَّنَ الإمامُ فَأَمُّتُوا » (٢) .
 يُريدُ : إذا دعا بقوله : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ . إلى آخرِ السورة ؛ لأن
 الداعي يُسَمَّى مُؤمِّناً ، كما يُسَمَّى الْمُؤمِّنُ داعياً ، واستدلوا بقولِ الله عز وجل
 لموسى وهارون : ﴿ قَدْ أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا ﴾ [يونس : ٨٩] . وإنما كان هارون
 مؤمِّناً وموسى الداعي ، فيما قال أهل العلم بتأويل القرآن .

وقال بعض مَنْ يَقُولُ بأن الإمام يقول : آمين . إذا قال : ﴿ وَلَا

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٥٣) . وأخرجه أحمد ١٧/١٦ (٩٩٢٢) ، والبخاري (٧٨٢) ،
 (٤٤٧٥) ، وأبو داود (٩٣٥) ، والنسائي (٩٢٨) من طريق مالك به .
 (٢) تقدم في الموطأ (١٩٢) .

الضَّالِّينَ : لم يُرِدْ رسولُ اللهِ ﷺ بما جاء عنه في هذا الحديث أن الإمام لا يقول : آمين . لأنه قد صَحَّ عنه قوله : « إذا أَمَّنَ الإمامُ فأَمُّوا » . وصَحَّ عنه أنه كان إذا قال : « وَلَا الضَّالِّينَ » قال : « آمين » . ورفع بها صوته ^(١) ، وإنما أراد بما جاء عنه في حديث سَمَّى هذا أن يُعَرِّفَهُم بالموضع الذي يقولون فيه : آمين . وهو إذا قال الإمام : « وَلَا الضَّالِّينَ » . ليكون قولُهُما معًا ، ولا يتقدَّموه بقول : آمين . والله أعلم . واحتجُّوا بقول بلال : يا رسولَ اللهِ ، لا تَسْبِقْنِي بآمين ^(٢) . وقد مضى ^(٣) هذا الخبر ^(٤) فيما سَلَفَ من هذا الكتاب في باب أبي الزناد ^(٥) ، وباب ابن شهاب ^(٦) ، ومضى من القول في معنى هذا الحديث هناك ما فيه كفاية ، والحمد لله .

وفي هذا الحديث دلالة على أن المأموم لا يقرأ خلف الإمام إذا جهر ؛ لا ب : « أُمُّ الْقُرْآنِ » ولا بغيرها ؛ لأن القراءة بها لو كانت عليهم لأمرهم إذا فرغوا من « فاتحة الكتاب » أن يؤمن كل واحد ^(٧) منهم بعد فراغه من قراءته ؛ لأن السنة فيمن قرأ ب « أُمُّ الْقُرْآنِ » أن يؤمن عند فراغه منها ، ومعلوم أن المأمومين ^(٨) إذا

(١) تقدم تخريجه ص ٣٧٥ .

(٢) في ص ٢٧ : « بقول آمين » .

والأثر تقدم تخريجه ص ٣٧٦ .

(٣ - ٣) في ص ٢٧ : « القول » .

(٤) سيأتي ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

(٥) تقدم ص ٣٦٦ - ٣٨٠ .

(٦) في ص ٢٧ : « رجل » .

(٧) في ص ١٧ : « المؤمنين » .

١٩٤ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، ^{الموطأ} عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ : آمِينَ . وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ : آمِينَ . فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

اشتغلوا بالقراءة خلف الإمام ، لم 'يكادوا يسمعون' فراغه من قراءة « فاتحة الكتاب » ، فكيف يؤمرون بالتأمين عند قول الإمام : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ .
ويؤمرون بالاشتغال عن استماع ذلك ؟ هذا ما لا يصح .

وقد أجمع العلماء على أنه لا يُقرأ مع الإمام فيما جهر فيه بغير « فاتحة الكتاب » ، والقياس أن « فاتحة الكتاب » وغيرها سواء في هذا الموضع ؛ لأن عليهم إذا فرغ إمامهم منها أن يؤمنوا ، فوجب عليهم ألا يشتغلوا بغير الاستماع . والله أعلم .

وأجمع العلماء على أن مراد الله عز وجل من قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا ﴾ [الأعراف : ٢٠٤] . يعني في الصلاة . وقد مضى القول في معنى هذا الحديث كله ، واختلاف العلماء في تأمين الإمام ، وحجة كل فريق منهم من جهة الأثر والنظر في ذلك مُمهِّداً مبسوطاً في باب ابن شهاب عن سعيد وأبي سلمة من هذا الكتاب ، فلا معنى لتكرير ذلك ههنا ^(١) .

مالك ، عن أبي الزُّنَادِ ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ : آمِينَ . وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ : آمِينَ . فَوَافَقَتْ

القبس

(١ - ١) في ص ١٧ ، ص ٢٧ : « يسمعون » .

(٢) تقدم ص ٣٦٩ - ٣٨٠ .

(٣ - ٣) في النسخ ، وعند أحمد : « قالت » .

١٩٥ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِيدَهُ . فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ . فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

التمهيد إحداهما الأخرى غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ^(١) .

قد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب ابن شهاب ^(٢) ، فلا معنى لإعادته ههنا والحمد لله ، وقد جاء عن عكرمة ما هو تفسيرٌ لحديث أبي الزناد هذا ، وما كان مثله ؛ ذكر سُنيَّد ، عن حجاج ، عن ابن جريج ، قال : أَخْبَرَنِي الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَكْرِمَةَ يَقُولُ : إِذَا أَقِيَمَتِ الصَّلَاةُ فَصَفَّ أَهْلُ الْأَرْضِ صَفًّا أَهْلُ السَّمَاءِ ؛ فَإِذَا قَالَ قَارِئُ ^(٣) الْأَرْضِ : ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ . قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ : آمِينَ . فَإِذَا وَافَقَتْ آمِينَ أَهْلُ الْأَرْضِ آمِينَ أَهْلُ السَّمَاءِ ، غُفِرَ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنُوبِهِمْ .

مالك ، عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِيدَهُ . فَقُولُوا : اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ ^(٤) الْحَمْدُ . فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَائِكَةِ ، غُفِرَ لَهُ مَا

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٥٤) . وأخرجه أحمد ١٨/١٦ (٩٩٢٤) ، والبخاري (٧٨١) ، والنسائي (٩٢٩) من طريق مالك به .

(٢) ص ٣٦٩ - ٣٨٠ .

(٣) بعده في ص ١٦ : « أهل » .

(٤) في الأصل ، ص ٢٧ ، م : « ولك » .

وهذا الحديث يُوجِبُ أن يقتصر الإمام على قول: سميع الله لمن حمده. وألاً يقول معها: ربنا لك الحمد. ويقتصر المأموم على: ربنا لك الحمد. ولا يقول معها: سميع الله لمن حمده. وقد ذكرنا اختلاف العلماء في ذلك وفي سائر معاني هذا الباب^(٢) في باب ابن شهاب عن أبي سلمة^(٣) وسعيد من هذا الكتاب^(٤)، فلا معنى لتكرير ذلك ههنا.

ومعنى: سميع الله لمن حمده، تقبل الله حمد من حمده؛ ومنه قولهم: سميع الله دعائك. أى أجابه الله وتقبله.

وأما قوله في هذا الحديث: «فإنه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه». فقد مضى في باب ابن شهاب^(٥) في معنى التأمين ما يدل على معنى هذا الباب إن شاء الله.

والوجه عندى فى هذا - والله أعلم - تعظيم فضل الذكر، وأنه يحط الأوزار ويغفر الذنوب، وقد أخبر الله عن الملائكة أنهم يستغفرون للذين آمنوا، ويقولون: «رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٢٥٥). وأخرجه أحمد ١٨/١٦ (٩٩٢٣)، والبخارى (٧٩٦)، (٣٢٢٨)، ومسلم (٤٠٩)، وأبو داود (٨٤٨)، والترمذى (٢٦٧)، والنسائى (١٠٦٢) من طريق مالك به.

(٢) فى ص ٢٧: «الحديث».

(٣) فى النسخ: «أنس»، والرواية فى باب ابن شهاب عن سعيد وأبى سلمة.

(٤) ينظر ما تقدم ص ٣٦٣ - ٣٧٧. وما سيأتى فى شرح الحديث (٣٠٤) من الموطأ.

(٥) ينظر ما تقدم ص ٣٧٧ - ٣٨٠.

العمل في الجلوس في الصلاة

١٩٦ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيَّ ، أَنَّهُ قَالَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَا

التمهيد وَأَتَّبَعُوا سَبِيلَكَ ﴿٧﴾ [غافر: ٧] . فَمَنْ كَانَ مِنْهُ مِنَ الْقَوْلِ مِثْلُ هَذَا بِإِخْلَاصٍ وَاجْتِهَادٍ ، وَنِيَّةٍ صَادِقَةٍ ، وَتَوْبَةٍ صَحِيحَةٍ ، غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الْمُشْكَلَةِ الْمَعَانِي الْبَعِيدَةِ التَّأْوِيلِ عَنْ مَخَارِجِ لَفْظِهَا ، وَاجِبٌ رَدُّهَا إِلَى الْأَصُولِ الْمَجْتَمِعِ عَلَيْهَا . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ عِكْرَمَةَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ السَّمَاءِ يُصَلُّونَ فِي حِينَ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَرْضِ عَلَى نَحْوِ صَلَاةِ أَهْلِ الْأَرْضِ وَيُؤْمِنُونَ أَيْضًا ، فَمَنْ وَافَقَ ذَلِكَ مِنْهُمْ غُفِرَ لَهُ ^(١) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ نَذْبٌ إِلَى الْخَيْرِ وَإِرْشَادٌ إِلَى الْبِرِّ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

مَالِكٌ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ^(٢) ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ^(٣) الْمُعَاوِيَّ ،

القبس حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو : اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ . ثُمَّ قَالَ : وَقَبِضْ أَصَابِقَهُ كُلَّهَا وَأَشَارَ بِالْإِصْبَعِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ .

(١) تقدم تخريجه ص ٣٨٠ .

(٢) قال أبو عمر : « مالك عن مسلم بن أبي مريم وهو مدني ثقة ، روى عنه مالك ، وابن عيينة ، ووهيب بن خالد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، وكان مالك يثنى عليه ، ويقول : كان رجلاً صالحاً ، وكان يهاب أن يرفع الأحاديث . لمالك عنه من حديث النبي ﷺ ، في الموطأ ثلاثة أحاديث ؛ أحدها لم يختلف الرواة عن مالك في رفعه ، والاثنان جمهور رواته على توقيفهما ؛ يحيى بن يحيى ، وغيره ورفع ابن وهب أحدهما ، ورفع ابن نافع الآخر ، وهما مرفوعان من غير رواية مالك من وجوه صحاح كلها » . تهذيب الكمال ٥٤١ / ٢٧ .

(٣ - ٣) في النسخ : « عبد الله » . والمثبت من مصادر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ٥٣ / ٢١ .

أَعْبَثُ بِالْحَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا انصَرَفْتُ نَهَانِي ، وَقَالَ : اصْنَعْ كَمَا
كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ . فَقُلْتُ : وَكَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَصْنَعُ ؟ قَالَ : كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ ، وَضَعَ كَفَّهُ الْيَمْنَى عَلَى فِخْذِهِ
الْيَمْنَى ، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلَى الْإِبْهَامَ ، وَوَضَعَ
كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فِخْذِهِ الْيُسْرَى . وَقَالَ : هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ .

أَنَّهُ قَالَ : رَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَأَنَا أُعْبَثُ بِالْحَصْبَاءِ فِي الصَّلَاةِ ، فَلَمَّا انصَرَفْتُ
نَهَانِي ، وَقَالَ : اصْنَعْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ . فَقُلْتُ : وَكَيْفَ
كَانَ "رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" يَصْنَعُ ؟ قَالَ : كَانَ إِذَا جَلَسَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ كَفَّهُ^(١)
الْيَمْنَى عَلَى فِخْذِهِ الْيَمْنَى ، وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ الَّتِي تَلَى
الْإِبْهَامَ ، وَوَضَعَ كَفَّهُ الْيُسْرَى عَلَى فِخْذِهِ الْيُسْرَى . وَقَالَ : هَكَذَا كَانَ يَفْعَلُ^(٢) .

وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، عَنْ خُفَافِ بْنِ إِيمَاءٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَشَارَ
بِإِصْبَعِهِ كَذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ تَقُولُ قَرِيشٌ : هَذَا مُحَمَّدٌ يَسْخَرُ النَّاسَ . وَإِنَّمَا كَانَ يُوَحِّدُ
اللَّهَ^(٣) . فَتَنَصَّ عَلَى فَائِدَةِ الْإِشَارَةِ ؛ وَلِهَذَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقْبِضَ الْإِبْهَامَ وَلَا يَمُدَّهَا مَعَهَا ،
وَيَعْقِدَ ثَلَاثَةً^(٤) وَخَمْسِينَ^(٥) ، كَمَا^(٦) جَاءَ فِي الْحَدِيثِ^(٧) الصَّحِيحِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « يده » .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤٤) ، ورواية أبي مصعب (٤٩٤) . وأخرجه أحمد ٢٣٧/٩

(٤٣١) ، ومسلم (١١٦/٥٨٠) ، وأبو داود (٩٨٧) ، والنسائي (١٢٦٦) من طريق مالك به .

(٤) أحمد ١٠٦/٢٧ (١٦٥٧٢) .

(٥) في د ، م : « ثلاثاً » ، وهي رواية . ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٨٠/٥ .

(٦) صورتها أن يجعل الإبهام معترضة تحت المسبحة . التلخيص الحبير ٢٦٢/١ .

(٧ - ٧) في ج : « ورد في الأثر » .

قال أبو عمر: على المُعَاوِيَّ منسوبٌ إلى بنى معاوية؛ فخذ من الأنصار.

وفى هذا الحديث من الفقه أنه لا يجوزُ العبثُ في الصلاة بالخصباء، وهو أمرٌ مُجْتَمَعٌ عليه، وكذلك غيرُ الخصباء^(١)؛ لا يجوزُ العبثُ في الصلاة بالخصباء ولا بغيرها. وأنَّ ذلك على أيِّ وجهٍ كان، إذا كثر وطال وشغل عن الصلاة، أفسد الصلاة، وإنما لم يأمر ابنُ عمرَ عليًا هذا بالإعادة، والله أعلم؛ لأنه كان ذلك منه يسيئًا، وقد جاء في حديث أبي ذرٍّ أنه كره مسح الخصباء في الصلاة إلا مرةً واحدةً كراهيةَ العمل في الصلاة^(٢)، فكيف العبث بها في الصلاة؟ وقد روى عن الزُّهري، عن أبي الأحوص؛ شيخ من أهل المدينة، عن أبي ذرٍّ، عن النبي ﷺ مثله بمغناه^(٣).

وروى عن النبي ﷺ مثل ذلك أيضًا، من حديث مُعَيْقِبٍ^(٤)، وحذيفة بن اليمان^(٥). وقد مضى القول فيما يجوز من العمل، وما لا يجوز منه في الصلاة في باب زيد بن أسلم من كتابنا هذا^(٥).

وفى هذا الحديث أيضًا دليلٌ على أنَّ على اليدين عملاً في الصلاة تُشغلان به فيها، وذلك ما وصف ابنُ عمر في المجلس وهيبته، وأما القيام فالسنة أن يضع

(١) بعده في م: «أنه».

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٧٥).

(٣) سيأتي في شرح الحديث (٣٧٥) من الموطأ.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٤١١/٢، وأحمد ٣٠٩/٣٨، ٤١٨، (٢٣٢٧٥، ٢٣٤١٨).

(٥) سيأتي في شرح الحديث (٣٦٣) من الموطأ.

كَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى كُوعِهِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ الْمَقْصِدَ فِي « وَضَعُ كَفِّهِ »^(١) الْيُمْنَى عَلَى كُوعِهِ الْأَيْسَرَ تَشْكِيْنُ يَدَيْهِ ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَهُمَا لَا يُؤْمَنُ مَعَهُ الْعَبَثُ بِهِمَا ، وَذَلِكَ أَيْضًا سُنَّةٌ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عُمَرَ : الْيَدَانِ تَسْجُدَانِ كَمَا يَسْجُدُ الْوَجْهُ^(٢) . فَكَانَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ فِي الْبُرْدِ فَيُبَايِشُهُ بِهِمَا مَا يُبَايِشُهُ بِوَجْهِهِ فِي سُجُودِهِ ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ قَالَ لَهُ : أَشْغَلَ يَدَيْكَ بِمَا فِي السُّنَّةِ مِنَ الْعَمَلِ بِهِمَا فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا تَعْبَثُ بِهِمَا . وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ فِي وَضْعِ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى فِي قِيَامِ الصَّلَاةِ فِي بَابِ عَبْدِ الْكَرِيمِ^(٣) إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ صِفَةِ الْجُلُوسِ ، وَرُتْبَةِ الْيَدَيْنِ عَلَى مَا وَصَفَ ابْنُ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَسَائِرِ الْفُقَهَاءِ ، وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ .

وفيه الإشارة بالسَّبَاحَةِ وَالسَّبَابَةِ ، وَكِلَاهُمَا اسْمٌ لِلْأَصْبَعِ الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ ، وَرَوَى مِثْلَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَمِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ بْنِ نُمَيْرٍ الْخُزَاعِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ يَدْعُو ، وَضَعَ^(٤) يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى ، وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى

(١ - ١) فِي م : « وَضَعَهُ » .

(٢) سَيَأْتِي فِي الْمَوْطَأِ (٣٩٢) .

(٣) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٣٧٨) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : « وَيَضَعُ » .

التمهيد
فَخِذَهُ الْيُسْرَى ، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ وَوَضَعَ إِبْهَامَهُ عَلَى إِصْبَعِهِ الْوُسْطَى ،
وَيُلْقِمُ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ ^(١) .

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : أُنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ،
قَالَ : أُنْبَأَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَرَّازُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
عَفَّانُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ^(٢) بْنُ زِيَادٍ ^(٣) قَالَ : حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ، قَالَ :
حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَعَدَ فِي
الصَّلَاةِ جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى تَحْتَ فَخِذِهِ وَسَاقِهِ ، وَفَرَشَ ^(٤) قَدَمَهُ الْيُمْنَى ، وَوَضَعَ
يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى ، وَأَشَارَ
بِإِصْبَعِهِ ^(٥) .

وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ عَامِرٍ ،
عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُشِيرُ بِإِصْبَعِهِ وَلَا يُحَرِّكُهَا ^(٥) .

(١) ابن أبي شيبة ٤٨٥/٢ - ومن طريقه مسلم (١١٣/٥٧٩) ، والبيهقي ١٣١/٢ - وأخرجه
ابن حبان (١٩٤٣) ، والدارقطني ٣٤٩/١ ، ٣٥٠ من طريق أبي خالد الأحمر به ، وأخرجه أحمد
٢٤/٢٦ ، ٢٥ (١٦١٠٠/١ ، ٢) ، ومسلم (١١٣/٥٧٩) ، وأبو داود (٩٩٠) ، والنسائي (١٢٧٤)
من طريق ابن عجلان به .

(٢ - ٢) ليس في الأصل .

(٣) في النسخ : « فرق بين » . والمثبت من مصادر التخریج .

(٤) أبو داود (٩٨٨) ، وأخرجه أبو عوانة (٢٠٠٢ ، ٢٠١٥) من طريق عفان به ، وأخرجه مسلم
(١١٢/٥٧٩) ، والبخاري (٢٢٠٧) ، وابن خزيمة (٦٩٦) من طريق عبد الواحد به .

(٥) أخرجه أبو داود (٩٨٩) ، والنسائي (١٢٦٩) ، والبخاري (٢٢٠٥) ، وأبو عوانة (٢٠١٩) من
طريق ابن جريج به .

ورَوَاهُ رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ^(١) بِإِسْنَادِهِ ، وَقَالَ فِيهِ : وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى ، وَقَالَ يَاضِبِعِهِ هَكَذَا ؛ لَمْ يَمُدَّهَا وَلَمْ يَغْفِقْهَا^(٢) .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سُفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِصَامُ بْنُ^(٣) قُدَّامَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ نُمَيْرٍ الْخَزَاعِيُّ ، مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاعِدًا فِي الصَّلَاةِ ، وَاضِعًا ذِرَاعَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخِذِهِ الْيُمْنَى ، رَافِعًا إِصْبَعَهُ السَّبَّابَةَ ، قَدْ حَنَاهَا شَيْئًا ، وَهُوَ يَدْعُو^(٤) . وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ عِصَامِ بْنِ قُدَّامَةَ^(٥) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : لَمْ نَذْكُرْ فِي هَذَا الْبَابِ^(٦) إِلَّا وَضَعَ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فِي الْجُلُوسِ ، وَهَيْئَتَهَا فِي ذَلِكَ ، وَالْإِشَارَةُ بِالْإِصْبَعِ لَا غَيْرُ ، وَسَنَذْكُرُ هَيْئَةَ^(٧) الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ ، وَمَنْ قَالَ : يَنْصِبُ الْيُمْنَى وَيُشْنِي الْيُسْرَى ، وَيُقْضَى بَوْرِكَه إِلَى الْأَرْضِ . وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ ، وَنَذْكُرُ الْآثَارَ وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ : « جَرِيح » .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (٢٤١ - قِطْعَةٌ مِنَ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ عَشَرَ) ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي الْحَلِيقَةِ ١٦٧/٣ مِنْ طَرِيقِ رَوْحٍ بِهِ بَدُونُ قَوْلِهِ : لَمْ يَمُدَّهَا وَلَمْ يَغْفِقْهَا .

(٣) فِي النُّسخِ : « أَبِي » . وَالتَّحْقِيقُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ ، وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٦٠ / ٢٠ .

(٤) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٢٧٣) ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ فِي الْأَوْسَطِ (١٥٣٦) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/٢) مِنْ طَرِيقِ أَبِي نَعِيمٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٥٠ / ٢٠١ ، (١٥٨٦٦ ، ١٥٨٦٧) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٩١) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٢٧٠) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٩١١) مِنْ طَرِيقِ عِصَامِ بْنِ قُدَّامَةَ بِهِ .

(٥) فِي النُّسخِ : « أَبِي » .

(٦) فِي الْأَصْلِ : « الْحَدِيثِ » .

(٧) فِي ي ، م : « سَنَةِ » .

ذلك من الأقوال في باب عبد الرحمن بن القاسم من كتابنا هذا إن شاء الله^(١).

حدثنا عبد الوارث بن سُفيان، قال: حدثنا قاسم بن أُمِّ صَيْغ، قال: حدثنا ابن وَضَّاح، قال: حدثنا حامد بن يَحْيَى، قال: حدثنا سُفيان، عن مُسلم بن أبي مَرْيَم، قال: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُعَاوِيُّ، قال: صَلَّيْتُ إِلَى جَنْبِ ابْنِ عُمَرَ، فَقَلَّبْتُ الْحَصَى، فَلَمَّا انْصَرَفَ - وَمَرَّةٌ قَالَ: فَرَعَ مِنْ صَلَاتِهِ - قَالَ: لَا تُقَلِّبِ الْحَصَى، فَإِنَّ تَقْلِيلَ الْحَصَى مِنَ الشَّيْطَانِ، وَافْعَلْ كَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ^(٢). قُلْتُ: وَكَيْفَ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ؟^(٣) فَوَضَعَ يَدَهُ الِئْمَنَى عَلَى فِخْذِهِ الِئْمَنَى، وَضَمَّ أَصَابِعَهُ الثَّلَاثَةَ، وَنَصَبَ السَّبَابَةَ، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى فِخْذِهِ الْيُسْرَى، وَبَسَطَهَا. قَالَ سُفْيَانُ: وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَدْ حَدَّثَنَا عَنْهُ أَوَّلًا، ثُمَّ لَقِيْتُهُ فَسَمِعْتُهُ مِنْهُ، وَزَادَنِي^(٤) فِيهِ مُسْلِمٌ. وَقَالَ: هِيَ مُذْبِئَةُ^(٥) الشَّيْطَانِ، لَا يَشْهَوُ أَحَدُكُمْ مَا دَامَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ، وَيَقُولُ هَكَذَا^(٦).

(١) سيأتي ص ٤٠٥ - ٤١٩.

(٢) ليس في: الأصل.

(٣ - ٣) سقط من النسخ. والمثبت من مصادر التخریج، واللفظ للحميدى.

(٤) في م: «زاد».

(٥) في مسند الحميدى: «مذبة».

(٦) أخرجه الحميدى (٦٤٨)، وأحمد ١٨٢/٨ (٤٥٧٥)، ومسلم (١١٦/٥٨٠)، والنسائى

(١٢٦٥) من طريق سفيان به.

١٩٧ - [٣٢٢ظ] وحَدَّثَنِي يحيى ، عن مالك ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، الموطأ
أنه سَمِعَ عبدَ اللهِ بنَ عمرَ ، وصَلَّى إلى جنبِهِ رجلٌ ، فلما جَلَسَ الرجلُ
فِي أَرْبَعٍ تَرَبَّعَ وَثْنِي رِجْلَيْهِ ، فلَمَّا انصَرَفَ عبدُ اللهِ ، عابَ ذلكَ عليه ،
فقالَ الرجلُ : فَإِنَّكَ لَتَفْعَلُ ذلكَ . فقالَ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ : إِنِّي
أَشْتَكِي .

وأما حديثه عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ ، عن ابنِ عمرَ ، أنه أنكَرَ على الرجلِ الذي الاستذكار
رَأه تَرَبَّعَ وَثْنِي رِجْلَيْهِ ، وعابَ ذلكَ عليه ، فقالَ له : إِنَّكَ تَفْعَلُ ذلكَ . فقالَ : إِنِّي
أَشْتَكِي ^(١) .

ففيه دليلٌ على أن مَنْ لم يَقْدِرْ على الإتيانِ بِسَنَةِ الصَّلَاةِ أو فَرِضَتِهَا ، جاءَ بما
يَقْدُرُ عليه منها ^(٢) مما لا يُبَايِنُهَا ، واللهُ لا يُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا .
وفيه أن التربع لا يجوزُ للجالسِ في صَلَاتِهِ مِنَ الرِّجَالِ إِذَا كانوا
أَصْحَاءَ .

واختلفَ فيه للنساءِ ، ودليلٌ على ^(٣) ذلكَ أن ابنَ عمرَ نَهَى عن ذلكَ ابنته
عبدَ اللهِ ، وقالَ له : سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَنْصِبَ رِجْلَكَ الِثْمَنِي ، وَتَثْنِي رِجْلَكَ
الْيُسْرَى . فقالَ له : إِنَّكَ تَفْعَلُ ذلكَ . وكانَ يَتَرَبَّعُ فِي الصَّلَاةِ إِذَا جَلَسَ ،
فقالَ ابنُ عمرَ : إِنْ رِجْلِي لَا تَحِيلَانِي .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥١) ، وبرواية أبي مصعب (٤٩٦) . وأخرجه الخطيب في
الفييه والمتفق (١٠٢٢) من طريق مالك به .

(٢) سقط من : ص ، م .

١٩٨ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ يَرْجِعُ فِي سَجْدَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ سُنَّةُ الصَّلَاةِ وَإِنَّمَا أَفْعَلُ هَذَا مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَشْتَكِي .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ^(١) ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ ، أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمَرَ يَرْجِعُ فِي السَّجْدَتَيْنِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ ذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّهَا لَيْسَتْ سُنَّةُ الصَّلَاةِ ، وَإِنَّمَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَشْتَكِي^(٢) .

الْمُغِيرَةُ بْنُ حَكِيمٍ هَذَا أَحَدُ الْفُضَلَاءِ الْجَلَّةِ ، كَانَ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ يُفَضِّلُهُ ، وَقَدْ عَمِلَ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيَّامَ خِلَافَتِهِ ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ عَمْرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِنَافِعِ مَوْلَى ابْنِ عَمَرَ - إِذْ أَخْرَجَهُ سَاعِيًا^(٣) : أَطْعِمِ^(٤) الْمُغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ .

القبس

(١) قَالَ أَبُو عَمَرَ : « صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ هَذَا يَعُدُّ فِي أَهْلِ مَكَّةَ ، وَكَانَ مِنْ سَاكِنِيهَا ، وَأَصْلُهُ الْجَزِيرَةُ ، يُقَالُ : صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ الْجَزَرِيُّ . وَيُقَالُ : صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ الْمَكِّي . وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ ، سَمِعَ ابْنَ عَمَرَ ، وَلَهُ عَنْهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ ، فَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ الثَّقَاتِ ، وَقَدْ رَوَى عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَرَوَى عَنْ الزَّهْرِيِّ أَيْضًا . رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَابْنُ عِيْنَةَ ، وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ ، وَغَيْرُهُمْ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ حَنْبَلٍ : حَدَّثَنِي أَبِي ، وَقَالَ : حَدَّثَنَا سَفِيَانٌ ، قَالَ : قُلْتُ لَصَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ : إِنْ نَاسًا يَزْعُمُونَ أَنَّكُمْ خَوَارِجٌ . قَالَ : كُنْتُ مِنْهُمْ ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ عَافَانِي . قَالَ سَفِيَانٌ : وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : صَدَقَةُ بْنُ يَسَارٍ مِنَ الثَّقَاتِ ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ » . يَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٥٥/١٣ .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥٣) ، ورواية أبي مصعب (٤٩٨) . وأخرجه عبد الرزاق (٣٠٤٤) ، والبيهقي ١٢٤/٢ من طريق مالك به .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « الملح » .

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان ، أن قاسم بن أصبغ حدثهم ، قال : التمهيد
 حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا محمد بن عمرو الغزالي^(١) ، قال : حدثنا مصعب
 ابن ماهان ، قال : حدثنا سفيان الثوري ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع قال :
 بعثنى عمر بن عبد العزيز إلى اليمن ، فأرذت أن آخذ من العسل الصدقة فقال
 المغيرة بن حكيم الصنعاني : ليس فيه شيء . فكتبته إلى عمر بن عبد العزيز ،
 فقال : المغيرة عدل رضا ، لا تأخذ من العسل شيئاً^(٢) .

وفي هذا الحديث من الفقه أن الرجوع بين السجدين في الصلاة على
 صدور القدمين خطأ ليس بسنة ، وفيه أن من عجز عن الإتيان بما يجب في
 الصلاة لعلية منعه من ذلك ، أن عليه أن يأتي بما يقدر ، لا شيء عليه غير ذلك ،
 ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ؛ والفرائض تسقط لعدم القدرة عليها ، فكيف
 السنن ، والأمر في هذا واضح يغني عن الإكثار فيه .

واختلف العلماء في هذه المسألة ، أعني الانصراف على صدور القدمين
 في الصلاة بين السجدين ، فكرة ذلك منهم جماعة ورأوه من الإقعاء^(٣)
 المكروه المنهي عنه ، ورخص فيه آخرون ولم يزوه من الإقعاء ، بل جعلوه
 سنة ، ونحن نذكر الوجهين جميعاً والقائلين بهما ، ونذكر ما للعلماء في

(١) في ق : « الغزالي » ، وفي م : العزبي ، وينظر تهذيب التهذيب ٣٧١ / ٩ ، والإكمال ١٤٣ / ٧ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦٩٦٥) ، وابن أبي شيبة ١٤٢ / ٣ من طريق الثوري به .

(٣) في م : « الفعل » .

التمهيد تفسير الإقعاء ههنا . وبالله التوفيق .

فأما مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم فإنهم يكرهون الإقعاء في الصلاة ، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق وأبو عبيد .

وقال أبو عبيد^(١) : قال أبو عبيدة : الإقعاء جلوس الرجل على أليتيه ناصباً فخذيه مثل إقعاء الكلب والشبع . قال أبو عبيد : وأما تفسير أصحاب الحديث فإنهم يجعلون الإقعاء أن يجعل أليتيه على عقبه بين السجدين .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا مضر بن محمد ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد الأذرمي^(٢) ، قال : حدثنا محمد بن الحسن الهمداني^(٣) ، قال : حدثنا عبادة المينقيري ، عن علي بن زيد بن جعدان^(٤) ، عن سعيد بن المسيب ، عن أنس بن مالك ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يا بُنَيَّ ، وإذا سجدت فأمكن كفك وجهتك من

القيس

(١) غريب الحديث ١/ ٢١٠ ، ٢/ ١٠٨ ، ١٠٩ .

وقال في الموضع الأول : وتفسير أبي عبيدة في الإقعاء أشبه بالمعنى ؛ لأن الكلب إنما يقعى كما قال .

وقال في الموضع الثاني : قول أبي عبيدة أشبه بكلام العرب وهو مشهور عند العرب .

(٢) في ق : « الأورمي » ، وفي م : « الأذرمي » ، وتقدم على الصواب ٢/ ٣١٨ ، وينظر الباب ١/ ٣٠ ، وتهذيب الكمال ١٦/ ٤٢ .

(٣) في م : « الهمداني » . وينظر تهذيب الكمال ٢٥/ ٧٦ .

(٤) في م : « جعدان » . وينظر تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٣٤ .

الأرض، وَلَا تَنْقُرْ نَقْرَ الدِّيكِ، وَلَا تُقْعِ إِقْعَاءَ الْكَلْبِ، وَلَا تَلْتَفِتِ التَّفَاتِ التَّمْهِيدِ الثَّلَبِ»^(١).

يقالُ: أَقْعَى الْكَلْبُ. وَلَا يُقَالُ: قَعَدَ، وَلَا جَلَسَ. وَقَعُودُهُ إِقْعَاؤُهُ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ يَكُونُ إِذَا قَامَ أَقْصَرَ مِنْهُ إِذَا قَعَدَ إِلَّا الْكَلْبُ إِذَا أَقْعَى.

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَاكِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَيُّوبَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمِيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْإِقْعَاءِ وَالتَّوْرِكِ^(٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْعَى فِي صَلَاتِي إِقْعَاءَ الْكَلْبِ^(٣). وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُقْعِيَنَّ عَلَى عَقْبِكَ فِي الصَّلَاةِ»^(٤). وَصَحَّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَرِهَ الْإِقْعَاءَ فِي

(١) هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو يعلى (٣٦٢٤) من طريق محمد بن الحسن به.
(٢) البزار (٥٤٩ - كشف)، وأخرجه أحمد ١١٢/٢١ (١٣٤٣٧)، والطحاوي في شرح المشكل (٦١٧٤)، والبيهقي ١٢٠/٢ من طريق يحيى بن إسحاق السليحيني به.
(٣) أخرجه الطيالسي (٢٧١٦)، وأحمد ٣٨/١٣، ٤٦٨ (٧٥٩٥)، (٨١٠٦).
(٤) أخرجه أحمد ٤٠٢/٢ (١٢٤٤)، وابن ماجه (٨٩٤)، والترمذي (٢٨٢) من طريق أبي إسحاق به.

التمهيد الصلاة^(١) ، وعن قتادة مثله^(٢) .

وقال آخرون : لا بأس بالإقعاء في الصلاة ، فروينا عن ابن عباس أنه قال : من السنة أن تُمسَّ عَقَبِيكَ أَلَيْتِيكَ . وقال طاووس : رأيتُ العبادلة يفعلونه ؛ ابن عمر ، وابن عباس ، وابن الزبير . وكذلك روى الأعمش ، عن عطية العوفي قال : رأيتُ العبادلة يُقْعُون في الصلاة ؛ عبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير . وفعل ذلك سالم بن عبد الله ، ونافع مولى ابن عمر ، وطاووس ، وعطاء ، ومجاهد^(٣) .

وذكر عبد الرزاق^(٤) ، عن معمر ، عن ابن طاووس ، عن أبيه ، أنه رأى ابن عمر ، وابن الزبير ، وابن عباس يُقْعُون بين السجدين .

قال أبو عمر : لا أدري كيف هذا الإقعاء ؟ وأما عبد الله بن عمر فقد صح عنه أنه لم يكن يُقْعِي إلا من أجل أنه كان يشتكي ، على ما في حديثنا المذكور في هذا الباب ، وقال : إنها ليست سنة الصلاة . وحسبك بهذا ؛ ولهذه اللفظة أدخلنا حديثه هذا في هذا الكتاب ، وقد جاء عنه أنه قال : إن رجلي لا تحمِلَانِي . ويمكن أن يكون الإقعاء من ابن الزبير كان أيضا لغدر ؛ وقد ذكر

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٢٦) ، وابن المنذر في الأوسط (١٤٩١) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٢٥) .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢٨٦/١ ، والأوسط لابن المنذر ٣/١٩١ ، وسنن البيهقي ١١٩/٢ ،

(٤) عبد الرزاق (٣٠٢٩) .

حبيب بن أبي ثابت أن ابن عمر كان يُقعى بعدما كبر، وهذا يدل على أن ذلك كان منه لعذر، ويمكن أن يكون ذلك من أجل أن اليهود كانوا قد فدعوا^(١) يديه ورجليه بخير، فلم تعد كما كانت، والله أعلم. وأما ابن عباس وأصحابه، فالإقعاء عندهم سنة، وذلك ثابت عنهم^(٢).

أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا يحيى بن معين، قال: حدثنا الحجاج بن محمد، عن ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلنا لابن عباس: الإقعاء على القدمين في السجود؟ قال: هي السنة. قال: قلنا: إننا لنراه جفاء بالرجل. فقال ابن عباس: هو سنة نبيك ﷺ^(٣).

وذكره عبد الرزاق^(٤)، قال: أخبرنا ابن جريج، قال: أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلت لابن عباس في الإقعاء. فذكره إلى آخره سواء.

وعبد الرزاق^(٥)، عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس، قال: سمعت ابن عباس يقول: من السنة أن تمس عقيبك أليتيك. قال طاوس:

(١) الفدح بالتحريك: زيف بين القدم وبين عظم الساق وكذلك في اليد، وهو أن تزول المفاصل عن أماكنها. النهاية ٣/ ٤٢٠.

(٢) في الأصل: «عندهم».

(٣) أبو داود (٨٤٥).

(٤) عبد الرزاق (٣٠٣٥).

(٥) عبد الرزاق (٣٠٣٣).

ورأيتُ العبادلة يُقْفُون^(١) ؛ ابنَ عمرَ ، وابنَ عبَّاسٍ ، وابنَ الزُّبَيْرِ .

وعن عمرَ بنِ حوْشَبٍ قال : أخبرني عكرمةُ أنَّه سَمِعَ ابنَ عبَّاسٍ يقولُ :
الإقعاءُ في الصلاةِ السُّنَّةُ^(٢) .

قال أبو عمر : مَنْ حَمَلَ الإقعاءَ على ما قاله أبو عُبيدةَ معمرُ بنُ المثنى خَرَجَ من الاختلافِ ، وهو أَوْلَى ما حُمِلَ عليه الحديثُ من المعنى ، واللهُ أعلمُ ، لأنَّهم لم يَخْتَلِفُوا أنَّ الذي فُسِّرَ عليه أبو عُبيدةَ الإقعاءَ لا يَجُوزُ لأحدٍ مثلهُ في الصلاةِ من غيرِ عُذْرٍ ، وفي قولِ ابنِ عمرَ في حديثه المذكورِ في هذا البابِ : إِنَّمَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ أَنِّي أَشْتَكِي . وأخبر أنَّ ذلك ليس من سُنَّةِ الصلاةِ - دليلٌ على أنَّه كان يَكْرَهُ ذلك لو لم يَشْتَكِ ، ومعلومٌ أنَّ ما كان عنده من سُنَّةِ الصلاةِ ، لا يَجُوزُ خلافُه عنده لغيرِ عُذْرٍ ؛ فكذلك ما لم يَكُنْ من سُنَّةِ الصلاةِ لا يَجُوزُ عمله فيها من غيرِ عُذْرٍ ؛ فدلَّ على أنَّ ابنَ عمرَ كان مَثْنٍ يَكْرَهُ الإقعاءَ ، فهو معدودٌ فيمن كَرِهَهُ ، كما رَوَى عن عليٍّ ، وأبي هريرةَ ، وأنسٍ إلَّا أنَّ الإقعاءَ عن هؤلاءِ غيرُ مُفسَّرٍ ، وهو مُفسَّرٌ عن ابنِ عمرَ ؛ أنَّه الانصرافُ على العَقِيْبَيْنِ وصدورِ القدمينِ بينَ السَّجْدَتَيْنِ ، وهذا هو الذي يَسْتَحْسِنُهُ^(٣) ابنُ عبَّاسٍ ويقولُ : إِنَّهُ سُنَّةٌ . فصارَ ابنُ عمرَ مُخَالَفًا لابنِ عبَّاسٍ في ذلك . وأما النَّظَرُ في هذا البابِ فيُوجِبُ إلَّا تَفْسُدَ صلاةُ من فَعَلَ ذلك ؛ لأنَّ إفسادها يُوجِبُ إعادتها ، وإيجابُ إعادتها إيجابُ فرضٍ ، والفروضُ^(٤) لا تَبْتُثُّ إلَّا بما لا مُعَارَضَ له مِنْ أَصْلٍ أو نظيرِ أَصْلٍ .

(١) في ق : « يفعلون » .

(٢) عبد الرزاق (٣٠٣٢) .

(٣) في ق ، ن : « يستحب » .

(٤) في ق ، ن : « الفرائض » .

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ أَيْضًا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنَّ كَذَا وَكَذَا سَنَةٌ . إِبْتِثَاتٌ ، وَقَوْلُ ابْنِ التَّمِيمِ
عَمْرٍ : لَيْسَ بِسَنَةٍ . نَفْيٌ ، وَقَوْلُ الْمُثَنَّبِ فِي هَذَا الْبَابِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ أَوْلَى مِنَ الثَّانِي ؛
لأنَّهُ قَدْ عَلِمَ مَا جَهِلَهُ الثَّانِي ، وَعَلَى أَنَّ الْإِقْعَاءَ قَدْ فَسَّرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْنَى الَّتِي
تَنَازَعَ فِيهِ هَؤُلَاءِ ، وَهَذَا كُلُّهُ يَشْهَدُ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي نَوْعٍ مِنْ
أَنْوَاعِ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ ، فِي بَابِ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ^(١) ، وَسَيَأْتِي تِمَامُ الْقَوْلِ فِي
كَيْفِيَّةِ الْجُلُوسِ فِي الصَّلَاةِ وَبَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَمَا لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ^(٢) مِنْ كِتَابِنَا هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ .

مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ^(٣) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

القاسم

(١) تقدم ص ٣٨٨ - ٣٩٢ .

(٢) سيأتي ٤٠٥ - ٤١٩ .

(٣) قَالَ أَبُو عَمْرٍ : « عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، يَكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ - رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ مُصْعَبُ الزَّيْبَرِيُّ : أُمُّهُ قُرَيْبَةُ ابْنَةُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : أُمُّهُ
أَسْمَاءُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ ، وَكَانَ مِنْ خِيَارِ الْمُسْلِمِينَ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : كَانَ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ هَذَا فَقِيهًا جَلِيلًا مَعْظَمًا بِالْمَدِينَةِ ، ثَقَّةٌ حُجَّةٌ فِيمَا نَقَلَ ؛ كَانَ نَقَشَ خَاتَمَهُ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، وَكَانَ أَبْوَبُ السَّخْتِيَانِي يَجْلِسُ لَهُ وَيُعْظَمُهُ ، وَكَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَيْهِ بَدَأَ بِهِ ، وَكَانَ
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ يَحْدُثُ عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « تَقَطَّعَ الْيَدُ فِي
رَبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا » . فَتَهَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ رَفْعِهِ ، وَقَالَ : إِنَّهَا لَمْ تَرْفَعْهُ ، فَتَرَكَ يَحْيَى الرِّفْعَ
فِيهِ إِلَى أَنْ مَاتَ إِجْلَالًا لَهُ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ ، عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
ابْنُ الْقَاسِمِ وَكَانَ أَفْضَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ ، وَكَانَ أَفْضَلَ أَهْلِ زَمَانِهِ . وَقَالَ ابْنُ
عِيْنَةَ : مَاتَ الزُّهْرِيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ قَبْلَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ . قَالَ أَبُو عَمْرٍ : يَعْنِي أَنَّ
عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ تَوَفَّى بَعْدَ الزُّهْرِيِّ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ ، وَكَانَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
الْقَاسِمِ ابْنٌ يَسْمَى عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، وَلَى قَضَاءَ الْمَدِينَةِ أَيَّامَ حَسَنِ بْنِ زَيْدٍ ؛ وَابْنُهُ =

عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، أنه أخبره ، أنه كان يرى عبد الله بن عمر يترَّبُّ في الصلاة إذا جلس ، قال : ففعلته وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني عبد الله ، وقال : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى ، وتثنى رجلك اليسرى . قال : فقلت له : فإنك تفعل ذلك ؟ فقال : إن رجلي لا تحمِلاني .

ابن عمر ، أنه أخبره أنه كان يرى عبد الله بن عمر يترَّبُّ في الصلاة إذا جلس ، قال : ففعلته وأنا يومئذ حديث السن ، فنهاني عبد الله ، وقال : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى ، وتثنى رجلك اليسرى . قال : فقلت له : فإنك تفعل ذلك ؟ فقال : إن رجلي لا تحمِلاني ^(١) .

قال أبو عمر : هذا الحديث يدخل في المسند ؛ لقول ابن عمر : إنما سنة الصلاة . وقد بان في هذا الحديث أن التَّربُّع في الصلاة لا يجوز ، وليس من سُنَّتها . وعلى هذا جماعة الفقهاء ، فلا وجه للإكثار فيه .

وقد روى عن ابن عباس ، وأنس ، ومجاهد ، وأبي جعفر محمد بن علي ، وسالم ، وابن سيرين ، وبكر المزني ، أنهم كانوا يُصلُّون مُترَبِّعين ^(٢) . وهذا عند

= محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم ، ولي قضاء المدينة للمأمون - والمأمون بخراسان ؛ وقيل : كانت وفاة عبد الرحمن بن القاسم سنة ست وعشرين ومائة . وقيل : سنة إحدى وثلاثين ومائة . لملك عنه عشرة أحاديث ؛ أحدها مرسل ، وسائرهما مسندة . تهذيب الكمال ١٧/٣٤٧ ، وسير أعلام النبلاء ٦/٥ . (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٥٢) ، وبرواية أبي مصعب (٤٩٧) . وأخرجه عبد الرزاق (٣٠٤٣) ، والبخاري (٨٢٧) ، وأبو داود (٩٥٨) من طريق مالك به . (٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٤١٠٥ - ٤١٠٧ ، ٤١١٢) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢١٩ ، ٢٢٠ ، والأوسط لابن المنذر (٢٢٩٩ ، ٢٣٠٠) ، وسنن البيهقي ٣٠٥/٢ .

أهل العلم على أنهم كانوا يُصلُّونَ جُلوسًا عندَ عدمِ القوَّةِ على القيامِ ، أو كانوا مُتَنَفِّلِينَ جُلوسًا ؛ لأنَّهم كلَّهم قد رَوَى عنهم أَنَّ التَّربُّعَ في الجُلوسِ للصلاةِ لا يَجُوزُ إِلَّا لِمَن اشْتَكَى أو تَنَفَّلَ .

ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(١) عَنِ الثَّقَفِيِّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ :
كَانَ يُكْرَهُ أَنْ يَتَرَبَّعَ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى^(٢) يَتَشَهَّدَ .

وَعَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : نُبِّئْتُ أَنَّ ابْنَ عَمْرِو صُلِّيَ
مُتَرَبِّعًا ، وَقَالَ : إِنَّهُ لَيْسَ بِسَنَةٍ ، إِنَّمَا أَفْعَلُهُ^(٣) مِنْ وَجَعٍ^(٤) .

وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ فُضَيْلٍ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ الْهَيْثَمِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ : سَمِعْتُ
عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ يَقُولُ : لِأَنَّ أَقْعَدَ عَلَى رَضْفَتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْعَدَ مُتَرَبِّعًا فِي
الصَّلَاةِ^(٥) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْقَاعِدِ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ فِي
الْفَرِيضَةِ ، وَالْمُصَلِّي جَالِسًا فِي النَّافِلَةِ ، فَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ ، عَنْ مَالِكٍ فِي
الْمَرِيضِ ، أَنَّهُ يَتَرَبَّعُ فِي حَالِ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ ، وَيَبْنِي رَجْلَيْهِ فِي حَالِ السُّجُودِ
فَيَسْجُدُ . وَكَذَلِكَ قَالَ اللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ . وَرَوَى الْمَزْنِيُّ ، عَنْ الشَّافِعِيِّ قَالَ :
يَجْلِسُ الْمَرِيضُ وَالْمُصَلِّي جَالِسًا فِي صَلَاتِهِ كَجُلُوسِ التَّشْهِيدِ . وَرَوَى عَنْهُ

(١) ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢٠ ، ٢٢١ .

(٢) في الأصل ، ص ، ص ١٦ ، ص ٢٧ ، م : « حين » .

(٣) في الأصل ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، م : « فعله » .

(٤) في ص ، ص ١٧ : « وجعه » .

والأثر عند ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢١ .

(٥) ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢٠ .

التشهد البُويطيُّ أَنَّهُ يُصَلِّي مُتَرَبِّعًا فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ . وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ ، أَنَّهُ يَجْلِسُ كَجُلُوسِ الصَّلَاةِ فِي التَّشْهِيدِ ، وَكَذَلِكَ يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ . وَاحْتِجَّ مِنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ بِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ : لِأَنَّهُ أَقْعَدَ عَلَى رَضْفَتَيْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقْعَدَ مُتَرَبِّعًا فِي الصَّلَاةِ . وَحَمَلَ هَذَا عَلَى الصَّلَاةِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْجُلُوسُ . قَالَ : وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : يَكُونُ فِي حَالِ قِيَامِهِ مُتَرَبِّعًا ، وَفِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ كَجُلُوسِ التَّشْهِيدِ . قَالَ الطَّحَاوِيُّ : الْمَشْهُورُ مِنْ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَكُونُ مُتَرَبِّعًا فِي حَالِ الرُّكُوعِ .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : ذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ^(١) ، عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ ، عَنْ حَمَّادٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : إِذَا صَلَّي قَاعِدًا جَعَلَ قِيَامَهُ مُتَرَبِّعًا .

قَالَ وَكِيعٌ : وَقَالَ سَفْيَانُ : إِذَا صَلَّي جَالِسًا جَعَلَ قِيَامَهُ مُتَرَبِّعًا ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَكَعَ وَهُوَ مُتَرَبِّعٌ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ ثَنَّى رِجْلَهُ ^(٢) .

وَعَنْ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بَرْزِيعٍ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى سَالِمٍ وَهُوَ يُصَلِّي جَالِسًا ، فَإِذَا كَانَ الْجُلُوسُ جَثَا لِرُكْبَتَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ الْقِيَامُ تَرَبُّعٌ ^(١) .

وَكَرِهَتْ طَائِفَةُ التَّرَبُّعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ مِنْهُمْ طَاوُسٌ ، وَكَانَ طَاوُسٌ يَقُولُ : هِيَ جَلْسَةٌ مُمْلَكَةٌ ^(١) ؛ وَهَذَا كُلُّهُ فِي النَّافِلَةِ لِمَنْ صَلَّي جَالِسًا فِيهَا ، أَوْ لِلْمَرِيضِ .

(١) ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢١ .

(٢) في الأصل ، ص ٢٧ ، م : «رجليه» .

والأثر عند ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢١ .

وأما الصحيح فلا يجوز له الترتُّب^(١) في كلِّ حالٍ في الصلاة بإجماع من العلماء. وكذلك أجمعوا أنه من لم يقدِّر على هيئة الجلوس في الصلاة صلَّى على حسب ما يقدِّر، ولا يُكَلِّف الله نفساً إلاَّ وسعها.

واختلف الفقهاء في هيئة الجلوس وكيفيته في الصلاة المكتوبة؛ فقال مالك: يُفضي باليتيه إلى الأرض، وينصب رجله اليمنى، ويثنى رجله اليسرى. وهذا كله^(٢) عنده في كلِّ جلوس في الصلاة هكذا، والمرأة والرجل في ذلك كله عنده سواء. وقال الثوري، وأبو حنيفة وأصحابه: ينصب الرجل اليمنى، ويقعد على اليسرى. هذا في الرجل، والمرأة عندهم تقعد كأيسر ما يكون لها. وقال الثوري: تسدُّ رجلها من جانب واحد. ورواه عن إبراهيم^(٣). وقال الشعبي: تقعد كيف تيسر لها^(٤). وكان عبد الله بن عمر يأمر نساءه أن يجلسن في الركعتين والأربع متربات^(٥). وقال الشافعي: يقعد المصلِّي في الجلسة الوسطى كما قال أبو حنيفة والثوري، وفي الجلسة من الرابعة كما قال مالك. وقال الشافعي أيضًا: إذا قعد في الرابعة أماط رجله جميعًا فأخرجهما عن وركيه اليمنى، وأفضى بمقعدته إلى الأرض، وأضجع اليسرى، ونصب اليمنى.

(١ - ١) سقط من: ص ١٦، ص ١٧، ص ٢٧.

(٢) سقط من: ص، ص ١٦، ص ١٧، ص ٢٧.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥٠٧٧)، وابن أبي شيبة ٢٧١/١ من طريق الثوري، عن منصور، عن إبراهيم.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥٠٧٩)، وابن أبي شيبة ٢٧١/١.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٧٠/١، وابن المنذر في الأوسط (٢٣٠١).

التمهيد

قال : وكذلك القعدة في صلاة الصبح . وقال أحمد بن حنبل مثل قول الشافعي سواء في كل شيء ، إلا في الجلوس للصبح فإنه عنده كالجلوس في ثنتين . وهو قول داود ، وقال الطبري : إن فعل هذا فحسن ، وإن فعل هذا فحسن ؛ لأن ذلك كله قد ثبت عن النبي ﷺ .

قال أبو عمر : ما ذهب إليه مالك فقد روى عن ابن عمر أنه السنة ، وحسبك . وما ذهب إليه الثوري ، وأبو حنيفة ، فموجود في حديث وائل بن حجير ، عن النبي ﷺ ^(١) . وما ذهب إليه الشافعي فموجود في حديث أبي حميد الساعدي ، عن النبي ﷺ ^(٢) .

أخبرنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال : حدثنا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا قتيبة ، قال : حدثنا الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، أنه قال : إن من سنة الصلاة أن تضيّع رجلك اليسرى ، وتنصب اليمنى ^(٣) .

وكذلك رواه عبد الوهاب الثقفي ، قال : سمعت يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم يقول : أخبرني عبد الله بن عبد الله ، أنه سمع عبد الله بن عمر يقول : سنة الصلاة أن تضيّع رجلك اليسرى ، وتنصب اليمنى .

القبس

(١) سيأتي تخريجه ص ٤١٠ .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤١٢ - ٤١٤ .

(٣) النسائي (١١٥٦) . وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٤ / ١ ، وابن خزيمة (٦٧٨ ، ٦٧٩) من طريق يحيى بن سعيد به .

ذكره أبو داود^(١)، عن ابن مُعَاذٍ، عن الثَّقَفِيِّ . وكذلك رواه جريرٌ، عن
يحيى بن سَعِيدٍ^(٢) .

وروى هذا الحديث مالكٌ في «الموطأ»^(٣)، عن يحيى بن سَعِيدٍ، أنَّ
القاسمَ بنَ محمدٍ أراهم الجلوسَ في التَّشَهُّدِ، فنصَّب رجله اليمَنى، وثنى رجله
اليسرى، وجلس على وَرِكَه الأيسر، ولم يجلس على قدميه، ثم قال: أراني هذا
عبدُ الله بنُ عبدِ الله بنِ عمرَ، وحَدَّثني أَنَّ أباه كان يفعلُ ذلك .

هكذا قال مالكٌ في حديثِ يحيى بنِ سَعِيدٍ هذا، لم يَذْكُرْ فيه أَنَّ ذلك من
سُنَّةِ الصَّلَاةِ كما ذَكَرَ في حديثه عن عبدِ الرحمنِ بنِ القاسمِ . وكذلك رواه
حمَّادُ بنُ زَيْدٍ، عن يحيى بنِ سَعِيدٍ، أَنَّ القاسمَ بنَ محمدٍ أراهم الجلوسَ . فذَكَرَ
مثلَ ما ذَكَره مالكٌ سواءً، ولم يَذْكُرْ أَنَّ ذلك من السُّنَّةِ كما قال عبدُ الوهَّابِ،
والليثُ، وجريرٌ؛ فلهذا لم نَذْكُرْ في هذا الكتابِ حديثَ مالكٍ، عن يحيى بنِ
سَعِيدٍ، عن القاسمِ . في بابِ يحيى بنِ سَعِيدٍ؛ لأنَّ مالكا لم يَقُلْ عنه فيه : من
السُّنَّةِ . ولا نَشْكُ أَنَّ ذلك من السُّنَّةِ؛ لأنَّ مالكا ذَكَرَ ذلك^(٤) عن عبدِ الرحمنِ بنِ
القاسمِ، عن عبدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ، عن أبيه . وأظنُّ عبدَ الرحمنِ شَهِدَ
ذلك من عبدِ الله بنِ عبدِ الله مع أبيه القاسمِ؛ لأنَّ روايةَ مالكٍ عنه تَدُلُّ على

(١) أبو داود (٩٥٩) .

(٢) أخرجه أبو داود (٩٦٠) من طريق جرير به .

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٠٠) .

(٤) ليس في : الأصل، م .

ذلك ، وعبد الرحمن ممن أدرك بيئته من الصحابة مثل أنس وطبقته ، وإن كان لم تُحفظ له عنهم رواية ، فهو أحرى أن يصير مع أبيه في درجة في مثل هذا الحديث عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، وهذا ما لا خلاف فيه ولا مدفع .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، عن مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر قال : سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى ، وتثنى رجلك اليسرى ^(١) .

قال أبو عمر : رواية يحيى بن سعيد عن القاسم أكمل من رواية عبد الرحمن هذه ، والمعنى في ذلك يبين واضح ، والحمد لله . وقد روى في هذا الباب عن عائشة حديث اختلّف في متنه ولفظه .

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن عيسى الواسطي ، قال : حدثنا عمرو بن عون ، عن هشيم ، عن منصور ، عن محمد بن أبان ، عن عائشة قالت : أربع من السنة ؛ تعجيل الإفطار ، وتأخير الشحور ، ووضع الرجل اليسرى في التشهد ، ونصب اليمنى ^(٢) .

(١) أبو داود (٩٦١) .

(٢) أخرجه البخاري في تاريخه ٣٢/١ ، والدارقطني ٢٨٤/١ ، والبيهقي ٢٩/٢ من طريق هشيم به . وهو عندهم بلفظ : ثلاث من النبوة .

قال أبو عمر: منصورٌ هذا هو منصورُ بنُ زاذانَ ، ومحمدُ بنُ أبانٍ هذا هو التمهيد
محمدُ بنُ أبانٍ الأنصارِيُّ المدنيُّ ، إلّا أنّي أظنُّ أنّه لم يدرك عائشةَ ، وأخشى أن
يكونَ محمدُ بنُ أبانٍ الذي يروى عن القاسمِ ، عن عائشةَ ، عن النبي ﷺ : « مَنْ
نَذَرَ أن يعصِيَ اللهَ فلا يعصِهِ »^(١) . وقد جعلهما العقيليُّ رَجُلَيْنِ ،^(٢) وكذلك
جعلهما أبو حاتمٍ رَجُلَيْنِ^(٣) .

وذكر العقيليُّ هذا الحديثَ فقال : أخبرنا محمدُ بنُ عيسى الواسطيُّ ،
قال : أخبرنا عمرو بنُ عوين ، أخبرنا هُشَيْمٌ ، عن منصور بن زاذانَ ، عن محمد بنِ
أبانٍ ، عن عائشةَ قالت : أربعٌ من السنّةِ ؛ تعجيلُ الإفطارِ ، وتأخيرُ الشُّحُورِ ،
ووضعُ اليسرى ، ونَضْبُ اليمينِ في التَّشَهُّدِ .

قال : وأخبرنا محمدُ بنُ عليٍّ ، حدَّثنا سعيدُ بنُ منصورٍ^(٤) ، أخبرنا هُشَيْمٌ ،
أخبرنا منصورُ بنُ زاذانَ ، عن محمد بنِ أبانٍ الأنصارِيِّ ، عن عائشةَ قالت :
ثلاثٌ من الثُّبُوءِ ؛ تعجيلُ الإفطارِ ، وتأخيرُ الشُّحُورِ ، ووضعُ اليمينِ على اليسرى
في الصلاةِ .

ورواه حجاجُ بنُ منهالٍ ، عن هُشَيْمٍ مثله بإسناده . فسَقَطَ هذا الحديثُ أنَّ
يُحتَجُّ به في هذا البابِ ؛ للاختلافِ في متْنِهِ ومعناه .

(١) سنائي في الموطأ (١٠٤٠) .

(٢ - ٢) سقط من : ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ . وينظر الجرح والتعديل ١٩٨ / ٧ ، ١٩٩ .

(٣) في الأصل ، م : « نصر » . وينظر تهذيب الكمال ٧٧ / ١١ .

وقد روى حارثة بن أبي الرجال - وهو ممن لا يُحتج به أيضاً - عن عمره ، عن عائشة ، أنها وصفت صلاة رسول الله ﷺ فذكرتها ، وقالت في آخرها : ثم يرفع رأسه فيجلس على قدمه اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويكره أن يسقط على شقه الأيسر .

ذكره أبو بكر بن أبي شيبة^(١) ، عن عبدة ، عن حارثة .

وأما حديث وائل بن حجر في هذا الباب ، فأحسن طرقه ما حدثناه عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا حامد بن يحيى ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثني عاصم ابن كليب الجزمي ، قال : سمعت أبي يقول : سمعت وائل بن حجر الحضرمي قال : رأيت رسول الله ﷺ يُصلي . فذكر الحديث ، وفيه : قال : ورأيت إذا جلس في الصلاة أضجع رجله اليسرى ونصب رجله اليمنى .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ، حدثنا سفيان ، حدثنا عاصم بن كليب ، عن أبيه ، عن وائل بن حجر ، قال : أتيت رسول الله ﷺ فرأيت يرفع يديه إذا افتتح الصلاة حتى يُحاذي منكبيه ، وإذا أراد أن يركع ، وإذا جلس في الركعتين أضجع اليسرى ونصب اليمنى . وذكر الحديث^(٢) .

(١) أخرجه ابن ماجه (١٠٦٢) من طريق ابن أبي شيبة به .

(٢) النسائي (١١٥٨) ، وفي الكبرى (٧٤٦) . وأخرجه الحميدي (٨٨٥) ، والنسائي (١٢٦٢) ،

وابن خزيمة (٤٥٧ ، ٦٩١) من طريق ابن عيينة به .

وأما حديث أبي حميد الساعدي، فحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: التمهيد
حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: أخبرنا محمد بن عبد السلام، قال: حدثنا محمد
ابن بشير، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: أخبرنا عبد الحميد بن جعفر، قال:
حدثني محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سمعتُ أبا حميد الساعدي في عشرة
من أصحاب النبي ﷺ، فيهم أبو قتادة بن ربعي، فقال أبو حميد: أنا أعلمكم
بصلاة رسول الله. قالوا: لِمَ؟ فوالله ما كنتُ أكثرنا له تبعاً، ولا أقدمنا له
صُحبةً. قال: بلى. قالوا: فاعرض. قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى
الصلاة كبر، ثم يرفع يديه حتى يُحاذي بهما منكبَيْه، ويقرُّ كُلَّ عظمٍ في
موضِعِه، ثم يُكَبِّرُ، ثم يقرأ، ثم يرفع يديه حتى يُحاذي بهما منكبَيْه، ثم يركعُ
فيضع راحتيه على رُكبتيه، مُعتدلاً، لا يصبُ^(١) رأسه ولا يُقْنِعُ^(٢)، مُعتدلاً، ثم
يقول: «سمع الله لمن حمده». ثم يرفع يديه حتى يُحاذي بهما منكبَيْه حتى
يقرُّ كُلَّ عظمٍ إلى موضِعِه، ثم يهوي إلى الأرض، ويُجافي يديه عن جنبَيْه، ثم
يرفع رأسه، ويثنى رجله اليسرى فيقعدُ عليها، ويفتَحُ^(٣) أصابعَ رجلَيْه، ثم
يسجدُ، ثم يُكَبِّرُ ويجلسُ على رجله اليسرى حتى يرجع كُلَّ عظمٍ إلى موضِعِه،
ثم يقومُ فيصنعُ في الركعة الأخرى مثلَ ذلك، ثم إذا قامَ من الركعتين رفع يديه
حتى يُحاذي بهما منكبَيْه كما صنع عند افتتاح الصلاة، ثم يُصَلِّي بقیةَ صلاتِه

القبس

(١) لا يصب رأسه: أي لا يميله إلى أسفل. ينظر النهاية ٣/٣.

(٢) في م: «يقع». ولا يقنع رأسه: أي لا يرفعه حتى يكون أعلى من ظهره. النهاية ٤/١١٣.

(٣) في النسخ: «يفتح». والمثبت من مصادر التخریج. وفتح أصابعه: نصبها وغمز موضع المفاصل منها، وثناها إلى باطن الرجل. النهاية ٣/٤٠٨.

التمهيد هكذا ، حتى إذا كان في السجدة التي فيها التسليم أخر رجله ، وجلس على شقه الأيسر متوركا . قالوا : صدقت ، هكذا كان يصلي النبي ﷺ^(١) .

وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا أحمد بن حنبل ، قال : حدثنا أبو عاصم ، قال : حدثنا عبد الحميد بن جعفر . فذكر بإسناده مثله^(٢) .

قال أبو داود^(٣) : وحدثنا مسدد ، قال : حدثنا يحيى ، قال : حدثنا عبد الحميد بن جعفر ، قال : حدثني محمد بن عمرو بن عطاء ، عن أبي حميد الساعدي . فذكره .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا المطالب بن شبيب ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثنا الليث ، عن يزيد بن محمد القرشي ويزيد بن أبي حبيب ، عن محمد بن عمرو بن حنبل^(٤) ، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، أنه كان جالسا مع نفر من أصحاب

(١) أخرجه الترمذي (٣٠٥) ، وابن ماجه (١٠٦١) ، وابن خزيمة (٥٨٨) ، وابن حبان (١٨٦٧) من طريق محمد بن بشار به .

(٢) أبو داود (٧٣٠ ، ٩٦٣) . وأخرجه الدارمي (١٣٩٦) ، وابن الجارود (١٩٢ ، ١٩٣) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٢٣/١ ، ٢٥٨ ، وابن حبان (١٨٧٦) من طريق أبي عاصم به .

(٣) أبو داود (٧٣٠ ، ٩٦٣) . وأخرجه البخاري في جزء رفع اليدين (٢٠) ، وابن المنذر في الأوسط (١٤٠٣ ، ١٥٠٧ ، ١٥١٤) عن مسدد به ، وأخرجه أحمد ٣٩/٩ ، ١٠ (٢٣٥٩٩) ، والترمذي

(٣٠٤) ، والنسائي (١٠٣٨ ، ١١٠٠ ، ١١٨٠ ، ١٢٦١) ، وابن ماجه (٨٦٢) من طريق يحيى به .

(٤) في ص ٢٧ : «خلجة» ، وفي م : «طلحة» . وينظر تهذيب الكمال ٢٦/٢٠٤ .

رسول الله ﷺ ، فذكرنا صلاة رسول الله ﷺ ، فقال أبو حميد : أنا أحفظكم بصلاة رسول الله ﷺ ، رأيته إذا كبر جعل يديه خذو منكبيه ، وإذا ركع أمكن كفيه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره ^(١) ، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه ، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما ، واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ، وقعد على مقعدته ^(٢) .
ورواه ابن وهب ، عن الليث بإسناده هذا مثله سواء ^(٣) .

ورواه ابن لهيعة ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن محمد بن عمرو بن خلحلة ^(٤) ، عن محمد بن عمرو العامري قال : كنت في مجلس . فذكر هذا الحديث ، قال فيه : فإذا قعد في الركعتين قعد على بطن قدمه اليسرى ، ونصب اليمنى ، وإذا كان في الرابعة أفصى يوركه الأيسر إلى الأرض ، وأخرج قدميه من ناحية واحدة ^(٥) .

ورواه فليح بن سليمان وعيسى بن عبد الله بن مالك ، عن ^(٦) عباس بن سهل

- (١) هصر ظهره : ثناه في استواء من غير تقويس . فتح الباري ٣٠٨/٢ .
- (٢) أخرجه الطبراني - كما في التلخيص ٣٣١/٢ - عن مطلب بن شبيب به .
- (٣) أخرجه أبو داود (٧٣٢ ، ٩٦٤) من طريق ابن وهب به .
- (٤) في ص ٢٧ : « حلحة » ، وفي م : « طلحة » .
- (٥) أخرجه أبو داود (٧٣١ ، ٩٦٥) ، والبيهقي ٨٤/٢ من طريق ابن لهيعة به .
- (٦) في ص ، ص ١٦ ، ص ١٧ : « بن » .

التمهيد ابن سعيد الساعدي قال : اجتمع أبي ، وأبو حميد ، وأبو أسيد ، ومحمد بن مسلمة . فذكر هذا الحديث ، وقال فيه : ثم ^(١) «جَلَسَ فافْتَرَشَ» رجله اليسرى ، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته ^(٢) .

قال أبو عمر : لم أجِدْ استقبال القبلة بصدر القدم اليمنى فى الصلاة عند الجلوس للتشهد إلا فى حديث أبى حميد هذا ، وفى رواية عمرو بن الحارث ، عن يحيى بن سعيد ، عن القاسم بن محمد ، فى حديث ابن عمر .

حدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا الربيع بن سليمان بن داود ، حدثنا إسحاق بن بكر بن مضر ، قال : حدثنى أبى ، عن عمرو بن الحارث ، عن يحيى بن سعيد ، أن القاسم حدثه عن عبد الله - وهو ابن عبد الله بن عمر - عن أبيه قال : من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى ، وتستقبل بأصابعها القبلة ، والجلوس على اليسرى ^(٣) .

واختلف الفقهاء فى التهوض من السجود إلى القيام ؛ فقال مالك ، والأوزاعي ، والثوري ، وأبو حنيفة وأصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا

(١ - ١) فى ص ، ص ١٧ : « افترش » .

(٢) أخرجه الدارمى (١٣٤٦) ، والبخارى فى جزء رفع اليدين (٢٣) ، وأبو داود (٧٣٤) ، (٩٦٧) ، والترمذى (٢٦٠) ، وابن حبان (١٨٧١) من طريق فليح به ، وأخرجه أبو داود (٧٣٥) ، والبيهقى ١١٥/٢ من طريق عيسى به .

(٣) النسائى (١١٥٧) ، وفى الكبرى (٧٤٤) .

يَجْلِسُ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) . وَقَالَ الثُّعْمَانُ التَّمِيمِيُّ ابْنُ أَبِي عِيَّاشٍ : أَدْرَكْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ ^(٢) . وَقَالَ أَبُو الزُّنَادِ : تِلْكَ السُّنَّةُ . وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه . قَالَ أَحْمَدُ : أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى هَذَا . قَالَ الْأَثَرُمُ : وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَنْهَضُ بَعْدَ السُّجُودِ عَلَى صُدُورِ قَدَمَيْهِ وَلَا يَجْلِسُ قَبْلَ أَنْ يَنْهَضَ . وَذَكَرَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَضُونَ عَلَى صُدُورِ أَقْدَامِهِمْ ^(٣) . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ جَلَسَ ، ثُمَّ نَهَضَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْأَرْضِ بِيَدَيْهِ حَتَّى يَعْتَدِلَ قَائِمًا .

وَمِنْ حُجَّةٍ مِنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ ، حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْبَابِ ، فِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ قَامَ . وَلَمْ يَذْكُرْ قُعُودًا . وَفِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي تَعْلِيمِ الْأَعْرَابِيِّ : « ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَعْتَدِلَ سَاجِدًا ، ثُمَّ قُمْ » ^(٤) . وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْقُعُودِ . وَاحْتَجَّ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيُّ لِهَذَا الْمَذْهَبِ أَيْضًا بِأَنْ قَالَ : قَدْ اتَّفَقُوا أَنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ السُّجُودِ

- (١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٢٩٦٦ - ٢٩٦٨) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٩٤/١ ، والأوسط لابن المنذر (١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٨ - ١٥٠٠) ، وسنن البيهقي ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .
 (٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٥/١ ، وابن المنذر في الأوسط (١٤٩٧) .
 (٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٣٩٤/١ ، والأوسط لابن المنذر (١٤٩٩ ، ١٥٠٣) ، وسنن البيهقي ١٢٥/٢ .
 (٤) تقدم تخريجه ص ١٧٣ - ١٧٥ .

التمهيد بتكبير، ثم لا يُكَبَّرُ تكبيرةً أُخْرَى للقيام. قالوا: فلو كَانَتِ الْقَعْدَةُ مَسْنُونَةً، لكان الانتقال منها إلى القيام بالذكر كسائر أحوال الانتقال.

وحجّة الشافعيّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ دَاسَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ وَمُسَدَّدٌ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، قَالَ: جَاءَنَا أَبُو سُلَيْمَانَ مَالِكُ بْنُ الْحَوِيرِثِ إِلَى مَسْجِدِنَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأُصَلِّي وَمَا أُرِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُرِيَكُمْ كَيْفَ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي. قَالَ: فَقَعَدَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى حِينَ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الْآخِرَةِ، ثُمَّ قَامَ^(١).

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَّادٍ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ فِي وَتَرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا^(٢).

(١) أبو داود (٨٤٢، ٨٤٣). وأخرجه النسائي (١١٥٠)، والدارقطني ٣٤٥/١، ٣٤٦، من طريق زياد به، وأخرجه أحمد ٣٦٥/٢٤ (١٥٥٩٩) عن إسماعيل به.
(٢) أخرجه البيهقي في المعرفة (٨٦٨) من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٨٤٤). وأخرجه البخاري (٨٢٣)، والترمذي (٢٨٧)، والنسائي (١١٥١)، وابن حبان (١٩٣٤) من طريق هشيم به.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا التمهيد أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا محمد بن بشر ، قال : حدثنا عبد الوهاب ، قال : حدثنا خالد ، عن أبي قلابة ، قال : كان مالك بن الحويرث يأتينا فيقول : «ألا أحدثكم» عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فيصلّي في غير وقت صلاة ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في أول ركعة ، استوى قاعدًا ، ثم قام فاعتمد على الأرض ^(٢) .

قال أصحاب الشافعي : فحديث مالك بن الحويرث أولى ما قيل به في هذه المسألة ؛ لأن فيه زيادة سكّت عنها غيره ، فوجب قبولها .

واختلف الفقهاء في الاعتماد على اليدين عند النهوض إلى القيام ؛ فقال مالك ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابهم : يعتمد على يديه إذا أراد القيام . وزوي عن ابن عمر أنه كان يعتمد على يديه إذا أراد القيام . وكذلك زوي عن مكحول ، وعمر بن عبد العزيز ، وجماعة من التابعين .

ذكر عبد الرزاق ^(٣) ، عن عبد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أنه كان يقوم إذا رفع رأسه من السجدة مُعْتَمِدًا على يديه قبل أن يرفعهما .

(١ - ١) في الأصل : ص ١٦ ، ص ١٧ ، ص ٢٧ : «لأحدثكم» ، وفي ص : «لا حدثكم» .
(٢) النسائي (١١٥٢) ، وفي الكبرى (٧٣٩) ، وأخرجه ابن خزيمة (٦٨٧) عن محمد بن بشر به ، وأخرجه الشافعي ١/١١٦ ، ١١٧ ، وابن أبي شيبة ١/٣٩٦ ، وابن حبان (١٩٣٥) من طريق عبد الوهاب به .

(٣) عبد الرزاق (٢٩٦٤ ، ٢٩٦٩) .

وقال الثوري : لا يعتدُّ على يديه إلا أن يكون شيخاً كبيراً . ورُوي ذلك عن علي بن أبي طالب . وهو قول إبراهيم التَّخَعِيُّ^(١) . وقال الأثرم : رأيتُ أحمد بن حنبل إذا نهَضَ يعتدُّ على فخذَيْه ، وذكر عن علي رضي الله عنه قال : إنَّ من السُّنَّةِ في الصلاة إذا نهَضَ الرجلُ في الركعتين الأولىين ألاَّ يعتدَّ بيديه على الأرض إلا أن يكون شيخاً كبيراً لا يستطيع^(٢) .

^(٣) عبد الرزاق^(٣) ، عن معمر ، عن أيوب ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، أنَّ السُّنَّةَ في الجلوس في الصلاة أن يثنِّي اليسرى ويُقيى باليمنى .

وعن معمر قال : سألتُ الزهري عن الجلوس في الصلاة في مثنى ، قال : تثنِّي اليسرى تحت اليمنى^(٤) .

وعن معمر ، عن أيوب ، عن نافع قال : تربُّع ابن عمر في صلاته ، فقال : إنَّها ليست من سُنَّةِ الصلاة ، ولكنِّي أشتكى رجلي^(٥) .

وعن ابن جريج ، عن عطاء قال : رأيتُ ابن عمر يجلس في مثنى ، فجلس على يسراه ، فيتبطنها جالساً عليها ، ويُقيى على أصابع يمينه ثانيها ورائه على

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢٩٦١) ، وابن أبي شيبة ٣٩٥/١ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٩٥/١ ، وابن المنذر (١٥٠٩) ، والبيهقي ١٣٦/٢ .

(٣ - ٣) في ص ، ص ١٧ : « حدثنا عبد الرزاق ، » .

والأثر عند عبد الرزاق (٣٠٤٥) .

(٤) عبد الرزاق (٣٠٣٦) .

(٥) عبد الرزاق (٣٠٤١) .

٢٠٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، أَنَّ الْمُوطَأَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَرَاهُمَ الْجُلُوسَ فِي التَّشْهِيدِ ، فَنَصَّبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكَه الْأَيْسَرِ ، وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَى قَدَمِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَرَانِي هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَحَدَّثَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ [٢٣٣] ذَلِكَ .

التمهيد

كُلُّ أَصَابِعِهَا ^(١) .

قال أبو عمر : قد مضى معنى الإقعاء ، وما فيه للعلماء في بابِ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ ، مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ^(٢) ، فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَةِ ذَلِكَ هَلْهَنَا ، وَمَضَى فِي هَذَا الْبَابِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ .

وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُ أَرَاهُمَ الْجُلُوسَ فِي التَّشْهِيدِ ، فَنَصَّبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى ، وَثَنَى رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَجَلَسَ عَلَى وَرِكَه الْأَيْسَرِ ، وَلَمْ يَجْلِسْ عَلَى قَدَمِهِ ، ثُمَّ قَالَ : أَرَانِي هَذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ ^(٣) .

فَهَذَا كُلُّهُ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فِي الْجُلُوسِ لِلتَّشْهِيدَيْنِ جَمِيعًا فِي الصَّلَاةِ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي ذَلِكَ ؛ فَجَمَلَةُ قَوْلِ مَالِكٍ أَنَّ الْمَصْلَى يُفْضَى بِأَلْيَتِهِ

القبس

.....

(١) عبد الرزاق (٣٠٣٩) .

(٢) تقدم ص ٣٩٥ - ٤٠١ .

(٣) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٩٥) . وأخرجه أبو داود (٩٦١) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٥٧/١ ،

والبيهقي ١٣٠/٢ من طريق مالك به .

الاستدكار إلى الأرض ، وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيَمْنَى ، وَيُثْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى ، وَجُلُوسُ الْمَرْأَةِ عِنْدَهُ كَجُلُوسِ الرَّجُلِ سِوَاءً . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالْحَسَنُ بْنُ حَيٍّ : يَنْصِبُ الْيَمْنَى وَيَقْعُدُ عَلَى الْيُسْرَى .

وكذلك قال الشافعي في الجلسة الوسطى .

وقال في الجلسة الآخرة من الظهر أو العصر^(١) أو المغرب^(٢) أو العشاء : إذا قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ أَمَامَ^(٣) رِجْلَيْهِ جَمِيعًا فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ وَرِكَهِ الْيَمْنَى^(٤) وَأَفْضَى بِمَقْعَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَأَضْجَعَ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى .

وكذلك القعدة^(٥) عنده في الثالثة من المغرب ، و^(٦) في صلاة الصبح .

وقال أحمد بن حنبل كما قال الشافعي سواء إلا في الجلسة من الصبح .

وقال الطبري : إِنْ فَعَلَ هَذَا فَحَسَنٌ ، وَإِنْ فَعَلَ هَذَا فَحَسَنٌ ، كُلُّ ذَلِكَ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

قال أبو عمر : قَدْ ذَكَرْنَا الْأَحَادِيثَ بِذَلِكَ كُلَّهُ فِي « التمهيد »^(٧) .

فالكوفيون يذهبون إلى حديث وائل بن حُجْرٍ وما كان مثله^(٨) . والشافعي

(١ - ١) سقط من : ص .

(٢) أمام : نحى وأبعد . التاج (م ي ط) .

(٣) في ص ، م : « الأيمن » .

(٤) تقدم ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٤١٠ .

التشهد في الصلاة

٢٠١ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن

يذهب في الجلسة الآخرة إلى حديث أبي حميد الساعدي^(١) . ومالك يذهب الاستدكار إلى ما رواه في « موطئه » ، وكل ذلك حسن .

وأما جلوس المرأة فقد ذكرنا عن مالك أن المرأة والرجل في الجلوس في الصلاة سواء لا تخالفه^(٢) فيما بعد الإحرام إلا في اللباس والجهر ،^(٣) وهو قول الشافعي^(٤) .

وقال الثوري : تُسَدِّلُ المرأة رجلها من جانب واحد . ورواه عن إبراهيم النخعي .

وقال الشعبي : تَقْعُدُ كيف تيسر لها . وقال الشافعي : تَجْلِسُ المرأة بأستر ما يكون لها . وقال أبو حنيفة وأصحابه : تَجْلِسُ المرأة كأيسر ما يكون لها .

باب التشهد في الصلاة

ذكر مالك فيه التشهد عن عمرو بن عمرو وعن عائشة ، وليس عنده منها

باب التشهد في الصلاة

ذكر مالك رضي الله عنه في هذا الباب تشهد عمرو بن الخطاب رضي الله عنه ، ورجحه على تشهد ابن عباس ، وعلى تشهد عبد الله بن مسعود ؛ لأن عمرو بن

(١) تقدم تخريجه ص ٤١٢ - ٤١٤ .

(٢) في ص ، م : « يخالفها » .

(٣ - ٣) سقط من : ص ، م .

الموطأ الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القاري ، أنه سمع عمر بن الخطاب ، وهو على المنبر ، يُعلِّم الناس التشهد ، يقول : قولوا : التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ^(١) .

٢٠٢ - مالك ، عن نافع ، أن عبد الله بن عمر كان يتشهد فيقول :

الاستدكار شيء مرفوع إلى النبي ﷺ ، وإن كان غيره قد رفع ^(٢) ذلك . ومعلوم أنه لا يقال بالرأي ، ولو كان رأيا لم يكن ذلك القول من الذكر أولى من غيره من سائر الذكر . والله أعلم .

ولما علم مالك رحمه الله أن التشهد ^(٣) لم يكن ^(٤) توقيفا من النبي ﷺ ، اختار تشهد عمر ؛ لأنه كان يعلمه للناس وهو على المنبر من غير تكبير عليه من أحد من الصحابة رضي الله عنهم ، وكانوا متوافرين في زمانه ، وإنما ^(٥) كان

القبس الخطاب رضي الله عنه كان يعلمه الناس على المنبر ، ويعلمه بين ظهرائي المسلمين ، وهم الصحابة الذين منهم ابن عباس وعبد الله الراويان للتشهدين الأخيرين ، ولم

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤٦) ، وبرواية أبي مصعب (٤٩٩) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٤٠٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ٢٦١/١ ، والحاكم ٢٦٥/١ ، والبيهقي ١٤٤/٢ من طريق مالك به .

(٢) في م : « دفع » .

(٣ - ٣) في ص ، م : « لا يكون إلا » .

(٤) في ص ، م : « عن » .

(٥) في ص ، م : « أنه » .

بِسْمِ اللَّهِ ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ ، الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، السَّلَامُ عَلَى الْمَوْطَأِ
النَّبِيِّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ،
شَهِدْتُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، شَهِدْتُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ . يَقُولُ هَذَا فِي
الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، وَيَدْعُو إِذَا قَضَى تَشَهُدَهُ بِمَا بَدَأَ لَهُ ، فَإِذَا جَلَسَ فِي
آخِرِ صَلَاتِهِ ، تَشَهُدَ كَذَلِكَ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّشَهُدَ ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا بَدَأَ
لَهُ ، فَإِذَا قَضَى تَشَهُدَهُ وَأَرَادَ أَنْ يُسَلِّمَ ، قَالَ : السَّلَامُ عَلَى [٣٣ط] النَّبِيِّ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، السَّلَامُ
عَلَيْكُمْ . عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ يَرُدُّ عَلَى الْإِمَامِ ، فَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ عَنْ يَسَارِهِ ،
رَدَّ عَلَيْهِ ^(١) .

٢٠٣ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ،
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ إِذَا تَشَهُدَتْ :
التَّحِيَّاتُ ، الطُّبَيَّاتُ ، الصَّلَوَاتُ ، الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ لَمْ يَغْلَمَهُ مِنَ التَّابِعِينَ وَسَائِرِ مَنْ حَضَرَهُ مِنَ الدَّاخِلِينَ فِي الدِّينِ ، وَلَمْ
يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ حَضَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّهُ قَالَ لَهُ : لَيْسَ كَمَا وَصَفْتَ . وَفِي تَسْلِيمِهِمْ
لَهُ ذَلِكَ - مَعَ اخْتِلَافِ رَوَايَتِهِمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ - دَلِيلٌ عَلَى الْإِبَاحَةِ
وَالْتَّوَسُّعَةِ فِيمَا جَاءَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ ﷺ ، مَعَ أَنَّهُ مُتَقَارِبٌ كُلُّهُ ، قَرِيبُ الْمَعْنَى بَعْضُهُ

يُسْمَعُ مِنْ أَحَدٍ نَكِيرٌ ^(٢) ، فَصَارَ ذَلِكَ إِجْمَاعًا عَلَى التَّرْجِيحِ .

القيس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤٧) ، برواية أبي مصعب (٥٠٠) ، وأخرجه الشافعي ٢٤٩/٧ ،
والبيهقي ١٤٢/٢ من طريق مالك ٤ .

(٢) في م : نكيراً .

وحدّه لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، السلام عليك أيّها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم^(١) .

٢٠٤ - وحدّثنى يحيى ، عن مالك ، عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، عن القاسم بن محمد ، أنه أخبره ، أن عائشة زوج النبي ﷺ كانت تقول إذا تشهّدت : التحيّات ، الطيّبات ، الصلوات الزاكيّات لله ، أشهد أن لا إله إلا الله وحدّه لا شريك له ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، السلام عليك أيّها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، السلام عليكم^(٢) .

من بعض ، إنما فيه كلمة زائدة في ذلك المعنى أو ناقصة . فتشهدُ عمرَ كما حكاها مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عبد الرحمن بن عبد القارى ، أنه سمع عمرَ بن الخطاب وهو على المنبر يعلمُ الناسَ التشهد ، يقول : قولوا : التحيّات لله ، الزاكيّات لله ، الطيّبات الصلوات لله ، السلام عليك أيّها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله^(٣) ، وأشهد أن محمدًا عبده^(٤) ورسوله . وبتشهدُ عمرَ هذا قال مالك وأصحابه .

-
- (١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤٥) ، وبرواية أبي مصعب (٥٠١) . وأخرجه أبو بكر الشافعى فى الغيلانيات (١٠١٦) ، والبيهقى ١٤٤/٢ من طريق مالك به .
- (٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٥٠٢) . وأخرجه أبو بكر الشافعى فى الغيلانيات (١٠١٣) ، والبيهقى ١٤٤/٢ من طريق مالك به .
- (٣) بعده فى ص : « وحدّه لا شريك له » .
- (٤) فى ص : « عبد الله » .

ومعنى التحية المُلْكُ . وقيل : التحية العظمة . والصلوات هي الخمس ، الاستذكار والطيبات الأعمال الزاكية^(١) .

وتشهد ابن مسعود ثابت أيضا من جهة النقل عند جميع أهل الحديث ، مرفوع إلى النبي ﷺ ، وهو : التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله^(٢) . وبه قال الثوري ،

القبس

تفسير^(٣) :

قوله : « التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ » . هي^(٤) المُلْكُ ، « وهي السلام » ، وهي البقاء ، والكلُّ لله ؛ أما البقاء فهو له^(٥) صفة واجبة ، وأما المُلْكُ فهو بيده يصرِّفه كيف يشاء ، وأما السلام فهو له شرع ودين ، فإن جعل لغيره فذلك خلاف للشرع ، وما كان من قبيل^(٦) المشروعات فهو لله سبحانه^(٧) أمر ورضا^(٨) ، وما وقع على غير^(٩) طريق الشرع فهو لله تعالى تقدير^(١٠) وقضاء ، فلا يخرج شيء عنه ، بل الكلُّ له وإليه . والمراد بالتحية

(١) في م : « الزكية » .

(٢) أخرجه البخاري (٨٣١) ، ومسلم (٤٠٢) ، وأبو داود (٩٦٨) ، والترمذي (٢٨٩) ، والنسائي

(١١٦١) ، وابن ماجه (٨٩٩) .

(٣) سقط من : م .

(٤) في م : « تفسير يعني » .

(٥ - ٥) في د : « لله » .

(٦) في د : « قبل » .

(٧ - ٧) في ج ، م : « أمره ورضاه » .

(٨) في م : « تقديرا » .

الاستدكار والكوفيون ، وأكثر أهل الحديث ، وكان أحمد بن خالد^(١) بالأندلس يختاره ويميل إليه ويتشهد به .

وقال أبو حنيفة^(٢) وأبو يوسف ، ومحمد ، وأبو ثور : أحب التشهد إلينا تشهد ابن مسعود الذي رواه عن النبي ﷺ . وهو قول أحمد وإسحاق وداود . وأما الشافعي وأصحابه والليث بن سعيد ، فذهبوا إلى تشهد ابن عباس الذي رواه عن النبي ﷺ .

قال الشافعي : هو أحب التشهد إلى .

القبس هل هنا ، من جملة أقسامها ، السلام ؛ لأنه موضعه وسببه ، على ما تقدم في حديث عبد الله بن مسعود .

وأما « الزاكيات » ، فالمراد به كل عمل نام^(٣) يضاعف عليه الأجر وينمى^(٤) فيه الثواب ، وكل عمل أيضا ممنوح فهو لله تعالى تقدير^(٥) وخلق ، إلا أنه تعالى إذا أضاف الشيء إليه أو ربطه به على طريق الاختصاص ، كان ذلك تشريقاً له على ما

(١) أحمد بن خالد بن يزيد ، محدث الأندلس ، أبو عمر القرطبي ، ويعرف بابن الجباب وهي نسبة إلى بيع الجباب ، كان حافظاً متقناً وراوية للحديث كثيراً ، صنف « مسند مالك بن أنس » ، وكتاب « الصلاة » ، وكتاب « الإيمان » ، وكتاب « قصص الأنبياء » ، توفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة . بغية الملتبس ص ١٧٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٥ / ٢٤٠ .

(٢) - ٢) سقط من : ص .

(٣) في د ، ج : « نامي » .

(٤) في ج : « ينشأ » .

(٥) في م : « بتقدير » .

رواه الليث بن سعيد ، عن أبي الزبير ، عن سعيد بن جبير ، وطاوس ، عن ابن الاستدكار عباس ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا القرآن ؛ فكان يقول : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام^(١) علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله^(٢) » .

سواه ؛ كما قال تعالى : ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ﴾ [الأعراف : ١٢٨] . يعنى ملكا ، وقال : ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن : ١٨] . يعنى تشریفاً ، ثم قال : ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي﴾ [الحج : ٢٦] . فزاده اختصاصاً .

وأما قوله : « الصلوات لله » . فهو يبين ؛ لأن العبادات كلها إنما تقف لله بالنية والقربة ، والمعاصي من الله بالتقدير والحكمة ، حتى إن قول الكافر في الباري^(٣) تعالى : ثالث ثلاثة . تسبيح لله وتقديس له على الوجه الذي بيّناه في قوله تعالى : ﴿وَلَا يَنْفَعُ شَيْءٌ إِلَّا يُسَبِّحَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء : ٤٤] . فقوله : « التحيات » . يعنى : السلام ، كما قدمناه .

وقوله^(٤) : « الزاكيات » . يعنى : الأعمال النامية . وقوله : « الصلوات » . يعنى :

(١) فى الأصل : « السلام » .

(٢) أخرجه أحمد ٤٠٧/٤ (٢٦٦٥) ، ومسلم (٦٠/٤٠٣) ، وأبو داود (٩٧٤) ، والترمذى (٢٩٠) ، والنسائى (١١٧٣) ، وابن ماجه (٩٠٠) من طريق الليث به .

(٣) فى ج ، م : « الله » .

(٤) فى د : « كذلك » .

وَرَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا نَحْوُ تَشْهِيدِ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(١).

وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكْمَلَ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا ^(٢).

وفى «الموطأ» عن ابن عمر، وعائشة ما قد علمت، واختيار العلماء من ذلك ما ذكرته لك، وكلُّ حسنٍ إن شاء الله تعالى.

العبادة التي هو فيها من جملة الزاكيات.

تنبيه على وهم: ثبتت الرواية عن النبي ﷺ في التشهيد، كما قدّمناه، واستقرت ألفاظ التشهيد عند جميع الأمة، إلى أن جاء فيها ^(٣) أبو محمد بن أبي زيد ^(٤) بوجه قبيح، فقال في ذكره للتشهاد: وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ^(٥). إلى قوله: وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ. وإنما أوقفه في ذلك أنه رأى الأثر في تشهيد الوصية بهذه الصفة، فرأى من قبل نفسه أن يلحقه بتشهاد الصلاة، وهذا لا يحل؛ لأن النبي ﷺ إذا علم ^(٦) شيئاً وجب الوقوف عند تعليمه، وإذا بين ذكرين في قصتين لم يجز أن يبدل فيوضع أحدهما في موضع الآخر، ولا أن يجمع بينهما، فإن ذلك تبدل للشرعية واستقصا لما كمله النبي ﷺ في التعليم، هذا عهد نبينا إلينا وعهدنا إليكم.

(١) أخرجه مسلم (٤٠٤/٦٢)، وأبو داود (٩٧٢)، والنسائي (١١٧١)، وابن ماجه (٩٠١) مرفوعاً.

(٢) ينظر المعجم الأوسط (٢٩١٧)، والتلخيص الحبير ٢٦٧/١.

(٣) سقط من: م.

(٤) عبد الله بن أبي زيد، واسم أبي زيد عبد الرحمن، جامع مذهب مالك، وشارح أقواله، كان واسع العلم كثير الرواية، له كتاب «النوادر والزيادات» على المدونة، وكتاب «مختصر المدونة»، وعلى كتابيه هذين المعول في التفقه بالمغرب، وكتاب «الذب عن مذهب مالك»، توفي سنة ست وثمانين وثلاثمائة. ترتيب المدارك ٢١٥/٦ - ٢٢٢.

(٥) بعده في د: «ولو كره المشركون».

(٦) في م: «أعلم».

^(١) والذي أقول به ، وباللّه التوفيق ، أنّ الاختلاف في التشهد وفي الأذان الاستدكار والإقامة وعدد التكبير على الجنائز وما يُقرأ ويُدعى به فيها ، وعدد التكبير في العيدين ، ورفع الأيدي في ركوع الصلوات وفي التكبير على الجنائز ، وفي السلام من الصلاة واحدة أو اثنتين ، وفي وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة ، وسدل اليدين ، وفي القنوت وتركه ، وما كان مثل هذا ، كله اختلاف في مباح ، كالوضوء واحدة واثنتين وثلاثاً ، إلا أن فقهاء الحجاز والعراق الذين تدور عليهم وعلى أتباعهم الفتوى يتشدّدون في الزيادة على أربع تكبيرات على الجنائز ، ويأبّون من ذلك . وهذا لا وجه له ؛ لأن السلف كثير سبعا ، وثمانيا ، وستا ، وخمسا ، وأربعا ، وثلاثا . وقال ابن مسعود : كثير ما كثير إمامك ^(٢) . وبه قال أحمد بن حنبل . وهم أيضا يقولون : إن الثلاث في الوضوء أفضل من الواحدة السابقة . وكل ما وصفت لك قد نقلته الكافة من الخلف عن السلف ، ونقله التابعون بإحسان عن السابقين نقلا لا يدخله غلط ولا نسيان ؛ لأنها أشياء ظاهرة معمول بها في بلدان الإسلام زمنا بعد زمن لا يختلف في ذلك علماؤهم وعوامهم من عهد نبيهم ﷺ وهلم جرا ، فدل على أن ذلك مباح كله إباحة توسعة ورحمة ^(٣) وتخفيف ^(٣) . والحمد لله .

(١ - ١) سقط من : ص .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٦٤٠٣) ، وابن أبي شيبة ٣/٣٠٣ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

واختلف الفقهاء في وجوب التشهد، وفي حكم صلاة من لم يتشهد؛ فقال مالك: من نسي التشهد رجع إليه فعمله، إن كان قريباً ولم يتباعد ولم ينتقض وضوءه، ثم يسجد لسهو بعد السلام، وإن تباعد أو انتقض وضوءه، فأرجو أن تجزيه صلاته. قال: وليس كل أحد يعرف التشهد، فإذا ذكر الله أجراً عنه. رواه ابن وهب وغيره عن مالك. وقال الأوزاعي: من نسي^(١) التشهدين يسجد^(٢) للسهو أربع سجديات. لأن مذهبه أن لكل سهو سجدين. وقال الثوري: لا يسجد إلا سجدتين في السهو عن^(٣) التشهد الواحد^(٤) وعن^(٥) التشهدين، وكذلك من سها مراراً^(٦) لا يسجد إلا سجدتين^(٧). وهو قول مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، في سجدتي السهو أنهما للسهو كله. وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن فقد مقدار التشهد^(٨) ولم يتشهد فقد تمت صلاته، وإن لم يقعد مقدار التشهد^(٩) فسدت صلاته.

وقال الشافعي: من ترك التشهد الآخر ساهياً أو عامداً فعليه إعادة الصلاة، إلا أن يكون الساهي قريباً، فيعود إلى تمام صلاته، ويتشهد ويصلي على النبي ﷺ. قال: ويغني التشهد والصلاة على النبي ﷺ في آخر الصلاة عن التشهد قبله، ولا يغني عنه ما كان قبله من التشهد.

(١ - ١) في ص، م: «التشهد سجد».

(٢ - ٢) سقط من: ص، م.

(٣ - ٣) سقط من: ص، م. وتأكل في الأصل. والمثبت ما يقتضيه السياق.

(٤ - ٤) سقط من: ص.

(٥ - ٥) في الأصل: «قال و [....] النبي ﷺ». والمثبت من الأم ١/١١٨.

قال أبو عمر: لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي ﷺ فرضاً في التشهد الآخر إلا الشافعي ومن سلك سبيله، وسنذكر ذلك في موضعه من هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى. وقال أبو ثور: من لم يتشهد في الركعة الثانية والرابعة فلا صلاة له إن كان ترك ذلك عامداً، وإن كان ساهياً فترك تشهد الركعة الثانية سجد سجدة سجدة السهو قبل السلام، وإن كان في الركعة استقبل القبلة وتشهد وسلم وسجد سجدة سجدة السهو بعد التسليم. وقال أبو مصعب الزهرري: من ترك التشهد بطلت صلاته. وروى ذلك أبو مصعب عن أهل المدينة؛ منهم مالك وغيره.

وروى عن جماعة من السلف المتقدمين؛ منهم علي رضي الله عنه وطائفة من التابعين: من رفع رأسه من آخر سجدة في الركعة الرابعة، فقد تمت صلاته^(١). وقال أحمد بن حنبل: إن ترك الجلوس والتشهد في الركعة بطلت صلاته. وقال الزهرري، وقتادة، وحماذ: صلاته تامة.

والحجة لمالك ومن رأى أن سجود السهو يتوب عن التشهد لمن سها عنه حديث ابن بكينة^(٢) في القيام من اثنتين والسجود في ذلك، فإذا ناب له السجود عن الجلسة الوسطى والتشهد، فأحرى أن يتوب له عن التشهد إذا جلس ولم يتشهد ساهياً عنه. ومعلوم أن الفرض في الصلاة لا يتوب عنه سجود السهو دون الإتيان به. وقد أجمعوا أن من ترك الجلسة الوسطى عامداً أن صلاته فاسدة

(١) ينظر عبد الرزاق (٣٦٧٥ - ٣٦٧٨)، وابن أبي شيبة ٤٨٩/٢.

(٢) سيأتي في الموطأ (٢١٥).

والاستدكار وعليه الإعادة. ومن أفسد الصلاة^(١) بترك التشهد^(٢) الآخر، فإنه جعله من البيان لمجملات الصلاة التي هي فروض كلها في عمل البدن، إلا الجلسة الوسطى فإنها مخصوصة بالسنة لحديث ابن بُحينة، والمغيرة بن شعبة^(٣).

وللكلام في هذه المسألة لكل فرقة موضع غير هذا، وقد أتينا منه في «التمهيد»^(٤) بما فيه كفاية. والحمد لله.

وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه قال: من لم يتشهد فلا صلاة له^(٥). وقال نافع مولى ابن عمر: من لم يتكلم بالتحية فلا صلاة له^(٥).

ومن حجة الشافعي أيضًا ومن وافقه، ما رواه سفيان بن عيينة، عن الأعمش، ومنصور، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، قال: كنا نقول قبل أن يفرض التشهد: «السلام على الله»، السلام على جبريل. فذكر حديث التشهد^(٦).

قال أبو عمر: لم يقل أحد في حديث ابن مسعود هذا بهذا الإسناد ولا بغيره: قبل أن يفرض التشهد. إلا ابن عيينة. والله أعلم.

(١ - ١) في ص: «بالتشهد».

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٣٠، ٥٣٦، ٥٣٧.

(٣) سيأتي ص ٥٢٨ - ٥٤١.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٣٠٨٠)، وابن أبي شيبة ٥١٨/٢.

(٥) ينظر المحلى ٣/٣٥١.

(٦ - ٦) سقط من: ص.

(٧) أخرجه الدارقطني ١/٣٥٠، والبيهقي ٣٧٨/٢ من طريق سفيان بن عيينة به.

٢٠٥ - وحَدَّثَنِي يحيى ، عن مالك ، أنه سأل ابنَ شهاب ، ونافعًا الموطأ
مولى ابنَ عمرَ ، عن رجلٍ دَخَلَ مع الإمام في الصلاة ، وقد سبقه الإمامُ
بركعة : أَيَتَشَهَّدُ معه في الركعتين والأربعِ وإن كان ذلك له وتراً ؟
فقالا : نعم ، لَيَتَشَهَّدُ معه .

قال يحيى : قال مالك : وهو الأمرُ عندنا .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، قال : حَدَّثَنَا حمزةُ ، قال : حَدَّثَنَا أحمدُ بنُ شعيبٍ ، قال : الاستذكار
حَدَّثَنَا سعيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ ^(١) «أبو عبيدٍ» اللّهُ المَخْزُومِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا سفيانُ .
فذكره ^(٢) .

وحجةُ أبى حنيفةَ أيضًا ، أن الذكرَ كُلَّهُ في الصلاة فيما عدا ^(٣) القراءة في
الأوليين سنةً واستحباتٌ عنده ، وعملَ البدنِ فيها فرضٌ ، فإذا قعدَ مقدارَ التشهدِ
فيها فقد أتى بالفرضِ فيها ، وسجدَ للسهُو لسقوطِ ^(٤) التشهدِ . وإخفاءُ التشهدِ
سنةٌ عندَ جميعِهِم ، والإعلانُ به جهلٌ وبدعةٌ .

وأما ما حكاه عن ابنِ شهابٍ ونافعٍ فيمن دَخَلَ مع الإمام وقد سبقه بركعة ،
أنَّهُ يَتَشَهَّدُ معه في الركعتين والأربعِ ، وإن كان ذلك له وتراً ^(٥) .

قال مالك : وهو الأمرُ عندنا ، فلا أعلمُ في ذلك خلافاً ، وكلُّ من حَفِظْتُ

القبس

(١ - ١) في ص ، م : « بن عبد » . وينظر تهذيب الكمال ١٠ / ٥٢٦ .

(٢) النسائي (١٢٧٦) .

(٣ - ٣) سقط من : ص . وبعده في ص ، م : « الفريضة فيها وسجد للسهُو لسقوط » .

(٤) الموطأ برواية أبى مصعب (٥٠٣) . وأخرجه ابن أبى شيبة ٥٠٩ / ٢ من طريق مالك به .

قوله لا يوجبون عليه التشهد في الوتر خلف إمامه ، وإن كانوا يستحبون ذلك له ،
ويوجب الجميع عليه التشهد في آخر صلاته في الركعة التي يقضيها أو فيما
يقضي ، على حسب ما ذكرنا من أصولهم في إيجاب ذلك فرضاً وإما إيجابه
سنة .

قال أبو عمر : هذا موضع ذكر السلام ؛ لأنه لا باب له في «الموطأ» ، ولا
أورد فيه مالك أثرًا مرفوعًا . وقد اختلف العلماء قديمًا وحديثًا في كيفية السلام
من الصلاة ، هل هو واحدة أو اثنتان ؟ واختلفت الآثار في ذلك أيضًا ، واختلف
الفقهاء أئمة الفتوى ، هل السلام من فروض الصلاة أو من سننها ؟ ونحن نذكر
ههنا ما بلغنا عنه في ذلك مختصرًا مؤعبًا بفضل الله وعونه لا شريك له .

قال مالك وأصحابه ، والليث بن سعيد : يُسلم المصلي من صلاته نافلةً
كانت أو فريضةً تسليمًا واحدةً : السلام عليكم . ولا يقول : ورحمة الله . قال
ابن وهب ، عن مالك : يُسلم تلقاء وجهه : السلام عليكم .

قال أشهب ، عن مالك ، أنه سُئل عن تسليم المصلي وحده ، فقال : يسلم
واحدةً عن يمينه . فقيل : وعن يساره ؟ فقال : ما كانوا يسلمون إلا
واحدةً . ^(١) قال : وإنما حدثت التسليمتان في ^(٢) زمن بني هاشم . ^(٣) قال : وإن
من الناس من يفعلهُ ^(٤) . قال مالك : والمأموم يسلم تسليمًا واحدةً ^(٥) عن يمينه

(١ - ١) في ص : «قالوا وأما حديث التسليمتين من» .

(٢ - ٢) سقط من : م . وتأكل في الأصل .

(٣) سقط من : ص ، م .

وأخرى عن يساره ، ثم يردُّ على الإمام . وقال ابنُ القاسمِ ، عن مالكٍ : مَنْ صَلَّى الاستذكار
لنفسه يُسلم عن يمينه ويساره . قال : وأما الإمامُ فيسلمُ تسليمةً واحدةً تلقاءً
وجهه ويتيامنُ بها قليلاً .

قال أبو عمر : تحصيلُ رواية ابنِ القاسمِ هذه عن مالكٍ في ذلك ، أن الإمامَ
يسلمُ واحدةً تلقاءً وجهه ويتيامنُ بها قليلاً ، وأن المصلِّي لنفسه يسلمُ اثنتين .
و^١ في غيرِ رواية ابنِ القاسمِ^١ ، أن المأمومَ يسلمُ ثلاثاً إن كان عن يساره أحدٌ .
واختلف قولُه في موضعِ ردِّ المأمومِ على الإمامِ ؛ فمرة قال : ^٢ يسلمُ عن
يمينه وعن يساره ، ثم يردُّ على الإمامِ . ومرة قال : يردُّ على الإمامِ بعد أن يُسلمَ
عن يمينه ، ثم يُسلمُ عن يساره . وقد روى^٣ أهلُ المدينة عن مالكٍ وبعضِ
المصريين ، أن الإمامَ والمنفردَ سواءً ؛ يُسلمُ كلُّ واحدٍ منهما تسليمةً واحدةً
تلقاءً وجهه ويتيامنُ بها قليلاً . ولم يَختلف قولُ مالكٍ أن المسبوقَ لا يقومُ إلى
القضاءِ حتى يفرَّغَ الإمامُ مِنَ التسليمَتين ، إذا كان يُسلمُ تسليمتين . وأما الليثُ
ابنُ سعيدٍ فقال : أدركتُ الأئمةَ والناسَ يُسلمون تسليمةً واحدةً : السلامُ
عليكم . وكان الليثُ يبدأ بالردِّ على الإمامِ ، ثم يسلمُ عن يمينه وعن يساره .
وقال الليثُ في المسبوقِ ببعضِ الصلاة : لا أرى بأساً أن يقومَ بعدَ التسليمةِ
الأولى .

قال أبو عمر : روى عن النبي ﷺ أنه كان يُسلمُ تسليمةً واحدةً ؛ مِن

حديث سعد بن أبي وقاص، ومن حديث عائشة، ومن حديث أنس^(١)، إلا أنها معلولة لا يُصَحِّحُهَا أَهْلُ الْعِلْمِ بالحديث؛ لأن حديث سعد أخطأ فيه الدراوردي؛ فرواه على غير ما رواه الناس؛ تسليمة واحدة. وغيره يروى فيه تسليمتين. وهو حديث رواه الدراوردي عبد العزيز بن محمد، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص،^(٢) عن أبيه^(٣)، أن رسول الله ﷺ كان يسلم في الصلاة تسليمة واحدة^(٤). وهذا وهم عندهم وغلط، وإنما الحديث كما رواه ابن المبارك وغيره، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عامر بن سعد، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره^(٥).

وقد روى هذا الحديث عن سعد من غير طريق مصعب بن ثابت، حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا جعفر بن محمد الصائغ، قال^(٥): حدثنا سليمان بن داود الهاشمي، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر بن عبد الرحمن بن المشور بن مخرمة الزهرري، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره:

(١) ينظر ما سيأتي ص ٤٣٨، ٤٩٩، وما سيأتي في شرح الحديث (٣٩٩) من الموطأ.

(٢ - ٢) سقط من: ص.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٢٦٦/١ من طريق الدراوردي به.

(٤) سيأتي تخريجه الصفحة القادمة.

(٥) في الأصل: «و».

«السلام عليكم ورحمة الله»^(١).

وحدَّثنا سعيد بن نصير، قال : حدَّثنا قاسم، قال : حدَّثنا ابن وضاح، قال : حدَّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال : حدَّثنا محمد بن بشر^(٢) العبدى، قال : حدَّثنا محمد بن عمرو، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن سعد، قال : كان رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى بياض خده^(٣). وكلُّ هؤلاء قد اتَّفَقوا على خلافٍ لفظٍ الدراوردي في هذا الحديث.

وذكر الحسن بن علي الحلواني، قال : حدَّثنا يحيى بن آدم، قال : حدَّثنا ابن المبارك، عن مصعب بن ثابت، عن إسماعيل بن محمد بن سعد عن^(٤) عامر ابن سعد، عن أبيه، قال : رأيت رسول الله ﷺ يسلم عن يمينه وعن شماله، كأني أنظر إلى صفحة خده^(٥). فقال الزهرى : ما سمعنا هذا من حديث رسول الله ﷺ. فقال له إسماعيل بن محمد : أكل حديث رسول الله ﷺ قد سمعته؟ قال : لا. قال : فنصفه. قال : لا. قال : فاجعل هذا في النصف الذي لم تسمع. وأما حديث عائشة عن النبي ﷺ، أنه كان يسلم تسليمة واحدة. فلم

- (١) أخرجه النسائي (١٣١٥) من طريق سليمان به، وأخرجه أحمد ٨٠/٣ (١٤٨٤)، وعبد بن حميد (١٤٤)، والدارمي (١٣٨٥)، ومسلم (٥٨٢)، والنسائي (١٣١٦) من طريق عبد الله بن جعفر به.
(٢) في م : «بشير». وينظر تهذيب الكمال ٥٢٠/٢٤.
(٣) ابن أبي شيبة ٢٩٨/١. وأخرجه أحمد ١٣٣/٣ (١٥٦٤)، والطحاوي في شرح المعاني ٢٦٧/١ من طريق محمد بن عمرو به.
(٤) في ص، م : «بن».
(٥) أخرجه ابن خزيمة (٧٢٧، ١٧١٢)، والطحاوي في شرح المعاني ٢٦٧/١، وابن حبان (١٩٩٢) من طريق ابن المبارك به.

يرفعه أحد إلا زهير بن محمد وحده ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ،
عن النبي ﷺ . رواه عنه عمرو بن أبي سلمة وغيره ^(١) . وزهير بن محمد ضعيف
عند الجميع ، كثير الخطأ لا يُحتج به .

وذكر يحيى بن معين هذا الحديث ، فقال : عمرو بن أبي سلمة ، وزهير بن
محمد ضعيفان لا حجة فيهما . وأما حديث أنس فلم يأت إلا من طريق أيوب
السختياني عن أنس ، ولم يسمع أيوب من أنس عندهم شيئاً ^(٢) .

قال أبو عمر : قد روى من مرسل الحسن ^(٣) ، أن النبي ﷺ ، وأبا بكر ،
وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة . ذكره وكيع ، عن الربيع ، عن الحسن ^(٤) .

وروى عن عثمان ، وعلي ، وابن عمر ، وابن أبي أوفى ، وأنس بن مالك ،
وأبي وائل شقيق بن سلمة ، ويحيى بن وثاب ، وعمر بن عبد العزيز ، والحسن ،
وابن سيرين ، وأبي العالية ، وأبي رجاء الطاردي ، وسويد بن غفلة ، وقيس بن
أبي حازم ، وابن أبي ليلى ، وسعيد بن جبير ، أنهم كانوا يسلمون تسليمة
واحدة ^(٥) . وقد اختلف عن أكثرهم ؛ فزوى عنهم ^(٦) التسليمتان ، كما رويت

(١) أخرجه الترمذی (٢٩٦) ، وابن خزيمة (٧٢٩) من طريق عمرو بن أبي سلمة به ، وأخرجه ابن
ماجه (٩١٩) من طريق عبد الملك بن محمد عن زهير به .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٣٩٩) من الموطأ .

(٣) تأكل في الأصل ، وفي ص ، م : «الحسين» . والمثبت من مصدر التخريج .

(٤) تأكل في الأصل ، وفي ص : «الحسين» .

والأثر أخرجه ابن أبي شيبة ٣٠٠/١ عن وكيع به .

(٥) ينظر عبد الرزاق ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، وابن أبي شيبة ٣٠١/١ ، والأوسط ٣/٢٢٢ .

(٦) في ص ، م : «عنهما» .

الاستذكار

الواحدة . والعمل المشهور بالمدينة التسليمة الواحدة ، وهو عمل قد توارثه أهل المدينة كابرًا عن كابر ، ومثله يصح فيه الاحتجاج بالعمل في كل بلد ؛ لأنه لا يخفى لوقوعه في كل يوم مرارًا . وكذلك العمل بالكوفة وغيرها مستفيض عندهم بالتسليمتين ، متوارث عندهم أيضًا . وكل ما جرى هذا المجرى فهو اختلاف في المباح كالأذان^(١) ؛ ولذلك لا يروى عن عالم بالحجاز ولا بالعراق ولا بالشام ولا بمصر إنكار^(٢) التسليمة الواحدة ولا إنكار^(٣) التسليمتين ، بل ذلك عندهم معروف وإن كان اختيار بعضهم فيه التسليمة الواحدة ، وبعضهم التسليمتين على حسب ما غلب على البلد من عمل أهله ، إلا أن الأعم والأكثر بالمدينة التسليمة الواحدة ، والأكثر والأشهر بالعراق التسليمتان : السلام عليكم ورحمة الله عن^(٤) اليمين ، السلام عليكم ورحمة الله عن^(٥) اليسار .

وقال الثوري : إذا كنت إمامًا فسلم عن يمينك وعن يسارك : السلام عليكم ورحمة الله . وإذا كنت غير إمام ، فإذا سلم الإمام فسلم عن يمينك وعن يسارك ، تنوي به الإمام والملائكة ومن معك من المسلمين . وقال الشافعي : تأمر كل مصل أن يسلم عن يمينه وعن يساره ، إمامًا كان أو منفردًا أو مأموماً ، ويقول في كل واحدة منهما : السلام عليكم ورحمة الله . وينوي بالأولى من عن يمينه ، وبالثانية من عن يساره ، وينوي المأموم^(٦) الإمام بالتسليمة التي إلى

القبس

(١) ليس في : الأصل . وسيأتي في شرح الحديث (٣٩٩) من الموطأ .

(٢ - ٢) سقط من : ص .

(٣) في ص ، م : « على » .

(٤) سقط من : ص ، م .

الاستدكار ناحيته في اليمين أو في اليسار . قال : ولو لم ينو المصلّي بسلامه أحدًا ، ونوى الخروج من الصلاة أجزأه ، ولا شيء عليه . قال : ولو اقتصر على التسليم الواحدة لم تكن عليه إعادة .

وقال أبو حنيفة وأصحابه : يسلم الإمام والمأموم والمنفرد تسليمين عن يمينه ثم عن يساره ، يقول لكل واحدة منهما : السلام عليكم ورحمة الله . وهو قول الثوري ، والأوزاعي ، والشافعي ، والحسن بن صالح بن حي ، ^(١) وأحمد بن حنبل ، وأبي ثور ، وأبي عبيد ، وداود ، والطبري . إلا أن أصحاب الظاهر اختلفوا في وجوبهما ^(٢) ، هل تجب التسليمتان جميعًا ، أو الواحدة منهما على ظاهر قوله : « تحليلها التسليم » ^(٣) ؟ وقال الكوفيون : أبو حنيفة وأصحابه ، والثوري ، وهو قول الأوزاعي : السلام ليس بفرض . قالوا : ويخرج من الصلاة بما شاء من الكلام وغيره . وهو قول النخعي . وقال مالك ، والليث ، والحسن بن صالح بن حي ، والشافعي : السلام فرض ، وتركه يفسد الصلاة . إلا أن الحسن بن حي أوجب التسليمتين معًا . وقال أبو جعفر الطحاوي : لم نجد عند أحد من أهل العلم الذين ذهبوا إلى التسليمتين أن الثانية من فرائضها غيره .

(١ - ١) سقط من : ص .

(٢) في ص ، م : « وجوبها » .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٧٧ .

قال أبو عمر: من حُجَّةِ الحسنِ بنِ صالحٍ في إيجابِهِ التسليمَتين جميعًا الاستدكار وقوله: إن مَنْ أحدثَ بعدَ الأولى وقبلَ الثانيةِ فسَدَتِ صلاتُهُ - قوله ﷺ: «تحليلُها التسليمُ». ثم بيَّن كيف التسليمُ.

ومن حُجَّةٍ مَنْ أوجبَ التسليمَةَ الواحدةَ دونَ الثانيةِ، وقال: يخرجُ بالأولى من صلاتِهِ. وجعلَ الثانيةَ سنةً قوله ﷺ: «تحليلُها التسليمُ». قالوا: والواحدةُ يقعُ عليها اسمُ تسليمٍ. وممن احتجَّ بهذا أصحابُ^(١) الشافعيِّ، وطائفةٌ من أهلِ الظاهرِ.

قال أبو عمر: روى عن النبي ﷺ، أنه كان يسلمُ تسليمَتين، من وجوه كثيرة؛ منها حديثُ ابنِ مسعودٍ وهو أكثرُها تواترًا، ومنها حديثُ وائلِ بنِ حجرٍ الحضرميِّ، وحديثُ عمارٍ، وحديثُ البراءِ بنِ عازبٍ، وحديثُ ابنِ عمرَ، وحديثُ سعيدٍ، وقد تقدَّم ذكرُهُ^(٢).

فأما حديثُ ابنِ مسعودٍ، فرواه عنه^(٣) علقمةُ، والأسودُ، وأبو الأحوص، وزرُّ بنُ حبيشٍ، ذكرها كلُّها أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةَ، وعبدُ الرزاقِ، وغيرُهما^(٤).

(١) سقط من: م.

(٢) تقدم في ص ٤٣٨، ٤٣٩.

(٣) سقط من: ص، م.

(٤) ابن أبي شيبة ٢٩٩/١، وعبد الرزاق (٣١٣٠)، وسيأتي في شرح الحديث (٣٩٩) من الموطأ.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَاكِرٍ ^(١) الصَّائِغُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبُرُ فِي كُلِّ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَرَفَعَ وَوَضَعَ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَ^(٢) يَسْلُمُونَ عَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ ^(٣) .

وهكذا رواه زهيرٌ ، عن أبي إسحاق ^(٤) .

وحديث البراء رواه وكيعٌ ، عن حريثٍ ، عن الشعبيِّ ، عن البراء ^(٥) .

وحديث وائل بن حُجْرٍ رواه شعبةٌ ، عن عمرو بن مرةٍ ، عن أبي البختريِّ ، عن عبد الرحمن بن اليخضميِّ ، عن وائل بن حُجْرٍ ^(٦) . ورواه سلمةُ بْنُ كُهَيْلٍ ، عن حُجْرٍ بن عَنَبَسٍ ، عن وائل بن حُجْرٍ ^(٧) .

وحديث عمارٍ رواه أبو بكرٍ بْنُ عِيَّاشٍ ، عن أبي إسحاقَ ، عن صِلَةَ بْنِ زُفَرٍ ،

(١) بعده في م : « بن » . وينظر سير أعلام النبلاء ١٣ / ١٩٧ .

(٢) بعده في ص ، م : « عثمان » .

(٣) أخرجه أحمد ٨١ / ٧ (٣٩٧٢) من طريق إسرائيل به .

(٤) أخرجه أحمد ١٧٤ / ٦ (٣٦٦٠) ، والنسائي (١٠٨٢ ، ١٣١٨) من طريق زهير به .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٩ / ١ عن وكيع به .

(٦) أخرجه أحمد ١٤٥ / ٣١ (١٨٨٥٣) ، والدارمي (١٢٨٧) من طريق شعبة به .

(٧) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٩ / ١ ، وأبو داود (٩٣٣) من طريق سلمة به .

وحديث ابن عمر رواه عمرو بن يحيى المازني، عن محمد بن يحيى ابن حبان، عن عمه واسع بن حبان، قال: قلت لابن عمر: حدثني عن صلاة رسول الله ﷺ كيف كانت؟ فذكر التكبير كلما رفع رأسه، وكلما وضعه، وذكر: السلام عليكم ورحمة الله عن يمينه، السلام عليكم ورحمة الله عن يساره. رواه ابن جريج^(٢)، وسليمان بن بلال، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي^(٣)، كلهم عن عمرو بن يحيى المازني، وهو إسناد مدني صحيح. وكذلك حديث سعد أيضاً وقد تقدم، وسائر أسانيد هذه الآثار مذكورة في غير هذا الموضع.

قال أبو عمر: ورويت التسليمتان عن علي، وابن مسعود من وجوه صحاح، ذكرها أبو بكر بن أبي شيبة وغيره، وعن علقمة بن^(٤) قيس، وخيشمة ابن عبد الرحمن، وأبي وائل شقيق بن سلمة، وإبراهيم النخعي، وأبي عبد الرحمن السلمي، ومسروق بن الأجدع، وعبد الرحمن بن أبي ليلى،

(١) أخرجه ابن ماجه (٩١٦) من طريق أبي بكر بن عياش به.

(٢) أخرجه أحمد ٤٥٣/١٠ (٦٣٩٧)، والنسائي (١٣١٩)، وابن خزيمة (٥٧٦) من طريق ابن

جريح به.

(٣) أخرجه أحمد ٢٩٨/٩ (٥٤٠٢)، والنسائي (١٣٢٠)، من طريق الدراوردي به.

(٤) بعده في م: «أبي». وينظر تهذيب الكمال ٣٠٠/٢٠.

ما يفعل مَنْ رَفَعَ رأسه قبل الإمام

٢٠٦ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عُلْقَمَةَ ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ .

الاستذكار

وعمر بن ميمون ، وعطاء ، وغيرهم^(١) .

وذكر أبو بكر ، قال : حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ أَشْعَثَ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ كَانَا يَسْلُمَانِ تَسْلِيمَتَيْنِ^(٢) .
والقول عندى^(٣) فى ذلك على ما تقدّم ذكره من الإباحة . وبالله التوفيق .

التمهيد

مالك ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّعْدِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ ، فَإِنَّمَا نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ^(٤) .
قال أبو عمر : هكذا رواه مالك موقوفاً لم يُخْتَلَفْ عليه فيه . ورواه

القبس

حديث : « الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ كَأَنَّمَا^(٥) نَاصِيَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ » . قد يسنّ النبى ﷺ أن الشيطان لا يألو فى إفساد الصلاة على العبد ؛ قولاً بالوشوسة حتى لا يدرى

(١) ابن أبى شيبة ٢٩٩/١ ، ٣٠٠ ، وابن المنذر ٢٢٠/٣ ، ٢٢١ .

(٢) عند ابن أبى شيبة ٣٠٠/١ : « أن سعيداً وعماراً » . بدلاً من : « عمر وسعد » .

(٣) سقط من : ص ، م .

(٤) الموطأ برواية أبى مصعب (٤٩٢) . وأخرجه العقيلي ٤٥٣/٣ من طريق مالك به .

(٥) سقط من : ج ، م .

الدرّاوزدي عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن مَليح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مرفوعاً^(١). ولا يصح إلا موقوفاً بهذا الإسناد، والله أعلم. ورواه حفص بن عمر العدني، عن مالك، عن محمد بن عمرو،^(٢) عن أبي سلمة^(٣)، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله^(٣) سواء^(٤)، ولم يُتابع عليه عن مالك.

وأما حديث محمد بن زياد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يُحوّل الله رأسه رأس جمار» فحديث صحيح مرفوع، رواه شعبه، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ويونس بن عبيد، عن محمد بن زياد^(٥).

كم صلى، وفعلاً بالتقدم على الإمام حتى يفسد فرض الاقتداء.

فأما الوسوسة فدواؤها الذكرى والإقبال على ما هو فيه، وأما التقدم على الإمام

(١) أخرجه البزار (٤٧٥ - كشف) من طريق الدراوردي به.

(٢ - ٢) سقط من: م. وينظر تهذيب الكمال ٣٣/٣٧٠.

(٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه الدارقطني في العلل ١٦/٨، ١٧ من طريق حفص به.

(٥) أخرجه أحمد ١٥/٥٤٥، ١٦/٣٢١ (٩٨٨٤، ١٠٥٤٦)، ومسلم (٤٢٧/١١٦)، وأبو داود (٦٢٣) من طريق شعبه به، وأخرجه مسلم (٤٢٧/١١٤)، وابن ماجه (٩٦١)، والترمذي (٥٨٢)، والنسائي (٨٢٧) من طريق حماد بن زيد به، وأخرجه أحمد ١٦/٩٥، ١١٣ (١٠٠٦٩، ١٠١٠٤)، ومسلم (٤٢٧/١١٦) من طريق حماد بن سلمة به، وأخرجه أحمد ١٢/٥٠٢، ١٥/٣٠٠ (٧٥٣٥، ٩٤٩٥)، ومسلم (٤٢٧/١١٥) من طريق يونس بن عبيد به.

قال مالكٌ فيمن سَهَا ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ فِي رُكُوعٍ أَوْ سَجُودٍ :
 إِنَّ السَّنَةَ فِي ذَلِكَ أَنْ يَرْجِعَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ، وَلَا يَنْتَظِرُ الْإِمَامَ ، فَإِنْ ذَلِكَ
 خَطَأٌ مِمَّنْ فَعَلَهُ ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا
 تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ » . وقال أبو هريرة : الذي يرفع رأسه ويخفيه قبل الإمام
 فإنما ناصيته بيد شيطان .

(١) فالقول فيه كالقول في حديث محمد بن عمرو ، ولا خلاف في معناهما عند
 الفقهاء ، وأما أهل الظاهر فيجب على أصولهم إيجاب الإعادة على من فعل
 ذلك ؛ لأنه فعل ما نهى عنه ، وكل (٢) عمل عندهم يطابقه (٣) النهي يفسد (٤) ،
 وحجتهم عندي في هذه المسألة قوله ﷺ : « إِنَّمَا يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَإِذَا رَكَعَ
 فَارْكَعُوا ، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا » (٥) .

قال مالك : السنة في الذي يرفع رأسه قبل الإمام في ركوع أو سجود أن يخير
 راکعاً أو ساجداً ، ولا يقف ينتظر الإمام ؛ وذلك أن رسول الله ﷺ قال : « إِنَّمَا
 يُجْعَلُ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ » . وقال أبو هريرة : الذي يرفع رأسه

فعل ذلك طلب الاستعجال ، ودواؤه أن يعلم أنه لا يسلم قبله ، فلم يستعجل بهذه (٦)
 الأفعال ؟ وفي الحديث : « أَمَا يَخْشَى الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ رَأْسَهُ

(١ - ١) ليس في : الأصل .

(٢) في ي ، م : « كان » .

(٣) في ي : « بطاقه » ، وفي م : « بطاقة » .

(٤) في ي ، م : « سهل » .

(٥) سيأتي في الموطأ (٣٠٥) .

(٦) في م : « هذه » .

وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ إِنَّمَا نَاصِيئُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ^(١).

أما قوله : السُّنَّةُ . فإنه أمرٌ لا أعلم فيه خلافاً ، وقد ثبت عن النبي ﷺ التغليظُ
فيمَن رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ .

روى شعبه ، عن محمد بن زياد ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله
ﷺ : « أَمَا يَخْشَى الذِّي يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ ، رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا ، أَنْ يُحَوَّلَ اللَّهُ
رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ ، أَوْ^(٢) صُورَتُهُ صُورَةُ حِمَارٍ »^(٣) .

وهذا وعيدٌ وتهديدٌ ، وليس فيه أمرٌ بإعادة ، فهو فعلٌ مكروهٌ لِمَنْ فَعَلَهُ وَلَا
شَيْءَ عَلَيْهِ إِذَا اكْتَمَلَ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ ، وَقَدْ أَسَاءَ وَخَالَفَ سُنَّةَ الْمَأْمُومِ ، وَعَلَى
كِرَاهِيَةِ هَذَا الْفِعْلِ لِلْمَأْمُومِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبُوا فِيهِ إِعَادَةً ، وَكَذَلِكَ
قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : نَاصِيئُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ . وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِإِعَادَةٍ .

رَأْسَ حِمَارٍ ؟ . وليس يريدُ به عندَ العلماءِ المسخَّ صورةً ، وإنما يريدون به الحماريَّةَ
معنى ، وهو البَلَّةُ ، ضُرِبَ لَهُ الْحِمَارُ مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ الْبِهَائِمِ بَلَهًا^(٤) ، وَلَا حِمَارِيَّةَ أَعْظَمَ
مَنْ أَنْ يَلْتَزِمَ الْاِقْتِدَاءَ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ يَخَالَفَ مَا التَزَمَ^(٥) فِي تِلْكَ الْحَالِ ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ ﷺ :
« لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ رُفْعِهِمْ^(٥) أَنْبَصَارُهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَيُخْطَفَنَّ
أَنْبَصَارُهُمْ »^(٦) . وليس يُريدُ بذلك إذهابها بِالْعَمَى ، وإنما يشيرُ به إلى ذهابِ فائدتها من
العبرة .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٩٣) .

(٢) في ر : « أَوْ قَالَ » ، وفي ر : « وَ » .

(٣) تقدم تخريجه الصفحة السابقة .

(٤ - ٤) سقط من : ج ، م .

(٥) في د : « رَفَع » .

(٦) البخارى (٧٥٠) من حديث أنس ، ومسلم (٤٢٩) من حديث أبي هريرة .

وذكر مالك^(١)، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن مليح بن عبد الله السعدى، عن أبي هريرة قال: الذى يرفع رأسه ويخفص قبل الإمام فإمّا ناصيته بيد شيطان.

وأما قوله: وذلك أن رسول الله ﷺ قال: «إمّا يجعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». فإنّ قوله: «إمّا يجعل الإمام ليؤتم به». يستند من حديث مالك، عن ابن شهاب، عن أنس، وقد مضى ذكره فى باب ابن شهاب^(٢)، إلا أنه ليس فيه: «فلا تختلفوا عليه». ويستند قوله: «فلا تختلفوا عليه». من حديث مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إمّا يجعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده. فقولوا: اللهم ربنا و^(٣) لك الحمد، وإذا صلى قاعدًا فصلوا قعودًا أجمعون^(٤)». رواه معن بن عيسى وحده فى «الموطأ» عن مالك^(٥). وقد روى من حديث همام بن منبه، عن أبي هريرة.

ذكر عبد الرزاق^(٦): حدثنا معمر، عن همام بن منبه، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «إمّا يجعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه، فإذا

(١) تقدم فى الموطأ (٢٠٦).

(٢) سيأتى فى الموطأ (٣٠٤).

(٣) سقط من: ١.

(٤) فى ف، ر، م: «أجمعين».

(٥) أخرجه ابن حبان (٢١٠٧) من طريق أحمد بن أبي بكر عن مالك به.

(٦) عبد الرزاق (٤٠٨٢).

كثير فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا قال : سميع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم
 ربنا لك الحمد ، وإذا سجد فاسجدوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً
 أجمعون^(١) .

وقد مضى القول في معنى هذا الحديث في باب ابن شهاب إلا قوله : « فلا
 تختلفوا عليه » . وفي قوله : « فلا تختلفوا عليه » . دليل على أنه لا يجوز أن يكون
 الإمام في صلاة ويكون المأموم في غيرها ؛ مثل أن يكون الإمام في ظهر والمأموم
 في عصر ، أو يكون الإمام في نافلة والمأموم في فريضة .

وهذا موضع اختلف الفقهاء فيه ؛ فقال مالك وأصحابه : لا يُجزئ أحداً أن
 يُصلي صلاة الفريضة خلف المتنفل ، ولا يُصلي عصرًا خلف من صلى ظهرًا .
 وهو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري وقول جمهور التابعين بالمدينة والكوفة ،
 وحجتهم أن رسول الله ﷺ قال : « إنما يجعل الإمام ليؤتم به » . فمن خالفه في
 نيته فلم يأتّم به ، وقال : « فلا تختلفوا عليه » . ولا اختلاف أشد من اختلاف
 النيات ؛ إذ هي ركن العمل . ومعلوم أن من صلى ظهرًا خلف من يصلي عصرًا ،
 أو صلى فريضة خلف من يصلي نافلة - فلم يأتّم بإمامه ، وقد اختلف عليه فبطلت
 صلاته وصلاة الإمام جائزة ؛ لأنه المتبوع لا التابع .

واحتجوا من قصة معاذ برواية عمرو بن يحيى ، عن معاذ بن رفاعة الزرقعي ،
 عن رجل من بني سليمة أنه شكّا إلى رسول الله ﷺ تطويل معاذ بهم ، فقال له

(١) في ف ، م : « أجمعين » .

رسول الله ﷺ: « يا معاذُ ، لا تكن فتاناً ، إِمَّا أَنْ تُصَلِّيَ مَعِيَ ، وإِمَّا أَنْ تُخَفِّفَ عَنْ قَوْمِكَ »^(١) . قالوا : وهذا يدلُّ على أن صلاته بقومه كانت فريضته ، وكان مُتَطَوِّعًا بصلاته مع النبي ﷺ .

قالوا : وصلاةُ الْمُتَنَفِّلِ خلفَ مَنْ يُصَلِّي الفريضة لا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِهَا . وقال الشافعي ، والأوزاعي ، وداود ، والطبري ، وهو المشهورُ عن أحمدَ بن حنبل : يجوزُ^(٢) أَنْ يَتَقَدَّى فِي الفريضةِ بالمتنفل ، وَيُصَلِّي الظَّهْرَ خلفَ مَنْ يُصَلِّي العَصْرَ ؛ فَإِنَّ كُلَّ^(٣) مُصَلٍّ يُصَلِّي لِنَفْسِهِ .

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَنْ قَالُوا : إِنَّمَا أُمِرْنَا أَنْ نَأْتِيَ بِهِ فِيمَا ظَهَرَ مِنْ أَعْمَالِهِ ، أَمَّا النِّيَّةُ فَمَغْنِيَّةٌ عَنَّا ، وَمَا غَابَ عَنَّا فَإِنَّا لَمْ نُكَلِّفْهُ . قَالُوا : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ نَفْسُهُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ : « إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ ؛ إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا ، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا ، وَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا ، وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا » . فَعَرَفْنَا أَعْمَالَهُ الَّتِي يُؤْتَمُّ بِهَا فِيهَا ، وَهِيَ الظَّاهِرَةُ إِلَيْنَا مِنْ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ وَتَكْبِيرِهِ وَقِيَامِهِ وَقُعُودِهِ ، فَفِي هَذِهِ أَمْرُنَا أَلَّا نَخْتَلِفَ عَلَيْهِ . قَالُوا : وَالِدَلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا التَّأْوِيلِ حَدِيثُ جَابِرٍ فِي قِصَّةِ مَعَاذٍ ؛ إِذْ كَانَ يُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعِشَاءَ ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيُؤْتَمُّ قَوْمَهُ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ، هِيَ لَهُ نَافِلَةٌ وَلَهُمْ فَرِيضَةٌ ، وَهُوَ حَدِيثٌ

(١) أخرجه أحمد ٣٠٧/٣٤ (٢٠٦٩٩) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٠٩/١ ، ٤١٠ ، والطبراني (٦٣٩١) من طريق عمرو بن يحيى به .

(٢) في م : «يجوز» .

(٣) في ف ، ر : «كان» .

ثابت صحيح لا يُخْتَلَفُ في صحته . قالوا : ولا يصح أن يجعل معاذَ صَلَاتِهِ مع رسول الله ﷺ نافلةً ويَرْهَدَ في فضل الفريضة معه ﷺ ، ويدُلُّك على ذلك قولُ رسول الله ﷺ : « إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة »^(١) . وهذا مانع لكل أحد أن تُقام صلاة فريضة لم يُصلِّها فيشتغل بنافلة عنها .

وقد روى ابنُ جريج ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر ، أن معاذًا كان يُصلِّي مع النبي ﷺ العشاء^(٢) ، ثم يتصرف إلى قومه فيُصلِّي معهم ، هي له تطوُّعٌ ولهم فريضة^(٣) .

قال ابنُ جريج : وحديث^(٤) عكرمة عن ابن عباس أن معاذًا ... فذكر مثل حديث جابر سواء^(٥) . ومثل ذلك أيضًا حديث أبي بكر في صلاة الخوف : صلى رسول الله ﷺ بطائفة ركعتين ، ثم بطائفة ركعتين ، وهو مسافرٌ خائفٌ ، فعلمنا أنه في الثانية مُتَنَفِّلٌ^(٦) .

(١) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٢٨٥) من الموطأ .

(٢) بعده في ف ، م : «الآخرة» .

(٣) أخرجه الشافعي ١/١٧٣ ، والطحاوي في شرح المعاني ١/٤٠٩ ، والدارقطني ١/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، والبيهقي ٣/٨٦ من طريق ابن جريج به .

(٤) بعده في الأصل : «عن» .

(٥) أخرجه عبد الرزاق (٢٢٦٥) عن ابن جريج ، حدثت عن عكرمة به .

(٦) أخرجه أحمد ٣٤/٥٠ ، ١٣٦ (٢٠٤٠٨ ، ٢٠٤٩٧) ، وأبو داود (١٢٤٨) ، والنسائي (١٥٥٠ ، ١٥٥٤) من حديث أبي بكره به .

مَا يَفْعَلُ مَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ سَاهِيًا

٢٠٧ - [٣٤ظ] وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن أيوب بن أبي تيممة السخيتاني ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » . فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ ، فصلَّى ركعتين أخريين ، ثم سلم ،

التمهيد

وقد أجمعوا أنه جائز أن يُصَلَّى النافلة خلف من يُصَلِّي الفريضة ^(١) «إن شاء» ، وفي ذلك دليل على أن الثَّيَّاب لا تُرَاعَى في ذلك ، والله أعلم .

مالك ، عن أيوب بن أبي تيممة السخيتاني ^(٢) ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، أن رسول الله ﷺ انصرف من اثنتين ، فقال له ذو اليدين : أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله ﷺ : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » فقال الناس : نعم . فقام رسول الله ﷺ فصلَّى ركعتين أخريين ثم سلم ، ثم كبر

القبس

(١ - ١) في ف : «لن شاء» ، وفي ر : «لن يشاء» .
(٢) قال أبو عمر : « هو أيوب بن أبي تيممة ، واسم أبي تيممة كيسان ، وهو من سبى كابل ، مولى لعزة ، وقيل : بل هو مولى لعمار بن شداد ، مولى المغيرة ، ثم انتموا إلى بنى طهية . وأيوب يكنى أبا بكر ، وكان يبيع الجلود بالبصرة ؛ ولذلك قيل له : السخيتاني . وهو أحد أئمة الجماعة في الحديث والأمانة والاستقامة . وكان من عباد العلماء ، وحفاظهم وخيارهم . ذكر البخاري ، عن أبي داود ، عن شعبة ، قال : ما رأيت مثل هؤلاء قط ؛ أيوب ، ويونس ، وابن عون . أخبرنا خلف ابن القاسم ، حدثنا ابن المفسر ، حدثنا أحمد بن علي بن سعيد ، حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة ، حدثنا =

ثم كَبَّرَ ، فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رَفَعَ ، ثم كَبَّرَ ، فسجد مثل الموطأ سجوده أو أطول ، ثم رَفَعَ .

التمهيد

القبس

= حفص بن غياث ، قال : سمعت هشام بن عروة يقول : ما قدم علينا أحد من أهل العراق أفضل من أيوب السخيتاني ، ومن ذلك الرؤاسي . يعنى : مشعرا - لأنه كان كبير الرأس . وأخبرنا عبد الرحمن بن يحيى ، قال : حدثنا أحمد بن سعيد ، قال : حدثنا عبد الملك بن بهر ، قال : حدثنا موسى بن مروان ، قال : حدثنا العباس بن الوليد النزسى ، قال : حدثنا وهيب ، عن الجعد أبى عثمان ، عن الحسن ، قال : أيوب سيد شباب أهل البصرة . قال موسى بن هارون : وسمعت العباس بن الوليد يقول : ما كان فى زمن هؤلاء الأربعة مثلهم ؛ أيوب ، وابن عون ، ويونس ، واليثمى ، وما كان فى الزمن الذى قبلهم مثل هؤلاء الأربعة ؛ الحسن ، وابن سيرين ، وبكر ، ومطرف . وكان ابن سيرين إذا حدثه أيوب بالحديث ، قال : حدثنى الصدوق . وذكر أبو أسامة عن مالك وشعبة ، أنهما قالا : ما حدثناكم عن أحد إلا وأيوب أفضل منه . وقال ابن عون : لم يكن بعد الحسن ومحمد بالبصرة مثل أيوب ؛ كان أعلمنا بالحديث . وقال شعبة ، فى حديث ذكره : حدثنا به سيد الفقهاء أيوب . وقال نافع : خير مشرقى رأيته أيوب . وقال ابن أبى مليكة : أيوب خير أهل المشرق . وقال ابن أبى أويس : سئل مالك : متى سمعت من أيوب السخيتاني ؟ فقال : حججتين فكنت أرمقه ولا أسمع منه ، غير أنه كان إذا ذكر النبى ﷺ بكى حتى أرحمه ، فلما رأيت منه ما رأيت وإجلاله للنبى ﷺ كتبت عنه . قال : وسمعت مالكا يقول : ما رأيت فى العامة خيرا من أيوب السخيتاني . أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن ، قال : حدثنا إسماعيل بن محمد ، قال : حدثنا إسماعيل بن إسحاق ، قال : سمعت على بن المدينى يقول : أربعة من أهل الأمصار يشكن القلب إليهم فى الحديث ؛ يحيى بن سعيد بالمدينة ، وعمر بن دينار بمكة ، وأيوب بالبصرة ، ومنصور بالكوفة . قال أبو عمر : توفى أيوب رحمه الله سنة ثنتين وثلاثين ومائة ، بطريق مكة راجعا إلى البصرة فى طاعون الجارف ، لا أعلم فى ذلك خلافا ، ومات وهو ابن ثلاث وستين . للملك عنه فى «الموطأ» من حديث النبى ﷺ حديثان مسندان ، هذا ما له عنه فى رواية يحيى ، وأما سائر رواة «الموطأ» غير يحيى ، فعندهم =

فسجدَ مثل سُجُودِهِ أو أطولَ ، ^(١) ثم رَفَعَ ^(٢) ، ثم كَبَّرَ فسجدَ مثل سُجُودِهِ أو أطولَ ، ثم رَفَعَ ^(٣) .

محمَّد بنُ سيرينَ ، يَكْنَى أبا بَكْرٍ ، وهو مَوْلَى لَأَنَسِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ ، وهو أَحَدُ أَئِمَّةِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ، وَلَدَ قَبْلَ قَتْلِ عُثْمَانَ بِسَنْتَيْنِ ، وَتُوُفِّيَ سَنَةً عَشْرٍ وَمِائَةٍ . وَقَدْ ذَكَرْنَا الْاِخْتِلَافَ فِي اسْمِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي كِتَابِنَا فِي ^(٤) « الصَّحَابَةِ » .

وفى هذا الحديث وجوه من الفقه والعلم ؛ منها أَنَّ النسيانَ لَا يُعْصَمُ مِنْهُ أَحَدٌ نَبِيًّا كَانَ أَوْ غَيْرَ نَبِيٍّ ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : « نَسِيَ آدَمُ فَنَسِيتُ دُرَيْتَهُ » ^(٥) .

وفيه أَنَّ الْيَقِينَ لَا يَجِبُ تَرْكُهُ لِلشَّكِّ حَتَّى يَأْتِيَ يَقِينٌ يُزِيلُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ كَانَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ أَنَّ فَرَضَ صَلَاتِهِمْ تِلْكَ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ ، وَكَانَتْ إِحْدَى

= فى الموطأ عن مالك عن أيوب ، حديثان آخران فى الحج ، نذكرهما أيضا إن شاء الله .

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، م .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٧٠) . أخرجه البخارى (٧١٤ ، ١٢٢٨ ، ٧٢٥٠) ، وأبو داود (١٠٠٩) ، والترمذى (٣٩٩) ، والنسائى (١٢٢٤) من طريق مالك به .

(٣) فى الأصل ، م : « من » .

(٤) الاستيعاب ١٧٦٨/٤ .

(٥) أخرجه الترمذى (٣٣٦٨) ، والنسائى فى الكبرى (١٠٠٤٦) من حديث أبي هريرة .

صلاتي العشي^(١) كما روي ، فلما أتى بها رسول الله ﷺ على غير تمامها ، التمهيد
وأمكن في ذلك القصر من جهة الوحي ، وأمكن الوهم ، لزمه الاستفهام ليصير
إلى يقين يقطع به الشك .

وفيه أن الواحد إذا ادعى شيئاً كان في مجلس جماعة لا يمكن في مثل ما
ادعاه أن ينفرد بعلمه دون أهل المجلس ، لم يقطع بقوله حتى تستخير الجماعة ،
فإن خالفوه سقط قوله أو نُظر فيه بما يجب ، وإن تابعوه ثبت ، وقد جعل بعض
أصحابنا وغيرهم من الفقهاء هذا أصلاً في رؤية الهلال في غير غيم ، وهو أصل
يطول فيه الكلام ، وليس هذا موضعه .

وفيه دليل على أن المحدث إذا خالفته جماعة في نقله أن القول قول الجماعة ،
وأن القلب إلى روايتهم أشدُّ سُكُونًا من رواية الواحد .

وفيه أن الشك قد يعود يقيناً بخبر أهل الصدق ، وأن خبر الصادق يُوجب
اليقين ، والواجب إذا اختلف أهل مجلس في شهادة وتكافؤوا في العدالة ، أن
تؤخذ شهادة من أثبت علماً ، دون من نفاه .

وفيه أن من سلم ساهياً في صلاته لم يضره ذلك ، وأتمها بعد سلامه
ذلك ، وسجد لسهوه ، ولم يؤمر باستئناف صلاته ، بل ينسئ على ما عمل فيها
ويتمها .

وفيه السجود بعد السلام لمن عرض له مثل هذا في صلاته ، أو لمن زاد فيها

سأهيا ، قياسا عليه ، وسنذكر اختلاف الفقهاء في سُجود السهو في باب زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار^(١) ، وفي باب ابن شهاب ، عن عبد الرحمن الأعرج^(٢) إن شاء الله .

وفيه أنَّ سجدتي السهو يُكَبَّرُ فيهما ، وأنهما على هيئة سُجود الصلاة ، وليس في حديث مالك هذا السلام من سجدتي السهو ، وذلك محفوظ في غيره ، وسنذكر ذلك في هذا الباب إن شاء الله . وقد كان ابن شهاب يُنَكِّرُ أن يكون رسول الله ﷺ سجد يوم ذي اليمين ، ولا وجه لقوله ذلك ؛ لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ في هذا الحديث وغيره أنه سجد يومئذ بعد السلام .

قرأت على خلف بن القاسم ، أنَّ عبد الله بن جعفر بن الورد حدثهم ، قال : حدثنا يوسف بن يزيد ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني الليث بن سعد ، عن^(٣) يزيد بن أبي حبيب^(٤) ، عن جعفر بن ربيعة ، عن عراك^(٥) بن مالك ، عن أبي هريرة ، أنَّ النبي ﷺ سجد يوم ذي اليمين سجدتين بعد السلام^(٥) . وقد زعم بعض أهل الحديث أنَّ في هذا الحديث دليلاً على قبول خبر

(١) سيأتي ص ٥١٥ - ٥١٩ .

(٢) سيأتي ص ٥٣٩ - ٥٤٤ .

(٣ - ٣) في النسخ : « ابن أبي ذئب » . والمثبت من مصدر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ٢٩ / ٥ ، ٢٤ / ٢٥٥ .

(٤) في م : « عراء » . وينظر تهذيب الكمال ١٩ / ٥٤٥ .

(٥) أخرجه النسائي (١٢٣٢) من طريق ليث به .

الواحد ، وقد ادَّعى المخالف أنَّ فيه حُجَّةً على مَنْ قال بخبر الواحد ، والصحيح أنَّه التمهيد ليس بحجة في قبول خبر الواحد ولا في رده .

وفيه أيضًا دليل على أنَّ الكلام في الصلاة ، إذا كان فيما يُصلِّيها وفيما هو منها ، لا يُفسدُها ، عمدًا كان أو سهوًا ، إذا كان فيما يُصلِّيها ، وقد اختلف في هذا المعنى جماعة الفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، على ما تُبيِّنُه إن شاء الله .

وفيه أنَّ مَنْ تكلم في الصلاة وهو يظنُّ أنَّه قد أتمَّها ، وهو عند نفسه في غير صلاة أنَّه يبنى ولا تفسدُ صلاته . فأما قول مالك وأصحابه في هذا الباب ؛ فإنَّهم اختلفوا فيه واضطربت أقاويلهم ورواياتهم فيه عن مالك ؛ فروى سُحنون ، عن ابنِ القاسم ، عن مالك ، قال : لو أنَّ قوماً صلَّي بهم رجلٌ ركعتين وسلَّم ساهيًا ، فسبحوا به فلم يَفْقَه ، فقال له رجلٌ من خلفه مَنْ هو معه في الصلاة : إنَّكَ لم تُتَمِّمْ ، فأتمَّ صلاتك . فالتفت إلى القوم ، فقال : أحقُّ ما يقول هذا ؟ فقالوا : نعم . قال : يُصلِّي بهم الإمام ما بَقِيَ من صلاتهم ، ويُصلُّون معه بقيَّةَ صلاتهم ؛ مَنْ تكلم منهم ومن لم يتكلَّم ، ولا شىءَ عليهم ، ويفعلون في ذلك ما فعل النبي ﷺ يومَ ذى الـيدين . هذا قول ابنِ القاسم في كتاب^(١) « المدونة »^(٢) ، وروايته عن مالك ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وإياه يُقلِّدُ إسماعيلُ بنُ إسحاق ، واحتجَّ له في كتابِ رده على محمد بنِ الحسن ، وكذلك روى عيسى ، عن ابنِ القاسم ، قال عيسى : سألتُ ابنَ القاسم عن إمامٍ فعل اليومَ كفعلِ النبي ﷺ يومَ

(١) في الأصل ، م : « كتب » .

(٢) المدونة ١/ ١٣٣ .

ذی الیدین ، وتکلم أصحابه علی نحو ما تکلم أصحاب النبی ﷺ یوم ذی الیدین ، فقال ابن القاسم : یفعل كما فعل النبی ﷺ یوم ذی الیدین ، ولا یخالفه فی شیء من ذلك ؛ لأنها سنة سنّها . زاد العیثی فی هذه عن عیسی ، عن ابن القاسم : ولیرجع الإمام فیما شک فیہ إلیهم ویؤمّ معهم ، ویجزئهم .

قال عیسی : قال ابن القاسم : ولو أنّ إماماً قام من رابعة ، أو جلس فی ثالثة ، فشیخ به فلم یفقه ، فکلمه رجل من خلفه - کان مُحسِنًا ، وأجزّته صلاته . قال عیسی : وقال ابن کینانة : لا یجوز لأحد من الناس الیوم ما جاز لمن کان یومئذ مع النبی ﷺ ؛ لأنّ ذا الیدین ظلّ أنّ الصلاة قد قصّرت ، فاستفهم عن ذلك ، وقد علّم الناس الیوم أنّ قصّرها لا ینزّل ؛ فعلى من تکلم الإعادة . قال عیسی : فقرأته علی ابن القاسم ، فقال : ما أرى فی هذا حجة ، وقد قال لهم رسول الله ﷺ : « کلّ ذلك لم یکن ؟ » . فقالوا له : بلی . فقد کلموه عمداً ، بعد علیهم أنّها لم تقصّر وبنا معه .

وقال یحیی ، عن ابن نافع : لا أحب لأحد أن یفعل مثل ذلك الفعل الیوم ، فإن فعل لم أمره أن یتأنّف^(١) .

وروی أبو قرة موسى بن طارق ، عن مالک ، مثل قول ابن نافع ، خلاف رواية ابن القاسم عنه ، حدّثنا خلف بن القاسم ، قال : حدّثنا أحمد بن عبد الله

(١) بعده فی ق : « قال عیسی وقال ابن یوسف إنّما ذلك فی أول الإسلام ولا أرى لأحد أن یفعل الیوم ، فإن فعل لم أمره أن یتأنّف » .

ابن عبد المؤمن ، قال : حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَنْدِيُّ ، قال : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو قُرَّةَ ، قال : سَمِعْتُ مَالَكًا يَسْتَحِبُّ إِذَا تَكَلَّمَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ يَعُودَ لَهَا ، وَلَا يَنْتَهِ . قال : وقال لَنَا مَالِكٌ : إِنَّمَا تَكَلَّمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَكَلَّمُ أَصْحَابُهُ مَعَهُ يَوْمَئِذٍ ؛ لِأَنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ قَصُرَتْ ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ الْيَوْمَ .

وَرَوَى أَشْهَبُ ، عَنْ مَالِكٍ ، فِي سَمَاعِهِ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَبْلَغَكَ أَنَّ رِبْعَةَ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَأَطَالَ التَّشَهُدَ ، فَخَافَ رِبْعَةَ أَنْ يُسَلِّمَ ، وَكَانَ عَلَى الْإِمَامِ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ ، فَكَلَّمَهُ رِبْعَةُ ، وَقَالَ لَهُ : إِنَّهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ ؟ فَقَالَ : مَا بَلَغَنِي ، وَلَوْ بَلَغَنِي مَا تَكَلَّمْتُ بِهِ ، أَيَّتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ ؟ !

قال أبو عمر : تَحْتَمِلُ رَوَايَةُ أَشْهَبَ هَذِهِ أَنْ يَكُونَ مَالِكٌ رَجَعَ فِيهَا عَنْ قَوْلِهِ الَّذِي حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى مَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو قُرَّةَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَنْكَرَ هَذَا مِنْ فَعَلِ رِبْعَةَ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَلْزِمُهُ عِنْدَهُ الْكَلَامُ فِيمَا تَكَلَّمَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ سُجُودِ السَّهْوِ خَفِيفٌ فِي أَنْ يُنْقَلَ مَا كَانَ مِنْهُ قَبْلَ السَّلَامِ فَيُجْعَلَ بَعْدَ السَّلَامِ ، فَكَأَنَّ رِبْعَةَ عِنْدَ مَالِكٍ تَكَلَّمَ فِيمَا لَمْ يَكُنْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ ، وَرَأَى كَلَامَهُ كَأَنَّهُ فِي غَيْرِ شَأْنِ الصَّلَاةِ ، وَذَهَبَ رِبْعَةُ إِلَى أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِي شَأْنِ الصَّلَاةِ وَصَلَّاهَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاجِيُّ ، قال : أَخْبَرَنِي أَبِي ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَوْسَفَ ، قال : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ ، قال : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُدْرِكٍ ، قال : أَخْبَرَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَارِثُ

ابن مسكين، قال: أصحاب مالك كلهم على خلاف قول مالك في مسألة ذي
اليدنين إلا ابن القاسم وحده؛ فإنه يقول فيها بقول مالك، وغيرهم يأتونه
ويقولون: إنما كان هذا أول الإسلام، فأما الآن فقد عرّف الناس صلاتهم، فمن
تكلم فيها أعادها.

قال ابن وضاح: وقد قيل: إن ذا اليدنين استشهد يوم بدر، وإسلام أبي هريرة
كان عام خيبر.

قال أبو عمر: قد قال جماعة من المتقدمين ما قاله ابن وضاح، في موت ذي
اليدنين، وليس عندنا كذلك، وإنما المقتول بيدري ذو الشمالين، وسبب القول في
ذلك بعد في^(١) هذا الباب إن شاء الله.

وذكر شحنون، عن ابن القاسم، في رجل صلى وحده، ففرغ عند نفسه
من الأربع، فقال له رجل إلى جنبه: إنك لم تصل إلا ثلاثاً. فالتفت إلى آخر،
فقال: أحق ما يقول هذا؟ قال: نعم! قال: تفسد صلاته، ولم يكن ينبغي له أن
يكلّمه، ولا يلتفت إليه. وهذه المسألة عند أكثر المالكيين البغداديين وغيرهم
محمولة من قول ابن القاسم، على أن المصلّي إنما يجوز له الكلام في إصلاح
الصلاة، للضرورة الدافعة إليه إذا كان في صلاة جماعة، ولا يجوز ذلك
للمنفرد؛ لأنه لا يوجد بُدٌّ لمن سُبِّح به، ولم يفقه بالتسبيح، أن يكلّم ويفصح له
بالمراد للضرورة الداعية إلى ذلك في إصلاح الصلاة؛ تأسيًا بفعل النبي ﷺ مع

(١) ليس في: الأصل. وفي م: «هذا في».

أصحابه يوم ذى الدين .

قال أبو عمر: فكانوا يُفرّقون في هذه المسألة بين الجماعة وبين المنفرد، فيجيزون من الكلام في شأن الصلاة للإمام ومن معه ما لا يجيزونه للمنفرد .

وكان غير هؤلاء منهم يحملون جواب ابن القاسم في المنفرد في هذه المسألة، على خلاف من قوله في استعمال حديث ذى الدين، كما اختلف قول مالك في ذلك، ويذهبون إلى جواز الكلام في إصلاح الصلاة للمنفرد والجماعة، ويقولون: لا فرق بين أن يكلم الرجل في إصلاح الصلاة من معه فيها، وبين أن يكلم من ليس معه فيها، إذا كان ذلك في شأن إصلاحها وعملها، كما أنه لا فرق بين أن يكلم رجلاً^(١) من معه فيها ومن ليس معه فيها بكلام في غير إصلاحها، في أن ذلك يُفسدُها . قالوا: وإذا كانت العلة شأن إصلاح الصلاة، فالمنفرد قد شملته تلك العلة، فلا يخرج عنها . قالوا: وقد تكلم النبي ﷺ وأصحابه يوم ذى الدين في شأن الصلاة، وبنوا على ما صلوا، ولو كان بين المنفرد والجماعة فرق لبيّنه رسول الله ﷺ، ولقال: إنما هذا لمن كان مع إمامه خاصة دون المنفرد . ولما سكّت عن ذلك لو اختلف حكمه . والله أعلم .

قال أبو عمر: من حجة من ذهب إلى الوجه الأول، ممن يقول بقول ابن القاسم في هذا الباب، أن النهي عن الكلام في الصلاة على ما ورد في حديث

(١) بعده في الأصل: «في إصلاح» .

ابن مسعود^(١) وغيره ، إنما خُرج على ردِّ السلام في الصلاة ، وعلى مُجاوبة مَنْ جاء فسأل : بكم سُبِق من الصلاة ؟ وعلى مَنْ عَرَضَتْ له حاجة فَأَمَرَ بها وهو في صلاة ، وقد كان في مندوحة عن ذلك حتى يَفْرُغ من صلاته ، فعلى هذا خُرج النهي عن الكلام في الصلاة وجاء خبرُ ذِي اليدين بجواز الكلام في إصلاح الصلاة إذا لم يُوجد بُدٌّ من الكلام ، فوجب استعمالُ الأخبارِ كُلِّها ، وإلاَّ يَسْقُطُ بعضها ببعض ، ولا سبيلَ إلى ذلك إلاَّ بهذا^(٢) التخريج والتوجيه ، والله أعلم .

وهذا ليس للمنفرد ؛ لأنَّ المنفرد قد أُمِرَ بالبناء على يقينه ، فكان له في ذلك مندوحة عن الكلام ؛ لأنَّ الكلام إنما جازَ فيما لا يُوجدُ منه مندوحة ، والله أعلم .

فهذا ما لمالك وأصحابه في رواية ابنِ القاسم وغيره في مسألة ذِي اليدين . وأما سائرُ العلماء فنحن نذكر ما صَحَّ في ذلك عندنا عنهم أيضًا بعونِ الله .

أما أحمدُ بنُ حنبلٍ فذكر الأثرَ عنه أَنَّهُ قال : ما تكلمَ به الإنسانُ في صلاته لإصلاحها لم تفسدْ عليه صلاته ، فإن تكلمَ بغيرِ ذلك فسدتْ عليه . وقال في موضعٍ آخر : سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقولُ في قصة ذِي اليدين : إنما تكلمَ ذو اليدين وهو يرى أنَّ الصلاة قد قُصُرَتْ ، وتكلمَ النبيُّ عليه السلام وهو دافعٌ لقولِ ذِي اليدين ، فكلمَ القومَ فأجابوه ؛ لأنَّه كان عليهم أن يُجيبوه .

وذكر الخرقى أنَّ مذهبَ أحمدَ بنِ حنبلٍ فيمن تكلمَ عامداً أو ساهياً بطلتْ

(١) سيأتي تخريجه ص ٤٦٨ - ٤٧٠ .

(٢) في ق : « على » .

صلاته ، إلا الإمام خاصة ، فإنه إذا تكلم لمصلحة صلاته لم تبطل صلاته .
التمهيد

وأما الأوزاعي فمذهبه جواز الكلام في الصلاة في كل ما يحتاج إليه المصلي مما يُعذر فيه ، قال الأوزاعي : لو أن رجلاً قال لإمام جهر بالقراءة في العصر : إنها العصر . لم يكن عليه شيء . قال : ولو نظر إلى غلام يريد أن يسقط في بئر فصاح به ، أو انصرف إليه ، أو جبهه^(١) ، لم يكن بذلك بأس .

وأما الشافعي فقال : لا يشك مسلم أن النبي ﷺ لم يتصرف إلا وهو يرى أن قد أكمل الصلاة ، وظن ذو اليمين أن الصلاة قد قصرت بحادث من الله ، ولم يقبل رسول الله ﷺ من ذي اليمين إذ سأل غيره ، ولما سأل غيره ، احتمل أن يكون سأل من لم يسمع كلامه ، فيكونون مثله - يعني مثل ذي اليمين - واحتمل أن يكون سأل من سمع كلامه ولم يسمع النبي ﷺ^(٢) رد عليه ، فلمّا لم يسمع النبي عليه السلام^(٣) رد عليه ، كان في معنى ذي اليمين ؛ من أنه لم يدبر أقصرت الصلاة أم نسي رسول الله ؟ فأجابته ومعناه معنى ذي اليمين ، مع أن الفرض عليهم جوابه ، ألا ترى أن النبي ﷺ لما أخبروه فقبل قولهم لم يتكلم ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم . قال : فلمّا قبض رسول الله ﷺ تناهت الفرائض ؛ فلا يُراد فيها ولا يُنقص منها أبداً . قال : فهذا فرق ما بيننا وبينه إذا كان أحدنا إماماً اليوم .

(١) في ق : « نتره » .

(٢) بعده في الأصل ، م : « من » .

(٣) بعده في م : « من » .

قال أبو عمر: فالذى حصل عليه قول مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، فى هذه المسألة، مما لا يختلفون فيه، أن الكلام والسلام ساهيا فى الصلاة لا يفسدُها، ولا يقدح فى شىء منها، وتُجزئُ منه سجدة السهو، وليست هاهنا بواجبة فرضاً، عند واحد منهم، ومن نسيتهما ولم يسجدتهما لم يضره، ويسجدتهما عند مالك وأصحابه متى ما ذكر، وإنما الخلاف بين مالك والشافعي أن مالكاً يقول: لا يفسدُ الصلاة تعمُّد الكلام فيها إذا كان فى إصلاحها وشأنها. وهو قول ربيعة، وابن القاسم، إلا ما روى عنه فى المنفرد.

وقال الشافعي وأصحابه ومن تابعهم من أصحاب مالك وغيرهم: إنه إن تعمَّد الكلام، وهو يعلم أنه لم يُتم الصلاة وأنه فيها، أفسد صلاته، وإن تكلم «ساهياً، أو تكلم» وهو يظن أنه ليس فى صلاة - لأنه قد أكملها عند نفسه - فهذا يبنى، ولا يفسدُ عليه كلامه هذا صلاته.

وأجمع المسلمون طوا أن الكلام عامداً فى الصلاة إذا كان المصلئ يعلم أنه فى صلاة، ولم يكن ذلك فى إصلاح صلاته - يفسدُ الصلاة، إلا ما روى عن الأوزاعي أنه من تكلم لإحياء نفس، أو مثلى ذلك من الأمور الجسام، لم تفسد بذلك صلاته، وهو قول ضعيف فى النظر؛ لقول الله عز وجل: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٨].

قال زيد بن أرقم: كنّا نتكلم فى الصلاة حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ

قَنْتَيْنِ». فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنُهِينَا عَنِ الْكَلَامِ^(١). وقال ابنُ مسعودٍ: سَمِعْتُ التَّمِيدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَلَّا تَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

وقال مُعَاوِيَةُ بْنُ الْحَكَمِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»^(٣). وليس الحادثُ الْجَسِيمُ الَّذِي^(٤) يَجِبُ لَهُ قَطْعُ الصَّلَاةِ، وَمِنْ أَجْلِهِ يُمْنَعُ مِنَ الْإِسْتِنَافِ، فَمَنْ قَطَعَ صَلَاتَهُ لِمَا يَرَاهُ مِنَ الْفَضْلِ فِي إِحْيَاءِ نَفْسٍ، أَوْ مَا كَانَ بِسَبِيلِ^(٥) ذَلِكَ، اسْتَأْنَفَ صَلَاتَهُ وَلَمْ يَبَيِّنْ. هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَأَجْمَعُوا عَلَى^(٦) أَنَّ السَّلَامَ فِيهَا عَامِدًا قَبْلَ تَمَامِهَا يُفْسِدُهَا.

قال أبو عمر: وأما العراقيون؛ أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، فذهبوا إلى أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ يُفْسِدُهَا، عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ؛ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا، لِصَلَاحِ الصَّلَاةِ كَانَ أَوْ لغير ذلك.

واختلف أصحابُ أبي حنيفة في السَّلَامِ فِيهَا سَاهِيًا قَبْلَ إِمَامِيهَا؛ فبعضُهم أَفْسَدَ صَلَاةَ الْمُسَلِّمِ سَاهِيًا، وجعله كَالْمُتَكَلِّمِ سَاهِيًا، وبعضُهم لم يُفْسِدْهَا بِالسَّلَامِ فِيهَا سَاهِيًا، وكلُّهم يُفْسِدُهَا بِالْكَلَامِ سَاهِيًا وَعَامِدًا، وهو قولُ إبراهيمَ

(١) سيأتي تخريجه ص ٤٧١.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٤٦٨ - ٤٧٠.

(٣) تقدم تخريجه ص ٣٥.

(٤) سقط من: ق.

(٥) في م: «يشمل».

(٦) ليس في: الأصل، م.

النَّخَعِيُّ ، وعطاء ، والحسن ، وحماد بن أبي سليمان ، وقتادة^(١) .

وزعم أصحاب أبي حنيفة أن حديث أبي هريرة هذا في قصة ذي اليمين منسوخ بحديث ابن مسعود وحديث زيد بن أرقم اللذين ذكرنا . قالوا : وفي حديث ابن مسعود بيان أن الكلام كان مباحا في الصلاة ثم نُسِخ . قالوا : فحديث ابن مسعود ناسخ لحديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين . قالوا : وإن كان أبو هريرة متأخر الإسلام فإنه أرسل حديث ذي اليمين كما أرسل حديث : « من أدركه الفجرُ مجنباً فلا صوم له »^(٢) ، ثم أضافه إلى من حدثه به إذ سُئل عنه . قالوا : وكان كثير الإرسال ، وجائز للصاحب إذا أخبره صاحب^(٣) بشيء أن يُحدث به عن رسول الله ﷺ إذا لم يقل : سمعت . ألا ترى أن ابن عباس حدث عن رسول الله ﷺ بما لا يكاد يُحصى كثرة من الحديث ، ومعلوم أنه لم يسمع منه إلا أحاديث يسيرة ؟ وقالوا : ألا ترى إلى أنس بن مالك ، يقول : ما كُلُّ ما نُحدثُكم سَمِعناه من رسول الله ﷺ ، ولكن منه ما سمعنا ومنه ما أخبرنا أصحابنا^(٤) . وكل حديث الصحابة مقبول عند جماعة العلماء على كُلِّ حال . قالوا : فغير نكير أن يُحدث أبو هريرة بقصة ذي اليمين وإن لم يشهد بها . قالوا :

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٥٦٦ ، ٣٥٧٠ ، ٣٥٧١ ، ٣٥٧٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٤٤٢/٢ .

(٢) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٦٤٨) من الموطأ .

(٣) في الأصل ، م : « الصحابة » .

(٤) أخرجه الطبراني (٦٩٩) ، والحاكم ٥٧٥/٣ ، والخطيب في كتاب الجامع (١٠٠) .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْسُوخٌ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ السِّيَرِ فِي ذَلِكَ . قَالُوا : فَيَوْمَ ذِي الْيَدَيْنِ ، كَانَ قَبْلَ يَوْمِ بَدْرٍ . وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ ، عَنِ الْعُمَرِيِّ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ إِسْلَامَ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ بَعْدَ مَوْتِ ذِي الْيَدَيْنِ . قَالُوا : وَهَذَا الزَّهْرِيُّ مَعَ عَلَيْهِ بِالْأَثَرِ وَالسِّيَرِ ، وَهُوَ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، يَقُولُ : إِنَّ قِصَّةَ ذِي الْيَدَيْنِ كَانَتْ قَبْلَ بَدْرٍ . حَكَاهُ مَعْمَرٌ وَغَيْرُهُ عَنِ الزَّهْرِيِّ ^(١) ، قَالَ الزَّهْرِيُّ : ثُمَّ اسْتَحْكَمَتِ الْأُمُورُ بَعْدُ . وَهُوَ قَوْلُ ^(٢) أَبِي مَعْمَرٍ ؛ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ ^(٣) ابْنِ عُمَرَ .

^(٤) قَالَ أَبُو عُمَرَ : أَمَا مَا ادَّعَاهُ الْعِرَاقِيُّونَ مِنْ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ فَغَيْرُ مُسَلِّمٍ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ ^(٥) وَجَمَاعَةِ أَهْلِ السِّيَرِ أَنَّ ^(٦) حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ بِمَكَّةَ فِي حِينَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ ، وَذَلِكَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ ، وَأَنَّ ^(٧) حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ كَانَ بِالْمَدِينَةِ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ ، هَذَا مَا لَا يَدْفَعُهُ حَامِلُ أَثَرٍ وَلَا نَاقِلٌ ^(٨) خَيْرٌ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ شَهِدَ بَعْدَ قُدُومِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ بَدْرًا ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ إِنَّمَا كَانَ إِسْلَامُهُ عَامَ خَيْبَرَ .

قَالَ أَبُو عُمَرَ : هُوَ كَمَا قَالُوا إِلَّا أَنَّ مَنْ ذَكَرَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ فِي حِينَ رُجُوعِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ : « إِنَّ اللَّهَ أَحَدٌ أَثَرُ الْأَتَّكَلُمَا فِي »

(١) أخرجه عبد الرزاق (٣٤٤١) .

(٢) - (٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) في الأصل ، م : « قَالُوا وَ » .

(٥) ليس في : الأصل ، م .

(٦) في الأصل ، م : « نَاقِلٌ » .

« الصلاة » . فقد وهم ولم يحفظ ، ولم يقل ذلك غير عاصم بن أبي النجود ، وهو عندهم سئي الحفظ ، كثير الخطأ في الأحاديث ، والصحيح في حديث ابن مسعود أنه لم يكن إلا بالمدينة ، وبالمدينة نهى عن الكلام في الصلاة ، بدليل حديث زيد بن أرقم الأنصاري ؛ أنهم كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نزلت : ﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . فأميزوا بالسكوت في الصلاة ، ونهوا عن الكلام فيها . وقد روى حديث ابن مسعود بما يوافق هذا ولا يدفعه ، وهو الصحيح ؛ لأن «سورة البقرة»^(١) مدنية ، وتحريم الكلام في الصلاة كان بالمدينة .

وأما رواية عاصم في حديث ابن مسعود ، فأخبرنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل ، قال : حدثنا الحميدي ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عاصم بن أبي النجود ، عن أبي وائل ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : كنا نسلم على النبي ﷺ في الصلاة ، قبل أن تأتي أرض الحبشة فيزد علينا ، فلما رجفنا سلمت عليه وهو يصلي ، فلم يزد علي ، فأخذني ما قرب وما بعد ، فجلست حتى قضى النبي ﷺ الصلاة فقلت : يا رسول الله ، سلمت عليك وأنت تصلي فلم تزد علي ؟ فقال : « إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن مما أحدث ألا تكلموا في الصلاة »^(٢) .

قال سفيان : هذا أجود ما وجدنا عند عاصم في هذا الوجه .

(١ - ١) في الأصل ، م : «السورة» .

(٢) الحميدي (٩٤) . وأخرجه أحمد ٤٦/٦ ، ٤٧ (٣٥٧٥) ، والنسائي (١٢٢٠) من طريق سفيان به .

وحدثنا محمد بن إبراهيم بن سعيد ، قال : حدثنا أحمد بن مطر ، قال : التمهيد
حدثنا سعيد بن عثمان الأعناقى ، قال : حدثنا إسحاق بن إسماعيل الأيلي ،
قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن عبد الله قال : كنا
نُسلم على النبي ﷺ « فى الصلاة » قبل أن نأتى أرض الحبشة . فذكر مثله
سواء .

وحدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا
إسماعيل ابن إسحاق القاضي ، قال : حدثنا عمرو بن مرزوق ، قال : أخبرنا
شعبة ، عن عاصم ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، قال : أتيت النبي ﷺ وهو
يُصلى فسلمت عليه ، فلم يرد علي ، فلما قضى صلاته ، قال : « إِنَّ اللَّهَ يُحَدِّثُ
لنبيه ما شاء ، وإنَّ مما أحدث له ألا تكلموا فى الصلاة »^(١) . فلم يقل شعبة فى
هذا الحديث عن عاصم أن ذلك كان فى حين انصراف ابن مسعود من أرض
الحبشة . وقد روى حديث ابن مسعود من غير طريق عاصم ، وليس فيه المعنى
الذى ذكره ابن عيينة وغيره عن عاصم ، بل فيه ما يدل على أن معناه ومعنى
حديث زيد بن أرقم سواء .

أخبرنا عبد الله بن محمد الجهنى ، قال : حدثنا حمزة بن محمد الكنانى ،
قال : حدثنا أحمد بن شعيب النسائى ، قال : أخبرنا محمد بن عبد الله بن عمار

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، ق .

(٢) أخرجه الشاشى (٦٠٥) ، والطبرانى (١٠١٢٠) من طريق عمرو بن مرزوق به ،
وأخرجه الطيالسى (٢٤٢) ، وأحمد ٤٢٤/٧ (٤٤١٧) ، والشاشى (٦٠٤) من طريق شعبة به .

الموصلئ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غَنِيَّةَ^(١) والقاسم - يعني ابْنَ يَزِيدَ الْجَزَمِيُّ - عن سفيان ، عن الزبير بن عدي ، عن كُثُوم ، عن عبد الله بن مسعود - وهذا حديث القاسم - قال : كُنْتُ آتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَهُوَ يُصَلِّي ، فَأَسَلَّمُ عَلَيْهِ ، فَيَزِدُّ عَلَيَّ ، فَأَتِيثُهُ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ شَيْئًا ، فَلَمَّا سَلَّمَ أَشَارَ إِلَى الْقَوْمِ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ أَلَّا تَكَلَّمُوا إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا يَنْبَغِي لَكُمْ ، وَأَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ »^(٢) .

وَأَمَّا حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، فَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّهُ قَبْلَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَا بَعْدَهُ ، وَالنَّظَرُ يَشْهَدُ أَنَّهُ قَبْلَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، عَلَى مَا تُبَيِّنُهُ فِي هَذَا الْبَابِ .

وَالْحَدِيثُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ^(٣) بْنُ مَسْعُودٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَا جَمِيعًا : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ : حَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ سُبَيْلٍ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِهِ : عَنْ الْحَارِثِ بْنِ سُبَيْلٍ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ، قَالَ : كَانَ أَحَدُنَا يُكَلِّمُ الرَّجُلَ إِلَى جَنْبِهِ فِي الصَّلَاةِ فَنَزَلَتْ : ﴿ وَاقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ . فَأَمَرْنَا

(١) فِي م : « عَيْنَةُ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٠٢ / ٨ .

(٢) النَّسَائِيُّ (١٢١٩) ، وَفِي الْكُبْرَى (٥٥٨) ، (١١٤٣) .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

بالسكوت ونهيتاً عن الكلام^(١). اللَّفْظُ لحديث أبي داود. ففي هذا الحديث، التمهيد
وحديث ابن مسعود، دليل على أنَّ المنع من الكلام كان بعد إباحته في الصلاة،
وأنَّ الكلام فيها منسوخ بالنهي عنه والمنع منه.

وأما قولهم: إنَّ أبا هريرة لم يشهد ذلك لأنَّه كان قبل بدر، وإسلام أبي
هريرة كان عام خيبر. فليس كما ذكرُوا؛ بلى^(٢) إنَّ أبا هريرة أسلم عام خيبر،
وقدم المدينة في ذلك العام، وصحب النبي ﷺ نحو أربعة أعوام، ولكنه قد
شهد هذه القصة وحضرها؛ لأنها لم تكن قبل بدر، وحضور أبي هريرة يوم ذى
البيدرين محفوظ من رواية الحفاظ الثقات، وليس تقصير من قصّر عن ذلك بحجة
على من علم ذلك وحفظه وذكره، فهذا مالك بن أنس قد ذكر في «موطأه»^(٣)
عن داود بن الحصين، عن أبي سفيان، مولى ابن أبي أحمد، قال: سمعتُ أبا
هريرة يقول: صلَّى لنا رسول الله ﷺ العصر فسلم في ركعتين. وذكر الحديث.
هكذا حدَّث به ابن القاسم^(٤)، وابن وهب^(٥)، وابن بُكير^(٦)،

(١) النسائي (١٢١٨)، وفي الكبرى (١١٤٢). وأخرجه البيهقي في المعرفة (١١٧١، ١١٧٢) من
طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٩٤٩). وأخرجه البخاري (٤٥٣٤)، وابن خزيمة
(٨٥٦، ٨٥٧)، وابن حبان (٢٢٤٦) من طريق يحيى بن سعيد به، وأخرجه مسلم (٥٣٩)،
والترمذي (٤٠٥، ٢٩٨٦) من طريق هشيم به.

(٢) في ق: «بل».

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٠٨).

(٤) ذكره سحنون في المدونة ١/١٣٥.

(٥) أخرجه ابن وهب في موطئه (٤٥٥)، وابن خزيمة (١٠٣٧)، والطحاوي في شرح المعاني ١/٤٤٥
من طريق ابن وهب به.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الصغرى (٩٢٠) من طريق يحيى بن بكير به.

والْقَعْنَبِيُّ^(١)، وَالشَّافِعِيُّ^(٢)، وَقَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ^(٣)، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ دَاوُدَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ يَقُلْ يَحْتَى: صَلَّى لَنَا. فِي حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ دَاوُدَ هَذَا، وَإِنَّمَا قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَسَقَطَ أَيْضًا عَنْ بَعْضِهِمْ قَوْلُهُ: لَنَا. وَشُهُودُ أَبِي هُرَيْرَةَ لَذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ. وَ: بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ. كُلُّ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ، مُحْفُوظٌ عِنْدَ أَهْلِ الْإِتْقَانِ.

أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّائِغُ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ، فَسَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «لَمْ تَقْصُرْ وَلَمْ أَنْسَ». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا صَلَّيْتَ رُكْعَتَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أَكْمَأ يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى بِهِمْ رُكْعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ. قَالَ يَحْيَى: وَحَدَّثَنِي ضَمُضُ بْنُ جَوْسٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ثُمَّ سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَجْدَتَيْنِ^(٤).

(١) أخرجه أبو عوانة (١٩١٧)، والبيهقي في السنن الصغرى (٩٢٠) من طريق القعنبي به.

(٢) الأم ١٢٣/١، ١٩٣/٧.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٤٩٢.

(٤) أخرجه البيهقي ٣٥٧/٢ من طريق جعفر بن محمد به، وأخرجه مسلم (١٠٠/٥٧٣)، =،

وذكره أحمد بن شعيب^(١)، عن إبراهيم بن يعقوب، عن الحسن بن التمهيد موسى، عن شيبان، بإسناده مثله سواء.

وحدثني محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا الفضل بن الحباب القاضي بالبصرة، قال: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، قال: حدثني عكرمة بن عمار، قال: حدثني ضمضم بن جؤس الهفائي، قال: قال أبو هريرة: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي. وذكر الحديث^(٢).

حدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل، قال: حدثنا شفيان بن عيينة، عن أيوب بن موسى، قال: قال من سمع أبا هريرة يقول: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي. وذكر الحديث.

وحدثني محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا حميد بن مسعدة، قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثنا ابن عوف، عن محمد بن سيرين، قال: قال أبو هريرة: صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي، قال: قال أبو هريرة: ولكنني نسيته.

= والبيهقي ٣٥٧/٢ من طريق شيبان به.

(١) النسائي في الكبرى (٥٦٢، ٥٧٠).

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٦٨٧) عن الفضل بن الحباب به، وأخرجه أبو داود (١٠١٦)، والنسائي

(١٣٢٩) من طريق عكرمة بن عمار به.

قال : فصلّى بنا ركعتين ثم سلّم ، فانطلق إلى خشبة معروضة في المسجد ، فقال بيده عليها كأنه غضبان ، وخرجت الشّرْعان^(١) من أبواب المسجد ، فقالوا : قَصُرَتْ^(٢) الصلاة . وفي القوم أبو بكر وعمر ، فهابا أن يُكلّمَاه ، وفي القوم رجل في يده طول ، وكان يُسمّى ذا اليدين ، فقال : يا رسول الله أنسيّت أم قَصُرَتْ الصلاة ؟ قال : « لم أنس ولم تَقْصُر الصلاة » . قال : « أكما يقول ذو اليدين ؟ » قالوا : نعم ! فجاء فصلّى الذي كان ترك ، ثم سلّم ، ثم كبر فسجد مثل سُجُودِهِ ، أو أطول ، ثم رفع رأسه^(٣) وكبر^(٤) ، ثم كبر فسجد مثل سُجُودِهِ أو أطول ، ثم رفع رأسه فكبر^(٥) .

وأخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدّثنا محمد بن بكر ، قال : حدّثنا أبو داود ، قال : حدّثنا محمد بن عبيد ، قال : حدّثنا حماد بن زيد ، عن أيوب السخيتي ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ، قال : صلّى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشيّ ؛ الظهر أو العصر ، قال : فصلّى بنا ركعتين ثم سلّم ،

(١) الشّرْعان ، بفتح السين والراء : المسرعون إلى الخروج ، ونقل القاضي عياض عن بعضهم إسكان الراء ، قال : وضبطه الأصيلي في البخاري بضم السين وإسكان الراء ، والأول هو الصواب . ينظر صحيح مسلم بشرح النووي ٦٨/٥ .

(٢) في الأصل ، م ، وإحدى نسخ النسائي : « أقصرت » .

(٣ - ٣) ليس في : الأصل ، م .

(٤) النسائي (١٢٢٣) ، وفي الكبرى (٥٧٤) . وأخرجه أحمد ١٣٠/١٢ (٧٢٠١) ، والدارمي (١٥٣٧) ، والبخاري (٤٨٢) ، وأبو داود (١٠١١) ، وابن ماجه (١٢١٤) من طريق ابن عون .

ثم قام إلى خشبة في مُقَدِّمِ المسجد ، فوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَيْهَا ، إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ ، وَقَالُوا : قَصُرَتْ ^(١) الصَّلَاةُ ، قَصُرَتْ ^(١) الصَّلَاةُ . وَفِي النَّاسِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَهَاتِبَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ ، فَقَامَ رَجُلٌ ، وَكَانَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسَمِّيهِ ذَا الْيَدَيْنِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أُنْسِيَتْ أَمْ قَصُرَتْ الصَّلَاةُ ؟ فَقَالَ : « لَمْ أُنْسَ وَلَمْ تَقْصُرِ الصَّلَاةُ » . قَالَ : بَلْ نَسِيَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْقَوْمِ ، فَقَالَ : « أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » فَأَوْمَتْوَا أَنْ نَعَمْ . فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى مَقَامِهِ ، فَصَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ ، وَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ ، ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ . قَالَ : فَقِيلَ لِمُحَمَّدٍ : سَلَّمَ فِي السُّهُورِ ؟ قَالَ : لَمْ أَحْفَظْ مِنْ أَبِي هَرِيرَةَ ، وَلَكِنْ نُبِّئْتُ أَنَّ عِمْرَانَ ابْنَ حُصَيْنٍ ، قَالَ : ثُمَّ سَلَّمَ ^(٢) .

قال أبو داود ^(٣) : كُلُّ مَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ، لَمْ يَقُلْ : فَأَوْمَتْوَا . إِلَّا حَمَادُ بْنُ

زَيْدٍ .

قال أبو عمر : وَهَكَذَا رَوَاهُ هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشِيِّ . ثُمَّ ذَكَرَ مِثْلَ

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « أَقْصُرَتْ » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (١١٥٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ بِهِ ، وَهُوَ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ

(١٠٠٨) ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٨/٥٧٣) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١١) ، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٦٨٨) مِنْ طَرِيقِ

حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ بِهِ .

(٣) أَبُو دَاوُدَ عَقَبَ (١٠٠٩) .

حديث حماد بن زيد ، عن أيوب سقاء ، ولم يقل : فأومئوا . أخبرني عبد الله بن محمد ، قال : أخبرنا عبد الحميد بن أحمد ، قال : حدثنا الخضر بن داود ، قال : حدثنا أبو بكر الأثرم ، قال : حدثنا عبد الله بن بكر السهمي ، قال : أخبرنا هشام ابن حسان . فذكره^(١) .

قال أبو عمر : فحصل محمد بن سيرين ، وأبو سفيان مولى ابن أبي أحمد ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن ، وضغضم بن جويس ، كلهم يروى عن أبي هريرة في هذا الحديث : صلى بنا رسول الله . وكذلك رواه العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، وابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبي هريرة^(٢) ، وقد روى هذا الحديث أيضًا عن محمد بن سيرين ، عن رجل من الصحابة يقال له : أبو الغريان . بمثل حديث أبي هريرة ومعناه ؛ ذكره أبو جعفر العقيلي ، قال : حدثنا محمد بن عبيد بن أسباط ، قال : أخبرنا أبو نعيم ، قال : أخبرنا أبو خلدة ، قال : سألت محمد بن سيرين فقلت : أصلي وما أدري أركعتين صليت أم أربعاً ؟ فقال : حدثني أبو الغريان أن رسول الله ﷺ صلى يوماً ودخل البيت ، وكان في البيت رجل طویل اليدين ، وكان رسول الله ﷺ يُسميه ذا اليدين ، فقال ذو اليدين : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم

(١) أخرجه أبو داود (١٠١١) ، والترمذي (٣٩٤) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٤٤/١ من طريق هشام به .

(٢) أخرجه أبو داود (١٠١٥) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٤٥/١ من طريق ابن أبي ذئب به ، وذكره أبو داود (١٠١٣) من طريق العلاء به .

نَسِيَتْ ؟ قال : « لم تَقْضُ ولم أَنْسَ » . قال : بل نَسِيَتْ الصَّلَاةَ . قال : فتَقَدَّمَ التمهيد فصلِّي بهم ركعتين ، ثم سَلَّمَ ، ثم كَبَّرَ فسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أو أطولَ ، ثم كَبَّرَ ورفَعَ رأسَه ، « ثم كَبَّرَ وسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أو أطولَ ، ثم كَبَّرَ ورفَعَ رأسَه » . ولم يَحْفَظْ لى أَحَدٌ سَلَّمَ بعدُ أم لا^(٢) .

وقد قيل : إنَّ أبا العريَّانِ المذكورَ فى هذا الحديث هو أبو هريرة .

وقد روى قصة ذى الـيدين عبدُ الله بنُ عمرَ ، ومعاويةُ بنُ حُديجٍ ، وعِمرانُ ابنُ حُصَيْنٍ ، وابنُ مَسْعَدَةَ رجلٌ من الصحابةِ ، وكلُّهم لم يَحْفَظْ عَنِ النَّبِيِّ عليه السلام ، ولا صَحِبَه إِلَّا بالمدينةِ مُتَأَخِّرًا .

فأما حديثُ ابنِ عمرَ فذكره أبو بكر بنُ أبى شيبة^(٣) ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، قال : حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ ، عن نافعٍ ، عَنِ ابْنِ عمرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، صَلَّى بالناسِ ركعتين ، فَسَهَا ، فَسَلَّمَ ، فقال له رجلٌ يُقالُ له : ذُو الـيدين . وذكر الحديث .

وأما حديثُ مُعاويةَ بنِ حُديجٍ ، فرواهُ اللَّيثُ بنُ سعيدٍ ، عن يزيد بنِ أبى حبيبٍ ، أَنَّ سُويْدَ بنَ قيسٍ أَخْبَرَهُ عَنِ مُعاويةَ بنِ حُديجٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، صَلَّى يوماً ، فَسَلَّمَ وانصَرَفَ ، وقد بَقِيَ عليه من الصَّلَاةِ ركعةٌ ، فأدركه رجلٌ ، فقال :

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، م ، ومجمع الزوائد .

(٢) أخرجه الطبرانى ٣٧١/٢٢ (٩٣٠) من طريق أبى نعيم به . وعنده : « ولم يحفظ محمد سلم بعد أم لا » .

(٣) ابن أبى شيبة ٣٨/٢ .

نسييت من الصلاة ركعةً . فرجع ، فدخل المسجد ، وأمر بلالاً ، فأقام الصلاة ، فصلّى بالناس ركعةً ، فأخبرْتُ بذلك الناس ، فقالوا : أتعرفُ الرجلَ ؟ قلتُ : لا ، إلّا أن أراه ، فمرّ بي ، فقلتُ : ها هو هذا . فقالوا : طلحةُ بنُ عبيدِ الله^(١) .

وأما حديثُ عمرانَ بنِ حصينٍ ، فرواهُ شعبَةُ^(٢) ، وعبدُ الوهابِ الثقفيُّ^(٣) ، وابنُ عُليّةٍ ، ويزيدُ بنُ زريعٍ ، وحمادُ بنُ زيدٍ^(٤) ، كلُّهم عن خالدِ الحذاءِ ، عن أبي قلابَةَ ، عن أبي المهلبِ ، عن عمرانَ بنِ حصينٍ .

أخبرنا سعيدُ بنُ نصرٍ ، قال : حدّثنا قاسمُ بنُ أصبَغٍ ، قال : حدّثنا محمدُ بنُ وضّاحٍ ، قال : حدّثنا أبو بكرٍ بنُ أبي شيبةٍ ، قال : حدّثنا ابنُ عُليّةٍ ، عن خالدِ الحذاءِ ، قال : حدّثنا أبو قلابَةَ ، عن أبي المهلبِ ، عن عمرانَ بنِ حصينٍ ، وأخبرنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ قراءةً منّي عليه ، أنَّ قاسمَ بنَ أصبَغٍ حدّثهم ، قال : حدّثنا بكرُ بنُ حمادٍ ، قال حدّثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدّثنا يزيدُ بنُ زريعٍ ، قال حدّثنا خالدُ

(١) أخرجه أحمد ٢٢٧/٤٥ (٢٧٢٥٤) ، وأبو داود (١٠٢٣) ، والنسائي (٦٦٣) من طريق ليث به .

(٢) أخرجه الطيالسي (٨٨٧) ، وأحمد ١٧٦/٣٣ (١٩٩٦٠) ، والطبراني ١٩٤/١٨ (٤٦٦) من طريق شعبه به .

(٣) أخرجه مسلم (١٠٢/٥٧٤) ، وابن ماجه (١٢١٥) ، وابن خزيمة (١٠٥٤) من طريق عبد الوهاب به .

(٤) أخرجه النسائي (١٣٣٠) ، وابن خزيمة (١٠٥٤) ، وأبو عوانة (١٩٢٣) ، والطبراني ١٩٥/١٨ (٤٦٨) من طريق حماد به .

الحذاء، قال حدثنا أبو قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين - واللفظ التمهيد لحديث مسدد - قال: سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم دخل، فقام إليه رجل يُقال له: الخرباق. وكان طويل اليدين، فقال: الصلاة يا رسول الله - وفي حديث ابن عُليّة: فذكر له الذي صنع - فخرج مُغَضَّبًا يَجُرُّ إزاره، فقال: «أصدق هذا؟» قالوا: نعم. فصلّى تلك الركعة ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم^(١).

وأما حديث ابن مسعدة، فرواه عبد الرزاق، قال: أخبرنا ابن جريج، عن عثمان بن أبي سليمان، عن ابن مسعدة، صاحب الجيوش، أن النبي ﷺ صلى الظهر أو العصر فسلم في ركعتين، فقال له ذو اليدين: أخففت الصلاة يا رسول الله أم نسيت؟ فقال النبي عليه السلام: «ما يقول ذو اليدين؟» قالوا: صدق يا رسول الله. فأنتم بهم الركعتين، ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس بعدما سلم^(٢).

وابن مسعدة هذا اسمه عبد الله، معروف في الصحابة؛ قد روى عن النبي

(١) ابن أبي شيبة ٣٧/٢، ٣٨- ومن طريقه مسلم (١٠١/٥٧٤) - وأخرجه أحمد ٦١/٣٣ (١٩٨٢٨)، ومسلم (١٠١/٥٧٤)، وابن خزيمة (١٠٥٤، ١٠٦٠) من طريق ابن عليه به، وأخرجه أبو داود (١٠١٨)، وأبو عوانة (١٩٢٢)، والبيهقي ٣٥٩/٢ من طريق مسدد به، وأخرجه النسائي (١٢٣٦)، والطبراني ١٩٤/١٨ (٤٦٤) من طريق يزيد بن زريع به.
(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٣٠٢)، وابن الأثير في أسد الغابة ٣/٣٨٤ من طريق عبد الرزاق به.

التمهيد عليه السلام أنه سيمعه يقول : « إِنِّي قَدْ بَدُنْتُ ^(١) ، فَمَنْ فَاتَهُ رُكُوعِي أَدْرَكَهُ فِي بَطْنِ قِيَامِي » ^(٢) . وَرَوَى عَنْهُ حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ ، وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الْمَكِّيِّينَ ^(٣) .

وَحَسْبُكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ثُمَّ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، وَحَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي لَا مَطْعَنَ فِيهَا لِأَحَدٍ وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ شَيْءٍ مِنْهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ ذَا الْيَدَيْنِ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ . فَغَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِنَّمَا الْمَقْتُولُ يَوْمَ بَدْرٍ ذُو الشَّامِلِينَ ، وَلَسْنَا نُدْأِفُهُمْ أَنَّ ذَا الشَّامِلِينَ مَقْتُولٌ بِبَدْرٍ ؛ لِأَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ السِّيَرِ ذَكَرُوهُ فِيمَنْ قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَقَالَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، قَالَ : قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ خَمْسَةُ رِجَالٍ مِنْ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ ؛ عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ ، وَعَامِرُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ ، وَذُو الشَّامِلِينَ ، وَابْنُ يَزِيزٍ ، وَمِهْجَعُ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ^(٤) .

قَالَ أَبُو عُمَرَ : إِنَّمَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : إِنَّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ ؛ لِأَنَّ الْحَلِيفَ وَالْمَوْلَى يُعَدُّ مِنَ الْقَوْمِ ، فَمِهْجَعُ مَوْلَى عُمَرَ ، وَذُو الشَّامِلِينَ حَلِيفُ بَنِي زُهْرَةَ ؛ قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : ذُو الشَّامِلِينَ هُوَ عُمَيْرُ ^(٥) بْنُ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سُلَيْمٍ بْنِ مَالِكٍ بْنِ

(١) ينظر كلام المصنف في ضبط رواية الحديث ٣٩٨/٤ ، ٣٩٩ .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٢٨٦٩) ، وأحمد ١٣٣/٢٩ (١٧٥٩٢) .

(٣) ذكر في الاستيعاب ٩٨٧/٣ أنه يعد في الشاميين .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٧٤/١٤ من طريق حماد بن سلمة به .

(٥) في ق : « عبيد » . وينظر الاستيعاب ٤٦٩/٢ ، والإصابة ٤١٤/٢ .

أَفْصَىٰ بِنِ حَارِثَةَ بِنِ عَمْرِو بِنِ عَامِرٍ ، مِنْ خُزَاعَةَ حَلِيفٌ لِبْنِ زُهْرَةَ .

قال أبو عمر : فذو اليدين غير ذى الشمالين المقتول بدير ؛ بدليل ما فى حديث أبى هريرة ، ومن ذكرنا معه ؛ من حضورهم تلك الصلاة ، وأن المتكلم بذلك الكلام إلى النبى ﷺ رجل من بنى سليم ، كذلك قال يحيى بن أبى كثير ، عن أبى سلمة ، عن أبى هريرة ، وقد تقدّم ذكرنا لذلك .

وقال عمران بن حصين : رجل طويل اليدين يُقال له : الخزباق . وممكن أن يكون رجلاً أو ثلاثة يُقال لكل واحد منهم : ذو اليدين ، وذو الشمالين . ولكن المقتول يوم بدير غير الذى تكلم فى حديث أبى هريرة إلى النبى ﷺ حين سها فسلم من اثنتين ، وهذا قول أهل الحذقي والفهم من أهل الحديث والفقهاء .

أخبرنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا عبد الحميد بن أحمد الوراق ، قال : حدثنا الخضر بن داود ، قال : حدثنا أبو بكر الأثرم ، قال : سمعتُ مُسَدَّدًا يقول : الذى قُتِلَ يوم بدير إنما هو ذو الشمالين بن عبد عمرو حليف لبني زهرة ، وهذا ذو اليدين رجل من العرب كان يكون بالبادية ، فيجىء فيصلى مع النبى ﷺ .

وقال أبو بكر الأثرم : حدثنى سليمان بن حرب ، قال : حدثنى حماد بن زيد ، قال : ذُكِرَ لأيوب البناء بعد الكلام ، فقال : أليس قد تكلم النبى عليه السلام يوم ذى اليدين ؟

قال أبو عمر : فإن قال قائل : إن حديث ذى اليدين مضطرب ؛ لأن ابن عمر وأبا هريرة يقولان : سلم من اثنتين . وعمران بن حصين يقول : من ثلاث

ركعات . ومعاوية بن حديج يقول : إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ طَلْحَةَ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهِ . قِيلَ لَهُ : لَيْسَ
اِخْتِلَافُهُمْ فِي مَوْضِعِ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِخِلَافٍ يَقْدَحُ فِي
حَدِيثِهِمْ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ هُوَ الْبِنَاءُ بَعْدَ الْكَلَامِ ، وَلَا فَرْقَ عِنْدَ أَهْلِ
الْعِلْمِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ مِنْ ثَلَاثٍ أَوْ مِنْ اثْنَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يُكْمِلْ صَلَاتَهُ .

وَأَمَّا مَا ذُكِرَ فِي حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ مِنْ ذِكْرِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدٍ اللَّهِ ،
فَمُمْكِنٌ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا طَلْحَةُ كُلَّمَهُ وَغَيْرُهُ ، وَلَيْسَ فِي أَنْ يُكَلِّمَهُ طَلْحَةُ وَغَيْرُهُ مَا
يَدْفَعُ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ كُلَّمَهُ أَيْضًا ، فَأَذَى كُلُّ مَا سَمِعَ عَلَى حَسَبِ مَا سَمِعَ ، وَكُلُّهُمْ
اتَّفَقُوا فِي أَنَّ ^(١) الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ هُوَ الْبِنَاءُ بَعْدَ الْكَلَامِ ، لِمَنْ ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ أَتَمَّ .

وَأَمَّا قَوْلُ الزَّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : إِنَّهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ . فَلَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ ، وَحَمَلَهُ
الزَّهْرِيُّ عَلَى أَنَّهُ الْمَقْتُولُ يَوْمَ بَدْرٍ ، وَقَدْ اضْطَرَبَ عَلَى الزَّهْرِيِّ فِي حَدِيثِ ذِي
الْيَدَيْنِ اضْطِرَابًا أَوْجَبَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالنَّقْلِ تَرْكُهُ مِنْ رَوَايَتِهِ خَاصَّةً ؛ لِأَنَّهُ مَرَّةً
يُرْوَاهُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ
رَكْعَتَيْنِ . هَكَذَا حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ مَالِكٌ ^(٢) ، وَحَدَّثَ بِهِ مَالِكٌ أَيْضًا عَنْهُ ، عَنْ سَعِيدِ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ^(٣) .

وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْهُ ؛ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ
بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَقَالَ فِيهِ : فَأَتَمَّ مَا

(١) سقط من : ق .

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٠٩) .

(٣) سيأتي في الموطأ (٢١٠) .

بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَلَمْ يَسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تُسَجَّدَانِ إِذَا شَكَّ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ التمهيد
حِينَ لَقَّاهُ الرَّجُلُ . قَالَ صَالِحٌ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : فَأَخْبَرَنِي هَذَا الْخَبَرُ سَعِيدُ بْنُ
الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : وَأَخْبَرَنِي بِهِ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبُو بَكْرِ
ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ^(١) .

وَرَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعُرْوَةَ بْنِ
الزُّبَيْرِ ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ قَالَ : كُلُّ قَدْ حَدَّثَنِي بِذَلِكَ ، قَالُوا :
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ الظُّهْرَ ، فَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ^(٢) . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ . وَقَالَ فِيهِ
الزُّهْرِيُّ : وَلَمْ يُخْبِرْنِي رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ .
فَكَانَ ابْنُ شَهَابٍ يَقُولُ : إِذَا عَرَفَ الرَّجُلُ مَا نَسِيَ ^(٣) مِنْ صَلَاتِهِ ، فَأَتَمَّهَا ، فَلَيْسَ
عَلَيْهِ سَجْدَتَا السَّهْوِ لِهَذَا الْحَدِيثِ .

وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : حَدَّثَنِي ابْنُ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ
وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ يَقْنَعَانَ بِحَدِيثِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ صَلَّى
رَكْعَتَيْنِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ ، أَوْ الْعَصْرِ ، فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّامَلِينَ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو : يَا
رَسُولَ اللَّهِ ، أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ ^(١) ؟ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَأَبِي بَكْرِ بْنِ
سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(٤) .

(١) سيأتي تخريجه ص ٤٩٦ .

(٢) سيأتي ص ٤٩٦ .

(٣) في م : « ينسى » .

(٤) سيأتي تخريجه ص ٤٩٧ .

وهذا اضطرابٌ عظيمٌ من ابنِ شهابٍ في حديثِ ذى اليدين^(١)؛ قال مُسلمٌ
ابنُ الحجاجِ فى كتابِ «التمييز» له: قولُ ابنِ شهابٍ: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لم
يسجدُ يومَ ذى اليدينِ سجدةً السهوِ. خطأً وغلطاً.

وقد ثبت عن النبىِّ عليه السلامُ أنَّه سجدَ سجدةً السهوِ ذلكَ اليومَ من
أحاديثِ الثقاتِ؛ ابنِ سيرينَ وغيره.

قال أبو عمر: لا أعلمُ أحداً من أهلِ العلمِ والحديثِ المُتصِفِينَ فيه عوَلَ على
حديثِ ابنِ شهابٍ فى قصةِ ذى اليدينِ؛ لاضطرابِهِ فيه، وأنَّه لم يُثَمِّمْ له إسناداً ولا
مثلاً، وإن كان إماماً عظيماً فى هذا الشأنِ، فالغلطُ لا يَسْلَمُ منه أحدٌ، والكمالُ
ليس لمخلوقٍ، وكلُّ أحدٍ يُؤخَذُ من قوله ويتركُ إلاَّ النبىَّ ﷺ، فليس قولُ ابنِ
شهابٍ أنَّه المقتولُ يومَ بدرٍ بحجةٍ؛ لأنَّه قد تَبَيَّنَ غلطُهُ فى ذلك.

وذكرَ عبدُ الرزاقِ^(٢)، عن ابنِ جُريجٍ، قال: أخبرنى^(٣) عبدُ اللهِ بنُ
عبيدِ اللهِ^(٤) بنِ أبى مُليكةٍ، أنَّه سَمِعَ عُبيدَ بنَ عُمرٍ يذكُرُ^(٥) خبرَ ذى اليدينِ، قال:
فأدركه ذو اليدينِ أخو بنى سليمٍ.

قال أبو عمر: ذو الشمالين المقتولُ يومَ بدرٍ خُزاعى، وذو اليدينِ الذى شهد
سهوَ النبىِّ عليه السلامُ سُلَمى، ومما يَدُلُّ على أنَّ ذَا اليدينِ ليس هو ذا الشمالين

(١) بعده فى ق، م: «و».

(٢) عبد الرزاق (٣٤٤٤).

(٣ - ٣) فى م: «عبيد الله بن عبد الله».

(٤) فى الأصل، م: «فذكر».

المقتول بيدٍ ما أخبرناه عبدُ الله بنُ محمدٍ ، قال : أخبرنا عبدُ الحميد بنُ أحمدَ ،
قال : حدَّثنا الخضر بنُ داودَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ هانئٍ الأثرمُ ،
وحدَّثنا عبدُ الوارث بنُ سفيانَ ، قال : حدَّثنا قاسم بنُ أصبغَ ، قال : حدَّثنا أحمدُ
ابنُ زهيرٍ ، قالَ : حدَّثنا علي بنُ بحرٍ ، قال : حدَّثنا معدي بنُ سليمان السعدي
البصري ، قال : حدَّثني شعيبٌ ^(١) بنُ مطيرٍ ، ومطيرٌ حاضرٌ يُصدِّقه بمقالته ، قال :
يا أبتاه ، أخبرتني أنَّ ذا اليمينَ لقيكَ بذي خُشبٍ ^(٢) ، فأخبركَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ
صلَّى بهم إحدى صلاتي العشيِّ ، وهي العصرُ ، فصلَّى ركعتين ، ثم سلَّم ، فقام
رسولُ اللهِ ﷺ ، وتبعه أبو بكرٍ وعمرُ ، وخرجَ سرَّعاً الناسُ ، فلحقَّه ذو اليمينِ ،
وأبو بكرٍ وعمرُ مبتدئيه ^(٣) ، فقال : يا رسولَ اللهِ ، أقصُرَت الصلاةُ أم نسيَتْ ؟
فقال : « مَا قَصُرَتِ الصلاةُ وما نسيَتْ » . ثم أقبلَ رسولُ اللهِ ﷺ ^(٤) على أبي
بكرٍ وعمرَ فقال : « ما يقولُ ذو اليمينِ ؟ » قالَا : صدَّقَ يا رسولَ اللهِ . فرجع
رسولُ اللهِ ^(٥) ، وثابَ الناسُ ، فصلَّى ركعتين ، ثم سلَّم ، ثم سجدَ سجدةً
السَّهْوِ ^(٥) .

- (١) في النسخ ، ومصدر التخريج : « شعيب » . والمثبت من الجرح والتعديل ٣٨٦/٤ ، وأطراف
المسند ٣٢٥/٢ ، والمؤتلف والمختلف ١٣٥٥/٣ .
(٢) ذو خشب : واد على مسيرة ليلة من المدينة . معجم البلدان ٤٤٤/٢ ، ٤٤٥ .
(٣) ابتدأه : أتياه من جانبيه . اللسان (ب د د) . ونصب مبتدئيه على الحال ، والخبر مقدر ، أى : هما
يتبعانه - أو يمشيان معه - مبتدئيه .
(٤) (٤ - ٤) سقط من : م .
(٥) أخرجه البيهقي ٣٦٦/٢ ، ٣٦٧ من طريق علي بن بحر به .

وأخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ، قال: حدثني أبي، قال: أخبرنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله^(١)، قال: حدثنا محمد بن المنثي، قال: حدثنا معدي بن سليمان، قال: حدثنا شعيب^(٢) بن مطير، ومطير حاضر يصدقه بمقالته. فذكر مثل ما تقدم سواء إلى آخره^(٣).

وأخبرنا أحمد بن عبد الله أن أباه أخبره، قال: حدثنا أحمد بن خالد، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو سليمان معدي بن سليمان صاحب الطعام، قال: كنا بوادي القرى، فقيل: إن ههنا شيخاً قديماً، قد بلغ بضعا ومائة سنة، فأتيناه فإذا رجل يقال له: مطير. وإذا ابن له يقال له: شعيب^(٤). ابن ثمانين سنة، فقلنا لآبائه: قل له يحدث بحديث ذي الدين، فنقل على الشيخ، فقال ابنه: أليس حدثنا أن ذا الدين تلقاك بذي خشب؟ فقال: صلى رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي، وهي العصر. ثم ذكر معنى حديث علي بن بخر^(٥).

أخبرنا أحمد بن عبد الله، قال: أخبرنا أبي، قال: أخبرنا أحمد بن خالد،

(١) بعده في الأصل، م: «قال حدثنا أحمد بن عبد الله».

(٢) في النسخ: «شعيب». وتقدم في الصفحة السابقة.

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ٢٧/٢٦١، ٢٦٢ (١٦٧٠٧)، وابن أبي عاصم في

الآحاد والمثاني (٢٦٥٥) من طريق ابن المنثي به.

(٤) أخرجه البيهقي ٣٦٧/٢ من طريق ابن بشار به.

قال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي التَّمِيمُ مَعْدِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ الْحَنَاطُ ، وَكَانُوا يَرُونَ أَنَّهُ مِنَ الْأَبْدَالِ .

فهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ عُمَرُ عُمَرًا طَوِيلًا ، وَأَنَّهُ غَيْرُ الْمَقْتُولِ بَيْدَرٍ ، وَفِيمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْأَثَارِ الصَّحَاحِ كِفَايَةً لِمَنْ غَصِبَ مِنَ الْعَصِيَّةِ ، وَقَدْ قِيلَ : إِنَّ ذَا الْيَدَيْنِ عُمَرُ إِلَى خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ ، وَأَنَّهُ تَوَفَّى بِذِي خُشْبٍ . فَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَوْ صَحَّ لِلْمُخَالَفِينَ مَا ادَّعَوْهُ ؛ مِنْ نَسْخِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ حُجَّةٌ ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ إِنَّمَا تَوَجَّهَ إِلَى الْعَامِدِ الْقَاصِدِ ، لَا إِلَى النَّاسِي ؛ لِأَنَّ النَّسِيَّانَ مُتَجَاوِزَ عَنْهُ ، وَالنَّاسِي وَالسَّاهِي لَيْسَا مِمَّنْ دَخَلَ تَحْتَ النَّهْيِ لِاسْتِحَالَةِ ذَلِكَ فِي النَّظَرِ . فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّكُمْ تُجَيِّزُونَ الْكَلَامَ فِي الصَّلَاةِ عَامِدًا إِذَا كَانَ فِي شَأْنِ إِصْلَاحِهَا . قِيلَ لِقَائِلِ ذَلِكَ : أَجْزَنَاهُ مِنْ بَابٍ آخَرَ قِيَاسًا عَلَى مَا نُهِيَ عَنْهُ مِنَ التَّسْبِيحِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَإِبَاحَتِهِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى مَا أَغْفَلَهُ الْمُصَلِّي مِنْ صَلَاتِهِ لَيْسَتْ دَرَكُهُ ^(١) ، وَاسْتِدْلَالًا بِقِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ أَيْضًا فِي ذَلِكَ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ نَزَعَ بِهِ أَبُو الْفَرَجِ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَفِيمَا قَدَّمْنَا كِفَايَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَقَدْ تَذَخَّلَ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ مُنَاقِضَةٌ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْمَشْيَ فِي الصَّلَاةِ لِإِصْلَاحِهَا عَامِدًا جَائِزٌ ، كَالرَّاعِي - وَمَنْ يَجْرِي مَجْرَاهُ

(١) فِي م : «لَيْسَتْ دَرَكُهُ» .

عندهم - للضرورة إلى تحروجه ، وغسل الدم عنه ، ووضوئه عندهم ، وغير جائز فعل مثل ذلك في غير إصلاح الصلاة وشأنها . فكذاك الكلام يجوز منه لإصلاح الصلاة وشأنها ما لا يجوز لغير ذلك ؛ إذ الفعلان منهى عنهما . والله أعلم .

ومن قال من السلف بمعنى حديث ذى الدين ، ورأى البناء جائزاً لمن تكلم في صلاته ساهياً ؛ عبد الله بن الزبير ، وابن عباس ، وعروة ، وعطاء ، والحسن ، وقتادة ، والشعبي . وروى أيضاً عن الزبير بن العوام ، وأبي الدرداء مثل ذلك ^(١) ، وقال بقول أبي حنيفة في هذا الباب إبراهيم النخعي ، وحماد بن أبي سليمان ، وروى عن قتادة أيضاً مثله ^(٢) ، والحجة عندنا في سنة رسول الله ﷺ ، فهي القاضية فيما اختلف فيه . وبالله التوفيق .

وفي هذا الحديث أيضاً إثبات حجة مالك وأصحابه في قولهم : إذا نسي الحاكم حكمه فشهد عليه شاهدان نفذه وأمضاه ، وإن لم يذكره . لأن النبي عليه السلام رجع إلى قول ذى الدين ، ومن شهد معه ، إلى شيء لم يذكره . وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يُنفذه حتى يذكر حكمه به على وجهه . وفيه إثبات سجود السهو على من سها في صلاته .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٤٩٢ ، ٣٤٩٤ ، ٣٥٦٧) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٦/٢ ، ٣٨ ،

٣٩ ، والأوسط لابن المنذر ٢٣٧/٣ .

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٥٧٠ ، ٣٥٧١ ، ٣٥٧٣) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٤٤٢/٢ .

وفيه أنَّ السجودَ يكونُ بعدَ السلامِ إذا زادَ الإنسانُ في صلاتِهِ شيئًا سهوًا ،
وبه استدُلَّ أصحابُنا على أنَّ السجودَ بعدَ السلامِ فيما كانَ زيادةً من السهوِ في
الصلاة .

وفيه أنَّ سجدةِ السهوِ يُسَلَّمُ منهما ويكَبَّرُ في كُلِّ خفضٍ ورفعٍ
فيهما ، وهذا موجودٌ في حديثِ أبي هريرةَ ، وإِمرانَ بنِ حُصَيْنٍ ، في
قصةِ ذِي اليدينِ من وُجوهٍ ثابتةٍ ، وسنَدُكُزِّ اختلافِ الفقهاءِ في سُجودِ
السهوِ وموضِعِهِ من الصلاةِ في بابِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ^(١) .
ويأتى منه ذِكْرٌ في بابِ ابنِ شهابٍ ، عن الأعرَجِ ، عن ابنِ بُحَيَّةَ^(٢) إن شاء الله .

واختلفَ المتأخرونَ من الفقهاءِ في رُجوعِ المسلِّمِ ساهيًا في صلاتِهِ إلى تمامِ ما
بَقِيَ عليه منها ؛ هل يحتاجُ في ذلك إلى إحرامٍ أم لا ؟ فقال بعضهم : لا بُدَّ أن
يُحَدِّثَ إحرامًا ، يُجَدِّدُهُ لرجوعِهِ إلى تمامِ صلاتِهِ ، وإن لم يَفْعَلْ لم يُعْزِزْهُ . وقال
بعضُهم : ليس ذلك عليه ، وإنما عليه أن يَتَوَيَّ الرجوعَ إلى تمامِ صلاتِهِ ، فإن كَبَّرَ
لرجوعِهِ فحَسَنٌ ؛ لأنَّ التكبيرَ شعارُ حركاتِ المصلِّي ، وإن لم يُكَبِّرْ فلا شَيْءَ
عليه ؛ لأنَّ أصلَ التكبيرِ في غيرِ الإحرامِ إنما كانَ لإمامِ الجماعةِ ، ثم صارَ سُنَّةً ،
بمواظبةِ رسولِ الله ﷺ حتى لَقِيَ الله . وسنَدُكُزِّ هذا المعنى مُمهَّدًا في بابِ ابنِ

(١) سيأتي ص ٥١٥ - ٥١٩ .

(٢) سيأتي ص ٥٣٩ - ٥٤٤ .

٢٠٨ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحَصِينِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ فَقَالَ : أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » . فَقَالَ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » . فَقَالُوا :

التمهيد

شهاب ، عن أبي سلمة^(١) ، وعن علي بن حسين^(٢) إن شاء الله .

وإنما قلنا : إنه إذا نوى الرجوع إلى صلاته ليتمها فلا شيء عليه ، وإن لم يكبّر . لأن سلامته ساهياً لا يخرججه عن صلاته ، ولا يفسدُها عليه عند الجميع ، وإذا كان في صلاة يبنى عليها ، فلا معنى للإحرام ههنا ؛ لأنه غير مُستأنفٍ لصلاته ، بل هو مُتِمٌّ لها بأن فيها ، وإنما يؤمرُ بتكبير الإحرام المبتدئ وحده . وبالله التوفيق .

مالك ، عن داود بن الحصين^(٣) ، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد ، أنه قال : سمعتُ أبا هريرة يقول : صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ فِي رَكَعَتَيْنِ ، فَقَامَ ذُو الْيَدَيْنِ ، فَقَالَ : أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ :

القيس

(١) تقدم ص ١٩٠ - ١٩٨ .

(٢) تقدم ص ١٧٢ - ١٧٩ .

(٣) قال أبو عمر : « داود بن الحصين أبو سليمان مولى عبد الله بن عمرو بن عثمان كذا قال مصعب الزبيري . وقال ابن إسحاق : داود بن الحصين مولى عمرو بن عثمان مدني جازئ الحديث . وقال =

نعم . [٣٥] فقام رسولُ الله ﷺ ، فأتم ما بَقِيَ من الصلاة ، ثم سجدَ الموطأ
سجدَتَيْنِ بعدَ التسليمِ وهو جالسٌ .

رسولُ الله ﷺ : « كلُّ ذلك لم يكن » . فقال : قد كان بعضُ ذلك يا رسولَ الله . التمهيد
فأقبلَ رسولُ الله ﷺ على الناسِ فقال : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » فقالوا : نعم . فقام
رسولُ الله ﷺ فَأَتَمَّ ما بَقِيَ من الصلاة ، ثم سجدَ سجدَتَيْنِ بعدَ التسليمِ وهو
جالسٌ ^(١) .

هكذا في « كتاب يحيى » عن مالكٍ في هذا الحديث : صَلَّى رسولُ الله ﷺ .
ولم يَقُلْ : لنا . وقال ابنُ القاسمِ وغيره في هذا الحديث بهذا الإسنادِ عن أبي
هُرَيْرَةَ : صَلَّى لنا رسولُ الله ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ ^(٢) .

القيس

= يحيى بن معين : داود بن الحصين ثقة . قال مالك : كان لأن يخر من السماء أحب إليه من أن
يكذب في الحديث . قال ذلك فيه وفي ثور بن زيد وكانا جميعا ينسبان إلى القدر وإلى مذهب
الخوارج ، ولم ينسب إلى واحد منهما كذب ، وقد احتملا في الحديث وروى عنهما الثقات الأئمة ،
قال مصعب : كان داود بنُ الحصين يؤدب بني داود بن علي مقدم داود بن علي المدينة ، وكان
فصيحا عالما وكان يتهم برأى الخوارج قال : ومات عكرمة عند داود بن الحصين وكان مخفيا عنده ،
وكان عكرمة يتهم برأى الخوارج وتوفي داود بن الحصين بالمدينة سنة خمس وثلاثين ومائة وهو ابن
اثنين وسبعين سنة . لمالك عن داود بن الحصين من مرفوع حديث الموطأ أربعة أحاديث منها ثلاثة
متصلة وواحد مرسل . تهذيب الكمال ٣٧٩ / ٨ .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٧) ، ورواية أبي مصعب (٤٧١) . وأخرجه عبد الرزاق
(٣٤٤٨) ، وأحمد ٤٨٣ / ١٥ ، ١٩ / ١٦ ، ٥١٦ ، ٩٧٧٧ ، ٩٩٢٥ ، ١٠٨٨٧ من طريق مالك به .
(٢) المدونة ١ / ١٣٥ .

قَرَأْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى ، أَنَّ الْحَسَنَ بْنَ الْخَضِرِ حَدَّثَهُمْ ،
 قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ
 مَالِكٍ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ ،
 سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الْعَصْرِ . وَذَكَرَ
 الْحَدِيثَ ^(١) .

وكذلك رواه أكثر الرواة لـ « الموطأ » ، ومنهم من يقول : صَلَّى بِنَا .
 وقد تقدّم القول في معنى حديث أبي هُرَيْرَةَ في قصة ذِي الْيَدَيْنِ بما فيه كفاية
 في بابِ أَيُوبَ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ^(٢) ، فَأَعْنَى ذَلِكَ عَنْ إِعَادَتِهِ هَلْنَا .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ هَلْنَا ^(٣) فِي هَذَا الْحَدِيثِ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » . يَعْنِي أَنَّ الْقَصْرَ
 وَالسَّهْوَ لَمْ يَجْتَمِعَا ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَدْ كَانَ مُتَيَقِّنًا أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ تَقْصُرْ ، وَإِنَّمَا
 الَّذِي شَكَّ فِيهِ السَّهْوُ لَا غَيْرُ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ لَهُ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا
 رَسُولَ اللَّهِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : « كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ » : فِي عِلْمِي . أَيْ : لَمْ
 أَشْكُ فِي عِلْمِي ، وَلَا قَصُرَتِ الصَّلَاةُ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : « وَلَا » ^(٤) قَصُرَتِ الصَّلَاةُ
 فِي عِلْمِي ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ الصَّلَاةَ لَمْ تَقْصُرْ .

(١) النسائي (١٢٢٥) ، وفي الكبرى (٥٧٥ ، ١١٤٩) . وأخرجه مسلم (٩٩/٥٧٣) ، والبيهقي ٣٣٥/٢ من طريق قتيبة به .

(٢) تقدم ص ٤٥٤ - ٤٩٠ .

(٣) سقط من : س ، م .

(٤) سقط من : م .

٢٠٩ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ
ابنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ ، قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ
مِنْ إِحْدَى صَلَاتَيِ النَّهَارِ ؛ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ ، فَسَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَقَالَ لَهُ ذُو
الشُّمَالَيْنِ - رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ - : أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ يَا
رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا قَصُرْتُ الصَّلَاةَ ،
وَمَا نَسِيتُ » . فَقَالَ لَهُ ذُو الشُّمَالَيْنِ : قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ .
فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » . فَقَالُوا :
نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ^(١) ،
قَالَ : بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ رَكْعَتَيْنِ مِنْ إِحْدَى صَلَاتَيِ النَّهَارِ ؛
الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ . فَسَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ ، فَقَالَ لَهُ ذُو الشُّمَالَيْنِ^(٢) - رَجُلٌ مِنْ
بَنِي زُهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ : أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ ؟ فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا قَصُرْتُ وَمَا نَسِيتُ » . فَقَالَ لَهُ ذُو الْيَدَيْنِ : قَدْ كَانَ
بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ ، فَقَالَ : « أَصَدَقَ
ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » . فَقَالُوا : نَعَمْ . فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ

القبس

(١) قَالَ أَبُو عَمْرٍ : « وَلَا يُوقَفُ عَلَى اسْمِ أَبِي بَكْرٍ هَذَا ، وَهُوَ قُرْشِي عَدَوِي ، يُقَالُ فِي نَسَبِهِ : أَبُو بَكْرٍ
ابنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حُثَمَةَ بْنِ غَاثِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَوْيجِ بْنِ عَدَى بْنِ كَعْبٍ ، وَهُوَ مِنْ
تُغَاتِ التَّائِبِينَ بِالْمَدِينَةِ ، مِمَّنْ لَهُ قَدَرٌ وَعِلْمٌ بِالْأَنْسَابِ وَأَهَامِ النَّاسِ » . تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٩٣/٣٣ .
(٢) تَقْدِمُ بَلَقِبِ ذِي الْيَدَيْنِ ، وَتَقْدِمُ الْقَوْلُ فِي هَلْ هُمَا وَاحِدٌ أَمْ اثْنَانِ فِي ص ٤٨٠ - ٤٨٧ . وَيَنْظُرُ
الاسْتِيعَابَ ٤٧٥/٢ ، ٤٧٦ .

ثم سلم^(١).

مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، مثل ذلك^(٢).

هكذا الحديث في «الموطأ» عند جميع الرواة، وبهذا الإسناد، عن ابن شهاب خاصة منقطع، وهو في «الموطأ» مُسندٌ متصلٌ من طريقٍ قد ذكرناها فيما سلف من كتابنا هذا^(٣).

وأما حديث ابن شهاب فقد وصله الأوزاعي، ومعمّر، وابن جريج، وغيرهم من أصحاب ابن شهاب.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو الأحوص محمد بن الهيثم، قال: حدثنا محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة وعبيد الله بن عبد الله، عن أبي هريرة، قال: سلم رسول الله ﷺ في ركعتين، فقام ابن عبد عمرو بن فضيلة، من خزاعة - حليف لبني زهرة - فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله أم نسيته؟ فقال: «كل ذلك لم يكن». ثم أقبل رسول الله ﷺ على الناس،

- (١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٧٢). وأخرجه ابن خزيمة (١٠٤٧)، والبيهقي في المعرفة (١١٥٩)، من طريق مالك به.
- (٢) سيأتي في الموطأ (٢١٠).
- (٣) تقدم في الموطأ (٢٠٧، ٢٠٨).

فقال : « أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ ؟ » . قالوا : نعم . فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ ، ثُمَّ سَجَدَ التمهيد سجدة السهو^(١) .

ورواه عبد الحميد بن حبيب ، عن الأوزاعي ، عن ابن شهاب ، قال : حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَأَبُو سَلَمَةَ وَعَبِيدُ^(٢) اللَّهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، لَمْ يَذْكُرْ أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَقَالَ فِيهِ : فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يُسْجَدَانِ فِي وَهْمِ الصَّلَاةِ حِينَ ثَبَّتَهُ النَّاسُ^(٣) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ . فذَكَرَهُ .

ورواه صالح بن كيسان ، عن ابن شهاب ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَنْظَلَةَ ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ . وَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَفِيهِ : فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِهِ وَلَمْ يَسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ يُسْجَدَانِ إِذَا شَكَّ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ حِينَ لَقَّنَهُ النَّاسُ . قَالَ صَالِحٌ : قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : وَأَخْبَرَنِي هَذَا الْخَبَرُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَخْبَرَنِيهِ

(١) أخرجه أبو داود (١٠١٢) ، وابن خزيمة (١٠٤٠ - مكرر) من طريق محمد بن كثير به ، وأخرجه أبو يعلى (٥٨٦٠) ، وابن خزيمة (١٠٤٤) من طريق الأوزاعي به .
(٢) في م : «عبد» .
(٣) أخرجه ابن خزيمة (١٠٤١) من طريق الأوزاعي به . وينظر علل الدارقطني ٣٧٥/٩ ، ٣٧٦ .

التمهيد أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله^(١).

ورواه ابن إسحاق، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، قال: كلُّ حدثني بذلك، قال: صَلَّى رسول الله ﷺ بالناس الظهر، فسلم من اثنتين. وذكر الحديث. وقال فيه: قال الزهري: ولم يُخَيِّرْني رجلٌ منهم أنَّ رسول الله ﷺ سجد سجدة السهو. فكان ابن شهاب يقول: إذا عَزَفَ الرجلُ ما نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ فَأَتَمَّهَا فليس عليه سُجُودٌ سهو.

وذكر عبد الرزاق^(٢)، عن ابن جريج، قال: حدثني ابن شهاب، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عَمَّنْ يَقْتَنَعَانِ بحديثه، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ، أَوْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَقْصُرْتَ الصَّلَاةَ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَمْ تَقْصُرْ وَلَمْ أَنْسَ». فَقَالَ ذُو الشَّمَالَيْنِ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ، قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ. فَالْتَفَتَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى النَّاسِ، فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا نَبِيَّ اللَّهِ. فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ حِينَ اسْتَيْقَنَ.

(١) أخرجه أبو داود (١٠١٣)، والنسائي (١٢٣٠)، وابن خزيمة (١٠٥١) من طريق صالح بن كيسان به.

(٢) عبد الرزاق (٣٤٤٢).

قال عبد الرزاق^(١): قال معمر^(٢)، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن أبي هريرة، قال: صلى النبي ﷺ الظهر أو العصر فسها في ركعتين فانصرف، فقال له ذو الشمالين بن عبد عمرو، وكان حليفاً لبنى زهرة: أخففت الصلاة أم نسيت؟ فقال النبي ﷺ: «ما يقول ذو اليمين؟». فقالوا: صدق يا نبي الله. فأتم بهم الركعتين اللتين نقص. قال الزهري: وكان ذلك قبل بدر، ثم استحكمت الأمور بعد^(٣). هكذا يقول ابن شهاب؛ أن ذلك قبل بدر. وأنه ذو الشمالين.

وقد ثبت عن أبي هريرة من رواية مالك وغيره، من وجوه كثيرة، غير ما ذكر في ذلك كله، وقد أوضحنا ذلك كله وشرحناه وبسطناه في باب أيوب من كتابنا هذا فأغنى عن إعادته ههنا^(٤)، ولم نذكر في باب أيوب اختلاف العلماء في كيفية السلام من الصلاة، ونذكره هنا؛ لقوله في هذا الحديث: فسلم من اثنتين. ولقوله في آخره: فأتم رسول الله ﷺ ما بقي من الصلاة ثم سلم.

اختلف العلماء قديماً وحديثاً في كيفية السلام من الصلاة، واختلفت الآثار في ذلك أيضاً، واختلف أئمة الفتوى بالأمصار في وجوه السلام من الصلاة، وهل هو من فروضها أم لا؛ فقال مالك وأصحابه، والليث بن سعيد:

(١) عبد الرزاق (٣٤٤١).

(٢) سقط من: ي.

(٣) تقدم ص ٤٥٢ - ٤٩٠.

يُسَلِّمُ الْمَصْلِيَّ مِنْ الصَّلَاةِ نَافِلَةً كَانَتْ أَوْ فَرِيضَةً تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ. وَلَا يَقُلْ: وَرَحْمَةُ اللَّهِ. وَقَالَ سَائِرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُسَلِّمُ تَسْلِيمَتَيْنِ؛ الْأُولَى عَنْ يَمِينِهِ يَقُولُ فِيهَا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ. وَثُمَّ قَالَ بِهَذَا كُلُّهُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ، وَالْحَسَنُ بْنُ حِجْلٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ، وَدَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ.

وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ: يُسَلِّمُ تَلَقَاءً وَجْهَهُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَالَ أَشْهَبُ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَسْلِيمِ الْمَصْلِيِّ وَحْدَهُ، فَقَالَ: يُسَلِّمُ وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِهِ. فَقِيلَ لَهُ: وَعَنْ يَسَارِهِ؟ فَقَالَ: مَا كَانُوا يُسَلِّمُونَ إِلَّا وَاحِدَةً، وَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَفْعَلُهُ. وَقَالَ مَرَّةً أُخْرَى: إِنَّمَا حَدَّثَتِ التَّسْلِيمَتَانِ مِنْ زَمَنِ بَنِي هَاشِمٍ. فَقَالَ مَالِكٌ: وَالْمَأْمُومُ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً عَنْ يَمِينِهِ وَأُخْرَى عَنْ يَسَارِهِ، ثُمَّ يَزِدُّ عَلَى الْإِمَامِ. وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ مِثْلَهُ^(١). وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ الْقَاسِمِ: مَنْ صَلَّى لِنَفْسِهِ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ. وَقَالَ: وَأَمَّا الْإِمَامُ فَيُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً تَلَقَاءً وَجْهَهُ يَتَيَّمَنُ بِهَا قَلِيلًا. وَاخْتَلَفَ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعِ رَدِّ الْمَأْمُومِ عَلَى الْإِمَامِ، فَمَرَّةً قَالَ: يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ، ثُمَّ يَزِدُّ عَلَى الْإِمَامِ. وَمَرَّةً قَالَ: يَزِدُّ عَلَى الْإِمَامِ بَعْدَ أَنْ يُسَلِّمَ عَنْ يَمِينِهِ.

قَالَ أَبُو عَمَرَ: الَّذِي تَخَصَّلَ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، أَنَّ الْإِمَامَ يُسَلِّمُ

واحدة تلقاء وجهه ويَتَيَّمَنُ بها قليلاً ، والمصلِّي لنفسه يُسَلِّمُ اثنتين ، والمأموم يُسَلِّمُ ثلاثاً إن كان عن يساره أحدٌ . وقال الليث بن سعيد : أدركت الأئمة والناس يُسَلِّمونَ تسليمةً واحدةً تلقاء وجوههم ؛ السلام عليكم . وكان الليث يبدأ بالرد على الإمام ، ثم يُسَلِّمُ عن يمينه وعن يساره .

قال أبو عمرو : روى الدراوردي ، عن مُصعب بن ثابت ، عن إسماعيل بن محمد ، عن عامر بن سعيد ، عن سعيد ، أن رسول الله ﷺ كان يُسَلِّمُ في الصلاة تسليمةً واحدةً ؛ « السلام عليكم »^(١) . وقد وَهَمَ فيه الدراوردي ، وإنما الحديث لمُصعب بن ثابت ، عن إسماعيل بن محمد ، عن عامر بن سعيد ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ ، كان يُسَلِّمُ عن يمينه ويساره ، حتى يُرى بياضُ خديه من هنا وهنا . هكذا رواه ابن المبارك وغيره ، عن مُصعب بن ثابت بإسناده^(٢) .

وأما حديث عائشة عن النبي ﷺ ، أنه كان يُسَلِّمُ تسليمةً واحدةً ، فلا يصح مرفوعاً ؛ لأنه لم يرفعه إلا زهير^(٣) بن محمد ، عن هشام بن عروة^(٤) . وهو ضعيف ؛ ضعفه ابن معين وغيره .

وفي التَّسْلِيمَتَيْنِ حديث ابن مسعود ثابت صحيح ، رواه عبد الرحمن بن

(١) تقدم تخريجه ص ٤٣٦ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٣٧ .

(٣) في النسخ : « وهب » . والمثبت من مصادر التخريج . وينظر تهذيب الكمال ٩ / ٤١٤ .

(٤) تقدم تخريجه ص ٤٣٨ .

الأُسُودِ، عن أبيه وعلقمة^(١)، عن عبد الله، قال: كان رسولُ الله ﷺ وأبو بكر، يُسَلِّمُونَ عن أيماهم وعن شمائلهم في الصلاة؛ السلامُ عليكم ورحمةُ الله، السلامُ عليكم ورحمةُ الله^(٢). ورواها ابنُ عُمر^(٣)، وأبو حميد الساعدي، عن النبي ﷺ^(٤).

قال أبو عمر: اختلفَ القائلون بالتسليمين في وجوبهما فرضاً؛ فقالت طائفةٌ منهم: كلا التسليمين سنة، ومن لم يأتِ بالسلام بعد أن يقعدَ مقدارَ التشهد فقد تَمَّتْ صلاته. قالوا: وإنما السلامُ إعلَامٌ بانقضاء الصلاة وتامها. واحتجُّوا بأنَّ السلامَ إذا وُضِعَ في غير موضعه كالكلام، فكذلك هو في آخر الصلاة. ومَن قال ذلك أبو حنيفة وأصحابه، والأوزاعي، وأكثرُ أهل الكوفة إلا الحسن بن حي، فإنه أوجب التسليمين جميعاً. بقوله عليه السلام: «تحليلُها التسليم»^(٥). ثم يسنُّ بفعله كيف التسليم.

وقال آخرون منهم الشافعي: التسليمةُ الأولى يخرجُ بها من صلاته واجبةً، والأخرى سنة.

ومن حُجَّتِه قوله ﷺ: «تحليلُها التسليم». والتسليمةُ الواحدةُ يَقَعُ عليها

(١) في م: «علقمة».

(٢) تقدم تخريجه ص ٤٤٢.

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٤٣.

(٤) تقدم تخريجه ص ٤١٢ - ٤١٤.

(٥) تقدم تخريجه ص ١٧٧.

٢١٠ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ الْمَوْطِئِ
ابْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مِثْلَ ذَلِكَ .

اسْمُ تَسْلِيمٍ . وَهَذِهِ أَيْضًا حُجَّةٌ مِنْ قَالَ بِالتَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . وَقَالَ
الثَّوْرِيُّ : إِذَا كُنْتَ إِمَامًا ، فَسَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ يَسَارِكَ ؛ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
وَرَحْمَةُ اللَّهِ . فَإِنْ كُنْتَ غَيْرَ إِمَامٍ ، فَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ فَسَلِّمْ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ يَسَارِكَ ،
تَنْوِي بِهَ الْمَلَائِكَةُ وَمَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : نَأْمُرُ كُلَّ مُصَلٍّ أَنْ
يُسَلِّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ يَسَارِهِ ؛ إِمَامًا كَانَ أَوْ مُتَفَرِّدًا أَوْ مَأْمُومًا ، وَيَقُولُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ . وَيَنْوِي بِالْأُولَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَبِالثَّانِيَةِ مَنْ
عَنْ يَسَارِهِ ، وَيَنْوِي الْمَأْمُومُ الْإِمَامَ بِالتَّسْلِيمَةِ الَّتِي إِلَى نَاحِيَّتِهِ فِي الْيَمِينِ أَوْ فِي
الْيَسَارِ . قَالَ : وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى تَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ .

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
مِثْلَ ذَلِكَ^(١) . يَعْنِي مِثْلَ رِوَايَةِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي
حُثْمَةَ ، فِي حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ . وَسَنَدُ كُرِّ حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي
حُثْمَةَ فِي بَابِهِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ^(٢) ، وَنَذَكُرُ هُنَاكَ مِنْ رِوَايَةِ وَطْرُقِهِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
خَاصَّةً مَا حَضَرْنَا ، وَلَمْ يُسَنِّدْ هَذَا الْحَدِيثُ ، فِيمَا عَلِمْتُ ، أَحَدٌ مِنَ الرِّوَاةِ عَنْ
مَالِكٍ إِلَّا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ أَخُو فُلَيْحِ بْنِ سُلَيْمَانَ ؛ فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ

الْقَيْسِ

(١) الْمَوْطِئُ بِرِوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٤٧٣) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠٥٠) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ فِي الْمَعْرِفَةِ بِمُحَمَّدٍ
الْحَدِيثِ (١١٥٩) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .
(٢) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطِئِ (٢٠٩) .

الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، عن النبى ﷺ.

حدثنا محمد بن عمرو بن عيسى، حدثنا علي بن عمر بن أحمد الحافظ، حدثنا أبو بكر الشافعى محمد بن عبد الله بن إبراهيم، وأبو محمد الحسن بن أحمد بن صالح، قالا: حدثنا جعفر بن أحمد بن مروان الوزان بحلب، والحسين بن عبد الله بن يزيد القطان بالرقعة، قالا: حدثنا محمد بن عبد الله بن سابر، قال: حدثنا عبد الحميد بن سليمان أخو فليح، عن مالك بن أنس، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، عن أبى هريرة، أن رسول الله ﷺ صلى إحدى صلاتي النهار، فسلم فى ركعتين، قال له ذو اليتدين: يا رسول الله، أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال له رسول الله ﷺ: «كل ذلك لم يكن». قال: «أصدق ذو اليتدين؟» قالوا: نعم. فتقدم فصلى بهم رسول الله ﷺ، ثم سجد بعد التسليم وهو جالس^(١). قال أبو الحسن: تفرد به عبد الحميد بن سليمان، عن مالك مسنداً.

ورواه أصحاب «الموطأ» عن مالك، عن الزهرى، عن سعيد، وأبى سلمة، وأبى بكر بن سليمان بن أبى حنيفة، عن النبى ﷺ، لم يذكروا أباً هريرة.

قال أبو عمر: وأما معانى حديث ذى اليتدين فقد تقدم ذكرها مستوعبةً مستقصاةً، والحمد لله فى باب أيوب السخيتان فاعنى ذلك عن

قال يحيى : قال مالك : كلُّ سهوٍ كان نُقصاناً من الصلاة فإن سجودَه الموطأ
قبل السلام ، وكلُّ سهوٍ كان زيادةً في الصلاة فإن سجودَه بعدَ السلام .

إعادته ههنا^(١) . التمهيد

وأما قولُ مالك : كلُّ سهوٍ كان نُقصاناً في الصلاة^(٢) فإن سجودَه قبل الاستدكار
السلام ، وكلُّ سهوٍ كان زيادةً في الصلاة فإن سجودَه بعدَ السلام . فهذا مذهبه
لا خلافَ عنه فيه .

وقوله : إنه إذا اجتمع سهوان ؛ زيادةً ونقصاناً ، فالسجودُ لهما قبلَ السلام .
لا خلافَ عنه في ذلك أيضاً .

هذا هو الاختيارُ عنده ؛ لحديثِ ذى اليدين في الزيادة ، وحديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ
في النقصانِ ، ولو سجدَ عنده أحدُ^(٣) «لسهوه مخالفًا» ذلك ، فجعلَ السجودَ كُلَّهُ
بعدَ السلام ، أو كُلَّهُ قبلَ السلام لم يكنْ عليه شيءٌ ؛ لأنه عنده من بابِ قضاءِ
القاضى باجتهاده^(٤) .

من هذه الأُمّة في ذلك ، وسندُ كثرِ اختلافهم في البابِ بعدَ هذا إن شاء الله
عزَّ وجلَّ .

القيس

(١) تقدم ص ٤٥٤ - ٤٩٠ .

(٢) في الأصل : «صلاته» .

(٣ - ٣) في ص ، م : «بخلاف» .

(٤) بعده تأكل في الأصل بمقدار خمس كلمات ، وفي ص ، م : «للآثار المرفوعة والسلف» .

[٣٥ظ] إِمَامُ الْمَصْلَى مَا ذَكَرَ إِذَا شَكَّ فِي صَلَاتِهِ

٢١١ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ، أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ فَلْيُصَلِّ رُكْعَةً ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً ، شَفَعَهَا بِهِاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتِ رَابِعَةً ، فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ » .

التمهيد

مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ؛ أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ، فَلْيُصَلِّ رُكْعَةً وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً شَفَعَهَا بِهِاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتِ رَابِعَةً فَالسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ » ^(١) .

هَكَذَا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ جَمِيعُ زُوَاةِ « الْمَوْطَأِ » عَنْهُ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسَنَدَهُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا الْوَلِيدَ بْنَ مَسْلَمٍ ^(٢) ، فَإِنَّهُ وَصَلَهُ وَأَسَنَدَهُ عَنْ مَالِكٍ ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ يَحْيَى بْنُ رَاشِدٍ ^(٣) ، إِنْ صَحَّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ .

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٨) ، ورواية أبي مصعب (٤٧٥) . وأخرجه ابن وهب في موطئه (٤٥٣) ، وعبد الرزاق (٣٤٦٦) ، وأبو داود (١٠٢٦) ، والطحاوي في شرح المعاني ٤٣٣/١ من طريق مالك به .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٠٦ .

(٣) سيأتي تخريجه ص ٥٠٧ .

وقد تابع مالكاً على إرساله الثوري^(١)، وحفص بن ميسرة الصنعاني، التمهيد
ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وداود بن قيس الفراء، فيما روى عنه
القطان. ووصل هذا الحديث وأسنده من الثقات، على حسب رواية الوليد
ابن مسلم له عن مالك، عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون^(٢)، ومحمد بن
عجلان^(٣)، وسليمان بن بلال^(٤)، ومحمد بن مطرف أبو غسان^(٥)،
وهشام بن سعيد^(٦)، وداود بن قيس، في غير رواية القطان.

والحديث متصّل مُسنَدٌ صحيح لا يضره تقصير من قصّر به في اتصاله؛ لأنّ
الذين وصلوه لحفاظ، مقبولة زيادتهم، وبالله التوفيق.

فأما رواية الوليد عن مالك في هذا الحديث.

فحدّثنا خلف بن القاسم، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله القاضي، قال:
حدّثنا أحمد بن عُمير بن جوصا^(٧)، حدّثنا محمد بن الوزير بن الحكم السلمي،
حدّثنا الوليد بن مسلم، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن

(١) ذكره الدارقطني في العلل ٢٦٣/١١.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٠٧.

(٣) سيأتي تخريجه ص ٥٠٨.

(٤) سيأتي تخريجه ص ٥٠٩، ٥٢٣.

(٥) أخرجه أحمد ٣٤٦/١٨ (١١٨٣٠)، وأبو عوانة (١٩٠٥) من طريق محمد بن مطرف به.

(٦) أخرجه ابن خزيمة (١٠٢٤)، وأبو عوانة (١٩٠٧)، والطحاوي في شرح المعاني ٤٣٣/١.

(٧) في م: «حوط». وينظر سير أعلام النبلاء ١٥/١٥.

أبى سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ، فليلق الشك ، وليبن على اليقين ، وليسجد سجدتين قبل أن يسلم ، فإن كانت وتراً شفعها بهاتين السجدتين ^(١) ، وإن كانت شفعاً فالسجدتان ترغيم للشيطان » ^(٢) .

وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله ابن صالح الأبهري ، قال : حدثنا أحمد بن عمير بن يوسف ، قال : حدثنا محمد بن الوزير بن الحكم السلمى ، قال : حدثنا الوليد بن مسلم ، قال : أخبرنا مالك ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد الخدرى ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا شك أحدكم فى صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ، فليلق الشك ، وليبن على اليقين ، ثم ليسجد سجدتين قبل أن يسلم ؛ فإن كانت وتراً شفعها بهاتين السجدتين ، وإن كانت شفعاً فالسجدتان ترغيم للشيطان » .

وقد تابع الوليد بن مسلم على مثل روايته هذه عن مالك يحيى بن راشد المازنى .

حدثناه خلف بن القاسم ، حدثنا محمد بن عبد الله ، حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ، حدثنا عمر بن شبة ، حدثنا يحيى بن راشد المازنى ، حدثنا مالك بن أنس ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى سعيد الخدرى ،

(١) سقط من : ص ٤ .

(٢) أخرجه البيهقى ٣٣٨ / ٢ ، ٣٣٩ من طريق أحمد بن عمير به ، وأخرجه ابن حبان (٢٦٦٣) من طريق الوليد بن مسلم به .

عن النبي ﷺ بهذا الحديث سواء^(١).

قال أبو عمر: هذا الحديث وإن كان الصحيح فيه عن مالك الإرسال، فإنه مُتَّصِلٌ من وجوه ثابتة من حديث مَنْ تُقْبَلُ زيادته.

فمن ذلك رواية ابن أبي سلمة الماجشون؛ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمٍ، قال: حَدَّثَنَا عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبَابَةَ بَيْغَدَادَ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ، قال: أَخْبَرَنَا بَشَرٌ^(٢) بْنُ الْوَلِيدِ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا لَمْ يَدِرْ أَحَدُكُمْ كَمَ^(٣) صَلَّيْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَقُمْ فَلْيَصِلْ رَكْعَةً ثُمَّ يَسْجُدْ بَعْدَ ذَلِكَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِنْ كَانَ صَلَّيْ خَمْسًا شَفَعْنَا لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَتْ أَرْبَعًا أَرْغَمَتِ الشَّيْطَانُ»^(٤).

وأما حديث ابن عَجَلَانَ، فَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ، عن ابنِ عَجَلَانَ، عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عن أَبِي سَعِيدٍ

(١) ذكره الدارقطني في العلل ٢٦٢/١١.

(٢) في ص ٤: «بشر». وينظر سير أعلام النبلاء ٦٧٣/١٠.

(٣) سقط من: ص ٤.

(٤) أبو القاسم البغوي في الجمعيات (٢٩٣٩) - ومن طريقه الدارقطني ٣٧١/١ - وأخرجه أحمد ٣١٩/١٨ (١١٧٩٤)، والدارمي (١٥٣٦)، والنسائي (١٢٣٨) من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون به.

وحدثني سعيد بن نصر - واللفظ له - قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال :
 حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي ، قال : حدثنا أبو صالح ، قال : حدثني
 الليث ، قال : حدثني محمد بن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ،
 عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته
 فلا يدرى أواحدة أم اثنتين أم^(٢) ثلاثا أم^(٣) أربعاً^(٤) ، فليتم ما شك فيه ثم ليسجد
 سجدين وهو جالس ، فإن كانت صلاته ناقصة فقد أتمها ، والسجدتان ترغيم
 للشيطان ، وإن كان أتم صلاته فالركعة والسجدتان^(٥) نافلة له^(٥) .

وحدثنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : أخبرنا
 أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي ، قال : حدثنا خالد ،
 وهو ابن الحارث ، عن ابن عجلان ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن
 أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ مثله بمعناه^(٦) .

(١) أخرجه البيهقي ٣٥١/٢ من طريق محمد بن بكر به ، وهو عند أبي داود (١٠٢٤) . وأخرجه
 ابن ماجه (١٢١٠) ، وابن خزيمة (١٠٢٣) عن محمد بن العلاء به ، وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٥/٢ ،
 وابن حبان (٢٦٦٤) ، والدارقطني ٣٧٢/١ من طريق أبي خالد الأحمر به .

(٢) في ص ٤ : « أو » .

(٣ - ٣) سقط من : ص ٤ .

(٤) في ص ٤ : « السجدة » .

(٥) أخرجه ابن خزيمة (١٠٢٤) من طريق الليث به .

(٦) النسائي (١٢٣٧) ، وفي الكبرى (٥٨٤) .

وأما حديث سليمان بن بلال، فأخبرناه عبد الوارث بن سفيان، قال: التمهيد
 حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، قَالَ:
 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ دَاوُدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ
 عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا
 شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ» فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى^(١)؛ ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيُطْرَحِ الشُّكُّ
 وَلْيَبْنِ عَلَى مَا يَسْتَيْقِنُ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى
 خَمْسًا كَانَتْ شَفَعًا لَصَلَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ صَلَّاهُمَا تَمَامًا لِأَرْبَعٍ^(٢) كَانَتَا تَرْغِيمًا
 لِلشَّيْطَانِ»^(٣).

وكذلك رواه يحيى بن محمد، عن زيد بن أسلم، أخبرنا محمد بن
 إبراهيم، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ:
 أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ،
 عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَ
 أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدْرِ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَصِلْ رُكْعَةً تَامَةً، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ
 وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الرُّكْعَةُ خَامِسَةً شَفَعَ بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ، وَإِنْ كَانَتْ
 رَابِعَةً كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ»^(٤).

(١ - ١) في ص ٤: «فلا يدري أواحدة أم اثنتين أم».

(٢) سقط من: ص ٤.

(٣) أخرجه أحمد ٣٠٥/١٨ (١١٧٨٢)، ومسلم (٨٨/٥٧١) من طريق موسى بن داود به،

وأخرجه أبو عوانة (١٩٠٤)، وابن حبان (٢٦٦٩) من طريق سليمان بن بلال به.

(٤) النسائي في الكبرى (٥٨٥)، وأخرجه ابن خزيمة (١٠٢٤) من طريق يحيى بن محمد به.

ورواه ابن وهب عن مالك ، وحفص بن ميسرة ، وداود بن قيس ، وهشام بن سعيد ، كلهم عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار . قال ابن وهب : إلا أن هشامًا بلغ به أبا سعيد الخدري^(١) .

قال أبو عمر : هذا حديث متصل صحيح ، وقد أخطأ فيه الدراوردي عبد العزيز بن محمد ، وعبد الله بن جعفر بن نجيح ، فروياه عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن عبد الله بن عباس^(٢) . والدراوردي صدوق ، ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم . وعبد الله بن جعفر هذا هو والد علي بن المديني ، وقد اجتمع على ضعفه ، وليس رواية هذين مما يُعارض رواية من ذكرنا ، وبالله توفيقنا .

وقال الأثرم : سألت أحمد بن حنبل عن حديث أبي سعيد في السهو : أتذهب إليه ؟ قال : نعم أذهب إليه . قلت : إنهم يختلفون في إسناده . قال : إنما قصر به مالك ، وقد أسنده عدة منهم ابن عجلان ، وعبد العزيز بن أبي سلمة .

وفي هذا الحديث من الفقه أصل عظيم جسيم مُطَرَّد في أكثر الأحكام ؛ وهو أن اليقين لا يُزيله الشك ، وأن الشيء مبنئ على أصله المعروف حتى يُزيله يقين

(١) أخرجه البيهقي في المعرفة (١١٢٨) من طريق ابن وهب به .

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٥٨٣) ، وابن المنذر في الأوسط (١٦٥٣ ، ١٦٩٦) من طريق الدراوردي به ، وأخرجه الدارقطني ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ من طريق عبد الله بن جعفر به .

لا شك معه ، وذلك أَنَّ الأصلَ في الظهيرِ أَنَّها فرضٌ بيقينِ أربعِ ركعاتٍ ، فإذا أحرَمَ بها ولزمه إتمامُها ، وشكٌ في ذلك ، فالواجبُ الذي قد ثبتَ عليه بيقينٍ لا يُخرجه منه إلَّا يقينٌ ، فإنه قد أدَّى ما وجبَ عليه من ذلك ، وقد غلط قومٌ من عوامِّ المنتسبينَ إلى الفقه في هذا الباب ، فظنُّوا أَنَّ الشكَّ أوجبَ على المصلِّي إتمامَ صلاتِهِ والإتيانَ بالركعة ، واحتجُّوا لذلك بإعمالِ الشكِّ في بعضِ نوازلِهِم ، وهذا جهلٌ يبيِّنُ وليس كما ظنُّوا ، بل اليقينُ بأنَّها أربعُ فرضٍ عليه إقامتها أوجبَ عليه إتمامها ، وهذا واضحٌ ، والكلامُ فيه ^(١) لوضوحِهِ يكادُ يُستغنى عنه .

أخبرنا عبيدُ بنُ محمدٍ ، قال : أخبرنا عبدُ الله بنُ مسرورٍ ، قال : حدَّثنا عيسى بنُ مسكينٍ ، وأخبرنا قاسمُ بنُ محمدٍ ، قال : حدَّثنا خالدُ بنُ سعيدٍ ، قال : حدَّثنا أحمدُ بنُ عمرو ، قال : جميعاً : حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ سَنَجَرٍ ، قال : حدَّثنا يزيدُ بنُ هارونَ ، قال : أخبرنا هشامُ الدستوائيُّ ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ ، قال : حدَّثني عياضُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَدْرِى أَثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ ، ثُمَّ لَيْسَ سَجْدٌ سَجْدَتِي السَّهْوِ ، وَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ فَقَالَ لَهُ : إِنَّكَ أَحَدَثْتَ . فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ بِأَذْنِيهِ صَوْتَهُ أَوْ يَجِدَ رِيحَهُ بِأَنْفِهِ » ^(٢) . أَلَا

(١) سقط من : م .

(٢) أخرجه أحمد ٥٦/١٨ (١١٤٧٨) عن يزيد بن هارون به ، وأخرجه أحمد ١٤٤/١٧ (١١٠٨٢) ، وأبو داود (١٠٢٩) ، وابن ماجه (١٢٠٤) ، والترمذى (٣٩٦) ، والنسائى فى الكبرى (٥٨٦) من طريق هشام الدستوائى به ، وسيأتى ص ٥٧١ من طريق أبان عن يحيى بن أبى كثير به .

تري أن رسول الله ﷺ لم ينقله من يقين طهارته إلى شك ، بل أمره أن يبنى على يقينه في ذلك حتى يصح عنده يقين يصير إليه . والأصل في هذا وفي البناء على اليقين في الصلاة سواء .

إلا أن مالكا رحمه الله قال : من شك في الحديث بعد يقينه بالوضوء فعليه الوضوء . ولم يتابعه على هذا القول أحد من أهل الفقه عليمته إلا أصحابه ومن قلدهم في ذلك . وقد قال أبو الفرج : إن ذلك استحباب واحتياط منه .

وخالف عبد الله بن نافع مالكا في هذه المسألة ، فقال : لا وضوء عليه . وقال ابن خواريزماد : اختلفت الرواية عن مالك فيمن توضأ ثم شك هل أحدث أم لا ؟ فقد قال : عليه الوضوء . وقد قال : لا وضوء عليه . وهو قول سائر الفقهاء .

قال أبو عمر : مذهب الثوري ، وأبي حنيفة وأصحابه ، والأوزاعي ، والشافعي ومن سلك سبيله ، البناء على الأصل حديثا كان أو طهارة . وهو قول أحمد بن حنبل ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وداود بن علي ، وأبي جعفر الطبري . وقد قال مالك : إنه إن عرض له ذلك كثيرا فهو على وضوئه .

وأجمع العلماء أن من أيقن بالحديث وشك في الوضوء أن شكه لا يفيد فائدة ، وأن عليه الوضوء فرضا ، وهذا يدل على أن الشك عندهم ملغى ، وأن العمل على اليقين عندهم . وهذا أصل كبير في الفقه فتدبره ، وقف عليه .

قرأت على أبي عثمان سعيد بن نصر، أن قاسم بن أصبغ حدثهم، قال : التمهيد
 حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذی، قال : حدثنا الحميدى، قال : حدثنا
 سفيان، قال : حدثنا الزهرى، قال أخبرنى سعيد بن المسيب وعباد بن تميم، عن
 عمه^(١) عبد الله بن زيد، قال : شكى إلى النبى ﷺ الرجلُ يُخَيِّلُ إليه الشئ فى
 الصلاة، فقال رسول الله ﷺ : « لا يَنْفَتِلُ^(٢) ». وربما قال سفيان : « لا ينصرفُ
 حتى يسمع صوتًا أو يجد ريحًا »^(٣).

ولا خلافَ عِلْمُهُ بينَ علماءِ أهلِ المدينةِ وسائرِ فقهاءِ الأمصارِ أنَّ أحدًا لا
 يرثُ أحدًا بالشكِّ فى حياته وموته .

وفى هذا الحديث أيضًا دليلٌ على أنَّ الزيادةَ فى الصلاة لا تُفْسِدُها، ما
 كانت سهوًا، أو فى إصلاح الصلاة ؛ لأنَّ الشَّاكَّ فى صلاته إذا أمرناه^(٤) بالبناءِ
 على يقينه - وممكنٌ أن يكونَ على اثنتين وهو يشكُّ^(٥) هل صلَّى واحدةً أو اثنتين -
 فغيرُ مأمونٍ عليه أن يزيدَ فى صلاته ركعةً ؛ وقد أحْكَمَتِ السُّنَّةُ أنَّ ذلك لا
 يَضُرُّه ؛ لأنَّه مأمورٌ به .

(١) فى ص : « أبيه ». وينظر تهذيب الكمال ١٤/١٠٧.

(٢) فى م : « يتنقل ».

(٣) الحميدى (٤١٣) . وأخرجه البخارى (١٣٧)، ومسلم (٣٦١)، وأبو داود (١٧٦)،
 وابن ماجه (٥١٣)، والنسائى (١٦٠) من طريق سفيان بن عيينة به .

(٤) فى م : « أمر ».

(٥) فى م : « شك ».

فإذا كان ما ذكرنا كما ذكرنا ، بطل قول من قال أن^(١) من زاد في صلاته مثل^(٢) نصفها ساهياً ، أن صلاته فاسدة . وهذا قول لبعض أصحابنا لا وجه له عند الفقهاء ، ولا قال به أحد من أئمة الأمصار ، والصحيح في مذهب مالك غير ذلك ، وقد صلى رسول الله ﷺ الظهر خمساً ساهياً فسجد لسهوه . وحكم الركعة والركعتين في ذلك سواء في القياس والنظر والمعقول ؛ ولو كانت الزيادة على غير التعمد والقصد للإفساد مفسدة للصلاة ، وقد قصد المصلي بذلك إصلاح صلاته ، أو فعل ذلك ساهياً - لأمر الشاك في صلاته الذي لم يدر كم صلى أثلاثاً أم أربعاً ، أن يقطع^(٣) ويستأنف ، وهذا خلاف ما وردت السنة الثابتة به في البناء على اليقين ، ولا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال في الساهي في صلاته أن يقطع ويستأنف ، وإن كان ذلك قد روى عن بعض الصحابة ، وعن جماعة من التابعين ؛ وإنما ترك الفقهاء ذلك ، والله أعلم ، لحديث أبي سعيد هذا ، ومثله من الآثار الثابتة عن النبي ﷺ في إصلاح صلاته ، نحو حديث ذي الديدن^(٤) ، وحديث ابن مسعود^(٥) ، فيمن صلى خمساً ساهياً ، وحديث ابن بريدة^(٦) وغيره فيمن قام من ركعتين ، ونحو ذلك من الآثار . والله أعلم .

(١) سقط من : ص ٤ .

(٢) في ص ٤ : وفي .

(٣) في ص ٤ : وأو .

(٤) تقدم في الموطأ (٢٠٧ - ٢١٠) .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٥١٨ ، ٥٥١ .

(٦) سيأتي في الموطأ (٢١٥ ، ٢١٦) .

وفي هذا الحديث أيضًا : أَنَّ السَاهِيَّ فِي صَلَاتِهِ إِذَا فَعَلَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ فَعَلَهُ التَّهْمِيدُ سَجْدًا^(١) لَسَهْوِهِ ، وفيه أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ فِي الزِّيَادَةِ قَبْلَ السَّلَامِ ، وهذا موضعٌ اختلفَ الفقهاءُ فيه ؛ فقال مالكٌ وأصحابُه : كُلُّ سَهْوٍ كَانَ نُقْصَانًا مِنَ الصَّلَاةِ فَالْسُّجُودُ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ ؛ لحديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِيَامِهِ مِنْ اثْنَتَيْنِ دُونَ أَنْ يَجْلِسَ ، فسجدَ لسهوِهِ ذلكَ قَبْلَ السَّلَامِ ، وقد نَقَصَ الْجُلُوسَةُ الْوَسْطَى وَالتَّشَهُّدَ .

قال مالكٌ : وإنَّ كَانَ السَّهْوُ زِيَادَةً فَالْسُّجُودُ لَهُ بَعْدَ السَّلَامِ عَلَى حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ سَهَا وَسَلَّمْ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُؤَمِّدُ ، وَتَكَلَّمَ ثُمَّ انصَرَفَ وَبَنَى ، فزَادَ سَلَامًا وَعَمَلًا وَكَلَامًا وَهُوَ سَاهٍ لَا يَظُنُّ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ ، ثُمَّ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ . وهذا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ جِهَةِ الْآثَارِ ؛ لِأَنَّ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَمَنْ تَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ اسْتِعْمَالَ الْخَبَرَيْنِ جَمِيعًا فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ ، وَاسْتِعْمَالَ الْأَخْبَارِ عَلَى وُجُوهِهَا أَوْلَى مِنْ ادِّعَاءِ التَّنَاسُخِ فِيهَا .

وَمِنْ جِهَةِ النَّظَرِ الْفَرْقُ بَيْنَ^(٢) بَيْنِ النَّقْصَانِ فِي ذَلِكَ وَبَيْنِ الزِّيَادَةِ ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ فِي النَّقْصَانِ إِصْلَاحٌ وَجِبْرٌ ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَكُونَ الْإِصْلَاحُ وَالْجِبْرُ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ وَأَمَّا السُّجُودُ فِي الزِّيَادَةِ ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ ، وَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَرَاحِ .

(١) فِي ص ٤ : « يسجد » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وكان مالكٌ يقولُ : إذا اجتمعَ زيادةٌ ونقصانٌ من السهو^(١) فالسجودُ لذلك قبلَ السلامِ ؛ لأنه أملكُ بمعنى الجبرِ والإصلاحِ ، وجملةُ مذهبه أن مَنْ وَضَعَ السجودَ الذي قُلْنَا : إنه قبلُ . بعدُ ، أو وَضَعَ السجودَ الذي قُلْنَا : إنه بعدُ . قبلُ ؛ فلا شيءَ عليه ، إلا أنهم أشدُّ استئقَالاً لمن وَضَعَ السجودَ الذي بعدَ السلامِ قبلَ السلامِ ، وذلك لما رأى وعلمَ من اختلافِ أهلِ المدينةِ في ذلك .

وقال أبو حنيفةٌ وأصحابه ، والثوريُّ : السجودُ كُلُّهُ في السهوِ زيادةً كان أو نقصاناً بعدَ السلامِ . وهو قولُ أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ ، وعمرَ بنِ عبدِ العزيزِ ، وهو قولُ داودَ ؛ إلا أن داودَ لا يرى السجودَ إلا في خمسةِ مواضعٍ جاءت فيها الآثارُ عن النبي ﷺ . وحجَّةُ الكوفيَّينَ في ذلك حديثُ ابنِ مسعودٍ ، إذ صَلَّى رسولُ اللهِ ﷺ خمساً ، وحديثُ ذِي اليدينِ ، وحديثُ المغيرةِ بنِ شعبة^(٢) أنه قامَ من اثنتين وسجدَ فيها كُلَّها بعدَ السلامِ ، وعارضُوا حديثَ ابنِ بُحينةَ بحديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ ، وزعموا أنه أولى ؛ لأنَّ فيه زيادةَ التسليمِ والسجودَ بعده . ومن حُجَّتِهِمْ من جهةِ النظرِ إجماعُ العلماءِ على أنَّ حُكْمَ من سَهَا في صلاتِهِ ألاَّ يَسْجُدَ في موضعِ سهوِهِ ، ولا في حالِهِ تلكَ ، وأنَّ حُكْمَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ ذلكَ إلى آخِرِ صلاتِهِ ؛ لِتَجَمُّعِ السجودَينِ كُلِّ سهوٍ في صلاتِهِ . ومعلومٌ أنَّ السلامَ قد يُمكنُ فيه السهوُ ، فواجبٌ أَنْ تُؤَخَّرَ السجودَتانِ عن السلامِ أيضاً ، كما تُؤَخَّرُ عن التشهيدِ .

وقال الشافعيُّ ، والأوزاعيُّ ، والليثُ بنُ سعدٍ : السجودُ كُلُّهُ في الزيادةِ

(١) في ص ٤ : « السجود » .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٣٦ ، ٥٣٧ .

والنقصان قبل السلام . وهو قول ابن شهاب ، وربيعة ، ويحيى بن سعيد . التمهيد

وقال ابن شهاب : كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ السجود قبل السلام . والحجة لهم حديث أبي سعيد الخدري المذكور في هذا الباب ، فيه البناء على اليقين والغاء الشك ، والعلم مُحِيطٌ أَنَّ ذلك إن لم يكن زيادة لم يكن نقصاناً ، وأمر رسول الله ﷺ بالسجود في ذلك قبل السلام ، وقام من ركعتين ولم يجلس ، وشُبِّحَ به فَمَادَى وسجد قبل السلام ، وهذه الآثار أثبت ما يُروى في هذا الباب من جهة النقل ، وفيها السجود "قبل السلام" للنقصان وغير النقصان . قالوا : فعلِمنا بهذا أن ليس المعنى في ذلك زيادة ولا نقصان ، وأنَّ المعنى في ذلك إصلاح الصلاة ، وإصلاحها لا يكون إلا قبل الفراغ منها ؛ ولأنما جاز تأخير السجدين عن جميع الصلاة ما خلا السلام ؛ لأنَّ السلام يخرج به من أن تكون السجدة مصلحتين ، ألا ترى أنَّ مُدْرَكَ بعض الصلاة مع الإمام لا يَشْتَغِلُ بالقضاء ، وَيَتَّبِعُ الإمام فيما بقي عليه حاشاً السلام لما ذكرنا ، ولكل واحد منهم من جهة النظر حُجَجٌ يطول ذكرها ، والمُعْتَمَدُ عليه ما ذكرنا .

وسياتى في باب ابن شهاب ، عن الأعرج ، عن ابن بُحَيْنَةَ زيادة في هذا المعنى^(١) إن شاء الله ، وكلُّ هؤلاء يقول : إنَّ المصلِّي لو سجد بعد السلام فيما قالوا : إنَّ السجود فيه قبل السلام . لم يضره شيء ، ولو سجد قبل السلام فيما فيه السجود بعد السلام لم يكن عليه شيء .

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) ينظر ما سياتى ص ٥٣٩ - ٥٤٤ .

قال أبو بكر الأثرم: سَمِعْتُ أَجَمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يُسْأَلُ عَنِ السُّجُودِ لِلسَّهْوِ قَبْلَ
السلامِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَقَالَ: فِي مَوَاضِعَ قَبْلَ السَّلامِ، وَفِي مَوَاضِعَ بَعْدَ السَّلامِ، كَمَا
صَنَعَ النَّبِيُّ ﷺ؛ إِذْ سَلَّمَ مِنْ اثْنَتَيْنِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلامِ عَلَى حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ،
وَإِذْ سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ سَجَدَ بَعْدَ السَّلامِ، عَلَى حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ^(١)، وَفِي
التَّحَرُّيِ بَعْدَ السَّلامِ عَلَى حَدِيثِ مَنْصُورٍ؛ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ^(٢). وَفِي الْقِيَامِ مِنْ
اثْنَتَيْنِ يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلامِ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ، وَفِي الشُّكِّ بَيْنَهُ عَلَى الْيَقِينِ
وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلامِ عَلَى حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. قُلْتُ لَهُ:
فَمَا كَانَ سِوَاهَا مِنَ السَّهْوِ؟ فَقَالَ: يَسْجُدُ فِيهِ كُلُّهُ قَبْلَ السَّلامِ؛ لِأَنَّهُ مُتِمٌّ^(٣) مَا
نَقَصَ^(٤) مِنْ صَلَاتِهِ. قَالَ: وَلَوْلَا مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَرَأَيْتُ السُّجُودَ كُلَّهُ فِي
السَّهْوِ قَبْلَ السَّلامِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ الصَّلَاةِ، فَيَقْضِيهِ قَبْلَ السَّلامِ^(٥)، وَلَكِنِّي أَقُولُ:
كُلُّ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ فِيهِ بَعْدَ السَّلامِ فَإِنَّهُ يُسْجَدُ فِيهِ بَعْدَ السَّلامِ،
وَسَائِرُ السَّهْوِ يُسْجَدُ فِيهِ قَبْلَ السَّلامِ.

وقال داود: لَا يَسْجُدُ لِسَهْوٍ إِلَّا فِي الْخُمْسَةِ مَوَاضِعَ^(٦) الَّتِي سَجَدَ فِيهَا

(١) تقدم تخريجه ص ٤٧٨ ، ٤٧٩ .

(٢) أخرجه أحمد ٨٧/٦ (٣٦٠٢)، والبخاري (٤٠١)، ومسلم (٨٩/٥٧٢)، وأبو داود (١٠٢٠) من طريق منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود.

(٣) في م: «يتم».

(٤ - ٤) سقط من: ص ٤.

(٥) في م: «أن يسلم».

(٦) في م: «المواضع».

أخبرنا أبو محمد قاسم بن محمد ، قال : حدثنا خالد بن سعيد ، قال :
 أخبرنا أحمد بن عمرو ، قال : حدثنا محمد بن سنجر ، قال : حدثنا أحمد بن
 خالد الوهبي ، قال : حدثنا محمد بن إسحاق ، عن مكحول ، عن كريب مولى
 ابن عباس ، عن ابن عباس قال : جلست إلى عمر بن الخطاب ، فقال : يا بن
 عباس ، هل سمعت عن النبي ﷺ في الرجل إذا نسي صلاته فلم يدر أ زاد أم
 نقص ما أمر به ؟ قال : قلت : أما سمعت أنت يا أمير المؤمنين من رسول الله ﷺ
 فيه شيئاً ؟ قال : لا والله ما سمعت منه فيه شيئاً ، ولا سألتُه عنه . إذ دخل
 عبد الرحمن بن عوف ، فقال : فيم أنتما ؟ فأخبره عمر ؛ قال : سألت هذا الفتى
 عن كذا وكذا فلم أجد عنده علماً . فقال عبد الرحمن بن عوف : ليكن عندي
 منه علم ، لقد سمعت ذلك من رسول الله ﷺ . قال عمر : فأنت العدل الرضا ،
 فماذا سمعت ؟ قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « إذا شك أحدكم في الواحدة
 والاثنين فليجعلها ^(١) واحدة ، وإذا شك في الاثنين والثلاث فليجعلها ^(٢) ثنتين ،
 وإذا شك في الثلاث والأربع فليجعلها ثلاثاً ^(٣) ، حتى يكون الوهم في الزيادة ، ثم
 يسجد سجدتين قبل أن يسلم ثم يسلم » ^(٤) .

(١) في ص ٤ : « فليجعلهما » .

(٢) سقط من : ص ٤ .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٣٣/١ ، والبيهقي ٣٣٢/٢ ، ٣٣٩ من طريق أحمد بن خالد الوهبي به ، وأخرجه أحمد ١٩٤/٣ (١٦٥٦) ، والترمذي (٣٩٨) ، وابن ماجه (١٢٠٩) من طريق ابن إسحاق به .

واختلف الفقهاء أيضًا فيمن شك في صلاته فلم يدر أواحدة صلى أم اثنتين أم ثلاثًا أم أربعًا .

فقال مالك ، والشافعي : يبنى على اليقين ، ولا يُجزئه التحري . ورؤي مثل ذلك عن الثوري ، وبه قال داود والطبري .

وحجّتهم في ذلك حديث أبي سعيد الخدري المذكور في هذا الباب ، وحديث عبد الرحمن بن عوف هذا ، وحديث ابن عمر^(١) ، وما كان مثلها في البناء على اليقين .

وقال أبو حنيفة : إذا كان ذلك أول ما شك استقبل ولم يتحرّ ؛ وإن لقي ذلك غير مرة تحرّى . وقال الحسن بن حي ، والثوري في رواية عنه : يتحرّى سواء كان ذلك أول مرة أو لم يكن . وقال الأوزاعي : يتحرّى . قال : وإن نام في صلاته فلم يدر كم صلى استأنف .

وقال الليث بن سعد : إن كان هذا شيئًا يلزمه ولا يزال يشك ، أجزأه سجدتا السهو عن التحري وعن البناء على اليقين ؛ وإن لم يكن شيئًا يلزمه استأنف تلك الركعة بسجدتيها .

وقال أحمد بن حنبل : الشك على وجهين ؛ اليقين ، والتحري ، فمن رجع إلى اليقين ألغى الشك ، وسجد سجدتي السهو قبل السلام على حديث أبي

سعيد الخدرى^(١)، وإذا رجع إلى التحرى - وهو أكثر الوهم - سجد سجدتي التمهيد السهر بعد السلام، على حديث ابن مسعود الذى يرويه منصور^(٢). وبه قال أبو خيثمة زهير بن حرب؛ قال: وحديث عبد الرحمن بن عوف إنما فيه البناء على اليقين، وبين البناء على اليقين والتحرى فرق؛ لأنَّ التحرى أن يتحرى أصوب ذلك وأكثره عنده، والبناء على اليقين يلغى الشك كله^(٣) ويبنى على يقينه.

قال أبو عمر: قد قال جماعة من أهل العلم،^(٤) منهم داود: معنى التحرى: الرجوع إلى اليقين^(٥).

وحجة من قال بالتحرى فى هذا الباب حديث ابن مسعود عن النبى ﷺ أنه قال: «من شك منكم فى صلاته فليتحرك الصواب»، وليبن على أكثر ظنه. وهو حديث يرويه أبو غبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، ولم يسمع من أبيه فيما يقول أهل الحديث، وقد يحتمل أن يكون التحرى هو البناء على اليقين، ومن حمّله على ذلك صَحَّ له استعمال^(٦) الخبرين، وأى تحرك يكون لمن انصرف وهو شاك لم يبن على يقينه، وقد أحاط العلم أنَّ شعبة من الشك تصحبه إذا لم يبن

(١) تقدم تخريجه ص ٥٠٥ - ٥١١.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥١٨.

(٣) سقط من: ص ٤.

(٤ - ٤) سقط من: ص ٤.

(٥) بعده فى م: «قال أبو عمر».

على يقينه وإن تحزى ، وحديث ابن مسعود عندي ليس مما يُعارض به شيء من الآثار التي ذكرناها في هذا الباب .

وقد قال أحمد بن حنبل فيما حكى الأثر عنه : حديث التحزى ليس يرويه إلا منصور . قلت له : ليس يرويه إلا منصور ؟ قال : لا ، كلهم يقول : إن النبي ﷺ صلى خمسا . قال : إلا أن شعبة روى عن الحكم ، عن أبي وائل ، عن عبد الله موقوفا نحوه ، قال : « إذا شك أحدكم فليتحز » .

وأما الليث بن سعيد ، فأحسبه ذهب إلى ظاهر حديث ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « إن الشيطان يأتي أحدكم فيلبس عليه » . الحديث . وسيأتي ذكره والقول فيه في باب ابن شهاب ^(١) من كتابنا هذا إن شاء الله .

وليس في شيء من الآثار عن النبي ﷺ نعرفه يئن أول مرة وغيرها ، فلا معنى لقول أبي حنيفة في ذلك .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، وسعيد بن نصر ، قالا : أخبرنا قاسم بن

(١) سيأتي ص ٥٦٨ - ٥٧٧ ، وفي الموطأ (٢٢١) عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، ولم يورد المصنف طريق الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة .
والحديث أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٣١/١ من طريق الزهري عن سعيد وأبي سلمة به ، وينظر علل الدارقطني ١٣/٨ ، ١٤ .

أَصْبَغَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، ^(١) قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ^(٢) بْنُ أَبِي التَّمْهِيدِ أُوَيْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَخِي ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، عَنْ عُمَرَ ^(٣) بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَدِرْ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ، فَلْيَرْكَعْ رَكْعَةً ^(٤) يُحْسِنُ رُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » ^(٥) .

قَالَ أَبُو عُمَرَ : لَا يَصِحُّ رَفْعُ هَذَا الْحَدِيثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ؛ لِأَنَّ مَالَكًا ^(٦) رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، فَوَقَّعَهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ ؛ جَعَلَهُ مِنْ قَوْلِهِ ، وَخَالَفَ أَيْضًا لَفْظِهِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَرْفَعْهُ إِلَّا مِنْ لَا يُوثَقُ بِهِ ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَخُوهُ وَأَبُوهُ ضِعَافٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ ؛ وَلَئِنَّمَا ذَكَرْنَاهُ لِيُعْرَفَ .

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنَ الْحُجَّةِ لِلْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ . وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ .
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا الْخَضِرُ بْنُ دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْأَثْرَمُ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي : أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ -

(١ - ١) سقط من : ص ٤ .

(٢) في ص ٤ : « عمرو » . وينظر تهذيب الكمال ٤٩٩/٢١ .

(٣) في ص ٤ : « ركعتين » .

(٤) أخرجه البيهقي ٣٣٣/٢ من طريق إسماعيل بن إسحاق به ، وأخرجه ابن خزيمة (١٠٢٦) من

طريق إسماعيل بن أبي أويس به .

(٥) سيأتي في الموطأ (٢١٢) .

٢١٢ - وحدثني عن مالك ، عن عمر بن محمد بن زيد ، عن سالم ابن عبد الله ، أن عبد الله بن عمر كان يقول : إذا شك أحدكم في صلاته فليتوَّخَّ الذي يظنُّ أنه نسي من صلاته فليُصَلِّه ، ثم ليُسجُد سجدة السَّهْو وهو جالس .

عن تفسير قول النبي ﷺ : « لا إغرار^(١) في صلاة ولا تسليم^(٢) » . فقال : أمّا أنا فأرى ألا يخرج منها إلّا على يقين ، لا يخرج منها على غرر حتى يستيقن أنه قد أتمها .

^(٣) وسيأتى في كيفية التسليم ، وفي وجوبه ، في باب ابن شهاب ، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة من كتابنا هذا^(٤) .

وأما حديث مالك ، عن عمر بن محمد بن زيد ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، أنه كان يقول : إذا شك أحدكم في صلاته فليتوَّخَّ الذي يظنُّ أنه

(١) كذا بالنسخ ومسنّد أحمد ، قال العسكري : « وما يقع فيه زيادة فأحال المعنى : لا إغرار ... بزيادة ألف ، وإنما هي : لا غرار ... قال أبو عبيد : ولا أعرف هذا في الكلام وليس له عندي وجه وإنما هو : لا غرار » . ينظر تصحيقات المحدثين ٣٢٠/١ ، وغريب أبي عبيد ١٢٨/٢ - ١٣٠ . والغرار : النقصان . ويريد بقرار الصلاة نقصان هيئتها وأركانها . وقرار التسليم أن يقول المجيب : وعليك ، ولا يقول : السلام . وقيل : أراد بالقرار النوم : أى ليس في الصلاة نوم . والتسليم يروى بالنصب والجر في قوله : « لا غرار في صلاة ولا تسليم » . فمن جرّه كان معطوفاً على الصلاة ، ومن نصب كان معطوفاً على الغرار . والمعنى : لا نقص ولا تسليم في صلاة ؛ لأن الكلام في الصلاة بغير كلامها لا يجوز . ينظر النهاية ٣/٣٥٦ .

(٢) أخرجه أحمد ٢٧/١٦ (٩٩٣٦ ، ٩٩٣٧) ، وأبو داود (٩٢٨ ، ٩٢٩) من حديث أبي هريرة . (٣ - ٣) سقط من : ص ٤ ، وينظر ما تقدم ص ٤٩٧ - ٥٠١ .

٢١٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَفِيفِ بْنِ عَمْرٍو السَّهْمِيِّ ، عَنْ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ وَكَعْبَ
الْأَحْبَارِ ، عَنْ الَّذِي يَشْكُ فِي صَلَاتِهِ فَلَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ، أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟
فَكَلاهُمَا قَالَ : لِيَصِلْ رُكْعَةً أُخْرَى ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ .

٢١٤ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ إِذَا
سُئِلَ عَنِ النُّسْيَانِ [٣٦] فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ : لِيَتَوَخَّ أَحَدُكُمْ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ

النسي من صلاته فليصله ، ثم يسجد سجدتي السهو وهو جالس^(١) .
فهذا عندي هو البناء على اليقين ؛ لأنه قد أمره أن يصلي ما ظن أنه نسيه من
صلاته .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ سُلَيْمَانُ بْنُ بُلَالٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ
ابْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا ، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَرْفُوعَةِ وَلَا^(٢)
الْمَوْقُوفَةِ عَلَى^(٣) الصَّحَابَةِ فَرْقٌ بَيْنَ مَنْ اغْتَرَاهُ ذَلِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، أَوْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ .

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍو ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنِ
النُّسْيَانِ فِي الصَّلَاةِ قَالَ : لِيَتَوَخَّ أَحَدُكُمْ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ مِنْ صَلَاتِهِ
فَلْيُصَلِّهِ^(٤) . هُوَ عَلَى مَا قُلْنَا . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٧٦) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١/ ٤٣٥ ، والبيهقي ٣٣٣/٢
من طريق مالك به .

(٢) سقط من : ص ، م .

(٣) في ص ، م : « عن » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤١) ، وبرواية أبي مصعب (٤٧٨) . وأخرجه الطحاوي =

الاستدكار

وقد تأول الكوفيون ومن قال بالتحري - وهو العمل على أكثر الظن - في حديثي ابن عمر هذين قوله : يتوخى . أنه أراد العمل على أكثر الظن . وتأويلنا أحوط وأشبه بالأصول ؛ لأن رسول الله ﷺ قال : « من لم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً ، فليجعلها ثلاثاً »^(١) .

وهذا المعنى هو ما ذكره مالك ، عن عفيف بن عمرو^(٢) السهمي ، عن عطاء ابن يسار ، أنه قال : سألت عبد الله بن عمرو بن العاصي وكعب الأحبار عن الذي يشك في صلاته فلم^(٣) يدر كم صلى ؛ أثلاثاً أم أربعاً ؟ فكلاهما قال : ليصل ركعة أخرى ، ثم يسجد سجدتين وهو جالس^(٤) . وهذا معنى حديث أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ ، فصار سنة معمولاً بها .

وهذا الباب كله فيه البناء على اليقين ، والسجود قبل السلام ، عن النبي ﷺ ، وعن ابن عمر ، وعبد الله بن عمرو بن العاصي ، وكعب الأحبار ، وهو قول من ذكرنا قوله من الفقهاء ، وما توفيقنا إلا بالله عز وجل .

القبس

= في شرح المعاني ١/ ٤٣٥ ، والبيهقي ٣٣٣/٢ من طريق مالك به .

(١) أخرجه أحمد ٣/ ١٩٤ ، ١٩٥ (١٦٥٦) بهذا اللفظ من حديث عبد الرحمن بن عوف .

(٢) في ص ، م : « عمر » .

قال أبو عبيد الآجري : سمعت أبا داود يقول : قال مالك : عفيف بن عمر السهمي . وهو عفيف بن عمرو . تهذيب الكمال ٢٠/ ١٨٢ .

(٣) في الأصل : « فلا » .

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٤٠) ، وبرواية أبي مصعب (٤٧٧) . وأخرجه ابن أبي شيبة

٢٦/٢ ، والبيهقي ٣٣٣/٢ من طريق مالك به .

من قام بعد الإتمام أو فى الركعتين

٢١٥ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
الأَعْرَجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
ركعتين ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ وَنَظَرْنَا
تَسْلِيمَهُ ، كَبَّرَ ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ، ثُمَّ سَلَّمَ .

التمهيد مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ
قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكَعَتَيْنِ ، ثُمَّ قَامَ فَلَمْ يَجْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ،
فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ، فَانْتَظَرْنَا تَسْلِيمَهُ ، كَبَّرَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ
التَّسْلِيمِ ، ثُمَّ سَلَّمَ ^(١) .

قد ذَكَرْنَا ابْنَ بُحَيْنَةَ فِي « الصَّحَابَةِ » ^(٢) بِمَا يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ هَلْهَذَا .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانٌ أَنَّ الْوَهْمَ وَالتَّسْيَانَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ ،
وَقَدْ يَكُونُ مَا نَزَلَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ مِثْلِهِ لَيْسَنَ لِأَمَّتِهِ ﷺ ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ ﷺ :
« إِنِّي لَأَنْسَى - أَوْ أَنْسَى - لَأَسُنَّ » ^(٣) .

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ إِذَا قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَاعْتَدَلَ قَائِمًا لَمْ يَكُنْ

القبس

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٩) ، وبرواية أبي مصعب (٤٨٠) . وأخرجه أحمد ١٤/٣٨
(٢٢٩٢٩) ، والدارمي (١٥٤٠) ، والبخاري (١٢٢٤) ، ومسلم (٨٥/٥٧٠) ، وأبو داود
(١٠٣٤) ، والنسائي (١٢٢١) من طريق مالك به .

(٢) الاستيعاب ٨٧١/٣ .

(٣) سيأتي في الموطأ (٢٢٢) .

له أن يرجع ، وإنما قلنا : واعتدل قائماً . لأن الناهض لا يُسمى قائماً حتى يعتدل على الحقيقة ، وإنما القائم المعتدل . وفي حديثنا هذا : ثم قام . وإنما قلنا : لا ينبغي له إذا اعتدل قائماً أن يرجع . لأنه معلوم أن من اعتدل قائماً في هذه المسألة لا يخلو من ^(١) أن يذكر بنفسه ، أو يذكره من خلفه بالتسبيح ، ولا سيما قوم قيل لهم : « من نابه شيء في صلاته فليُسبِّح » ^(٢) . وهم أهل النهى وأولى من عمل بما حفظ ووعى ، وأئى الحالين كانت ، فلم يتصرف رسول الله ﷺ إلى الجلوس بعد قيامه ، فكذلك ينبغي لكل من قام من اثنتين ألا يرجع ، فإن رجع إلى الجلوس بعد قيامه لم تفسد صلاته عند جمهور العلماء ، وإن اختلفوا في شجود سهوه وحال رجوعه . وقد قال بعض المتأخرين : تفسد صلاته . وهو قول ضعيف لا وجه له ؛ لأن الأصل ما فعله ، وترك الرجوع رخصة وتنبية على أن الجلسة لم تكن فرضاً ، والله أعلم .

واختلف العلماء في هذه المسألة ؛ فقال مالك : من قام من اثنتين تمادى ولم يجلس ، وسجد لسهوه قبل السلام - على حديث ابن بريدة هذا - فإن عاد إلى الجلوس بعد قيامه هذا فصلاته تامة ، وتجزئته سجدتا السهو . قال ابن القاسم ، وأشهب : يسجدان بعد السلام . وقال علي بن زياد : يسجدان قبل السلام ؛ لأنه قد وجب ذلك ^(٣) عليه في حين قيامه ، ورجوعه إلى الجلوس زيادة ، فكأنه زاد ونقص . وقال الشافعي : إذا ذكر ولم يستتم قائماً جلس ، فإن استتم قائماً لم

(١) في ر : «إما» .

(٢) سيأتي في الموطأ (٣٩٣) .

(٣) سقط من : ي ، م .

يَرْجِعُ. وَهُوَ قَوْلُ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، وَقَتَادَةَ، وَالضُّحَّاكِ بْنِ مَزَاحِمٍ^(١)، التمهيد والأوزاعي^(٢). وَفِي قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، إِذَا رَجَعَ إِلَى الْجُلُوسِ سَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْرِ. وَفِي قَوْلِ الْأَسْوَدِ، وَعَلْقَمَةَ، لَا يَسْجُدُ لِلشَّهْرِ إِنْ رَجَعَ. وَقَالَ حَمَّادُ ابْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ: إِذَا ذَكَرَ سَاعَةً يَقُومُ جَلَسَ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: يَقْعُدُ مَا لَمْ يَسْتَفْتِحِ الْقِرَاءَةَ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ إِذَا فَارَقَتِ الْأَرْضَ أَلَيْتُهُ وَهُمْ بِالْقِيَامِ مَضَى كَمَا هُوَ وَلَا يَرْجِعُ. وَقَالَ حَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ^(٣): إِذَا تَجَافَتْ رُكْبَتَاهُ عَنِ الْأَرْضِ مَضَى. وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: يَنْصَرِفُ وَيَقْعُدُ وَإِنْ قَرَأَ، مَا لَمْ يَرْكَعْ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍو: قَدْ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَا تَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ، وَهُوَ جَابِزُ الْجُعْفِيِّ، فَإِنَّهُ أَوْلَى مَا قِيلَ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْفَتْوَى..

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْمُؤْمِنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

(١) الضُّحَّاكُ بْنُ مَزَاحِمٍ أَبُو مُحَمَّدٍ، وَقِيلَ: أَبُو الْقَاسِمِ، صَاحِبُ «التفسير»، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، حَدَّثَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى عَنْهُ الْكَثِيرُونَ، تَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِائَةٍ. سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٥٩٨/٤.

(٢) يَنْظُرُ مُصَنِّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٣٤٨٥)، وَمُصَنِّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤/٢.

(٣) حَسَنُ بْنُ عَطِيَّةٍ أَبُو بَكْرٍ الْحَارِثِيُّ الدِّمَشْقِيُّ، حَدَّثَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ وَابْنِ الْمُسَيَّبِ وَغَيْرِهِمَا، قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَكْثَرَ عَمَلًا فِي الْخَيْرِ مِنْ حَسَنَ بْنِ عَطِيَّةٍ. بَقِيَ إِلَى حُدُودِ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ. سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ٤٦٦/٥.

بكري^(١)، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَمْرٍو ، عن عبدِ اللهِ ابنِ الوليدِ ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قال : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ ، قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، قال : حَدَّثَنَا مُصْعَبُ ابْنُ مَاهَانَ ، جميعًا عن سَفْيَانَ ، عن جَابِرٍ ، قال : حَدَّثَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ شُبَيْلٍ الْأَحْمَسِيُّ ، عن قيسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قال : قال رسولُ الله ﷺ : « إِذَا قَامَ الْإِمَامُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، فَإِنْ ذَكَرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ ، وَإِنْ اسْتَوَى قَائِمًا فَلَا يَجْلِسْ ، وَيَسْجُدُ سَجْدَتِي السَّهْوِ »^(٢) . قال أبو داودَ : وليس في كتابي عن جابر الجعفي إلا هذا الحديث .

قال أبو عمر : في هذا الحديث ، وفي حديثِ ابنِ بُحَيْنَةَ وغيره ، من ترك الرجوع لمن قام من اثنتين ، دليلٌ على صحَّة ما ذهب إليه أصحابنا ومن قال بقولهم : « إِنَّ الْجُلُوسَ^(٣) الْوَسْطَى سُنَّةٌ لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ لَرَجَعَ السَّاهِي عَنْهَا^(٤) » إليها متى ذكرها فقصَّأها ، ثم سجد لسهوه ، كما يَصْنَعُ مَنْ تَرَكَ رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً ، وَلَكَانَ مُحْكَمُهَا مُحْكَمُ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْقِيَامِ ، وَلَزُوْعَى فِيهَا مَا يُرَاعَى فِي السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ مِنَ الْوَلَاءِ وَالرُّتْبَةِ ، وَلَمْ

(١) بعده في ي ، م : « حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ » .

(٢) أبو داود (١٠٣٦) . وأخرجه الدارقطني ٣٧٨/١ من طريق عبد الله بن الوليد به ، وأخرجه عبد الرزاق (٣٤٨٣) ، وأحمد ١٦٢/٣٠ (١٨٢٢٣) ، وابن ماجه (١٢٠٨) من طريق سفيان به .

(٣ - ٣) سقط من : ي ، م .

(٤) سقط من : ي ، م .

يكن بُدَّ من الإتيانِ بها ، فلما لم يكن ذلك مُحكمها ، وكانت سجدتا السَّهْوِ التمهيد تنوبُ عنها ، ولم تثب عن شيء من عمل البدن غيرها - عُلِمَ أنها ليست بفريضة ، وأنها سنَّة ، ولو كانت فريضة ما ترك رسولُ اللهِ ﷺ الرجوع إليها ، ألا ترى أنه أمر بالبناء على اليقين كُلِّ مَنْ سَهَا فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ ؛ لِتَكْمُلَ فريضته على يقين ؟

وأجمع العلماء على أنَّ الركوع والسجود والقيام والجلسة الأخيرة في الصلاة فرض كُلُّهُ ، وأنَّ مَنْ سَهَا عن شيء منه وذكره ، رجع إليه فأتمه وبني عليه ، ولم يَتَمَادَ وهو ذاكرٌ له ؛ لأنَّه لا يُجْزِئُهُ سُجُودُ السَّهْوِ . وبهذا يَبَيِّنُ لك وجوبُ فرضه ، والدليلُ من القرآن على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ [البقرة : ٢٣٨] . فأمر بالقيام في الصلاة لمن قدر عليه ؛ لأنَّه لا تُكَلِّفُ نفسٌ إلا وُسْعَهَا . ولا خلاف بين العلماء أنَّ من صَلَّى جالسا فريضة ، وهو قادرٌ على القيام ، أنَّ ذلك لا يُجْزِئُهُ ، وأنَّ القيام فرضٌ على كُلِّ مَنْ قدر عليه . وكذلك الركوع والسجود ؛ لقولِ اللهِ عزَّ وجلَّ : ﴿ أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا ﴾ [الحج : ٧٧] .

ومعلوم أنه لا يَتَهَيَّأُ^(١) ركوع ولا سُجُودٌ إلا بقيام وجلوس ، ألا ترى أنَّ أحدا لا يَقْدِرُ على السجدة^(٢) الثانية إلا بجلوس بين السجدين ؟ والجلوس بين السجدين فرضٌ لا خلاف فيه ، وكذلك الجلسةُ الآخرةُ عند جمهور العلماء

(١) فى ى : « يسمي » .

(٢) فى ر ، ى : « الجلسة » .

فرض واجب^(١)، وما أعلم أحداً خالف فيها، إلا بعض البصريين، بحديث ضعيف انفرد به من لا حجة في نقله، فكيف بانفراده؟ وسند كثر ذلك إن شاء الله.

ولأنما اختلفوا في الجلسة الوسطى وحدها من حركات البدن كلها في الصلاة؛ فذهب أصحابنا وغيرهم إلى ما ذكرنا، وحجتهم ما وصفنا. وذهب آخرون إلى أنها فرض واجب، قالوا: ولكنها مخصوصة بالأئتنصرف إليها، وأن تجزئ بسجدة السهو، بدليل حديث ابن بحنة هذا وما كان مثله. وقالوا: هي فرض^(٢) في نفسها مخصوصة، ^(٣) كحكم العرايا من المزابنة، والقراض من الإجازات. وأجمعوا أنه لا يقاس عمل البدن في السهو عليها، إلا فرقة شذت وغلطت، واعتلوا أنها لو كانت سنة لما فسدت صلاة من تركها عامداً؛ لأن السنن حكمتها عندهم أن من ترك منها شيئاً^(٤) عامداً فقد قصر عن حظ نفسه، ولم يبلغ حد الكمال، ولا يجب عليه مع ذلك إعادة. واستدلوا بأن المضمضة والاستنشاق عند من لم يجعلهما فرضاً من العلماء لا تفسد بتركهما صلاة من تركهما عامداً، وهما عند من لم يوجبهما فرضاً من أوكيد السنن، وكذلك قراءة السورة مع أم القرآن، وهي سنة مسنونة، وكذلك التشهد عند من لم يوجبته فرضاً، هو سنة، ومثل هذا كثير، وقالوا: خرجت الجلسة الوسطى بدليلها من

(١) بعده في م: «أيضا».

(٢) في م: «أصل».

(٣ - ٣) في م: «بحكم كالعرايا».

(٤) سقط من: ي، م.

بين فروض الصلاة، وانفردت بحكمها؛ لأن النبي ﷺ خصّها بذلك، كما خصّ المأموم إذا أحرم وراء إمامه وهو راکع، أن ينحطّ إلى رُكوعه ياتر إحرامه دون أن يقف، هذا ممّا لا خلاف فيه بين العلماء، والوقوف عليه لو كان مُنفرداً فرض. قالوا: ولما كان قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»^(١). يَمْنَعُ الْمَأْمُومَ^(٢) من أن يقف بعد إحرامه، ومن أن يجلس في ثانية له، وأن يقوم بعد أولى له، كان دليله على مخالفة رتبة الصلاة أتباع إمامه، وجاز له في^(٣) أتباعه ما لو فعله عامداً وهو وحده فسدت صلاته، أو فعله ساهياً لم تُجزئه. وكان دليله على ذلك كله قوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ». مع إجماع العلماء، وخصّ بهذا الدليل تلك الجمل العظام، والأصول الجسام، فغير نكير أن يكون ترك انصرافه ﷺ إلى الجلسة الوسطى دليلاً على أنه خصّها من بين سائر^(٤) فرائض الصلاة بحكم تجبّر فيه بسجدة السهو من بين سائر الفرائض في الصلاة، وهي مع ذلك فرض كسائر حرّكات البدن؛ إذ ليس من حرّكات البدن في الصلاة شيء غير فرض. قالوا: فالجلسة الوسطى أصل في نفسها لا يُقاس عليها غيرها؛ لأنها مخصوصة.

وقد قال إسماعيل بن إسحاق في كتاب «أحكام القرآن»، في باب قوله عز وجل: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ خُذُوْا زِينَتَكُمْ﴾ الآية [الأعراف: ٣١]. بعد كلام كثير

(١) سيأتي في الموطأ (٣٠٤، ٣٠٥).

(٢) في ر: «الإمام».

(٣) في ر، ي: «فيه».

(٤) سقط من: ي، م.

يَحْتَجُّ فِيهِ عَلَى مَنْ جَعَلَ الشُّرَّةَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ ، قَالَ : وَهَذَا مِمَّا يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ لُبْسَ الثَّوْبِ لَيْسَ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ الْمُفْتَرَضَ فِي الصَّلَاةِ حَرَكَاتُ الْبَدَنِ مِنْ حِينَ يَدْخُلُ فِي الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا ؛ فِي تَكْبِيرٍ ، أَوْ قِرَاءَةٍ ، أَوْ رُكُوعٍ ، أَوْ سُجُودٍ ، وَلِبْسُ الثَّوْبِ إِنَّمَا يَكُونُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ ، ثُمَّ يَبْقَى فِي الصَّلَاةِ كَمَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ ، وَإِنَّمَا هُوَ زِينَةٌ لِلْإِنْسَانِ وَسِتْرٌ لَهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا . قَالَ : وَلَوْ كَانَ الثَّوْبُ مِنْ فَرَضٍ ^(١) الصَّلَاةِ لَوَجِبَ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَتَوَيَّ بِه الصَّلَاةَ عِنْدَ اللَّبْسِ ، كَمَا يَتَوَيَّ بِتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ . هَذَا كُلُّهُ قَوْلُ إِسْمَاعِيلَ ، وَإِنَّمَا حَكَيْتَاهُ ^(٢) لِقَوْلِهِ : إِنَّ حَرَكَاتِ الْبَدَنِ مُفْتَرَضَاتٌ فِي الصَّلَاةِ . وَلَمْ يَسْتَشِنْ مِنْهَا ^(٣) شَيْقًا . وَقَدْ ذَهَبَتْ فِرْقَةٌ إِلَى إِيْجَابِ الْجِلْسَةِ الْوَسْطَى فَرَضًا ، وَرَأَتْ الْإِنْصِرَافَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَعْمَلِ الْمَصْلَى بَعْدَهَا مِنَ الْعَمَلِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ الرُّجُوعِ إِلَيْهَا ، وَشَدَّتْ فِي ذَلِكَ ، وَقَوْلُهَا عِنْدِي مُرَدُّهُ بِدَلِيلِ الشُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، وَالْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ .

وَذَهَبَ ابْنُ عُثَيْمٍ إِلَى أَنَّ الْجِلْسَةَ الْآخِرَةَ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ وَلَيْسَتْ بِفَرَضٍ ، قِيَاسًا عَلَى الْجِلْسَةِ الْوَسْطَى . وَاحْتَجَّ فِي الْوَسْطَى بِحَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ ، وَفِي الْآخِرَةِ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ^(٤) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ : « إِذَا رَفَعَ أَحَدُكُمْ

(١) فِي ي ، م : « فَرُوض » .

(٢) فِي م : « جَلْبِنَاه » .

(٣) فِي ي ، ر ، م : « فِيهَا » .

(٤) فِي ي ، م : « عَمْر » .

رأسه من السجود الآخر فقد تمت صلاته ، وإن أحدث ، فقد أجزأته صلاته »^(١) .
 وهذا حديث لا يثبت من جهة النقل ، والناس على خلافه ، والجلسة الوسطى لا
 تخلو^(٢) أن تكون مخصوصة فلا يجوز القياس عليها ، أو تكون سنة ، فذلك أبعد
 من أن يُقاس عليها الفرض ، و^(٣) قد قامت^(٤) الدلائل على فرض القيام
 والركوع والسجود من القرآن والسنة والإجماع ، وقد ذكرناها ، وكل^(٥)
 أعمال البدن قياساً على ذلك ، إلا ما خصته السنة من الجلسة الوسطى ، فلا
 وجه لقول ابن علية مع شذوذه أيضاً فيه . والقول بأن الجلسة الوسطى ليست
 من فرائض الصلاة أولى بالصواب ، والله أعلم ؛ لأنني رأيت الفرض^(٦) يستوي
 في تركه^(٧) السهو والعمد إلا في المأثم ، ألا ترى أنه تفسد صلاة من سها
 عن مسح رأسه ومن تعمّد ذلك ، ومن سها عن سجدة ومن تعمّد ذلك ،
 وسائر الفرائض في الصلاة والطهارة على هذا ، إلا أن المتعمّد آثم ، والساهي
 قد رفع الله عنه الإثم ، فلو كانت الجلسة الوسطى فرضاً للزم الساهي عنها
 الانصراف إليها والإتيان بها ، وفسدت صلاته بترك الرجوع إليها ، والنبى
 ﷺ قد سُبّح به لها فما انصرف إليها ، فحسبك بهذا حجة لمن يُعاند ، والله
 نسأله العصمة والتوفيق .

(١) سيأتي تخريجه ص ٥٤٨ .

(٢) بعده في م : « من » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في ر : « قدمت » .

(٥) في ر ، ي : « أكمل » .

(٦) في م : « الفرائض » .

(٧) في م : « تركها » .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْجُسَمِيِّ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سَلَامٍ السَّوِيقِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، قَالَ : صَلَّى بَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَتَهَضَّ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَبَّحَ بِهِ مَنْ خَلْفَهُ، فَأَشَارَ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا أَتَمَّ الصَّلَاةَ . وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ : فَتَهَضَّ إِلَى الرُّكْعَتَيْنِ، فَقُلْنَا : سَبَّحَانَ اللَّهِ . فَقَالَ : سَبَّحَانَ اللَّهِ . وَمَضَى، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ وَسَلَّمَ سَجَدَ السُّجْدَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وَفِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ : سَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْرِ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ كَمَا صَنَعْتُ^(١) .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ يَرْفَعُهُ . وَرَوَاهُ أَبُو الْعُمَيْسِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ : صَلَّى بَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ .^(٢) مِثْلَ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ : أَبُو عُمَيْسٍ أَخُو^(٣)

(١) أخرجه البيهقي ٣٣٨/٢ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (١٠٣٧) . وأخرجه أحمد ١٠٠/٣٠، ١٥٦، ١٥٧ (١٨١٦٣، ١٨٢١٦)، والدارمي (١٥٤٢)، والترمذي (٣٦٥)، والطحاوي في شرح المعاني ٤٣٩/١ من طريق يزيد بن هارون به .
(٢ - ٣) سقط من : ر، ي .

(٣) في م : «نضر» . والمثبت من سنن أبي داود، وينظر سير أعلام النبلاء ٩٣/٧ .

«المسعودي، وفعل سعد بن أبي وقاصٍ مثلما فعل المغيرة^(١)، وعمران بن التمهيد
حُصَيْن، والضُّحَّاك بن قيس، ومعاوية بن أبي سفيان، وأفتى بذلك ابن عباس،
وعمر بن عبد العزيز. هذا كله قول أبي داود.

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قال: حَدَّثَنَا
الحسن بن سلام، قال: حَدَّثَنَا ^(٢)عَبِيدُ اللَّهِ^(٢) بن موسى، قال: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي
ليلى، عن الشعبي، عن المغيرة بن شعبة، أَنَّهُ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحُوا بِهِ، فَمَضَى
فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ ^(٣)سَجَدَ سَجْدَتِي الشَّهْرِ، ثُمَّ حَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
صَلَّى بِهِمْ فَصَنَعَ مِثْلَ ذَلِكَ ^(٤).

وقرأت على عبد الوارث بن سفيان، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ حَدَّثَهُمْ، قال:
حَدَّثَنَا أَبُو قِلَابَةَ، قال: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَالِكٍ، عن
عامر الشعبي، عن المغيرة بن شعبة، أَنَّهُ سَهَا فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ فَسَبَّحُوا
بِهِ، فَمَضَى، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَهَا سَلَّمَ، ثُمَّ قال: هَكَذَا
صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^(٥).

وحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ

(١ - ١) سقط من: ر، ي.

(٢ - ٢) في النسخ: «عبد الله». والمثبت من تهذيب الكمال ١٦٤/١٩، ٦٢٢/٢٥.

(٣) سقط من: م.

(٤) أخرجه أحمد ١٠٩/٣٠، ١١٠ (١٨١٧٣)، والترمذي (٣٦٤) من طريق ابن أبي ليلى به.

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٤٣٩/١، ٤٤٠ من طريق بكر بن بكار به.

زُهَيْر، قال : حَدَّثَنَا أَبِي ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ حَازِمٍ^(١) ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خَالِدٍ ، عن قيسِ بنِ أبي حَازِمٍ ، عن سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، أَنَّهُ نَهَضَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، فَسَبَّحُوا بِهِ ، فَاسْتَمَّ قَائِمًا ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي الشُّهُو حِينَ انصَرَفَ ، ثُمَّ قال : كُنْتُمْ تَرَوْنِي أَجْلِسُ ، إِنَّمَا صَنَعْتُ مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ^(٢) .

قال أحمدُ بنُ زُهَيْرٍ : وَحَدَّثَنَا أَبِي ، عن مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدٍ ، عن إسماعيلَ ، عن قيسٍ ، عن سَعْدٍ - مَوْقُوفٌ^(٣) . قال^(٤) : وَقَدْ سُئِلَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ ، عن إسماعيلَ ، عن قيسٍ ، عن سَعْدٍ ، فِي الْقِيَامِ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ ، قال يَحْيَى : خَطَأٌ ، لَيْسَ يُرْفَعُ^(٥) .

قال أحمدُ بنُ زُهَيْرٍ : وَحَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عن بيانٍ ، عن قيسٍ قال : أَمَّا سَعْدٌ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ ، فَسَبَّحَ بِهِ مِنْ خَلْفِهِ . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مَوْقُوفًا^(٦) .

(١) فِي النسخ : « حازم » . وينظر تهذيب الكمال ١٢٣/٢٥ .

(٢) أخرجه ابن خزيمة (١٠٣٢) ، والبيهقي ٣٤٤/٢ من طريق أبي معاوية به .

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٣٤٨٦) ، وابن المنذر في الأوسط (١٦٧٠) من طريق إسماعيل به . وتحرف منه عند عبد الرزاق . وينظر كنز العمال (٢٢٢٨٢) .

(٤) سقط من : ر ، م .

(٥) في ر : « يرجع » .

(٦) في ر : « مرفوعا » .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْخَلِيلِ ^(١) ،
 قَالَ : حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُؤَدَّبُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا لَيْثٌ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي
 حَبِيبٍ ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ شُمَّاسَةَ حَدَّثَهُ ، أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ قَامَ فِي صَلَاتِهِ
 وَعَلَيْهِ مَجْلُوسٌ ، فَقَالَ النَّاسُ : سُبْحَانَ اللَّهِ ^(٢) ! فَعَرَفَ الَّذِي يُرِيدُونَ ، فَلَمَّا أَتَمَّ
 صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ، ثُمَّ قَالَ : إِنِّي سَمِعْتُ قَوْلَكُمْ ، وَهَذِهِ
 الشُّنَّةُ ^(٣) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : ذَكَرْنَا هَذِهِ الْآثَارَ لَمَّا فِيهَا مِنَ التَّسْبِيحِ بِالشَّاهِي الْقَائِمِ مِنْ
 اثْنَتَيْنِ ، وَإِعْلَامِهِ بِسَهْوِهِ ذَلِكَ ، وَإِبَاعَتِهِ مِنَ الْانْصِرَافِ ، وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ
 الْجِلْسَةَ الْوَسْطَى لَيْسَتْ مِنْ فَرَائِضِ الصَّلَاةِ ، وَهَذِهِ الْآثَارُ مُوَافِقَةٌ لِحَدِيثِ ابْنِ
 بُحَيْنَةَ مِنْ وَجْهِ ، مُخَالَفَةٌ لَهُ مِنْ آخَرَ ؛ لِأَنَّ فِيهَا السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ ؛ وَبِهَذِهِ الْآثَارِ
 يَحْتَجُّ مَنْ رَأَى السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ .

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سُجُودِ الشَّهْرِ ؛ فَقَالَ ابْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيُّ ، وَيَحْيَى بْنُ
 سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ ، وَرَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ ،

= وَالْأَثَرُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٤٨٦) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٤ / ٢ ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي
 ٤٤١ / ١ مِنْ طَرِيقِ بَيَانٍ بِهِ .

(١) فِي م : « الْحَنْبَلِ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣٠٣ / ١ .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : « سُبْحَانَ اللَّهِ » .

(٣) أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ (١٨٢ - بَغْيَةَ) مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بِهِ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣٥ / ٢ ،
 وَالطَّبْرَانِيُّ ٣١٣ / ١٧ (٨٦٧) مِنْ طَرِيقِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ بِهِ .

والشافعي: السجود كله قبل السلام. ورؤي هذا القول عن أبي هريرة،
والسائب^(١) بن أبي السائب، وعبد الله بن الزبير، ومعاوية، وابن عباس، وبه
قال مكحول^(٢)، والحجة لقائله حديث عبد الله ابن بحنة هذا من رواية ابن
شهاب ويحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن ابن^(٣) بحنة. وهو أقوى إسناداً من
حديث المغيرة وأثبت، وحجتهم في الزيادة حديث أبي سعيد الخدري، وابن
عباس وعبد الرحمن بن عوف، عن النبي ﷺ في البناء على اليقين،
والسجود^(٤) في ذلك قبل السلام. وقد ذكرنا الحديث في ذلك في باب
زيد بن أسلم^(٥).

حدثني خلف بن القاسم الحافظ، قال: حدثني عبد الرحمن بن عمر بن
راشد البجلي بدمشق، قال: حدثنا أبو زرعة، قال: حدثنا أبو مسهر، عن
محمد بن مهاجر، عن أخيه عمرو بن مهاجر، أن الزهري قال لعمر بن عبد
العزير: السجدة قبل السلام. فقال عمر: أتى ذلك أبو سلمة بن عبد الرحمن
يا زهري^(٥).

(١) سقط من: ي، م.

(٢) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٤٩٠، ٣٤٩٢)، ومصنف ابن أبي شيبة ٣٠/٢، ٣٦، والأوسط
لابن المنذر (١٦٧٣، ١٧٠٢).

(٣) في ر: «أبي»، وبعده في ي، م: «أبي». والحديث من رواية ابن شهاب هو حديث الباب،
وسيأتي في الموطأ (٢١٦) من طريق يحيى بن سعيد.

(٤ - ٤) سقط من: ر، ي. وينظر ما تقدم ص ٥٠٥ - ٥١١، ص ٥١٩.

(٥) تاريخ أبي زرعة ٥١٩/١. وأخرجه البيهقي ٣٤١/٢ من طريق أبي مسهر به.

وحدَّثنا خلفُ بنُ القاسمِ ، قال : حدَّثنا أبو الميمون^(١) عبدُ الرحمن بنُ عمرَ ،
قال : حدَّثنا أبو زُرْعَةَ ، قال : أخبرنا سَعِيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ ، قال : أَخْبَرَنِي يَحْيَى بنُ
أَيُّوبَ ، قال : أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بنُ عَجْلَانَ ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَمْرَ بنَ
عَبْدِ الْعَزِيزِ صَلَّى لِلنَّاسِ الْمَغْرِبَ فَسَهَا ، فَتَهَضَّ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، فَقَالَ النَّاسُ :
سُبْحَانَ اللَّهِ ! فَلَمْ يَجْلِسْ ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ انصَرَفَ ،
فَسَأَلَ ابْنَ شَهَابٍ ، فَقَالَ : أَصَبْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَالسُّنَّةُ عَلَى غَيْرِ الَّذِي صَنَعْتَ .
فَقَالَ لَهُ عَمْرٌ : فَكَيْفَ ؟ قَالَ : تَجْعَلُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ . قَالَ عَمْرٌ : إِنِّي قُلْتُ : إِنَّهُ
دَخَلَ عَلَيَّ وَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِمْ . قَالَ ابْنُ شَهَابٍ : مَا دَخَلَ عَلَيْكَ دَخَلَ عَلَيْهِمْ^(٢) .
وقال سفيانُ الثوريُّ ، والحسنُ بنُ صالحٍ ، وأبو حنيفةٌ وأصحابه : السجودُ
كلُّه بعدَ السَّلامِ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بنِ مسعودٍ ،
وسعيدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعُمَارِ بنِ يَاسِرٍ ، وَالضُّحَّاكُ بنُ قَيْسٍ ، وَعِمْرَانُ بنُ
حُصَيْنٍ^(٣) ، وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بنِ أَبِي سَفْيَانَ ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَنْ
ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَأَبُو سَلَمَةَ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَعَمْرُ بنُ
عَبْدِ الْعَزِيزِ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى . وَيُجْزِئُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ
أَنْ يَسْجُدَهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ : كُلُّ سَهْوٍ كَانَ نُقْصَانًا فِي

(١) في ي : «ميمون» ، وفي م : «ميمونة» . وينظر سير أعلام النبلاء ١٥ / ٥٣٣ .

(٢) تاريخ أبي زُرْعَةَ ١ / ٥١٩ ، ٥٢٠ .

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٢ / ٢٩ ، ومسنند أحمد ٧ / ١٥٩ (٤٠٧٦) ، والأوسط لابن المنذر

(١٦٩٨ ، ١٦٩٩ ، ١٧٠١ ، ١٧٠٣) ، وشرح مغاني الآثار ١ / ٤٤١ ، ٤٤٢ .

الصلاة، فسجوده قبل السلام، على حديث ابن بُحينة^(١)، وكلُّ سهوٍ هو زيادةٌ في الصلاة، فالسجود فيه بعد السلام، على حديث أبي هريرة في قصة ذي الـيدين^(٢). وبهذا قال أبو ثور.

وقال إسحاق: كلُّ موضع ليس فيه عن النبي ﷺ حديث، فإنه يسجد فيه في الزيادة بعد السلام، وفي التقصان قبل السلام، فلا خلاف عن مالك أن السهو إذا اجتمع فيه زيادةٌ ونقصان، أن السجود له قبل السلام. وقال أحمد بن حنبل: سجود السهو على ما جاءت به الأخبار؛ إذا نهض من اثنتين سجدهما قبل السلام، على حديث ابن بُحينة.

قال أبو عمرو: هذا يذكرك على أن حديث ابن بُحينة أصح عند أحمد بن حنبل - وهو إمام أهل الحديث - من حديث المغيرة بن شعبة، على ما ذكرنا لك.

قال أحمد بن حنبل: وإذا شك فرجع إلى اليقين سجدهما قبل السلام أيضًا، على حديث أبي سعيد الخدري. قال: وإذا سلم من اثنتين، سجدهما بعد السلام، على حديث أبي هريرة في قصة ذي الـيدين. قال: وإذا شك وكان ممن يرجع إلى التحري، سجدهما بعد السلام، على حديث ابن مسعود. قال:

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٤٥٤)، ومصنف ابن أبي شيبة ٢/٢٩، ٣٠، ومسند أحمد ١٦٩/٢٨ (١٦٩١٧)، والأوسط لابن المنذر (١٧٠٠، ١٧٠٤، ١٧٠٥)، وشرح معاني الآثار ١/٤٤١، ٤٤٢.

(٢) تقدم في الموطأ (٢٠٨).

وكلُّ سهوٍ يدخلُ عليه سِوَى ما ذَكَرْنَا يَسْجُدُ لَهُ قَبْلَ السَّلامِ . وبهذا كُلُّهُ من قولِ التمهيد أحمد ، قال سليمانُ بنُ داودَ ، وأبو خيثمة .

قال أبو عمرو : قد رَوَى خُصَيْفٌ ، عن أبي عُبيدة بن عبدِ اللهِ بن مسعود ، عن النبي ﷺ في الذي يَشْكُ فلا يدري كم صَلَّى ، أَنَّهُ يَبْنِي عَلَى أَكْثَرِ ظَنِّهِ ، وَيَسْجُدُ قَبْلَ السَّلامِ .

ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ^(١) ، عن عمرو^(٢) بن هشام ، عن محمد بن سلمة ، عن خُصَيْفٍ . وهو خَلاَفٌ لأحمد بن حنبل ، وهو مُوَافِقٌ لحديث أبي سعيد الخدري ، وقد تقدَّم في بابِ زيد بن أسلم^(٣) القولُ في التَّحَرِّي ، وفي البناءِ على اليقين ، وهما عندنا شيءٌ واحدٌ . وباللَّهِ التَّوفيقُ .

وقال داودُ : لَا يَسْجُدُ أَحَدٌ لِلسَّهْوِ إِلَّا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي سَجَدَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . والسَّجُودُ عِنْدَهُ فِي الْقِيَامِ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ السَّلامِ ، عَلَى حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ،^(٤) وَزَعَمَ أَنَّهُ زَادَ عَلَى حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ زِيَادَةً يَجِبُ قَبُولُهَا ، وَحُجَّتُهُ حَدِيثُ عُلْقَمَةَ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ ، فَإِذَا شَكُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ ، فَإِذَا سَلَّمَ ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ »^(٥) . وقد أَوْضَحْنَا الْحُجَّةَ لِهَذِهِ الْأَقْوَالِ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ فِي بَابِ زَيْدِ بْنِ

(١) النسائي في الكبرى (٦٠٥) .

(٢) في ر : « عمر » .

(٣) تقدم ص ٥١٠ - ٥٢٤ .

(٤) - ٤) في م : « وزعة عنه » .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٥٥١ .

أسلم . والحمد لله .

واختلفوا في التشهد في سجدتي السهو والسلام منهما ؛ فقالت طائفة : لا تشهد فيهما ولا تسليم . وروى ذلك عن أنس بن مالك ، والحسن البصري ، ورواية عن عطاء^(١) ، وهو قول الأوزاعي ، والشافعي ؛ لأن السجود كله عندهما قبل السلام ، فلا وجه لإعادة التشهد عندهما ، وقد روى عن عطاء : إن شاء تشهد وسلم ، وإن شاء لم يفعل^(٢) .

وقال آخرون : يتشهد فيهما ولا يسلم . قاله يزيد بن قسيط^(٣) ، ورواية عن الحكم ، وحماد ، والنخعي ، وقتادة . و^(٤) به قال مالك وأكثر أصحابه ، والليث ابن سعيد ، والثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه . وقال أحمد بن حنبل : إن سجد قبل السلام لم يتشهد ، وإن سجد بعد السلام تشهد . وبهذا قال جماعة من أصحاب مالك . وروى أيضا عن مالك . وقال ابن سيرين : يسلم منهما ولا يتشهد فيهما^(٥) .

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٣٥٠٣، ٣٥٠٤) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣١ / ٢ ، والأوسط لابن المنذر ٣ / ٣١٤ .

(٢) ذكره ابن المنذر في الأوسط ٣ / ٣١٦ .

(٣) يزيد بن عبد الله بن قسيط أبو عبد الله الليثي المدني ، قال ابن إسحاق : كان ثقة فقيها ، يستعان به في الأعمال لأمانته وفقهه . مات سنة اثنين وعشرين ومائة . سير أعلام النبلاء ٢٦٦ / ٥ .

(٤) بعده في ر : «الحكم وحماد» ، وفي ي : «الحكم و» ، وفي م : «الحكم» . وهو تكرار .

وينظر في هذه الآثار مصنف عبد الرزاق (٣٥٠٠، ٣٥٠١) ، ومصنف ابن أبي شيبة ٣١ / ٢ ، والأوسط لابن المنذر ٣ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٥) ذكره ابن المنذر في الأوسط ٣ / ٣١٦ .

قال أبو عمر: مَنْ رَأَى السَّلَامَ فِيهِمَا، فَعَلَى أَصْلِهِ فِي التَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ التَّمْهِيدِ والتَّسْلِيمَتَيْنِ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَلَّمَ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(١)، وَهُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ فِي السُّجُودِ بَعْدَ السَّلَامِ. وَمَنْ رَأَى الشُّجُودَ كُلَّهُ قَبْلَ السَّلَامِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى هَذَا؛ لِأَنَّ السَّلَامَ مِنَ الصَّلَاةِ هُوَ السَّلَامُ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ هَذَا، وَأَمَّا التَّشَهُُّدُ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ فَلَا أَحْفَظُهُ مِنْ وَجْهِ صَحِيحٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا التَّكْبِيرُ فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ فَمَحْفُوظٌ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ ابْنِ بُحَيْنَةَ وَغَيْرِهِ؛ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ شَهَابٍ وَغَيْرِهِ.

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ وَهَبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَاللَّيْثُ، أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ أَخْبَرَهُمْ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ بُحَيْنَةَ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي اثْنَتَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ فَلَمْ يَجْلِسْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، فَكَبَّرَ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ لِمَكَانِ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ^(٢).

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) تقدم تخريجه ص ٤٧٨، ٤٧٩.

(٢) النسائي (١٢٦٠)، وفي الكبرى (٦٠٣، ٦٠٤). وأخرجه أبو عوانة (١٩٠٨) من طريق ابن وهب به.

أبو داود، قال : حَدَّثَنَا عمرو بن عثمان ، قال : حَدَّثَنَا أَبِي وَبَقِيَّةُ ، قالَا : حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن الأعرج ، عن عبد الله ابن بُحَيْنَةَ مثلَ حديثِ مالك ، وزاد : فكان منا المتشهُدُ^(١) في قيامه ؛ مَنْ نَسِيَ أَنْ يَتَشَهَّدَ وهو جالسٌ^(٢) .

حَدَّثَنِي أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن ، قال : حَدَّثَنَا قاسم بن أصبغ ، قال : حَدَّثَنَا الحارث بن أبي أسامة ، قال : حَدَّثَنَا الحكم بن موسى ، قال : حَدَّثَنَا هِشْلٌ ، عن الأوزاعي ، قال : حَدَّثَنِي الزهري ، قال : حَدَّثَنِي ابنُ هُرْمَزٍ ، قال : حَدَّثَنِي عبدُ الله ابنُ بُحَيْنَةَ ، أَنَّ رسولَ الله ﷺ سَهَا عن قُعُودٍ قام عنه^(٣) ، فَلَمَّا فرغَ وانتَظَرْنَا سلامَه كَبَّرَ فسجدَ ، ثم كَبَّرَ فرَفَعَ رأسَه ، ثم كَبَّرَ فسجدَ ، ثم كَبَّرَ فرَفَعَ رأسَه ، ثم سَلَّمَ^(٤) لم يذكر ابنُ عُيَيْنَةَ : كَبَّرَ .

وأما اختلافُ العلماءِ في حُكْمِ الجُلُوسِ الآخِرِ في الصَّلَاةِ ، فَأَمَّا الفَرَضُ في ذلك فعلى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْجِلْسَةَ الْآخِرَةَ فَرَضٌ ، «والتَّشَهُدُ فَرَضٌ»^(٥) ،

(١) في النسخ : «التشهد» . والمثبت من سنن أبي داود .

(٢) أبو داود (١٠٣٥) . وأخرجه البخاري (٨٢٩) ، وأبو عوانة (١٩٠٩) من طريق شعيب به .

(٣) في ي ، م : «منه» .

(٤) أخرجه البيهقي ٣٥٣/٢ من طريق الأوزاعي به .

(٥ - ٥) سقط من : م .

والسلام فرض. ^(١) وحكى مثل هذا ^(٢) أبو المصعب ^(٣) في «مختصره» عن مالك، التمهيد وأهل المدينة ^(٤)، وممن قال ذلك الشافعي، و^(٥) داود، وأحمد بن حنبل في رواية. وحجتهم أن بيانه ﷺ ^(٦) في الصلاة فرض؛ لأن أصل فرضها مجمل يفتقر إلى البيان، فكل عمله فيها فرض، إلا ما خرج بدليل سنة أو إجماع، واحتجوا أيضاً بقوله ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي» ^(٧). وبأشياء يطول ذكرها؛ منها حديث علي بن طلق، عن النبي ﷺ قال: «إذا فسأ أحدكم في الصلاة، فليصرف وليتوضأ، وليعيد الصلاة» ^(٨). قالوا: وما لم يُسلم فهو في الصلاة؛ لأن المصلي لا يتحلل منها بغير السلام.

والقول الثاني، أن الجلوس فيها فرض، والسلام فرض، وليس التشهد بواجب. وممن قال ذلك مالك وأصحابه، وأحمد في رواية. وحجتهم أن عمل البدن كله فرض؛ للإجماع على فرض القيام والركوع والسجود، فكذلك كل عمل البدن إلا ما خرج بدليل، وهي الجلسة الوسطى.

- (١ - ١) سقط من: ر.
 (٢ - ٢) في م: «الصعب».
 (٣) بعده في ي، م: «أبو».
 (٤ - ٤) سقط من: ي، م.
 (٥) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٧٠٢) من الموطأ.
 (٦) أخرجه أحمد ٨٢/٢ (٦٥٥)، وأبو داود (٢٠٥، ١٠٠٥)، والترمذي (١١٦٤، ١١٦٦).

وَمِنْ حُجَّتِهِمْ أَيْضًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَخْرُجْ قَطُّ مِنْ صَلَاةٍ ^(١) إِلَّا بِالتَّسْلِيمِ، وَقَالَ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» ^(٢). وَقَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يَتَشَهَّدْ، فَسَقَطَ التَّشَهُّدُ لِدَلَالَتِهِ، وَلِأَنَّهُ ذِكْرٌ، وَلَا شَيْءَ مِنَ الذِّكْرِ وَاجِبٌ غَيْرَ قِرَاءَةِ أُمِّ الْقُرْآنِ، وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَالسَّلَامِ.

وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ، أَنَّ الْجُلُوسَ مَقْدَارُ التَّشَهُّدِ فَرَضٌ، وَلَيْسَ التَّشَهُّدُ وَلَا السَّلَامُ ^(٣) فَرَضًا. وَمَنْ قَالَ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ. وَاحْتَجُّوا لَهُ بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي بَيَانِ مُجْمَلِ الصَّلَاةِ وَعَمَلِ الْبَدَنِ، وَبِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ بْنِ أَنْعَمٍ - وَهُوَ الْأَفْرِيقِيُّ - أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ رَافِعٍ وَبَكْرَ بْنَ سَوَادَةَ حَدَّثَاهُ، عَنْ ^(٤) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ^(٥) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَحْدَثَ الرَّجُلُ وَقَدْ جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ». هَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَفْرِيقِيِّ ^(٦).

وَالْقَوْلُ الرَّابِعُ، أَنَّ الْجُلُوسَ وَالتَّشَهُّدَ وَاجِبَانِ، وَلَيْسَ السَّلَامُ بِوَاجِبٍ. قَالَه

(١) فِي ي، م: «صَلَاتِهِ».

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ ص ١٧٧.

(٣) بَعْدَهُ فِي ي، م: «بِوَاجِبٍ».

(٤) فِي ي، م: «عِنْدَ».

(٥) فِي م: «عَمْرٍ».

(٦) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٠٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُبَارَكِ بِهِ.

٢١٦ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْثَةَ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا

التمهيد جماعةٌ ؛ مِنْهُمْ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهَ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ عَلَّمَهُ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ ، وَقَالَ : « إِذَا فَرَعْتَ مِنْ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ وَقَضِيَتْ مَا
عَلَيْكَ »^(١) .

وَالْقَوْلُ الْخَامِسُ ، أَنَّ لَيْسَ الْجُلُوسُ مِنْهَا وَلَا التَّشَهُّدُ وَلَا السَّلَامُ بِوَاجِبٍ ، إِنَّمَا
ذَلِكَ كُلُّهُ سُنَّةٌ مَسْنُونَةٌ . هَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ ابْنُ عُثَيْمٍ ، وَصَرَّحَ
بِقِيَاسِ الْجُلُوسِ الْآخِرَةِ عَلَى الْأَوَّلَى ، فَخَالَفَ الْجُمْهُورَ وَشَدَّ ، إِلَّا أَنَّهُ يَرَى الْإِعَادَةَ
عَلَى مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ كُلَّهُ .

وَاحْتَجَّ بِرَوَايَةٍ مَنْ رَوَى فِي حَدِيثِ الْأَفْرِيقِيِّ الْمَذْكُورِ : « إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ
فَأَحْدَثَ ، فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ »^(٢) . وَلَمْ يَذْكُرْ جُلُوسًا . وَهَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ ؛
لِضَعْفِ سَنَدِهِ وَاخْتِلَافِهِمْ فِي لَفْظِهِ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا اخْتِلَافَ
الْعُلَمَاءِ فِي كَيْفِيَّةِ السَّلَامِ وَوُجُوهِهِ ، فِي بَابِ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
أَبِي حُثْمَةَ^(٣) .

مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ الْأَعْرَجِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْثَةَ ، أَنَّهُ قَالَ : صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ ، فَقَامَ فِي اثْنَتَيْنِ وَلَمْ

القبس

(١) سَيَأْتِي تَخْرِيجُهُ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٣٩٩) مِنَ الْمُوطَأِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعَانِي ٢٧٤/١ مِنْ طَرِيقِ الْأَفْرِيقِيِّ بِهِ .

(٣) تَقْدِمُ ص ٤٩٧ - ٥٠١ .

الموطأ رسول الله ﷺ الظهر، فقام في اثنتين ولم يجلس فيهما، فلما قضى صلاته سجد سجدتين، ثم سلم بعد ذلك.

قال يحيى: قال مالك فيمن سها في صلاته، فقام بعد إتمامه الأربع، فقرأ ثم ركع، فلما رفع رأسه من ركوعه، ذكر أنه قد كان أتم؛ أنه يرجع، فيجلس ولا يسجد، ولو سجد إحدى السجدتين، لم أر أن يسجد الأخرى، ثم إذا قضى صلاته، فليسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم.

التمهيد يجلس فيهما، فلما قضى صلاته سجد سجدتين ثم سلم بعد ذلك^(١).

قد مضى القول في هذا الحديث مجوذاً ثمهًذا في باب ابن شهاب، عن الأعرج^(٢)، من هذا الكتاب.

الاستدكار وأما قول مالك فيمن سها في صلاته، فقام بعد إتمامه الأربع، فقرأ ثم ركع، فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر أنه كان أتم، أنه يرجع فيجلس ولا يسجد، ولو سجد إحدى السجدتين لم أر أن يسجد الأخرى، ثم إذا قضى صلاته فليسجد سجدتين وهو جالس بعد التسليم. فالأصل في هذا أن رسول الله ﷺ صلى الظهر خمساً، فقال رجل: أزيد في الصلاة؟ قال: «وما ذاك؟». قالوا: صليت خمساً. قال: فثنى رجله، وسجد سجدتين. وهذا حديث صحيح،

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٨١). وأخرجه الشافعي ١/١١٩، والبخاري (١٢٢٥)، والطحاوي في شرح المعاني ٤٣٨/١ من طريق مالك به.

(٢) تقدم ص ٥٢٨ - ٥٣٩.

النظرُ في الصلاةِ إلى ما يشغلك عنها

الموطأ

٢١٧ - [٣٦] حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلْقَمَةَ ، عَنْ أُمِّهِ ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ : أَهْدَى أَبُو جَهْمٍ بَنُ حَازِمَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَمِيصَةً شَامِيَةً لَهَا عَلَمٌ ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ ،

رواه شعبه ، عن الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله^(١) . وقد أجمعوا الاستدكار أن من زاد في صلاته عامدا شيئا وإن قل ، من غير الذكر المباح ، فقد فسدت صلاته . وفيما أجمعوا عليه من ذلك ما يُصحح لك ما قاله هنا مالك ، وهو أصل وإجماع لا مدخل للقول فيه ، والسجود عنده في الزيادة بعد السلام على ما قدمنا من أصله . وقد بينا ذلك كله . والحمد لله .

مالك ، عن علقمة بن أبي علقمة^(٢) ، أن عائشة قالت : أهدى أبو جهم بن حذيفة لرسول الله ﷺ حَمِيصَةً شَامِيَةً لَهَا عَلَمٌ ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ ، فَلَمَّا

القبس

(١) أخرجه أحمد ٣٤/٦ (٣٥٦٦) ، والبخاري (١٢٢٦) ، ومسلم (٩١/٥٧٢) من طريق شعبه به .
(٢) قال أبو عمر : « لمالك عنه حديثان ، يقال له : علقمة ابن أم علقمة ، وعلقمة بن أبي علقمة ، واسم أبي علقمة أبيه بلال مولى عائشة أم المؤمنين ، وأمه أيضا مولاة عائشة ، يقال : اسمها مرجانة ، ولم يختلف في أمه أنها مولاة عائشة ، واختلف في أبيه ، فقال مالك : علقمة بن أبي علقمة مولى عائشة . وقال الزبير بن بكار : علقمة بن أبي علقمة مولى مصعب بن عبد الرحمن بن عوف ، وأمه مولاة عائشة زوج النبي ﷺ . وقال مصعب : إنني تعلمت النحو في كتاب علقمة بن أبي علقمة مولى عائشة ، وأمه أيضا مولاة عائشة زوج النبي ﷺ ، وكان نحويا . قال أبو عمر : كان علقمة ثقة مأمونا ، روى عنه مالك وغيره من الأئمة ، وقد قيل : إن علقمة هذا من بني سليم . فالله أعلم . »
طبقات ابن سعد (القسم المتتم) ص ٣٤٢ ، تهذيب الكمال ٢٠/٢٩٨ .

الموطأ
فلما انصرف قال : « رُدِّي هذه الخَمِيصَةَ إلى أبي جَهْم ؛ فَإِنِّي نَظَرْتُ إلى
عَلَمِهَا فِي الصَّلَاةِ فَكَادَ يَفْتِنَنِي » .

التمهيد
انصرف قال : « رُدِّي هذه الخَمِيصَةَ إلى أبي جَهْم ، فَإِنِّي نَظَرْتُ إلى عَلَمِهَا فِي
الصَّلَاةِ فَكَادَ يَفْتِنَنِي » .

قال أبو عمر : هكذا قال يحيى عن مالك في إسناده هذا الحديث : عن علقمة
ابن أبي علقمة ، أنَّ عائشة . ولم يتابعه على ذلك أحدٌ من الرواة ، وكلُّهم رَوَاهُ عن
مالك في « الموطأ » ^(١) : عن علقمة بن أبي علقمة ، عن أمِّه ، عن عائشة . وسَقَطَ
ليحيى : عن أمِّه . وهو مما عُدَّ عليه . والحديث صحيحٌ مُتَّصِلٌ لمالك ، عن علقمة
ابن أبي علقمة ، عن أمِّه ، عن عائشة . كذلك رَوَاهُ جماعةُ أصحابِ مالك عنه .
وقد رَوَى هذا الحديثُ أيضًا الزهريُّ ، عن عُروَةَ ، عن عائشة ^(٢) .

وفي هذا الحديثُ مِنَ الْفِقْهِ قَبُولُ الْهَدَايَا ، وَفِي قَبُولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهَا دَلِيلٌ
عَلَى أَنَّ التَّهَادِيَّ وَقَبُولَ الْهَدَايَا مِنَ الْفِعْلِ الْحَسَنِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ
التَّوَاضُّعِ وَالتَّحَابِّ . وقد مضى في قبول الإمامٍ للهدايا ما فيه كفايةً ، في بابِ ثَوْرِ
ابن زيد ^(٣) ، وسيأتي من ذكرِ التهادي طرفٌ صالحٌ في بابِ عطاءِ الخراساني ^(٤) . إن
شاء الله .

وقال ابنُ عُيَيْنَةَ : إِنَّمَا رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ ؛ لِأَنَّهُ كَرِهَهَا

القيس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٨٤) . وأخرجه ابن راهويه (١٠٢٧) ، وأحمد ٢٧٨/٤٢
(٢٥٤٤٥) ، وابن حبان (٢٣٣٨) من طريق مالك به .

(٢) سيأتي تخريجه ص ٥٥٤ .

(٣) سيأتي في شرح الحديث (١٠٠٤) من الموطأ .

(٤) سيأتي في شرح الحديث (١٧٥٠) من الموطأ .

إذ كانت سبب غفلة وشغل عن ذكر الله ، كما فعل في الموضع الذي نام فيه عن الصلاة لما نال فيه الشيطان منهم من الغفلة^(١) . قال : ولم يكن رسول الله ﷺ ليبعث إلى أبي جهنم بشيء يكرهه لنفسه ، ألم تسمع قوله لعائشة^(٢) في الضب : « إنا لا نتصدق بما لا نأكل^(٣) » . وكان رسول الله ﷺ أقوى خلق الله على أمر الله ، وعلى رد كل وسوسة ، ولكنه كرهها وأبغضها ؛ إذ كانت سبب الغفلة عن الذكر . هذا معنى قول ابن عُيينة في سؤال نعيم بن حُمَادٍ له عن ذلك .

حدثناه جماعة عن عبد الله بن عثمان ، عن سعد بن معاذ ، عن ابن أبي مريم ، عن نعيم ، عنه .

وفيه الصلاة في الأكسية ؛ لأن الخميصة كساء صوف مُغْلَم . وفيه دليل على أن الالتفات في الصلاة والنظر إلى ما يشغل الإنسان عنها ، لا يفسدها إذا تمت بحدودها ؛ من ركوعها وسجودها وسائر فرائضها ؛ لأن رسول الله ﷺ إذا نظر إلى أعلام خميصة أبي جهنم واشتغل بها ، لم يُعِدْ صلاته .

حدثنا سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سُفيان ، قالا : حدثنا قاسم بن أُصْبَغ ، قال : حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي ، قال : حدثنا الحميدي ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، أن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام ، فقال : « شغلتنني أعلام هذه ، فاذهبوا بها إلى أبي جهنم ،

(١) تقدم في الموطأ (٢٤ ، ٢٥) .

(٢ - ٣) في م : « لا نتصدق بما لا تأكلين » . أثبتها محقق المطبوعة من شرح الزرقاني .
والحديث أخرجه الطبراني في الأوسط (١٨٣٢) بلفظ : « أتصدقين بما لا تأكلين » .

٢١٨ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ خَمِيصَةً لَهَا عِلْمٌ ، ثُمَّ أَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ ، وَأَخَذَ مِنْ أَبِي جَهْمٍ أَنْبِجَانِيَّةً لَهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ ؟ فَقَالَ : « إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عِلْمِهَا فِي الصَّلَاةِ » .

التمهيد

وَأَثَرُنِي بِأَنْبِجَانِيَّةٍ^(١) . قَالَ الْحَمِيدِيُّ : أَبُو جَهْمٍ رَجُلٌ مِنْ آلِ عَدِيِّ بْنِ كَعْبٍ . قَالَ أَبُو عَمْرٍو : اسْمُ أَبِي جَهْمٍ عُبَيْدُ بْنُ حُذَيْفَةَ بْنِ غَانِمِ الْعَدَوِيِّ ، قَدْ ذَكَرْنَاهُ وَنَسَبْنَاهُ وَذَكَرْنَا خَبْرَهُ فِي كِتَابِ « الصَّحَابَةِ »^(٢) . وَالْأَنْبِجَانِيُّ كِسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ فِيهِ ، وَأَمَّا الْخَمِيصَةُ فَكِسَاءٌ رَقِيقٌ قَدْ يَكُونُ بِعِلْمٍ وَبِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَقَدْ يَكُونُ أَيْضَ مُغْلَمًا ، وَيَكُونُ أَصْفَرَ وَأَحْمَرَ وَأَسْوَدَ ، وَالْخَمَائِصُ مِنْ لِبَاسِ أَشْرَافِ الْعَرَبِ .

مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ خَمِيصَةً لَهَا عِلْمٌ ، ثُمَّ أَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ ، وَأَخَذَ مِنْ أَبِي جَهْمٍ أَنْبِجَانِيَّةً لَهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلِمَ ؟ فَقَالَ : « إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عِلْمِهَا فِي الصَّلَاةِ »^(٣) .

وَهَذَا أَيْضًا مَرْسَلٌ عِنْدَ جَمِيعِ الرُّوَاةِ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا مَعْنَى بَنِ عَيْسَى ؛ فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ مَسْنَدًا^(٤) ، وَكَذَلِكَ يَزُودُهُ جَمَاعَةٌ

القيس

(١) الْحَمِيدِيُّ (١٧٢) . وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٠٥/٤٠ (٢٤٠٨٧) ، وَابْنُ خَالٍ (٧٥٢) ، وَمُسْلِمٌ (٦١/٥٥٦) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٥٥٠) ، وَالتَّسَائِي (٧٧٠) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ بِهِ .
(٢) يَنْظُرُ الْاِسْتِيعَابَ ١٠١٦/٣ .
(٣) الْمَوْطَأُ بِرِوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٤٨٥) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٤٥٧/١ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .
(٤) أَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ (١٤٧٤) مِنْ طَرِيقِ مَعْنٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ ٤٥٧/١ مِنْ طَرِيقِ مَعْنٍ بِهِ مَرْسَلًا .

أصحاب هشام، عن هشام - مسنداً - عن أبيه، عن عائشة، وقد يستند من التمهيد رواية مالك، عن علقمة بن أبي علقمة، عن أمه، عن عائشة، وقد ذكرناه في باب علقمة من هذا الكتاب^(١). وقد رواه الزهرى، عن عروة، عن عائشة.

فأما حديث هشام، فحدثنا سعيد بن نصر، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن وضاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ كانت له خميصة لها علم، فكان يتشاغل بها في الصلاة، فأعطاهم أبا جهم، وأخذ كساء له أنبجانياً^(٢).

وأما حديث الزهرى؛ فحدثنا عبد الرحمن بن يحيى، قال: حدثنا أحمد ابن سعيد، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الديلمي، قال: حدثنا عبد الحميد بن صبيح، وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا أحمد بن مطرف، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا إسحاق بن إسماعيل الأيلي، قال: حدثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة، أن النبي ﷺ صلى في خميصة لها أعلام^(٣) فلما قضى صلاته، قال: «شغلتنى أعلام هذه، اذهبوا بها إلى أبي

(١) تقدم في الموطأ (٢١٧).

(٢) أخرجه مسلم (٦٣/٥٥٦) عن ابن أبي شيبة به، وأخرجه إسحاق بن راهويه (٨٧٣)، وأحمد ٤٨٠/٤٢ (٢٥٧٣٤)، وأبو عوانة (١٤٧٥) من طريق وكيع به، وأخرجه إسحاق بن راهويه (٦٢٣)، وأحمد ٤٠/٢٢٢، ٢٢٣ (٢٤١٩٠)، وأبو داود (٩١٥)، وابن خزيمة (٩٢٩) من طريق هشام به، وعند أبي داود: «كرديا». بدلاً من: «أنبجانيا».

(٣) في م: «علم».

٢١٩ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ
الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطِهِ ، فَطَارَ دُبْسِيٌّ ، فَطَفِقَ يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ
مَخْرَجًا ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ ، فَجَعَلَ يُتْبِعُهُ بِصَرِهِ سَاعَةً ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ ،
فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ، فَقَالَ : لَقَدْ أَصَابَنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ .
فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ لَهُ الَّذِي أَصَابَهُ فِي حَائِطِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ ،
وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ صَدَقَةٌ [٣٧] لِلَّهِ ، فَضَعَهُ حَيْثُ شِئْتَ .

جهنم وأتوني بَأَنْبِجَانِيَّةٍ^(١) .

والخميصَةُ كساءٌ رقيقٌ يصبغُ بالحمرة أو بالسواد ، أو بالصفرة ، وكانت
الخمائنُ من لباسِ أشرافِ الناسِ ، والأَنْبِجَانِيَّ كساءٌ غليظٌ كاللَّبِيدِ ، ومنهم من
يقولُ : لَا تَكُونُ الْخَمِيصَةُ إِلَّا مُعَلِّمَةً . ومنهم من يقولُ : تَكُونُ بَعْلَمَ وَبَغِيرِ عِلْمٍ .
وقد مضى القولُ في معنى هذا الحديثِ في بابِ عِلْقَمَةٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ . وَالْحَمْدُ
لِلَّهِ .

مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يُصَلِّي
فِي حَائِطٍ لَهُ ، فَطَارَ دُبْسِيٌّ ، فَطَفِقَ يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ مَخْرَجًا ، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ
فَجَعَلَ يُتْبِعُهُ بِصَرِهِ سَاعَةً ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ،
فَقَالَ : لَقَدْ أَصَابَنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ . فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ لَهُ
الَّذِي أَصَابَهُ فِي حَائِطِهِ مِنَ الْفِتْنَةِ ، وَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، هُوَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ ،

فَضَعَهُ حَيْثُ شِئْتَ^(١).

هذا الحديث لا أعلمه يُروى من غير هذا الوجه ، وهو مُنْقَطِعٌ^(٢) لا تقوم بمثله حُجَّةٌ^(٣) ، والأصل في هذا الباب أن من سها في صلاته فلم يذر كم صلى ؛ لشغل باله بما ينظر إليه أو يفكر فيه ، فليبين على يقينه ، على ما أحكمته السنة في حديث أبي سعيد الخدري وغيره ، عن النبي ﷺ ، على حسب ما ذكرناه في موضعه من كتابنا هذا^(٤).

وفي هذا الحديث دليل على أن النظر إلى ما يشغل المصلّي لا يفسد الصلاة إذا بنى فيها على ما يجب ؛ لأن رسول الله ﷺ^(٥) لم يأمره بإعادة ، والأصل في هذا الباب أن رسول الله ﷺ^(٦) نظر إلى خميصية لها علم في الصلاة فشغله النظر إلى أعلامها فرماها عن نفسه ، وردّها إلى أبي جهم ، ولم يذكّر إعادة ، وهذا حديث ثابت عن عائشة من حديث ابن شهاب ، عن عروة ، عن عائشة^(٧) ، وهو عند مالك ، عن علقمة بن أبي علقمة ، عن أمه ، عن عائشة ، وسيأتي في باب^(٨) إن شاء الله .

ومن الدليل على ما ذكرنا وذهبنا إليه في هذا الباب ما حدثناه عبد الوارث بن

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٨٦) . وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٥٢٦) ، والبيهقي ٣٤٩/٢ من طريق مالك به .

(٢) (٢ - ٢) ليس في : الأصل ، م .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٠٥ - ٥١١ .

(٤) (٤ - ٤) ليس في : الأصل ، ص .

(٥) تقدم تخريجه ص ٥٥٤ .

(٦) تقدم في الموطأ (٢١٧) .

سفيان، قال: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ، قال: حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ حَمَادٍ، قال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ^(١) عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ قال: كَانَ قِرَامٌ^(٢) لِعَائِشَةَ قَدْ سَتَرَتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيْرُهُ تَعْرِضُ لِي فِي صَلَاتِي»^(٣).

قال أبو عمر: ولم يَذْكُرْ إعادة. وقد رَوَى من حديث عبد الله بن سلام، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال: «لَا صَلَاةَ لِلْمُلْتَفِتِ»^(٤). وهو حديث ليس بالقوي. ومن حديث عائشة، عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قال: «الْإِتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ خُلْسَةٌ يَخْتَلِسُهَا الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةِ الْعَبْدِ»^(٥). ومن حديث أَنَسٍ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يَا بُنَيَّ، إِيَّاكَ وَالْإِتِفَاتُ فِي الصَّلَاةِ؛ فَإِنَّهَا هَلَكَةٌ، فَإِنْ كَانَ وَلَا بُدَّ فَعَلَى النَّافِلَةِ»^(٦). وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَفْسُدُ بِهِ؛ لِأَنَّ مَا فَسَدَتْ بِهِ النَّافِلَةُ

(١) في ص: «بن». وينظر تهذيب الكمال ٤٧٨/١٨.

(٢) القرام: الستر الرقيق. وقيل: الصفيق من صوف ذى ألوان. وقيل: الستر الرقيق وراء الستر الغليظ. ينظر النهاية ٤٩/٤.

(٣) أخرجه أحمد ٤٢١/٢١ (١٤٠٢٢)، والبخارى (٣٧٤)، وأبو عوانة (١٤٧٦) من طريق عبد الوارث به.

(٤) في الأصل، م: «ملتفت».

والحديث أخرجه البخارى فى تاريخه ٣٠٣/٤، والطبرانى فى الأوسط (٢٠٢١)، وأبو نعيم فى الحلية ٢٤٣/٧، ٢٤٤.

(٥) أخرجه أحمد ٢٦٦/٤١ (٢٤٧٤٦)، والبخارى (٧٥١، ٣٢٩١)، وأبو داود (٩١٠)، والترمذى (٥٩٠)، والنسائى (١١٩٥، ١١٩٦).

(٦) أخرجه الترمذى (٥٨٩).

فسدت به الفريضة، إذا كان اجتنابه من فرائض الصلاة. على أن هذه الأحاديث التمهيد كلها من أحاديث الشيوخ لا يُحتج بمثلها.

وأصبح ما في هذا الباب ما حدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد ابن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ في خميصية لها أعلام^(١)، فقال: «شغلتنى أعلام هذه، اذهبوا بها»^(٢) إلى أبي جهم ابن حذيفة، وأثنوني بأنبيائهم^(٣).

ففي هذا الحديث أن أعلام الخميصية شغله النظر إليها ﷺ، ولم يذكُر إعادة ولا استعنافاً لصلاته ولا سجوداً سهواً، ولو كان شيئاً من ذلك واجباً لقاله ﷺ ولما سكّت عنه، ولو قاله لتقل، وكذلك لو فعله لتقل عنه كنتقل سائر الشئ.

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة، قال: حدثنا معاوية، يعني ابن سلام، عن زيد، أنه سمع أبا سلام قال: حدثني السلولي^(٤)، وهو أبو كبشة، عن سهل ابن

(١) في ص: «علم».

(٢) ليس في: الأصل، م.

(٣) أبو داود (٩١٤، ٤٠٥٣)، وينظر ما تقدم ص ٥٥٤.

(٤) في الأصل، م: «السلوى». وينظر تهذيب الكمال ٢١٥/٣٤.

الحنظليّة قال : تُؤَبَّ بالصلاة - يعنى صلاة الصبح - فجعل رسول الله ﷺ يصلي وهو يلتفت إلى الشعب . يعنى : وكان أرسل فارساً إلى الشعب من الليل ينحرس^(١) .

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا أحمد بن شعيب ، قال : أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ، قال : أخبرنا الفضل بن موسى ، قال : أخبرنا عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، عن ثور بن زيد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ يلحظ في صلاته يميناً وشمالاً ولا يلوى عنقه خلف ظهره^(٢) .

قال أبو عمر : فى أحاديث هذا الباب كلها ، مسندها ومقطوعها ، دليل على أن نظر المصلي من السنة فيه أن يكون أمامه ، وهو المعروف الذى لا تكلف فيه ؛ ولذلك قال مالك : يكون نظر المصلي أمام قبلته . وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، والحسن بن حي : يستحب أن يكون نظره إلى موضع

- (١) أبو داود (٩١٦) . وأخرجه النسائي فى الكبرى - كما فى تحفة الأشراف (٤٦٥٠) - وابن خزيمة (٤٨٧) ، والطبراني (٥٦١٩) من طريق أبي توبة به .
 (٢) النسائي فى الكبرى (٥٢٩) . وأخرجه أحمد ٢٨٨/٤ ، ١١/٥ (٢٤٨٥ ، ٢٧٩١) ، وأبو داود فى رواية أبي الطيب الأشناني - كما فى تحفة الأشراف (٦٠١٤) - والترمذى (٥٨٧) ، والنسائي (١٢٠٠) من طريق الفضل بن موسى به .

سجوده . وقال شريك القاضي^(١) : ينظر في القيام إلى موضع السجود ، وفي التمهيد الركوع إلى موضع قدميه ، وفي السجود إلى أنفه ، وفي قعوده إلى حجره .

قال أبو عمر : هذا كله تحديد لم يثبت به^(٢) أثر ، وليس بواجب في النظر ، ومن نظر إلى موضع سجوده كان أسلم له وأبعد من الاشتغال بغير صلاته إن شاء الله ، وبالله التوفيق .

وأما قوله : لقد أصابتنى فى مالى فتنة . فالفتن على وجوه ؛ فأما فتنة الرجل فى أهله وماله فتكفيرها الصلاة والصدقة ، كذلك قال حذيفة لعمر فى الحديث الصحيح ، وصدقه عمر وقال : لست عن هذه أسألك^(٣) . وقال جماعة من فقهاء الحجاز والعراق : إن المعاصي كلها فتنة تكفرها الصلاة والصوم ما لم يُواقع الكبائر ، دليل ذلك قول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتٍ ﴾ [هود : ١١٤] . نزلت فى رجل أصاب من امرأة ما ليس بكبيرة^(٤) . ومنه قوله ﷺ : « يا معشر التجار ، إن هذا البيع يشوبه الخلف والكذب ، فشوبوه بالصدقة »^(٥) .

(١) شريك بن عبد الله أبو عبد الله النخعي القاضي ، أدرك عمر بن عبد العزيز ، كان من كبار الفقهاء ، وبينه وبين الإمام أبي حنيفة وقائع ، توفي سنة سبع وسبعين ومائة . سير أعلام النبلاء ١٧٨/٨ .

(٢) فى ص : « فيه » .

(٣) أخرجه أحمد ٤١٤/٣٨ (٢٣٤١٢) ، ومسلم (١٤٤) .

(٤) أخرجه أحمد ١٦٥/٦ (٣٦٥٣) ، والبخارى (٤٦٨٧) ، ومسلم (٢٧٦٣) من حديث ابن مسعود .

(٥) أخرجه أحمد ٦٠/٢٦ (١٦١٣٨) ، وأبو داود (٣٣٢٦ ، ٣٣٢٧) ، وابن ماجه (٢١٤٥) ، =

وكلُّ مَنْ فُتِنَ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي وَالشَّهَوَاتِ الْحَظَوْرَةِ فَهُوَ مَفْتُونٌ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ وَأَنَابَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ ، غُفِرَ لَهُ مَعَ أَدَائِهِ لَصَلَاتِهِ وَزَكَاتِهِ وَصَوْمِهِ ، وَهَذِهِ صِفَاتُ الْمُذْنِبِينَ ، وَقَدْ فُتِنَ الصَّالِحُونَ وَابْتُلُوا بِالذُّنُوبِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ ﴾ [الأعراف : ٢٠١] . وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَتْحَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] . وَقَدْ يَكُونُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مِنَ الْفِتْنَةِ مَا هُوَ أَشَدُّ مِمَّا وَصَفْنَا ، وَهُوَ الْإِصْرَارُ عَلَى الذَّنْبِ وَالْإِقَامَةُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِهِ ، فَيُثَبِّتُهُ عَلَى تِلْكَ الْحَالِ ، وَيُحِبُّ أَنْ تَسْمَحَ نَفْسُهُ بِتَرْكِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ قَبِيحِ أَفْعَالِهِ ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ لَا يُقْلِعُ عَنْهَا ، فَهَذَا وَإِنْ كَانَ مُصِرًّا لَمْ تَأْتِ مِنْهُ تَوْبَةٌ ، فَهُوَ مُقِرٌّ بِالذُّنُوبِ وَالتَّقْصِيرِ ، يُحِبُّ أَنْ يَخْتِمَ اللَّهُ لَهُ بِخَيْرٍ ، فَيُغْفِرَ لَهُ هَذَا بَرَجَائِهِ ، وَلَا يُقَطِّعُ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَتْ فِتْنَتُهُ بِذَلِكَ تُخْرِجُهُ عَنِ الْإِسْلَامِ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَا هُوَ مِمَّنْ تُكْتَبُ^(١) فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ غَلَبَتْ عَلَيْهِ فَلَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا وَلَا يُنْكِرُ مَنَكْرًا ، كَمَا قَالَ حَذِيفَةُ فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ ؛ لِأَنَّهُ يُنْكِرُ مَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَيُؤَدُّ أَنَّهُ تَابَ مِنْهُ . قَالُوا : وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي الْأَهْوَاءِ الْمُرْدِيَةِ ، وَالْبَدْعِ الْحَدَثَةِ الَّتِي تُتَّخَذُ دِينًا وَإِيمَانًا ، وَيُشْهَدُ بِهَا عَلَى اللَّهِ تَعْدِيًا وَافْتِرَاءً ، وَلَا يُحِبُّ مَنْ فُتِنَ بِهَا أَنْ يُقْصَرَ فِيهَا وَلَا يَنْتَقِلَ عَنْهَا ، وَيُؤَدُّ أَلَّا يَأْتِيَهُ الْمَوْتُ إِلَّا عَلَيْهَا ، فَهَذَا أَيْضًا مَفْتُونٌ مَغْرُورٌ مُتَدَرِّجٌ ، قَدْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ زَيْنٌ لَهُ فِيهَا سُوءٌ عَمَلِهِ ، يُؤَدُّ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ كُلُّهُمْ مِثْلَهُ . قَالُوا : فَهَذِهِ الْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْفِتْنَتَيْنِ اللَّتَيْنِ

= والنسائي (٣٨٠٦، ٣٨٠٧) من حديث قيس بن أبي غرزة .

(١) فِي م : « تَكَت » .

٢٢٠ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّ الْمُوطَأَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ بِالْقُفِّ - وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ - فِي زَمَانِ الثَّمَرِ ، وَالنَّخْلُ قَدْ ذُلِّلَتْ ، فَهِيَ مُطَوَّقَةٌ بِثَمَرِهَا ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا ، فَأَعْجَبَهُ مَا رَأَى مِنْ ثَمَرِهَا ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ ، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ، فَقَالَ : لَقَدْ أَصَابَتْنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ . فَجَاءَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةٌ ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ ، وَقَالَ : هُوَ صَدَقَةٌ ، فَاجْعَلْهُ فِي سُبُلِ الْخَيْرِ . فَبَاعَهُ عَثْمَانُ بْنُ عَفَانَ بِخَمْسِينَ أَلْفًا ، فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَالُ الْخَمْسِينَ .

التمهيد

ذَكَرْنَا مِنْ فِتَنِ الذَّنُوبِ .

وَمِنَ الْفِتَنِ أَيْضًا الْكَفْرُ ، وَقَدْ سَمَّاهُ اللَّهُ فِتْنَةً بِقَوْلِهِ : ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ [البقرة : ١٩١] . وَشَرَحَ هَذِهِ الْمَعَانِيَ يَطُولُ ، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةُ لَا شَرِيكَ لَهُ . وَأَمَّا التُّهَسُّ فَطَائِرٌ صَغِيرٌ مِثْلُ الْعَصْفُورِ ، وَالدُّبْسِيُّ طَائِرٌ يُشْبِهُ الْيَمَامَةَ ، وَقِيلَ : هُوَ الْيَمَامَةُ نَفْسُهَا . وَقَوْلُهُ : طَفِقَ يَتَرَدَّدُ . كَقَوْلِهِ : جَعَلَ يَتَرَدَّدُ . وَفِيهِ لَفْتَانٌ ^(١) : طَفِقَ وَطَفِقَ ، يَطْفِقُ وَيُطْفِقُ .

وَأَمَّا حَدِيثُهُ الْآخَرُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطٍ لَهُ بِالْقُفِّ - وَادٍ مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ - الْحَدِيثُ ^(٢) . فَإِنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَالْكَلَامَ فِي الَّذِي قَبْلَهُ سَوَاءٌ ، إِلَّا أَنَّ عَثْمَانَ بْنَ عَفَانَ فَهِمَ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ مُرَادَهُ ، فَبَاعَ الْمَالَ

القبس

(١) فِي ص : «لغات» .

(٢) الْمُوطَأُ بِرَوَايَةِ أَبِي مُصْعَبٍ (٤٨٧) . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ فِي الزُّهْدِ (٥٢٧) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ بِهِ .

الاستدكار بخمسين ألف درهم، وتصدق بها عنه، ولم يجعل الحائط وقفًا.

وقد اختلف في الأفضل من الصدقات بالرقاب، ومن الصدقات الموقوفات، وكلاهما خير وعمل صالح ('وبر')، وليس الآبار كالعيون، والله أعلم، إلا أن الدائم جارٍ على صاحبه ما لم تغتريه آفة، فأفات الدهر كثيرة.

وفي أحاديث هذا الباب ما يوجب القول في موضع نظر المصلّي إلى أين يكون؟

فأما مالك؛ فقال: يكون نظر المصلّي أمام قبلته. وقال الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، والحسن بن حي: يستحب أن يكون نظر المصلّي إلى موضع سجوده. وقال شريك القاضي: ينظر في القيام إلى موضع السجود، وفي الركوع إلى موضع قدميه، وفي السجود إلى أنفه، وفي قعوده إلى حجره.

قال أبو عمر: هذا التحديد ليس في^(١) النظر في الأصول ما يوجبّه، وحسب المصلّي أن يُقبل على صلاته ولا يلتفت يمينًا ولا شمالًا، فإنه مكروه له، ومن فكر فيما هو فيه من صلاته، وأقبل على ما يغنيه منها، شغله ذلك عن النظر إلى غيرها.

(١ - ١) سقط من: ص، م.

(٢) في ص، م: «على».

بَابُ السَّهْوِ

هذا بابٌ عظيمٌ في الفقه، أحاديثه كثيرةٌ، ومسائله عظيمةٌ، وفروعه متشعبةٌ ومُشعبةٌ، يذهبُ العمرُ في تحصيلها، ولا يتمكّنُ العبدُ من تفصيلها، فعليكم أن تُحقّقوا^(١) أصولها وتربطوا فصولها، ثم تُركّبوا عليها ما يليقُ بها وتطرّحوا الباقي عن أنفسكم منها، دخلتُ المُنشِئ^(٢) رباطَ إفريقيةَ فلقيتُ المتعبدين الذين أعرضوا عن الدنيا وأقبلوا على خدمةِ المولى، وسيعثهم لا يقرءون من فنِّ الفقه إلا مسائلَ الوضوء والصلاة التي تختصُّ بما هم فيه، فحدّثوني أن أبا بكرٍ بنَ عبدِ الرحمنِ الخولاني^(٣)، وكان من أحفظِ أهلِ زمانه بالمسائل، كان يردُّ عليهم في الأشهرِ الفاضلةِ بنيةَ الاعتكافِ فيسألونه عن المسائل، فإذا أفْتاهم قالوا له: الروايةُ في نوازل^(٤) سُحنونٍ، بخلافِ هذا النصِّ في الكتابِ الفلاني، على غيرِ ما قلتُ. حتى طال عليه ذلك فقال لهم: إذا ذكركم مسألتكم فاذكروا جوابها معها، فإن كان جارياً على الأصولِ أمرتكم بالتمسكِ به، وإن كان خارجاً عن الأصولِ عرّفْتُكم بالصوابِ فيه.

وأصولُ أحاديثِ السَّهْوِ ستةٌ:

(١) في ج، م: «تحفظوا».

(٢) موضع بين المهديّة وسوسة إفريقية، بينه وبين كل واحدة منهما مرحلة. معجم البلدان

٦٦١/٤.

(٣) هو أحمد بن عبد الرحمن الخولاني، شيخ المالكية ومفتى قیروان، كان رأساً في المذهب، مات

سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة. الديباج المذهب ١/١٧٧، وسير أعلام النبلاء ١٧/٥١٩.

(٤) في ج: «نواذر».

الحديث الأول: حديث أبي هريرة: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشَاءِ، فَسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ إِلَى «جَانِبِ جَذْعٍ فِي» الْمَسْجِدِ فَاسْتَنَدَ إِلَيْهِ مُغْضَبًا، فَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ يَقُولُونَ: قُصِرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: ذُو الْيَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟». فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ بَقِيَتَا عَلَيْهِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَسَجَدَ، ثُمَّ رَفَعَ، فَكَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ، فَكَبَّرَ^(١) ثُمَّ سَلَّمَ.

الحديث الثاني: رَوَى عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعَصْرَ فَسَلَّمَ مِنْ ثَلَاثٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: الْحِزْبَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَلَّمْتَ مِنْ ثَلَاثٍ. فَخَرَجَ مُغْضَبًا يَجُرُّ رِدَائِهِ وَقَالَ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ هَذَا؟». قَالُوا: نَعَمْ. فَصَلَّى الرُّكَعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَلَّمَ^(٢)، كَمَا تَقَدَّمَ.

الحديث الثالث: رَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَفَسًا، فَلَمَّا سَلَّمَ تَوَشَّشَ الْقَوْمُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا شَأْنُكُمْ؟». قَالُوا: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟». قَالُوا: صَلَّيْتَ خَفَسًا. فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ وَقَالَ: «مَنْ زَادَ فِي صَلَاتِهِ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»^(٣).

(١ - ١) في ج، م: «جذع في جانب».

(٢) بعده في ج، م: «ثم رفع، فكبر».

(٣) تقدم تخريجه ص ٤٧٨، ٤٧٩.

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٥١، وينظر ص ٥١٨.

٢٢١ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ^{الموطأ} ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يَصَلِّي ، جَاءَهُ الشَّيْطَانُ ، فَلَبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ » .

مَالِكٌ ^(*) ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، ^{التمهيد} أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَامَ يَصَلِّي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ؟ فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ » ^(١) .

الْحَدِيثُ الرَّابِعُ : رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيَّةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ فَقَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ وَلَمْ يَجْلِسْ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ سَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ ^(٢) .

الْحَدِيثُ الْخَامِسُ : رَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَذْكُرْكُمْ صَلَّى ، ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ، فَلْيَنْزِلْ عَلَى الْيَقِينِ وَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ » . وَفِي رَوَايَةٍ : « فَلْيَصِلْ رُكْعَةً ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ ، فَإِنْ كَانَتِ الرُّكْعَةُ الَّتِي صَلَّى خَامِسَةً ، شَفَعَهَا بِهَاتَيْنِ السَّجْدَتَيْنِ ، وَإِنْ كَانَتْ رَابِعَةً ، فَالْسَّجْدَتَانِ تَرْغِيمٌ لِلشَّيْطَانِ » ^(٣) .

الْحَدِيثُ السَّادِسُ : رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ أَحَدُكُمْ يَأْتِيهِ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ فَيَلْبَسُ عَلَيْهِ ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ » .

(*) من هنا ليس لدينا نسخ خطية إلى ص ٥٧٧ سوى المطبوعة .

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (١٣٦) ، ورواية أبي مصعب (٤٧٩ ، ٤٨٨) . وأخرجه البخاري (١٢٣٢) ، ومسلم ٣٩٨/١ (٨٢/٣٨٩) ، وأبو داود (١٠٣٠) ، والنسائي (١٢٥١) ، وابن حبان (٢٦٨٣) من طريق مالك به .

(٢) تقدم في الموطأ (٢١٥ ، ٢١٦) .

(٣) تقدم تخريجه ص ٥٠٥ - ٥١١ .

فى هذا الحديث من الفقه أن الشيطان يوسوس للإنسان ، وأن الصلاة لا تحولُ بينه وبينه ، وأنه ساع على المرء فيما يفسدُ عليه دينه جاهدًا ، والله يعصمُ منه من يشاء من عبادِه . وقوله : « فلبس عليه » يعنى خلطَ عليه ، وهو على : « فَعَلَ » مُحَقَّقٌ ، والمستقبلُ : يَلْبَسُ ، مثلُ : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وأما إذا كان من اللباسِ فالماضى منه : لَبَسَ ، مثلُ : سَمِعَ ، والمستقبلُ منه : يَلْبَسُ ، مثلُ : يَسْمَعُ .

أما الحديثُ الأوَّلُ ، فرأيتُ بالثغرِ من قد تجاوز فيه الحدَّ ، فأخرج منه مائة وخمسين مسألة من الفقه ، وقد استوفينا الغرضَ منه فى « شرح الصحيح »^(١) ، والقدرُ الذى تشتتُهم به الآن أن العلماء اختلفوا فيه على ثلاثة أقوالٍ ؛ القولُ الأوَّلُ : أن هذا الحديث إنما كان فى صدر الإسلام إبان^(٢) كان الكلامُ مباحًا فى الصلاة ، ثم نسخ ذلك الله تعالى فأمر بالقنوت ، فصار الحديثُ منسوخًا لا متعلِّقٌ فيه ، ورواه المدنيون عن مالك . الثانى : أن هذا إنما يكونُ فيمن سلَّم من اثنتين خاصةً دونَ غيره ، وإلى هذا صغى سُحنونٌ . الثالثُ : أن معنى هذا الحديثُ كُله مُستترِسلٌ على الأزمانِ ، عامٌّ فى جميعِ الأقوالِ والأفعالِ ، وهو المشهورُ من قولِ علمائنا رَحِمَهُمُ اللهُ ، وبه قال الشافعى وعامةُ العلماء . أما اختيارُ المدنئيين أنه منسوخٌ ، فقولٌ باطلٌ ؛ لأن من شروط النسخ معرفة التاريخين ، وقد مجهلتُ ههنا ،^(٣) ومن شروطه تضادُّ الأمرين حتى لا يصح أن يجتمعا ، ولا مضادةٌ ههنا^(٤) ؛ لأن الكلامَ المنتهى عنه هو المطلقُ ، وهذا كلامٌ فى إصلاح الصلاة لا بدُّ لها منه ، ولا تيمُّ دونه . وأما اختيارُ سُحنونٍ فهو ضعيفٌ ؛ لأن النبى ﷺ

(١ - ١) فى د : « صريح الصريح » .

(٢) فى م : « أيام » .

(٣ - ٣) سقط من : ج ، م .

وقد اختلف الفقهاء في معنى هذا الحديث ؛ فقال قوم منهم : معناه : أن يبنى على يقينه ، وعلى أكثر ظنه ، ثم يسجد . قالوا : وهو حديث ناقص يفسره حديث أبي سعيد الخدري^(١) ، وحديث عبد الرحمن بن عوف^(٢) وحديث ابن عباس^(٣) ، وغيرهم ، أن رسول الله ﷺ قال : « إذا شك أحدكم في صلاته فلم يدر أثلثاً أم أربعاً ؟ فليصل ركعة ، ويسجد سجدين وهو جالس قبل التسليم » .

قد جرى له ذلك في السلام من ثلاث في حديث عمران ، وقد جرى له مثل ذلك في السلام من خمس في حديث ابن مسعود ، وهذا جُمُود لا يليق بمرتبة شُحُونٍ ولا بتدقيقه في الفروع ، والصحيح أنه جارٍ^(٤) كما قلناه في كل مسألة .

مسألة أصولية : قد بينا في « المتوسط » و « المقسط » وغيرهما القول في عِصْمَةِ الأنبياء صلوات الله عليهم عن^(٥) الذنوب ، وبينّا في كتاب « المشككين » تأويل ما ورد من^(٥) ذلك في القرآن ظاهراً ، وردّذناه إلى أصل العِصْمَةِ بالدليل ، وهو الذي ندين الله تعالى به ، ونحزم القول على أنهم مَعْصُومُونَ ، وإن كان الناس قد اختلفوا في الذنوب المتعلقة بالأفعال ، فقد اتفقوا على أن الكذب لا يجوز أن يقع منهم لا سهواً ولا عمداً ؛ لأن القول هو الذي يبين به الشرع ، فلو جاز أن يتطرق إليه ذلك لما وقعت الثقة فيه بالبيان ، فإذا ثبت هذا عُدنا إلى قوله ﷺ : « كل ذلك لم يكن » . وفي رواية أخرى :

(١) تقدم تخريجه ص ٥٠٥ - ٥١١ .

(٢) تقدم تخريجه ص ٥١٩ .

(٣) في ج ، م : « جائز » .

(٤) في م : « من » .

(٥) في م : « في » .

التمهيد

قالوا : والأحاديث كلها في الشَّهْوِ على خلافِ هذا ، وإنما هي أن يعتمدَ الإنسانُ على أكثرِ ظَنِّه كما رَوَى ابنُ مسعودٍ^(١) أو يبنى على يقينه كما رَوَى أبو سعيدٍ وعبدُ الرحمنِ بنُ عوفٍ . قالوا : وإنما حديثُ أبي هريرةَ ، فحديثٌ مُجْمَلٌ مُضْمَرٌ قد ظهرَ في غيره من الأحاديثِ . قالوا : فلا يُجزئُ أحدًا أبدًا إذا شكَّ في صلاتِهِ أن يخرجَ منها إلا حتى يستيقنَ تمامَها ، وسواءٌ اعتراه هذا مرَّةً أو ألفَ مرَّةٍ . وقال

القبس

« فلم تَقْصُرْ ولم أَنْسَ » . وقد كان ﷺ نسي ، فإنه^(٢) لم يُسَلِّمْ مُتَعَمِّدًا ؛ فبين الناسِ مَنْ قال : هذا نسيانٌ . قيل له : فيه على قولك^(٣) إخبارٌ عما كان بأنه^(٤) لم يَكُنْ ، وهذا لا يجوزُ نسيانًا عليه ؛ لأنه من بابِ الكذبِ ، سَمِعْتُ شَيْخَنَا أَبَا سَعْدٍ مُحَمَّدَ بْنَ طَاهِرٍ الزَّنْجَانِيَّ بِالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا الْمُظَفَّرِ شَاهِقُورَ يَقُولُ : إِنْ قَوْلَ^(٥) النَّبِيِّ ﷺ : « لَمْ تَقْصُرْ »^(٦) . صحيحٌ . وقوله : « لَمْ أَنْسَ » . لم يُرَدِّ به : ولم أَنْسَ الرُّكْعَتَيْنِ ، وإنما أَرَادَ به : ولم أَسَلِّمْ سَاهِيًا ،^(٧) وإنما^(٨) سَلَّمْتُ مُتَعَمِّدًا . وقد يَتَنَبَّأُ تَمَامَ الْكَلَامِ فِي كِتَابِ « الْمُشْكِلِينَ » .

وقد اختلفَ الناسُ في رجوعِ النَّبِيِّ ﷺ إلى القضاءِ^(٩) ، هل كان بما ظهرَ إليه

(١) تقدم تخريجه ص ٥١٨ ، ٥٥١ .

(٢) في ج ، م : « فإِنْ » .

(٣) في ج ، م : « ذَلِكَ » .

(٤) في ج : « بَمَا » .

(٥ - ٥) سقط من : ج ، م .

(٦) سقط من : ج ، م .

(٧) في ج ، م : « يَقْصُرُ » .

(٨ - ٨) في ج ، م : « بَلْ » .

(٩) في ج ، م : « الْقَصْدُ » .

آخرون : معنى حديث أبي هريرة هذا في الذي يستنكحه الشهو^(١) ، ويكثر التمهيد عليه ، والأغلب في ظنه أنه قد أتم ، لكن الشيطان يوسوس إليه في ذلك كما يوسوس إلى قوم في كمال طهارتهم . قالوا : فمن كانت هذه حاله أبداً أجزأه أن يسجد للشهو سجدين دون أن يأتي بركة ، واحتج بعضهم على تأويله هذا بما ذكره أبو داود^(٢) ، قال : حدثنا موسى بن إسماعيل ، قال : حدثنا أبان ، قال :

ورأى ، أم بقول الناس وشهادتهم عنده ؟ وهذا فصلٌ اختلف الناس فيه وتحزبوا كثيراً ، فإن وافقنا^(٣) أنفسنا على النظر ، فالظاهر أنه عجل بشهادتهم . وكذلك^(٤) روى عن مالك رضي الله عنه في مثل هذه النازلة . وإن استقررتنا^(٥) الأثر ، فقد روى أبو داود في « سننه »^(٥) في هذا الحديث بعينه : فلم يزجج رسول الله ﷺ حتى يقنه الله .

وأما حديث عمران ، فهو نظير حديث ذي اليندين في الثقصان ، والسؤال ، والرجوع ، والعمل في السجود .

وأما حديث ابن مسعود : فتوشوش^(٦) القوم . أى اضطربوا ، وروى : وتوسوسوا^(٧) . أى تكلموا بكلام خفي ، وسألهم النبي ﷺ فأجابوه^(٨) . وليس فيه زيادة على ما تقدم إلا فصلان^(٩) ؛ أحدهما : أن ذلك كله كان بعد تمام الصلاة ،

(١) يستنكحه : يغلّب عليه . ينظر اللسان (ن ك ح) .

(٢) أبو داود (١٠٢٩) .

(٣) في ج ، م : « وقفنا » .

(٤ - ٤) غير واضح في د ، وقرا الأمر واقتراه : تتبعه ، وقروث البلاد قزوًا وقريتها قزنا واقتريتها واستقريتها ، إذا تبيتها تخرج من أرض إلى أرض . ينظر اللسان (ق ر و ، ق ر ي) .

(٥) أبو داود (١٠١٢) .

(٦) في ج ، م : « فتشوش » . والوشوشة : كلام مختلط خفي لا يكاد يفهم . النهاية ١٩٠/٥ .

(٧) في ج ، م : « توشوشوا » .

(٨) بعده في م : « فيه » .

(٩) في م : « فصلين » .

التمهيد
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَذَرِ أَزَادَ أَمْ نَقَصَ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ قَاعِدٌ، فَإِذَا أَتَاهُ الشَّيْطَانُ فَقَالَ لَهُ: أَحَدَثْتَ. فليَقُلْ: كَذَبْتُ. إِلَّا أَنْ يَجِدَ رِيحًا بِأَنْفِهِ، أَوْ صَوْتًا بِأُذُنِهِ».

القبس
 بخلاف حديث أبي هريرة وعمران؛ فإنها كانت مُراجعةً في أثناء الصلاة. وأما الفصل الثاني: فسُجودُهُ للركعة الزائدة كما سجد في الحديثين المتقدمين للسلام الزائد.

وأما حديث عبد الله ابن بُحَيْنَةَ، ففيه سُقُوطُ الْجُلُوسِ الْوَسْطَى، وَجَبْرُهَا بِالسُّجُودِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَفِيهِ السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ. وَهَلْهُنَا احْتِمَالَانِ نَشَأُ لِلْعُلَمَاءِ مِنْهُ نَظَرَانِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَذَكَّرَ هَلْهُنَا لِلتَّقْصَانِ مِنْ قِبَلِ نَفْسِهِ فَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَفِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ تَذَكُّرُ بَعْدَ السَّلَامِ «فَسَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ»، وَلَمْ يَرْجِعِ النَّبِيُّ ﷺ لِلْجُلُوسِ^(١)، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَذَكُّرٌ وَهُوَ قَائِمٌ بِأَثَرِ الْجُلُوسِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَذَكُّرٌ وَهُوَ «جَالِسٌ فِي الشَّهَادَةِ»^(٢) الْآخِرِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَذَكُّرٌ فِيمَا بَيْنَهُمَا. وَقَدْ رَوَى الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ الْجُلُوسَ الْوَسْطَى، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوِيَ قَائِمًا^(٣) فَلْيَرْجِعْ إِلَى الْجُلُوسِ، وَإِنْ تَذَكَّرَ وَقَدْ اسْتَوِيَ قَائِمًا^(٤) فَلْيَتِمَّادَ وَلَا يَرْجِعْ»^(٥).

(١ - ١) سقط من: ج، م.

(٢) في ج، م: «إلى الجلوس».

(٣ - ٣) في ج، م: «في الجلوس».

(٤) تقدم تخريجه ص ٥٣٠، وينظر ص ٥٣٦، ٥٣٧.

وروى هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير جماعة؛ منهم الأوزاعي^(١)، وهشام الدستوائي^(٢)، وعلي بن المبارك^(٣)، كلهم بمعنى واحد. قالوا: فهذا أبو سعيد قد روى في هذا الحديث كما روى أبو هريرة، وحصل في ذلك عند أبي سعيد حديثان، ومحال أن يكون معناهما واحداً، بل لكل واحد منهما موضع،

وروى عن ابن شهاب، أنه قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ السجود للشهر قبل السلام، فأخذ به الشافعي في كل حال، وقال أبو حنيفة: السجود للشهر^(٤) كله بعد السلام؛ لأنه إن سجد قبل السلام، لم يأمن أن يعتريه بعد ذلك سهو^(٥). ونظر مالك رضي الله عنه بصيرته إلى اختلاف الحالين، وهي الزيادة والنقصان، فجعلهما نازلتين، وأقر كل واحدة^(٦) منهما في نصابها، والذي مال إليه الشافعي لا يشبه مرتبته في الأصول؛ لأن حديث عبد الله ابن بحنة إن كان آخر الأحاديث، فلا يجوز أن يكون ناسخاً؛ لما يثبت؛ لأن من شرط النسخ التماثل في الفعل، والنقصان بتعذر الجمع، وحديث عبد الله ابن بحنة نقصان فعل، وسائر الأحاديث زيادة قول، فكيف يصح أن يقال: إن أحدهما رفع للآخر^(٧). والجمع بينهما ممكن؟

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٥٨٨، ٥٨٩) من طريق الأوزاعي به.

(٢) تقدم تخريجه ص ٥١١.

(٣) أخرجه أحمد ٧٨/١٨ (١١٥١٣)، وأبو يعلى (١١٤١)، وابن خزيمة (٢٩) من طريق علي بن المبارك به.

(٤) سقط من: ج.

(٥) في م: «السهو».

(٦) في م: «واحد».

(٧) في ج، م: «الآخر».

التمهيد وهو مثل ما ذكرنا من أن هذا في الذي يعتريه الشك دائماً لا ينفك عنه قد استنكحه ، ومع ذلك فإنه قد أتم في أغلب ظنه عند نفسه ، والحديث الآخر على من لم يدر أزد أم نقص ، فيلزمه ألا يخرج من صلاته إلا ييقن من تمامه ، وهكذا فسر الليث بن سعيد حديث أبي هريرة ، وحكى ذلك عنه ابن وهب ، وهو قول

القبس وأما حديث أبي هريرة ، فاختلف العلماء فيه ؛ فمنهم من قال : هو تقص^(١) لما تقدم من الأحاديث وتما^(٢) له ؛ فتارة زوى مضافاً ، وتارة زوى مفصلاً . وقال آخرون : بل هو حديث بين فيه حكماً آخر ؛ وهو الرجل الذي يكثر عليه الوهم في صلاته ، وقد غلب عليه غلبة^(٣) لا يميكنه الاختراز منه ، فهذا يلقيه^(٤) ويسجد سجدة بعد السلام . وبذلك أفتى^(٥) القاسم بن محمد من سأل^(٦) . وزوى عن مالك رضي الله عنه ، أنه قال به .

وأما السجدة الثانية قال : هما ترغيمتان^(٧) للشيطان . فإن معنى ذلك : أن الشيطان أراد أن ينقص من صلاته و^(٨) يفسدها عليه بإدخال ما ليس منها فيها ، فيسجد العبد حينئذ إخراجاً له ؛ لقول النبي ﷺ : « إذا سجد ابن آدم اغترل الشيطان يئكي ، يقول : يا ويلتاه ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمر بالسجود

(١) في د : « بعض » ، وفي ج : « نقص » ، وفي م : « نقض » . المثبت ما يقتضيه السياق .

(٢) سقط من : م .

(٣) في ج : « يلقيه » ، وفي م : « يغلبه » .

(٤) بعده في ج : « ابن » .

(٥) في ج ، م : « لمن » .

(٦) في م : « ترغيم » .

(٧) في ج ، م : « أو » .

ابن وهب أيضًا، وقول مالك فيما ذكره عيسى بن دينار في كتاب الصلاة عن ابن القاسم، عن مالك، قال: فإذا كثر الشَّهْوُ على الرجل، ولزمه ذلك، ولا يدري أسَّها أم لا، سجد سجدتي الشَّهْوِ بعدَ السَّلام. ثم قيل لابن القاسم: أرايت رجلاً سها في صلاته ثم نسي شَّهْوَهُ فلا يدري أقبل السَّلام أم بعده؟ قال: يسجد.

القبس

فَأَيُّتْ فَلْيُ النَّارُ^(١).

وعلى هذه الأحاديث تَبْنِي مسائل الشَّهْوِ جميعها تأصيلاً وتفصيلاً، تَفْرِيعاً وتعليلاً، وقد أشرنا إلى^(٢) «جَمَلٍ مِنْ^(٣) ذلك في «شرح الصحيح» فليُنْظَرْ فيه، فإن هذه العُجَالَةَ لا تَقْتَضِيهِ، فقد يَبَيِّنُ في هذه الأحاديث أن سجود الشَّهْوِ بِتَكْبِيرٍ وسَّلامٍ ولم يَذْكُرْ لها^(٤) تَشْهَدًا. واختلفَ علماؤنا فيه، والصحيح سقوطه كما بيَّناه في موضعه، وتقديمُ وُروُدِهِ في هذه الأحاديث.

وأما الطهارةُ فواجبةٌ لها^(٥) قبلَ السَّلامِ^(٦) إجماعاً؛ لأنها^(٧) من جملة الصلاة، وهي أيضًا مُفْتَقِرَةٌ إلى الطهارة في الصحيح من المذهب، وإن كانت بعدَ السَّلام؛ لأنها ركنٌ من أركان الصلاة، فافتقرت إلى الطهارة كالركوع والسجود^(٨). فإن

(١) مسلم (٨١)، وابن ماجه (١٠٥٢).

(٢) ٢ - ٢ في د: «عمل».

(٣) في م: «لهما».

(٤) في د: «لهما».

(٥) في ج، م: «الصلاة».

(٦) في د: «لأنهما».

(٧) في د، ج، م: «الجلوس». والمثبت من حاشية د.

قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ . وَقَالَ أَبُو مُصْعِبٍ : مِنْ اسْتَنْكَحَهُ السَّهْوُ فَلَيْلَهُ عَنْهُ وَلَيْدَعُهُ ، وَلَوْ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ كَانَ حَسَنًا . وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْقَوْلَ الْآخَرَ فِي سَجُودِ هَذَا الْمُسْتَنْكَحِ الَّذِي هُوَ فِي أَكْثَرِ ظَنِّهِ قَدْ أَتَمَّ صَلَاتَهُ ، مَتَى يَكُونُ سَجُودُهُ ؟ فَقَالَ مِنْهُمْ قَوْمٌ : يَكُونُ سَجُودُهُ قَبْلَ السَّلَامِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَلَا حَرَجَ فِيهِ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ إِنْ فَعَلَهُ قَبْلَ السَّلَامِ ، وَالَّذِي يَسْتَحِبُّونَهُ بَعْدَ السَّلَامِ فِي ذَلِكَ ، وَاحْتَجَّ قَائِلُو هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّ ذَلِكَ مَنْصُوصٌ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا ، كَذَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، جَمِيعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَا فِيهِ : « فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ »^(١) . وَهُوَ قَوْلٌ مُجْمَلٌ مُحْتَمِلٌ لِلتَّأْوِيلِ ، لَكِنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ^(٢) فِي رَوَايَةِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ وَابْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ . قَالُوا : هَذَا عَلَى أَنَّ الْأَعْلَبَ فِي ظَاهِرِ حَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ^(٣) :

قِيلَ : لَوْ كَانَتْ مِنْ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ مَا فُعِلَتْ بَعْدَ تَمَامِهَا . قُلْنَا : وَإِنْ فُعِلَتْ بَعْدَ تَمَامِهَا فَهِيَ مِنْ تَمَامِهَا . فَإِنْ قِيلَ : لَوْ كَانَتْ مِنْ تَمَامِهَا لَفَسَدَتِ الصَّلَاةُ بِتَرْكِهَا . قُلْنَا : لَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مِنْ تَمَامِ الصَّلَاةِ تَقْسُدُ بِتَرْكِهِ ، كَهَيْئَةِ الْجُلُوسِ^(٤) وَالْقِرَاءَةِ وَالْقِيَامِ مَعَ السُّورَةِ .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٢) ، وَابْنُ مَاجَهَ (١٢١٦) ، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (٣٣٩/٢) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ بِهِ ، وَفِيهِ : « فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَسْلُمَ ثُمَّ لِيَسْلُمَ » . وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣١) - وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (٣٣٩/٢) - مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ بِهِ ، وَفِيهِ : « وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ » .

(٢) فِي م : « يَتَبَيَّن » .

(٣) يَنْظُرُ سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٢٧١/١ عَقِبَ الْحَدِيثِ (١٠٣٠) .

(٤) فِي د : « السُّجُود » . وَكُتِبَ فِي الْحَاشِيَةِ : فِي نَسْخَةِ الْجُلُوسِ .

رواه ابنُ عيينة^(١)، ومعمّر^(٢)، والليث^(٣) - كما رواه مالكٌ ؛ لم يقولوا : قبل التَّسليم .

قال أبو عمر : وقال آخرون في هذا الموضع : بل يسجدُهما بعدَ السلام ، ويمنُّ قال ذلك مالكٌ رحمه الله ، وحُجَّةٌ مَنْ قال ذلك أنَّ عبدَ الله بنَ جعفرٍ روى عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال : « مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ » . رواه ابنُ جريج ، عن عبدِ الله بنِ مُسَافِعٍ ، عن مصعبِ بنِ شيبَةَ ، عن عتبة^(٤) بنِ محمدٍ بنِ الحارثِ ، عن عبدِ الله بنِ جعفرٍ^(٥) . قالوا : فهذا الحديثُ أولى ؛ لأنَّه مُفسَّرٌ . قالوا : وحديثُ أبي هريرةٍ ليس بحجةٍ على الذين لم يذكروه . وكلُّ ما ذكرونا قد قالته العلماءُ على ما وصَّفنا ، والقولُ في حديثِ عبدِ الله بنِ جعفرٍ هذا كالقولِ في حديثِ أبي هريرةٍ هذا سواءً ، وباللهِ توفيقُنا . وإسنادُ أبي هريرةٍ أثبتُّ عندَ أهلِ الثَّقَلِ ، وهو أولى ما قيلَ في هذا البابِ ، والأمرُ فيه متقاربٌ ، واللهُ الموفقُ للصَّوابِ .

- (١) أخرجه الحميدي (٩٤٧) ، وأحمد ٢٣٢/١٢ (٧٢٨٦) ، ومسلم ٣٩٨/١ (٨٢/٣٨٩) ، وأبو يعلى (٥٩٥٨) ، وابن خزيمة (١٠٢٠) من طريق ابن عيينة به .
- (٢) أخرجه عبد الرزاق (٣٤٦٥) ، وأحمد ٢١٢/١٣ (٧٨٠٣) ، وابن المنذر في الأوسط (١٦٥١) من طريق معمّر به .
- (٣) أخرجه مسلم ٣٩٨/١ (٨٢/٣٨٩) ، والترمذي (٣٩٧) ، وأبو عوانة (١٩٠١) ، والبيهقي ٣٣٩/٢ من طريق الليث به .
- (٤) وقيل : عقبه . ينظر تهذيب الكمال ٣٢١ / ١٩ ، ومصادر التخريج الآتية .
- (٥) أخرجه أحمد ٢٨٠ / ٣ ، ٢٨٥ ، (١٧٦١ ، ١٧٥٢) ، وأبو داود (١٠٣٣) ، والنسائي (١٢٤٩) ، (١٢٥٠) من طريق ابن جريج به .

٢٢٢ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
« إِنِّي لَأَنْسَى - أَوْ أَنْسَى - لَأُسْنٌ » .

مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِنِّي لَأَنْسَى - أَوْ أَنْسَى -
لَأُسْنٌ » ^(١) .

أما هذا الحديث بهذا اللفظ فلا أعلمه يُروى عن النبي ﷺ بوجهٍ من الوجوه
مسندًا ولا مقطوعًا من غير هذا الوجه ، والله أعلم ، وهو أحد الأحاديث الأربعة
في «الموطأ» التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلّة ، والله أعلم ،
ومعناه صحيح في الأصول ، وقد مضت آثار في باب نومه عن الصلاة
تدلُّ على هذا المعنى ، نحو قوله ﷺ : « إِنْ اللَّهَ قَبِضَ أَرْوَاحَنَا لَتَكُونَ سُنَّةٌ
لِمَنْ بَعْدَكُمْ » ^(٢) .

وقال ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ » . وَبُعِثَ ﷺ مُعَلِّمًا ، فَمَا سَنَّ
لَنَا اتَّبَعْنَاهُ ، وَقَدْ بَلَغَ مَا أُمِرَ بِهِ ، وَلَمْ يَتَوَفَّاهُ ^(٣) اللَّهُ حَتَّى أَكْمَلَ دِينَهُ سُنَنًا وَفَرَائِضَ .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الطَّيِّبِ وَجِيهُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ
يُوسُفَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرَةَ بَكَّارُ بْنُ قَتِيْبَةَ الْقَاضِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٩٧٠) ، ورواية أبي مصعب (٤٨٩) . وعند محمد بن الحسن :
أخبرني مخير .

(٢) ينظر ما تقدم في ٢٤٣/٢ .

(٣) كذا في النسخ ، وهي لغة . ينظر النحو الوافي ١/ ١٨٥ .

٢٢٣ - وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ [٣٧ظ] الْقَاسِمَ الْمَوْطَأَ ابْنَ مُحَمَّدٍ فَقَالَ : إِنِّي أَهَيْمُ فِي صَلَاتِي ، فَيَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ . فَقَالَ الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ : امْضِ فِي صَلَاتِكَ ، فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ عَنْكَ حَتَّى تَنْصَرِفَ وَأَنْتَ تَقُولُ : مَا أَتَمَّمْتُ صَلَاتِي .

الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ التَّمِيمِ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ ، شَكَّ أَبُو بَكْرٍ لَا يَنْدِرِي أَيُّهُمَا ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَقَدْ سَأَلَهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - : فَصَلِّ خَمْسًا ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ ؟ قَالَ : « وَمَا ذَاكَ ؟ » . قَالُوا : صَلَّيْتَ خَمْسًا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، أَذْكُرُ كَمَا تَذْكُرُونَ ، وَأَنْتَ كَمَا تَنْسُونَ » . (١) فَلَمَّا فَرَغَ سَجَدَ سَجْدَتِي السُّهُورِ .

أَرَدَفَ مَالِكٌ حَدِيثَهُ الْمُسْنَدَ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَا بَلَغَهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّ رَجُلًا اسْتَذَكَارَ سَأَلَهُ فَقَالَ : إِنِّي أَهَيْمُ فِي صَلَاتِي ، فَيَكْثُرُ ذَلِكَ عَلَيَّ . فَقَالَ الْقَاسِمُ : امْضِ فِي صَلَاتِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَنْ يَذْهَبَ عَنْكَ حَتَّى تَنْصَرِفَ وَأَنْتَ تَقُولُ : مَا أَتَمَّمْتُ صَلَاتِي (٢) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا عِنْدِي فِيمَنْ يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَعْتَرِيهِ ذَلِكَ مَعَ إِتِمَامِ صَلَاتِهِ ،

الْقَبَسِ

(١ - ١) ليس في: الأصل، ر، ر، م.

والحديث أخرجه أحمد ٩٠/٧ (٣٩٨٣)، ومسلم (٩٣/٥٧٢)، والنسائي (١٢٥٨) من طريق أبي بكر النهشلي به.

(٢) الموطأ برواية أبي نضيب (٤٩١) .

وأن تلك الوسوسة قد عليم من نفسه فيها أنها تغتر به ، وقد أكمل ما عليه من العمل في الأغلب ، وأنه لا ينفك منها ، والأغلب عنده أنها وسوسة تنوبه مع حاله تلك ، ولم يكن يعرف من نفسه قبل أن يعتريه ذلك إلا الإتمام ، والله أعلم . وأما من كان الأغلب عليه أنه لم يكمل صلاته ، فالحكم فيه أن ينسئ على يقينه ، فإن اغتره ذلك فيما بيني أيضا لها عنه ، على ما جاء عن القاسم بن محمد وغيره . والله أعلم .

ويدللك على أن حديث هذا الباب غير حديث البناء على اليقين ، أن أبا سعيد الخدرى هو الذى روى فيمن لم يدر أثلاثا صلى أم أربعا ، أن يصلى ركعة ، وهو^(١) البناء على اليقين ، فى أصل فرضه ، ألا يخرج عنه إلا ييقين .

وقد ذكرنا فى الباب قبل هذا عند ذكر حديث مالك ، عن زيد بن أسلم فى البناء على اليقين من قال من العلماء بالتحري فى معنى ذلك الحديث أيضا ، فأغنى ذلك عن ذكره ههنا .

وقد روى أبو سعيد هذا^(٢) عن النبى ﷺ ، أنه قال : « إذا صلى أحدكم فلم يدر أزد أم نقص ؟ فليسجد سجدين وهو قاعد ، فإذا أتاه الشيطان فقال : إنك قد أحدثت . فليقل : كذبت . إلا أن يجد ريحا بأنفه أو يسمع^(٣) صوتا بأذنه » .

(١) بعده فى م : « على » .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : ص ، م .

رواه يحيى بن أبي كثير ، عن هلال بن عياض ، عن أبي سعيد الخدرى ، وقد الاستذكار
أسندناه فى « التمهيد »^(١) .

فهذا أبو سعيد الخدرى قد روى فى هذا المعنى مثل ما روى أبو هريرة ،
وحصل فى ذلك عند^(٢) أبي سعيد حديثان .

ومحال أن يكون معناهما واحدا باختلاف ألفاظهما ، بل لكل واحد منهما
موضع ، وهو ما ذكرنا من أن هذا فى الذى يغتريه الشك دائما^(٣) ، لا ينفك منه قد
استنكحه ، ومع ذلك فقد أتم فى أغلب ظنه عند نفسه . والحديث الآخر على من
لم يدر أثلاثا صلى أم أربعاً ، مثل حديث عبد الرحمن بن عوف .
وقد ذكرنا أسانيدها كلها فى « التمهيد » .

وبمعنى ما ذكرنا فسر الليث بن سعيد حديث هذا الباب ، حكاة عنه ابن
وهب ، وهو قول^(٤) ابن وهب ، وقول مالك أيضا^(٥) وأصحابه .

ذكر عيسى بن دينار فى كتاب الصلاة من كتاب « الهدية »^(٥) ، عن ابن
القاسم ، عن مالك ، قال : إذا كثرت السهو على الرجل ولزمه ذلك ، ولا يدرى
أسها أم لا ، سجد سجدتي السهو بعد السلام . ثم قيل لابن القاسم : أرايت
رجلاً سها فى صلاته ثم نسي سهوه ، فلا يدرى أقبل السلام أم بعده ؟

(١) تقدم ص ٥٧١ ، ٥٧٢ .

(٢) فى ص ، م : « عن » .

(٣) فى ص : « دائما » .

(٤ - ٤) سقط من : ص ، م .

(٥) فى ص ، م : « المدونة » . وينظر الديباج المذهب ٦٦/٤ ترجمة عيسى بن دينار .

الاستذكار

قال : يسجدُ قبلَ السلامِ . وقال أبو مصعبٍ : مَنْ استنكحه السهوُ فَلَيْلُهُ عنه وليدُغه ، ولو سجدَ بعدَ السلامِ لكانَ حسنًا . ومذهبُ الشافعيِّ فيمنَ وصَفنا حاله أن يسجدَ قبلَ السلامِ . ولا حرجَ عندَ مالِكٍ وأصحابِهِ لو سجدَ في ذلكَ قبلَ السلامِ . وقد ذكرنا في « التمهيد »^(١) مَنْ قالَ مِنْ أصحابِ ابنِ شهابٍ في هذا البابِ : فإذا وجدَ ذلكَ أحدُكم فليسجدْ سجدتينِ قبلَ السلامِ . وذكرنا حديثَ عبدِ اللهِ بنِ جعفرٍ ، عن النبيِّ ﷺ ، أنه قالَ : « مَنْ شكَّ في صلاتِهِ فليسجدْ سجدتينِ بعدَ ما يسلمُ »^(٢) .

القبس

النظرُ في الصلاةِ إلى ما يَشغُلُك عنها :

ذكرَ مالِكٌ^(٣) حديثَ أبي جهمٍ في الخِصِيصةِ .

مقدمةُ أصوليةٌ : اعلَمُوا - أفادَكم اللهُ المعارفَ - أن الصلاةَ مُشْتَمِلَةٌ على أفعالٍ ؛ منها ظاهرةٌ تنتشرُ على الجوارحِ ، ومنها باطنةٌ تستقرُّ^(٤) في القلبِ ، وكما أن التكبيرَ يُضْبِطُ^(٥) الأفعالَ الصلويةَ^(٦) بالجوارحِ ، ويُحَرِّمُ سائرَ الأفعالِ المُشْتَرِكةِ عنها^(٧) ، فكذلكَ عَقَدُ القلبِ بالنيةِ للوقوفِ بينَ يَدَيِ عالمِ الحَقِيقَةِ ، والاستِقبالُ للمُناجاةِ معَ اللهِ يُحَرِّمُ^(٨) على القلبِ سائرَ الخَوَاطِرِ المُشْتَرِكةِ ، ويُلزِمُهُ الإقبالَ على ما هو بَصَدَدُهُ

(١) تقدم من ٥٧٦ ، ٥٧٧ .

(٢) تقدم تخريجه من ٥٧٧ .

(٣) في ج ، م : « فيه » .

(٤) في حاشية د : « تنتشر » .

(٥) في ج : « يربط » .

(٦) في م : « المطلوبة » .

(٧) في ج ، م : « عليها » .

(٨) في ج ، م : « تحرم » .

بالكلية ، فلا يكون له خاطر إلا في صلاته ، ولا يكره على قلبه سيواه ، إلا أن البارئ القبس سبحانه لما جعل القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمن ، ورثب عليها لمتين ؛ لمة^(١) من الملك ، ولمة من الشيطان ، عسر على العبد ضبط قلبه ، وهان عليه ضبط جوارحه ؛ ولهذا كان النبي ﷺ يقول في كلامه : « لا ومقلب القلوب »^(٢) . فيجعلها^(٣) في اليمين أصلاً في التعظيم ؛ تنبيهاً على عظيم القدرة ، وتعريفاً للعبد أنه تحت القلبة والذلة ، وحين استقرت الحكمة بالقدرة على هذه النصبية^(٤) ، ورفع عنا بفضله ما لا طاقة لنا به ، سمح للعبد في اشتغال الخاطر على القلب في الصلاة بما ليس منها ، فإذا تذكر عاد إليها ، فإن استمر مختاراً من قتل نفسه ، وأعرض عن صلاته بطلت ، حتى اختلف العلماء في أفعال الصلاة التي تقع في حال شُرود^(٥) التنية إلى الخواطر المشتتة ، وغزوب الفكر عن الحضور بين يدي الله عز وجل ، هل تكون مقبولة معتدلاً بها أم لا ؟ فصفاً الفقهاء إلى أن ذلك مجزئ^(٦) عنه ، معتد به ، ومال الزهاد إلى أنه لا يعتد بها ، ولا يكتب له أجرها ، وورد في ذلك أثران عن النبي ﷺ ؛ أحدهما : « إن الرجل ليصلي الصلاة ، فيكتب له نصفها ، ثلثها ، رُبُعها » . حتى ذكر عُشرها^(٧) . والحديث الثاني : « أول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة ؛ فإن جاء بها

(١) اللمة : الهمة والخطرة تقع في القلب ، والمقصود إلام الملك أو الشيطان به والقرب منه ، فما كان من خطرات الخير فهو من الملك ، وما كان من خطرات الشر فهو من الشيطان . ينظر النهاية ٢٧٣ / ٤ .

(٢) سيأتي في الموطأ (١٠٤٨) .

(٣) في ج ، م : « فجعلها » .

(٤) في ج ، م : « النسبة » .

(٥) في ج : « شدوذ » .

(٦) في م : « مجز » .

(٧) أحمد ١٧١ / ٣١ ، ١٨٩ (١٨٨٧٩ ، ١٨٨٩٤) ، وأبو داود (٧٩٦) .

نُظِرَ فِي سَائِرِ عَمَلِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِهَا لَمْ يُنْظَرْ لَهُ فِي شَيْءٍ ^(١) . وَمِنْ طَرِيقٍ آخَرَ : « يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : انْظُرُوا هَلْ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ ، فَكَمَلُوا لَهُ بِهِ فَرِيضَتَهُ » ^(٢) .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا التَّكْمِيلِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ تَرَكَ الْعَصْرَ مَثَلًا ، وَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مُتَتَفِلًا جُعِلَتْ بِهَا . وَقَالَ أَرَبَابُ الْقُلُوبِ : لَا يُزَوِّقُ الْجَدِيدُ بِالْخَرِيقِ . وَالَّذِي أَرَاهُ ، وَهُوَ الْأَوَّلَى بِنَا وَالْأَذْنَى ^(٣) فِي أَدْلَتِنَا ، أَنَّ « الرَّجُلَ إِذَا » عَزَبَتْ نِيَّتُهُ مَغْلُوبًا ، أَنَّ صَلَاتَهُ كُلَّهَا مَقْبُولَةٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ رَفَعَ الْحَرَجَ عَنَّا ، وَإِنَّمَا بَقِيَتْ هَلْهنا نُكْتَةُ أَصُولِيَّةٌ ، تُنَبِّهُكُمْ عَلَيْهَا حَتَّى تَكُونُوا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَهُوَ أَنْ غُرُوبَ النِّيَّةِ إِنْ كَانَ بِأَمْرِ حَضَرٍ ^(٤) فِي الصَّلَاةِ ، بِسَبَبٍ عَارِضٍ ، فَاَلْمَسْأَلَةُ كَمَا ذَكَرْنَا ، مِنْ غَيْرِ شَكٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ بِأَسْبَابٍ مُتَقَدِّمَةٍ قَدْ لَزِمَتْ الْعَبْدَ مِنَ الْإِنْهَمَاكِ فِي الدُّنْيَا ، وَالتَّعَلُّقِ بِعَلَائِقِهَا الزَّائِدَةِ ، وَالتَّشَبُّثِ بِفُضُولِهَا الَّتِي يُسْتَعْنَى عَنْهَا ، فَيَقْوَى هَلْهنا تَرْكُ الْإِعْتِدَادِ بِالصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِهِ وَسَبَبُهُ وَاقِعٌ بِاخْتِيَارِهِ ، أَلَا تَرَى ^(٥) النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَلْهَثَهُ الْحَمِيصَةُ عَنْ لَحْظَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَنَظَرَ إِلَى عَاطِلِهَا ، كَيْفَ أَخْرَجَهَا مِنْ بَيْتِهِ وَأَسْقَطَ الْمَنْفَعَةَ بِهَا أَصْلًا حَتَّى لَا يَتَعَلَّقَ لَهُ بِهَا خَاطِرٌ ، فَكَانَ الَّذِي أَصَابَتْهُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الْإِقْبَالِ عَلَى الْأَعْلَامِ بِحُكْمِ الْبُشْرِيَّةِ ، وَكَانَ إِخْرَاجُهَا عَنْ مِلْكِهِ حَتَّى تَسْلَمَ عِبَادَتُهُ مَرْتَبَةَ النَّبُوَّةِ ، وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٦) ، أَنَّهُ قَالَ : « اذْهَبُوا بِهَذِهِ الْحَمِيصَةِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ ، وَاثْنُونِي

(١) سَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ (٤٢٢) مِنَ الْمَوْطَأِ .

(٢) فِي ج ، م : « الْأَقْوَى » .

(٣ - ٢) فِي ج ، م : « رَجُلًا إِنْ » .

(٤) فِي ج ، م : « عَرَضَ » .

(٥) بَعْدَهُ فِي د : « أَنْ » .

(٦) أَبُو دَاوُدَ (٩١٤ ، ٩١٥) .

بِكُرْدِيَّةٍ^(١) . فقالوا : يا رسولَ اللَّهِ ، الحَمِيصَةُ كانت خَيْرًا مِنَ الْكُرْدِيِّ . واختارَ ﷺ القبس الخَيْرَ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادَةِ عَلَى الْخَيْرِ مِنْ جِهَةِ الْمَالِيَةِ ، وقد رَوَى البخاريُّ أيضًا عن عَقْبَةَ ابْنِ عامِرٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي فُرُوجٍ^(٢) حَرِيرٍ ، فَلَمَّا انصَرَفَ نَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَالْكَارِهِ لَهُ ، وَقَالَ : « لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ »^(٣) . إشارةً إِلَى أَنَّهُ كَانَ مِنْ أَسْبَابِ الدُّنْيَا ، وَمِنْ جَمَلَةِ غَلَاثِقِهَا الشَّاعِلَةِ عَنِ الْعِبَادَةِ ، وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا الْكَلَامَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي مَوَاضِعِهَا ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى قَوْلِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ : مَنْ حَفِظَهَا وَحَافَظَ عَلَيْهَا حَفِظَ دِينَهُ^(٤) . وَاتَّزَعَهَا عَمْرٌ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۝ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾ [المؤمنون : ٢٠١] . فَهَذَا حِفْظُهَا ؛ بِالْخُشُوعِ فِيهَا ، وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا ، ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ [المؤمنون : ٩] . فَهَذَا هُوَ الْمَدَاوِمَةُ عَلَيْهَا ، وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ^(٥) يُحَافِظُ عَلَيْهَا^(٦) « آفَا لَا أَحْصِيهَا »^(٧) ، وَأَمَّا مَنْ يَحْفَظُهَا بِالْخُشُوعِ وَالْإِقْبَالِ ، فَلَا أَقْدِرُ أَنْ أَسْتَوْفِيَ بَعْدَهُمْ كَفِّي الْوَاحِدَةَ ، وَهَذَا الَّذِي قَالَ : مَنْ حَفِظَهَا

(١) فِي النِّسْخِ : « بِكُرْدِيَّةٍ » ، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ ، الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ : « بِأَنْجَانِيَّتِهِ » . وَفِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي قَالَ : « وَأَخَذَ كُرْدِيًّا ... » . وَالْكُرْدِيُّ : هُوَ الرِّدَاءُ الْكُرْدِيُّ ، وَيَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَنْسُوبًا إِلَى كُرْدِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ عَامِرٍ بِنِ رَيْعَةَ بْنِ صَعْمَعَةَ ، وَكَانَ يَلْبَسُ كُلَّ يَوْمٍ حِلَّةً ، فَإِذَا كَانَ آخِرَ النَّهَارِ مَزَقَهَا لِفُلَا تَلْبَسُ بَعْدَهُ ، وَقِيلَ : إِنَّهُ كُرْدٌ بِنِ كَنْعَانَ بِنِ كُوشَ بِنِ حَامَ بِنِ نُوحٍ . وَهُمْ قِبَائِلُ كَثِيرَةٌ . وَأَمَّا الْأَنْجَانِيَّةُ فَكَسَاءٌ غَلِيظٌ لَا عِلْمَ لَهُ ، يَجُوزُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا وَكَذَا الْمَوْحِدَةُ ، وَهِيَ مِنْ أَدْوَنِ الثِّيَابِ الْغَلِيظَةِ ، وَإِنَّمَا طَلِبُهَا مِنْهُ لِفُلَا يُوَثِّرُ رَدَ الْهَدِيَّةِ فِي قَلْبِهِ ، إِذْ إِنْ أَبَا جَهْمَ كَانَ هُوَ الَّذِي أَهْدَى الْحَمِيصَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ . يَنْظُرُ ص ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، وَعَوْنُ الْمَعْبُودِ ١ / ٣٤٤ ، وَالنِّهَايَةُ ١ / ٧٣ .

(٢) الْفُرُوجُ ، كَثُورٌ : قَبَائِلٌ فِيهِ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ ، الْجَمْعُ الْفَرَارِيحُ . التَّاجُ (ف ر ج) .

(٣) الْبُخَارِيُّ (٥٨٠١) .

(٤) تَقْدِمُ فِي الْمَوْطَأِ (٥) .

(٥) بَعْدَهُ فِي م : « لَا » .

(٦ - ٦) فِي ج ، م : « إِلَّا جَامِلًا حَصِيهَا » .

القبس وحافظ عليها . هو الذى قال تَسْلِيَةٌ لِلْخَلْقِ إِذَا غُلِبُوا عَلَى الْحَقِّ : إِنِّى لِأُجَهِّزُ جَيْشِى وَأَنَا فِى الصَّلَاةِ ^(١) . وَفِى مِثْلِ عَمْرِ تَغْرُبُ ^(٢) النَّيَّةُ ^(٣) مِنْ عِبَادَةٍ إِلَى عِبَادَةٍ أُخْرَى ، فَأَمَّا أَمثَالُنَا فَإِنَّمَا تَغْرُبُ نِيَّاتُنَا بِالِاسْتِغَالِ بِالدُّنْيَا ، فَاحْفَظُوا ، رَحِمَكُمُ اللَّهُ ، قُلُوبَكُمْ عَنِ الْخَوَاطِرِ فِى الصَّلَاةِ ، كَمَا تَحْفَظُونَ بِجَوَارِحِكُمْ عَنِ الْأَعْمَالِ ^(٤) غَيْرِهَا .

وقد رأيتم ^(٥) الفقهاء يقولون : إِذَا كَثُرَتِ الْأَعْمَالُ وَالْكَلَامُ فِى الصَّلَاةِ بَطَلَتْ وَإِنْ كَانَ سَهْوًا . وَهَذَا إِمَامُنَا سُخْنُونٌ ، وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَبَادِ ، قَدْ ذَكَرْنَا لَكُمْ مَا حَكَاهُ الطَّرُطُوشِيُّ ^(٦) لَنَا مِنْ رَوَايَةِ ابْنِهِ مُحَمَّدٍ عَنْهُ ، مِنْ إِعَادَتِهِ ^(٧) الصَّلَاةَ عِنْدَ غُرُوبِ نِيَّتِهِ فِيهَا ^(٨) ، أَوَّلًا تَرَى إِلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ لَمَّا عَزَبَتْ نِيَّتُهُ فِى صَلَاتِهِ بِالِاسْتِغَالِ يَبْسُتَانِهِ ، اسْتَهْلَكَهُ لِلَّهِ تَعَالَى عَوَضًا عَمَّا اسْتَهْلَكَ الْخَاطِرُ مِنْ صَلَاتِهِ ، وَقَدْ رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ غُرِضَتْ عَلَيْهِ الْخَيْلُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَى الْجِهَادِ ، فَشَغَلَتْهُ عَنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ ، فَعَرَفَ بِهَا وَنَحَرَهَا ^(٩) . قَالَ لَنَا الْفَيْهَرِيُّ : قَالَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ أَدَهَمَ ^(١٠) : مَنْ تَرَكَ شَيْعًا لِلَّهِ عَوَّضَهُ اللَّهُ ؛ لَمَّا عَقَرَ سُلَيْمَانُ الْخَيْلَ فِى ذَاتِ اللَّهِ ،

(١) ابن أبى شيبة ٤٢٤/٢ .

(٢) فى الأصل : « تغيرت » .

(٣ - ٣) سقط من : ج ، م .

(٤) بعده فى د ، م : « من » .

(٥) فى م : « رأيت » .

(٦) فى م : « الطرسوسى » .

(٧) فى ج ، م : « إعادة » .

(٨) فى ج ، م : « عنها » .

(٩) عزاه السيوطى فى الدر المنثور ٥٦٨/١٢ إلى ابن المنذر .

(١٠) إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد بن جابر أبو إسحاق التميمي ، ويقال : العجلي . أحد الزهاد ، أصله من بلخ ، سكن الشام ودخل دمشق ، توفى سنة ثنتين وستين ومائة ، وقيل : سنة إحدى . وقيل : سنة ثلاث . سير أعلام النبلاء ٣٨٧/٧ ، وتهذيب الكمال ٢٧/٢ .

عَوَّضَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ : ﴿ فَسَخَرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُحَاءَ حَيْثُ أَصَابَ ﴾ (٣٦) وَالشَّيْطَانِ الْقَيْسُ كُلَّ بَنَاءٍ وَعَوَاصٍ ﴿ [ص : ٣٦ ، ٣٧] .

وقد نبّه مالكٌ رحمه الله في هذا الباب إلى فقهٍ حسنٍ لا يُذَرِّكُهُ إلا مثله ، وهو أنه أَدْخَلَ هذا الباب في أثناءِ مسائلٍ ^(١) السَّهْوِ ؛ لِيُبَيِّنَ لَكَ أنْ جَبْرَانِ الشُّجُودِ إِنَّمَا شُرِعَ فِي الْأَفْعَالِ الظَّاهِرَةِ ، وليس له ^(٢) في الْأَفْعَالِ الْبَاطِنَةِ مَدْخَلٌ ، وهذا يَدُلُّ عَلَى أنْ مَذْهَبَهُ الْإِجْزَاءُ فِيهَا ، وليس فوقه ولا بعده مَنْ ^(٣) يَفْتَنَدِي بِهِ مثله .

تَحْقِيقٌ : سَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاتِهِ عَلَى نَحْوِ الْغَفْلَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُ فِي مَنَامِهِ ، حَسَبَ مَا يَبْنَاهُ هُنَاكَ ؛ مِنْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ آفَةً تَنْزِلُ بِهِ ، كَمَا لَمْ يَكُنْ نِسْيَانُهُ ذُهُولًا عَنِ الطَّاعَةِ بِغَيْرِهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ الْبَارِئُ سَبْحَانَهُ يَأْخُذُهُ لِنَفْسِهِ فِي الْحَالَيْنِ ؛ حَتَّى يُبَيِّنَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى بِهِ أَحْكَامَ الشَّرِيعَةِ ، وَلَوْ شَاءَ لَبَيَّنَّهَا قَوْلًا ، وَلَكِنْ الْفَعْلُ - كَمَا يَبْنَاهُ - أَقْوَى فِي الْبَيَانِ ، وَأَشَدُّ تَسْلِيَةً لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ : « إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ » .

تَنْمِيمٌ : قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ : مَا يَفْعَلُ مَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ سَاهِيًا . وَكَانَتْ الْفَائِدَةُ فِي تَنْبِيهِهِ عَلَى هَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، أَنَّ الْحَالََةَ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ احْتَمَلَتْ أَمْرَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : نِسْيَانُهُ ﷺ . وَالثَّانِي : قَضَرُ الصَّلَاةِ . فَأَمَّا الْيَوْمَ ، فَقَدْ سَقَطَ أَحَدُ الْإِحْتِمَالَيْنِ وَهُوَ الْقَضَرُ وَبَقِيَ النِّسْيَانُ ، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِمَامُ سَبَّحَ بِهِ الْقَوْمَ رَجَاءً أَنْ

(١) سقط من : م .

(٢) في ج ، م : « ما » .

العمل في غسل يوم الجمعة

التمهيد

القبس يتذكر ؛ لقوله ﷺ : « مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْبِغْ »^(١) . فإنه إذا سَبَّحَ التَّيْتِ إليه ، فإن لم يَقْطَعْ عنه فَلْيَصْرُخْ له بالكلام ، فإن الكلام في مصلحة الصلاة جائز إذا احتيج إليه ، كما فعل أصحاب رسول الله ﷺ مع^(٢) النبي ﷺ .

فإن قيل : إنما تكلم أصحاب رسول الله ﷺ بقدر التقصير ، وقد زال ذلك العذر اليوم ، فلا وجه للكلام . قلنا : هذا باطل ؛ لأنهم قد تكلموا بعد أن أختبر النبي ﷺ أن الصلاة لم تقصُر ، وقد اشتوفينا القول مع المخالفين في « مسائل الخلاف » .

كتاب الجمعة

الجمعة خصيصة فضل الله عز وجل بها هذه الأمة على سائر الأمم ؛ قال النبي ﷺ : « نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بأيدي^(٣) » ؛ أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم ، فهذا اليوم الذي اختلفوا فيه ، فهدانا الله له ، فاليهود^(٤) غدا ، والنصارى بعد غد . رواه مالك وغيره ، ومعنى قوله : « بأيدي » . أي^(٥) بقوة ، على أحد التفسيرين في قوله تعالى : ﴿أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ [ص:٥٠] . ورؤى : « يَدُ » أنهم . فإذا كان المزوي « بأيدي » . فمعناه : نحن السابقون بقوة آتانا الله إياها وفضلنا

(١) سيأتي في الموطأ (٣٩٣) .

(٢ - ٢) سقط من : ج ، م .

(٣) في م : « بيد » .

(٤) في م : « واليهود » .

(٥) في ج ، م : « يريد » .

بها . وإذا كان المَرْوِيُّ : « يَيْدَ » . فهو استثناء بمعنى : غير . المعنى ^(١) : أنهم سَبَقُونَا ^(٢) القيس
 يأتاء الكتاب ، وسَبَقْنَاهُمْ بِالْقَبُولِ ، فقالوا : سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا . و ^(٣) قلنا : سَمِعْنَا
 وَأَطَعْنَا ^(٤) . وأدَبُوا وَأَقْبَلْنَا . وقد يئن ذلك النبي ﷺ في حديث ابن عمر وأبي
 موسى ، واللفظ لأبي موسى ، قال : قال النبي ﷺ : « مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ
 قَبْلِكُمْ ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ ، فقال : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى ^(٥) اللَّيْلِ ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ
 إِلَى الظُّهْرِ فَعَجَزُوا ^(٦) ، ثم قال : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى اللَّيْلِ ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى إِلَى الْعَصْرِ
 فَعَجَزُوا ^(٧) ، ثم ^(٨) قال : مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلَى اللَّيْلِ ؟ - وفي رواية : إِلَى مُغِيرَبَانَ ^(٩)
 الشَّمْسِ ؟ - فَعَمِلْنَا ؛ فَأَعْطُوا قِيرَاطًا قِيرَاطًا ^(١٠) وَأَعْطَيْنَا قِيرَاطَيْنِ - وفي رواية : اسْتَكْمَلْنَا
 أَجْرَ الْفَرِيقَيْنِ ^(١١) - فقالت اليهود والنصارى : ما بَالُنَا أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقَلُّ أَجْرًا ؟ قال الله
 تعالى : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ ^(١٢) مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ؟ قالوا : لا . قال : فذلك ^(١٣) فَضْلِي أُوتِيَهُ مَنْ
 أَشَاءُ ^(١٤) .

(١) سقط من : م .

(٢) في ج : « سبقوا » .

(٣) سقط من : د .

(٤) بعده في د : « غفرانك » .

(٥) في ج : « ثم عجزوا » .

(٦) في د : « و » .

(٧) في ج ، م : « مغربان » ، ومغِيرَبَانَ الشَّمْسِ ، أى : وقت مغيبها . يقال : غربت الشمس تغرب
 غروبًا ومغِيرَبَانًا . ينظر النهاية ٣ / ٣٥١ .

(٨) في م : « الفريضتين » .

(٩) في ج ، م : « ظلمتم » .

(١٠ - ١١) في د : « فضل الله يؤتيه من يشاء » . والحديث أخرجه البخاري (٥٥٨ ، ٢٢٧١) .

وروى أنس بن مالك، قال النبي ﷺ: «جاءني جبريل بمِزَاقٍ في يده، فيها نُكْتَةٌ سوداء، فقلتُ: ما هذا يا جبريل؟ فقال: هي^(١) الجمعة التي أعطاك الله. قلتُ: ما هذه النُّكْتَةُ السوداء التي فيها؟ قال: هي الساعة»^(٢).

وثبت من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «خيرُ يومٍ طلعت عليه الشمسُ يومُ الجمعة» الحديث^(٣) إلى آخره. وهو وإن كان آخرَ الأيامِ خلقًا، فإنه أفضلُها وقتًا، تُحَصُّ به أفضلُ الأنبياءِ قَدْرًا، وأعلى الأُممِ مكانًا، وفضائلُها مُفسَّرةٌ في الحديث، التي منها خلُقَ آدم، ووجَّهَ الفضيلةُ فيه أنبعاثُ الخيراتِ منه؛ من الثبوة والعبادة والقيام بحق الإلهية. فإن قيل: فقد صدرَ عن دُرَّتِهِ مِنَ المعاصي ما صدرَ وهي أكثرُ! قلنا: لحظةٌ مِنَ التوحيدِ خيرٌ مِنَ الدهرِ كُلِّهِ معصيةً، وكلمةٌ مِنَ الإيمانِ أفضلُ مِنَ كُفْرِ الخلقِ بِأجمعهم. ومن فضائله وجودُ التوبةِ فيه، وقيامُ الساعةِ، وهي المقصودُ الأعظمُ والغايةُ المطلوبةُ، وإصاحته^(٤) البهائمِ تَنْتَظِرُ قيامَ الساعةِ،^(٥) وإِنَّمَا يَخْلُقُ اللهُ تعالى لها دُغْرًا واستشعارًا في ذلك اليومِ دونَ غيره مِنَ الأيامِ تَنْبِيهاً على شَرِّهِ. وفيه الساعةُ المُستجابةُ، وقد اختلفَ الناسُ فيها؛ فمنهم مَنْ قال: هي مَخْفِيَّةُ الوَقْتِ في جملةِ اليومِ كإخفاءِ ليلةِ القَدْرِ في جملةِ العامِ أو

(١) في ج: «هذه».

(٢) ابن أبي شيبة ١٥١/٢، وأبو يعلى (٤٠٨٩).

(٣) سقط من: د.

(٤) أصاخ له وإليه يصيخ إصاخة: استمع وأنصت لصوته. التاج (ص ١٠٤).

(٥ - ٥) سقط من: د.

الشهر. وقد كان في المسجد الأقصى بعضُ المريدِينَ يعتكفُ يومَ الجمعةِ من صلاةِ الصبحِ إلى الضحى، وفي الجمعةِ الثانيةِ من الضحى إلى الظهر، وفي الجمعةِ الثالثةِ من الظهر إلى العصر، وفي الجمعةِ الرابعةِ من العصر إلى المغرب، فاستحسنْتُ ذلك بحضرةِ شيخنا أبي بكرٍ الفهريِّ، فقال لي: ومن أينَ يعلمُ^(١) أنها تحصلُ له، ولعلها تتقلُّ انتقالَ ليلةِ القدرِ؟ ومنهم من قال: هي من^(٢) حينِ مجلوسِ الإمامِ^(٣) على المنبرِ إلى انقضاءِ^(٤) الصلاة. ومنهم من قال: هي من العصرِ إلى غروبِ الشمسِ، وهي الساعةُ التي تيبُ فيها على آدمَ. على ما رُوي في الإسرائيليات. والصحيحُ أنها من^(٥) خُروجِ الإمامِ إلى تمامِ^(٦) الصلاة، كذلك ثبت عن النبي ﷺ.

وهي واجبةٌ على الأعيان، والعجبُ ممن يقولُ: إنها فرضٌ على الكفاية. والنبي ﷺ يقولُ: «مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ بِالتَّفَاقِ». واللَّهُ تبارك وتعالى يقولُ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]. وهذه الآيةُ مُتناوِلةٌ لكلِّ أحدٍ، ومن حديثِ حفصةَ الثابتِ عن رسولِ الله ﷺ، أنه

(١) في م: «تعلم».

(٢) سقط من: ج، م.

(٣ - ٣) سقط من: ج.

(٤) في ج: «تمام».

(٥) بعده في ج، م: «حين».

(٦) في ج، م: «انقضاء».

٢٢٤ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ »

مَالِكٌ ، عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَكَأَنَّمَا

قَالَ : « الرَّوَاحُ إِلَى الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ »^(١) . وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ يَفْتَضِي أَلَّا يَأْتِيَ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ دُونَ مَنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عُلَمَاؤُنَا الْبَغْدَادِيُّونَ : إِنْ الْحَدُّ الَّذِي يَجِبُ الْقَصْدُ إِلَيْهَا مِنْهُ فَرَسَخٌ . لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُؤَذِّنُ صَبِيئًا^(٢) ، وَالْمَوْضِعُ مَرْتَفَعًا ، وَالْأَصْوَاتُ هَادِئَةً ؛ فَإِنَّهُ يُسْمَعُ مِنْ فَرَسَخٍ . وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ أَهْلَ الْعَوَالِي كَانُوا يَأْتُونَ الْجُمُعَةَ^(٣) ، وَهُوَ نَحْوُ^(٤) مِنَ الْحَدِّ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ . وَزَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَهْلَ قُبَاءٍ بِاتِّبَانِ الْجُمُعَةِ^(٥) ، وَهُوَ نَحْوُ^(٦) مِنْ هَذَا^(٧) التَّقْدِيرِ أَيْضًا ، وَلَمْ يَأْمُرْ سِوَاهُمْ ، فَصَارَ ذَلِكَ كُلُّهُ أَصْلًا فِي الْحَدِّ الْمَذْكُورِ ، يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَيُنْتَهَى إِلَيْهِ .

(١) أَبُو دَاوُدَ (٣٤٢) ، وَالنَّسَائِيُّ (١٣٧٠) .

(٢) فِي ج : « صَبِيًا » .

(٣) الْبُخَارِيُّ (٩٠٢) ، وَمُسْلِمٌ (٨٤٧) .

(٤) فِي ج ، م : « نَوْع » .

(٥) التِّرْمِذِيُّ (٥٠١) .

(٦) فِي م : « نَوْع » .

(٧) سَقَطَ مِنْ : ج ، م .

الأولى ، فكأنما قَرَّبَ بَدَنَةً ، وَمَنْ راحَ في السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ ، فكأنما قَرَّبَ الموطأ
بقرةً ، وَمَنْ راحَ في السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فكأنما قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ راحَ في
السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فكأنما قَرَّبَ دِجاجةً ، وَمَنْ راحَ في السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ،
فكأنما قَرَّبَ بَيْضَةً ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ ، حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ
الذِّكْرَ .

قَرَّبَ بقرةً ، وَمَنْ راحَ في السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ ، فكأنما قَرَّبَ كَبِشًا أَقْرَنَ ، وَمَنْ راحَ في التمهيد
السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ ، فكأنما قَرَّبَ دِجاجةً ، وَمَنْ راحَ في السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ ، فكأنما قَرَّبَ
بَيْضَةً ، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طُوِيَتِ الصُّحُفُ وَحَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ
الذِّكْرَ^(١) .

قال أبو عمر : الذِّكْرُ ههنا الخطبةُ وما فيها من ذِكْرِ اللَّهِ وتلاوة القرآن .
واختلف العلماءُ في تأويلِ هذا الحديثِ ؛ فقالت طائفةٌ : أراد ساعاتِ النهارِ مِنْ
أَوَّلِهِ . واحتجُّوا بظاهرِ هذا الحديثِ ، وقالوا : لا بأسَ بالمسيرِ إلى الجمعةِ مع طلوعِ
الشمسِ . وهو أفضلُ عندهم على هذا الحديثِ ، وكان مالكٌ يَكْرَهُ الْبُكُورَ إلى
الجمعةِ عُذُوَّةً وَضُحَى ، ويستحبُّ التهجيرَ على قَدَرٍ ، إلا مَنْ كان منزلهُ بعيدًا عن
المسجدِ ، فليُخْرِجْ قَدْرَ ما يَأْتِي المسجدَ فيُذْكَرُ الصَّلَاةُ والخطبةُ .

وقال الشافعيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، وداودُ : يُسْتَحَبُّ الْبُكُورُ إلى الجمعةِ . قال

القبس

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٣٢) . وأخرجه أحمد ٢٠/١٦ (٩٩٢٦) ، والبخارى (٨٨١) ،
ومسلم (٨٥٠) ، وأبو داود (٣٥١) ، والترمذى (٤٩٩) ، والنسائى (١٣٨٧) من طريق مالك
به .

الشافعي: البُكُورُ بعدَ الفجرِ إلى الزوالِ . وذكر الأثرُ قال : قيل لأبي عبد الله -
يعني أحمدَ بنَ حنبلٍ - : كان مالكُ بنُ أنسٍ يقولُ : لا ينبغي التهجيرُ يومَ الجمعةِ
باكراً . فقال : هذا خلافُ حديثِ النبي ﷺ . وأنكره وقال : سبحانَ الله ! إلى
أى شيءٍ ذهب في هذا والنبي ﷺ يقولُ : « كالمُهْدَى جَزَوْرًا ، وَكالمُهْدَى
كَذَا »^(١) . وكان ابنُ حبيبٍ يميلُ إلى هذا القولِ ويُكرِّهُ قولَ مالكٍ ، وقال : هو
تحريفٌ في تأويلِ الحديثِ ، ومُحالٌّ من وجوه . قال : وذلك أنه لا تكونُ ساعاتُ
في ساعةٍ واحدةٍ . قال : والشمسُ إنما تزولُ في الساعةِ السادسةِ مِنَ النهارِ ، وهو
وقتُ الأذانِ وخروجِ الإمامِ إلى الخطبةِ ، فدلَّ ذلك على أن الساعاتِ المذكورةَ^(٢)
في هذا الحديثِ هي ساعاتُ النهارِ المعروفاتُ ، فبدأ بأولِ ساعاتِ اليومِ^(٣) فقال :
« مَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى ، فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً » . ثم قال في الخامسة :
« بَيْضَةً » . ثم انقطع التهجيرُ ، وحانَ وقتُ الأذانِ . قال : فشرح الحديثَ بيِّنًا في
لفظه ، ولكنه حُرِّفَ عن وجهه ، وُشِّرَحَ بالخُلْفِ^(٤) من القولِ وبما لا يتكوَّنُ ،
وزهد شارحه الناسَ فيما رغبهم فيه رسولُ الله ﷺ من التهجيرِ في أولِ النهارِ ،
وزعم أن ذلك كُلُّهُ إنما يجتمعُ في ساعةٍ واحدةٍ عندَ زوالِ الشمسِ . قال : وقد
جاءت الآثارُ بالتهجيرِ إلى الجمعةِ في أولِ النَّهارِ ، وقد سُقْنَا من ذلك في موضعه

(١) سيأتي تخريجه ص ٦٠٠ .

(٢) في ص ١٧ ، ص ٢٧ : « المذكورات » .

(٣) في ص ١٧ : « النهار » .

(٤) الخلف : الردى الفاسد . ينظر اللسان (خ ل ف) .

من كتاب « واضح السنن » ما فيه بيانٌ وكفايةٌ . وهذا كله قولُ ابنِ حبيبٍ . التمهيد

قال أبو عمر : هذا منه تحاملٌ على مالكٍ رضى الله عنه ، فهو الذى قال القول الذى أنكره ابنُ حبيبٍ ، وجعله خُلُفًا من القولِ وتحريفًا من التأويلِ ، والذى قاله مالكٌ هو الذى تشهدُ له الآثارُ الصُّحاحُ الثابتةُ من روايةِ الفقهاء الأئمةِ ، مع ما صحبه عنده من عملِ العلماءِ ببلده ؛ لأن مثلَ هذا يصحُّ فيه الاحتجاجُ بالعملِ ، لأن مالكا كان مُجالسًا لعلماءِ المدينة ومُشاهدًا لوقتِ حركتهم وخروجهم إلى الجمعةِ ، وكان أشدَّ الفقهاءِ أتباعًا لسلفه ، ولو رآهم يُنكبُّون إلى الجمعةِ ويخرجون إليها مع طلوعِ الشمسِ ما أنكر ذلك مع حرصه على أتباعهم ، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ : مالكٌ عندي أتبعٌ من سفيانٍ . يُريدُ أشدَّ أتباعًا (من سفيانٍ) لسلفه . والله أعلم .

قال يحيى بنُ عمرٍ ، عن حرملة ، أنه سأل ابنَ وهبٍ عن تفسيرِ هذه الساعاتِ : أهو الغدو من أولِ ساعاتِ النهارِ ، أو إنما أرادَ بهذه الساعاتِ ساعةَ الرواحِ ؟ فقال ابنُ وهبٍ : سألتُ مالكا عن هذا فقال : أمّا الذى يَقَعُ فى قلبى فإنه إنما أرادَ ساعةً واحدةً تكونُ فيها هذه الساعاتُ ، من راح فى أولِ تلكِ الساعةِ أو الثانيةِ أو الثالثةِ أو الرابعةِ أو الخامسةِ ، ولو لم تكن^(١) كذلك ما صُلِّيَت الجمعةُ حتى يكونَ النهارُ تسعَ ساعاتٍ فى وقتِ العصرِ أو قريبٍ من ذلك .

(١ - ١) ليس فى : الأصل ، ص ١٧ ، م .

(٢) فى ص ١٧ : « يكن ذلك » .

قال أبو عمر: فهذا قول مالك الذي أنكره ابن حبيب، وأما الآثار التي تشهد لصحة ما ذهب إليه مالك في ذلك؛ فأخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: حدثنا محمد بن يحيى بن عمر أبو جعفر، قال: حدثنا علي بن حرب، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، يبلغ به النبي ﷺ قال: «إذا كان يوم الجمعة قام^(١) على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس، الأول فالأول؛ المهجّر إلى الجمعة كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه كالمهدي بقرة، ثم الذي يليه كالمهدي كبشاً». حتى ذكر الدجاجة والبيضة، «إذا جلس الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة»^(٢).

ألا ترى إلى ما في هذا الحديث أنه قال: «يكتبون الناس الأول فالأول؛ المهجّر إلى الجمعة كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه» الحديث. فجعل الأول مهجّراً، وهذه اللفظة إنما هي مأخوذة من الهاجرة والهجير، وذلك وقت النهوض إلى الجمعة، وليس ذلك عند طلوع الشمس؛ لأنّ ذلك الوقت ليس بهاجرة ولا هجير. والله أعلم.

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا

(١) في م: «كان».

(٢) أخرجه الدارقطني في العلل ٦٥/٨ من طريق علي بن حرب به، وأخرجه أحمد ٢٠٠/١٢، ٢٠١ (٧٢٥٨، ٧٢٥٩)، ومسلم (٢٤/٨٥٠)، وابن ماجه (١٠٩٢)، والنسائي (١٣٨٥) من طريق ابن عينة به.

ابن وضاح، قال: حدثنا حامد بن يحيى، قال: حدثنا سفيان، عن الزهري، التمهيد وحفظته منه عن سعيد بن المسيب، أنه أخبره عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم؛ الأول فالأول؛ فإذا خرج الإمام طويت الصحف واستمعوا الخطبة: فالمهجر إلى الصلاة كالمهدي بدنة، ثم الذي يليه كالمهدي بقرة، ثم الذي يليه كالمهدي كبشاً». حتى ذكر الدجاجة والبيضة، قيل لسفيان: يقولون هذا عن الأعرج، عن أبي هريرة. قال: ما سمعت الزهري ذكر الأعرج قط، ما سمعته يقول إلا عن سعيد، أنه أخبره عن أبي هريرة^(١).

قال أبو عمر: ففي هذا الحديث: «المهجر» - كما ترى - ثم الذي يليه، ثم الذي يليه، لم يذكر الساعات. ورواه ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة بنحوه.

حدثناه سعيد بن نصير وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا عبد الله بن رزح، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «المتعجل إلى الجمعة كالمهدي بدنة، ثم كالمهدي بقرة، ثم كالمهدي شاة، ثم كالمهدي طائراً»^(٢). هكذا قال ابن أبي ذئب: المتعجل. ولم

(١) أخرجه الحميدي (٩٣٤) عن ابن عينة، ووقع فيه: «الأغر». بدلاً من: «الأعرج». وينظر علل الدارقطني ٦٣/٨ - ٦٦.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٢/٢، وأحمد ١٨٦/١٣ (٧٧٦٨)، والبيهقي ٢٢٦/٣ من طريق =

التمهيد يُقَل : الْمُهْجَرُ^(١) . ولا ذَكَرَ السَّاعَاتِ المذكورةَ في حَدِيثِ سُمَيٍّ .

ورَوَى هذا الحديثَ سليمانُ بنُ بلالٍ ، عن يحيى بنِ سعيدٍ ، عن ابنِ شهابٍ ، عن أبي سلمةَ وسعيدِ بنِ المسيبِ وأبي عبدِ اللهِ الأغرِّ ، عن أبي هريرةَ ، عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْمُهْجَرُ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢) كَالَّذِي يُهْدَى^(٣) بِدَنَّةٍ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدَى بِقَرَّةٍ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدَى كِبْشًا ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدَى دَجَاجَةً » . قَالَ : وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ : كَالَّذِي يُهْدَى بِيضَةً .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَعَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفِيَّانَ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَخِي ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ^(٤) .

ورَوَى إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ الْأَغَرِّ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ مُخْتَصِرًا^(٥) .

= يزيد بن هارون ، عن ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر ، عن أبي هريرة ، وأخرجه الطيالسي (٢٥٠٦) ، والبخاري (٩٢٩) من طريق ابن أبي ذئب به . وينظر علل الدارقطني ٦٣/٨ .

(١) ورد بلفظ : « المهجر » . في رواية الطيالسي وأحمد والبخاري والبيهقي .

(٢ - ٣) في ص ٢٧ : « كالمهدي » .

(٣) أخرجه الدارقطني في اللعل ٦٦/٨ ، ٦٧ من طريق إسماعيل بن إسحاق به ، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤٢٣٦) ، والدارقطني في اللعل ٦٦/٨ ، ٦٧ من طريق إسماعيل بن أبي أويس به .

(٤) أخرجه أحمد ٢٦/١٣ (٧٥٨٢) من طريق إبراهيم بن سعد به .

وقد رَوَى ابنُ عجلانَ حديثَ شَمِيِّ فلم يذكُرْ فيه الساعاتِ التي ذكرَ مالكٌ، وجاء بلفظٍ هو نحوُ حديثِ ابنِ شهابٍ .

حدَّثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، قال : حدَّثنا قاسمُ بنُ أصبغَ، قال : حدَّثنا أبو إسماعيلَ الترمذِيُّ، قال : حدَّثنا أبو صالحٍ، قال : حدَّثني اللَّيْثُ : قال : حدَّثني محمدُ بنُ العجلانِ، عن شَمِيِّ مولى أبي بكرٍ، عن أبي صالحِ السمانِ، عن أبي هريرةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنه قال : « تقَعُدُ ملائكةُ يومَ الجمعةِ على أبوابِ المسجدِ يكتبونَ الناسَ على منازلِهِم، فالناسُ فيها كرجلٍ قدَّمَ بَدَنَهُ، ^(١) وكرجلٍ قدَّمَ بَدَنَهُ، وكرجلٍ قدَّمَ بقرَةً، وكرجلٍ قدَّمَ بقرَةً، وكرجلٍ قدَّمَ شاةً، وكرجلٍ قدَّمَ شاةً، وكرجلٍ قدَّمَ دجاجةً، وكرجلٍ قدَّمَ دجاجةً، وكرجلٍ قدَّمَ عُصفورًا، وكرجلٍ قدَّمَ عُصفورًا، وكرجلٍ قدَّمَ بيضةً، وكرجلٍ قدَّمَ بيضةً ^(٢) ». قال :

وحدَّثني العجلانُ ^(٣) مثلاً بمثلٍ، إلا أنه لم يُضعِفْ .

ورواه يحيى بنُ أبي كثيرٍ، عن أبي سلمةَ، عن أبي هريرةَ، بمثلِ حديثِ ابنِ شهابٍ، إلا أنه قال : المتعجِّلُ . ولم يُقلْ : المهجُّرُ .

(١ - ١) التكرار ليس في : الأصل، ص ٢٧، م . والمثبت موافق لما في مصدري التخريج، وقال السندي : التكرار في الجمع للإشارة إلى أن الأجر المذكور موزع على ساعات، فالآتي في أول كل ساعة وآخرها يشتركان في نوع ذلك الأجر كالصدق بالبدنة مثلاً وإن تفاوتتا من حيث الصفات فالآتي في أول تلك الساعة كالمعطى للبدنة السمينة ومن بعده كالتصدق بما دون ذلك، والله تعالى أعلم .

والحديث أخرجه النسائي (١٣٨٦)، وفي الكبرى (١٦٩٥) من طريق الليث به .

(٢) في ص ٢٧ : « العجلاني » .

.....
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَكِيمٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ :
 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَانَ، قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَارٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ
 الحميد بن حبيب، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ،
 قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :
 « المتعجل إلى الجمعة كالمهدي جزوًّا، والذي يليه كالمهدي بقرّة، والذي يليه
 كالمهدي شاة، والذي يليه كالمهدي الطير، فإذا جلس الإمام على المنبر خُيِّمَتِ
 الصحفُ »^(١).

فهكذا أحاديث الأئمة الفقهاء مثل حديث^(٢) سعيد بن المسيب، وأبي
 سلمة، إنما فيها المهجّر والمتعجل، والذي يليه، والذي يليه، والذي يليه، ليس
 فيها ساعات، وهذه الآثار كلها تدلُّ على ما ذهب إليه مالك، والله أعلم.
 ورواه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، فلم يذكر فيه
 الساعات أيضًا.

حَدَّثَنَا يونس بن عبد الله، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا
 جعفر بن محمد الفريابي، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالَ حَدَّثَنَا
 خالد بن مخلد، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ
 عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَطْلُعْ

(١) أخرجه الدارمي (١٥٨٤)، وأبو يعلى (٥٩٩٤)، وابن خزيمة (١٧٦٨) من طريق الأوزاعي به،
 وينظر علل ابن أبي حاتم ٢٠٨/١، وعلل الدارقطني ٤٨/٨.

(٢) ليس في: الأصل، ص ٢٧.

الشمس على يوم أفضل من يوم الجمعة، وما من دابة إلا وهى تفزع ليوم الجمعة التمهيد
إلا هذين الثقلين؛ الجن والإنس، على كل^(١) باب من أبواب المسجد مكان
يكتبان الأول فالأول، كرجل قدم بدنة، وكرجل قدم بقرة، وكرجل قدم شاة،
وكرجل قدم طيرا، وكرجل قدم بيضة، فإذا قعد الإمام طويت الصحف^(٢) .

قال أبو عمر: لم أجد ذكر الساعات إلا فى حديث مالك، عن سمي،
وفى حديث علي بن زيد عن أوس بن خالد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال:
«إن الملائكة يوم الجمعة على أبواب المسجد يكتبون الناس على منازلهم؛ جاء
فلان من ساعة كذا، جاء فلان من ساعة كذا^(٣)»، جاء فلان والإمام يخطب،
جاء فلان وقد أدرك الصلاة، وجاء فلان ولم يدرك الجمعة، إذا لم يدرك
الخطبة» .

حدثناه سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان، قالا: حدثنا قاسم بن
أصبع، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا عفان، حدثنا حماد بن
سلمة، أخبرنا علي بن زيد^(٤) .

(١) ليس فى: الأصل، ص ١٧، م.

(٢) فى الأصل، ص ١٧: «الصحيفة» .

والحديث أخرجه أحمد ٥٥٢/١٥ (٩٨٩٦)، والنسائي - كما فى تحفة الأشراف (١٤٠١٩)،
١٤٠٣٣، ١٤٠٨٢ - وأبو يعلى (٦٤٦٨) من طريق العلاء به .

(٣) بعده فى ص ١٧، م: «جاء فلان من ساعة كذا» .

(٤) أخرجه ابن أبى شيبة ١٥٢/٢، وأحمد ٢٠٩/١٤ (٨٥٢٣) عن عفان به، وأخرجه الطيالسي
(٢٦٨٨)، وأحمد ٢٣٦/١٦ (١٠٣٦٠) من طريق حماد بن سلمة به .

وأخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا إبراهيم بن موسى، قال: أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - قال: أخبرنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: حدثني عطاء الخراساني، عن مولى امرأته أم عثمان - يعني ابن عطاء - قال: سمعت علياً على منبر الكوفة يقول: «إذا كان يوم الجمعة غدت الشياطين برأياتها إلى الأسواق، فيرمون الناس بالتراب، (أو بالربايب^(١))، ويضطربونهم^(٢)» عن الجمعة، وتغدو الملائكة فيجلسون على باب المسجد فيكتبون الرجل من ساعة، والرجل من ساعتين، حتى يخرج الإمام، فإذا جلس الرجل مجلساً يستمكئ فيه من الاستماع والنظر، وأنصت^(٣) ولم يُلغ، كان له كفلان من أجر^(٤)، (فإن نأى وجلس حيث لا يسمع، فأنصت ولم يُلغ، كان له كفل من أجر^(٥))، وإن جلس مجلساً يستمكئ فيه من الاستماع والنظر، فلغا ولم يُنصت، كان له كفل من وزير، ومن قال لصاحبه يوم الجمعة: صم. فقد لغا، ومن لغا فليس له في جمعيته تلك

(١ - ١) سقط من النسخ. والمثبت من سنن أبي داود. قال الخطابي عن الرواية الأولى: وليس بشيء. قال ابن الأثير: يجوز - إن صححت الرواية - أن يكون جمع تريشة وهي المرة الواحدة من التريث، تقول: ريشته تريشاً وتريشة واحدة، مثل: قدمته تقدماً وتقدماً واحدة. والربايب جمع ربيشة، وهي الأمر الذي يحبس الإنسان عن مهامه. ينظر معالم السنن ١/ ٢٤٣، والنهاية ٢/ ١٨٢.

(٢) في سنن أبي داود: «يضطربونهم».

(٣) في الأصل، ص ٢٧، م: «الصمت».

(٤) في م: «الأجر».

(٥ - ٥) سقط من النسخ. والمثبت من سنن أبي داود.

شيء». ثم يقول في آخر ذلك : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ^(١) . قال أبو التمهيد داود : رواه الوليد بن مسلم ، عن ابن جابر ، قال : « بالترائيث »^(٢) . وقال : مولى امرأته أم عثمان بن عطاء .

قال أبو عمر : ففي هذه الأحاديث وجدنا ذكر الساعات ، فالله أعلم . وكان الشافعي رحمه الله يقول : أُحِبُّ التَّكْبِيرَ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَالْأَثْوَنَى إِلَّا مَشْيًا . وفي قوله : التَّكْبِيرُ . دليل على أنه الاستعجال في أول النهار وقد جاء في كثير من هذه الأحاديث : « المهجُر » . وجاء فيها : « المتعجل » . وقال بعض أصحاب الشافعي : ليس في قوله : « المهجُر » . ما يدل على أنه من وقت الهجير والهاجرة . قال : وإنما هو من التهجير الذي يُرَادُّ بِهِ الْبِدَارُ وَالِاسْتِعْجَالُ ، وَتَرْكُ الْحَاجَاتِ ، وَاطِّرَاحِ الْأَشْغَالِ .^(٣) ومن ذلك^(٤) قيل : المهاجر . لمن ترك أهله ووطنه وبادر إلى ضحية محمد ﷺ .

قال أبو عمر : وقد استدلل بحديث سَمِعَ المذكور في هذا الباب ، الشافعي وأصحابه ومن قال بقولهم في تفضيل البدن في الضحايا على الكباش ، وهذا^(٥) موضعٌ اختلف فيه الفقهاء ؛ فقال مالك وأصحابه : أفضل الضحايا الفحول من الضأن ، وإناء الضأن خير من فحول المغز ، وفحول المغز خير من إنائها ، وإناء

(١) أبو داود (١٠٥١) ، وأخرجه البيهقي ٢٢٠/٣ من طريق ابن جابر به .

(٢) في ص ١٧ : « الترائيث » ، وفي م : « بالترائيث » .

(٣ - ٣) في ص ١٧ : « ولذلك » .

(٤) في ص ١٧ : « هو » .

المَغْزِيَّ خَيْرٌ مِنَ الْإِبْلِ وَالْبَقْرِ . وَحُجَّةٌ مَنْ ذَهَبَ هَذَا الْمَذْهَبُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿وَقَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾ [الصفافات : ١٠٧] . وَذَلِكَ كَبَشٌ ، لَا جَمَلٌ وَلَا بَقْرَةٌ .

وَرَوَى مُجَاهِدٌ وَغَيْرُهُ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ : إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ نَفْسِي . فَقَالَ : يُجْزِئُكَ كَبَشٌ سَمِينٌ . ثُمَّ قَرَأَ : ﴿وَقَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ﴾^(١) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ عَلِمَ اللَّهُ حَيَوَاتَنَا أَفْضَلَ مِنَ الْكَبَشِ لَفَدَى بِهِ إِسْحَاقَ^(٢) . وَضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبَشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ^(٣) ، وَأَكْثَرُ مَا ضَحَّى بِهِ الْكِبَاشُ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : الذَّبِيحُ الْعَظِيمُ الشَّاةُ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دُحَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو

(١) أخرجه عبد الرزاق (١٥٩٠٤) ، والطبراني (١١٤٤٣) من طريق عطاء بن أبي رباح ، عن ابن عباس .

(٢) قال ابن قيم الجوزية : وإسماعيل هو الذبيح على القول الصواب عند علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وأما القول بأنه إسحاق فباطل بأكثر من عشرين وجهاً ، وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : هذا إنما هو متلقى عن أهل الكتاب مع أنه باطل بنص كتابهم ؛ فإن فيه : إن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه يكره ، وفي لفظ : وحيدة ، ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده . زاد المعاد ١/ ٧١ ، وينظر تفسير ابن كثير ٧/ ٣٠ .

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (١٠٥٤) من الموطأ .

جعفر محمد بن الحسين بن زيد ، قال : حَدَّثَنَا فُهْدُ^(١) بن سليمان ، قال : حَدَّثَنَا التمهيد
إسحاق بن إبراهيم بن يونس الحنيني ، عن هشام بن سعيد ، عن زيد بن أسلم ، عن
عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « نزل علي جبريل
في يوم عيد » . فقال له النبي ﷺ : « يا جبريل ، كيف رأيت عيدنا ؟ » . فقال :
يا محمد ، لقد تباهى به أهل السماء . وقال : يا محمد ، اعلم أن الجذع من
الضأن خير من السيد^(٢) من المغز ، والجذع من الضأن خير من السيد^(٣) من البقر ،
والجذع من الضأن خير من السيد^(٣) من الإبل ، ولو علم الله ذبحاً هو خير منه
لفدى به إبراهيم ابنه^(٣) .

قال أبو عمر : هذا الحديث عندهم ليس بالقوي ، والحنيني عنده مناكير .

وقال الشافعي : الإبل أحب إلي أن يضحي بها من البقر ، والبقر أحب إلي
من الغنم ، والضأن أحب إلي من المغز . وقال أبو حنيفة وأصحابه : الجزور في
الأضحية أفضل ما ضحي به ، ثم يتلوه البقر في ذلك ، ثم يتلوه الشاة . وحجة من
ذهب إلى هذا المذهب قوله ﷺ : « المهجّر إلى الجمعة كالمهدي بدنة » ، ثم الذي
يليه كالمهدي بقر ، ثم الذي يليه كالمهدي شاة . فبان بهذا الحديث أن التقرب
إلى الله عز وجل بالإبل أفضل من التقرب إليه بالبقر ، ثم بالغنم ، على ما في هذا

(١) في ص ١٧ : « محمد » . وينظر تهذيب الكمال ٣٩٦/٢ ترجمة إسحاق بن إبراهيم .

(٢) في ص ٢٧ : « الثني » . والسيد : ككيس وإثع : المسن من الإبل والبقر والمغز . ينظر التاج (س و د) .

(٣) أخرجه العقيلي ٩٧/١ ، وابن عدى ٣٣٥/١ ، والحاكم ٢٢٢/٤ ، ٢٢٣ ، والبيهقي

٢٧١/٩ من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني به .

الحديث . وقد أجمعوا على أن أفضل الهدايا الإبل ، واختلفوا في الضحايا ، فكان ما أجمعوا عليه في الهدى قاضياً على ما اختلفوا فيه في الأضاحي ؛ لأنه قربانٌ كله ، وقد أجمعوا على أنه ما استيسر من الهدى شاةً ، فدل على نقصان ذلك عن مرتبة غيره ، وقال رسول الله ﷺ : « أفضل الرقاب أغلاها ثمنًا ، وأنفسها عند أهلها »^(١) . ومعلوم أن الإبل أكثر ثمنًا من الغنم ، فوجب أن تكون أفضل ؛ استدلالاً بهذا الحديث . وأما الذبيح العظيم الذي فدى به الذبيح ، فجائز أن يُطلق عليه عظيم ؛ لما ذكر ابن عباس^(٢) أنه كبش رعى في الجنة أربعين خريفًا ، وأنه الذي قرّبه ابن آدم فتقبل منه ورفعه إلى الجنة^(٣) .

قال أبو عمر : لو لم يكن فضل الكبش إلا أنه أول قربان يُقرَّب به إلى الله في الدنيا فتقبله ، وأنه فدى به نبي كريم من الذبيح ، وقال الله فيه : ذبيح^(٤) عظيم .

ذكر عبد الرزاق^(٥) ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان ، قال : مرّ النعمان بن أبي فطيمة^(٦) على النبي ﷺ بكبش

(١) سيأتي في الموطأ (١٥٥٣) .

(٢) بعده في ص ٢٧ : « من فضله » .

(٣) ينظر تفسير ابن جرير ٦٠٤ / ١٩ ، والحاكم ٥٥٩ / ٢ .

(٤) في م : « ذبيح » .

(٥) عبد الرزاق (٨١٣١) .

(٦) في النسخ : « قطبة » . والمثبت من مصدر التخريج . وينظر الإصابة ٤٥٠ / ٦ .

٢٢٥- وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، الموطأ
أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ .

أَعْيَنَ أَقْرَنَ^(١) ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَا أَشْبَهَ هَذَا الْكَبِشَ بِالْكَبِشِ الَّذِي ذَبَحَهُ إِبْرَاهِيمُ » . التمهيد
فَاشْتَرَى مَعَاذُ بْنُ عَفْرَاءَ كَبِشًا أَقْرَنَ أَعْيَنَ^(٢) فَأَهْدَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَضَحَّيَ بِهِ .

وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : غُسْلُ الْجُمُعَةِ الاستدكار
وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ ، كَغُسْلِ الْجَنَابَةِ^(٣) .

لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجِبَ غَسْلَ الْجُمُعَةِ فَرْضًا إِلَّا أَهْلَ الظَّاهِرِ ؛ فَإِنَّهُمْ أَوْجِبُوهُ فَرْضًا

وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ القبس
عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » . وَقَالَ ﷺ : « حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ
يَوْمًا » . فَاعْتَرَتْ بِهَذِهِ الْأَلْفَافِ طَائِفَةٌ مُقْصِرَةٌ ، وَظَنُّوا أَنَّ الْغَسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ
بِظَاهِرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، وَإِنَّمَا هُوَ شَنْنَةٌ مُؤَكَّدَةٌ . قَالَ أَشْهَبُ : قُلْتُ
لِمَالِكٍ : غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ ؟ قَالَ : لَيْسَ كُلُّ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ هَكَذَا .

(١) بعده في ص ٢٧ : « أكحل » .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٦٠) ، ورواية أبي مصعب (٤٣٣) . وأخرجه عبد الرزاق (٥٣٠٥) ، وابن المنذر في الأوسط (١٧٦٨) من طريق مالك به .

قال أبو عمر في التمهيد ٩٠ / ٢١ ، ٩١ من النسخة المطبوعة : « مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد ،
عن أبي هريرة ، أنه كان يقول : غسل الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة . هذا قد جاء
عن رجل لا يحتاج به ، عن عبيد الله بن عمر ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ .
وقد روى عن أبي هريرة ، عن عمر ، عن النبي ﷺ في الغسل يوم الجمعة ، وقد أوردنا الآثار
في ذلك وأوضحنا معانيها في باب ابن شهاب ، عن سالم ، وفي باب صفوان بن سليم أيضًا ذكر من
قال ذلك . والحمد لله » . وينظر ما سيأتي ص ٦١٩ - ٦٤٧ .

الاستدكار وجعلوا تاركه عامداً عاصياً لله ، وهم مع ذلك يُجيزون صلاة الجمعة دون غسل لها ، واحتجوا بظاهر الحديثين اللذين ذكرناهما ، وهما ثابتان ، ولكن المعنى فيهما غير ظاهرهما بالدلائل الموجبة لإخراجهما عن الظاهر .

فأول ذلك ما ذكرناه في « التمهيد »^(١) ، من حديث الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَتَوَضَّأَ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » .

المقبس وهذا كلامٌ مُجْمَلٌ بديعٌ على عادة السلف ؛ إذ كانوا يُجْمِلُونَ الأقوال ولا يَتَشَطُّونَهَا . والدليل على سُقُوطِهِ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ :

الأول : قال لنا شيخنا الفهري : قال لنا قاضي القضاة الدامغانى^(٢) : قال لنا أبو الحسين القدوري^(٣) رئيس الحنفية في وقته : قول النبي ﷺ : « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » . يعنى ساقطاً ، فيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ يَسْقُطُ سُقُوطُ الْفَرَائِضِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ سُقُوطُ الشَّئْنِ ، فلا يَكُونُ لَهُمْ^(٤) في الحديث مُتَعَلِّقٌ .

الوجه الثاني : روى النسائي ، وأبو داود ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٥) فِيهَا وَنِعِمَّتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . وهذا نص .

(١) سيأتي تخريجه ص ٦٢٩ ، ٦٣٨ ، ٦٤٤ .

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن عبد الملك الدامغانى الكبير أبو عبد الله الحنفى ، قاضى القضاة ، ولى القضاء - بعد موت ابن ماكولا - سنة سبع وأربعين وأربعمائة ، مات ببغداد سنة ثمان وسبعين وأربعمائة . الجواهر المضية ٢٦٩/٣ ، ٢٧٠ ، والمنتظم ٢٤٩/١٦ .

(٣) هو أحمد بن محمد بن جعفر بن حمدان ، أبو الحسين بن أبى بكر ، البغدادى ، القدورى ، مولده سنة اثنتين وستين وثلاثمائة ، صنف « المختصر » ، وشرح « مختصر الكرخى » ، و« التجريد » ، وغيرها ، ومات سنة ثمان وعشرين وأربعمائة . الجواهر المضية ٢٤٧/١ ، ووفيات الأعيان ٧٨/١ .

(٤) فى ج ، م : « له » .

(٥) بعده فى ج ، م : « ثم راح » .

فهذا أبو سعيد قد روى الحديثين معاً ، وفي هذا ما يدل على أن غُسل الجمعة الاستذكار فضيلة لا فريضة ، فلم يَتَقَّ إلا أنه على النَّدْب ، كأنه قال : واجب في الأخلاق الكريمة وحسن المجالسة . كما تقول العرب : وجب حَقُّك . أى فى كرم الأخلاق والبر بالصديق ونحو هذا .

ومثل هذا حديث سَمُرَة ، ذكرناه أيضاً فى « التمهيد »^(١) من وجوه ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سَمُرَة بن جُنْدَب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » .

وقال أبو عيسى الترمذى : قلت للبخارى : قولهم : إن الحسن لم يسمع من سَمُرَة إلا حديث العقيقة ؟ قال : قد سمع منه أحاديث كثيرة . وجعل روايته عن سَمُرَة سماعاً وصححها .

الوجه^(٢) الثالث : روى مسلم عن أبى هريرة ، عن^(٣) النبى ﷺ أنه^(٤) قال : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ، ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ فَأَنْصَتَ وَلَمْ يَلْغُ ، غُفِرَ لَهُ^(٥) » . وهذا نص آخر .

الوجه الرابع : حديث « الموطأ » ، أن رجلاً دخل على عمر رضى الله عنه ، فقال له : ما زدت على أن توضحأت . الحديث إلى آخره . وَجْهُ التعلُّقِ منه أن عمر والصحابة بأجمعهم أعلموا ذلك^(٦) الرجل بتأكيد^(٧) الغُسل ، وأقروه على تركه ، ولو كان فرضاً

(١) سيأتى تخريجه ص ٦٢٩ .

(٢) سقط من : د .

(٣) فى ج : « أن » .

(٤) سقط من : ج ، م .

(٥) بعده فى د : « ما تقدم من ذنب فيه وما تأخر » . وينظر مسلم (٢٧/٨٥٧) .

(٦) فى ج : « لذلك » .

(٧) فى د : « تأكيد » .

ومن حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري، قال :
ثلاث هن على كل مسلم يوم الجمعة : الغسل ، والسواك ، ويمس طيباً إن وجدته^(١).
ومعلوم أن الطيب والسواك ليسا بواجبين ، فكذلك الغسل ، والله أعلم .
وأما قول أبي هريرة : كغسل الجنابة . فإنه أراد الهيئة والكيفية ، ففي هذا جاء
تشبيهه له بغسل الجنابة ، لا في الفرض والوجوب بما ذكرنا من الدلائل ، مع أنه
معلوم محفوظ عن أبي هريرة ، أنه كان يأمر بالغسل ولا يوجب فرضاً ، ويقول
فيه : كغسل الجنابة .

رواه سفيان وغيره ، عن عاصم بن عبيد الله ، عن مولى لبنى^(٢) أبي رهم^(٣) ،

ما سأمحوه ؛ لأن القوم كانوا أجل من أن يُقروا^(٤) على منكر .

الوجه الخامس : أن أمر النبي ﷺ بالغسل إنما كان لسبب ؛ روت^(٥) عائشة في
الصحيح ، أن الناس كانوا يتناوبون الجمعة من العوالي وغيرها ، وكانوا غُمَال
أنفسهم^(٦) - وفي رواية : وكانوا يلبسون الصوف - فيظهر منهم ريح الضأن^(٧) . زاد
النسائي^(٨) : وكان يكون عليهم الوسخ فتخرج^(٩) روائحهم ، فيتأذى بها الناس ، فأمر

(١) سيأتي تخريجه ص ٦٣٧ .

(٢ - ٣) في ص : «أبي أدهم» ، وفي م : «أدهم» .

(٣) في د : «يقروه» .

(٤) في د : «رواية» .

(٥) سيأتي تخريجه ص ٦٣٤ ، ٦٣٥ .

(٦) أخرج هذه الرواية الطبراني في الأوسط (٨٣٨٩) .

(٧) سيأتي تخريجه ص ٦٣٥ .

(٨) بعده في د : «وعوسهم» .

عن أبي هريرة ، أنه خرج إلى المسجد فلقى امرأة قد تطيبت فقال : أين تريدان الاستذكار يا أمة الله ؟ قالت : إلى المسجد . قال : وله تطيب ؟ قالت : نعم . قال : فارجمي فاغسلي عنك هذا الطيب ، فإن الله لا يقبل منك حتى ترجعي فتغسليه عنك كغسلِك من الجنابة .

وبعض رواة هذا الحديث عن عاصم يرفعه إلى النبي ﷺ^(١) .
والحديث المذكور في أول هذا الباب عن شمعى ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي عليه السلام قال : « مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى » الحديث^(٢) . يشهد بما وصفنا أيضاً . وبالله توفيقنا .

النبي ﷺ بالغسل . فبيئت رضوان الله عليها سبب الغسل ، وأوضحت علته فارتبط القبس الغسل بها ، والفرائض المطلقة لا تتعلق بالعلل العارضة ؛ ولذلك قال بعض علمائنا رحمته الله عليهم : لو اغتسل للجمعة^(٣) بماء الورد جاز^(٤) . لحصول المقصود فيه ، وذهاب العلة المتضمنة للاغتسال به .

عطف : ذكر علماءنا رحمته الله عليهم أن الجمعة تجب على المكلفين بشروط ويلزمهم أداؤها بأخر .

(١) أخرجه أحمد ٣١١/١٢ (٧٣٥٦) ، وابن ماجه (٤٠٠٢) من طريق سفيان بن عيينة عن عاصم به مرفوعاً .

(٢) تقدم في الموطأ (٢٢٤) .

(٣) في د : « يوم الجمعة » .

(٤) في م : « لجاز » .

وقد ساوى أبو هريرة بين الغسل والطيب للجمعة ، والطيب قد أجمعوا على أنه ليس بواجب ، فكذلك الغسل . روى ^(١) سفيان بن عيينة ، عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، قال : سمعتُ أبا هريرة يقول : حقُّ الله على كلِّ مسلم أن يغتسل في كلِّ سبعة أيامٍ يوماً ، يغسل كلَّ شيءٍ منه ، ويمس من طيبٍ إن كان لأهله ^(٢).

وهذا الحديثُ أثبتُ إسناداً من حديث مالك ، عن سعيد بن أبي سعيد ، عن أبي هريرة .

فأما شروطُ الوجوبِ فسبعةٌ : العقلُ ، والذكوريةُ ، والحريةُ ، والبلوغُ ، والقُدرةُ ، والإقامةُ ، و ^(٣) القريةُ .

أما العقلُ ، فلا خلافَ فيه ؛ لأنَّ عديمَ العقلِ لا يُخاطَبُ بشيءٍ ، حسبَ ما قَوَّزناه في الأصولِ ، وليس في رفعِ الخطابِ عنه ^(٤) حديثٌ صحيحٌ ، وإنما يُعَوَّلُ فيه على ^(٥) «إجماعِ الأمة» .

وكذلك البلوغُ لا خلافَ فيه أيضاً ، وهو مثبُوطٌ بالأوَّلِ ؛ لأنَّ الصبيَّ عديمُ العقلِ ، ولا يزالُ يتدرَّجُ في المعرفةِ حالاً بعدَ حالٍ ، حتى يكتملَ له ويتدارَكَ بعضُه

(١) في ص ، م : «رواه» .

(٢) أخرجه عبد الرزاق (٥٢٩٨) من طريق عمرو بن دينار به .

(٣) سقط من : د ، وفي م : «في» .

(٤) في ج ، م : «عنهم» .

(٥ - ٥) في ج ، م : «الإجماع» .

بعض ، وليس ذلك مما يُدْرِكُه الخلق ، فنصَّب الله تعالى عليه علامته ؛ وهو الاحتلام للغلام ، والحَيْضُ للجارية ، فإن غُدِمَا^(١) فالسُّرُّ ، وليس في تقديره حديثٌ يُعَوَّلُ عليه ، و^(٢) « لا أصلٌ من »^(٣) القياس يُرجعُ إليه ، إلا أنه رُوي في الحديث^(٤) حديثان صحيحان ^(٥) يُرجعُ إليهما ؛ أما أحدهما : فإن النبي ﷺ أجاز في الغزو ابنَ خمسِ عشرة سنةً ، وردَّ من دونه^(٦) . وأما الثاني : فحكمه في بنى قُرَيْظَةَ ، أن يُقتَلَ من جَزَتْ عليه المَوَاسِي^(٧) . ويُعْتَرَضُ^(٨) الحديثُ الأولُ عندَ علمائنا ، أن مالكَما رَجِمَهُ اللهُ يَرى السَّهْمَ للصَّبِيِّ إذا أَطاقَ^(٩) القتالَ وإن^(١٠) لم يَتَلُغْ ، ويُعْتَرَضُ^(١١) الثاني عندهم أن ذلك حكمٌ مخصوصٌ ببنى قُرَيْظَةَ ، وقيل : بالكفار . وذلك^(١٢) كُلهُ تَعَلُّقٍ بالمعنى . والحديثان أصلان ، فليُعَوَّلَ عليهما وعلى الرواية التي توافَقَهما ، وليُطْرَخَ ما سِوَاهُما .

وأما الدُّكُورِيُّه ؛ فلأن الأثوثة نُقصانٌ يُخِلُّ بالعقل ، حَسَبَ ما نصَّ اللهُ تعالى

(١) في ج ، م : « عدمها » .

(٢ - ٣) في ج ، م : « الأصل هو » .

(٣) في د : « المعنى » .

(٤ - ٥) سقط من : د .

(٥) البخارى (٢٦٦٤) ، ومسلم (١٨٦٨) .

(٦) أبو داود (٤٤٠٤ ، ٤٤٠٥) ، وابن ماجه (٢٥٤١) .

(٧) بعده في ج ، م : « على » .

(٨) في ج ، م : « طاق » . وكلاهما بمعنى .

(٩) سقط من : ج .

(١٠) في ج ، م : « هذا » .

القبس عليه ، ويوجب الحجاب ، ويمتنع من ^(١) «الخلطة في الجماعة» ، فلا تنتظم منهن غُصْبَةٌ ، ولا تتعقدُ بهن ^(٢) جماعة في جُمعة ، بل إن الله تعالى أذن لهن في الجماعات ^(٣) على معنى التبعية للرجال ؛ رحمة لهن وتوسعة في الأجر عليهن . دخلت نائِلُس ^(٤) - وهي قرية المنجنيق لإبراهيم عليه السلام ^(٥) - فما رأيت أحسن منه ^(٦) ، وسكنته ^(٧) مُدَّةً ، وتردَّدت عليه ^(٨) مرارًا ، فما وقَّعت ^(٩) «عيني فيه» على امرأةٍ نهارًا ، حتى إذا كان يوم الجمعة امتلأ المسجدُ بهن ، ثم لا تقَعُ عينٌ عليهن إلى ^(١٠) «الجمعة الأخرى» .

وأما الحرورية ، فإنها شرطٌ في وجوبها ؛ لأن العبدَ مُستغزقٌ بخدمة سيِّده استغراقًا حجبهُ عن الشهادات وتحمُّلِها ، والحجَّ وآدابه ، والجمعة والسَّغْيَ إليها ، وليس في ذلك أثرٌ صحيحٌ ، والمُعْوَلُ في ذلك على الإجماع السابق للخلاف ، وقد كان السلفُ يتناوبون ^(١١) «الجمعة أحرارًا ، وما ألزموها قَطُّ عبيدَهم ؛ فإن حَضَرَها العبدُ والمرأةُ كانا من

(١ - ١) في ج : «الخلطة بالجماعة» ، وفي م : «الخلط بالجماعة» .

(٢) في ج ، م : «منهن» .

(٣) في م : «الجماعة» .

(٤) نائِلُس ، بضم الباء الموحدة واللام وآخره سين مهملة : مدينة مشهورة بأرض فلسطين ، بينها وبين بيت المقدس عشرة فراسخ . مراصد الاطلاع ١٣٤٧/٣ .

(٥) ذكر ياقوت أن اليهود تزعم أن عمرو بن كنعان رمى إبراهيم عليه السلام في النار في قرية بلاطة من أعمال نائِلُس ، وذكر ابن كثير أنه عليه السلام وضع في كفة المنجنيق مقيدًا مكتوفًا ثم ألْقاهُ منه إلى النار . ينظر معجم البلدان ١/ ٧١٠ ، والبداية والنهاية ١/ ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٦) في م : «منها» .

(٧) في م «سكنتها» .

(٨) في م : «عليها» .

(٩ - ٩) في ج : «فيه عيني» ، وفي م : «فيها عيني» .

(١٠) بعده في د : «يوم» .

(١١) في ج ، م : «يتناوبون» . وكلاهما بمعنى .

أهلها ، ولا تجوزُ إمامةُ العبدِ فيها ، ولا يُلْتَفَتُ إلى روايةِ جوازِها ، فإنها لم تَتَّعَيْنِ في القبسِ
ذمُّه وجوبًا ، فكيف يتحمَّلُها^(١) ويضمُّنُها عن غيره إمامًا ؟

وأما القُدْرَةُ ، فلا خلافَ فيها بينَ الأئمةِ ؛ لأنَّ التَّكْلِيفَ إنما يُنَاطُ بالقادرِ ،
والقدرةُ^(٢) قد تَنْتَفِي عن الإنسانِ بمعنى يكونُ فيه ؛ كالتَّيَقُّنِ والمرضى والسَّجَنِ ، أو
بمعنى^(٣) في غيره ؛ كالتَّشْرِيطِ للقريبِ أو للغريبِ أو^(٤) ما يُشْبِهُه .

وأما الإِقامَةُ ، فلا خلافَ فيها ؛ لأنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ وُضِعَ عن المسافرِ شَطْرُ الصَّلَاةِ
والصِّيَامِ ، فكيف يُكَلِّفُه عبادةً من شرطِها الخطبةُ والإمامُ ؟

وأما القريةُ ، فلا خلافَ فيه^(٥) أيضًا ، وإنما هي مُرتَبِطَةٌ بالشرطِ السابقِ من
الإِقامةِ ، وليس لها حدٌّ مُقَدَّرٌ ، ولا يوجدُ عليه في الشريعةِ دليلٌ ، يَتَدَّ أن العلماءَ قالوا
في ذلك قولًا صحيحًا ؛ قالوا : إذا لَزِمَتِ الجماعةُ موضعًا يَكُنُّهم فيه الاستيطانُ ،
وَيَسْتَعْنُونَ عن غيرهم ، فقد وُجِدَ الأمرُ كما يَجِبُ .

وأما شروطُ الأداءِ ، فهي الإسلامُ ؛ لأنَّ العبادةَ لا تصحُّ من كافرٍ ، وقد وَهَلَ^(٦)
بعضُ علمائنا ، فجعلَ الإسلامَ من شروطِ الوجوبِ ، ولا خلافَ في مذهبِ مالكٍ
رحِمَهُ اللهُ مِن جميعِ رواياته ، ولا عندَ أصحابِه ، في أن الكفارَ مُخَاطَبُونَ بفروعِ

(١) في م : «يحملها» .

(٢) في د : «المقدرة» .

(٣) في د : «لمعنى» .

(٤) في ج ، م : «و» .

(٥) في م : «فيها» .

(٦) في م : «فصل» . ووهل فلان يهمل وقلنا : سها ، وإلى الشيء : ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره .

الوسيط (و ه ل) .

القبس الشريعة، ولا توجد لواحد منهم أبداً رواية تُخالف هذا الأصل، «فألقنوا عنه»^(١) واعرفوه.

ولها في الأداء شروط الصلاة المطلقة؛ من الطهارة والسَّتر والاستقبال، ومن شروطها الخطبة المعددة المفصلة بجلوس، ومن شروطها الإمام، ولسنا نعنى به الأمير، وإنما نريد به مَنْ يُقيّمها.

وقد قال في ذلك مالك رحمه الله كلمة لا يخرج مثلها إلا من مشكاة فصاحة النبوة: إن لله تعالى فرائض في أرضه لا يُضَيِّعُها، إن وليها وإل أو لم يَلها^(٢).

والبحر الذي استمد منه مالك هذا الكلام العذب هو إقامة الصحابة لصلاة الجمعة وعثمان رضي الله عنه محصور، وإجماع عثمان معهم على ذلك بقوله وقد سُئِلَ: إنه يُصَلِّي لنا إمام فتنة. فقال: الصلاة أحسن ما يفعل الناس، فإن أحسنوا فأحسن معهم، وإن أساءوا فاجتنب إساءتهم^(٣). قال علماؤنا: ومن شروط أدائها المسجد المُسَقَّف. وما علمت لهذا وجهها في الشريعة إلى الآن، ومن شروط العدد من أربعين إلى عشرة، وليس في ذلك أصل إلا حديثان؛ أحد الحديثين: إقامة أسعد^(٤) لها في هزم^(٥) النبيّ - موضع عند حرة بني نياضة - وهم أربعون رجلاً^(٦)، وهذا ليس

(١ - ١) في ج، م: «فألقنوا ذلك».

(٢) المدونة الكبرى ١/١٥٣.

(٣) سيأتي تخريجه في شرح الحديث (٤٣٢) من الموطأ.

(٤) في د: «سعد». وهو أسعد بن زرارة، ينظر مصادر التخرّيج، وأسد الغابة ١/٨٦.

(٥) في د، ج: «هزم». والهزم بالفتح ثم السكون هو ما اطمأن من الأرض، والنبيت بطن من الأنصار، وبياضة أيضاً بطن من الأنصار. ينظر معجم البلدان ٤/٩٧١ - ٩٧٣.

(٦) أخرجه أبو داود (١٠٦٩)، وابن ماجه (١٠٨٢).

فيه حجة؛ لأنه لم يَرَوْه أصحاب الصحيح لأجل سنده، ولا فيه أيضاً أن هذا^(١) العدد شرط، ولعله كان اتفاقاً. وأما الحديث الثاني: ثبت في الصحيح، أن النبي ﷺ كان يخطب يوم الجمعة، فتفرقوا عنه إلا اثني عشر رجلاً، فلم يقطع خطبته ولا ترك صلاته، وعاتبهم الله تعالى على ذلك فقال: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾. إلى قوله: ﴿الرَّزَقِينَ﴾^(٢) [الجمعة: ١١]. وقد رتب علماؤنا على هذه النازلة فرعاً غريباً؛ فقالوا: يجوز^(٣) إتمام الجمعة باثني عشر رجلاً، ولكنها لا تنعقد إلا بأكثر منهم. رواه أشهب وغيره. والصحيح أن كل ما جاز إتمامها به جاز^(٤) انعقادها عليه، كما أنه لا إشكال في ضعف قول من قال: إن الجمعة تنعقد باثنين. لأن فائدتها لا توجد في ذلك، وكل صورة تذهب بفائدة الحكم والعبادة لا حكم بها^(٥).

وللجمعة آداب تشترك مع غيرها فيها وتنفرد بها؛ فمما تنفرد به تجديد البرة، وتحسين الشارة، وقال ﷺ: «ما على أحدكم لو اتخذ ثوبين للجمعة سوى ثوبين مهنتيه»^(٦). وثبأ ثياب الجمعة في الدين؛ لأن الفرض مُقَدَّم على السنة، وصلاته وهو فارغ الذمة عن الدين أحب إليه من صلاته وهو مشغول الذمة به. ومن خصائصها الطيب؛ للعللة التي قدمنا آنفاً، فإن الناس كما يتضررون برائحة الوسخ ينتفعون بنفح

(١) سقط من: ج، م.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٦٤)، ومسلم (٨٦٣).

(٣) في ج، م: «يجب».

(٤) في ج، م: «كان».

(٥) في ج، م: «لها».

(٦) ينظر ما سيأتي ص ٧٣٠.

الطَّيِّب . ومن أغرب آدابها ، ما ذكره بعضُ علمائنا قال : من آدابِ الجمعة أن يَطَّأَ زوجته ذلك اليوم ؛ لما رَوَى في الأثر عن النبي ﷺ ، أنه قال : « مَنْ غَسَلَ وَاغْتَسَلَ ، وَبَكَرَ وَابْتَكَرَ ، ثُمَّ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ » الحديث^(١) .

وَاخْتَلَفَتِ الزَّوَايَةُ فِي ضَبْطِ هَذَا الْحَدِيثِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ : « غَسَلَ وَبَكَرَ » . بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ^(٢) فِيهِمَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَوَاهُ بِتَخْفِيفِهِ فِيهِمَا ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِهِ ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ التَّضْعِيفَ^(٣) وَالتَّشْدِيدَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعْدِيَةِ^(٤) إِلَى الْغَيْرِ^(٥) ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا^(٦) فِي وَطْئِ^(٧) الزَّوْجَةِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنَّ مَعْنَاهُ غَسَلَ رَأْسَهُ وَاغْتَسَلَ فِي سَائِرِ جَسَدِهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : التَّشْدِيدُ إِشَارَةٌ إِلَى الْمُبَالَغَةِ فِي النَّظَافَةِ ؛ فَإِنَّ صَبَّ الْمَاءِ الْمَطْلُوقِ - مَا لَمْ تَكُنْ^(٨) مَعَهُ مُحَاوَلَةً - لَا^(٩) يَذْهَبُ بِالْدَّرَنِ . وَهَذِهِ الْأَحْتِمَالَاتُ تَذْهَبُ بِوَطْئِ الْأَهْلِ ، عَلَى أَنَّ مَا قَالُوهُ مِنْ لُزُومِ التَّعْدِيَةِ بِلَفْظِ التَّشْدِيدِ صَحِيحٌ فِي اللَّغَةِ إِذَا صَحَّ بِهِ الضَّبْطُ ، لَكِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَصِحَّ وَلَا ضَبْطُهُ^(١٠) ، عَلَى أَنَّ التَّعْدِيَةَ قَدْ تَكُونُ^(١١) « أَنْ يَأْذَنَ » لِعَبْدِهِ وَ^(١٢) لَامْرَأَتِهِ فِي حُضُورِ الْجُمُعَةِ ، فَإِذَا أَتَوْهَا تَوَجَّهَ عَلَيْهِمْ نَذْبُ الْغُسْلِ ؛ لِقَوْلِهِ

(١) أخرجه أحمد ٩٣/٢٦ (١٦١٧٣) ، والنسائي (١٣٨٣) ، والترمذي (٤٩٦) .

(٢) في ج : « السين » . والمقصود بالعين عين الفعل .

(٣) في ج ، م : « التخفيف » .

(٤ - ٥) سقط من : ج ، م .

(٥ - ٥) في ج : « وطئ » ، وفي م : « بوطئ » .

(٦) في ج ، م : « يقع » .

(٧) في ج ، م : « لم » .

(٨) في ج ، م : « ضبط » .

(٩ - ٩) في ج ، م : « يأذن » .

(١٠) في ج ، م : « أو » .

٢٢٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ الْمَوْطَأِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ [٣٨] رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ ، فَقَالَ عَمْرٌ : أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ ، فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ ، فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوْضَّأْتُ . فَقَالَ عَمْرٌ : وَالْوُضُوءَ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ ؟ !

مَالِكٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : دَخَلَ رَجُلٌ مِنَ التَّمِيمِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَخْطُبُ ، فَقَالَ عَمْرٌ : أَيُّ سَاعَةٍ هَذِهِ ؟ قَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، انْقَلَبْتُ مِنَ السُّوقِ ، فَسَمِعْتُ النِّدَاءَ ، فَمَا زِدْتُ عَلَى أَنْ تَوْضَّأْتُ . فَقَالَ عَمْرٌ : الْوُضُوءَ أَيْضًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ (١) ؟ !

هَكَذَا رَوَاهُ أَكْثَرُ رُؤَاةِ « الْمَوْطَأِ » عَنْ مَالِكٍ مُرْسَلًا ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، لَمْ يَقُولُوا : عَنْ أَبِيهِ . وَوَصَلَهُ عَنْ مَالِكٍ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، وَجَوَيْرِيَةُ بْنُ

ﷺ فِي الصَّحِيحِ : « إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ » . فَسَقَطَ هَذَا الْأَدَبُ عَنْهَا وَبَقِيَ سَائِرُهَا .

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٣١) . وأخرجه الشافعي في الرسالة ص ٣٠٣ (٨٤٢) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ١١٧ ، ١١٨ ، والبيهقي في المعرفة (٤٥٢) من طريق مالك ٤ .

أسماء، وإبراهيم بن طهمان^(١) وعثمان بن الحكم الجذامي، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وعبد الوهاب بن عطاء، ويحيى بن مالك بن أنس، وعبد الرحمن بن مَهْدِي^(٢)، والوليد بن مسلم، وعبد العزيز بن عمران، ومحمد بن عمر الواقدي، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، والقَعْنَبِي، في رواية إسماعيل ابن إسحاق عنه؛ فرووه عن مالك، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه.

فأما حديث رُوح بن عبادَةَ فحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَوْسَفَ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ خُشَيْشُ بْنُ أَصْرَمَ، قَالَ : حَدَّثَنَا رُوحُ بْنُ عَبَادَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ : بَيْنَا عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَائِمٌ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ^(٣). فذكر الحديث.

وأما حديث جُوَيْرِيَّةَ، عَنِ مَالِكٍ فَذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَسْمَاءَ، قَالَ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنِ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَا هُوَ قَائِمٌ لِلْخُطْبَةِ إِذْ دَخَلَ

(١) أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ٥٩/١، ٦٠ من طريق ابن طهمان به.

(٢) أخرجه أحمد ٣٢٨/١ (١٩٩) عن ابن مهدي به.

(٣) أخرجه أحمد ٤٠٢/١ (٣١٢)، والبيهقي ٢٩٤/١، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة

٥٩/١ من طريق روح به.

رجلٌ من أصحابِ النبي ﷺ من المهاجرين الأولين ، فناداه عمرُ : أَيُّهَ سَاعَةِ التمهيد
هذه ؟^(١) وذكر الحديث . وكذلك رواه إسماعيلُ ، عن القَعْنَبِيِّ ، عن مالكٍ ، عن
ابنِ شهابٍ ، عن سالمٍ ، عن أبيه ، مُسْنَدًا .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ^(٢) . فَذَكَرَ الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا
كَمَا ذَكَرْنَاهُ سَوَاءً . وَقَدْ رَوَيْنَا حَدِيثَ جُوَيْرِيَةَ^(٣) ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، لَيْسَ
فِيهِ ذِكْرُ مَالِكٍ ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَمَاعَ جُوَيْرِيَةَ مِنْ نَافِعٍ صَحِيحٌ ، وَإِنْ كَانَ قَدْ رَوَى
أَيْضًا عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ أَحَادِيثَ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، وَيَعْيِشُ بْنُ سَعِيدٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ
أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْهَيْثَمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ
إِسْمَاعِيلَ ، لِمَلَاءٍ مِنْ كِتَابِهِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، قَالَ :
بَيْنَمَا عَمْرُ^(٤) . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ شَهَابٍ ،^(٥) عَنْ ابْنِ
شَهَابٍ^(٥) ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ

(١) أخرجه البخاري (٨٧٨) ، والبيهقي ٢٩٤/١ من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء به .

(٢) أخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المهمة ٥٩/١ من طريق إسماعيل بن إسحاق به .

(٣) بعده في م : « هذا » .

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١١٨/١ من طريق أبي غسان به .

(٥ - ٥) سقط من : م .

يوم الجمعة يخطب. الحديث سواء، منهم معمر وأبو أُوَيْسٍ وغيرهما، ويقولون: إن سَمَاعَ أَبِي أُوَيْسٍ مِنْ ابْنِ شَهَابٍ مَعَ مَالِكٍ^(١) واحد، وإن عَرَضَهُمَا كان على ابنِ شَهَابٍ واحدًا.

فأما حديث معمرٍ فذكره عبدُ الرزاق^(٢)، عن معمرٍ، وأما حديثُ أبي أُوَيْسٍ فحدثناه عبدُ الوارث بنُ سفيان، قال: حدثنا قاسم بنُ أصبغ، قال: حدثنا إبراهيم بنُ عبدِ الرحيم، قال: حدثنا إبراهيم بنُ أبي العباس الشامي، قال: حدثنا أبو أُوَيْسٍ، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، أن عمرَ بنَ الخطابٍ بينا هو قائمٌ للخطبة يومَ الجمعة. فذكر الحديث.

وعند ابنِ شَهَابٍ أيضًا في هذا الباب حديث آخر، عن سالم، عن أبيه، أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ». رواه جماعة عن ابنِ شَهَابٍ؛ منهم معمر^(٣)، وابنُ عُيَيْنَةَ^(٤).

ورواه الزُّبيدي، عن الزُّهري، عن سالم، عن أبيه، عن عمرَ بنِ الخطاب، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٥).

(١) بعده في ر: «شيء».

(٢) سيأتي تخريجه ص ٦٢٤.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥٢٩٠)، وأحمد ٥١٨/٨ (٤٩٢٠) من طريق معمر به.

(٤) أخرجه أحمد ١٥٤/٨، ١٥٥ (٤٥٥٣)، والترمذي (٤٩٢)، والنسائي في الكبرى (١٦٧٢) من طريق سفيان به.

(٥) في م: «فليغتسل».

والحديث أخرجه النسائي في الكبرى (١٦٧٠) من طريق الزبيدي به.

وليس هذا الحديث عند مالك في «الموطأ» بهذا الإسناد، وهو عنده عن التمهيد نافع، عن ابن عمر^(١). وهذا الحديث أيضاً عند الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢). وليس عنده حديث ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه، أَنَّ عمرَ بينما هو يَخْطُبُ. وقد يُمكن أَنْ يَكُونَ ذلك كُلُّهُ حديثاً واحداً. والله أعلم.

وعند الأوزاعي في هذه القصة حديث يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ معاوية، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَسَّانَ، قال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الحميدِ بْنُ حبيب، قال: حَدَّثَنَا الأوزاعي، قال: حَدَّثَنَا يحيى بْنُ أَبِي كثير، قال: حَدَّثَنَا أَبُو سلمة، عن أبي هريرة، قال: بينا عمرُ بْنُ الخطابِ يخطُبُ يومَ الجمعةِ فدخل عثمانُ بْنُ عفانَ المسجدَ فعرضَ به عمرُ، فقال: ما بال رجالٍ يتأخرونَ بعدَ النداءِ؟! فقال عثمانُ: يا أميرَ المؤمنين، ما رَدْتُ حِينَ سَمِعْتُ النداءَ أَنْ تَوَضَّأْتُ ثُمَّ أَقْبَلْتُ. فقال عمرُ: والوضوءُ أيضاً! أولم تَسْمَعُوا رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٣)؟

ففي هذا الحديث أَنَّ الرَّجُلَ هو عثمانُ بْنُ عفانَ، ولا أعلمُ خلافاً بينَ أهلِ العلمِ بالحديثِ والسِّيَرِ في ذلك أَنَّهُ عثمانُ بْنُ عفانَ، وكذلك قال

(١) سيأتي في الموطأ (٢٢٨).

(٢) أخرجه أبو عوانة (٢٥٦٣) من طريق الأوزاعي به.

(٣) أخرجه الدارمي (١٥٨٠)، ومسلم (٤/٨٤٥)، وأبو يعلى (٢٥٨) من طريق الأوزاعي به.

مالك في سماع ابن القاسم منه .

وذكر عبد الرزاق^(١) ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، أن عمر بن الخطاب بينما هو قائم يوم الجمعة يخطب فدخل رجل من أصحاب النبي ﷺ فتأداه عمر : أيتها ساعة هذه ! فقال : إني شغلْتُ اليوم فلم أنقلب إلى أهلي حتى سمعتُ النداء ، فلم أزد على^(٢) أن توضأت . فقال عمر : والوضوء أيضًا ! وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغتسل ! قال معمر : الرجل هو عثمان ابن عفان .

وأخبرنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا أحمد بن محمد البرقي^(٣) ، قال : حدثنا أبو معمر ، قال : حدثنا عبد الوارث ، عن حسين ، وحدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا ابن داسة ، قال : حدثنا سليمان بن الأشعث ، قال : حدثنا أبو توبة الزبيعي بن نافع ، قال : حدثنا معاوية ، جميعًا عن يحيى ، يعني ابن^(٤) أبي كثير ، قال : أخبرني أبو سلمة ، أن أبا هريرة أخبره ، أن عمر بن الخطاب بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل ، فقال عمر : أمتحسون عن الصلاة ! فقال الرجل : ما هو إلا أن سمعتُ النداء فتوضأت . فقال عمر : والوضوء أيضًا ! ألم تسمعوا أن رسول الله ﷺ يقول : « إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل »^(٥) ؟

(١) عبد الرزاق (٥٢٩٢) .

(٢) سقط من : ي ، م .

(٣) في م : « البري » . وينظر جذوة المقتبس ص ٣٣٠ .

(٤ - ٤) في ر : « بكير » . وينظر تهذيب الكمال ٥٠٤ / ٣١ .

(٥) أبو داود (٣٤٠) . وأخرجه أحمد ٤٠٧ / ١ (٣٢٠) من طريق عبد الوارث به .

وَقَرَأْتُ عَلَى سَعِيدِ بْنِ نَصْرِ وَعَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَفِيَّانَ ، أَنَّ قَاسِمَ بْنَ أَصْبَغَ التَّمِيمِيَّ حَدَّثَهُمْ ، قَالَ : حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ^(١) الصَّائِغُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذْ دَخَلَ عَثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ^(٢) . فَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْخَبَرُ ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْحَلَبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ الْغَضَائِرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الشَّرِّ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الشَّنَنِيِّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَلْهُو أَحَدُكُمْ حَتَّى إِذَا كَادَتْ الْجُمُعَةُ تَفُوتُهُ جَاءَ يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يُؤْذِيهِمْ » . فَقَالَ : مَا فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَلَكِنْ كُنْتُ رَاقِدًا ثُمَّ اسْتَيْقَظْتُ ، فَقُمْتُ وَتَوَضَّأْتُ ثُمَّ أَقْبَلْتُ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَضُوءٌ ؟ » ^(٣) . هَكَذَا حَدَّثْتُ ^(٤) بِهِ مَرْفُوعًا ، وَهُوَ عِنْدِي وَهَمٌّ لَا أَدْرِي مِمَّنْ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَلَأَمَّا الْقِصَّةُ مُحْفُوظَةٌ لِعُمَرَ لَا لِلنَّبِيِّ ﷺ .

(١) بعده في م : « بن محمد » . وينظر سير أعلام النبلاء ٤٧٢ / ١٥ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٩٣ / ٢ ، ٩٤ ، وأحمد ٢٥٢ / ١ (٩١) ، والبخاري (٨٨٢) من طريق شيبان به .

(٣) ابن أبي عمر العدني - كما في المطالب (٧١٢) ، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٨٠٠١) .

(٤) في ر : « حدث » .

وذكر عبد الرزاق^(١)، عن ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، أن عكرمة مولى ابن عباس أخبره، أن عثمان بن عفان جاء وعمرو يخطب يوم الجمعة. فذكر الحديثين كحديث ابن عمر وأبي هريرة بمعنى واحد.

قال أبو عمر: أما قوله في هذا الحديث: أيُّ ساعة هذه. فلم يُرد الاستفهام وإنما هو توبيخ في لفظ الاستفهام، معروف في لسان العرب؛ تقول إذا أنكزت القول أو الفعل: أي شيء هذا! ومنه قول عمرو أيضاً لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة: أنت قائل: لمكة خير من المدينة^(٢)! وأما قوله: يا أمير المؤمنين، انقلب من السوق. فإن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه أول من دُعي بأمير المؤمنين، وإنما كان يقال لأبي بكر رضي الله عنه: خليفة رسول الله. وكان يقال لعمر: خليفة أبي بكر. حتى تسمى بهذا الاسم.

وكان السبب في ذلك ما حدثناه أبو القاسم خلف بن القاسم، قال: حدثنا أبو أحمد الحسين بن جعفر الزيات بمصر، قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن أيوب ابن بادى^(٣) العلاف، وحدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان، قال: حدثنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا أحمد بن عبد الله بن صالح، قال: حدثنا عمرو بن خالد، قال: حدثنا يعقوب بن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة، عن الزهري، أن عمر بن عبد العزيز سأل أبا بكر بن سليمان بن

(١) عبد الرزاق (٥٢٩٤).

(٢) سيأتي في الموطأ (١٧١٨).

(٣) في ر، ي: «زياد». وينظر سير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٣.

أَبَى حُثْمَةَ^(١)؛ لَأَيِّ شَيْءٍ كَانَ أَبُو بَكْرٍ يَكْتُبُ : مِنْ خَلِيفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَكَانَ عُمَرُ يَكْتُبُ : مِنْ خَلِيفَةِ أَبِي بَكْرٍ ؟ وَمَنْ أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ : عَبْدُ اللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ؟ فَقَالَ : حَدَّثَنِي الشُّفَاءُ ، وَكَانَتْ مِنَ الْمَهَاجِرَاتِ الْأَوَّلِ ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَتَبَ إِلَى عَامِلِ الْعِرَاقِ : ابْعَثْ إِلَيَّ بَرَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ نَبِيلَيْنِ أَسْأَلُهُمَا عَنِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِهِ . فَبَعَثَ إِلَيْهِ عَامِلُ الْعِرَاقِ بَلْبِيدَ بْنِ رَبِيعَةَ ، وَعَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ، فَلَمَّا قَدِمَا الْمَدِينَةَ أَنَاخَا راحلتيهما بِقَنَاءِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ دَخَلَا الْمَسْجِدَ ، فَإِذَا هُمَا بِعَمْرِو بْنِ الْعَاصِي ، فَقَالَا لَهُ : اسْتَأْذِنْ لَنَا يَا عَمْرُو عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ عَمْرُو : أَنْتُمَا^(٢) وَاللَّهِ^(٣) أَصَبْتُمَا اسْمَهُ ، نَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ وَهُوَ أَمِيرُنَا . فَوُثِبَ عَمْرُو فَدَخَلَ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ . فَقَالَ عَمْرُو : مَا بَدَا لَكَ يَا بَنَ الْعَاصِي فِي هَذَا الْاسْمِ ؟^(٤) رُبِّي يَعْلَمُ^(٥) ، لَتَخْرُجَنَّ مِمَّا قُلْتَ ؟ فَقَالَ : إِنَّ لَبِيدَ بْنَ رَبِيعَةَ ، وَعَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ ، قَدِمَا فَأَنَاخَا راحلتيهما بِقَنَاءِ الْمَسْجِدِ ، ثُمَّ دَخَلَا الْمَسْجِدَ فَقَالَا لِي : اسْتَأْذِنْ لَنَا يَا عَمْرُو عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ . فَهَمَّا وَاللَّهِ أَصَابَا اسْمَكَ ، أَنْتَ الْأَمِيرُ وَنَحْنُ الْمُؤْمِنُونَ^(٦) . قَالَ : فَجَرَى الْكِتَابُ مِنْ يَوْمَيْذٍ . قَالَ يَعْقُوبُ : وَكَانَتْ الشُّفَاءُ جَدَّةَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ^(٧) .

(١) فِي ر : « خِثْمَةُ » . وَيَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٩٣/٣٣ .

(٢ - ٢) سَقَطَ مِنْ : ي ، م .

(٣ - ٣) فِي ي : « وَمَا تَعْلَمُ » .

(٤) فِي م : « الْمُؤْمِنِينَ » .

(٥) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي الْأَحَادِ وَالْمَثَانِي (٦٨) ، وَالطَّبْرَانِيُّ (٤٨) ، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي مَعْرِفَةِ

الصَّحَابَةِ (٢١٠) مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ خَالِدٍ بِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (١٠٢٣) ،

وَالْحَاكِمُ ٨١/٣ ، ٨٢ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهِ .

وفى الحديث فى هذا الباب أيضًا شهودُ الخيارِ والفضلاءِ السوقَ ، ومعاناة^(١) التَّعْجِرِ فيه ، وهكذا كان المهاجرون يُعانَوْنَ المتأَجِرَ ؛ لأنَّه لم يكنْ لهم جِيطَانٌ ، ولا غَلَاثٌ يَغْتَمِرُونَهَا^(٢) إلَّا بعدَ حينٍ ، وكانت الأنصارُ ينظُرُونَ فى أموالهم وَيَغْتَمِرُونَهَا ، وفى هذا كُلُّه دليلٌ على طلبِ الرِّزْقِ والتَّعَرُّضِ له والتَّحَرُّفِ .

وفيه أنَّ السوقَ يومَ الجمعةِ لم يكنِ الناسُ^(٣) يَمْتَعُونَ منه^(٤) ، ومن تَجَرَّ فيه إلى وقتِ النَّدَاءِ فَإِنَّ ذلكَ مباحٌ إلى ذلكَ الوقتِ ؛ لأنَّ الله تعالى إِنَّمَا أَمَرَ بِتَرْكِ البَيْعِ وَبُطْلَانِ المتأَجِرِ بعدَ سَمَاعِ النَّدَاءِ للسَّعْيِ إلى ذكرِ الله لا لغيرِ ذلكَ . قال ابنُ القاسمِ : قال مالكٌ : لا أَرَى أَنْ يُمْتَعَ أَحَدُ الأسواقِ يومَ الجمعةِ ؛ لأنها كانت قائمةً فى زمنِ عمرَ بنِ الخطابِ فى ذلكَ الوقتِ . قال : والذَّاهِبُ إلى الشُّوقِ عثمانُ . قيل له : أَيُمْتَعُ الناسُ السوقَ قبلَ الأذانِ يومَ الجمعةِ ؟ قال : لا .

وفيه دليلٌ على أنَّ مِن أوامِرِ رسولِ الله ﷺ ما يكونُ على غيرِ الوجوبِ فَرَضًا ، وهذا معروفٌ فى القرآنِ والسُّنَّةِ ؛ فى أوامِرِ الله وأوامِرِ رسولِهِ عليه الصلاةُ والسلامُ ، وقد أَكْثَرَ الناسُ فى كُتُبِ الأصولِ مِن إِبْضَاحِ ذلكَ ، فَكَرِهَتْ ذِكْرَهُ ههنا . ومن الدليلِ على أنَّ أَمَرَ رسولِ الله ﷺ بِالْعُغْشِلِ يومَ الجمعةِ ليسَ بِفَرَضٍ واجبٍ أنَّ عمرَ فى هذا الحديثِ لم يَأْمُرْ عثمانَ بالانصرافِ لِلْعُغْشِلِ ، ولا

(١) فى م : « معناه » .

(٢) فى م : « يتعمرونها » .

(٣ - ٣) فى م ، ي ، م : « يمتعونها » .

انصرف^(١) عثمان حين ذكره عمر بذلك ، ولو كان الغسل واجبا فرضا للجمعة التمديد
ما أجزأت الجمعة إلا به كما لا تجزئ الصلاة إلا بوضوء للمحدث أو بالغسل
للجنب ، ولو كان كذلك ما جهله عمر ولا عثمان .

وفي هذا كله^(٢) ما يوضح لك أن قول رسول الله ﷺ في حديث أبي سعيد
الخدري وحديث أبي هريرة : « غُسل الجمعة واجب على كل محتلم كغسل
الجنابة »^(٣) . وتفسيره أنه وجوب سنة واستحباب فضيلة ، وأن قوله : « كغسل
الجنابة » . أراد به الهيئة^(٤) والحال والكيفية ، فمن هذا الوجه وقع التشبيه بغسل
الجنابة لا من جهة الوجوب ، فافهم .

حدثنا أحمد بن قاسم وعبد الوارث بن سفيان ، حدثنا قاسم بن أصبغ ،
قال : حدثنا الحارث بن أبي أسامة ، قال : ثنا هُدبَةُ ، قال : حدثنا همام ، عن
قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ
تَوَضَّأَ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ »^(٥) . وقد ذكرنا

(١) في م : « انصرف » .

(٢) في ر : « الحديث » .

(٣) حديث أبي سعيد الخدري سيأتي في الموطأ (٢٢٧) ، وحديث أبي هريرة أخرجه أبو نعيم في
الحلية ٣٤٩/٦ .

(٤) في ر : « في » .

(٥ - ٥) في ي ، م : « للجمعة » .

(٦) أخرجه أحمد ٢٨٠/٣٣ (٢٠٠٨٩) ، والدارمي (١٥٨١) ، وأبو داود (٣٥٤) من طريق همام

شرح^(١) هذا الحديث عن أهل اللغة في باب صفوان ابن سليم^(٢).

وقد أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على أن غُسل الجمعة ليس بفرض واجب، وفي ذلك ما يكفي ويغني عن الإكثار، ولا يجوز على الأمة بأسرها جهل معنى السنة ومعنى الكتاب، وهذا مفهوم عند ذوى الأبواب، إلا أن العلماء - مع إجماعهم على أن غُسل الجمعة ليس بفرض واجب - اختلفوا فيه؛ هل هو سنة مسنونة للأمة، أم هو استحباب وفضل، أو كان لعلية فارتفعت وليس بسنة؟ فذهب مالك، والثوري، وجماعة من أهل العلم أن غُسل الجمعة سنة مؤكدة؛ لأنها قد عمل بها رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، والمسلمون، فاستحبوها^(٣) وندبوا إليها، وهذا سبيل الشئ المؤكدة^(٤)، فمن حجة من ذهب هذا المذهب حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «من جاء منكم الجمعة فليغتسل». رواه سالم^(٥) ونافع^(٦)، عن ابن عمر، وهذا الأمر عندهم على التذنب، كما ذكرنا، ومما يدل على أنه على التذنب حديث شامي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غُسل الجنب»

(١) بعده في م: «لفظ».

(٢) سيأتي ص ٦٤٤، ٦٤٥.

(٣) في ر: «فاستحسنوها».

(٤) في ي، م: «المذكورة».

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٢٣، ٦٢٤.

(٦) سيأتي في الموطأ (٢٢٨).

ثُمَّ رَاحَ فَكَأَنَّمَا قَرُوبٌ بَدَنَةٌ»^(١).

وفى معنى حديثٍ سُمِّيَ فى هذا الحديثِ حديثُ أَوْسٍ بنِ أَوْسٍ الثَّقَفِيُّ^(٢)، وحديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِى^(٣)، وآثَارٌ كثيرةٌ تُدَلُّ على فضله وتُنْذِبُ إليه، ومثلُ حديثِ ابنِ عمرَ: «من جاء منكم الجمعةَ فليغتسلْ». حديثُ ابنِ شهابٍ، عن عُبيدِ بنِ السُّبَّاقِ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال فى جمعةٍ من الجمعِ وهو على المنبرِ: «يا معشرَ المسلمين، إنَّ هذا يومٌ جعله اللهُ عيداً للمسلمين فاغتسلوا، ومن كان عنده طيبٌ فلا يَضُرَّهُ أَنْ يَمَسَّ منه، وعليكم بالسَّوَاكِ»^(٤). فقد أمرهم فى هذا الحديثِ بالغُسلِ، وأخذَ الطَّيِّبِ والسَّوَاكِ، وليس واحدٌ منهما واجباً فَعَلَهُ فَرُضًا، وكلُّ ذلكِ حسنٌ معروفٌ، مرغوبٌ فيه، مندوبٌ إليه، وقد اختلفَ عن مالكٍ فى هذا الحديثِ، وسندُ كُرِّ ذلكِ فى موضعه من كتابنا هذا إن شاء اللهُ.

ومثلُ ذلكِ مِنَ الآثارِ فى غُسلِ الجمعةِ ما رَوَاهُ ابنُ وهبٍ، عن عمرو ابنِ الحارثِ، عن سعيدِ بنِ أبى هلالٍ، وبُكَيرِ بنِ الأشَّجِّ، عن أبى بَكْرٍ بنِ المُنَكِّدِ، عن عمرو بنِ سُلَيْمٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبى سعيدٍ الخدرى، عن أبيه، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «الغُسلُ يومَ الجمعةِ على كلِّ مُحْتَلِمٍ،

(١) تقدم فى الموطأ (٢٢٤).

(٢) أخرجه الطيالسى (١٢١٠)، وأحمد ٩٢/٢٦، ٩٤ (١٦١٧٢، ١٦١٧٣).

(٣) أخرجه أحمد ٥٤٣/١١، ٥٤٤ (٦٩٥٤)، وابن خزيمة (١٧٧١).

(٤) تقدم فى الموطأ (١٤٢).

والسَّوَاكُ، وَيَمْسُ مِنَ الطَّيِّبِ مَا قَدَّرَ عَلَيْهِ». ذَكَرَهُ النَّسَائِيُّ^(١) وَأَبُو دَاوُدَ^(٢)،
جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْمُرَادِيِّ، عَنْ ابْنِ وَهَبٍ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا حَدِيثُ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ، عَنْ حَفْصَةَ،
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُخْتَلِمٍ رَوَاحٌ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَعَلَى مَنْ رَاحَ إِلَى
الْجُمُعَةِ الْغَسْلُ».

ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣).

وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا رَوَاهُ مُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ
يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْرُوحٍ^(٤)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى مَنْ رَاحَ إِلَى الْجُمُعَةِ الْغُسْلُ، كَمَا يُغْتَسَلُ مِنَ الْجَنَابَةِ».

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضَالَةُ بْنُ مُفَضَّلٍ بْنِ فَضَالَةَ، قَالَ:
حَدَّثَنِي أَبِي. فَذَكَرَهُ.

وَحَدِيثُ أَبِي الزَّيْبِرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فَذَكَرَ نَحْوَ ذَلِكَ أَيْضًا.
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا
أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مُسْعَدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَشْرٌ، قَالَ:

(١) النسائي (١٣٧٤).

(٢) أبو داود (٣٤٤).

(٣) أبو داود (٣٤٢).

(٤) في ي، م: «مسرور». وينظر التاريخ الكبير ٢٠٠/٥، والجرح والتعديل ١٧٤/٥.

حَدَّثَنَا دَاوُدُ ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ أَبِي الزَّيْبِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ غُسْلُ يَوْمٍ ، وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ » ^(١) .

فهذه الآثار كلها تدلُّ على وجوبِ سنَّةٍ ؛ لما قدَّمنا من دليلٍ حديثِ عمرَ وعثمانَ المذكورين في هذا البابِ ، ودليلِ الإجماعِ ، وغيرِ ذلك مما ذكرنا .

وذكرَ عبدُ الرزَّاقِ ^(٢) ، عن ابنِ جريجٍ ، قال : سألتُ عطاءً ، فقلتُ له : الغُسلُ يومَ الجمعةِ واجبٌ ؟ قال : نعم ، ومن تركه فليس بآثمٍ .

وذهبت طائفةٌ من أهل العلم إلى أنَّ الغُسلَ يومَ الجمعةِ ليس بواجبٍ وجوبِ سنَّةٍ ، وليس بسنَّةٍ ، وأنَّ الطَّيِّبَ يُغْنِي عنه ، وأنَّ الأمرَ به إنما كان لعلَّةٍ قد زالت ، واحتجُّوا بأنَّ ابنَ عمرَ روى هذا الحديثَ في الأمرِ بغُسلِ الجمعةِ ، وفُسِّرَ بهذا التفسيرِ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَالِبٍ التَّمْتَامُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُؤَصِّلِيُّ بِالْمُؤَصِّلِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَمِيَّةٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : كَانَ النَّاسُ يَغْدُونَ فِي أَعْمَالِهِمْ ، فَإِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ جَاءُوا وَعَلَيْهِمْ ثِيَابٌ رَدِيقَةٌ وَأَلْوَانُهَا مُتَغَيِّرَةٌ . قَالَ : فَشَكَوْا ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « مِنْ جَاءَ مِنْكُمْ ^(٣) الْجُمُعَةُ

(١) النسائي (١٣٧٧) ، وفي الكبرى (١٦٦٩) . وأخرجه أحمد ١٦٧/٢٢ (١٤٢٦٦) عن بشر به :

(٢) عبد الرزاق (٥٣٠٤) .

(٣) بعده في ر ، م : « إلى » .

فليغتسل، وليتخذ ثوبين سوى ثوبي مهنته^(١).

وذكر مالك، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان لا يؤرخ إلى الجمعة إلا أذهن وتطيب إلا أن يكون حراماً^(٢). ولم يذكر الغسل، وهذه عائشة رضي الله عنها روت في ذلك ما ذكرنا عنها، ورؤى عنها أيضاً أنها قالت: يغتسل من أربع؛ من الجنابة، والجمعة، والحجامة، وغسل الميت^(٣). وهو حديث ليس بالقوي، وكانت تذهب في غسل الجمعة إلى أنه ليس بواجب، وتذكر في العلة نحو^(٤) ما ذكر ابن عمر؛ أخبرنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر^(٥)، قال: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كان الناس مهنان^(٦) أنفسهم، فيزوحون إلى الجمعة بهيئتهم، فقل لهم: لو اغتسلتم^(٧).

(١) أخرجه الحميدى (٦١٠) من طريق إسماعيل بن أمية به مقتضراً على الشطر الأول، ونسأى فى الموطأ (٢٢٨).

(٢) سأتى فى الموطأ (٢٤٢).

(٣) أخرجه ابن أبى شيبه ٩٣/٢، وأبو داود (٣١٦٠)، والدارقطنى ١١٣/١.

(٤) سقط من: م.

(٥) فى ي: «بكى». وينظر سير أعلام النبلاء ٥٣٨/١٥.

(٦) مهنان ومهنة جمع ماهن، والماهن الخادم، والمهنة هى الخدمة. ينظر النهاية ٣٧٦/٤.

(٧) أبو داود (٣٥٢). وأخرجه ابن حبان (١٢٣٦) من طريق حماد بن زيد به.

وذكر الشافعي وعبد الرزاق^(١)، عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن
عمره، عن عائشة، قالت: إنما كان الناس غُمَالاً أنفُسِهِمْ، وكانوا يَزُوحُونَ
بِهَيْبَتِهِمْ، فقيل لهم: لو اغْتَسَلْتُمْ.

وحدثنا أحمد بن قاسم، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا الحارث
ابن أبي أسامة، قال: حدثنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا سفيان، عن يحيى
ابن سعيد، عن عمره، عن عائشة^(٢) مثله سواء.

وحدثنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا
أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا محمود بن خالد، عن الوليد، قال: حدثنا
عبد الله بن العلاء بن زهير، أنه سمع^(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر، أنهم ذكروا
غُسل يوم الجمعة عند عائشة، فقالت: إنما كان الناس يَشْكُونَ العَالِيَةَ فيَحْضُرُونَ
الجمعة وبهم وَسَخٌ، فإذا أصابهم الرُّوح^(٤) سَطَعَتْ أرواحهم فيتأذى بهم الناس،
فذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «أولا يَغْتَسِلُونَ؟»^(٥).

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا
عبد الله بن رُوح المدائني، أخبرنا شعبة بن سوار، قال: حدثنا أبو زهير^(٦)، قال:

(١) الشافعي ٢٩٢/١ (٣٩٧)، وعبد الرزاق (٥٣١٥).

(٢) أخرجه أحمد ٣٩٦/٤٠ (٢٤٣٣٩) من طريق سفيان الثوري به.

(٣) بعده في ر: «ابن».

(٤) الرُّوح بالفتح: نسيم الريح، كانوا إذا مَرَّ عليهم النسيم تكيف بأرواحهم وحملها إلى الناس.
النهاية ٢٧٢/٢.

(٥) النسائي (١٣٧٨)، وفي الكبرى (١٦٨٣).

(٦) في ي، م: «زيد». وينظر تهذيب الكمال ٤٠٥/١٥.

حدثنا القاسم بن محمد، عن عائشة، أنه ذكر عندها غسل الجمعة فقالت : سبحان الله، إنما كان الناس يسكنون العالية . فذكر مثله .

وجاء عن ابن عباس في ذلك كالذي جاء عن ابن عمر وعائشة .

أخبرني عبد الله بن محمد، قال : حدثنا محمد بن بكر، قال : حدثنا أبو داود، قال : حدثنا عبد الله بن مسلمة، قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد، (عن عمرو بن أبي عمرو^(١))، عن عكرمة، أن ناساً من أهل العراق جاءوا، فقالوا : يابن عباس، الغسل يوم الجمعة واجب ؟ قال : لا، ولكنه أطهر وخير لمن اغتسل، ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب، وسأخبرك كيف كان بدء الغسل ؛ كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً متقارب السقف، إنما هو عريش، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف، حتى نازت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال : « أيها الناس، إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا » . ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسّع مسجدهم، وذهب بعض^(٢) الذي كان يؤذي بعضهم بعضاً من العرق^(٣) .

(١ - ١) سقط من : ر، وفي ي : « عمرو بن عمرو »، وكتب في الهامش أنه في نسخة : « عمر أبي عمرو ». وينظر تهذيب الكمال ١٦٨/٢٢ . وبعده في م : « و » .

(٢) سقط من : ر، ي .

(٣) أخرجه البيهقي ٢٩٥/١ من طريق محمد بن بكر به، وهو عند أبي داود (٣٥٣) . وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١١٦/١، ١١٧ من طريق القعنبي به، وأخرجه الطبراني (١١٥٤٨) من طريق عبد العزيز بن محمد به .

وحدَّثنا قاسم بن محمد، قال: حدَّثنا خالد بن سعيد^(١)، قال: حدَّثنا أحمد بن عمرو. قال: حدَّثنا محمد بن سنجَر، قال: حدَّثنا خالد بن مخلد، قال: حدَّثني سليمان بن بلال، قال: حدَّثني عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: الغُسلُ يومَ الجمعةِ ليس بواجبٍ، ومن اغْتَسَلَ فهو خيرٌ وأطهرُ. ثم قال: كان الناسُ على عهدِ رسولِ اللهِ ﷺ يلبِسون الصُّوفَ، وكان المسجدُ ضيقًا مُتقاربَ الشَّقَفِ، فخرج رسولُ اللهِ ﷺ في يومٍ صائفٍ شديدِ الحرِّ، ومُنْبَرُهُ صغيرٌ، إنما هو ثلاثُ درجاتٍ، فخطبَ الناسَ، فعرِقَ الناسُ في الصُّوفِ^(٢) فصارَ يُؤذي بعضهم بعضًا، حتى بلَغَتْ أرواحُهم رسولُ اللهِ ﷺ وهو على المنبرِ، فقال: «يأيُّها الناسُ، إذا كان هذا اليومُ فاغتسلوا، وليَمَسْ أَحَدُكُمْ أَطْيَبَ ما يَجِدُ من طيبه أو دُهنِه»^(٣).

وأبو سعيد الخدري روى وجوبَ غُسلِ الجمعةِ^(٤)، وقد رَوَيْنَا عنه ما يَدُلُّ على أَنَّهُ ليس بواجبٍ.

وذكر عبدُ الرزاق^(٥)، عن عمر^(٦) بن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن

(١) في ي، م: «سعيد». وينظر جذوة المقتبس ص ٢٠٥.

(٢) في ي: «الصوف».

(٣) أخرجه عبد بن حميد (٥٨٨ - منتخب) عن خالد بن مخلد به، وأخرجه أحمد ٢٤١/٤

(٢٤١٩)، وابن خزيمة (١٧٥٥) من طريق سليمان بن بلال به.

(٤) سيأتي في الموطأ (٢٢٧).

(٥) عبد الرزاق (٥٣١٨).

(٦) في ي: «عمر». وينظر تهذيب الكمال ٣٤٠/٢١.

أبى سلمة ، قال : سمعتُ أبا سعيدٍ يقولُ : ثلاثٌ هُنَّ على كُلِّ مسلمٍ في يومِ الجمعةِ ؛ الغُسلُ ، والسَّوَاكُ ، وَيَمْسُ طَيِّبًا إِنْ وَجَدَ . ومعلومٌ أَنَّ الطَّيِّبَ والسَّوَاكَ ليسا بواجبين ، فكذلك الغُسلُ .

وَرَوَيْنَا عَنْهُ مَرْفُوعًا أَيضًا مَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ^(١) ، قَالَ : حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ بَذْرِ ، عَنْ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَتَوَضَّأَ فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ »^(٢) .

وهذا الحديثُ ذكره عبدُ الرزاقِ^(٣) ، عن الثَّوْرِيِّ ، عن رجلٍ ، عن أبي نَضْرَةَ ، عن جابرٍ ، عن النبي ﷺ^(٤) .

وقد رَوَى يَزِيدُ بْنُ أَبِيانٍ الرَّقَاشِيُّ ، عن أنسٍ ، عن النبي ﷺ ، مثله^(٥) . ورواه قتادةٌ ، عن الحسنِ ، عن سُمُرَةَ ، عن النبي ﷺ^(٦) . وحديثُ الحسنِ عن سُمُرَةَ ، وَإِنْ كَانَ الْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سُمُرَةَ ، فِيمَا يَقُولُونَ ، إِلَّا حَدِيثُ

(١ - ١) في م : « عبد الرحمن » .

(٢) أخرجه البزار (٦٣٠ - كشف) ، والبيهقي ٢٩٦/١ من طريق أبي نضرة به .

(٣) عبد الرزاق (٥٣١٣) .

(٤) بعده في ي ، م : « مثله » .

(٥) أخرجه الطيالسي (٢٢٢٤) والطحاوي في شرح المعاني ١١٩/١ ، وابن عدي ٩٩٣/٣ من طريق الرقاشي به .

(٦) تقدم تخريجه ص ٦٢٩ .

العقيقة - أحسنها إسنادًا، وقد قيل ^(١) : إنه سَمِعَ مِنْ سَمُرَةَ غَيْرَ حَدِيثِ الْعَقِيقَةِ . التمهيد
والإلى هذا ذهب البخاري ^(٢) . وقوله ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ ،
وَمِنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . بيان واضح على سقوط وجوبه ، وأنه فضيلة وسُنَّةٌ
مستحبة ، وكان الشافعي يقول : إنه سُنَّةٌ . ويحتج بحديث سَمُرَةَ وَمَنْ تَابِعَهُ عَنْ النَّبِيِّ
ﷺ فِي تَفْسِيرِ وَجُوبِهِ ، وبِقَوْلِ عَائِشَةَ مَا أَشْبَهَهُ ، وَمِنْ أَثْبَتِ حَدِيثَ فِي سَقُوطِ غُسْلِ
الجمعة ، وهو حديث لم يَحْتَلِفُوا فِي صِحَّةِ إِسْنَادِهِ ، ما حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ،
قال : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قال : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قال : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، قال : حَدَّثَنَا
أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قال : قال رسول الله
ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ وَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ
الجمعة إلى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ، وَمَنْ مَسَّ الْحَصَى فَقَدْ لَغَا » ^(٣) .

وذكر عبد الرزاق ^(٤) ، عن الثوري ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، قال : ما
كانوا يرون غُسْلًا واجبًا إِلَّا غَسَلَ الْجَنَابَةَ ، وكانوا يَسْتَحِبُّونَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ .

قال عبد الرزاق : وأخبرنا الثوري ؟ عن سعد ^(٥) بن إبراهيم ، عن عمر بن
عبد العزيز ، عن رجلٍ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ ، قال : حَقَّ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ

(١) في ي ، م : « نقل » .

(٢) تقدم ص ٦٠٩ .

(٣) أبو داود (١٠٥٠) . وأخرجه أحمد ٢٩٢/١٥ (٩٤٨٤) ، ومسلم (٢٧/٨٥٧) ، وابن ماجه

(١٠٢٥ ، ١٠٩٠) ، والترمذي (٤٩٨) من طريق أبي معاوية به .

(٤) عبد الرزاق (٥٣٠٩) .

(٥) في ر ، ي : « سعيد » . وينظر تهذيب الكمال ٢٤٠/١٠ .

٢٢٧ - وَحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُجْتَلِمٍ » .

التمهيد

أَنْ يُقْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ^(١) يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَنْ يَشْتَنَ^(٢) ، وَأَنْ يُصِيبَ مِنْ طَيِّبٍ أَهْلِهِ . قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٣) : وَهُوَ أَحَبُّ الْقَوْلَيْنِ إِلَى سَفِيَّانَ ؛ يَقُولُ : هُوَ وَاجِبٌ . يَعْنِي وَجُوبَ سُنَّةٍ .

وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤) ، عَنْ ابْنِ عِينَةَ ، عَنْ مِشْعَرٍ ، عَنْ^(٥) وَبَرَةَ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، أَنَّ الْغُسْلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ . وَهَذَا أَوْلَى مَا قِيلَ فِي هَذَا الْبَابِ . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ ، وَهُوَ الْمُسْتَعَانُ .

مَالِكٌ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ^(٦) ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ

القبس

(١) بعده في ي ، م : « يوما » .

(٢) الاستئنان : استعمال السواك ، وهو افتعال من الأسنان : أى يُجْرَهُ عَلَيْهَا . النهاية ٤١١ / ٢ . وبعده

في ر ، ي : « وأن يستاك » .

(٣) عبد الرزاق (٥٢٩٦) .

(٤) عبد الرزاق (٥٣١٦) .

(٥) في ر : « بن » . وينظر تهذيب الكمال ٤٦١ / ٢٧ .

(٦) قال أبو عمر : « وسليم أبوه مولى حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، كان صفوان بن سليم من عباد أهل المدينة وأتقاهم لله عز وجل ، وكان ناسكاً كثير الصدقة بما وجد من قليل أو كثير ، كثير العمل ، خائفاً لله ، يكنى أبا عبد الله ، سكن المدينة ولم ينتقل عنها ، ومات بها سنة اثنتين وثلاثين ومائة . ذكر عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : سمعت أبي يُسأل عن صفوان بن سليم ، فقال : ثقة ، من خيار عباد الله وفضلاء المسلمين . وذكر أبو داود السجستاني قال : ذكر أحمد بن =

الْخُدْرِيُّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ»^(١).

هكذا هذا الحديث في «الموطأ» عند جماعة رُوَاهُ فيما عِلِمْتُ، ولم يختلفوا في إسناده هذا، ورواه بكر^(٢) بَنُ الشُّرُودِ الصَّنْعَانِيُّ، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن النبي ﷺ. وهذا خطأ في الإسناد^(٣)، وبكر^(٤) بَنُ الشُّرُودِ سَيِّئُ الْحَفِظِ، ضعيف الحديث، عنده مناكير. وقد تقدم القولُ مُشْتَرَعِبًا في غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وما في ذلك من الآثار والمعاني للسلف من العلماء والخلف منهم في باب ابن شهاب، عن سالم، من هذا الكتاب^(٥)، فلا وجه لإعادته ههنا.

= حنبل صفوان بن سليم، فقال: يستتزل بذكره القطر. وقال يحيى القطان: صفوان بن سليم أحب إلي من زيد بن أسلم. وقال أبو ضمرة أنس بن عياض: رأيت صفوان بن سليم ولو قيل له: إن الساعة غدا. ما كان عنده مزيد. وقال أحمد بن صالح: كان صفوان بن سليم أسود. لمالك عن صفوان بن سليم من حديث النبي ﷺ في الموطأ سبعة أحاديث؛ منها حديثان مسندان وخمسة أحاديث مرسلات. تهذيب الكمال ١٣/١٨٤، وسير أعلام النبلاء ٣٦٤/٥.

(١) الموطأ يرواه محمد بن الحسن (٥٨)، وبرواية أبي مصعب (٤٣٠). وأخرجه أحمد ١٨/١٢٥ (١٥٧٨)، والدارمي (١٥٧٨)، والبخاري (٨٧٩، ٨٩٥)، ومسلم (٥/٨٤٦)، وأبو داود (٣٤١)، والنسائي (١٣٧٦)، وابن خزيمة (١٧٤٢) من طريق مالك به.

(٢) في ص، ن: «بكير». وينظر الجرح والتعديل ٢/٣٨٨.

(٣) بعده في ص، ن: «لاشك فيه».

(٤) تقدم ص ٦١٩ - ٦٤٠.

وأما قوله في هذا الحديث : « واجب » . فظاهره الوجوب الذي هو الفرض ، وليس كذلك ؛ لأنَّه وردت تُخرِجُ هذا اللفظَ عن ظاهره إلى معنى السُّنَّةِ والفضل ، وقد ذكرناها في بابِ ابنِ شهابٍ ، عن سالمٍ ، عند قولِ عمرَ لعثمانَ ^(١) : « الوضوءُ أيضًا ، وقد علمتُ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كانَ يأمرُ بالغُسلِ » ^(٢) ١٩ وقد يُختَمَلُ أن يكونَ قوله في هذا الحديث : « واجب » . أي وجوب السُّنَّةِ ، ^(٣) أو واجبٌ في المروءة ^(٤) أو واجبٌ في الأخلاقِ الجميلة ؛ كما تقولُ العربُ : وجب حُكُّكَ . وليس على أنَّ ذلك واجبٌ فَرَضًا .

وَمِنَ الدليلِ على ما قلناه في معنى هذا الحديثِ وما تأوَّلنا فيه ، وهو مع ذلك قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وإليه ذهب أئمةُ الْفَتْوَى في أمصارِ الْمُسْلِمِينَ ، ما حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، وسعيدُ بْنُ نَصْرِ ، قالا : حَدَّثَنَا قاسمُ بْنُ أَصْبَغَ ، قال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ ، قال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ رَجَاءٍ ، قال : أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ ، عن قتادة ، عن الحسنِ ، عن سُمْرَةَ ، أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : « مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فِيهَا وَنَعِمَتْ ، وَمَنِ اغْتَسَلَ ، فَالْغُسْلُ ^(٤) أَفْضَلُ » ^(٥) . فكيف يجوزُ مع هذا الحديثِ ومثله أن يُحْمَلَ قوله ﷺ : « غَسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ » . على ظاهره ، هذا ما لا سبيلَ إليه .

(١) سقط من : ص ، ن .

(٢) تقدم ص ٦٢٨ - ٦٤٠ .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) في ص ، ن : « فهو » .

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٢٩ .

وَمَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الَّذِي ظَاهِرُهُ التَّمْهِيدُ
الْوَجُوبُ فِي غَسْلِ الْجُمُعَةِ ، وَكَانَ يُفْتَى بِخِلَافِ ذَلِكَ ؛ وَذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ فِيهِمْ
مِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ وَمَخْرَجِهِ وَفَحْوَاهُ ، أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَأَنَّ الْمَعْنَى فِيهِ مَا
تَأَوَّلْنَا ، وَبِاللَّهِ تَوْفِيقُنَا .

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ^(١) ، عَنْ عُمَرَ ^(٢) بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي
سَلَمَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ يَقُولُ : ثَلَاثُ هُنَّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ : الْغَسْلُ ، وَالسَّوَاكُ ، ^(٣) وَبِمَسِّ طَيِّبٍ ^(٤) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : مَعْلُومٌ أَنَّ الطَّيِّبَ وَالسَّوَاكَ لَيْسَا بِوَاجِبَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَا
غَيْرِهِ ، فَكَذَلِكَ الْغَسْلُ ، ^(٥) عَلَى أَنِّي لَا أَعْلَمُ خِلَافًا بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّ الْغَسْلَ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، إِلَّا شَيْءٌ رَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَمَلَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى مَا
وَصَّفْنَا ، وَلَمْ يَجْعَلُوهُ خِلَافًا ^(٦) ، وَكَفَى بِهَذَا حُجَّةً ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَجُوزُ عَلَى جَمِيعِهِمْ
جَهْلُ السَّنَةِ وَلَا جَهْلُ مَعْنَاهَا ، وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعًا مَا يُسْقِطُ وَجُوبَ
غَسْلِ الْجُمُعَةِ أَيْضًا ^(٧) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا

(١) تقدم تخريجه ص ٦٣٧ .

(٢) في ق ، ص ، ن : « معمر » . وينظر تهذيب الكمال ٢١ / ٣٤٠ .

(٣ - ٣) في الأصل ، ق ، م : « ومس الطيب » .

(٤ - ٤) في الأصل ، ق ، م : « وقد روى عن أبي سعيد الخدري ما يدللك على أنه حملة على

خلاف ظاهر حديثه الذي رواه مالك في هذا الباب » .

(٥) تقدم في الموطأ (٢٢٥) .

إبراهيم بن عبد الرحيم، قال: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ، قال: حَدَّثَنَا الرِّبِيعُ ابْنُ بَذْرِ، عن الجُرَيْرِيِّ، عن أَبِي نَضْرَةَ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَتَوَضَّأَ، فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»^(١). وهذا أَوْضَحُ شَيْءٍ فِي سَقُوطِ وُجُوبِ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وفيه دليل على أَنَّ حَدِيثَ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ^(٢) لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٣)، وَالْأَصْلُ فِي الْفَرَائِضِ أَلَّا تَجِبَ إِلَّا بَيِّقَيْنِ، وَلَا يَقِينٍ فِي إِيْجَابِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ مَعَ مَا وَصَّفْنَا.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَرْوَانَ، قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى قَاضِي الْقَلْزُومِ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْجَارُودِ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عن هَمَامٍ^(٤)، عن قَتَادَةَ، عن الْحَسَنِ، عن سَمُرَةَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ»^(٥).

قال أبو عمر: «نِعِمَّتْ». في هذا الحديث، وما كَانَ فِي مَعْنَاهُ لَا تُكْتَبُ إِلَّا بِالنَّائِ، وَلَا يُوقَفُ عَلَيْهَا إِلَّا بِالنَّائِ، وَهِيَ مَجْزُومَةٌ فِي الْوَضَلِ وَالْوَقْفِ، إِلَّا أَنْ تَنْصِلَ بِسَاكِنٍ بَعْدَهَا فَتُكْسَرُ؛ وَشُعْلُ أَبُو حَاتِمٍ^(٦): مِنْ أَيْنَ دَخَلَ التَّائِيْتُ فِي

(١) تقدم تخريجه ص ٦٣٨.

(٢) بعده في ص، ن: «في هذا الباب».

(٣) بعده في ص، ن: «في قوله واجب على كل مسلم».

(٤) في النسخ: «هشام».

(٥) ابن الجارود (٢٨٥).

(٦) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، ثم البصري، المقرئ =

نِعَمْتُ ؟ فقال : أرادوا : نِعَمْتُ الْفِعْلَةُ . أو : نِعَمْتُ الْخَصْلَةُ . قال : ولا يقول التمهيد
عزبي : نِعْمَةٌ . بالهاء . قال أبو حاتم : قلت للأصمعي^(١) في الحديث : « مَنْ تَوْضَأَ
يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمْتُ ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ » . ما قولهم : فيها ؟ قال :
أظنه يريد : فبالسنة أخذ ، أضمر ذلك إن شاء الله .

أخبرنا أحمد بن سعيد بن بشر^(٢) ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن أبي
دؤيم ، قال : حدثنا ابن وضاح ، قال : حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن
السرّح ، قال : حدثنا أنس بن عياض ، عن يحيى بن سعيد ، قال : سألت عمرّة
عن غسل الجمعة ، فذكرت أنها سمعت عائشة تقول : كان الناس غُمَالاً أنفسيهم
يُزَوِّحُونَ بهيئتهم^(٣) ، فقيل : لو اغتسلتم^(٤) .

= النحوى للغوى ، صاحب التصانيف ، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر روى عن أبي
عبيدة وأبي زيد والأصمعي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وروى له النسائي في سننه والبخاري في
مسنده ، توفي حوالى سنة خمسين ومائتين . سير أعلام النبلاء ٢٦٨/١٢ ، وبغية الوعاة ٦٠٦/١ ، ٦٠٧ .

(١) عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع ، أبو سعيد الأصمعي البصرى ، حجة
الأدب ولسان العرب ، أحد أئمة اللغة والغريب ، روى عن أبي عمرو بن العلاء ، وكان من
أهل السنة ، توفي حوالى سنة ست عشرة ومائتين . سير أعلام النبلاء ١٧٥/١٠ ، وبغية الوعاة
١١٢/٢ ، ١١٣ .

(٢) فى ص ، ن : « بشير » .

(٣) فى الأصل ، م : « بهيئة » .

(٤) أخرجه الطحاوى فى شرح المعانى ١١٧/١ من طريق أنس بن عياض به ، ينظر ما تقدم ص

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْبَشِيرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَنَّ مَالَكًا سُئِلَ عَنْ غَسَلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؛ أَوْاجِبَ هُوَ ؟ قَالَ : سُنَّةٌ وَمَعْرُوفٌ . قِيلَ لَهُ : إِنَّ فِي الْحَدِيثِ : « وَاجِبٌ » ؟ قَالَ : لَيْسَ كُلُّ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ يَكُونُ كَذَلِكَ .

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ، ^(١) قَالَ : ثنا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ ^(٢)، قَالَ : حَدَّثَنَا أَشْهَبُ، عَنْ مَالِكٍ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ غَسَلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؛ أَوْاجِبَ هُوَ ؟ فَقَالَ : هُوَ حَسَنٌ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ .

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَفْيَانَ وَسَعِيدُ بْنُ نَصْرِ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالُوا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي دُلَيْمٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ وَضَّاحٍ قَالَ : حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ : مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَغْتَسِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَلْيَمْسَسْ طَبِيبًا .

قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ : وَحَدَّثَنَا دُحَيْمٌ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ مُوسَى ^(٣) بْنِ صُهَيْبٍ، قَالَ : كَانُوا يَقُولُونَ : الطَّيِّبُ يُجْزَى مِنَ الْغَسَلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ . قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ : وَحَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا بَقِيعَةُ، عَنْ يُونُسَ ابْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مَالِكِ الْجَزَرِيِّ، قَالَ : الطَّيِّبُ يُجْزَى مِنَ الْغَسَلِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

(١ - ١) ليس في الأصل، م. وينظر سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٠٠.

(٢) في ص، ن : « مسلم ».

٢٢٨ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ » .

قال أبو عمر: قد مضى في باب ابن شهاب، عن سالم من الحجّة في سقوط
وَجُوبِ غُسْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ مَا فِيهِ كِفَايَةٌ^(١)، وَذَكَرْنَا هُنَاكَ مَا
اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْقَوْلُ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ، وَمَا اخْتَارَهُ جَمَهُورُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ
أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ أَنَّهُ سُنَّةٌ دُونَ فَرِيضَةٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: « إِذَا جَاءَ
أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ »^(٢).

قال أبو عمر: هكذا قال: « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ ». وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ
يَقُولُ: « إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ ». وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ الْوَرْدِ، وَأَحْمَدُ
ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَثْمَانَ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُوسَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
زَكَرِيَّا، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُقَيْلٍ، حَدَّثَنَا
حَفْصٌ، حَدَّثَنَا^(٣) إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ أَيُّوبَ، وَمَنْصُورٍ، وَمَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « إِذَا رَاحَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ

(١) تقدم ص ٦٢٨ - ٦٤٠.

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٢٩). وأخرجه أحمد ٢٢٦/٩ (٥٣١١)، والدارمي (١٥٧٧)،

والبخاري (٨٧٧)، والنسائي (١٣٧٥) من طريق مالك به.

(٣) في الأصل، م: «بن». وينظر تهذيب الكمال ١٠٨/٢.

فليغتسل^(١).

وحدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا عبد الله بن جعفر بن الورد ، حدثنا إسحاق ابن إبراهيم ، حدثنا هارون بن سعيد بن الهيثم ، حدثنا خالد بن نزار ، عن إبراهيم ابن طهمان ، عن مالك ، ومنصور ، ومحمد بن عبيد^(٢) الله ، وأيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، قال : « مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ »^(٣).

وحدثنا خلف بن قاسم ، حدثنا عبد^(٤) الله بن جعفر ، والحسن بن رشيقي ، والعباس بن مطر وح الأزدي ، قالوا : حدثنا محمد بن أحمد بن جعفر الكوفي ، حدثنا أحمد بن صالح ، حدثنا مطر وإسماعيل^(٥) ، وقرأت على عبد الله بن نافع ، قالوا : حدثنا مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ ».

روى هذا الحديث عن نافع جماعة . ورواه أيضا سالم ، عن ابن عمر ، من حديث ابن شهاب^(٦) ، ومنهم من يرويه عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ،

(١) أخرجه أبو عوانة (٢٥٧٠) من طريق إبراهيم بن طهمان عن منصور - وحده - به .

(٢) في م : «عبد» .

(٣) أخرجه أبو عوانة (٢٥٧٦) من طريق هارون بن سعيد ، عن خالد بن نزار ، عن ابن طهمان ، عن مطر الوراق ، عن نافع به .

(٤) في الأصل «عبيد» . وينظر بغية الملتبس ص ٢٨٦ .

(٥) بعده في ي ، م : «قال» .

(٦) تقدم تخريجه ص ٦٢٢ ، ٦٢٣ .

عن عمر، عن النبي ﷺ^(١).

وقد رَوَاهُ بُكَيْرُ بْنُ الْأَشْجِ، عن نافع، عن ابنِ عمر، عن حفصة، عن النبي عليه السلام^(٢).

حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ سَهْلٍ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ^(٣) بْنُ جَعْفَرِ الزَّيَّاتِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ يَزِيدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ^(٤) مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عن أَيُّوبَ، عن نافع، عن ابنِ عمر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٥).

وَمَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مَالِكٌ، وَأَيُّوبُ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي^(٦) رَوَّادٍ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَاللَّيْثُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمَالِكُ بْنُ مِغْوَلٍ، وَالضُّحَّاكُ بْنُ عَثْمَانَ، وَلَيْثُ بْنُ أَبِي^(٧) سُلَيْمٍ، وَحُجَّالُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَأَشْعَثُ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ

(١) تقدم تخريجه ص ٦٢٢.

(٢) سيأتي تخريجه ص ٦٥٢.

(٣) في ي: «الحسن». وينظر بغية الملتبس ص ٢٨٧.

(٤ - ٤) في الأصل: «مسلم بن شعيب». وينظر تهذيب الكمال ٣/٢٠٨.

(٥) أخرجه أبو عوانة (٢٥٦٧)، والطحاوي في شرح المعاني ١/١١٥ من طريق حماد بن زيد به، وأخرجه الطيالسي (١٩٥٩)، والحميدي (٦١٠)، وأحمد ٩/١٠٢، ٣٤٨ (٥٠٨٣، ٥٤٨٨)، وأبو عوانة (٢٥٦٨) من طريق أيوب به.

(٦) ليس في: الأصل. وينظر تهذيب الكمال ١٨/١٣٦.

(٧) سقط من: م. وينظر تهذيب الكمال ٢٤/٢٧٩.

النبي ﷺ، قال: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(١).

وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٢).

وَرَوَاهُ الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ»^(٣).

وَرَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِذْ جَاءَ رَجُلٌ فَجَلَسَ، فَقَالَ عَمْرٌ: لِمَ تَحْتَسِبُ عَنْ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، مَا هُوَ إِلَّا أَنْ سَمِعْتُ النَّدَاءَ فَتَوَضَّأْتُ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ. فَقَالَ عَمْرٌ: الْوَضُوءُ أَيْضًا؟ أَلَمْ تَسْمَعْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) أخرجه أحمد ٣٩/٨، ٥٦/١٠، ٥٧٧٧، ٤٤٦٦، والطبراني (١٣٣٩٢)، والخطيب ٣٠٠/٥، وأبو عوانة (٢٥٦٥) من طريق عبيد الله بن عمر به، وأخرجه البيهقي ١٨٨/٣ من طريق ابن جريج به، وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١٩٧/٨ من طريق عبد العزيز بن أبي رواد به، وأخرجه مسلم (١/٨٤٤)، وأبو عوانة (٢٥٨٢) من طريق الليث به، وأخرجه أحمد ٥٠/٩، ٥٠٠٥، والإسماعيلي في معجمه (٢١٠)، وأبو عوانة (٢٥٨٣) من طريق مالك بن مغول به، وأخرجه أبو عوانة (٢٥٧٧) من طريق الضحاك ابن عثمان به.

(٢) تقدم تخريجه ص ٦٢٢، ٦٢٣.

(٣) تقدم تخريجه ص ٦٢٢.

قَالَ : « إِذَا جَاءَ ^(١) أَحَدُكُمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فَلْيَغْتَسِلْ » ^(٢) .

وَرَوَى مَعْمَرٌ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ عَمْرَ بْنَ
الْخَطَّابِ بَيْنَمَا هُوَ قَائِمٌ ^(٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ ^(٤) يَخْطُبُ . فَذَكَرَ مِثْلَ هَذَا سَوَاءً ، قَالَ فِي
آخِرِهِ : وَالْوَضوءُ أَيْضًا ؟ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ ^(٥) ! وَقَدْ
رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَذَلِكَ مُسْنَدًا .

وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ ، فَرَوَاهُ عَنْهُ جُمْهُورُ أَصْحَابِهِ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ
سَالِمٍ ، أَنَّ عَمْرَ . مُرْسَلًا .

وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْهُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّ عَمْرَ .
مُتَّصِلًا .

وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ كُلَّهُ فِي بَابِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمٍ ، مِنْ كِتَابِنَا هَذَا ^(٦) ،
وَذَكَرْنَا كَثِيرًا مِنْ أُسَانِيدِ هَذِهِ الْآثَارِ هُنَاكَ وَاسْتَوْعَبْنَا الْقَوْلَ فِي وَجوبِ غُسْلِ
الْجُمُعَةِ وَسُقُوطِهِ ، وَمَنْ رَأَاهُ سُنَّةً ، وَكَيْفَ الْوَجْهُ فِيهِ بِمَا لِلْعُلَمَاءِ ^(٧) فِي ذَلِكَ مِنْ
الْمَذَاهِبِ هُنَاكَ أَيْضًا ، فَلَا وَجْهَ لِإِعَادَةِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَهُنَا .

(١) فِي الْأَصْلِ ، م : « رَاح » .

(٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ص ٦٢٣ .

(٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ي .

(٤) تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ ص ٦٢٤ .

(٥) تَقْدِمُ ص ٦١٩ - ٦٢٦ .

(٦) فِي : « لِّلْفُقَهَاءِ » .

وأما حديث ابن عمر عن حفصة في هذا الباب، فحدثناه عبد الله بن محمد، قال: حدثنا محمد بن بكر، قال: حدثنا أبو داود، وحدثنا عبد الوارث ابن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن الهيثم أبو الأحوص، قالوا جميعاً: حدثنا يزيد بن خالد بن موهب الرَّمْلِيُّ، قال: حدثنا المفضل بن فضالة، عن عياش بن عباس^(١)، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر، عن حفصة، عن النبي ﷺ، أنه^(٢) قال: «على كلِّ مُحْتَلِمٍ الرُّوْحُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وعلى من راح إلى الجمعة الغُسلُ»^(٣).

قال أبو عمر: هذا الحديث يدلُّ على أنَّ الغُسلَ إنما يجب عند الرُّواحِ، وكذلك قوله عليه السَّلام: «مَنْ جاءَ منكم الجمعة، فليغتسلْ»، و: «إذا جاءَ أحدُكم الجمعة»^(٤) فليغتسلْ». وهذا اللفظُ إنما يوجبُ الغُسلَ عند الرُّواحِ على ظاهره، والله أعلم.

وهذا موضعٌ اختلفَ العلماءُ فيه؛ فذهب مالكٌ، والأوزاعيُّ والليثُ بن سعيد، على اختلافٍ عنه، إلى أنَّ الغُسلَ لا يكونُ للجمعة إلا عند الرُّواحِ إليها،

(١) في ي: «عياش». وينظر تهذيب الكمال ٥٥٥/٢٢، ٥٥٦.

(٢) سقط من: م.

(٣) أبو داود (٣٤٢). وأخرجه ابن الجارود (٢٨٧)، وابن حبان (١٢٢٠) من طريق يزيد بن خالد

به، وأخرجه النسائي (١٣٧٠) من طريق المفضل بن فضالة به.

(٤) سقط من: م.

قال يحيى : قال مالك : مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلَ نَهَارِهِ ، وَهُوَ يُرِيدُ
بِذَلِكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْغُسْلَ لَا يُجْزِي عَنْهُ ، حَتَّى يَغْتَسِلَ
لِرَوَّاحِهِ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ : « إِذَا جَاءَ
أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ » .

متصلاً بالرواح . وقد روى عن الأوزاعي أنه يجرئه أن يغتسل قبل الفجر للجنازة
والجمعة .

وذهب الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري إلى أن من اغتسل للجمعة بعد
الفجر أجزأه من غسلها . وهو قول الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي^(١) وبه قال
أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والطبري ، وهو قول عبد الله بن وهب
صاحب مالك . وقال أبو يوسف : إذا اغتسل بعد الفجر ، ثم أحدث
فتوضأ ، ثم شهد الجمعة ، لم يكن كمن شهد الجمعة على غسل . قال أبو
يوسف : إن كان الغسل لليوم فاغتسل بعد الفجر ،^(٢) ثم أحدث^(٣) ، فصلّى
الجمعة بوضوء - فغسله تاماً ، وإن كان الغسل للصلاة فإنما شهد الجمعة
على وضوء .

وقال مالك : من اغتسل للجمعة^(٤) عند الرواح ، ثم أحدث فتوضأ ، وشهد
الجمعة - أجزأه غسله ، وإن اغتسل أول النهار يُريد به الجمعة لم يُجرئه من غسل

القيس

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ٩٩/٢ .

(٢ - ٢) سقط من : ي .

(٣) سقط من : م .

الجمعة . وقال الثوري : إذا اغتسل يوم الجمعة من جنابة أو غيرها أجزأه من غسل الجمعة . فهذا يدل على أن الغسل عنده لليوم لا للروح إلى الجمعة ، وقال الأوزاعي : الغسل هو للروح إلى الجمعة ، فإن اغتسل لغيره بعد الفجر لم يُجزئه من الجمعة . وقال الشافعي : الغسل للجمعة سنة ، فمن اغتسل بعد الفجر للجنابة ولها أجزأه ، وإن اغتسل لها دون الجنابة وهو جُئِبَ لم يُجزئه . وقال عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون : إذا اغتسل ثم أحدث أجزأه الغسل ، فهذا يُشبهه مذهب مالك ، ويُشبهه مذهب الثوري .

قال أبو عمر : حجة من جعل الغسل للروح متصلاً به حديث ابن عمر هذا ، وحديث حفصة المذكور في هذا الباب ، وحجة من جعل الغسل لليوم حديث جابر ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « الغسل واجب على كل مسلم في كل أسبوع يوماً ، وهو يوم الجمعة » .

حدثناه عبد الوارث بن سُفيان قراءة مني عليه ، قال : حدثنا قاسم بن أُمِّ بَكْرٍ ، قال : حدثنا بكر بن حماد ، قال : حدثنا مُسَدَّدٌ ، قال : حدثنا خالد الواسطي ، قال : حدثنا داود بن أبي هناد ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ ، فذكره حرفاً بحرف^(١) .

وأما قوله في هذا الحديث وغيره : « غُسلُ يومِ الجمعة واجب » . فقد مضى

(١) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ١١٦/١ من طريق مسدد به ، وتقدم تخريجه ص ٦٣٣ .

التمهيد القول في سقوط وجوبه من ^(١) جهة الأثر ^(٢) والنظر بالدلائل الواضحة في باب ابن شهاب، عن سالم، من كتابنا هذا ^(٣)، والأصل أن لا فرض إلا ييقين؛ وأما من ذهب إلى أن الغسل لليوم، فليس بشيء؛ لإجماعهم على أنه لو اغتسل بعد الجمعة في باقى اليوم، لم يكن مغتسلًا، وأنه غير مصيب في فعله، فدل هذا على أن الغسل للرواح إلى الصلاة.

وإذا حُمِلَت الآثار على هذا صححت ولم تتعارض، فهذا أولى ما فى هذا الباب، وقال أبو بكر الأثرم: سئل أحمد بن حنبل عن الذى يغتسل ^(٤) سحر الجمعة، ثم يحدث، أ يغتسل أم يُجزئه الوضوء؟ فقال: يُجزئه، ولا يُعيد الغسل. ثم قال: ما سمعت فى هذا ^(٥) أعلى من حديث ابن أئزى.

قال أبو بكر: حدّثناه أبو بكر بن أبى شيبه، قال: حدّثنا سُفيان بن عُيينة، عن عبدة بن أبى لبابة، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أئزى، عن أبيه، أنه كان يغتسل يوم الجمعة، ثم يحدث بعد الغسل فيتوضأ ولا يعيد غسلًا ^(٦).

وأجمع العلماء على أن غُسل الجمعة ليس بواجب، إلا طائفة من أهل الظاهر قالوا بوجوبه وشدّدوا فى ذلك؛ وأما سائر العلماء والفقهاء، فإنما هم فيه على

(١) بعده فى الأصل: «سقوطه».

(٢) فى الأصل: «الآثار».

(٣) تقدم ص ٦٢٨ - ٦٤٠.

(٤ - ٥) فى ى: «مهِجَرًا للجمعة».

(٥) بعده فى م: «حديثاً».

(٦) ابن أبى شيبه ٩٩/٢.

قولين؛ أحدهما، أنه سنة. والآخر، أنه مستحب، وأن الأمر به كان لعلية، فسقط، والطيب يُجزئ عنه؛ وقد بيّنا هذه المعاني من أقوالهم فيما سلف من كتابنا هذا، عند ذكر حديث ابن شهاب، عن سالم^(١).

واختلف الفقهاء فيمن اغتسل للجمعة وهو جُنُب، ولم يذكُر جنابته؛ فذهب طائفة من أهل العلم إلى أن ذلك يُجزئ من غسل الجنابة وإن لم ينو الجنابة، وكان ناسيا لها؛ وممن ذهب إلى هذا^(٢) من أصحاب مالك^(٣)؛ ابن كنانة، وأشهب، وابن وهب، ومطرف، وابن نافع، وهؤلاء من جلة أصحاب مالك. وبه قال أبو^(٤) إبراهيم المزني صاحب الشافعي، وإليه ذهب، وقالت طائفة أخرى من أهل العلم: إن ذلك لا يُجزئه حتى ينوي غسل الجنابة ويكون ذا كرا لجنابته، فاصدا إلى الغسل منها وممن ذهب إلى هذا ابن القاسم. وحكاه ابن عبد الحكم عن مالك. وهو قول الشافعي وأكثير أصحابه، وإليه ذهب داود ابن علي، ولم يختلف قول مالك وأصحابه؛ أن من اغتسل للجنابة لا ينوي الجمعة معها، أنه غير مُغتسل للجمعة، ولا يُجزئه من غسل الجمعة، إلا شيء روى عن أشهب بن عبد العزيز، أنه قال: يُجزئه غسل الجنابة من غسل الجمعة. ذكره محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن أشهب، وكذلك ذكر البرقي، عن أشهب. وقال عبد العزيز بن أبي سلمة، والثوري، والشافعي، والليث بن سعد،

(١) تقدم ص ٦٣٣ - ٦٤٠.

(٢ - ٢) سقط من: م.

(٣) سقط من: ي. وينظر سير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٢.

والطَّبْرِيُّ : الْمُغْتَسِلُ لِلْجَنَابَةِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يُجْزِئُهُ مِنْ غُسلِ الْجُمُعَةِ وَمِنْ الْجَنَابَةِ التمهيد
جميعاً ، إِذَا نَوَى غُسلَ الْجَنَابَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَّ الْجُمُعَةَ .

وَأَجْمَعُوا أَنَّ مَنْ اغْتَسَلَ يَتَوَّي الْغُسلَ لِلْجَنَابَةِ وَلِلْجُمُعَةِ جَمِيعًا فِي وَقْتِ
الرَّوْحِ ، أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْدَحُ فِي غُسلِ
الْجَنَابَةِ ، وَلَا يَضُرُّهُ اشْتِرَاكُ النَّيَّةِ فِي ذَلِكَ ، إِلَّا قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ شَدُّوا ،
فَأَفْسَدُوا الْغُسلَ إِذَا اشْتَرَكَ^(١) فِيهِ الْفَرُضُ وَالنَّفْلُ ، وَقَدْ رَوَى مِثْلُ هَذَا فِي
رَوَايَةٍ شَدَّتْ عَنْ مَالِكٍ^(٢) .

قال أبو بكرٍ الأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : رَجُلٌ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ
جَنَابَةٍ ، يَتَوَّي بِهِ غُسلَ الْجُمُعَةِ ، فَقَالَ : أَرَجُو أَنْ يُجْزِئَهُ جَمِيعًا . فَقُلْتُ لَهُ :
يُرَوَّى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا^(٣) يُجْزِئُهُ عَنْ^(٤) وَاحِدٍ مِنْهُمَا . فَأَنْكَرَهُ ، قَالَ أَبُو
بَكْرٍ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شَعِيبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى ، وَهُوَ ابْنُ أُعَيْنَ ،
عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِلْجَنَابَةِ وَالْجُمُعَةِ غُسلًا
وَاحِدًا^(٥) .

(١) فِي : «اشترط» .

(٢) بَعْدَهُ فِي م : «وَاللَّحِجَّةُ عَلَيْهِمْ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا» .

(٣) لَيْسَ فِي : الْأَصْلُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ ، م : «عِنْدَ» .

(٥) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥٣١٧) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٠٠/٢ مِنْ طَرِيقِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ بِهِ .

قال مالك : وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، مُعَجَّلًا أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَهُوَ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ ، فَأَصَابَهُ مَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ ، [٣٨ظ] فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ ، وَغُسْلُهُ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ .

قال مالك : وَمَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مُعَجَّلًا أَوْ مُؤَخَّرًا ، وَهُوَ يَتَوَيَّ بِذَلِكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ ، فَأَصَابَهُ مَا يَنْقُضُ وَضُوءَهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا الْوُضُوءُ ، وَغُسْلُهُ ذَلِكَ مُجْزِئٌ عَنْهُ .

ومذهب الليث بن سعد في ذلك كمدبـهـ مالـك ، على اختلافه عنه وعن الأوزاعي أيضًا في ذلك . ورؤي عنهما أنه يجزيه أن يغتسل قبل الفجر للجنابة والجمعة . وقال الليث : بعد الفجر .

وزهد الشافعي ، وأبو حنيفة ، والثوري ، إلى أن من اغتسل للجمعة بعد الفجر جزاه من غسلها . وهو قول الحسن البصري ، وإبراهيم النخعي . وبه قال أحمد ، وإسحاق ، وأبو ثور ، والطبري . وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك .

وقال أبو يوسف : إذا اغتسل بعد الفجر ، ثم أحدث فتوضأ ، ثم شهد الجمعة ، لم يكن كمن شهد الجمعة على غسل .

وقال أبو يوسف : إن كان الغسل لليوم ، فاغتسل بعد الفجر ، ثم أحدث فصلَّى الجمعة بوضوء ، فغسله تام ، وإن كان الغسل للصلاة ، فإنما شهد الجمعة على وضوء .

وقال مالك : مَنْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ عِنْدَ الزَّوْاحِ ، ثُمَّ أَحْدَثَ فِتْوَضاً وَشَهِدَ اسْتِذْكَارَ الْجُمُعَةِ ، أَجْزَأَهُ غُسْلُهُ ، وَإِنْ اغْتَسَلَ أَوَّلَ النَّهَارِ يَرِيدُ بِهِ الْجُمُعَةَ لَمْ يُجْزِئْهُ مِنْ غَسْلِ^(١) الْجُمُعَةِ .

وقال الثوري : إِذَا اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ الْفَجْرِ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، جَزَاهُ مِنْ غَسْلِ الْجُمُعَةِ .

قال الطحاوي : فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقُسْلَ عِنْدَهُ لِلْيَوْمِ ، لَا لِلرَّوَاكِحِ إِلَى الْجُمُعَةِ .

وقال الأوزاعي : الْقُسْلُ هُوَ لِلرَّوَاكِحِ إِلَى الْجُمُعَةِ ، فَإِنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ لَمْ يُجْزِئْهُ مِنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ^(٢) . وَهَذَا خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ عَنْهُ .

وقال الشافعي : الْغُسْلُ لِلْجُمُعَةِ سُنَّةٌ ، فَمَنْ اغْتَسَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ لِلْجَنَابَةِ وَلَهَا أَجْزَأُهُ ، وَإِنْ اغْتَسَلَ لَهَا دُونَ الْجَنَابَةِ وَهُوَ جَنْبٌ لَمْ يُجْزِئْهُ .

وقال عبد العزيز بن الماجشون : إِذَا اغْتَسَلَ ثُمَّ أَحْدَثَ أَجْزَأَهُ الْقُسْلُ .

فهذا يمكن أن يكون مذهبه في ذلك كمذهب مالك ، ويمكن أن يكون كمذهب الثوري .

(١) ليس في : الأصل .

(٢) تأكل في : الأصل .

وقال الأثرم : سُئِلَ ابْنُ حَنْبَلٍ عَنِ الَّذِي يَغْتَسِلُ سَحَرَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ يَحْدِثُ ، أَيُغْتَسِلُ أَمْ يَجْزِيهِ الْوُضُوءُ ؟ فَقَالَ : يُجْزِيهِ وَلَا يُعِيدُ الْغُسْلَ .

ثُمَّ قَالَ : مَا سَمِعْتُ فِي هَذَا بِأَعْلَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي زَيْ .

وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي زَيْ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَفْيَانُ بْنُ عَيِّنَةَ ، عَنْ عَبْدِ بْنِ أَبِي لَبَابَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي زَيْ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ يَحْدِثُ بَعْدَ الْغُسْلِ ، فَيَتَوَضَّأُ وَلَا يُعِيدُ غُسْلًا^(١) .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : هَذَا يَدُلُّ عَلَى الْمَدَاوِمَةِ ، وَعَلَى أَنَّهُ كَانَ غُسْلُهُ قَبْلَ الرُّوْحِ .

وَاخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِيمَنْ اغْتَسَلَ لِلْجُمُعَةِ وَهُوَ جَنْبٌ وَلَمْ يَذْكُرْ جَنَابَتَهُ ؛ فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ يُجْزِي مِنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ ، وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَهَا فِي حِينِ الْغُسْلِ .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ كَنَانَةَ ، وَأَشْهَبُ ، وَابْنُ وَهَبٍ ، وَمَطَرُوفٌ ، وَابْنُ نَافِعٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ ، وَ"عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ"^(٢) ، وَهَؤُلَاءِ كُلُّهُمْ أَصْحَابُ مَالِكٍ . وَبِهِ قَالَ الْمُزَنِّيُّ صَاحِبُ الشَّافِعِيِّ .

وَقَالَ آخَرُونَ : لَا يُجْزِيهِ ذَلِكَ الْغُسْلُ عَنِ الْجَنَابَةِ حَتَّى يَنْوِيَ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، وَيَكُونَ ذَاكِرًا لْجَنَابَتِهِ فِي حِينِ غُسْلِهِ قَاصِدًا إِلَى الْإِغْتِسَالِ مِنْهَا .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَحُكَاةُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ عَنْ مَالِكٍ . وَهُوَ

(١) تقدم تخريجه ص ٦٥٥ .

(٢ - ٢) في ص ، م : «ابن الماجشون» .

قول الشافعي وأكثر أصحابه . وبه قال داود بن علي .

ولم يختلف قول مالك وأصحابه ، أن من اغتسل للجنابة لا ينوي الجمعة معها ، أنه غير مغتسل للجمعة ولا يجزيه من غسل الجمعة ، إلا ما رواه محمد بن "عبد الله بن عبد" الحكم ، عن أشهب ، أنه قال : يُجزئُه غسل الجنابة من غسل الجمعة .

وقد رواه أبو إسحاق البرققي أيضا عن أشهب .

ومن قول مالك وأصحابه أن من تيمم للفريضة جاز له أن يصلّي به صلاة السنة وصلاة النافلة ، ولا يُجزئُ عند واحد منهم أن يتيمم للنافلة فيصلّي به الفريضة . وهذا يقضى لقول أشهب .

وقال عبد العزيز بن أبي سلمة ، والثوري ، والشافعي ، والليث بن سعد ، والطبري : المغتسل للجنابة يوم الجمعة يُجزئُه من غسل الجمعة ومن الجنابة جميعا ، إذا نوى غسل الجنابة ، وإن لم ينو الجمعة . وأجمعوا أن من اغتسل ينوي غسل الجنابة والجمعة جميعا في وقت الرواح ، أن ذلك يُجزئُه منهما جميعا ، ولا يضره اشتراك النية في ذلك ، إلا قوما من أهل الظاهر وبعض المتأخرين ، فإنهم شذّوا فأفسدوا الغسل إذا اشترك فيه الفرض والنفل ، وهذا لا وجه له ؛ ولأنه لو نوى بوضوئه الفريضة والنافلة لم يضره .

وقال أبو بكر الأثرم : قلت لابن حنبل : رجل اغتسل يوم الجمعة من جنابة ،

ما جاء فى الإنصاتِ يومَ الجمعةِ والإمامُ يخطُبُ

٢٢٩ - حَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قُلْتَ لَصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ . وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَقَدْ لَعَوْتُ » .

الاستدكار . يَنْوِي بِهِ غُسْلَ الْجُمُعَةِ ؟ فَقَالَ : أَرْجُو أَنْ يُجْزِيَهُ مِنْهُمَا جَمِيعًا . قُلْتُ لَهُ : يُرَوَّى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُجْزِيُهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . فَأَنْكَرَهُ .

قال أبو بكر: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَغْوَيْنَ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ ، أَنَّهُ كَانَ يَغْتَسِلُ لِلْجُمُعَةِ وَالْجَنَابَةِ غَسْلًا وَاحِدًا ^(١) .

مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا قُلْتَ لَصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ . وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَقَدْ لَعَوْتُ » ^(٢) .

التمهيد

هكذا رَوَى يَحْيَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي « الْمَوْطَأِ » عِنْدَ جَمْهُورِ الرُّوَاةِ ، وَرَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ رَوَاةِ « الْمَوْطَأِ » : « إِذَا قُلْتَ لَصَاحِبِكَ : أَنْصِتْ . فَقَدْ لَعَوْتُ » . وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فِيهِ : يَرِيدُ بِذَلِكَ : وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ^(٣) .

القيس

(١) تقدم تخريجه ص ٦٥٧ .

(٢) أخرجه الشافعي ٢٠٣/١ ، وأحمد ٢٠٣/١٦ (١٠٣٠٠) ، والدارمي (١٥٨٩) ، والبيهقي ٢١٩/٣ ، والبخاري (١٠٨٠) من طريق مالك به .

(٣) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٣٠) ، ورواية أبي مصعب (٤٣٨) .

وعند مالك في هذا الحديث إسنادان ؛ أحدهما : هذا ، عن أبي الزناد ، عن التمهيد
الأعرج ، عن أبي هريرة . والثاني : عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن
أبي هريرة ، عن النبي ﷺ : « إذا قلت : أنصت . والإمام يخطب فقد
لغوت »^(١).

ولم يرو يحيى في هذا الحديث عن مالك غير إسناد أبي الزناد ، وجمعهما
القعنبي وغيره عن مالك ؛ ذكر القعنبي حديث أبي الزناد في كتاب الصلاة ،
وذكر حديث الزهري في الزيادات^(٢) . وقد رواهما ابن القاسم^(٣) ، وابن وهب^(٤)
وغيرهما عن مالك جميعا كما ذكرنا لك .

وروى الليث ، عن عُقَيْل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي
هريرة ، وعن عُقَيْل ، عن ابن شهاب ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن عبد الله بن
إبراهيم بن قارظ ، سَمِعَ أبا هريرة يقول : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول : « إذا
قلت لصاحبك : أنصت . والإمام يخطب يوم الجمعة ، فقد لغوت »^(٥) .

وقال ابن عجلان في هذا الحديث ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي

- (١) أخرجه الشافعي ٢٣/١ ، وعبد الرزاق (٥٤١٦) ، والدارمي (١٥٩٠) ، وأحمد ١٨٤/١٣ (٧٧٦٤) ، وابن حبان (٢٧٩٥) من طريق مالك به .
(٢) أخرجه أبو داود (١١١٢) من طريق القعنبي ، عن مالك ، عن ابن شهاب به .
(٣) أخرجه النسائي (١٥٧٦) من طريق ابن القاسم ، عن مالك ، عن الزهري به .
(٤) أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٣٦٧/١ ، والدارقطني في العلل ٢٦٨/٧ من طريق ابن وهب
عن مالك عن الزهري به .
(٥) سيأتي تخريجه ص ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

هريرة: «إذا قلت لصاحبك: أنصت. والإمام يخطب يوم الجمعة فقد لغوت»، عليك بنفسك».

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرّة^(١)، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، قال: حدثنا سعيد ابن أبي أيوب، قال: حدثني محمد بن عجلان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إذا قلت لصاحبك: أنصت. يوم الجمعة فقد لغوت، عليك بنفسك»^(٢).

وأخبرنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا بكر بن حماد، قال: حدثنا مسدد، قال: حدثنا يحيى القطان، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال النبي عليه السلام: «من قال للإمام يخطب: أنصت. فقد لغا»^(٣).

أخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا الليث، عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «من قال لصاحبه يوم الجمعة والإمام يخطب: أنصت. فقد لغا»^(٤).

(١) في ص ١٤، ص ١٧، م: «ميسرة». وينظر سير أعلام النبلاء ١٢/٦٣٢.

(٢) أخرجه البيهقي ٢١٩/٣ من طريق أبي يحيى بن أبي مسرّة به.

(٣) أخرجه أحمد ١٦/١٢٤ (١٠١٢٨)، والنسائي في الكبرى (١٧٢٦) من طريق يحيى القطان به.

(٤) النسائي (١٤٠٠)، وفي الكبرى (١٧٢٨). وأخرجه مسلم (١١/٨٥١)، والترمذي =

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا التَّمِيمُ أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ قَارِظٍ، وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ. وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَقَدْ لَعَنَتْ»^(١).

وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَمَا رَوَاهُ اللَّيْثُ.

ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٢)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ. وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَدْ لَعَنَتْ». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَارِظٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

وَرَوَاهُ مَقْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَرْسَلًا^(٣). وَذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ^(٤)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ

= (٥١٢)، والبيهقي ٢١٩/٣ من طريق قتيبة به.

(١) النسائي (١٤٠١)، وفي الكبرى (١٧٢٧). وأخرجه مسلم (٨٥١) عن عبد الملك بن شعيب به.

(٢) عبد الرزاق (٥٤١٤، ٥٤١٥).

(٣) عبد الرزاق (٥٤١٧).

(٤) عبد الرزاق (٥٤١٨).

يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قُلْتَ لِلنَّاسِ: أَنْصِتُوا. يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَهُمْ يَنْطَلِقُونَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

قال أبو عمر: أمّا قوله: «فَقَدْ لَغَوْتَ». فإنه يريد: فقد جئت بالباطل وجئت بغير الحق. واللغو الباطل، قال قتادة في قول الله عز وجل: ﴿لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾. قال: الكذب. ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ [الفرقان: ٧٢]. قال: لا يساعدون أهل الباطل على باطلهم، ولا يمالئونهم^(١) عليه^(٢). وقال أبو غبيدة^(٣): اللغو كل شيء من الكلام ليس بحسن، والفحش أشد من اللغو واللغو والهجر في القول سواء، واللغو واللغا لغتان، يقال من اللغا: لغيت تلقى، مثل لقيت تلقى، وهو التكلم بما لا ينبغي، وبما لا نفع فيه. وقال الأحفش: اللغو الكلام الذي لا أصل له من الباطل وشبهه، قال العجاج^(٤):

عن اللغا ورقت التكلم

قال أبو عمر: لا خلاف علمته بين فقهاء الأمصار في وجوب الإنصات للخطبة على من سمعها في الجمعة، وأنه غير جائز أن يقول الرجل لمن سمعه من الجهال يتكلم والإمام يخطب يوم الجمعة: أنصت. أو: صه. أو نحو ذلك؛

(١) في الأصل: «يمالئونهم».

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢٧٣٦/٨، وعزه السيوطي في الدر المنثور ٢٢٦/١١ إلى عبد ابن حميد.

(٣) ينظر مجاز القرآن ٨٢/٢.

(٤) ديوانه ص ٢٩٦.

أخذًا بهذا الحديث واستعمالاً له ، وتَقَبُّلاً لِمَا فِيهِ .

وقد رَوَى عن الشعبي ، وسعيد ابن جبير ، والنخعي ، وأبي بُرْدَةَ ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ فِي الْخُطْبَةِ ، إِلَّا فِي حِينَ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الْقُرْآنَ فِي الْخُطْبَةِ خَاصَّةً^(١) . كُلُّهُمْ ذَهَبُوا أَنْ لَا أَنْصَاتَ إِلَّا لِلْقُرْآنِ ؛ لقوله : ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف : ٢٠٤] . وفعلهم ذلك مَزْدُودٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَأَحْسَنُ أَحْوَالِهِمْ أَنْ يُقَالَ : إِنَّهُمْ لَمْ يَتَلَفَعُوا الْحَدِيثَ فِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ حَدِيثٌ انْفَرَدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ، وَلَا عِلْمَ لِمُتَقَدِّمِي أَهْلِ الْعِرَاقِ بِهِ ، وَالْحُجَّةُ فِي السُّنَّةِ لَا فِيمَا خَالَفَهَا . وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

واختلف العلماء في وُجُوبِ الْإِنْصَاتِ عَلَى مَنْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ إِذَا لَمْ يَسْمَعْهَا لِبُعْدِهِ عَنِ الْإِمَامِ ؛ فَذَهَبَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَأَصْحَابُهُمْ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، إِلَى أَنَّ الْكَلَامَ لَا يَجُوزُ لِكُلِّ مَنْ شَهِدَ الْخُطْبَةَ ، سَمِعَ أَوْ لَمْ يَسْمَعْ . وَكَانَ عِثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ : اسْتَمِعُوا وَأَنْصِتُوا ، فَإِنَّ لِلْمُسْتَمِعِ الَّذِي لَا يَسْمَعُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ مَا لِلْمُسْتَمِعِ السَّامِعِ^(٢) .

وعن ابن عمر ، وابن عباس ، أَنَّهُمَا كَانَا يَكْرَهُانِ الْكَلَامَ وَالصَّلَاةَ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ^(٣) . وَلَا مَخَالَفَ لَهُؤُلَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَسَقَطَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ^(٤) وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَكَانَ عَرُوءَ بَنِي الزَّيْبِرِ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٥٤٣٢، ٥٤٣٣)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٢٦/٢.

(٢) سيأتي في الموطأ (٢٣١).

(٣) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٢٤/٢.

(٤) في الأصل، م : « الشافعي ».

الخطبة يوم الجمعة^(١). وقال أحمد بن حنبل: لا بأس أن يقرأ ويذكر الله من لا يسمع الخطبة.

وذكر عبد الرزاق^(٢)، عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، قال: إني لأقرأ جزئي إذا لم أسمع الخطبة يوم الجمعة.

قال أبو عمر: هذا يدل على أنه لو سمي الخطبة لم يقرأ، وهذا أصح عنه من الذي تقدم، وإذا لم يقرأ فأخرى ألا يتكلم.

وذكر عبد الرزاق^(٣)، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: يخروم الكلام ما كان الإمام على المنبر، وإن كان قد ذهب في غير ذكر الله. قيل لعطاء: أيدكر الإنسان الله والإمام يخطب يوم عرفة أو يوم الفطر، وهو يعقل قول الإمام؟ قال: لا، كل ذلك عيد^(٤) فلا يتكلمن إلا أن يذهب الإمام في غير ذكر الله. قال: قال عطاء: إذا استسقى الإمام فادع، هو يأمرك حينئذ به.

عبد الرزاق^(٥)، عن ابن جريج، قال: قلت لعطاء: أسبّح وأهلل يوم الجمعة وأنا أعقل الخطبة؟ قال: لا، إلا الشيء اليسير، واجعله بينك وبين نفسك. قال: قلت لعطاء: فإذا كنت لا أسمع الإمام، أسبّح وأهلل وأدعو الله لنفسي

(١) ينظر مصنف ابن أبي شيبة ١٢٦/٢.

(٢) عبد الرزاق (٥٣٧٤).

(٣) عبد الرزاق (٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٧، ٥٦٤٠).

(٤) في الأصل: «لغو».

(٥ - ٥) في الأصل: «ولا يتكلمن الإمام بغير».

(٦) عبد الرزاق (٥٣٧٠، ٥٣٧٦).

ولأهلي ، وأسميهم بأسمائهم وأسمي غريمي ^(١) ؟ قال : نعم .

عبد الرزاق ^(٢) ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعمر بن دينار : أواجب الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ؟ قال : كذلك زعموا .

عبد الرزاق ^(٣) ، عن معمر ، قال : سئل الزهري عن التسبيح والتكبير والإمام يخطب ؟ قال : كان يؤمر بالصمت . قال : قلت : ذهب الإمام في غير ذكر الله في الجمعة ؟ قال : تكلم إن شئت . قال معمر : وقال قتادة : إن أخذتوا فلا تحدث .

عبد الرزاق ^(٤) ، عن محمد بن مسلم ، عن إبراهيم بن ميسرة ، قال : سمعت طاوساً يقول : إذا كان يوم الجمعة والإمام على المنبر فلا يدعوا أحد بشيء ، ولا يذكر ، إلا أن يذكر الإمام .

وذكر الحسن بن علي الحلواني ، قال : حدثنا ابن أبي مريم ، قال : شهدت الليث بن سعيد ، وموسى بن مصعب يخطبهم يوم الجمعة ، فقال في خطبته : ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾ [الكهف : ٢٩] . فسمعت الليث يقول : اللهم لا تمقننا .

وذكر الزبير بن أبي بكر القاضي ، قال : أخبرنا مضعب بن عثمان ، عن

(١) سقط من النسخ . والليث من مصدر التخريج .

(٢) عبد الرزاق (٥٣٦٩) .

(٣) عبد الرزاق (٥٣٧٥) .

(٤) عبد الرزاق (٥٣٧٨) .

مَشِيخَتِهِ ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَشْهَدُ الْجُمُعَةَ ، فَيُخْرِجُ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ
الْمَلِكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبِي الْعَاصِي ، فَيَخْطُبُ فَيَسْتَقْبِلُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ
وَيُنْصِتُ لَهُ ، فَإِذَا شَتَمَ خَالِدًا عَلِيًّا تَكَلَّمَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُرْوَةَ ، وَأَقْبَلَ عَلَى أَذْنَى إِنْسَانٍ
إِلَى جَنْبِهِ ، فَيُقَالُ لَهُ : إِنَّ الْإِمَامَ يَخْطُبُ . فَيَقُولُ : إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ أَنْ نُنْصِتَ لِهَذَا .

قال أبو عمر : «الذي عليه»^(١) جماعة الفقهاء ألا يدعوا أحدًا ولا يذكر الله غير
الإمام في خطبته ، وأما المستمع فلا ينطق بشيء ، وإنما عليه الإنصات
والاستماع . وقد روى عن عطاء الخراساني وعكرمة أنهما قالا : من قال والإمام
يخطب : صبه . فقد لغا ، ومن لغا فلا جمعة له .

حدثنا سعيد بن نصر ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن
وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا أسود بن عامر ، قال :
حدثنا حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ،
قال : خطبنا النبي ﷺ يوم الجمعة فذكر سورة ، فقال أبو ذر لأبي بن كعب : متى
نزلت هذه السورة ؟ فأعرض عنه ، فلما انصرف ، قال له : ما لك من صلاتك إلا
ما لغوت . فسأل النبي ﷺ ، فقال : « صدق »^(٢) .

وقد روى من مراسلات الحسين أن هذه القصة عرضت لابن مسعود ، أو
لأبي مسعود مع أبي ، وأن النبي عليه السلام قال : « صدق أبي » . والصحيح أن

(١ - ١) في ص ، ص ١٧ : « على هذا » .

(٢) أخرجه الزار (٦٤٣ - كشف) من طريق أسود بن عامر به ، وأخرجه الطيالسي (٢٤٨٦) عن
حماد بن سلمة به .

هذه القِصَّة عَرَضَتْ لِأَبِي ذَرٍّ مَعَ أُتَيْيٍّ ، عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمُسْنَدِ الْمُتَّصِلِ . التمهيد
وَأَمَّا قَوْلُهُ : مَا لَكَ مِنْ جُمُعَتِكَ إِلَّا مَا لَقَوْتَ . وَقَوْلُ مَنْ قَالَ : لَا جُمُعَةَ لَهُ .
فَهَذَا مَحْمَلُهُ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ثَوَابٌ مَنْ صَلَّى الْجُمُعَةَ وَأَنْصَتَ ، لَا أَنَّهُ أَفْسَدَ
الْكَلَامَ صَلَاتَهُ وَأَبْطَلَهَا ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ » ^(١) . يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا
قَبْلَ التَّكْبِيرِ لَا يُفْسِدُهَا . ^(٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣) .

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ
الْأَشْعَثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ وَأَبُو كَامِلٍ ، قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ ، عَنْ ^(٤) حَبِيبِ
الْمَعْلَمِ ^(٥) ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ
السَّلَامُ ، قَالَ : « يَخْضَرُ الْجُمُعَةُ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ ، فَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَلْغُو ، وَهُوَ حَظُّهُ مِنْهَا ،
وَرَجُلٌ حَضَرَهَا يَدْعُو ، فَهُوَ رَجُلٌ دَعَا اللَّهَ ، فَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ ، وَرَجُلٌ
حَضَرَهَا يَنْصَاتُ وَشُكُوتٍ ، وَلَمْ يَتَخَطَّ رَقَبَةً مُسْلِمٍ ، وَلَمْ يُؤْذِ أَحَدًا ، فَهِيَ كَفَارَةٌ
إِلَى الْجُمُعَةِ الَّتِي تَلِيهَا وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ » ^(٦) .

- (١) تقدم تخريجه ص ١٧٧ .
(٢ - ٣) في ص ١٦ : « إِلَّا مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ يَفْسِدُ الْوُضُوءَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَخْبَرَنَا خَلْفُ بْنُ الْقَاسِمِ ،
قَالَ ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُفْتَرِّ الدَّمَشْقِيُّ ، قَالَ : ثَنَا عَلِيُّ بْنُ غَالِبٍ بْنِ سَلَامٍ ، قَالَ : ثَنَا عَلِيُّ بْنُ
الْمَدِينِيِّ ، قَالَ : ثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ حَبِيبِ الْمَعْلَمِ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَ .
(٣) في م : « بِن » .
(٤) ليس في : الأصل ، ص ، ص ١٧ ، م .
(٥) أخرجه البيهقي ٢١٩/٣ من طريق محمد بن بكر ، وهو عند أبي داود (١١١٣) . وأخرجه
أحمد ٥٨٠/١١ (٧٠٠٢) ، وابن خزيمة (١٨١٣) ، وابن أبي حاتم في تفسيره ١٤٣٢/٥ (٨١٦٧)
من طريق يزيد بن زريع .

قال أبو عمر: ففى هذا الحديث قوله: « فرجلٌ حضرها يُلغُو، فهو حَظُهُ منها ». ولم يَأْمُرْهُ بالإعادة.

وحدَّثنا عبدُ الوارث بنُ سفيان، قال: حدَّثنا قاسم بنُ أصبغ، قال: حدَّثنا أحمد بنُ زهير، قال: حدَّثنا سعيد بنُ سليمان، قال: حدَّثنا ابنُ نمير، قال: أخبرنا^(١) مجالد، عن الشعبي، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: « مَنْ تَكَلَّمَ يومَ الجمعة والإمام يَخْطُبُ فهو كمثلِ الحمارِ يحملُ أسفارًا »^(٢). وهذا مثله أيضًا لم يَأْمُرْهُ بإعادة.

وذكر عبدُ الرزاق^(٣)، عن ابن جريج، قال: قلتُ لعطاء: هل تعلم من شىءٍ يقطعُ جمعةَ الإنسانِ حتى يجبَ عليه أن يَصَلِّيَ أربعًا؟ من كلام، أو تَخْطِي رِقَابِ الناسِ، أو شىءٌ غير ذلك؟ قال: لا. وعن ابن جريج، عن عطاء، قال: يُقال: مَنْ تَكَلَّمَ فَكَلَامُهُ حَظُّهُ مِنَ الْجُمُعَةِ - يقول: مِنْ أَجْرِ^(٤) الْجُمُعَةِ - فَأَمَّا أَنْ يُؤْفَى أَرْبَعًا، فلا.

قال أبو عمر: على هذا جماعةُ الفقهاء من أهل الرأي والأثر، وجماعةُ أهل النظر، لا يَخْتَلِفُونَ فى ذلك، وحَشَبْتُكَ بهذا أصلًا وإجماعًا.

(١) ليس فى: الأصل.

(٢) أخرجه ابن أبى شيبة ١٢٥/٢، وأحمد ٤٧٥/٣ (٢٠٣٣)، والبيهاق ٦٤٤ - كشف)، والطبرانى (١٢٥٦٣) من طريق ابن نمير به.

(٣) عبد الرزاق (٥٤٢٢، ٥٤٢٣).

(٤) فى الأصل، ص، ص ١٦، ص ١٧: «أجل أجراً»، وفى م: «أجل». والمثبت من مصدر التخريج -

واختلفوا في ردِّ السلام، وتَشَمَّيتِ العاطس في الخطبة؛ فقال مالك التمهيد وأصحابه: لا يُشَمَّتُ العاطس، ولا يُردُّ السلام، إلا إن رَدَّه إشارة كما يُردُّ في الصلاة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يُردُّ السلام، ولا يُشَمَّتُ العاطس. وقال الثوري، والأوزاعي: لا بأس برَدِّ السلام وتشميتِ العاطس والإمام يخطُب. وهو قول الحسن البصري، والنخعي، والشعبي، والحكم، وحماد، والزهرى^(١)، وبه قال إسحاق، واختلف قول الشافعي في ذلك؛ فقال في الكتاب القديم بالعراق: يستقبلون الإمام بوجوههم، ويُصَيِّتُونَ، ولا يُشَمَّتُوا عاطسًا، ولا يُردُّوا سلامًا إلا بالإشارة. وقال في الجديد بمصر: ولو سلَّم رجل كرهته له، ورأيت أن يُردَّ عليه بعضهم؛ لأن ردَّ السلام فرض. قال: ولو عطس رجل والإمام يخطُب في الجمعة فسَمَّته رجل رجوت أن يسعه؛ لأنَّ التَّشَمَّيتَ سُنَّة. واختاره المزني، وحكى البُوطِيُّ عنه أنه لا بأس برَدِّ السلام وتَشَمَّيتِ العاطس والإمام يخطُب في الجمعة وغيرها. وكذلك حكى إسحاق بن منصور، عن أحمد، وإسحاق، وزوي عن أحمد أيضًا: إذا لم يَسْمَعْ الخطبة سَمَّتْ وَرَدَّ. وزوي مثل ذلك عن عطاء. وقال الأثرم: قلت لأحمد بن حنبل: هل يُردُّ السلام يوم الجمعة والإمام يخطُب؟ قال: نعم. قيل له: ويُشَمَّتُ العاطس؟ قال: نعم. وقال أبو جعفر الطحاوي: لما كان مأثورًا بالإنصاف كالصلاة لم يُشَمَّتْ كما لا يُشَمَّتُ في الصلاة. فإن قيل: ردُّ السلام فرض،

(١) ينظر مصنف عبد الرزاق (٥٤٣٦ - ٥٤٣٨، ٥٤٤٠)، ومصنف ابن أبي شيبة ١٢٠/٢، وسنن البيهقي ٢٢٣/٣.

٢٣٠ - وحديثي يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن ثعلبة بن

أبي مالك القرظي ، أنه أخبره ، أنهم كانوا في زمان عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر ، فإذا خرج عمر ، وجلس على المنبر ، وأذن المؤذنون ، قال ثعلبة : جلسنا نتحدث ، فإذا سكّت المؤذنون ، وقام عمر يخطب ، أنصتنا فلم يتكلم منا أحد .

قال ابن شهاب : فخرج الإمام يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام . .

والصنعة سنة . قال أبو جعفر : الصمت فرض ؛ لأن الخطبة فرض ، وإنما تصح بالخاطب والمخطوب عليهم ، فكما يفعلها الخاطب فرضاً ، كذلك المستمع فرض عليه ذلك .

قال أبو عمر : في هذا نظر ، والصنعة واجب بشنة رسول الله ﷺ . وبالله تعالى التوفيق .

وذكر مالك في هذا الباب أيضاً عن ابن شهاب ، عن ثعلبة بن أبي مالك القرظي ، أنه أخبره أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر ، فإذا خرج عمر ، وجلس على المنبر ، وأذن المؤذنون . قال ثعلبة^(١) : جلسنا نتحدث ، فإذا سكّت المؤذنون ، وقام عمر يخطب أنصتنا ، فلم يتكلم منا

(١) بعده في الأصل ، ص : (و) .

أحد .

قال ابن شهاب : فخروج الإمام يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام^(١) .

قال أبو عمر : ألا ترى إلى قول ثعلبة : أنصشنا فلم يتكلم منا أحد . وقول ابن

شهاب : كلام الإمام يقطع الكلام .

وهذا كله يدل على أن الأمر بالإنصات ليس برأي ، وإنما هو سنة يُحتج بها كما احتج ابن شهاب ؛ لأن قوله : خروج الإمام يقطع الصلاة ، وكلامه يقطع الكلام . خبر عن علم علمه ، لا عن رأي اجتهد به ، وهو يرد عند أصحابنا حديث جابر ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة ، أن النبي عليه السلام أمر من جاء والإمام يخطب أن يصلّي ركعتين ، أمر بذلك سَلِيكَا الْعَطْفَانِي وغيره .

واختلف الفقهاء في هذه المسألة ؛ فذهب مالك ، وأبو حنيفة وأصحابهما ، والثوري ، والليث بن سعيد ، إلى أن من جاء يوم الجمعة والإمام يخطب ، ودخل المسجد ، "أنه يقعد"^(٢) ولا يركع ؛ لحديث ابن شهاب هذا ، وهو سنة وعمل مستفيض في زمن عمر وغيره .

ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه في ذلك من حديث النبي عليه السلام ما رواه الزهرى ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ :

(١) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٢٧ ، ٢٢٨) ، وبرواية أبي مصعب (٤٣٩ ، ٤٤٠) .

وأخرجه الشافعي ١٩٧/١ ، والبيهقي ١٩٢/٣ من طريق مالك ٤ .

(٢ - ٢) في ص ، م : «أن يجلس» .

الاستذكار « إذا كان يوم الجمعة كان على كل باب من أبواب المسجد ملائكة يكتبون الناس على منازلهم ، الأول فالأول ، فإذا خرج الإمام طويت الصحف ، واستمعوا الخطبة »^(١) .

فهذا يدل على أنه لا عمل إذا خرج الإمام إلا استماع الخطبة ؛ لطى الصحف فيما عدا ذلك ، والله أعلم .^(٢) وما رواه عبد الله بن بشر عن النبي ﷺ في معنى ذلك أيضاً^(٣) .

حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا محمد بن بكر قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا هارون بن معروف ، قال : حدثنا بشر بن السري ، قال : حدثنا معاوية بن صالح ، عن أبي الزاهرية ، قال : كنا مع عبد الله بن بشر صاحب النبي عليه السلام^(٤) يوم الجمعة^(٥) ، فجاء رجل يتخطى رقاب الناس ، فقال عبد الله بن بشر : جاء رجل يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة والنبي عليه السلام يخطب ، فقال النبي عليه السلام : « اجلس فقد آذيت »^(٦) .

قال أبو عمر : لم يأمزه بالركوع ، بل أمره أن يجلس دون أن يركع .

(١) تقدم تخريجه ص ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

(٢ - ٢) سقط من : ص .

(٣ - ٣) سقط من : ص ، م .

(٤) أبو داود (١١١٨) - ومن طريقه الخطيب في الموضح ١/ ٥١١ ، ٥١٢ - وأخرجه أحمد ٢٢١/ ٢٩

(١٧٦٧٤) ، والنسائي (١٣٩٨) ، وابن الجارود (٢٩٤) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٣٦٦ ، وابن

حبان (٢٧٩٠) من طريق معاوية بن صالح به .

وذهب الشافعي، وابن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وداود، الاستذكار والطبري، إلى أن لكل من دخل المسجد والإمام يخطب أن يركع؛ لحديث جابر، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، عن النبي، عليه السلام، بما ذكرنا.

ولحديث أبي قتادة عن النبي عليه السلام: «إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس»^(١). يريد في كل وقت لم يئنه فيه عن الصلاة. ونذكر ههنا منه طرفاً^(٢)، فنقول: إن نهيه ﷺ عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر وعند طلوع الشمس وغروبها يقتضي الإباحة لذلك فيما عدا هذه الأوقات. فحديث أبي قتادة مبني على ذلك، ومن معنى حديث أبي قتادة أمره ﷺ من دخل يوم الجمعة والإمام يخطب أن يركع ركعتين^(٣).

حدثنا عبد الوارث، قال: حدثنا قاسم، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا محمد بن محبوب، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن^(٤) جابر، و^(٥) عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: جاء سليك

(١) سيأتي في الموطأ (٣٨٩).

(٢) في الأصل، م: «طرقاً».

(٣) ليس في: الأصل.

(٤ - ٤) في م: «داود».

الاستذكار الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال له النبي ﷺ: «صَلِّتَ؟» قال: لا. قال: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ وَتَجُوزْ فِيهِمَا»^(١).

قال أبو عمر: روى هذا الحديث عن النبي عليه السلام جابر بن عبد الله الأنصاري من رواية عمرو بن دينار، وأبي الزبير، وأبي سفيان طلحة بن نافع، كلهم عن جابر^(٢).

ورواه الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

ورواه عياض بن عبد الله بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ.

وهو عند ابن^(٣) عيينة، عن محمد بن عجلان، عن عياض، عن أبي سعيد، وعن عمرو بن دينار، عن جابر^(٤).

(١) أخرجه أبو داود (١١١٦) من طريق محمد بن محبوب به، وأخرجه ابن ماجه (١١١٤) من طريق حفص به.

(٢) أخرجه أحمد ١٨٠/٢٣ (١٤٩٠٦)، وعبد بن حميد (١٠٤٦ - منتخب)، ومسلم (٥٨/٨٧٥)، والنسائي في الكبرى (١٧٠٥)، وابن ماجه (١١١٢ - منتخب) من طريق أبي الزبير به.

(٣) في م: «أبي».

(٤) أخرجه الحميدي (٧٤١)، والدارمي (١٥٩٣)، والبخاري في جزء القراءة خلف الإمام =

وكان سفيان بن عيينة إذا جاء يوم الجمعة والإمام يخطب صلى ركعتين . الاستذكار
ورواه عن عمرو بن دينار حماد بن زيد أيضاً ، وغيره^(١) .

قال أبو عمر : قد قدمنا قوله ﷺ للذي تخطى الرقاب : « اجلس » .
واستعمال الحديثين يكون بأن الداخل إن شاء ركع وإن شاء لم يركع ، كما
قال مالك بإثر حديث أبي قتادة .
قال : وذلك حسن وليس بواجب .

وأما قوله في حديث ابن شهاب عن ثعلبة بن أبي مالك : إنهم
كانوا في زمن عمر بن الخطاب إذا خرج عمر وجلس على المنبر ، أذن
المؤذنون^(٢) .

فهذا موضع فيه بعض الإشكال على من لم تتسع عنايته بعلم الآثار عن

= (١٦٢) ، والترمذي (٥١١) ، والنسائي (١٤٠٧) ، وابن ماجه (١١١٣) ، وابن خزيمة (١٧٩٩)
من طريق ابن عيينة عن محمد بن عجلان به ، وأخرجه البخاري (٩٣١) ، ومسلم (٥٥/٨٧٥) ،
وابن ماجه (١١١٢) من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار به .
(١) أخرجه البخاري (٩٣٠) ، ومسلم (٥٤/٨٧٥) ، وأبو داود (١١١٥) ، والترمذي (٥١٠) ،
والنسائي (١٤٠٨) من طريق حماد بن زيد به ، وأخرجه أحمد ٢٢٠/٢٣ (١٤٩٦٦) ، ومسلم
(٥٤/٨٧٥) ، وابن خزيمة (١٨٣٣) من طريق ابن جريج وأيوب وروح بن القاسم ، كلهم عن
عمرو بن دينار به .

(٢) في ص ، م : « المؤذن » .

الاستدكار السلف ، فإنه قد شُبِّهَ على قومٍ من أصحابنا فى موضع الأذان يوم الجمعة ، وأنكروا أن يكون الأذان فى الجمعة بين يدي الإمام كان فى زمن النبي ﷺ وأبى بكرٍ وعمر ، وزعموا أن ذلك أحدث فى زمن هشام بن عبد الملك بن مزوان ، وهذا قولٌ يدلُّ على قلةِ علمِ قائله بذلك .

«روى الزهرى عن^(١) السائب بن يزيد ، قال : كان النداء يوم الجمعة إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبى بكرٍ وعمر ، فلما كان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء^(٢) .

هكذا ذكره البخارى^(٣) عن آدم بن أبى إياس ، عن ابن أبى ذئب ، عن الزهرى ، وقال فيه : « النداء الثالث » .

وكذلك رواه ابن وهب ، عن يونس ، «عن ابن شهاب ، عن السائب^(٤) بن يزيد مثله سواء^(٥) . وجعل النداء الذى أحدثه عثمان على الزوراء نداءً ثالثاً . وذكره^(٦) أبو داود وغيره من طريق ابن وهب^(٧) وغيره^(٨) .

(١ - ١) فى الأصل : «روى ... عن » ، وفى ص : «وروى » ، وفى م : «وروى عن » . والمثبت مما سيأتى فى شرح الحديث (٤٣٢) من الموطأ . وينظر مصدر التخريج .

(٢) الزوراء : موضع عند سوق المدينة قرب المسجد ، قال الداودى : هو مرتفع كالمنارة . وقيل : بل الزوراء سوق المدينة نفسه . معجم البلدان ٩٥٥/٢ .

(٣) البخارى (٩١٢) .

(٤ - ٤) تأكل فى : الأصل .

(٥) سيأتى فى شرح حديث (٤٣٢) من الموطأ .

(٦) أبو داود (١٠٨٧) . وأخرجه النسائى (١٣٩١) من طريق ابن وهب به ، وأخرجه =

والنداء الثالث هو الإقامة .

ورواه معمرٌ، عن الزهرى، عن سعيد بن المسيب، قال : كان الأذان يوم الجمعة على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكرٍ وعمرَ أذاناً واحداً حين يخرج الإمام، فلما كان عثمانُ كثر الناسُ، فزاد الأذان الأول وأراد أن يتهيأ الناسُ للجمعة^(١).

فهذا يدلُّ على أن الأذان الذى زاده عثمانُ إنما هو أذانُ ثانٍ على الزوراءِ قبل الأذانِ الذى بين يدي الإمام .

وكذلك تدلُّ الآثارُ كلها عن السائب بن يزيد و^(٢)سعيد بن المسيب أن الأذان إنما كان بين يدي الإمام فى عهد رسول الله ﷺ وأبى بكرٍ وعمرَ .

وقد رفع الإشكال فى ذلك رواية ابن إسحاق، عن الزهرى، عن السائب بن يزيد .

حدثنا عبد الله بن محمد، قال : حدثنا محمد بن بكر، قال : حدثنا أبو داود، حدثنا الثعلبى^(٣)، قال : حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن الزهرى، عن السائب بن يزيد، قال : كان يؤذَنُ بين يدي رسول الله ﷺ إذا جلس على المنبر يوم الجمعة، وأبى بكرٍ، وعمرَ، فلما كان عثمانُ وكثر الناسُ زاد

= البخارى (٩١٦) من طريق ابن المبارك عن يونس به .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٣٤٢) عن معمر به .

(٢) فى م : « عن » .

(٣) فى ص ، م : « المولى » . وهو عبد الله بن محمد بن على الحوائى النخلى . وينظر تهذيب الكمال

الاستدكار النداء على الزّوراء^(١).

فهذا نصّ في الأذان يوم الجمعة بين يدي الإمام، وعلى هذا العمل عند العلماء في أمصار الإسلام^(٢) بالعراق والحجاز وغيرهما من الآفاق.

واختلف العلماء؛ هل يؤذّن بين يدي الإمام مؤذّن واحد أو مؤذّنون؟

فذكر ابن عبد الحكم، عن مالك قال: إذا جلس الإمام على المنبر وناذى المناذى منع الناس من البيع تلك الساعة. وهذا يدلّ على أن النداء عنده واحد بين يدي الإمام. ويشهد لهذا حديث ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، أنه لم يكن لرسول الله ﷺ إلا مؤذّن واحد.

وهذا يحتمل أن يكون أراد بلائاً المواظب على الأذان، دون ابن أم مكتوم وغيره. والذي في «المدونة» من قول ابن القاسم وروايته عن مالك، قال: فإذا جلس الإمام على المنبر وأخذ المؤذّنون في الأذان حرّم البيع.

(١) أبو داود (١٠٨٨). وأخرجه أبو داود (١٠٨٩)، وابن ماجه (١١٣٥)، وابن خزيمة (١٨٣٧)، والطبراني (٦٦٤٢) من طريق ابن إسحاق به.
(٢) في ص، م: «المسلمين».

فذكر المؤذنين بلفظ الجماعة . ويشهد لهذا حديث ابن شهاب ، عن ثعلبة الاستذكار
ابن أبي مالك القرظي : أنهم كانوا في زمن عمر بن الخطاب يصلون يوم الجمعة
حتى يخرج عمر ، فإذا خرج ، وجلس على المنبر ، وأذن المؤذنون . هكذا بلفظ
الجماعة .

ومعلوم عند العلماء أنه جائز أن يكون المؤذنون واحداً وجماعة في كل
صلاة ، إذا كان ذلك مترادفاً لا يمنع من إقامة الصلاة في وقتها .

وأما حكاية قول الشافعي فقال : أحب إلي أن يكون الأذان يوم الجمعة حين
يجلس الإمام على المنبر ، بين يديه ، فإذا قعد أخذ المؤذن في الأذان ، فإذا فرغ قام
الإمام فخطب . فذكر المؤذن بلفظ الواحد على نحو رواية ابن عبد الحكم .
قال : وكان عطاء ينكر أن يكون عثمان أحدث الأذان الثاني . ويقول :
أحدثه معاوية .

قال الشافعي : وأيهما كان فالأذان الذي كان على عهد رسول الله ﷺ
أحب إلي ، وهو الذي ينهى عنده عن البيع .

وأما قول أبي حنيفة وأصحابه فإن الطحاوي حكى عنهم في مختصره قال :
وإذا زالت الشمس يوم الجمعة جلس الإمام على المنبر ، وأذن المؤذنون بين يديه ،
وامتنع الناس من البيع والشراء ، وأخذوا في السعي إلى الجمعة ، فإذا فرغ المؤذنون
من الأذان قام الإمام فخطب خطبتين . هكذا قال : وأذن المؤذنون بين يديه .
بلفظ الجماعة .

٢٣١ - وحدثني يحيى ، عن مالك ، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله ، عن مالك بن أبي عامر ، أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته ، قل ما يدع ذلك إذا خطب ، : إذا قام الإمام يخطب يوم الجمعة فاستمعوا وأنصتوا ، فإن للمُنصت الذي لا يسمع من الحظ مثل ما للمُنصت السامع ، فإذا قامت الصلاة فاعدِلوا الصفوف ، وحاذوا بالمناكب ، فإن اعتدال الصفوف من تمام الصلاة . ثم لا يُكَبَّرُ حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف ، فيخبرونه أن قد استوت ، فيكَبِّرُ .

الاستدكار

وقد أجمع الفقهاء أن الأذان بعرفة يكون بين يدي الإمام .

وفيما أوردنا من الأثر عن السلف وعن أئمة الفقهاء ما فيه بيان وشفاء إن شاء الله .

وأما حديث مالك بن أبي عامر ، « وهو جد مالك » ، عن عثمان بن عفان في تسوية الصفوف ، فهو أمرٌ مجتمعٌ عليه ^(١) .

والآثار عن النبي ﷺ كثيرةٌ فيه ؛ منها حديث حميد ، عن أنس ، قال : أقيمت الصلاة ، فأقبل علينا النبي ﷺ بوجهه قبل أن يُكَبَّرَ ، فقال : « تراصوا ، وأصلحوا صفوفكم ، إني أراكم من وراء ظهري » ^(٢) .

القيس

(١ - ١) سقط من : ص ، م .

(٢) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٢٩) ، ورواية أبي مصعب (٤٤١) . وأخرجه الشافعي ٢٠٣/١ ، وعبد الرزاق (٥٣٧٣) ، والبيهقي ٢٢٠/٣ من طريق مالك به .

(٣) تقدم تخريجه ص ١٧٩ .

وحديثُ شعبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «سُؤوا الاستذكار صفوفكم، فإن ذلك من تمام الصلاة»^(١).

وحديثُ عائشة، عن النبي ﷺ قال: «إن الله وملائكته يصلُّون على الذين يصلُّون الصفوف»^(٢).

وحديثُ البراء بن عازب: كان رسولُ الله ﷺ إذا أقيمت الصلاة مسح صدورنا، وقال: «رُضُوا المناكب بالمناكب، والأقدام بالأقدام، فإن الله تعالى يحب في الصلاة ما يحب في القتال؛ ﴿كَأَنَّهُمْ بُنِينَ مَرْضُوعُونَ﴾»^(٣) [الصف: ٤].

وأما قوله: إنه كان لا يكبِّر حتى يأتيه رجالٌ قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أن قد استوت، فيكبِّر. ففيه من الفقه أنه لا بأس بالكلام بين الإقامة والإحرام. وفيه أن العمل بالمدينة على خلاف ما رواه العراقيون: أن بلالاً كان يقولُ لرسولِ الله ﷺ: لا تسبقني بآمين^(٤).

واستدلوا بذلك على أنه كان ﷺ يكبِّر قبل فراغ بلالٍ من الإقامة، وقالوا:

(١) أخرجه الطيالسي (٢٠٩٤)، وأحمد ٢٠١/٢٠ (١٢٨١٣) والبخاري (٧٢٣)، ومسلم (٤٣٣)، وأبو داود (٦٦٨)، وابن ماجه (٩٩٣) من طريق شعبة به.

(٢) أخرجه أحمد ٤٤٣/٤٠ (٢٤٣٨١)، وعبد بن حميد (١٥١١ - منتخب)، وابن ماجه (٩٩٥)، وابن خزيمة (١٥٥٠) من حديث عائشة به.

(٣) عزاه السيوطي في الدر المنثور ٤٤٧/١٤ إلى ابن مرويه، وأصل الحديث عند أبي داود (٦٦٤).

(٤) تقدم تخريجه ص ١٨٠.

٢٣٢ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو رَأَى رَجُلَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَحَصَّبَهُمَا ؛ أَنْ اصْمُتَا .

٢٣٣ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ ، فَشَمَّتَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ، فَتَهَااهُ عَنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ : لَا تَعُدْ .

٢٣٤ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الْكَلَامِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِذَا نَزَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمَنْبَرِ ، قَبْلَ أَنْ يُكَبِّرَ ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ : لَا بِأَسْ بِذَلِكَ .

الاستدكار يكبّر الإمام إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة .

وقد ذكرنا هذه المسألة فيما مضى من هذا الكتاب ، فلا معنى لإعادتها .

والمعنى في ذلك أنهما وجهان مباحان^(١) في حين تكبير الإمام .

وأما حديثه عن نافع عن ابن عمر ، أنه رأى رجلين يتحدثان والإمام يخطب يوم الجمعة فحصبهما ؛ أن اصمتا^(٢) .

ففيه تعليم كيف الإنكار لذلك ؛ لأنه لا يجوز أن ينكّر عليهما الكلام بالكلام في وقت لا يجوز فيه الكلام .

وفيه أنه لا يفسد ذلك عليهما صلاتهما كما ذكرنا ، لأنه لم يأمرهما بإعادة

القيس

(١) سقط من : م .

(٢) للموطأ برواية أبي مصعب (٤٤٥) . وأخرجه عبد الرزاق (٥٤٢٧) من طريق مالك به .

ما جاء فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة

٢٣٥ - حدثني يحيى ، عن مالك ، عن ابن شهاب ، أنه كان

الاستذكار

الصلاة ظهراً ولا غيرها .

وكذلك حديث سعيد بن المسيب في الذي شئت العاطس ، قال له : لا تغد . ولم يأمره بإعادة^(١) .

وهذا القول إنما كان من سعيد ومن السائل له بعد السلام من الصلاة .

وسؤال مالك لابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة إذا نزل الإمام عن المنبر قبل أن يكبر ، فقال : لا بأس بذلك^(٢) . يدل ذلك على علم مالك باختلاف الناس في هذه المسألة قديماً .

وهي مأخوذة عند العراقيين من حديث بلال المذکور ، لكن العمل والفتيا عند أهل المدينة بخلاف ما ذهب إليه العراقيون في ذلك ، والأمر عندى فيه مباح كله ، والحمد لله رب العالمين .

باب فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة

مالك ، عن ابن شهاب ، أنه كان يقول : من أدرك من صلاة الجمعة ركعة ،

تنبيه على وهم : زعم عطاء أن من فاتته الخطبة فقد فاتته الجمعة^(٣) ، وهذه وهلة ؛ القبس

(١) بعده في ص ، م : « الصلاة » .

والحديث في الموطأ برواية أبي مصعب (٤٤٢) من طريق مالك عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند أن رجلاً .

(٢) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٤٣) .

(٣) في ج ، م : « الصلاة » .

الموطأ . يقول : مَنْ أدرك من صلاة الجمعة ركعةً فليصل إليها أخرى .

قال يحيى : قال مالك : قال ابن شهاب : وهى السنة .

قال يحيى : قال مالك : وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا ، وذلك أن رسول الله ﷺ [٣٩] قال : « مَنْ أدرك من الصلاة ركعةً فقد أدرك الصلاة » .

قال يحيى : قال مالك فى الذى يُصيّبه زحام يوم الجمعة ، فيركع ولا يقدر على أن يسجد ، حتى يقوم الإمام ، أو يفرغ الإمام من صلاته ؛ أنه إن قدر على أن يسجد ؛ إن كان قد ركع فليسجد إذا قام الناس ، وإن لم يقدر على أن يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته ، فإنه أحب إلى أن يتدئ صلاته ظهرًا أربعًا .

الاستدكار فليصل^(١) إليها أخرى^(٢) .

قال مالك : قال ابن شهاب : وهى السنة .

لأن النبى ﷺ يقول : « مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة »^(٣) . فهَبَكَ أن الخطبة بدلٌ من الركعتين^(٤) ، أليس بإدراك ركعةٍ من الظهر يكونُ مدرَكًا للأربع^(٥) ؟ فأولَى وأحرى بأن^(٦) يكونَ "مدرَكًا للجمعة بركعةٍ منها"^(٧) . فإن قيل : إذا أدرك ركعةً

(١) فى ص : « فليضف » .

(٢) الموطأ برواية أبى مصعب (٤٤٦) .

(٣) تقدم فى الموطأ (١٤) .

(٤) فى ج ، م : « ركعتين » .

(٥) فى ج ، م : « لأربع » .

(٦) فى ج : « أن » .

(٧ - ٧) فى ج ، م : « بركعة من الجمعة مدركا لها » .

قال مالك : وعلى ذلك أدركت أهل العلم ببلدنا ، وذلك أن رسول الله ﷺ الاستدكار قال : « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة »^(١).

قال أبو عمر : احتج مالك رحمه الله لمذهبه في ذلك بأنه العمل المعمول به ببلده ، وأن الفتيا عليه عنده ، وأتى بالدليل في ذلك من عموم السنة ؛ لأنها لم يُخصَّ فيها الجمعة من غيرها .

وفى ذلك دليل على علمه باختلاف السلف في هذه المسألة .

فمن الخلاف فيها ، أن جماعة من التابعين ؛ منهم عطاء بن أبي رباح ،

من الظهر جاء بالثلاث ، فيصبح إدراكه ، بخلاف ما إذا أدرك ركعة من الجمعة ،
فإنما^(٢) يأتي بواحدة وتفوته الخطبة . قلنا : الجواب عنه من ثلاثة أوجه ؛ الأول : روى
النسائي ، أن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الجمعة ، فقد أدرك
الجمعة »^(٣) . « وهذا نص » . الثاني : أن الخطبة فرض على الإمام والمأموم ؛ وفرض
الإمام منها القول ، وفرض المأموم الاستماع ، فمن لم يسمع^(٤) لم يتوجه عليه فرض ،
وكذلك^(٥) قال بعض علمائنا : إن من كان من الجمعة في موضع لا يسمع منه^(٦) الإمام
لم يلزمه^(٨) الإنصات وإن كان مندوباً إليه ؛ لقول عثمان رضي الله عنه : فإن للمُنصِتِ

(١) تقدم في الموطأ (١٤) .

(٢) في ج ، م : « فإنه إنما » .

(٣) النسائي (٥٥٦) .

(٤) - (٤) سقط من : ج ، م .

(٥) في ج : « يستمع » .

(٦) في د : « لذلك » .

(٧) في ج ، م : « فيه » .

(٨) بعده في ج ، م : « فيه » .

الاستذكار وطاوس، ومجاهد، ومكحول، كانوا يقولون: مَنْ فاتته الخطبة يوم الجمعة صلى أربعاً. وحجبتهم أن الإجماع منعقد أن الإمام لو لم يخطب بالناس لم يصلوا إلا أربعاً.

وفي هذه المسألة قول آخر؛ وذلك أن مالكا، والشافعي، وأصحابهما،

القيس الذى لا يسمع من الأجر مثل^(١) ما للمُنصِبِ السامع^(٢). الثالث: أنا لا نُسلم أن الخطبة عوض من^(٣) الركعتين، وكيف تكون عوضاً منهما^(٤) وهى ليست من جنسهما! نعم، وقد قال علماؤنا: ولا تفتقر^(٥) إلى الطهارة، وليس لها مقدار محدّد بخلاف الركعتين فى ذلك كله، وهذا يُبطل دعوى العوضيّة فيها، والأمرُ أظهر من هذا الإطناب.

تسميّة: إن ترك رجل الجمعة مُتعمّداً فقد أذنب ذنباً عظيماً، وحرم نفسه أجراً كريماً، على القول بأنها فرض على الأعيان كما قدّمناه، ولذلك كفارة قدرها النبي ﷺ؛ روى سمرّة بن جندب، عن النبي ﷺ، أنه قال: «مَنْ ترك الجمعة من غير عُذرٍ فليَتَصَدَّقْ بدينار، فإن لم يجد فنصف دينار»^(٦). رُويناها من طرقٍ عديدة؛ إحداها ما خرّجه الشعيبي. والله أعلم.

(١) سقط من: د.

(٢) تقدم فى الموطأ (٢٣١).

(٣) فى ج، م: «عن».

(٤) فى م: «عنهما».

(٥) فى د، ج: «تفتقر».

(٦) أخرجه أحمد ٢٧٧/٣٣ (٢٠٠٨٧)، وأبو داود (١٠٥٣)، وابن ماجه (١١٢٨)، وابن حبان (٢٧٨٩).

والثوري، والحسن بن حي، والأوزاعي، وزفر بن الهذيل، ومحمد بن الحسن، الاستذكار
في الأشهر عنه، والليث بن سعد، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وأحمد بن حنبل،
قالوا: من أدرك ركعة من صلاة الجمعة مع الإمام صلى إليها أخرى، ومن لم
يدرك ركعة تامة معه صلى أربعاً.

قال أحمد بن حنبل: إذا فاتته الركوع صلى أربعاً، وإذا أدرك ركعة صلى
إليها أخرى.

وؤوى ذلك عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ؛ منهم ابن مسعود، وابن
عمر، وأنس.

قال أبو عمر: قد ذكرنا عنهم في «التمهيد»^(١)، وعن إبراهيم النخعي،
وسعيد بن المسيب، والزهرى، وعلقمة، والحسن البصرى، وعبيدة السلماني،
مثله.

وقال ابن شهاب: هي السنة. وبه قال إسحاق وأبو ثور.

حدثنا محمد بن عبد الله، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا
إسحاق بن أبي حسان، قال: حدثنا هشام بن عمار، قال: حدثنا عبد الحميد بن
حبيب، قال: حدثنا الأوزاعي، قال: سألت الزهرى عن رجل فاتته خطبة الإمام
يوم الجمعة، وأدرك الصلاة، فقال: حدثني أبو سلمة، عن أبي هريرة قال: قال
رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها»^(٢).

(١) تقدم في ١٩٢/٢ - ١٩٦.

(٢) تقدم تخريجه في ١٨٢/٢.

وروى سفيان بن عيينة، عن معمر، قال: سألت الزهري عن الرجل يدرك من الجمعة ركعة، فقال: يضيف إليها أخرى؛ لأن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة».

وفى المسألة قول ثالث؛ قال أبو حنيفة وأبو يوسف: إذا أحرم في الجمعة قبل سلام الإمام صلى ركعتين.

وروى ذلك عن النخعي أيضًا، وهو قول الحكم وحماد، وبه قال داود. وحجتهم قول رسول الله ﷺ: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»^(١). قالوا: وقد^(٢) أدرك من الصلاة جزءًا قبل السلام، فهو مأمور بالدخول بها^(٣) مع الإمام.

ومعلوم أن الذي فاتته ركعتان، فإنما يقضى ما فاتته، وذلك ركعتان لا أربع. قال أبو عمر في قوله ﷺ: «مَنْ أدرك ركعة من الصلاة، فقد أدرك الصلاة»: وقد أجمعوا أن إدراكها يادراك الركوع مع الإمام دليل على أن مَنْ لم يدرك من الصلاة ركعة فلم يدركها، هذا مفهوم الخطاب، ومَنْ لم يدركها لزمه أن يصلي ظهرًا أربعًا.

وقد جعل رسول الله ﷺ الذي لا يدرك منها ركعة تامة في حكم مَنْ لم

(١) تقدم في الموطأ (١٤٨).

(٢) في ص، م: «مَنْ».

(٣) في ص، م: «فيها».

يدرك منها شيئاً ، وهذا أولى ما قيل فى هذا الباب ، والله الموفق للصواب . الاستذكار

وأما قول مالك فى الذى يصيبه الرُحام يوم الجمعة ، فيركع^(١) ولا يقدر أن يسجد حتى يقوم الإمام أو يفرغ من صلاته ؛ أنه إن قدر على أن يسجد ، إن كان قد ركع فليسجد إذا قام الناس ، فإن لم يقدر على أن يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته ، فإنه أحب إلى أن يتدى صلاته ظهرًا أربعًا .

قال أبو عمر : من زوجم عن ركعة لم تتم له مع الإمام حتى سلم ، ولا كان من عقد مع إمامه فى الجمعة ركعة غيرها ، فهذا رجل يجب عليه أن يتدى^(٢) ظهرًا أربعًا ؛ لأنه لم يدرك من صلاته ركعة مع إمامه فينبى عليها ، فهذا واجب عليه الابتداء عند الفقهاء ، لا يقولون فيه : إنه يستحب ذلك له .

ووجه الاستحباب من مالك هنا فهو على معنى اختياره ومذهبه^(٣) من مذاهب من قبله من الفقهاء الذين وصفنا أقوالهم ، وذلك واجب عنده وعند أصحابه .

وإذا كان ذلك فوجهه^(٤) حيثئذ الإيجاب فى ابتداء الظهر للذى^(٥) زوجم ولم يدرك غير تلك الركعة التى زوجم عند سجودها حتى سلم الإمام .

(١) سقط من : ص ، وغير واضحة فى الأصل . والمثبت من « الموطأ » .

(٢) فى ص ، م : « يصلى » .

(٣) فى ص ، م : « مذهب » .

(٤ - ٥) فى ص ، م : « عند أصحابه الابتداء بالظهر فى الذى » .

ما جاء فيمن رَعَف يوم الجمعة

٢٣٦ - قال يحيى : قال مالك : مَنْ رَعَف يوم الجمعة والإمام يخطُب ، فخرج فلم يَزِجْ حتى فرغ الإمام من صلاته ، فإنه يُصَلِّي أربعاً .

قال يحيى : قال مالك في الذي يركع ركعة مع الإمام يوم الجمعة ، ثم يَزِجُ ، فيخرج ، فيأتي وقد صَلَّى الإمام الركعتين كلتيهما ؛ أنه يَبْنِي بركعة أخرى ما لم يتكلم .

قال يحيى : قال مالك : ليس على مَنْ رَعَف ، أو أصابه أمرٌ لا بدَّ له من الخروج ، أن يستأذن الإمام يوم الجمعة ، إذا أراد أن يخرج .

باب فيمن رَعَف يوم الجمعة

قال مالك : مَنْ رَعَف يوم الجمعة والإمام يخطُب ، فخرج ولم يرجع حتى فرغ الإمام من صلاته ، فإنه يصلي أربعاً .

وقال مالك في الذي يركع مع الإمام ركعة يوم الجمعة ثم يرعف فيخرج ، ثم يأتي وقد صَلَّى الإمام الركعتين كلتيهما ، أنه يَبْنِي بركعة أخرى ما لم يتكلم .

قال مالك : ليس على مَنْ رَعَف ، أو أصابه أمرٌ لا بدَّ له من الخروج ، أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إن أراد أن يخرج .

قال أبو عمر : لم يختلف قول مالك وأصحابه أن الراعف في صلاة الجمعة وغيرها ، وفي خطبة الجمعة يخرج ، فيغسل الدم عنه ، ثم يرجع فيصلّي مع الإمام

ما أدرك ، ثم يقضى ما فاتّه . ولا يضربه عمله ذلك من استدبار القبلة وغسل الدم ، الاستدكار فإن عمل غير ذلك استأنف ^(١) ولم يثن . وكذلك إن تكلم عامداً لم يثن ، فإن لم يتكلم بثنى ، إذا كان قد عقد ركعة وأكملها مع إمامه ثم رَعَفَ ؛ ^(٢) «إلا أن» الجمعة لا يعملها إلا فى المسجد ، أو فى رحابه حيث تُؤدَّى الجمعة .

ولا يثنى الراعى عند مالك وجمهور أصحابه إلا إذا عقد ^(٣) ركعة بسجديها ^(٤) مع الإمام ثم رَعَفَ ، فى الجمعة وغيرها .

ومن رَعَفَ فى الجمعة قبل إكمال ركعة بسجديها أو فى الخطبة ، ولم يطمع فى إدراك الركعة الثانية معه ، لم يكن عليه أن يأتى المسجد ، وابتدأ صلاته ظهرًا . فإن عاد إلى المسجد ، فأدرك ركعة بسجديها مع الإمام ، بثنى عليها ركعة ، وتمت له الجمعة .

فإن صلى ركعة وبعض أخرى ، ثم رَعَفَ خرج وغسل الدم ، وابتدأ الثانية من أولها وبنى على الأولى .

وقال محمد بن مسلمة ، وعبد الملك بن عبد العزيز : يبنى على ما مضى من الثانية .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) فى ص ، م : «لأن» .

(٣) فى ص ، م : «أتم» .

(٤) فى ص ، م : «يسجد فيها» .

وقد أوضحنا^(١) في «الكافي»^(٢) مسائل هذا الباب ، وذكرنا ما اختلف فيه أصحاب مالك هنا وفي كتاب «اختلاف قول مالك وأصحابه» ، ومضى في باب الرعايا معاني من هذا الباب ، وأوضحناه في «التمهيد»^(٣) . والحمد لله .
وأما قوله : ليس على من رَغف ، أو أصابه أمر لا بدُّ له من الخروج ، أن يستأذن الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخرج .

قال أبو عمر : رأى ذلك قوم من التابعين ، وتأولوا في ذلك قول الله تعالى : ﴿وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَى أَمْرٍ جَامِعٍ لَمْ يَذْهَبُوا حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ﴾ [النور : ٦٢] .
وتأول أكثر أهل العلم ذلك على السرايا تخرج من العسكر ، لا تخرج إلا بإذن الإمام .

والفقهاء اليوم على ما قاله مالك رحمه الله ؛ لأنه كان يضيق على الناس ويُعجزهم مع كبير المساجد وكثرة الناس ، وما جعل الله في الدين من حرج ، والآية عندهم معناها في الغزو وخروج السرايا .

وقد روى سفيان الثوري ، عن خالد الحذاء ، عن محمد بن سيرين ، قال : كانوا يستأذنون الإمام يوم الجمعة في الرجل يحدث أو يرغف والإمام يخطب ، فلما كان زمن زياد كثر ذلك ، فقال زياد : من أخذ بأنفه فهو إذن .

(١ - ١) سقط من : ص ، م .

(٢) تقدم في ٣/٣٧٣ - ٣٧٦ .

ما جاء فى السعي يوم الجمعة

٢٣٧ - وحديثى يحيى ، عن مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن قول الله عز وجل : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : ٩] . فقال ابن شهاب : كان عمر بن الخطاب [٤٠ و] يقرؤها : (إذا نُودِيَ للصلاة من يوم الجمعة فامضوا إلى ذكر الله) .

قال مالك : وإنما السعى فى كتاب الله العمل والفعل ؛ يقول الله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَكَتَ فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة : ٢٠٥] . وقال تعالى : ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَىٰ ۖ وَهُوَ يَخْشَىٰ﴾ [عبس : ٨ ، ٩] . وقال : ﴿ثُمَّ أَذْبَرَ يَسْعَىٰ﴾ [التازعات : ٢٢] . وقال : ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل : ٤] .

قال مالك : فليس السعى الذى ذكر الله فى كتابه بالسعى على الأقدام ولا الاشتداد ، وإنما عنى العمل والفعل .

باب السعي يوم الجمعة

مالك ، أنه سأل ابن شهاب عن قول الله عز وجل : ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة : ٩] . فقال ابن شهاب : كان عمر بن الخطاب يقرؤها : (فامضوا إلى ذكر الله)^(١) .

(١) الموطأ برواية أبى مصعب (٤٥٥) .

ما جاء فى الإمام ينزلُ بقرية يوم الجمعة فى السفر

٢٣٨ - قال يحيى : قال مالك : إذا نزل الإمام بقرية تجب فيها الجمعة ، والإمام مسافر ، فخطب وجمع بهم ، فإن أهل تلك القرية وغيرهم يجمعون معه^(١) .

قال مالك : وإن جمع الإمام وهو مسافر بقرية لا تجب فيها الجمعة ،

الاستدكار

قال أبو عمر : روى هذا الخبر سفيان بن عيينة ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن أبيه ، قال : ما سمعتُ عمر يقرأها قط إلا^(٢) : (فامضوا إلى ذكر الله)^(٣) .

قال أبو عمر : قد احتج مالك فى هذا الباب لمعنى السعي فى هذا الموضع ، أنه ليس بالاشتداد والإسراع ، وأنه العمل نفسه ، بما فيه كفاية من كتاب الله عز وجل ، فأحسن الاحتجاج .

باب الإمام ينزلُ بقرية يوم الجمعة فى السفر

قال مالك : إن كانت القرية مما تجب فيها الجمعة - يعنى لكبرها وكثرة الناس فيها ، وأنها ذات سوق وأزقة ومجمع للناس - فإنه يجمع بهم فيها بخطبة ، ويجزئهم ويجزئهم .

قال : وإن كانت القرية لا تجب فيها الجمعة لم يجمع بهم ، وإن جمع

القبس

(١) الموطأ برواية أبى مصعب (٤٦٠) .

(٢) سقط من : ص ، م .

(٣) أخرجه الشافعى ١/١٩٦ ، وابن جرير فى تفسيره ٢٢/٦٣٨ من طريق سفيان به .

الموطأ
فلا جمعة له ، ولا لأهل تلك القرية ، ولا لمن جمع معهم من غيرهم ،
وليس أهل تلك القرية وغيرهم ممن ليس بمسافر الصلاة .
قال يحيى : قال مالك : ولا جمعة على مسافر .

الاستذكار
فليست جمعة له ، ولا لمن معه من المسافرين ، ولا لأهل تلك القرية ، وليس أهل
تلك القرية صلاتهم ، يتنون على الركعتين اللتين صلوا معه ظهرًا .

وكذلك ذكر ابن عبد الحكم عنه : يتنون ، وليس عليهم أن يتدثوا ، وتجزئ
صلاته وتجزئ كل مسافر معه ، إلا أنها ليست جمعة ، وإنما هي صلاة سفر .
وقال ابن نافع ، عن مالك : يتنون بعد إمامهم ، وصلاتهم جائزة . وقاله ابن
نافع فيما روى يحيى بن يحيى عنه .

وقال ابن القاسم في « المدونة »^(١) : لا جمعة له ولا لهم ، ويعيد ويعيدون ؛
لأنه جهر عامداً .

وذكر ابن المواز ، عن ابن القاسم ، أنه قال : أمّا هو فصلاته تامة ، وأما هم
فعليهم الإعادة .

وأما قوله : ليس على مسافر جمعة . فإجماع لا خلاف فيه . وقد روى ذلك
عن النبي ﷺ من أخبار الآحاد ، وسيأتي القول في مقدار السفر الذي تقصر فيه
الصلاة في موضعه إن شاء الله تعالى .

قال أبو عمر : الصواب ما رواه ابن نافع وابن عبد الحكم في هذا الباب ،
وهو ظاهر ما في « الموطأ » ، وهذا الذي لا يصح عنده غيره ، وليس جهره من

ما جاء فى الساعة فى يوم الجمعة

٢٣٩ - وحديثى يحيى ، عن مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال : « فيه ساعة لا [٤٠ظ] يوافقها عبدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يُصَلِّى ، يسألُ اللهَ شيئاً ، إلا أعطاه إياه . وأشار رسولُ الله ﷺ بيده يُقلِّلُها .

الاستدكار

باب تعمُّد الفساد ، وإنما هو من باب الاجتهاد فى التأويل فلا يضره . وبالله التوفيق .

التمهيد

مالك ، عن أبى الزناد ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال : « فيه ساعة لا يوافقها عبدٌ مسلمٌ وهو قائمٌ يُصَلِّى ، يسألُ اللهَ شيئاً ، إلا أعطاه إياه . وأشار رسولُ الله ﷺ بيده يُقلِّلُها ^(١) .

هكذا يقولُ عامةُ رُواةِ «الموطأ» فى هذا الحديث : «هو قائمٌ يُصَلِّى» . إلا قتيبة بن سعيد ^(٢) وأبا المصعب ^(٣) ، فإنهما لم يقولوا فى روايتهما لهذا الحديث عن مالك : «هو قائمٌ» . ولا قاله ابنُ أبى أُويس فى هذا الحديث عن مالك ^(٤) ، ولا

القبس

-
- (١) أخرجه أحمد ٢٠٣/١٦ (١٠٣٠٢) ، والبخارى (١٣/٩٣٥) ، ومسلم (١٣/٨٥٢) ، والنسائى فى الكبرى (١٠٣٠٣) من طريق مالك به .
- (٢) أخرجه مسلم (١٣/٨٥٢) ، والنسائى فى الكبرى (١٧٤٨) عن قتيبة به .
- (٣) الموطأ برواية أبى مصعب (٤٦٢) .
- (٤) أخرجه الطبرانى فى الدعاء (١٧٠) من طريق ابن أبى أُويس به .

قاله التَّيْسِيُّ^(١)، وإِنَّمَا قَالُوا: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يَسْأَلُ اللَّهَ فِيهَا شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ». وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: «أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». وَالْمَعْرُوفُ فِي حَدِيثِ أَبِي الزِّنَادِ هَذَا قَوْلُهُ: «وَهُوَ قَائِمٌ». مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ وَرَقَاءُ فِي «نُسَخَتِهِ»، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ يَوْسَفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عبيدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ^(٢) مُحَمَّدٍ بْنِ^(٣) بَدْرِ، قَالَ: «أَخْبَرَنَا رِزْقُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا وَرَقَاءُ بْنُ عُمَرَ^(٤)، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». قَالَ: وَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كَأَنَّهُ يَقُلُّهَا^(٥)».

(١) أخرجه الطبراني في الدعاء (١٧٠) من طريق التيسبي به.

(٢ - ٣) سقط من: م.

(٣ - ٣) كذا في النسخ، وفي غير موضع من التمهيد بذكر شبابة بينهما، ولم أجد من ذكر رواية لرزق الله بن موسى عن ورقاء، وبين وفاتيهما ما يقرب من مائة عام. وقد أخرج المصنف في «الاستيعاب» حديثاً آخر بالإسناد نفسه دون ذكر شبابة، لكن رواه الطبراني بذكره فيه، فلعل ما هنا وما في «الاستيعاب» فيه سقط. ينظر معجم الطبراني الكبير (٨٢٢٤)، وما تقدم في ٢/٣٨٤، وما سيأتي في شرح الحديث (٢٩٦) من الموطأ. وينظر الاستيعاب ٢/٧٥٨، وتهذيب الكمال ٩/١٧٨، وتذكرة الحفاظ ١/٢٣٠، ٢٣١.

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٣٠٤)، والطبراني في الدعاء (١٧١، ١٧٢) من طريق أبي الزناد به.

وأخبرنا محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن معاوية، قال: حدثنا أحمد بن شعيب، قال: أخبرنا عمرو بن زُرارة. وحدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: أخبرنا إسماعيل، عن أيوب، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال أبو القاسم عليه السلام: «لَنْ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ، لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا، إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ». قلنا: يُقَلِّلُهَا^(١): يُزْهِدُهَا. ^(٢) وغيره يقول: يُصَغِّرُهَا. كأنه يُشِيرُ إِلَى ضَيْقِ وَقْتِهَا^(٣).

وقد روى ابن جريج، عن عطاء، أنه سمع أبا هريرة يقول: في الجمعة ساعة، لا يسأل الله فيها المسلم شيئاً وهو يصلي، إلا أعطاه. قال: ويقول أبو هريرة بيده، يُقَلِّلُهَا^(٤). هكذا موقوفاً^(٥).

في هذا الحديث دليل على فضل يوم الجمعة، ودليل على أن بعضه أفضل من بعض؛ لأن تلك الساعة أفضل من غيرها، وإذا جاز أن يكون يوم أفضل من يوم، جاز أن تكون ساعة أفضل من ساعة، والفَضَائِلُ لا تُدْرَكُ بقياس، وإنما فيها

(١) في الأصل، م: «ما يقللها قال»، وفي ص، ص ١٦: «يقللها قال».

(٢ - ٢) في ص، ص ١٦، ص ١٧: «وفي حديث أحمد قائماً».

(٣) النسائي (١٤٣١)، وفي الكبرى (١٧٥٠)، وأخرجه ابن خزيمة (١٧٣٧) عن يعقوب بن إبراهيم به، وأخرجه أحمد ٦٢/١٢ (٧١٥١)، والبخاري (٦٤٠٠)، ومسلم (١٤/٨٥٢) من طريق ابن علية به.

(٤) أخرجه عبد الرزاق (٥٥٧٣) عن ابن جريج به.

التَّسْلِيمُ والتَّعَلُّمُ والشُّكْرُ .

(١) وأما قوله فيه : « وهو قائمٌ يُصَلِّي » . فإنه يَحْتَمِلُ القيامَ المعروف ، ويَحْتَمِلُ أن يكونَ القيامَ ههنا المواظبة^(٢) على الشيء لا الوقوف ، من قوله عز وجل : ﴿ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ [آل عمران : ٧٥] . أى : مواظبًا بالاختلاف والاختصاص . وإلى هذا التأويل يذهب من قال : إن الساعةَ بعدَ الغُصْرِ . لأنه ليس بوقتِ صلاةٍ ، ولكنه وقتُ مواظبةٍ فى انتظارها ، ومن هذا قولُ الأعشى^(٣) :

يقومُ على^(٤) الوَغْمِ فى قومِهِ وَيَعْفُو إذا شاء أو يَنْتَقِمُ
لم يُرِدْ بقوله ههنا : يقومُ^(٥) . الوقوفُ من غيرِ مشي^(٦) ، ولكنه أراد المطالبةَ
بالدُّخْلِ^(٧) حتى يُدْرِكَه بالمواظبةِ عليه^(٨) .

وأما الساعةُ المذكورةُ فى يومِ الجمعةِ ، فاختُلِفَ فيها ؛ فقال قومٌ : قد رُفِعَتْ . وهذا عندنا غيرُ صحيح .

حدثنا أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ أحمدَ ، قال : أخبرنا أحمدُ بنُ الفضلِ ، قال :

(١ - ١) سقط من : ص ، ص ١٧ .

(٢) فى الأصل : «المواظبة» .

(٣) ديوانه ص ٣٩ .

(٤ - ٤) فى الأصل ، والنسخة التى اعتمدها محقق المطبوعة : «الرغم من» ، وفى ص ١٦ : «الرغم

فى» . والمثبت من الديوان . والوغم : الحقد الثابت فى الصدر ، وجمعه أوغام . اللسان (و غ م) .

(٥) فى الأصل ، م : «يوم» .

(٦) فى الأصل ، م : «شيء» .

(٧) فى م : «بالوغم» . والدُّخْل : الثَّار . اللسان (ذ ح ل) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عبيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ ابْنُ عُبَادَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ : أَخْبَرَنِي دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ^(١) أَنَيْسٍ، عَنْ^(٢) مَوْلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : زَعَمُوا أَنَّ السَّاعَةَ الَّتِي فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ الَّتِي لَا يَدْعُو فِيهَا مُسْلِمٌ إِلَّا اسْتُجِيبَ لَهُ قَدْ رُفِعَتْ . قَالَ : كَذَبَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ . قَالَ^(٣) : قُلْتُ : فَهِيَ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ أَسْتَقْبِلُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ^(٤) . هَكَذَا قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَنَيْسٍ .

وَذَكَرَ سُنيَّدُ، عَنْ حَجَّاجٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ : أَخْبَرَنِي دَاوُدُ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُحْنَسٍ^(٥) مَوْلَى مُعَاوِيَةَ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : زَعَمُوا أَنَّ السَّاعَةَ . فَذَكَرَ مِثْلَهُ سِوَاءً .

قَالَ أَبُو عَمَرَ : عَلَى هَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ فِيهَا الْأَثَارُ وَعُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ ؛ فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ إِلَى أَنَّهَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَتَابَعَهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْمٌ .

(١ - ١) كَذَا فِي النسخ، والمعروف أن عبد الله هذا هو ابن يحنس مولى معاوية، وتنظر الرواية التالية، وينظر أيضا التاريخ الكبير ٢٣٠/٥، والجرح والتعديل ٢٠٤/٥، ٢٠٥، والثقات ٥٣/٥.

(٢) ليس في : الأصل، ص ١٦، م.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٥٥٨٦) عن ابن جريج به، ووقع في إسناده : «عن عبد الله بن يحنس عن صالح مولى معاوية». وقد ذكره ابن حجر في فتح الباري ١٧/٢ عن عبد الرزاق، وليس فيه واسطة بين عبد الله بن يحنس وأبي هريرة، وتصحف : «يحنس» في فتح الباري إلى : «عيس». (٤) في م : «أنيس».

رَقَابَ النَّاسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ خُرُوجِ الْإِمَامِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَكَأَنَّمَا يَجْرُ قُضْبُهُ ^(١) الاستدكار
فِي النَّارِ ^(٢) . وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ .

وَرَوَى ابْنُ أَبِي ذَثِبٍ ، عَنِ الْمُقْبِرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَدِيعَةَ ، عَنْ
سَلْمَانَ الْخَيْرِ الْفَارِسِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَغْتَسِلُ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَيَكْمُسُ
طَبِيبًا مِنْ بَيْتِهِ ، ثُمَّ رَاحَ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ثُمَّ صَلَّى مَا كُتِبَ لَهُ ، ثُمَّ أَنْصَتَ إِذَا
تَكَلَّمَ الْإِمَامُ ، إِلَّا غَفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْآخَرَى » . ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، عَنْ
شَبَابَةَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثِبٍ فِي « الْمُسْنَدِ » ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي « الْمُصَنَّفِ » ^(٣) ، وَهُوَ فِي
« مَوْطَأِ ابْنِ أَبِي ذَثِبٍ » ، رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي فُدَيْكٍ ، عَنْ ابْنِ أَبِي
ذَثِبٍ . ^(٤) وَقَدْ ذَكَرْتُ أَسَانِيدَ هَذِهِ الْآثَارِ كُلِّهَا . وَرَوَى ابْنُ الْقَاسِمِ ، عَنْ مَالِكٍ ،
قَالَ : أَكْرَهُ التَّخَطُّطَ إِذَا قَعَدَ الْإِمَامُ عَلَى الْمَنْبَرِ ، وَلَا بِأَسَ بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَنْ
يَدِيهِ فُرَجِحَ . وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ عَنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَزَادَ : يَتَخَطَّطُ قَبْلَ خُرُوجِ الْإِمَامِ فِي
رَفْقِي .

وَكَرِهَ الثَّوْرِيُّ التَّخَطُّطَ مُطْلَقًا . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : التَّخَطُّطُ الَّذِي جَاءَ فِيهِ

- = (١٣٩٨) ، وَابْنُ خَزِيمَةَ (١٨١١) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ ٢٣١/٣ . مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرٍ بِهِ .
(١) الْقَصَبُ بِالضَّمِّ ، وَجَمْعُهُ أَقْصَابٌ : اسْمٌ لِلْأَمْعَاءِ . النِّهَايَةُ ٦٧/٤ .
(٢) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٨٢/٢٤ (١٥٤٤٧) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٩٠٨) ، وَالْحَاكِمُ ٥٠٤/٣ مِنْ
حَدِيثِ الْأَرْقَمِ بِهِ .
(٣) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُسْنَدِهِ (٤٥٧) ، وَفِي الْمُصَنَّفِ ١٥٢/٢ .
(٤ - ٤) سَقَطَ مِنْ : ص ، م .

الاستدكار القول إنما هو والإمام يخطب ، حينئذ كره أن يفرق بين اثنين .

وقال الأوزاعي في الذين يجلسون في المسجد على طرق الناس يوم الجمعة : تخطوهم ؛ فإنهم لا حزمة لهم . وقال الشافعي : أكره تخطي الرقاب يوم الجمعة قبل دخول الإمام وبعده ؛ لما فيه من سوء الأدب .

وذكر محمد بن الحسين ، عن مالك ، أنه قال : لا بأس بالتخطي بعد خروج الإمام . قال محمد بن الحسين : أراه قبل خروج الإمام ولا أراه بعده . ولم يخك عن الصحابة^(١) خلافا في ذلك ، وأجمعوا أن التخطي لا يفسد شيئا من الصلاة .

وقال الأوزاعي : هذئ المسلمين إذا جلس الإمام يوم الجمعة على المنبر ، أن يستقبلوه بوجوههم . وأما قول مالك : السنة عندنا أن يستقبل الناس الإمام يوم الجمعة إذا أراد أن يخطب ؛ من كان منهم يلي القبلة وغيرها . فهو كما قال سنة مسنونة عند العلماء ، لا أعلمهم يختلفون في ذلك ، وإن كنت لا أعلم فيها حديثا مسندا ، إلا أن وكيعا ذكر عن يونس ، عن الشعبي ، قال : من السنة أن يستقبل الإمام يوم الجمعة . ووكيع ، عن أبان ابن عبد الله البجلي ، عن عدئ بن ثابت ، قال : كان النبي ﷺ إذا خطب استقبله أصحابه بوجوههم . وذكرهما^(٢) ابن أبي شيبة أيضا عن وكيع^(٣) .

(١) في ص ، م : « أصحابه » .

(٢) في م : « ذكرها » .

(٣) ابن أبي شيبة ١١٧/٢ ، ١١٨ .

القراءة في صلاة الجمعة،

والاحتباء، ومن تركها من غير عذر

٢٤٤ - حدثني يحيى، عن مالك، عن ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن الضحاك بن قيس سأل النعمان ابن بشير: ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ يوم الجمعة، على إثر سورة «الجمعة»؟ قال: كان [٤٢] يقرأ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾.

وروى استقبال الإمام إذا خطب يوم الجمعة عن جماعة من العلماء بالحجاز الاستذكار والعراق^(١).

مالك، عن ضمرة بن سعيد المازني^(٢)، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير: ماذا كان يقرأ^(٣) رسول الله ﷺ يوم الجمعة على إثر سورة «الجمعة»؟ قال: كان يقرأ: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾^(٤) [الغاشية: ١].

القيس

(١) ينظر عبد الرزاق ٢/٣١٧، وابن أبي شيبة ٢/١١٧، ١١٨.

(٢) قال أبو عمر: «وهو ضمرة بن سعيد المازني التجارى، من بنى مازن بن النجار من الأنصار، مدني ثقة، روى عنه مالك وابن عينة وأبو أويس وسليمان بن بلال وغيرهم، لمالك عنه حديثان مستندان».

طبقات ابن سعد (القسم للمتمم) ص ٢٩٤، وتهذيب الكمال ١٣/٣٢١.

(٣) بعده في الأصل، م: «٤٥».

(٤) الموطأ برواية محمد بن الحسن (٢٢٦)، وبرواية أبي مصعب (٤٦٤). وأخرجه ابن وهب في موطعه (٢٢٥)، وأحمد ٣٠/٣٣٠، ٣٨٣ (١٨٣٨١)، (١٨٤٣٨)، والدارمي (١٦٠٧)، وأبو =

هذا حديث متصلٌ صحيحٌ ، وقال فيه ابنُ عيينةَ : عن ضَمْرَةَ بنِ سعيدٍ ، عن عُبيدِ اللهِ ، أنَّ الضُّحَّاكَ بنَ قيسٍ كَتَبَ إلى الثُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ : أَخْبِرْنِي بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ . هَكَذَا قَالَ : كَتَبَ الضُّحَّاكَ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ الثُّعْمَانُ . حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بنُ أَصْبَغٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَيْنَةَ ، فَذَكَرَهُ ^(١) . وَلَيْسَ مُخَالَفًا لِحَدِيثِ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ أَنَّ الضُّحَّاكَ سَأَلَ ، وَقَدْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَأَلَهُ بِالْكِتَابِ إِلَيْهِ ، وَرَوَايَةُ أَبِي أُوَيْسٍ لِهَذَا الْحَدِيثِ كَرَوَايَةِ مَالِكٍ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بنُ سَفْيَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ زُهَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ ضَمْرَةَ بنِ سَعِيدٍ الْمَازَنِيِّ النَّجَارِيِّ ^(٢) ، عَنْ عُبيدِ اللهِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ عُتْبَةَ بنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ الضُّحَّاكَ ابْنِ قَيْسٍ الْفِهْرِيِّ ، عَنْ الثُّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ ، قَالَ : سَأَلْنَاهُ : مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مَعَ السُّورَةِ الَّتِي ذُكِرَ فِيهَا الْجُمُعَةُ ؟ قَالَ : كَانَ يَقْرَأُ فِيهَا : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴾ ^(٣) .

= داود (١١٢٣) ، والنسائي (١٤٢٢) من طريق مالك به .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٢٣٦) ، ومسلم (٦٣/٨٧٨) ، وابن ماجه (١١١٩) ، وابن خزيمة (١٨٤٥) ، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٤١٤ ، والبيهقي ٣/ ٢٠٠ ، ٢٠١ من طريق ابن عيينة به .

(٢) سقط من : ق . وينظر تهذيب الكمال ١٣/ ٣٢١ .

(٣) أخرجه ابن خزيمة (١٨٤٦) من طريق إسماعيل بن أبي أويس به ، وأخرجه الدارمي (١٦٠٨) من طريق أبي أويس به .

قال أبو عمر: لم يقل في هذا الحديث: بإثر سورة «الجمعة». وقال: مع التمهيد سورة «الجمعة». والمعنى في ذلك سواء، والمراد به الركعة الثانية من الجمعة، وفي الركعة الأولى سورة «الجمعة»، وذلك كله مع «فاتحة الكتاب» في ابتداء كل ركعة، على ما ستراه ممهداً واضحاً في باب العلاء^(١) إن شاء الله.

واختلف الفقهاء فيما يقرأ به في صلاة الجمعة؛ فقال مالك: أحب إلى أن يقرأ الإمام في الجمعة ب: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنَشِيِّ﴾. مع سورة «الجمعة». وقال مرة أخرى: أمّا الذي جاء به الحديث ف: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنَشِيِّ﴾ مع سورة «الجمعة»، والذي أدركت عليه الناس: ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾.

قال أبو عمر: تحصيل مذهب مالك أن كلتا السورتين قراءتها حسنة مستحبة مع سورة «الجمعة» في الركعة الثانية، وأمّا الأولى فسورة «الجمعة»، ولا ينبغي للإمام عنده أن يترك سورة «الجمعة»، ولا سورة: ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَنَشِيِّ﴾، و: ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ في الثانية، فإن فعل وقرأ بغيرهما فقد أساء ولبس ما صنع؛ ولا تفسد بذلك عليه صلاته إذا قرأ بـ «أم القرآن» وسورة معها في كل ركعة منها.

وقال الشافعي، وأبو ثور: يقرأ في الركعة الأولى من صلاة الجمعة بشورة

« الجمعة »، وفي الثانية: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾. ويستحب مالك، والشافعي، وأبو ثور، وداود بن علي ألا يتروك سورة « الجمعة » على حال.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: ما قرأ به الإمام في صلاة الجمعة فحسن، وسورة « الجمعة » وغيرها في ذلك سواء. ويكرهون أن يؤقت في ذلك شيء من القرآن بعينه.

وقال الثوري: لا يتعمد أن يقرأ في الجمعة بالشور التي جاءت في الأحاديث، ولكنه يتعمدها أحياناً ويدعها أحياناً.

قال أبو عمر: روى ابن عباس وأبو هريرة، عن النبي ﷺ، أنه كان يقرأ يوم الجمعة وفي العيد أيضاً بسورة « الجمعة »، و^(١): ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ﴾. فأما حديث ابن عباس فرواه الثوري^(٢) وشعبة^(٣)، عن مخلول^(٤) بن راشد، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ. وأما حديث أبي هريرة فرواه جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وفيه أن أبا هريرة وعلي بن أبي طالب

(١) سقط من: م.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٤٢/٢، وأحمد ٣٤٦/٥ (٣٣٢٥)، ومسلم (٨٧٩)، والطحاوي في شرح المعاني ٤١٤/١ من طريق الثوري به وعندهم: « القراءة في الجمعة ».

(٣) سنن أبي خزيمة من طريق شعبة ص ٧٤٤.

(٤) في الأصل: « محول ». وينظر تهذيب الكمال ٣٤٨/٢٧.

(٥) سقط من: ق. وينظر تهذيب الكمال ٣٤/١٩.

كانا يفعلان ذلك^(١).

واختلف عن النعمان بن بشير في حديثه في هذا الباب ، ففي حديث مالك عن صفرة ما ذكرنا .

وروى حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير ، أن النبي عليه السلام كان يقرأ في العيدين^(٢) والجمعة بـ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ، و : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ . وهكذا روى صفرة بن جندب ، عن النبي ﷺ ، أنه كان يقرأ في صلاة الجمعة .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان ، قال : حدثنا قاسم بن أصبغ ، قال : حدثنا محمد بن وضاح ، قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشير ، عن أبيه ، عن حبيب بن سالم ، عن الثعمان بن بشير .

قال أبو بكر : وحدثنا وكيع ، عن سفيان ومثعر^(٣) ، عن إبراهيم بن محمد بن المنتشير ، عن أبيه ، عن حبيب بن سالم ، عن النعمان بن بشير ، أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في العيدين والجمعة : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ ، و : ﴿سَبِّحْ

(١) سيأتي تخريجه ص ٧٤٥ .

(٢ - ٢) سقط من : ق .

(٣) في النسخ : «شعبة» . والمثبت من مسند أحمد والحلية لأبي نعيم .

(٤) ابن أبي شيبة ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، ١٧٦ ، ٢٦٤/١٤ - ومن طريقه مسلم (٦٢/٨٧٨) - عن جرير

به . وأخرجه الحميدى (٩٢١) ، والنسائي (١٥٨٩) من طريق جرير به ، وأخرجه ابن أبي شيبة =

أَسَمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴿٤﴾ ، وإذا اجتمع عيدان في يوم قرأهما فيهما^(٤).

وأخبرنا محمد بن إبراهيم ، قال : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : أخبرنا أحمد بن شعيب ، قال : حدثنا محمد بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا خالد ، عن شعبة ، قال : أخبرني معبد^(١) بن خالد ، عن زيد ، وهو ابن عُبَيْة ، عن سُمُرَةَ بن جُنْدُب ، قال : كان النبي عليه السلام يقرأ في الجمعة بـ : ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ ، و : ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْفَلَسِيَّةِ﴾^(٢) .

وبهذا الإسناد عن خالد ، قال : حدثنا شعبة ، قال : أخبرني مُخَوَّلٌ ، قال : سمعتُ مُسْلِمًا البَطْنِيَّ ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، أن رسول الله ﷺ كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الصبح : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ تَنْزِيلُ﴾ ، و : ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ ، وفي صلاة الجمعة بسورة «الجمعة» ، و : «المنافقين»^(٣) .

= ٢٦٥/١٤ ولم يذكر مسعراً ، وسقط من مطبوعة ابن أبي شيبة ذكر حبيب بن سالم ، وأخرجه أحمد ٣٧٩/٣ (١٨٤٣١) ، وأبو نعيم في الحلية ٢٩/١٠ من طريق وكيع ٤ .

(١) في الأصل : «مقد» . وينظر تهذيب الكمال ٢٢٨/٢٨ .

(٢) النسائي (١٤٢١) ، وفي الكبرى (١٧٣٩) . وأخرجه الطيالسي (٩٢٩) ، وأحمد ٣٢٥/٣٣ (٢٠١٥٠) ، وأبو داود (١١٢٥) من طريق شعبة ٤ .

(٣) النسائي (١٤٢٠) ، وفي الكبرى (١٧٣٦) . وأخرجه ابن خزيمة (٥٣٣) عن محمد بن عبد الأعلى الصنعمانى ٤ . وأخرجه الطيالسي (٢٧٥٨) ، وأحمد ٤٥٠/٣ ، ٢٤٧/٥ (١٩٩٣) ، (٣١٦٠) ، ومسلم (٨٧٩/...) ، وأبو داود (١٠٧٥) من طريق شعبة ٤ .

٢٤٥ - وحَدَّثَنِي يَحْيَى ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ - قَالَ
مَالِكٌ : لَا أَدْرَى أَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ لَا - أَنَّهُ قَالَ : مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ

وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا
أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ
مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ^(١) أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : صَلَّى بِنَا أَبُو هُرَيْرَةَ الْجُمُعَةَ ، فَقَرَأَ
بِسُورَةِ « الْجُمُعَةِ » ، وَفِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ : « إِذَا جَاءَكَ الْمُسْتَفِقُونَ » . قَالَ :
فَأَدْرَكْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ حِينَ أَنْصَرَفَ ، فَقُلْتُ لَهُ : إِنَّكَ قَرَأْتَ بِسُورَتَيْنِ كَانَ عَلِيُّ يَقْرَأُ
بَهُمَا فِي الْكُوفَةِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهِمَا يَوْمَ
الْجُمُعَةِ^(٢) .

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سَوَالُ الضُّحَاكِ بْنِ قَيْسٍ لِلثُّعْمَانِ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ ،
وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِفْهَامِ وَالِاسْتِخْبَارِ عَمَّا جَهِلَ مِنْ ذَلِكَ ،
وَالثُّعْمَانُ أَصْغَرُ سِتْنًا مِنَ الضُّحَاكِ ، وَلَمْ يَزَلِ الصُّحَابَةُ يَأْخُذُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

مَالِكٌ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ - قَالَ مَالِكٌ : لَا أَدْرَى أَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ لَا -
قَالَ : مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَلَا عِلَّةٍ ، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ^(٣) .

(١) سقط من : ق . وينظر تهذيب الكمال ٣٤ / ١٩ .

(٢) أبو داود (١١٢٤) . وأخرجه مسلم (٦١/٨٧٧) عن القعنبي به ، وأخرجه أحمد ٣٣٩/١٥

(٩٥٥٠) ، وابن ماجه (١١١٨) ، والترمذى (٥١٩) من طريق جعفر بن محمد به .

(٣) للموطأ برواية أبي مصعب (٤٦٨) .

مراتٍ من غير عذرٍ ولا عِلَّةٍ ، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ .

التمهيد

قال أبو عمر : هذا الحديث يستند من وجوه عن النبي ﷺ ، أحسنها إسنادًا حديث أبي الجعد الضمري .

أخبرنا محمد بن عبد الملك وعبيد بن محمد ، قالا : حدثنا عبد الله بن مسرور ، قال : حدثنا عيسى بن مسكين ، قال : حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر ، قال : حدثنا أبو أسامة ويزيد بن هارون ، قالا : حدثنا محمد بن عمرو بن علقمة ، عن عبيدة بن سفيان الحضرمي ، قال : سمعت أبا الجعد الضمري ، وكانت له صحبة ، يقول : قال رسول الله ﷺ : « من ترك الجمعة ثلاث مراتٍ تهاوَّنًا بها طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ »^(١).

أخبرنا عبد الرحمن بن مروان ، قال : أخبرنا الحسن بن يحيى^(٢) القلزمي ، قال : حدثنا عبد الله بن علي بن الجارود ، قال : حدثنا عبد الله بن هاشم ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن محمد بن عمرو ، قال : حدثني عبيدة بن سفيان ، عن أبي الجعد الضمري ، وكانت له صحبة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من ترك^(٣) ثلاث جمع^(٤) تهاوَّنًا ، طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ »^(٥).

القبس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٤/٢ ، وابن ماجه (١١٢٥) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٧٥) ، وابن خزيمة (١٨٥٨) ، والحاكم ٦٢٤/٣ من طريق يزيد بن هارون به .

(٢) في الأصل ، م : هـ حتى هـ . تقدم على الصواب مراؤا .

(٣ - ٣) في ن : الجمعة ثلاث مرات هـ .

(٤) ابن الجارود (٢٨٨) . وأخرجه أحمد ٢٥٥/٢٤ (١٥٤٩٨) ، وأبو داود (١٠٥٢) ، والنسائي

(١٣٦٨) من طريق يحيى بن سعيد به .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ نَصْرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ التَّمِيمِ وَضَّاحٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ : حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجَعْفَرِيُّ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ أَبِي أُسَيْدِ الْبَرَّادِ، عَنْ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فَقَدْ طُبِعَ ^(١) عَلَى قَلْبِهِ » ^(٢).

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ لُؤْلُؤٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ خَالِدُ بْنُ النَّضْرِ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرَّشِيِّ ^(٣)، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ : حَدَّثَنَا أُسَيْدُ بْنُ أَبِي أُسَيْدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ طُبِعَ اللَّهُ عَلَى قَلْبِهِ » ^(٤).

هكذا قال عبد الله بن جعفر في هذا الحديث، جعله عن جابر، والأول عندي أولى بالصواب على رواية الدراوردي، وعبد الله بن جعفر هذا، هو والذُّ علي بن المديني، وهو علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح، وعلي أحد أئمة أهل

(١) بعده في ن : « الله ».

(٢) أخرجه أحمد ٢٥٠/٣٧ (٢٢٥٥٨)، والطحاوي في شرح المشكل (٣١٨٤) من طريق الدراوردي به.

(٣) في ن : « الجرشي ». وينظر تهذيب الكمال ٣٨١/١٤.

(٤) أخرجه أحمد ٤٢٢/٢٢ (١٤٥٥٩)، وابن ماجه (١١٢٦)، والنسائي في الكبرى (١٦٥٧) من طريق أسيد بن أبي أسيد به.

الحديث ، وأبوه عبد الله بن جعفر مدني ضعيف .

وحدثنا يعيش^(١) بن سعيد وأحمد بن قاسم ومحمد بن إبراهيم ، قالوا :
أخبرنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا محمد بن الحسين بن مرزاس أبو العباس
الأيلي ، قال : حدثنا يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا عبد الله بن نافع ، عن
أبي معشر ، عن محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، أن
رسول الله ﷺ قال : « مَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ ثَلَاثًا وِلَاءً^(٢) مِنْ غَيْرِ عُذْرِ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى
قَلْبِهِ »^(٣).

أخبرنا خلف بن سعيد ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا
أحمد بن خالد ، وأخبرنا عبد الله بن محمد بن أسيد ، قال : حدثنا أحمد بن
إبراهيم بن جامع ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، قال : حدثنا عاصم بن علي ،
قال : حدثنا فرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال :
سمعتُ النبي ﷺ يقول : « لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ عَنْ تَرْكِهِمُ الْجُمُعَاتِ أَوْ لَيَخْتِمَنَّ اللَّهُ
عَلَى قُلُوبِهِمْ ثُمَّ يَكُونُونَ^(٤) مِنَ الْغَافِلِينَ » .

حدثنا خلف بن قاسم ، قال : حدثنا محمد بن أحمد بن الميثور وبكير بن

(١) في ق : « على » .

(٢) وإلى بين الأمر موالاة وولاة : تابع . اللسان (و ل ي) .

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٨٢٨) من طريق أبي معشر به .

(٤) في ن : « يكتبون » .

الحسين الرازي بمصر ، قال : حدثنا يوسف بن يزيد ، قال : حدثنا أسد بن موسى ،
قال : حدثنا الفرج بن فضالة ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ،
قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « ليتهم قوم عن تركهم الجمعة أو ليختمن
الله على قلوبهم ثم ليكونن من الغافلين » .

وبهذا الإسناد عن أسد بن موسى ، قال : حدثنا مروان بن معاوية ، قال :
حدثنا عوف الأعرابي ، قال : حدثني سعيد بن أبي الحسن ، قال : سمعت ابن
عباس يقول : من ترك أربع جمع متواليات فقد نبذ الإسلام وراء ظهره^(١) .

وبه عن أسد قال : حدثنا محمد بن مطرف ، عن أبي حازم ، عن سعيد بن
المسيب ، عن النبي ﷺ قال : « من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير عذر طبع
على قلبه » .

حدثنا محمد بن قاسم بن محمد ، وأحمد بن قاسم بن عبد الرحمن ،
ومحمد بن إبراهيم بن سعيد ، قالوا : حدثنا محمد بن معاوية ، قال : حدثنا
حمزة بن محمد بن عيسى الكاتب ، قال : حدثنا نعيم بن حماد ، قال : حدثنا
عبد الله بن المبارك ، قال : حدثنا عوف الأعرابي ، عن سعيد بن أبي الحسن ، عن
ابن عباس ، قال : من ترك ثلاث جمع متواليات من غير عذر فقد نبذ الإسلام
وراء ظهره^(٢) .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥١٦٩) ، والبيهقي في الشعب (٣٠٠٧) من طريق عوف به .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٤/٢ من طريق عوف به .

ورواه سفيان الثوري، عن عوف، عن سعيد بن أبي الحسن، عن ابن عباس مثله^(١).

وبالإسناد عن نعيم بن حماد، قال: حدثنا عبد الله بن إدريس وجريز بن عبد الحميد، عن ليث بن أبي سليم، عن مجاهد، أن رجلاً سأل ابن عباس شهراً؛ كل يوم يسأله: ما تقول في رجل يصوم بالثهار ويقوم الليل، ولا يحضر صلاة الجمعة ولا جماعة؟ فكل ذلك يقول له ابن عباس: صاحبك في النار^(٢).

قال أبو عمر: قد يجوز أن يكون ابن عباس عليم منه مع ذلك ما أوجب أن يقول له: صاحبك في النار. وروى عن النبي ﷺ بإسناد فيه لين أنه قال: «من ترك الجمعة ثلاثاً من غير عذر كتب منافقاً»^(٣).

وروى عنه ﷺ أنه قال: «الجمعة واجبة إلا على امرأة، أو صبي، أو مملوك، أو مريض، أو مسافر»^(٤).

وأما قوله في الحديث: «من غير عذر». فالعذر يتسع القول فيه، وجملة

(١) أخرجه البيهقي في الشعب (٣٠٠٦) من طريق الثوري به، ولفظ البيهقي: «أربع». بدلا من: «ثلاث».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٥٥/٢ من طريق ليث به مختصراً.

(٣) أخرجه الشافعي ٢٠٨/١، والبيهقي في المعرفة (١٨٠٩) عن ابن عباس به.

(٤) أخرجه البخاري في تاريخه ٣٣٧/٢ من حديث تميم الداري.

التمهيد كل مانع حائل بينه وبين الجمعة بما يتأذى به ، أو يخاف عدوانه ، أو يُعطِلُ بذلك فرضاً لا بدلَ منه ؛ فمن ذلك السلطانُ الجائرُ يظلمُ ، والمطرُ الوابلُ المتصلُّ ، والمرضُ الحابسُ ، وما كان مثلَ ذلك ، ومن العذرِ أيضاً أن تكونَ عنده جنازةٌ لا يقومُ بها غيره ، وإن تركها ضاعَتْ وفَسَدَتْ ؛ وقد رَوَيْنَا هذا في الجِنَازَةِ عن يحيى ابنِ سعيدِ الأنصاري ، ويحيى بنِ أبي كثير ، والأوزاعي ، والليث بنِ سعيد ، وعن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ أَنَّهُ سُئِلَ عن رجلٍ كانَ مع الإمامِ وهو يخطُبُ في الجمعةِ فبلغه أَنَّ أباهُ أخذَه الموتُ ، فزَخَّصَ له أن يذهبَ إليه ، ويتركَ الإمامَ في الخطبةِ^(١) .

قال أبو عمر : هذا عندي على أَنَّهُ لم يكنْ لأبيه أحدٌ غيره يقومُ لمن حضرَه الموتُ بما يحتاجُ الميتُ إليه من حضوره للتغميضِ والتلقينِ وسائرِ ما يحتاجُ إليه ؛ لأنَّ تركَه في مثلِ تلكِ الحالِ عقوقٌ ، والعقوقُ من الكبائرِ ، وقد ينوبُ له عن الجمعةِ الظاهرُ ، ولم يأتِ الوعيدُ في تركِ الجمعةِ إلَّا من غيرِ عذرٍ ، ثلاثاً ، فكيفَ بواحدةٍ من عذريَّينِ ، فقولُ عطاءٍ صحيحٌ . واللهُ أعلمُ .

وقد وردت في فرضِ الجمعةِ آثارٌ قد ذكرتها في غيرِ هذا الموضعِ ، وأصحُّ ما في ذلك ما ذكرته في هذا البابِ ، وقد ذكرنا على مَنْ تَجِبُ الجمعةُ من أهلِ المصيرِ وغيرِهِم ، في بابِ ابنِ شهابٍ^(٢) . والحمدُ لله .

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥٩٤٣) ، وابن أبي شيبة ١٥٣/٢ .

(٢) سيأتي في شرح الحديث (٤٣٢) من الموطأ .

٢٤٦ - وحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَجَلَسَ بَيْنَهُمَا .

مَالِكٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ خُطْبَتَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَجَلَسَ بَيْنَهُمَا^(١) .

هكذا رواه جماعة زوادة «الموطأ» مرسلًا ، وهو يتصل من وجوه ثابتة من غير حديث مَالِكٍ .

واختلف الفقهاء في الجلوس بين الخطبتين ، هل هو فرض أم سنة ؟ فقال مَالِكٌ وأصحابه ، والعراقيون ، وسائر فقهاء الأمصار إلا الشافعي^(٢) : الجلوس بين الخطبتين سنة ، فإن لم يجلس بينهما فلا شيء عليه . وقال الشافعي : هو فرض ، فإن لم يجلس بينهما صلى ظهرًا^(٣) أربعًا .

واختلفوا أيضًا في الخطبة ، هل هي من فروض صلاة الجمعة أم لا ؟ وقد جاء فيها أيضًا عن أصحابنا أقاويل مضطربة ، والخطبة عندنا في الجمعة فرض ، وهو مذهب ابن القاسم . والحجة في ذلك أنها من بيان رسول الله ﷺ لمجمل الخطاب في صلاة^(٤) الجمعة ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : ٩] . فأبان رسول الله ﷺ صلاة الجمعة بفعله كيف هي ، وأى وقت هي ؟ وبيانه

(١) الموطأ برواية أبي مصعب (٤٤٤) .

(٢) بعده في ك ١ : وقالوا .

(٣) في ك ١ ، ق : «الظهر» .

(٤) بعده في م : «يوم» .

لذلك فرض كسائر بيانه لمجملات الكتاب في الصلوات وركوعها وسجودها التمهيد وأوقاتها ، وفي الزكوات ومقاديرها ، وغير ذلك مما يطول ذكره .

وقد استدلل بعض أصحابنا على وجوب الخطبة بقول الله عز وجل : ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ الآية [الجمعة : ١١] ؛ لأنه عائب بذلك الذين تركوا النبي ﷺ قائماً يخطب يوم الجمعة وانفضوا إلى التجارة التي قدمت العير^(١) بها في تلك الساعة ، وعابهم بذلك^(٢) ، ولا يعاب إلا^(٣) على ترك^(٤) الواجب . وما قدمناه من القول في وجوبها لازم أيضاً قاطع ، وبالله التوفيق .

وكل ما وقع عليه اسم خطبة من كلام مؤلف يكون فيه ثناء على الله تعالى ، وصلاة على رسوله ﷺ ، وشيء من القرآن ، يُجزئ ، ولا يُجزئ عندي إلا أقل ما يقع عليه اسم خطبة ، وأما تكبيرة واحدة ، أو تسبيحة ، أو تهليل ، كما قال أبو حنيفة فلا ، وقد ذكر ابن عبد الحكم في هذا شيئاً لم أر لذكره وجهها ؛ لما قدمنا ذكره من صحيح القول عندنا ، وبالله التوفيق .

وأما^(٥) الآثار المتصلة في معنى حديث مالك ، فأخبرنا خلف بن سعيد ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد ، قال : حدثنا أحمد بن خالد ، قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ، قال : حدثنا محمد بن كثير العبدى ، قال : حدثنا عبد الله بن

(١) في م : «العير» .

(٢) في الأصل ، م : «لذلك» .

(٣ - ٣) في ك ١ : «ترك» .

(٤ - ٤) في الأصل ، ق ، م : «الأثر المتصل» .

عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان يجلس بين الخطبتين^(١).
 قال علي: وحدثنا بشر بن المفضل، عن عبيد^(٢) الله بن عمر، عن نافع، عن ابن
 عمر، أن رسول الله ﷺ كان يخطب خطبتين قائماً، يفصل بينهما بجلوس^(٣).
 وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا
 ابن وضاح، قال: حدثنا موسى بن معاوية، قال: حدثنا وكيع، عن الثوري،
 عن سمالك بن حرب، عن جابر بن سمرة، قال: كان النبي ﷺ يخطب قائماً
 ويجلس بين الخطبتين، وكانت صلاته قصداً وخطبته قصداً، وكان يتلو في
 خطبته آيات من القرآن^(٤).

تم بحمد الله ومنه الجزء الرابع يتلوه الجزء الخامس، وأوله: الترغيب في الصلاة في رمضان

- (١) أخرجه الطيالسي (١٩٦٩)، وابن أبي شيبة ١١٤/٢، وأحمد ٤٧١/٩، ٢٠/١٠ (٥٦٥٧)،
 ٥٧٢٦، وأبو داود (١٠٩٢) من طريق عبد الله العمري به.
 (٢) في ك: ١: «عبد». وينظر تهذيب الكمال ١٢٤/١٩.
 (٣) أخرجه الدارمي (١٥٩٩)، والبخاري (٩٢٨)، وابن ماجه (١١٠٣)، والنسائي (١٤١٥) من
 طريق بشر بن المفضل به، وأخرجه أحمد ٥١٧/٨ (٤٩١٩)، والبخاري (٩٢٠)، ومسلم
 (٨٦١)، وابن ماجه (١١٠٣)، والترمذي (٥٠٦)، والنسائي في الكبرى (١٧٢١) من طريق
 عبيد الله بن عمر به.
 (٤) أخرجه أحمد ٤٩٣/٣٤ (٢٠٩٧٣)، وابن ماجه (١١٠٦)، وابن خزيمة (١٤٤٨) من طريق
 وكيع به، وأخرجه أحمد ٤٠٨/٣٤ (٢٠٨١٣)، وأبو داود (١١٠١)، وابن ماجه (١١٠٦)،
 والنسائي (١٤١٧) من طريق الثوري به. وبعده في ك كلام غير واضح.

فهرس الجزء الرابع

- ٥ ما جاء فى النداء للصلاة
- ١٤٥- أثر يحيى بن سعيد أن النبى ﷺ أراد أن يتخذ خشبتين يضرب بهما للصلاة ٨، ٧
- تأصيل : تعليم النبى ﷺ الأذان ليلة الإسراء فى السماء بهيئته وصفته ٧
- ١٤٦- حديث أبى سعيد الخدرى أن رسول الله ﷺ قال :
« إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن » ٢٤
- ١٤٧- حديث أبى هريرة فى فضل النداء والصف الأول ٣٦
- ١٤٨- حديث أبى هريرة فى النهى عن إتيان الصلاة سعيًا ٣٧، ٣٦
- ١٤٩- حديث أبى سعيد الخدرى أن من كان فى غنمه أو باديته فأذن بالصلاة فليرفع صوته ٤٦
- ١٥٠- حديث أبى هريرة أنه إذا نودى للصلاة أدبر الشيطان له ضراط ٥٢، ٥١
- ١٥١- حديث سهل بن سعد أنه قال : ساعتان تفتح لهما أبواب السماء ٦٧
- فائدة : وضع الأذان للإعلام بالوقت ، فلا يكون إلا عند دخول الوقت ٦٩
- توقيت : قول النبى ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى ترونى » ٧٣
- تأصيل : انفراد مالك عن الفقهاء بأنه لا يصلّى فى مسجد واحد بجماعة مرتين ٨١
- ١٥٢- بلاغ مالك أن عمر أمر بجعل : « الصلاة خير من النوم » فى نداء الصبح ٨٧، ٨٦

- ١٥٣- أثر أبي سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال : ما أعرف شيئاً
مما أدركت عليه الناس إلا النداء بالصلاة ٩٠
- ١٥٤- أثر إسراع ابن عمر عندما سمع الإقامة وهو
بالبقيع ٩٠
- النداء في السفر وعلى غير وضوء ٩١
- ١٥٥- حديث ابن عمر أن النبي ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كان برد
ومطر يقول : « ألا صلوا في رحالكم » ٩١ ، ٩٢
- ١٥٦- أثر ابن عمر أنه كان لا يزيد على الإقامة في السفر
إلا في الصبح ١٠٢
- ١٥٧- أثر عروة في الأذان والإقامة في السفر ١٠٣
- ١٥٨- أثر سعيد بن المسيب أن من أذن وأقام في فلاة صلى
وراءه من الملائكة أمثال الجبال ١٠٦ ، ١٠٧
- مواقف المأموم مع الإمام سبعة ١٠٨ - ١١٠
- قدر السحور من النداء ١١١
- ١٥٩- حديث ابن عمر في إباحة الطعام بعد أذان بلال وقبل
أذان ابن أم مكتوم ١١١
- ترجمة : قول مالك : قدر السحور من النداء ١١١
- ١٦٠- حديث سالم بن عبد الله في إباحة الطعام بعد أذان بلال
وقبل أذان ابن أم مكتوم ١١٣
- افتتاح الصلاة ١٢٢
- ١٦١- حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة
رفع يديه حذو منكبيه ١٢٥ ، ١٢٦
- ١٦٢- حديث علي بن الحسين أن النبي ﷺ كان يكبر كلما

- ١٦٣- حديث سليمان بن يسار أن النبي ﷺ كان يرفع يديه
 ١٨٥ فى الصلاة
- ١٦٤- حديث أبى هريرة أنه كان يكبر كلما خفض ورفع ١٨٩
- ١٦٥- أثر ابن عمر أنه كان يكبر كلما خفض ورفع ١٩٩
- ١٦٦- أثر ابن عمر أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو
 ١٩٩ منكبيه
- ١٦٧- أثر جابر أنه كان يعلمهم التكبير فى الصلاة فى كل خفض
 ١٩٩ ورفع
- ١٦٨- أثر الزهرى : إذا أدرك الرجل الركعة فكبر تكبيرة واحدة
 ٢٠٧ أجزأت عنه تلك التكبيرة
- ٢١١ **القراءة فى المغرب والعشاء**
- ١٦٩- حديث جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قرأ بـ « الطور »
 ٢١١ فى المغرب
- ١٧٠- حديث أم الفضل بنت الحارث أن النبي ﷺ قرأ فى المغرب
 ٢١٨ بـ « المرسلات »
- ١٧١- أثر أبى عبد الله الصنابحي أن أبا بكر صلى المغرب فقرأ
 ٢١٩ فى الركعتين الأوليين بـ : « أم القرآن »
- ١٧٢- أثر ابن عمر وقراءته فى كل ركعة بـ : « أم القرآن » وسورة ... ٢٢٦
- ١٧٣- حديث البراء أن النبي ﷺ قرأ فى العشاء بـ : « التين والزيتون » ٢٢٧
- ٢٢٩ **العمل فى القراءة**
- ١٧٤- حديث على فى نهى النبي ﷺ عن لبس القسى وعن
 ٢٢٩ تختم الذهب وعن قراءة القرآن فى الركوع
- ١٧٥- حديث البياضى عن النبي ﷺ : « لا يجهر بعضكم على
 ٢٤٨ بعض بالقرآن »

- ١٧٦- حديث أنس : قمت وراء أبي بكر وعمر وعثمان ، فكلهم كان لا يقرأ : « بسم الله الرحمن الرحيم » إذا افتتح الصلاة ٢٥٤
- ١٧٧- أثر عمر أنه كانت تُسمع قراءته عند دار أبي جهم بالبلاط ٢٥٩
- ١٧٨- أثر ابن عمر أنه كان إذا فاتته شيء من صلاته مع الإمام فيما جهر فيه الإمام قضى وجهه ٢٦٠
- ١٧٩- أثر يزيد بن رومان : كنت أصلى إلى جانب نافع بن جبير بن مطعم ، فيغمزني ، فأفتح عليه ونحن نصلى ٢٦١
- ٢٦٢ **القراءة في الصبح**
- ١٨٠- أثر أبي بكر أنه صلى الصبح فقرأ بـ « البقرة » في الركعتين ٢٦٢
- ١٨١- أثر عمر أنه صلى الصبح فقرأ بـ « يوسف » و « الحج » ... ٢٦٤ ، ٢٦٥
- ١٨٢- أثر الفرافصة بن عمير أنه أخذ سورة « يوسف » من عثمان في صلاة الصبح من كثرة ما كان يرددوها ٢٦٦
- ١٨٣- أثر ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الأول من المفصل ٢٦٦
- ٢٦٧ **ما جاء في « أم القرآن »**
- ١٨٤- حديث أبي سعيد مولى عامر بن كريز أن رسول الله ﷺ سأل أبي بن كعب : « كيف تقرأ إذا افتتحت الصلاة ؟ » .. ٢٦٧ ، ٢٦٨
- ١٨٥- أثر جابر : من صلى ركعة لم يقرأ فيها بـ : « أم القرآن » فلم يصل ٢٧٨
- ٢٨٠ **القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة**
- ١٨٦- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بـ « أم القرآن » فهي خداج » ٢٨٠ ، ٢٨١

- ١٨٧- أثر عروة أنه كان يقرأ خلف الإمام فيما لا يجهر
 ٣٢٣ فيه الإمام بالقراءة
- ١٨٨- أثر القاسم بن محمد أنه كان يقرأ خلف الإمام
 ٣٢٤ ، ٣٢٣ فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة
- ١٨٩- أثر نافع بن جبير بن مطعم أنه كان يقرأ خلف الإمام
 ٣٢٤ فيما لا يجهر فيه الإمام بالقراءة
- ٣٢٥ ترك القراءة خلف الإمام فيما جهر فيه
- ١٩٠- أثر ابن عمر : إذا صلى أحدكم خلف الإمام فحسبه
 ٣٢٥ قراءة الإمام
- ١٩١- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إني أقول : ما لي
 ٣٢٧ ، ٣٢٦ أنأزع القرآن »
- ٣٦٦ ما جاء في التأمين خلف الإمام
- ١٩٢- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إذا أمن الإمام
 ٣٦٧ ، ٣٦٦ فأمنوا ... »
- ١٩٣- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إذا قال الإمام :
 ٣٨١ ، ٣٨٠ ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ . فقولوا : آمين ... »
- ١٩٤- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إذا قال أحدكم :
 ٣٨٣ آمين . وقالت الملائكة في السماء : آمين ... »
- ١٩٥- حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ : « إذا قال الإمام :
 ٣٨٤ سمع الله لمن حمده . فقولوا : اللهم ربنا لك الحمد ... »
- ٣٨٦ العمل في الجلوس في الصلاة
- ١٩٦- حديث ابن عمر : كان رسول الله ﷺ إذا جلس في
 ٣٨٧ ، ٣٨٦ الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى

- ١٩٧- أثر ابن عمر في تربيته وثني رجله في جلوسه
 في التشهد لشكوى كانت به ٣٩٣
- ١٩٨- حديث ابن عمر في رجوعه في سجدين في الصلاة
 على صدور قدميه لشكوى كانت به ٣٩٤
- ١٩٩- حديث ابن عمر : إنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك اليمنى
 وتثنى رجلك اليسرى ٤٠١، ٤٠٢
- ٢٠٠- أثر القاسم بن محمد أنه جلس في التشهد ، فنصب
 رجله اليمنى وثني رجله اليسرى ٤١٩
- التشهد في الصلاة**
 ٤٢١
- ٢٠١- أثر عمر في تعليمه الناس التشهد وهو على المنبر ٤٢١، ٤٢٢
- ٢٠٢- أثر ابن عمر في التشهد ٤٢٢، ٤٢٣
- ٢٠٣، ٢٠٤- أثر عائشة في التشهد ٤٢٣، ٤٢٤
- تفسير : قوله : « التحيات لله » ٤٢٥
- تنبيه على وهم أبي محمد بن أبي زيد ٤٢٨
- ٢٠٥- سؤال مالك لابن شهاب ونافع عن رجل دخل مع الإمام في الصلاة
 وقد سبقه الإمام بركعة : أيتشهد معه في الركعتين والأربع ؟ ٤٣٣
- ما يفعل من رفع رأسه قبل الإمام ٤٤٤
- ٢٠٦- حديث أبي هريرة فيمن يرفع رأسه ويخفضه قبل الإمام ٤٤٤
- ما يفعل من سلم من ركعتين ساهيًا ٤٥٢
- ٢٠٧، ٢٠٨- حديث أبي هريرة في انصراف النبي ﷺ بعد ركعتين
 من الصلاة وسؤال ذي اليمين له ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٩٠، ٤٩١
- ٢٠٩- بلاغ أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة في تسليم النبي ﷺ بعد
 ركعتين في إحدى صلاتي النهار وسؤال ذي الشمالين له ٤٩٣

- ٢١٠- أثر ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن في تسليم
النبى ﷺ بعد ركعتين في إحدى صلاتي النهار ٥٠١
- ٥٠٤ إتمام المصلى ما ذكر إذا شك في صلاته
- ٢١١- أثر عطاء بن يسار في إتمام المصلى ما ذكر إذا شك
في صلاته ٥٠٤
- ٢١٢- أثر ابن عمر فيمن شك في صلاته ٥٢٤
- ٢١٣- أثر عبد الله بن عمرو وكعب الأحبار فيمن شك في صلاته
فلم يدر كم صلى ٥٢٥
- ٢١٤- أثر ابن عمر في النسيان في الصلاة ٥٢٦، ٥٢٥
- ٥٢٧ من قام بعد الإتمام أو في الركعتين
- ٢١٥، ٢١٦- حديث عبد الله ابن بحنة في قيام النبى ﷺ
بعد ركعتين ولم يجلس ٥٢٧، ٥٤٩، ٥٥٠
- ٥٥١ النظر في الصلاة إلى ما يشغلك عنها
- ٢١٧- حديث عائشة في صلاة النبى ﷺ في خميسة
أبى جهنم وانشغاله بها ٥٥١، ٥٥٢
- ٢١٨- حديث عروة بن الزبير في رد النبى ﷺ الخميصة
على أبى جهنم وأخذ أنبجانية له ٥٥٤
- ٢١٩- حديث أبى طلحة في انشغاله بدبسى وهو في الصلاة ٥٥٦
- ٢٢٠- أثر عبد الله بن أبى بكر في رجل من الأنصار انشغل
بشمر النخل وهو في الصلاة ٥٦٣
- ٥٦٥ العمل في السهو
- ٢٢١- حديث أبى هريرة فيمن قام يصلى فجاءه الشيطان
ليلبس عليه صلاته ٥٦٧

- مسألة أصولية فى عصمة الأنبياء ٥٦٩
- ٢٢٢- بلاغ مالك فى نسيان النبى ﷺ أو تنسيته ليُسْرُ ٥٧٨
- ٢٢٣- بلاغ مالك فى سؤال القاسم بن محمد عن الوهم فى الصلاة .. ٥٧٩
- مقدمة أصولية فى اشتمال الصلاة على أفعال ٥٨٢
- تحقيق : فى سهو الرسول ﷺ فى الصلاة ٥٨٧
- تميم : على من سلم من ركعتين ساهيًا ٥٨٧
- العمل فى غسل الجمعة ٥٨٨
- ٢٢٤- حديث أبى هريرة فى الاغتسال والتبكير لصلاة الجمعة .. ٥٩٢ ، ٥٩٣
- ٢٢٥- حديث أبى هريرة فى وجوب غسل الجمعة على كل محتلم ... ٦٠٧
- عطف : شروط وجوب الجمعة على المكلفين ولزوم أدائها بأخر ... ٦١١
- ٢٢٦- حديث عمر فى أن النبى ﷺ أمر بالغسل يوم الجمعة ٦١٩
- ٢٢٧- حديث أبى سعيد الخدرى فى وجوب غسل الجمعة
- على كل محتلم ٦٤٠
- ٢٢٨- حديث ابن عمر فى أمر النبى ﷺ بالاغتسال يوم الجمعة ٦٤٧
- ما جاء فى الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب ٦٦٢
- ٢٢٩- حديث أبى هريرة فى اللغو يوم الجمعة والإمام يخطب ٦٦٢
- ٢٣٠- أثر ثعلبة بن أبى مالك القرظى فى أنهم كانوا يصلون
- يوم الجمعة حتى يخرج إليهم عمر ويتحدثون حتى يقوم ليخطب ... ٦٧٤
- ٢٣١- أثر عثمان بن عفان فى الحث على الإنصات يوم الجمعة ٦٨٤
- ٢٣٢- أثر ابن عمر فى أمره للرجلين أن يصمتا ٦٨٦
- ٢٣٣- أثر ابن المسيب فىمن شمت رجلاً إلى جنبه والإمام يخطب ... ٦٨٦
- ٢٣٤- سؤال مالك لابن شهاب عن الكلام يوم الجمعة بعد نزول
- الإمام وقبل أن يكبر ٦٨٦
- ٢٣٥- أثر ابن شهاب فىمن أدرك ركعة من صلاة الجمعة ٦٨٧ ، ٦٨٨

- تنبيه على وهم : من فاتته الخطبة ٦٨٧
- تنميم : من ترك الجمعة متعمداً ٦٩٠
- ٦٩٤ ما جاء فيمن رعى يوم الجمعة
- ٢٣٦- قول مالك فيمن رعى يوم الجمعة والإمام يخطب ٦٩٤
- ٢٣٧- سؤال مالك لابن شهاب عن قول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ ...﴾ الآية ٦٩٧
- ٦٩٨ ما جاء في الإمام ينزل بقرية يوم الجمعة في السفر
- ٢٣٨- قول مالك في الإمام ينزل بقرية تجب فيها الجمعة ٦٩٨
- ٧٠٠ ما جاء في الساعة في يوم الجمعة
- ٢٣٩- حديث أبي هريرة في ساعة يوم الجمعة ٧٠٠
- ٢٤٠- حديث أبي هريرة في حديثه مع كعب الأحبار وذكر خيرية يوم الجمعة وذكر ساعة الإجابة فيه ٧١٢ - ٧١٤
- ٧٣٠ الهيئة وتخطى الرقاب واستقبال الإمام يوم الجمعة
- ٢٤١- بلاغ يحيى بن سعيد في اتخاذ ثوبين ليوم الجمعة ٧٣٠
- ٢٤٢- أثر ابن عمر في ادهانه وتطيبه يوم الجمعة ٧٣٥
- ٢٤٣- أثر أبي هريرة في تخطى رقاب الناس يوم الجمعة ٧٣٥
- ٧٣٩ القراءة في صلاة الجمعة ، والاحتباء ، ومن تركها من غير عذر
- ٢٤٤- سؤال الضحاك بن قيس النعمان بن بشير : ماذا كان يقرأ
- النبي ﷺ يوم الجمعة إثر سورة « الجمعة » ؟ ٧٣٩
- ٢٤٥- حديث صفوان بن سليم فيمن ترك الجمعة ثلاث مرات
- من غير عذر ٧٤٥ - ٧٤٦

- ٢٤٣- أثر أبى هريرة فى تخطى رقاب الناس يوم الجمعة ٧٣٥
- القراءة فى صلاة الجمعة ، والاحتباء ، ومن تركها من غير عذر ٧٣٩
- ٢٤٤- سؤال الضحاك بن قيس النعمان بن بشير : ماذا كان يقرأ
- النبي ﷺ يوم الجمعة إثر سورة « الجمعة » ؟ ٧٣٩
- ٢٤٥- حديث صفوان بن سليم فىمن ترك الجمعة ثلاث مرات
- من غير عذر ٧٤٥ - ٧٤٦
- ٢٤٦- حديث محمد ابن الحنفية فى خطبتي النبي ﷺ
- يوم الجمعة والجلوس بينهما ٧٥٢

تم الجزء الرابع بحمد الله ومنه
يتلوه الجزء الخامس ، وأوله : الترغيب فى الصلاة فى رمضان
